

www.ibtesama.com/vb
مجلة الابتسامة
الدولة
و السلطة
و السياسة
في
الشرق
الأوسط
المشروع القومي للترجمة
** معرفتي **
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة
تأليف
روجر اوين
ترجمة
عبد الوهاب علوب
650
www.ibtesamh.com/vb

الوصول إلى الحقيقة يتطلب إزالة العوائق
التي تعترض المعرفة، ومن أهم هذه العوائق
رواسب الجهل، وسيطرة العادة، والتبجيل المفرط
لمفكري الماضي
أن الأفكار الصحيحة يجب أن تثبت بالتجربة

روجر باكون

حصريات مجلة الابتسامة
** شهر نوفمبر 2015 **
www.ibtesamh.com/vb

التعليم ليس استعدادا للحياة ، إنه الحياة ذاتها
جون ديوي
فيلسوف وعالم نفس أمريكي



المشروع القومى للترجمة

الدولة والسلطة والسياسة

فى الشرق الأوسط

تأليـــف : روجر أوين

ترجمـــة : عبد الوهاب علوب

المجلس الأعلى للثقافة
٢٠٠٤

المشروع القومى للترجمة
إشراف : جابر عصفور

- العدد : ٦٥٠
- الدولة والسلطة والسياسة "فى الشرق الأوسط"
- روجر أوين
- عبد الوهاب علوب
- الطبعة الأولى ٢٠٠٤

هذه ترجمة كتاب :

State, Power and Politics
in the Making of the Modern
Middle East
by : Roger Owen

"Authorised translation From English language edition published by
Routledge, a member of the Taylor & Francis Group"

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس ٧٣٥٨٠٨٤

El Gabalaya St . Opera House. El Gezira. Cairo
Tel. : 7352396 Fax : 7358084.

المحتوى

تصدير المترجم

يعد روجر أوين من أبرز المتخصصين البريطانيين فى سياسة الشرق الأوسط ، وظل يعمل بالتدريس بكلية سان أنتونى بأوكسفورد لأكثر من عشرين عاماً ويعمل حالياً أستاذاً لتاريخ الشرق الأوسط بجامعة هارفرد ، وله أبحاث عديدة ودراسات منتظمة فى هذا المجال تنشر فى العديد من الدوريات الأوروبية والأمريكية. وهو الرئيس السابق لمركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة هارفرد .

يتناول هذا الكتاب التاريخ السياسى الحديث لمنطقة الشرق الأوسط بالدراسة المتأنية المستفيضة منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية. وبالإضافة إلى الدول العربية، تشمل الدراسة الدول غير العربية الثلاث التى تقع على حافة المنطقة العربية وهى إيران وتركيا وإسرائيل. فيعالج الركائز السياسية التى قامت عليها مجتمعات المنطقة فى الحقبة الاستعمارية وحقبة ما بعد الاستقلال. والكتاب وثيقة مهمة وموضوعية لتاريخ المنطقة فى القرن العشرين.

ينقسم العمل إلى بابين رئيسين: يتناول الباب الأول تاريخ بناء الدولة الحديثة والتداخل بين مفهومى الدولة والأمة بالمنطقة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. ويقسم الكاتب دراسته لكل دولة بالمنطقة إلى ثلاث مراحل: مرحلة الدولة تحت الحكم الاستعمارى، ومرحلة الدولة بعد الاستقلال، ومرحلة الدولة الشمولية. وفى الباب الثانى يتناول المؤلف دور الجيش والمؤسسات الدينية وحكم الحزب الواحد ومحاولات إقرار النظم الديمقراطية. كما يحاول الكاتب تتبع التغيرات التى طرأت على الشرق الأوسط منذ نشأة الدولة فيه ومستقبل التحول الديمقراطى فى كل دولة من دوله لا سيما بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ .

والرجاء أن نسهم بترجمتنا لهذا العمل المهم - فى إثراء المكتبة العربية فى مجال دراسة منطقتنا ذات الأهمية الخاصة على المسرح الدولى.

مقدمة

يعد هذا الكتاب الأول فى سلسلة من الكتب تهدف إلى تقديم مقدمة عامة عن دول الشرق الأوسط وبعض المعالم الأساسية التى ميزت تاريخها السياسى والاجتماعى الحديث. تشمل المنطقة فى هذا العمل الدول العشرين الأعضاء بالجامعة العربية بغرب آسيا وشمال أفريقيا (عدا موريتانيا والصومال) وإسرائيل وإيران وتركيا. وهى المنطقة التى ظلت تعرف فى بريطانيا باسم الشرق الأدنى الأوسط وحتى الحرب العالمية الثانية حين أسقطت الإشارة إلى الشرق الأدنى فى معظم الوثائق الرسمية. أما بالنسبة لتاريخ المنطقة، فاقتصرنا على القرن العشرين ولم نتطرق إلى فترات أسبق إلا فيما يتعلق بأحداث ماضية قد تساعد على فهم الحاضر. كما أدرجنا تركيا ضمن دول الشرق الأوسط على أساس ارتباطها التاريخى الطويل بالمنطقة، ولو أننا على وعى بأن كثرة من الأتراك (ومحررى صحيفتى لوموند وفايننشال تايمز) يعتبرون تركيا الآن جزءاً من أوروبا.

تهدف هذه السلسلة إلى تعريف القارئ بمنطقة مهمة من العالم. وعلى الرغم من وعورة الطريق فى محاولة شرح مجموعة من الممارسات السياسية لقوم ينتسبون لثقافة ما فهناك سبل لتخفيف وعورة الطريق، منها اختيار كتّاب عاشوا فى المنطقة لعدة سنوات وفى وضع يؤهلهم للمشاركة بخبراتهم المكتسبة من أوراق الكتب. ومن السبل الأخرى التساؤل عما إذا كانت الصورة التى يقدمونها صادقة أم شبه صادقة فى نظر أهل الشرق الأوسط أنفسهم.

ونعود الى هذا العمل الذى بين أيدينا فنقول إن هدفنا يتمثل فى تقديم صورة عامة للتاريخ السياسى للشرق الأوسط الحديث. والموضوع الأول ظهور كل دولة على حدة، وقيام مؤسساتها القومية الخاصة بها والتفاعل فيما بينها. وتم تناول هذا

الموضوع بأسلوب تاريخى فى الباب الأول مع التركيز على بناء نظام الشرق الأوسط فى أعقاب سقوط الإمبراطورية العثمانية فى نهاية الحرب العالمية الأولى وبدء تأثير النزعة الاستعمارية البريطانية والفرنسية والزيادة الهائلة فى السلطة الإدارية والسياسية المركزية مع بداية حقبة الاستقلال، والنمط الخاص للعلاقات بين دول المنطقة منذ ١٩٣٠ فصاعداً. كما أن هناك باباً يتناول التطورات التاريخية فى إيران وإسرائيل وتركيا والتى اتخذت مسارات مختلفة إلى حد ما عنها فى معظم الدول العربية.

يتم تناول بعض الموضوعات الرئيسة الناتجة عن هذا التحليل بتفاصيل أكبر فى الباب الثانى، ومنها اتساع دور الجيش فى داخل النظام السياسى، وسياسة إعادة البناء الاقتصادى، وشخصية الأحزاب السياسية فى الشرق الأوسط، والمحاولات المتعددة لتحديد (وإعادة تحديد) الممارسة الديمقراطية، وتغير العلاقة بين الدين والسياسة فى عدد من الدول المسلمة.

وهناك أسباب عدة لتبنى هذا التوجه الخاص أولها احتواء المنطقة على العديد من الدول الرئيسة بما لا يسمح بتناول كل دولة على حدة. ثانياً إننا نرى من جانبنا أن هناك عدداً من القضايا المهمة، فهناك مثلاً تساؤلات من قبيل: ما الحزب؟ وكيف تدار الانتخابات؟ وأين تقع الحدود بين العام والخاص، وبين الدينى والعلمانى، وبين العسكرى والمدنى؟ وتمت معالجة مثل هذه التساؤلات على أساس مقارن، مع إيراد أمثلة من عدد من الدول.

وهناك سبب ثالث مهم ينبع من محاولة تناول واحد من أهم التساؤلات التى تدخل فى تحليل سياسة أية منطقة فى العالم، وهذا التساؤل: ما العامل المشترك بين مختلف الدول والأنظمة؟ وعادة ما يتم تناول هذه المشكلة فى سياق الشرق الأوسط على وجه الخصوص بأسلوب اختزالى تخفيفى يرى مفتاح المنطقة بأسرها فى عنصر الدين والجغرافيا والعنصر، ومن هذا المنظور، فإن ما يوحد الشرق الأوسط ويقدم تفسيراً لكل ما يجرى به من أحداث أن غالبية شعوبه من العرب والمسلمين ممن كانوا يعيشون فى الصحارى (حتى وقت قريب). من ثم فإن هذا الرأى يرتبط فى الغالب بفكرة الشرق الذى لا يتغير حيث تبقى الأشياء فيه على حالها سواء من حيث النزعة القبلية أو الحكم الشمولى أو رغبة كل فرد فى قتل الآخر باسم الدين.

ونرى من جانبنا أن هذه الآراء تميل إلى التبسيط والتسطيح ولا تقول شيئًا عن التغيير التاريخى ولا تقدم إلا القليل فيما يتصل بتفسيره، إلا أننا نصادفها فى معظم ما يكتب عن الشرق الأوسط سواء لدى كتاب الشرق الأوسط أنفسهم أو من خارجه حتى أنها تحتاج إلى جهود جادة لمواجهتها. وأفضل السبل لذلك فى رأيى يتمثل فى الانطلاق من وجهة نظر ترى الشرق الأوسط أولاً وقبل كل شىء جزءًا من العالم الثالث أو غير الأوروبى ويخضع لنفس الخطوات التاريخية العامة من حكم استعمارى إلى حقبة التخطيط والتنمية إلى الحقبة الراهنة التى تتميز بنمط أكثر انتقائية من الإدارة السياسية والاقتصادية. ولهذا التوجه العديد من المزايا. فهو يفتح الشرق الأوسط أمام المقارنة الدولية ويرتكز على قاعدة أكبر للتحليل الاقتصادى والسياسى. وهو يقدم عددا من الموضوعات المهمة للتشريح والفحص الدقيق، كحكم الحزب الواحد أو تبنى أنواع متباينة من الديمقراطية المقيدة. كما أنه يتفادى فكرة النظر إلى المنطقة كنوع خاص من المناطق يتميز بنمط فريد من المجتمعات والسلوك السياسى والتعبير الثقافى. كما يمثل جدارًا يصد أنماطًا من التفسيرات تعتمد على فكرة شمولية الشرق الأوسط، ومن ذلك أن الإسلام مثلاً يشجع على الميل إلى الحكم العسكرى، فى حين أن الرجل العسكرى الذى تراوده طموحات سياسية يعد ظاهرة خاصة بالعالم الثالث ككل.

روجر أوين

كلية سان أنتونى، أوكسفورد

الباب الأول

الدول وبناء الدول

تتناول فصول الباب الأول الخمسة قيام مختلف دول الشرق الأوسط التى خرجت من سيطرة الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية فى أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. ويحتاج مفهومنا عن الدولة فى هذا المقام إلى قدر من الإيضاح.

إن الأفكار التى تتردد عن الدولة أو الأمة تنبع من التجربة التاريخية الغربية مباشرة؛ فكانت هذه الأفكار -كما يقول سامى زبيدة- جزءًا من "النموذج الإجبارى" حين تعلق الأمر بتأسيس وحدات سياسية جديدة فى العالم غير الغربى ولو لمجرد غياب البديل.(١) ويبدو من الممكن فى ظل هذه الظروف تحليل الشرق الأوسط بالاستعانة بتعريفات مصطلح «دولة» المستمدة أيضا من الفكر السياسى الغربى شريطة أن يتم ذلك بحذر ومع أخذ الاختلافات المحلية فى الاعتبار. ودول الشرق الأوسط كما تشير عبارة زبيدة ليست دولاً غربية ولكنها كالدول الغربية(٢). وهى أيضًا دول "حديثة" بمعنى أنها تتبع ممارسات وسبلاً متميزة فى تنظيم المجتمعات التى تحكمها، وهى ممارسات وسبل لا وجود لها إلا فى العالم الحديث(٣).

وهناك نقطة اختلاف نشير إليها وهى أن هناك عدداً من التعريفات المتباينة لمصطلح "دولة"، ولكل منها مسميات ورؤى تنظيرية خاصة به. وسنستعين فيما يلى بتعريفين من هذه التعريفات، وهما فكرة الدولة ككيان سياسى ذى سيادة ومعترف به دوليًا وبحدوده وبعلمه وما إلى ذلك، وفكرة الدولة باعتبارها الكيان الأعلى وصاحب القرار، ولكن يبدو أن كلا من هذين التعريفين له مشكلاته ويحتاج إلى قدر من التحديد.

ومن المفيد أن نبدأ بملاحظة أن كلاً من هذين التعريفين المذكورين يشتمل فى جوهره على دعاوى السيادة والسلطة، مما يستدعى تحديده ثم تبريره. وتتوقف الطريقة التى يتم بها ذلك على الموارد المتاحة لمن يسيطرون على الإدارة المركزية سواءً من الناحية المالية أو العسكرية أو من ناحية القدرات البيروقراطية أو الجاذبية العقائدية، ولكنها أيضا مسألة "صورة"؛ بمعنى أن الحكام يسعون إلى فرض دعاواهم متخذين فى ذلك سبلاً تؤكد على تماسك جهاز الدولة واستقلاليته وتميزه عن سائر كيانات المجتمع. ولعل مثل هذا المشروع يسهل تنفيذه فى وضع استعمارى حيث تكون الدولة كيانًا أجنبيًا يديره أجانب ويقوم على سلطة مستمدة من مصادر خارج البلاد، إلا أن الحكام فى العديد من الدول التى حصلت على استقلالها تمكنوا من القيام بنفس الدور تقريبًا عن طريق إيجاد نظم حكم شمولية أو - كما هو الحال بالنسبة للجمهورية التركية - من خلال البناء فوق الممارسات البيروقراطية الحكومية للعصر العثمانى. وما أن يتحقق ذلك تتاح فرص لا حصر لها لتقديم الدولة بوصفها مشروعًا متميزًا ومتماسكا ومجردًا؛ فهو يطلق سلطات الحاكم إلى ما لا نهاية، ويشجع على خشيته واحترامه ويساعد الحكومة على فرض سيطرتها على موظفيها وتجعل من الصعب حدوث أى انشقاق داخلى ضدها.

والنقطة التالية التى نركز عليها أن أية مناقشة للدعاوى نيابة عن أية دولة لا تنبئ بالكثير عن حقيقة هذه الدولة، والدول كما يقول فيليب أبرامز ليست كيانات منفردة على الرغم من سعى من يسيطرون عليها لإقناعنا بغير ذلك، بل مجموعة من الكيانات والمؤسسات والميادين والممارسات والدعاوى[٤]. كما نرى من جانبنا أن حقيقة أية مجموعة عملية يتم اختبارها بأفضل صورة فى مواقف تاريخية واقعية وعلى مستويات متنوعة. ويمكن البدء بسبر غور تلك اللحظات التى تكون فيها عملية تصنيف مختلف أركان النظام فى أية دولة وتحديد مدى تشابكها وما يلى ذلك من رسم الحدود من حولها فى ذروة انفتاحها، كما هو الحال مثلاً فى بداية فترة استعمارية أو الفترة التى تعقب حصولها على استقلالها مباشرة.

وهناك نقطة تمهيدية أخيرة تتعلق بالسؤال الصعب عن كيفية تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع. والتحدى الماثل فى هذه النقطة فى نظرنا القدرة على تصوير تعقيد هذه العلاقة دون الاضطرار إلى الدخول فى تعريف الدولة بأنها مستقلة، أى باعتبارها

كيانًا يسيطر على المجتمع من موقف خارج عنه تمامًا. ولا يتسع المقام ها هنا إلا لعرض عدة نقاط فى هذا الصدد عرضًا موجزًا[٥]. أولاً، إن الدولة فى الشرق الأوسط الحديث قامت فى وقت كان المجتمع نفسه خاضعًا لعدد من عمليات التحول التى نراها ماثلة فى العالم غير الأوروبى، ويشتمل ذلك على ضرب من النمو الرأسمالى كان توسع التجارة الدولية وزيادة التخصصية الزراعية وبدء الصناعة الحديثة يساعد فيه على تفكيك التكتلات القديمة وإحلال تكتلات أخرى تقوم على تحول المواطن الفرد إلى مزارع أو عامل، وعلى تكوين أنماط جديدة من الانتماء تقوم على الطبقية.

ثانيًا- ينبغى النظر إلى العلاقة بين الدولة والمجتمع على أنها تنبنى بمرور الزمن، مما يعد من السمات المميزة للعالم الحديث. وتعتبر الفكرة التى تذهب إلى أن المجتمع كيان يتعين تنظيمه وترتيبه وفصله إلى عناصر متميزة فكرة حديثة نسبيًا؛ وينطبق ذلك على معظم المناهج التى يتم من خلالها توصيف تلك الفكرة، كالتقسيم المعنوى إلى ما هو عام (نطاق الدولة) وما هو خاص (نطاق المجتمع) أو فكرة الشعب بوصفه مجموعة من الأفراد لهم كيانات يحددها القانون، كالتمييز بين الرجل والمرأة وبين الآباء والأبناء والملاك وما إلى ذلك. وينبغى أن نشير فى هذا المقام إلى أن عملية تحديد هذه الفئات الجديدة عملية مطولة ودائمة التجدد ولا تبلغ الكمال، وتظل الحدود بين الفئات غامضة، وتخضع محاولات وضع البشر فى أطر محددة لتحديات مستمرة.

ثالثًا- إن بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع يتزامن مع قيام ما أسماه سامى زبيدة "المجال السياسى القومى" الذى تتركز فيه كل الأنشطة السياسية المهمة[٦]. وتساعد صرامة تحديد الحدود الخارجية على الحيلولة دون تداخل الحدود وعلى إعادة توجيه السلطة أو المصالح المحلية إلى المركز أو المحور الجديد. وفى الوقت نفسه فإن ما يبدو لأول وهلة وكأنه مجرد ردود أفعال سلفية للنظام الجديد يجب تفسيرها كمحاولات للتأثير على الحكومة بصورة ما. ومن أفضل الأمثلة على ذلك الفتوى التى أصدرها علماء الشيعة بالنجف وكربلاء فى عام ١٩٢٢ احتجاجًا على اقتراح بإجراء انتخابات لوضع دستور عراقى جديد، ما يوصف دائمًا بأنه إجراء "تقليدى" أو غير جديد، إلا أنه يعد محاولة لحماية دورهم باعتبارهم زعماء غير منتخبين لمجتمعهم فى داخل النظام السياسى العراقى الناشئ[٧].

رابعًا وأخيرًا، فالدولة الحديثة تربطها علاقة خاصة وجدلية بكيان آخر قائم هو الأمة. والدولة فى الشرق الأوسط وفى مناطق أخرى نشأت فى حقبة كان المطلوب من الناس فيها أن يتصرفوا على اعتبار أنهم أعضاء فى كيانات متباينة بعضها قَبلى ومحلى أو دينى ضيق، وبعضها الآخر قومى عربى أو صهيونى أو اتحادى تركى أو اتحادى إسلامى أوسع نطاقًا. ثم سعت الأنظمة الحاكمة إلى استئناس هذه العملية والسيطرة عليها من خلال ما استحدثته من حدود وجوازات ونظم تشريعية وما إلى ذلك، ولو أنها تتجه دائمًا نحو إقامة كيان محدد واحد لمواطنيها. ويحتاج فهم الطريقة التى يتم بها ذلك فى الإطار الشرق أوسطى إلى إمعان النظر فى العلاقة بين الدولة والأمة والكيان الدينى لا على الصعيد الثقافى والفكرى وحسب، بل من حيث الأنماط السياسية والإدارية الخاصة.

ونأتى فى النهاية إلى الأسلوب الذى أود أن أنظر من خلاله إلى تاريخ مختلف دول الشرق الأوسط. وربما كان من المفيد فى هذا الصدد أن نقسم تلك الدول إلى ثلاث مراحل: الدولة المستعمَرة والدولة حديثة الاستقلال والدولة الشمولية، وكل لها سياستها وممارساتها الخاصة بها. فيتناول الباب الأول المرحلتين الأوليين فى الدول العربية الرئيسة؛ ويتناول البابان الثانى والثالث المرحلة الثالثة. ونتبع هذه الأبواب الثلاثة بباب رابع يركز على التداخل بين العديد من الدول العربية من حيث الانتماءات المتباينة التى جمعت بين شعوبها والتناقض بين رغبتها فى تحقيق وحدة سياسية أشمل وبين تخوفها من العواقب.

وسنتناول تواريخ الدول غير العربية الرئيسة الثلاث فى القرن العشرين فى البابين الأول والخامس، واتبعت هذه الدول الثلاث مسارات مختلفة إلى حد ما، فتأثرت جميعًا بتجاربها فى التدخل والهيمنة الأجنبية. ولكن كان التأسيس الفعلى للدولة نفسه فى كل حالة تم على يد جماعات لها قوتها فى إطار مجتمعاتها القومية وبناء على تاريخ طويل فى التطور التنظيمى والسياسى، مما ساعد على التواصل بينهم وبين ماضيهم ومنحهم حرية أكبر فى العمل حين بدأت مساعيهم الرامية لإقرار العلاقة بين الدولة والمجتمع.

هوامش

(1) Sami Zubaida, Islam, the People and the State (London and New York, Routledge, 1989). p. 121.

(٢) المصدر نفسه ، ص١٤٥.

(3) Talal Asad, "Conscripts of Western Civilization," in Christine Gailey (ed.), Essays in Honor of Stanley Diamond (forthcoming).

(4) "Notes on the difficulty of studying the state", The Journal of Historical Sociology , I/1 (March, 1988), pp. 58-89.

(5) Timothy Mitchell and Roger Owen, "Defining the State in the Middle East: Report on a Workshop," Bulletin of the Middle East Studies Association of North America , 24/2 (1990).

(6) Zubaida, Islam, the People and the State , p. 126, 162.

(7) Peter Sluglett, Britain in Iraq 1914-1932 (London, Ithaca Press, 1976), p. 83.

١. نهاية الإمبراطوريات وظهور دول الشرق الأوسط الحديث

نهاية الإمبراطورية العثمانية

كان الشرق الأوسط فى بدايات القرن العشرين لايزال خاضعًا لسيطرة الإمبراطورية العثمانية التى ظلت قائمة لمدة تقرب من أربعمئة سنة. ومع أنها كانت تستمد معظم قوتها من أقاليمها الممتدة فى أوروبا إلا إنها كانت تسيطر كذلك على مناطق شاسعة من الأراضى العربية بالطرف الشرقى من البحر المتوسط بما فى ذلك ما يعرف اليوم بسوريا والعراق ولبنان والأردن واليمن الشمالية وفلسطين، كما كان لها وجود فى شمال أفريقيا حول طرابلس وبنغازى فى ليبيا، ولو أنها كانت فقدت سيطرتها على بقية ممتلكاتها على طول الساحل الأفريقى. فاستولت بريطانيا على مصر فى حين سيطرت فرنسا على الجزائر وتونس، ولم يتمكن من مقاومة الهيمنة العثمانية سوى الأراضى الواقعة على حدود المنطقة وبلاد فارس ووسط الجزيرة العربية فى الشرق ومراكش فى الغرب. وكان لهذه الفترة الطويلة من حكم الولاة تأثيرها الممتد على الحياة السياسية للمنطقة بسبل شتى.

ولكن على الرغم من حجم الإمبراطورية وأهميتها إلا أن حكامها قضوا مئة السنة الأخيرة من عمرها فى السعى لمواجهة القوة المتصاعدة لأوروبا والتى أسهمت فيها الثورتان الكبريان اللتان قامتا فيها فى نهايات القرن الثامن عشر: أى الثورة السياسية فى فرنسا بدءًا من عام ١٧٨٩ فصاعدًا، والثورة الصناعية فى بريطانيا. ومن نتائج ذلك أن تآكلت حدود الإمبراطورية فى أفريقيا وغرب آسيا وقيام المستعمرات ومجالات النفوذ الأوروبية. ونتيجة لذلك أيضًا جرت محاولات متكررة لإصلاح التركيبة

الاستعمارية العثمانية وإحيائها فى محاولة للدفاع عن الذات فى مواجهة الهيمنة الأجنبية. ومع مطلع القرن العشرين كان لهذه الإصلاحات تأثير بالغ على تحويل الممارسات القانونية والإدارية فى أرجاء الإمبراطورية ولكن على حساب السماح لأوروبا بزيادة وجودها الاقتصادى والثقافى وتصاعد الحركات القومية الناشئة بين العديد من الشعوب الخاضعة لسيطرتها كالأرمن فى الأناضول والمسيحيين الموارنة بجبل لبنان.

وزاد تأثير هذه الإجراءات بصورة مكثفة فى السنوات التى سبقت عام ١٩١٤ مباشرة؛ فأدت سلسلة من الحروب فى البلقان إلى ضياع معظم ماتبقى للإمبراطورية من ممتلكات فى أوروبا، بينما استغلت إيطاليا فرصة ضعف الدولة العثمانية للقيام بهجوم مكثف على المنطقة المحيطة بطرابلس بشمال أفريقيا. فى الوقت نفسه جاءت ثورة تركيا الفتاة فى عام ١٩٠٨ بمجموعة من الضباط والمسئولين كان همهم الأكبر متجها إلى التعجيل بإصلاح المؤسسات العثمانية ونزعة قومية تركية ناهضة مما كان يهدد بإحداث فجوة بين الأتراك الذين كانوا يسيطرون على الإمبراطورية وبين العرب الذين كانوا يعدون شركاء لهم فيما مضى. وأدى ذلك إلى إيجاد قدر من التوتر فى ولاء العديد من ضباط الجيش والموظفين المدنيين من العرب، ولو أن قلة قليلة منهم هم الذين نادوا بقيام دولة أو دول مستقلة لهم؛ فكانوا لا يتصورون العالم بلا سلطان عثمانى يتولى قيادتهم السياسية والدينية. كان من الواضح أيضاً أن الدولة العثمانية بجيشها وعلمها وسفاراتها فى أوروبا كانت بمثابة المدافع الوحيد عنهم فى مواجهة تصاعد المد الأوروبى. وكان ذلك أوضح مايكون فى فلسطين حيث كان العرب فى قلق من عدم اتخاذ الدولة العثمانية ما يكفى من إجراءات لاحتواء الهجرة اليهودية والاستيطان الصهيونى. وزاد من قلقهم أنهم كانوا يدركون أن التحول عن العثمانيين إلى طلب العون من قوة كبرى كبريطانيا أو فرنسا كان كالاستجارة من الرمضاء بالنار.

أدت الهزيمة التى لحقت بالجيش العثمانى على يد الإنجليز و الفرنسيين فى الحرب العالمية الأولى إلى حدوث تغييرات جذرية فى الشرق الأوسط بأسره؛ فنتيجة للمعاهدات التى تم التفاوض حولها فى فترة الحرب تحولت الأقاليم العربية من

الإمبراطورية إلى عدد من الدول تحت سيطرة إحدى القوى المنتصرة. فخضعت سوريا الجديدة ولبنان للسيطرة الفرنسية، ودخل العراق الجديد وماوراء نهر الأردن وفلسطين تحت سيطرة بريطانيا. ومع ذلك كانت هناك محاولة ضعيفة من جانب بريطانيا وفرنسا لإشراك العرب أنفسهم فى مجريات الأحداث؛ وكان ذلك يرجع فى جزء منه إلى تحول بعض العرب، وخاصة الحكام الهاشميين بالحجاز، إلى حلفاء لهما ضد العثمانيين فى أثناء الحرب، ويرجع فى جزء آخر إلى شىء من التسليم بما كان الإنجليز يسمونه أحيانا "بروح العصر"، وهى مرحلة برزت فيها الحاجة إلى التوافق مع تأكيدات الولايات المتحدة الأمريكية ومؤسسى عصبة الأمم الجديدة على أفكار من قبيل الحرية وحق تقرير المصير. وكانت نتيجة ذلك ابتكار أداة جديدة لتحقيق الهيمنة السياسية، وهى الانتداب الذى استخدم بهدف إضفاء الشرعية على الحكومات البريطانية والفرنسية فى ممتلكاتهما فى الشرق الأوسط. وكان الانتداب يضم العديد من سمات الاستعمار القديم، إلا أنه كان يتطلب من الدول المنتدبة الإذعان لبعض المقررات الدولية وأبرزها إقامة حكومات دستورية فى الدول الجديدة بهدف إعداد شعوبها للاستقلال. وكان من أهم هذه المقررات ما تقرر فى الانتداب على فلسطين، حيث تقرر لبريطانيا بمقتضى معاهدة أن تطبق بنود إعلان بالفور لنوفمبر عام ١٩١٧ والذى يدعو لإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين.

ولم يكن النظام الجديد فى الشرق الأوسط موضع قبول للعديد من شعوب المنطقة؛ فنشبت ثورة عنيفة ضد بريطانيا فى العراق فى عام ١٩٢٠، وهبت انتفاضات معادية للإنجليز ولليهود فى فلسطين فى نفس العام. وفى الوقت نفسه تعرضت محاولة فرنسا لتنفيذ انتدابها على سوريا إلى تحديات جمة، فى البداية من جانب الحكومة العربية التى قامت بدمشق بعد الانسحاب التركى، وبعد ذلك بسلسلة من الثورات الريفية التى بلغت ذروتها فى الانتفاضة التى عمت أرجاء البلاد فى أعوام ١٩٢٥-١٩٢٧. وتم احتواء كل هذه التحديات فى الأراضى التى فرض عليها الانتداب. أما فى مصر التى أعلن الانجليز الحماية عليها فى عام ١٩١٤فأثار رفض المحاولات الرامية إلى إيفاد وفد إلى مؤتمر باريس للسلام ثورة عامة فى عام ١٩١٩، وكانت هذه الثورة من الجدية

بحيث أدت إلى إحداث تغييرات هائلة فى السياسة البريطانية وإلى منح استقلال مشروط من طرف واحد فى عام ١٩٢٢. وكانت ثمة مقاومة أشد عنفًا فى الأناضول حيث أدت الجهود التى بذلها عدد من القوى الأوروبية لإقامة مناطق نفوذ عسكرى إلى تعبئة القوى التركية وراء مصطفى كمال (أتاتورك فيما بعد) وإلى تأسيس الجمهورية التركية فى عام ١٩٢٢. وحدث ما يشبه ذلك فى فارس أيضًا، حيث استخدم رضا خان (رضاشاه فيما بعد) جيشه لاستعادة السيطرة على بلاده من الإنجليز والروس والقوى القبلية الذين رسخوا أقدامهم فى العديد من المناطق إبان الحرب وبعدها.

وعلى الرغم من كل هذه المقاومة المحلية فليس ثمة شك أنه بحلول منتصف العشرينيات كان الإنجليز والفرنسيون هم سادة الشرق الأوسط؛ فكانوا هم الذين يحددون الحدود الجديدة، وكانوا هم الذين يقررون هوية الحكام وأشكال الحكم فيه، وكانوا هم الذين كانت لهم – إلى جانب الأمريكيين – الكلمة العليا فى كيفية تقسيم الموارد الطبيعية للمنطقة، وخاصة حقول النفط التى كانت بدأت لتوها فى الظهور على شواطئ الخليج العربى وفى منطقة الموصل بشمال العراق. وبلغت قوة كل من الإنجليز والفرنسيين حدا اضطر معه حكام البلاد المستقلة اسميًا كتركيا ومصر وفارس (التى تغير اسمها فى عام ١٩٢٥ إلى إيران) للاعتراف بالحدود الجديدة و بالنظام الجديد، فى حين عرف البعض من أمثال عبدالعزيز بن سعود الذى كان يطمح إلى تأسيس دولة جديدة فى الجزيرة العربية بعد انتصاره على الهاشميين أنه لا سبيل لتحقيق طموحاته إلا بمساعدة الانجليز وتأييدهم. وفى أوائل الستينيات أشارت إليزابث مونرو إلى الفترة من ١٩١٤ الى ١٩٥٦ بأنها "حقبة" بريطانيا فى الشرق الأوسط[1]. ولكن على الرغم من قصر هذه الفترة إلا أن إطار الحياة السياسية فى الشرق الأوسط تم رسمه فيها وكذلك العديد من مشكلاته التى ظلت بلا حل حتى الآن بما فيها الحدود المتنازع عليها والمؤسسات السياسية غير الملائمة ووجود أقليات قومية عديدة إما فشلت فى الحصول على دولة خاصة بها كالأكراد، وإما تمت الحيلولة بينهم وبين تحقيق ذلك الهدف بالقوة كالفلسطينيين.

الممارسات السياسية للدولة الاستعمارية

لم يكن هناك بصورة عامة إلا عدد ضئيل من المستعمرات الحقيقية فى الشرق الأوسط فى القرن العشرين، وهى عدن (البريطانية) وليبيا (الإيطالية) والجزائر (الفرنسية). أما بالنسبة للبقية فتم استخدام النفوذ الاستعمارى فيها تحت مسميات عديدة أهمها الانتداب والحماية والمعاهدة (كما حدث فى عُمان) والسيادة المشتركة فى حالة وحيدة (السودان تحت الحكم المصرى البريطانى المشترك). وكانت ثمة فروق مهمة أيضًا فى أشكال الحكم، بين ملكى أو جمهورى على سبيل المثال، وفى كون الحكم مباشرًا أو غيرمباشر، وفى الأهمية السياسية للجاليات الأوروبية المستوطنة محليًا وما إذا كانت من نفس جنسية السلطة الحاكمة أو لا كالفرنسيين بالجزائر أو كاليهود بفلسطين.

على أية حال فإذا شئنا أن نقوم بدراسة تحليلية للنظم السياسية فى الشرق الأوسط فى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى فثمة نقطة بداية تتمثل فى ملاحظة وجود نمط خاص للسيطرة يعرف باسم "الدولة الاستعمارية"(٢) ويمكن استخدامه فى إلقاء الضوء على عدد من السمات العامة التى كانت تشكل إطار السلطة والنفوذ وتحدد الساحة السياسية التى أقامها الأوروبيون أو سيطروا عليها فى معظم الدول. وسأجمل هذه السمات تحت ثلاثة عناوين جانبية هى: الإدارة المركزية، وسياسات القوة الاستعمارية، والنزعة الاستعمارية كمنفذ للنفوذ الخارجى.

الإدارة المركزية

كانت القوة الاستعمارية المهيمنة بصورة عامةفى الشرق الأوسط أول من أوجد السمات الجوهرية لمفهوم الدولة من خلال منحه عاصمة ونظامًا شرعيًا وعلمًا وحدودًا معترفًا بها دوليًا. وفى بعض الحالات كان ذلك يتم على أساس وجود كيان إدارى قائم أصلاً كما هو الحال فى الجزائر، أما فى غيرها فكان يتم إما بنزع جزء من الإقليم

العثمانى السابق (كما فى ما وراء نهر الأردن مثلاً) وإما عن طريق ضم عدة أقاليم معاً (كما حدث فى سوريا والعراق مثلاً) وهى الحالة الغالبة. وأضفى ذلك قدراً من المظهر المصطنع على الدول الجديدة بأسمائها الجديدة وعواصمها وافتقاد التجانس الاجتماعى والحدود شديدة الاستقامة التى كانت من عمل مسئول استعمارى بريطانى أو فرنسى ما استخدم فى تحديدها مسطرة. على أى الأحوال كان هناك فى الغالب منطق إدارى ما يحدد إن لم يكن الحدود فعلى الأقل المنطقة الخاضعة للنفوذ من موقع مركزى محدد كتونس أو القدس. وغالباً أيضاً ماكانت العمليات الحيوية التى اعتبرت مهمة لبناء الدولة فى طريقها إلى التنفيذ بالفعل فى أواخر الفترة العثمانية من قبيل إيجاد النظم الإدارية والأسواق الإقليمية وبدايات انهيار ما اتفق على تسميته بالوحدات الاجتماعية "التقليدية" كالقبيلة أو العائلة. إلا أن هذه مسألة يكثر حولها الجدل وخاصة فى دوائر القوميين العرب ممن يرون فى فكرة "الاصطناع" مفتاحاً رئيسيا فى صالح الوحدة العربية وبين العديد من المؤرخين المستشرقين الذين لايزالون يرون فى التجمعات الدينية والعرقية أنماطاً أكثر أساسية للتنظيم السياسى منها إلى المواطنة أو الجنسية المحلية. وسنعود إلى هذه النقطة المهمة فيما بعد.

وما أن تمت إقامة دولة إقليمية محددة سرعان ما تلتها أشياء أخرى، أحدها السعى إلى تعداد البشر الذين يعيشون فيها وإلى تحديد هويتهم والسيطرة عليهم. وكان ذلك يشمل ضمن ما يشمل إجراء تعداد سكانى وسن قانون يحدد المبادئ التى تقوم عليها عادة جنسية المواطنين. وفى حالة الدول العربية الجديدة كانت هذه المبادئ قائمةً على امتزاج فكرتى الإقليم (أى البشر الذين يعيشون داخل الحدود الجديدة فى فترة زمنية معينة) والعائلة (أى البشر الذين ينحدرون من نسل شخص ولد فى البلاد قبل تاريخ معين) كما نرى فى قانون الجنسية فيما وراء نهر الأردن فى أواخر العشرينيات. وكانت النتيجة الثانية المترتبة على ذلك الحاجة إلى السيطرة على الحدود الجديدة وحراستها بهدف الحيلولة دون الغارات وعمليات التهريب والهجرة غير القانونية. والنتيجة الثالثة إبرام معاهدات مع الدول المجاورة تتحدد بمقتضاها حقوق المرور وتسليم الأشخاص المطلوبين لبعض أنواع الأنشطة غير القانونية. وبالطبع كانت

بعض الجهود المبكرة التى بذلت فى هذا الصدد مؤثرة للغاية. واستمرت القبائل والبدو فى التجوال عبر الحدود بين الدول الجديدة كما لو لم تكن هناك أى سيطرة عليها. ولكن كان لهم دور مهم فى تعزيز مكانة المركز السياسى ومهدوا الطريق لظهور أنظمة حكم أقوى فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية.

وأقامت الدول الجديدة نظمًا إدارية جديدة وركزت على التجانس والمساواة. فكان يفترض حينئذ وجود مركز موحد للسلطة يصدر قواعد وقوانين معيارية يفترض تنفيذها دون تفرقة على كل من يعيشون داخل حدودها كمواطنين. ولكن استغرق الأمر العديد من السنوات حتى يستقر هذا النمط، خاصة مع اتجاه الأنظمة الخاضعة للاستعمار وأتباعها إلى التفكير فى أمنهم ومع وجود عدد من القيود القائمة من قبيل وجود مستوطنين أوروبيين يتمتعون بامتيازات خاصة وتفويض عصبة الأمم لحماية الأقليات الدينية وما إلى ذلك. وكان من الأمثلة المهمة لذلك ما يتعلق بالانتماءات الدينية، فمن الناحية النظرية كانت الدولة الجديدة علمانية ضمنيًا، بمعنى أن التشريعات فيها كانت تسنها السلطات المدنية لا الدينية. وكان من المفترض لها أن تطبق دون تفرقة على الجميع سواء أعضاء طائفة دينية غالبة أو غيرهم. إلا أن تأثير مثل هذه المبادئ فى سياق الشرق الأوسط كان ضعيفًا، حيث حظيت بعض الطوائف التى عرفت بأسماء دينية بحقوق خاصة بل وتمتعت بمكانة خاصة داخل النظام السياسى على أساس جماعى لا فردى، فتم تخصيص مقاعد للأقليات فى معظم المجالس التشريعية فى المستعمرات، وهى العملية التى بلغت أوجها فى لبنان حيث كان التمثيل النيابى فى البرلمان والتعيين فى الجهاز الإدارى قائمًا على العضوية فى إحدى الطوائف الدينية المحددة التى ينتمى إليها اللبنانيون جميعًا.

ومن السمات المهمة التى كانت تميز النظم الإدارية التى أقيمت فى الفترة الاستعمارية تأكيدها الخاص على الشرطة والأمن. ولا شك أن هذه السمة كانت تميز كل الدول الجديدة. أما فى القوى الاستعمارية فكانت تعد لأسباب خاصة مفتاحًا لاستمرارية الهيمنة السياسية. ويمكن الوقوف على ذلك بسهولة بالنظر فى موازنات الفترة التى كان ثلثا إجمالى النفقات فيها موجهيْن لمتطلبات الأمن (انظر الجدول ١). وتم

تخصيص معظم هذه المخصصات لإقامة وتطوير قوة بوليسية بل وقوة أمنية ريفية. وتم تخصيص جزء أقل لإقامة جيش محلى إما لأسباب مالية أو لقبول القوى الاستعمارية تحمل مسئولية الدفاع الخارجي. ومع ذلك تم تكوين تشكيلات عسكرية صغيرة قوامها عدة آلاف من الجنود فى كل الدول المستعمرة، وعلى الرغم من تسليحهم بقليل من الأسلحة الثقيلة واستخدامهم لأغراض أمنية داخلية إلا أن أنماط التجنيد والتسييس قامت لكى تلعب دوراً مهماً فى الفترة التى تلت الحصول على الاستقلال مباشرة (انظر الباب الثامن).

جدول (١) نفقات الحكومات الخاضعة للاستعمار فى العشرينيات (مئوية)

	الهند ٢١-١٩٣٠	قبرص ٢٣-١٩٣٨	العراق ٢١-١٩٣٠	ما وراء نهر الأردن ٢٤-١٩٣١	سوريا ٢٣-١٩٤٠	متوسط
إدارة عامة	١٩,٧	٣٢	٣٤,٦	٢٠,٨	٣٥,٤	٢٨,٥
دفاع وأمن عام خدمات	٣٣,٨	١٧,٥	٣٤,٤	٤٥,٨	٢٨,١	٣١,٩
اقتصاد وبيئية	٢٠,١	١٦,٥	١٤,٥	٧,٧	٧,٢	١٣,٢
أعمال عامة (تنمية)	-	١٣,٩	٧,٠	٨,٦	١٥,١	١١,٢
خدمات اجتماعية	٧,٢	٢٠,١	٩,٥	١٠,٣	٨,٩	١١,٢
خدمة دين داخلى	١٩,٢	؟	؟	٦,٨	٥,٤	١٠,٥
إجمال النفقات						
الداخلية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	
إدارة وأمن	٥٣,٥	٤٩,٥	٦٩,٠	٦٦,٠	٦٣,٥	٦٠,٤
تنمية اقتصادية	٢٠,١	٣٠,٤	٢١,٥	١٦,٣	٢٢,٣	٢٤,٤

ولم يتبق بعد كل هذا التركيز على الأمن إلا القليل من المال لأغراض التعليم والصحة العامة والرخاء، ولو أن أموالاً كافية كانت تنفق على المدارس الثانوية والمعاهد الفنية لتخريج عدد من الشباب النشط ممن تم تجنيدهم عن طواعية ليكونوا طليعة الحركات المناهضة للاستعمار فى العشرينيات والثلاثينيات (انظر جدول ٢).

جدول (٢) نمو أعداد تلاميذ المدارس والطلاب فى بعض الدول العربية، ١٩٢٠-١٩٥٠

الدولة	المرحلة التعليمية	الأعداد (٤٨-١٩٢٢)	الأعداد (٢١-١٩٢٢)
مصر (أ)	ابتدائى	٣٤٢,٨٢٠	١٠,٦٩,٣٨٣
	إعدادى	١٢٦,٠٦٦	٣٢١,٣١٥
	ثانوى	١٥,٤٤٢	٩٠,٣٥٣
	جامعى	٢,٢٨٢	٢٦,٧٤٠
	الأرقام (٢٠-١٩٢١)		(٣٩-١٩٤٠)
العراق (ب)	ابتدائى	٨,٠٠١	٨٩.٤٨٢
	ثانوى	١١٠	١٣,٩٥٩
	جامعى	٩٩	١,٢١٨ (٤٠-١٩٤١)
	الأرقام (٤٥-١٩٤٦)		
سوريا (ج)	ابتدائى (حكومى)	٩٩,٧٠٣	
	(خاص)	٥٠,٤٣١	
	إعدادى (حكومى)	٨,٢٧٦	
	ثانوى (خاص)	٤,٣٨٥	
	جامعى	١,٠٥٨	

السياسة الاستعمارية

إذا كانت هناك مبادئ معينة تتحكم فى إنشاء الدولة الخاضعة للاستعمار، فكان هناك أيضاً عدد من الممارسات الاستعمارية الحقيقية، منها محاولة إقامة تحالف سواء ضمنى أو صريح مع قادة أصحاب البلاد وفى بعض الحالات مع شيوخ القبائل الذين كانوا يسيطرون على كثير من المناطق الريفية. وسرعان ما عرف هؤلاء القادة

باعتبارهم القوة الاجتماعية التى يمكن استقطابها بهدف دعم الأوضاع الاستعمارية حتى حين كانت كثرة منهم - كما هو الحال فى سوريا والعراق- تشارك فى حركات التمرد ضد الإنجليز والفرنسيين فى أعقاب الحرب العالمية الأولى. وكانت لهم أهمية مزدوجة؛ أولاً، كان يمكن استغلالهم في الحفاظ على الأمن فى المناطق الريفية فى وقت لم يكن بحوزة الحكومة المال ولا الموارد الإدارية اللازمة للحفاظ على تغطية بوليسية شاملة. ثانيًا، كانت بهذه الدول حكومات دستورية وانتخابات عامة تم استحداثها فى العشرينيات، فكان يمكن الاعتماد على كبار الملاك لتدبير الأصوات الانتخابية الريفية ولكى يتخذوا هم أنفسهم موقع الصدارة ويدخلوا الانتخابات كمرشحين للبرلمانات الجديدة. وكان ذلك يتم بصورة أكثر أمنا فى دول كسوريا والعراق حيث تم استحداث نظام انتخابات مزدوجة ينتخب فيها الذكور أعضاء هيئة انتخابية محلية تقوم بدورها بانتخاب واحد من أعضائها ليمثل الدائرة. وفى سبيل دعم هذا التحالف تم منح هؤلاء الملاك الكبار امتيازات خاصة من قبيل الإعفاء من الضرائب وسلطة قانونية على الفلاحين الذين يستأجرون أرضهم، والسماح لهم بالإفادة من بعض السياسات الاستعمارية من قبيل تسجيل الأراضى وتحسين الرى.

ومن السمات المهمة الأخرى للسياسات الاستعمارية ما تم توجيهه من اهتمام للتقسيمات الطائفية والعرقية والقبلية عملا بسياسة "فرق تسد". وكان ذلك يصدق على الفرنسيين بمراكش حيث ركزوا اهتمامهم على التفرقة بين العرب والبربر بنفس القدر الذى سادت به هذه السياسة فى الأراضى الشرقية الخاضعة للانتداب. وكانت هذه السياسة تتخذ أشكالا عديدة، وكان يمكن أن تجد منفذا لها فى مختلف النظم التشريعية كما هو الحال فى مراكش، أو فى المحاكم القبلية بماوراء نهر الأردن، أو فى التقسيم الجغرافى الفعلى ومن أمثلته التقسيم الفرنسى لسوريا إلى دويلة للعلويين على ساحل المتوسط وأخرى للدروز. وكان لهذه السياسة مفعولها فى مواجهة عمليات المركزية والاستيعاب التى نجمت عن أجزاء أخرى من النظام الاستعمارى.

وكان آخرها النمط الخاص بالإدارة الاقتصادية الاستعمارية، فحتى لو لم تقُم المستعمرات بالدفع كان عليها أن تسوى ميزان مدفوعاتها وأن تتوافق مع القروض من

المركز فى الظروف الخاصة. وأدت هذه القيود بالإضافة إلى التركيز على الأمن إلى تبقى القليل من الأموال المخصصة للتنمية بالإضافة إلى ما يتم تخصيصه لمشروعات الأشغال العامة كالطرق والسكك الحديدية والموانئ وتحسين الرى. وكانت المستعمرات خاضعة أيضًا لنوع خاص من النظم المالية والنقدية، حيث تم ربط عملاتها بالسلطة الاستعمارية وإدارتها عن طريق مجلس للعملات فى عاصمة الدولة الاستعمارية. وفى سبيل زيادة تعقيد الأمور لم يكن مسموحًا لها بإنشاء بنك مركزى يتمكن من تنظيم الإمدادات النقدية أو تحريك معدلات الفائدة بحيث يتم توسيع الطلب المحلى أو كبح جماحه. فى نفس الوقت ظلت الدول الجديدة فى أرجاء الشرق الأوسط خاضعة لمعاهدات القرن التاسع عشر التجارية التى منعتها من تحديد تعريفاتها الخاصة إلى أن انقضت مدتها فى حوالى عام ١٩٣٠. وكانت النتيجة إقامة اقتصاد مفتوح خاضع لتأثيرسياسات رسمت فى العاصمة الاستعمارية والعالم بأسره ولم يكن لهذه الدول سيطرة عليها. وكان انتقاد هذه الأوضاع غير السوية يمثل جزءًا كبيرًا من التحرك الوطنى المناهض للاستعمار، خاصة حين كانت القوى الخاضعة للاستعمار نفسها تسعى غالبا إلى إضفاء الشرعية على حكمها عن طريق الفوائد الاقتصادية العديدة التى كان من المفترض أنها قامت باستحداثها.

المؤثرات الخارجية

من المكونات الأساسية الأخرى للدولة الخاضعة للاستعمار الأسلوب الذى لعبت به دور القناة التى تمر من خلالها القوى الكبرى من الخارج. وكان هذا أوضح ما يكون فى المجال السياسى، حيث كان يتم رسم السياسات الإنجليزية والفرنسية فى لندن وباريس، وكانت عادةً تمثل انعكاسًا مباشرًا للتوازن بين الأحزاب المختلفة وجماعات الضغط فى هاتين العاصمتين. أما بالنسبة للمستعمرة أو الدولة المعنية، فكان هذا يعنى أن حياتها السياسية كانت تتأثر بصورة بالغة بأحداث خارجة عن سيطرتها مثل تغير الحكومات فى بريطانيا وفرنسا أو الهزيمة فى الحروب. كما كان يعنى أنها كانت

خاضعة لمجموعة متناقضة من المؤثرات والأنماط، من ذلك مثلاً الدروس الغامضة المستفادة من ممارسة التعددية والديمقراطية فى العاصمة الكبرى تصاحبها التجربة المعاشة على المستوى اليومى بما فيها من استبداد وحكم تعسفى فى المستعمرة نفسها. وفى ظل هذه الظروف، لم يكن على الساسة المحليين لوم إذا تعلموا كيف يقيمون انتخابات كما تعلموا فضائل التعددية أو الاستقلال التشريعى. وكلا النوعين من الدروس كانت لهما بالطبع فوائد لمن تولوا قيادة حركات المعارضة الوطنية أو الوزراء فى أية حكومة تشكلها القوة الاستعمارية.

وكان دور الدولة الخاضعة للاستعمار فى الوساطة بين المستعمرة والاقتصاد الدولى على درجة موازية من الأهمية. فكان الإنجليز والفرنسيون يحاولون تدبير أمورهم بحيث يحتكرون هذه العلاقات، فكانوا يمنحون العقود والامتيازات لمواطنيهم من الإنجليز والفرنسيين ويرعون مصالح تجارهم ويسعون بصورة عامة إلى الإبقاء على المستعمرة فى وضع المحمية الاقتصادية الخاصة بهم. ونكرر أنه كانت ثمة قيود دولية زادت من صعوبة هذه الأوضاع، ومن ذلك أن ماكان يعرف باسم "البلاد الخاضعة للانتداب" - أى سوريا والعراق وفلسطين - كانت مستقلة من الناحية العملية ولم يكن من الممكن إدراجها فى أى مخطط يهدف إلى تحسين الأوضاع الاستعمارية على حساب الأطراف الثلاثة. إلا أن الفوائد التى جنوها من السيطرة على مصادر النفط فى الشرق الأوسط والقدرة على التصرف فى احتياطياته من العملة الصعبة التى كانت مودعة فى أمان فى كل من "بانك أوف إنجلند" و"بنك فرنسا الوطنى" كانت تفوق ذلك بمراحل.

المستعمرة كإطار لنمط جديد من السياسة

كانت حدود المستعمرة وبنيتها الإدارية تحدد الساحة الذى دارت فيها معظم أنشطة الحياة السياسية فى ذلك الوقت وتعطيها قوة الدفع الخاصة بها[٣]. وكانت كلتا هاتين النقطتين تتطلبان عناية خاصة. ففيما يتصل بالساحة الجديدة، فكانت تحددها

الحاجة إلى التأثير على المؤسسات التى تم إنشاؤها فى المركز السياسى الجديد - أى العاصمة - بل والسيطرة عليها. كما تم إمدادها بقواعد جديدة وإمكانات جديدة نتيجة للواقع اليومى المتغير للمارسة الاستعمارية. لذا تمت لنفس هذا الغرض إعادة تنظيم الأشكال القائمة من الاتحادات والنقابات؛ فإما أن تكون لها القدرة على ممارسة ضغوطها على الحكومة وإما يتم تأسيس غيرها. وكما كان هناك تغير فى التنظيم وفى بؤرة الاهتمام كان هناك أيضًا تغير فى المفردات السياسية؛ فالمسميات التى كانت لها أصول تقليدية أصبحت لها معان أوسع أو تم تغييرها لكى تلبى تحديات الأوضاع المستجدة. ومن أوضح الأمثلة على ذلك منزلق تعريف اللفظ العربى "أمة" بين معناه "الجماعة الدينية بأسرها" و "الأمة العربية عامة" ثم جزء منها مثل مصر أو سوريا. فى الوقت نفسه أمكن الاستفادة جيدًا من الفرص التى أتاحتها عملية التغير الاقتصادى والاجتماعى السريع التى نأت بالناس عن انتماءاتهم القديمة وولائهم السابق عن طريق البواعث التى شكلتها وسمحت لهم بالمشاركة كأفراد فى أنماط جديدة من النشاط السياسى الحضرى فى جوهره.

وهذه أيضًا نقطة يدور حولها الجدل، ففى العديد من التحليلات المتعلقة بالشرق الأوسط تظل التقسيمات التقليدية- على أساس القبيلة أوالطائفة أو العشيرة- ثابتة دون تغير، مما يضفى عليها سمة أبدية تتكرر فيها نفس الصراعات التى تدور حول الاختلاف فى الملكية أوفى المذهب بأنماط لاعلاقة لها تقريبًا بالحدود القومية أو السياسة الوطنية، وإذا سمحت الظروف بقيام انتماءات جديدة أوسع نطاقًا فإن هذه التقسيمات تتجاوز الحدود الجديدة لإيجاد أهداف أو أنماط تنظيمية تخدم الوحدة الإسلامية أو العربية. ويلى ذلك ملاحظة أن السياسة فى العالم العربى تواصل كونها صراعًا بين جماعات تولى اهتمامها بقضايا أصغر حجمًا من القضايا على مستوى الدولة أو أكبر منها. وفى هذا المجال نجد القبائل فى صراع دائم فيما بينها ولو أن مصطلح قبيلة يتسع اليوم ليشمل تكتلات مختلفة كالطوائف من قبيل الطائفة العلوية، أو رجال من بلدة معينة مثل تكريت التى تعد مسقط رأس العديد من قادة العراق البعثى، فى حين تستمر الشعارات والتسميات فى أداء دورها كنماذج للمسميات "التقليدية" أو المذهبية الثابتة فى جوهرها.

فى مقابل ذلك أود أن أقول إن مناهج التنظيم السياسى وأساليب المنطق السياسى تتحدد فى معظمها حسب السياق وإن هذا السياق توجده الدولة الإقليمية منذ العهد الاستعمارى فصاعداً. ومن المؤكد أن الإحساس بتأثيره فى مجتمع بأكمله استغرق بعض الوقت؛ ومن المؤكد أنه كانت هناك جماعات ظلت تتصرف كما لو كانت لاتزال تقاتل جيرانها أو تقف فى مواجهة حكومة بعيدة لا تدين لها بشىء. أما من أراد منها أن يستحوذ على قدر من السلطة أو جزء من الموارد فكان عليه أن يعيد ترتيب أوراقه بحيث يتوافق مع الواقع الجديد، ومن لم يفعل - كجماعات الإخوان القادمين من الجزيرة العربية، أو الساسة القوميين العرب الذين سعوا إلى استخدام ما وراء نهر الأردن كقاعدة لمناوشة الفرنسيين فى سوريا - فسرعان ما طواه النسيان أو قضى عليه.

وهناك ثلاث نقاط مهمة أخرى تتعلق بطبيعة هذه الساحة الجديدة؛ أولاً ما أن تم إخماد الثورات الريفية المبكرة والحركات المناهضة للاستعمارحتى تركز اهتمام السياسة الجديدة على الحضر، واقتصر فى حالات عديدة على العاصمة وحدها. ونتيجة لذلك، وقعت العاصمة تحت سيطرة أعضاء نخبة ضيقة قدمت القيادة للعدد المتزايد من سكان المدن المتعلمين ممن تم استقطابهم للاندماج فى الحياة السياسية الوطنية. ففى مصر على سبيل المثال، ظهرت العناصر النشطة من بين ٥٣ ألفًا من المتعلمين فى عام ١٩٣٧ومعظمهم من المدرسين[٤]. ولكن كان هناك أيضًا اتجاه لدعم قوة أية حركة سياسية عن طريق تجنيد فئات أخرى فى العاصمة يمكن استقطابها كالعمال أو الطلاب ممن كان يمكن استخدامهم فى تنظيم الإضرابات والمظاهرات وحركات المقاطعة التى تحولت إلى سمة أساسية من سمات هذه الفترة[٥].

وكانت السمة الثانية المهمة تتمثل فى الاختلاف بين نظام حكم ملكى وأخر جمهورى. وكان النظام الملكى هو ماتفضله بريطانيا لأن الملك إذا ما سانده دستور كان يعتبر دعمًا حيويًا للموقف البريطانى بما كان يمثله كعنصر مهم للاستمرارية ويمكن استغلاله دومًا لرفض أية حكومة وطنية شعبية منتخبة تهدد الترتيبات البريطانية الخاصة التى كانت تتبلور عادةً فى اتفاقية أو معاهدة. كانت مثل هذه الحالة قائمة بوضوح فى مصرحيث قام الملك فؤاد (٢٢-١٩٣٦) مراراً بعزل حكومات قامت على

أغلبية ساحقة حققها حزب الوفد فى الانتخابات السابقة. ومن المفارقات أن ابنه - الملك فاروق (٣٦-١٩٥٢) - اضطر إلى تعيين نفس الحزب فى الحكومة فى عام ١٩٤٢ حين كانت الظروف الجديدة تتطلب استراتيجية مختلفة تسمح للوطنيين بإبقاء مصر فى حياد تام طوال فترة الحرب العالمية الثانية.

ولكن أيا كانت المصالح البريطانية، كان مثل هذا النظام يحول الملك إلى عامل سياسى مهم له بعض الحق فى الاعتراض أو على الأقل تأثير كبير على الساسة المحليين وتنافسهم على الموارد المحلية. وفيما بعد، حين اقترب عهدالاستقلال، كان هناك اعتماد كبير على قدرة أى ملك على التحول الصعب إلى قيادة الحركة الوطنية المحلية - وهو ما فعله ملوك مراكش والملك حسين بالأردن (١٩٥٣ -) - أو على ارتباطه الوثيق بالبنية الاستعمارية لدرجة ارتباط مصيره بمصيرها - وهو ماحدث فى كل من تونس وليبيا ومصر والعراق. أما الفرنسيون فكانوا مستعدين من جانبهم لتشجيع الأشكال الجمهورية من الحكم - كما حدث فى لبنان وسوريا - وأن يبددوا فرص الملكية فى سبيل نظام سهل الانقياد على رأسه رئيس قابل للتدريب.

والسمة المهمة الأخيرة التى كانت تؤثر على سياسة العهد الاستعمارى فهى وجود جالية من المستوطنين البيض بفلسطين وفى كل شمال أفريقيا. ويمكن ملاحظة الدور الذى لعبته هذه الجاليات بصورته التقليدية فى المستعمرات والمحميات الفرنسية حيث استطاع المستوطنون من خلال ارتباطهم القوى بالوطن الأم أن يحققوا لأنفسهم وضعاً متميزاً من خلال الكيانات الاستشارية السياسية الخاصة بهم وأن يقيموا سوقًا أخرى لتحقيق السيطرة على أفضل الأراضى وأن ينشئوا اتحاداتهم العمالية القاصرة عليهم والتى لم يكن من المسموح للجزائريين مثلاً بالانضمام إليها. فى ظل هذه الظروف، كان معظم مجهودات المستوطنين متجها إلى الحفاظ على هذه الامتيازات وتوسيعها فى مواجهة كل من الضغوط المحلية وضغوط عاصمة بلادهم، ما ترتب عليه حتما دخولهم فى صراع مع سكان المستعمرة على المستويين السياسى والاقتصادى. وكان ذلك يكاد ينطبق على ليبيا أيضًا، ولو أن فترة الهيمنة الإيطالية هناك كانت أقصر كثيراً، فلم تستمر أكثر من عشرين عاما فى طرابلس وعشر سنوات فى بنغازى حيث استمر القتال ضد نظام السنوسى والقبائل حتى الثلاثينيات.

أما فى مصر فكان العنصر الغالب على الجالية الأوروبية من اليونانيين والإيطاليين الذين ظلوا يتمتعون بالامتيازات حتى الثلاثينيات من القرن الحالى وبمحاكم خاصة مختلطة لمحاكمة الأجانب، ولو أنهم لم يتلقوا دعمًا كافيًا من المحتل البريطانى للبلاد فى حصولهم على الأراضى أو السلطة لإنشاء سوق عمالة خاصة بهم ذات أجور أعلى. وربما كان ذلك سببًا فى أن علاقتهم بالمصريين كانت منسجمة نسبيًا، ولعبوا دورًا هامشيًا فى الحياة السياسية فى الفترة الاستعمارية. أما فلسطين فكانت مختلفة فى هذا المجال أيضًا. فعلى الرغم من تلقى المستوطنين الصهاينة دعمًا مبدئيًا من الإنجليز تبين فيما بعد أن مشروعهم بإقامة وطن قومي كان يسير ضد مصالح أهالى البلاد من الفلسطينيين. فبدأت سلطات الانتداب فى القيام بدور أكثر توازنًا بين الفئتين، مما عرضها لخصومة الطرفين. وفى ظل هذه الظروف، لم تتهيأ الفرصة تماما لإيجاد أية مؤسسات سياسية مشتركة، وتركت الساحة لليهود والعرب ليشكلوا تنظيماتهم الخاصة بهم، مما أدى إلى دخول الطرفين فى صراع مباشر فيما بينهما.

وإلى جانب إيجاد ساحة سياسية، كانت ثمة طريقة أخرى أوجدت بها الدولة الاستعمارية نوعًا جديدًا من الممارسة السياسية تمثلت فى تقديم بؤرة جديدة للصراع السياسى، فأتاحت الفرصة لميلاد الجدلية المألوفة التى يضطر بها الحكام المستعمرون إلى إفراز القوى الوطنية التى كتب لها أن تقوم بطردهم فى النهاية. وكان ذلك معناه فى سياق الشرق الأوسط أن القوى الاستعمارية كانت تتيح الفرصة لظهور التحديات ولنمو حركة سياسية محلية فى المنطقة بأسرها إلى أن أصبح إفساح المجال لها أسهل من مقاومتها. ومما زاد الأمور تعقيدًا أن شجعت الدولة المستعمرة نوعًا آخر من الصراع عن طريق منح المناصب للسياسيين والموظفين المحليين وتقديم موارد جديدة يتم التنافس عليها ومن خلال السيطرة على جهاز إدارى ضخم. وكان الصراع فى هذه المرة فيما بين جماعات أو طوائف محلية مختلفة. أما تداخل النشاط السياسى الذى تمت إدارته فى داخل كل من هذين المجالين فيمثل مشكلات تحليلية صعبة، خاصة وأن المجال الثانى - المحلى - عادة ماكان يضم رجالاً متورطين فى الصراع المعادى للاستعمار كذلك.

الاستقلال وما بعده

هيأت الحرب العالمية الأولى الظروف التى أدت إلى منح الاستقلال الرسمى لمصر فى عام ١٩٢٢، فإن الحرب العالمية الثانية مهدت الطريق لوضع نهاية للهيمنة الاستعمارية فى العديد من مناطق الشرق الأوسط، فزادت توقعات الحرية. فأدت الهزائم التى تعرضت لها كل من فرنسا وإيطاليا وظهور الولايات المتحدة وروسيا السوڤيتية كقوتين عظميين عالميتين إلى الإضرار بنفوذ الدول الاستعمارية القديمة. وفى فلسطين، أدى نمو النشاط الاقتصادى اليهودى إبان الحرب وما تكشف فيما بعد عن معسكرات الإعدام النازية إلى دفع عجلة إنشاء الدولة اليهودية. وكانت النتيجة حصول كل من سوريا ولبنان على استقلالها الرسمى فى عام ١٩٤٣ وما وراء نهر الأردن (الذى تغير اسمه إلى الأردن) فى عام ١٩٤٦. ثم ظهرت إسرائيل على أثر التقسيم العسكرى لفلسطين الواقعة تحت الانتداب فى أعقاب انسحاب بريطانيا فى عام ١٩٤٨ والذى ترك معظم المناطق التى حددتها الأمم المتحدة للكيان العربى ليستولى عليه الأردنيون، وفى عام ١٩٥١تم تأسيس دولة ليبيا بدمج المستعمرات الإيطالية السابقة طرابلس وبنغازى وفزان.

ثم كانت هناك فترة فاصلة قصيرة حاولت فيها بريطانيا وفرنسا إعادة التفاوض حول وضعهما فى مصر والعراق وفى الشمال الأفريقى. إلا أن حركة الضباط الأحرار فى عام ١٩٥٢ سرعان ما فتحت الطريق لاتفاقية ١٩٥٤ حول الانسحاب النهائى للقوات البريطانية من مصر واستقلال السودان عام ١٩٥٦. وفى الوقت نفسه، أدت جهود الثورة الجزائرية التى نشبت فى عام ١٩٥٤ بالفرنسيين إلى وقف خسائرها ومنح الحرية لكل من تونس ومراكش فى عام ١٩٥٦. وهكذا بعد عقد من نهاية الحرب العالمية الثانية كانت كل الدول فى المنطقة نالت استقلالها فيما عدا الجزائر، التى كان مقدراً لها أن تنتظر حتى عام ١٩٦٢، والمستعمرات والمحميات البريطانية حول الساحلين الجنوبى والشرقى للجزيرة العربية.

تباينت أنماط تحول السلطة تباينًا شديدًا. ففى بعض الحالات، كان هناك عام أو يزيد من الإعداد توجته انتخابات لتقرير الجماعة السياسية التى كان لها أن تقوم بتشكيل أول حكومة بعد الاستقلال. وفى حالات أخرى- كسوريا ولبنان- تلكأت القوات الفرنسية ولم تجل عن الأراضى إلا فى عام ١٩٤٦. واتبع أسلوب أكثر اضطرابًا فى فلسطين، حيث لم يبذل الإنجليز مجهودًا يذكر لتسليم السلطة لأى طرف، مما ترك العرب الفلسطينيين فى حيرة وسمح لليهود بإعلان دولة خاصة بهم بعد أن كانوا كونوا مؤسسات مساعدة مهمة.

ولكن مهما كانت الظروف التى رفعت حكام دول الشرق الأوسط المستقلة الجديدة إلى السلطة فإنهم واجهوا العديد من المشكلات المتشابهة. فكان إيجاد تحالف وطنى ضد القوة الاستعمارية المتقهقرة شيئًا ونيل ولاء كل مواطنيهم الجدد شيئًا آخر مختلفًا تمامًا. وكانت هناك مشكلات ضخمة تتمثل فى الفقر والأمية والانقسام الدينى والاجتماعى والحاجة إلى المال اللازم للتنمية. وكانت الأحزاب الوطنية أتقنت نقد أساليب السياسة الاقتصادية عن المستعمرين قبل الاستقلال من حيث فشلهم فى دعم الصناعة وإنفاق المال على التعليم والسماح بقيام بعض المؤسسات المهمة كالبنوك الوطنية. وبعد أن تولوا السلطة بأنفسهم اتخذوا من هذا النقد برنامجًا عامًا لسياساتهم. ولكن كان لابد من تنفيذ هذه البرامج فى وقت كانت بنية الدولة فيه مفككة نظرًا لافتقارها إلى التماسك الذى كان يمثله الوجود الاستعمارى. فى الوقت نفسه كان من الضرورى تدبير المال اللازم لتطوير الجيوش الاستعمارية وإعادة إعدادها حيث كانت هذه الجيوش ضرورية فى ذلك الوقت لا للأمن الداخلى وحسب، بل للدفاع الخارجى أيضًا إبان حرب فلسطين لعام ١٩٤٨ مثلاً.

ربما كان من المحتم فى ظل هذه الظروف الصعبة أن يكون هناك قدر كبير من عدم الاستقرار المبدئى مما أدى فى بعض الحالات إلى حركات انقلاب عسكرية. ففى كل من سوريا والعراق ومصر كانت الحكومات الأولى التى تألفت من تحالف الشخصيات الحضرية البارزة والمتعلمين يدعمهم فى المناطق الريفية كبار ملاك الأراضى الخاضعة لسيطرة طبقة الأثرياء ممن كانوا مرتبطين بالإنجليز والفرنسيين ارتباطًا وثيقًا. وفى

السودان، كان السياسيون الكبار هم زعماء أكبر الطوائف الدينية الثلاث بالبلاد. وكان من العسير عليهم جميعًا أن يواجهوا التحديات السياسية التى تمثلت فى إدارة دول فقيرة نسبيًا. كما تعرضوا لاتهامات بأن وضعهم الطبقى كان يحول بينهم وبين التعامل مع قضايا إعادة توزيع الدخل والعدالة الاجتماعية. وفى مقابل ذلك، كانوا يدافعون عن أنفسهم ضد الهجوم باستغلال النظام الانتخابى لصالحهم بحيث يتأكد لمن ينتقدونهم أنهم لن يحصلوا على مقاعد فى البرلمان تكفى لتشكيل الحكومة. وأمام هذه الحواجز، كان من المنطقى أن تلجأ المعارضة إلى الجيش طلبًا للعون. وكان ضباط الجيش بما يعانونه من إحباط مستعدين لأداء هذه الخدمة ولكن من منظورهم الخاص. حدث هذا فى العراق فى عام ١٩٣٦، وتكرر فى سوريا فى عام ١٩٤٩، وفى مصر عام ١٩٥٢، وفى العراق مرة أخرى عام ١٩٥٨، وفى السودان فى نفس العام.

ولم يكن هناك على ما يبدو ما يجمع بين الأنظمة التى طفت فوق أمواج مشكلات فترة الاستقلال المبكرة. وفى بعض الحالات كانت ثمة أسرة ملكية قادرة على حشد موارد كافية لصد أو قمع المتآمرين العسكريين، كماحدث فى الأردن على سبيل المثال فى الخمسينيات وفى مراكش فى الستينيات وأوائل السبعينيات. وفى حالة أخرى كانت حركة الدستور الجديد وزعيمها بورقيبة على قدر من المهارة يكفى لاستغلال السنوات التى سبقت الاستقلال والسنوات التى تلته مباشرة فى بناء احتكار للسلطة فى البلاد من خلال حزب واحد وفى السيطرة على كل الجماعات والتنظيمات فى المجتمع بما يكفى لتفريغ المعارضة المبكرة بصورة مسبقة. وتمثل لبنان مثالاً لطريق ثالث فى هذا الصدد. فتعثر نظامها التعددى الطائفى وعانى أزمة تلو أخرى وأخفق فى النهاية نتيجة لتراكم التحديات الخارجية والداخلية فى أوائل السبعينيات.

يبدو أن العديد من محللى الشرق الأوسط لا يجدون صعوبة كبيرة فى تفسير حالة عدم الاستقرار المبكرة التى شهدتها الدول العربية المستقلة فى ضوء تفسيرات مستقاة من مجموعة من العوامل الدينية والتاريخية خاصة بالمنطقة. ومنها دور الإسلام الذى يرى البعض أنه يعتبر كل الأنظمة تفتقر إلى الشرعية إما لأنها لا دينية أو لأنها تقف حجر عثرة فى طريق الوعد الدينى الجوهرى بإقامة مجتمع يضم كل المؤمنين. وعامل

آخر يتمثل فى العروبة التى يفترض غالبًا أنها تلعب دورًا مماثلاً. ولكن على الرغم من ضرورة أخذ الاعتبارات الدينية والقومية دائمًا فى الاعتبار، فالصعوبات التى ظهرت فى العقود الأولى بعد الاستقلال لا تختلف كثيرًا عن تلك التى ظهرت فى مناطق أخرى من العالم الثالث حيث أفسح الالتزام المتأرجح بالتعددية والحياة النيابية مجالاً أيضًا للحكم العسكرى وحكم الحزب الواحد. ويجب أن نشير إلى أن عدم الاستقرار السياسى فى الشرق الأوسط وفى غيره من المناطق تم التغلب عليه نتيجة لعملية توسيع سلطات البيروقراطية المركزية وقوات الأمن. وسيشكل هذا التطور الموضوع الرئيس للباب الثانى.

إقامة نظام دولة مركزية فى تركيا وإيران

هناك عدد من السمات المهمة المتشابهة فى إقامة نظام دولة فى كل من تركيا وإيران، فبنى كل منهما على أنقاض إمبراطورية ملكية ناصبتها العداء جماعات دستورية وإصلاحية فى أوائل القرن العشرين واحتلتها قوات أجنبية وأطاحت بها فى النهاية أنظمة تحت قيادة ضباط عسكريين استولوا على السلطة بالتحالف مع القوى الوطنية فى أوائل العشرينيات. ثم أعيد تركيب صورة كل منهما من خلال إقامة جيش وطنى وبيروقراطيات مركزية ونظم تشريعية لا دينية على غرار بعض نماذج التجربة الأوروبية الغربية. وقام كل منهما بتنفيذ مشروعات تنمية موجهة فرضت فيها الإصلاحات على المجتمع فرضًا دون مناقشة تقريبًا.

ومع ذلك كانت هناك عدة اختلافات مهمة بينهما تتعلق بالتاريخ السياسى وأنماط الممارسات السياسية لكل منهما. وسنتعامل مع هذه الاختلافات فى ضوء أربعة متغيرات مهمة وهى: النفوذ والهيمنة الأجنبية، ودور الجهاز البيروقراطى، ودور البرجوازية المحلية، ووجود الحزب الحاكم أو غيابه.

تمت إقامة المؤسسات الكبرى للجمهورية التركية فى مرحلتين[٦]، أولاهما كانت فى الفترة التى كان مصطفى كمال ينظم فيها مقاومته للغزو الأجنبى فى أنقرة حيث كان من الضرورى إقناع الزعماء السياسيين والمسئولين وغيرهم بتحويل ولائهم عن الكيان

الذى يهيمن عليه الإنجليز من الحكومة العثمانية القديمة التى كانت لاتزال تحكم فى إسطنبول؛ لهذا أقام مصطفى كمال ما أسماه بالمجلس الوطنى الأعلى ويضم مجلسًا للدولة يتكون من بين أعضائه لممارسة الحكم على أساس يومى. وكان القول بأن هذا المجلس كان يمثل نطاقًا عريضًا من المعتقدات السياسية والاجتماعية معناه قبول سلطته فى معظم أنحاء البلاد، وتحول إلى أداة طيعة لإقامة نظام جديد يقوم على تحويل مقر الحكم من إسطنبول إلى أنقرة وإلغاء السلطات المؤقتة للسلطان العثمانى فى عام ١٩٢٢. ولكن كان لهذا المجلس من وجهة نظر مصطفى كمال بعض نقاط الضعف: منها أنه كان يضم أغلبية من أعضائه ممن كانوا لايزالون ينظرون إلى السلطان باعتباره الزعيم الدينى الأمثل للدولة الدستورية الإسلامية؛ مما أدى به إلى اتخاذ تدابير للسيطرة على المجلس، أولها - تشكيل حزب جديد (حزب الشعب)، ثم من خلال تدخله لضمان تمثيله فى انتخابات ١٩٢٣. ونتيجة لذلك استطاع بإلغائه للخلافة فى عام ١٩٢٤ أن يستخدم حزبه الجديد الذى تغير اسمه الى "حزب الشعب الجمهورى" وأن يعزل خصومه الرئيسين، ثم دفع سلسلة من الإصلاحات الراديكالية التى تهدف إلى وضع أسس دولة علمانية حديثة. ومن الخطوات المهمة التى اتخذت فى ذلك الوقت الإصرار على عدم مشاركة ضباط الجيش فى الحياة السياسية إلا إذا استقالوا من مناصبهم العسكرية، مما كان يعنى عزل من اختاروا البقاء فى الجيش عن المشاركة فى عملية اتخاذ القرار.

وشملت المرحلة الثانية تأسيس حزب الشعب الجمهورى كمحور لما كان فى حقيقته نظاما ذا حزب واحد. وساعد على ذلك قانون حفظ النظام الذى تم تشريعه فى بداية الثورة الكردية والدينية لعام ١٩٢٥وتم استخدامه فى قمع كل الأنشطة السياسية خارج الحزب نفسه، وتلته فى أوائل الثلاثينيات خطوات أكثر إيجابية لتحويل حزب الشعب الجمهورى إلى تنظيم قومى بعضوية من النخبة وبأيديولوجيا محددة. وسمح القانون الأول للحزب بالسيطرة على النظام الانتخابى ذى المرحلتين بحيث يضمن وجود أغلبيات ضخمة فى المجلس. أما بالنسبة للأيديولوجيا، فكان يمثلها المبادئ الستة للكمالية والتى تم تقديمها فى مايو ١٩٣١؛ وهى النظام الجمهورى والقومية والشعبية

وتركيز الاقتصاد فى يد الدولة والعلمانية ومايمكن ترجمته إما بالنزعة الثورية أو الإصلاحية(٧). ولم تكن هذه الإجراءات تهدف إلى تحديد الهوية الأساسية للدولة وحسب، بل وكانت أيضًا جزءًا من محاولة تهدف إلى إيجاد إجماع سياسى حول الخطوط العامة "غير القابلة للتغيير" أو النقد والتى كان على كل العناصر السياسية النشطة أن تدين لها بالولاء. ومنذ ذلك الحين لم يكن ثمة فارق حقيقى بين الحزب والإدارة، حتى حين كانت هناك قوانين تمنع مسئولى الحزب من تولى مناصب فى الدولة كما حدث بعد عام ١٩٣٩. وزادت سيطرة الحزب وضوحًا فى السرعة التى تم بها انتخاب مرشحه عصمت إينونو رئيسًا للبلاد ثم رئيسًا لحزب الشعب الجمهورى بعد وفاة أتاتورك فى نوفمبر ١٩٣٨.

وكان من عناصر النظام الجديد مبدأ سيطرة الدولة على الاقتصاد والموروث عن العهد العثمانى واستمر على يد النخبة البيروقراطية المدنية لتركيا. وفى ظل هذه الظروف، لم تكن ثمة مشكلة فى ظهور الدولة بمظهر المشروع المستقل المتماسك الوحيد خاصة حين ظلت القوى الاجتماعية المنافسة - ككبار الإقطاعيين - على ضعفها النسبى. وفى ظل هذه الأوضاع، فإن أفضل تفسير لبداية التحديات المتزايدة لاحتكار حزب الشعب الجمهورى للسلطة والتى تمثلت فى تأسيس الحزب الديمقراطى فى عام ١٩٤٦ هو ما يتم فى ضوء التنافس داخل دائرة النخبة(٨).

مع ذلك كانت ثمة عوامل قوية تعمل على ضمان تلقى المعارضة مزيدًا من الدعم الشعبى فى الطريق إلى النصر الساحق فى الانتخابات العامة التى جرت فى عام ١٩٥٠. ومن هذه العوامل السخط المتزايد على دورحزب الشعب الجمهورى، خاصة إدارته المتعثرة للاقتصاد فى سنوات الحرب العالمية الثانية وتحديه السافر للممارسات الدينية الإسلامية فى المناطق الريفية. ومن هذه العوامل أيضًا تزايد الضغوط الأمريكية من أجل التغيير السياسى بمجرد أن أصبحت تركيا تعتمد على الولايات المتحدة لمساعدتها اقتصاديًا وعسكريًا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. وأخيرًا كان تأثير سياسة حزب الشعب الجمهورى فى تشجيع نمو برجوازية تركية وطنية تقوم على أسس قومية خالصة ولو أنها كانت تتلقى دفعة مهمة من خطط التنمية الحكومية التى اتخذت

فى الثلاثينيات بتركيزها على المشروعات المشتركة بين القطاعين العام والخاص كأسلوب لبناء قاعدة صناعية. وتحول بعض أعضاء هذه الطبقة فى داخل حزب الشعب الجمهورى نفسه إلى نقاد لهم كلمة مسموعة ينتقدون تعريفات المبدأ الكمالى الخاص بسيطرة الدولة على زمام الاقتصاد والذى كان يؤكد على ضرورة سيطرة الحكومة على كل الجوانب الرئيسة للحياة الاقتصادية؛ وفى السنوات التى تلت ١٩٤٥، أصبحوا يتحدثون باسم العديد من رجال الأعمال الذين كانوا يتوقون إلى مزيد من الحرية فى إدارة شئونهم الخاصة، وتحول عدد كبير منهم إلى الحزب الديمقراطى.

- كان استعداد حزب الشعب الجمهورى لتسليم الحكومة للديمقراطيين المنتصرين فى عام ١٩٥٠ مؤشرا على بداية حقبة جديدة من النشاط متعدد الأحزاب فى السياسة التركية. ولكن كما حدث فى كثير من المناطق خارج أوروبا، كانت الفترة الطويلة من حكم الحزب الواحد أفرزت تراكيب جعلت الحياة أشد صعوبة على من تولوا مقاليد السلطة من بعده، وخاصة الرباط الوثيق بين حزب الشعب الجمهورى ومؤيديه فى كل من الجيش والجهاز الحكومى. وسوف نعود إلى هذه النقطة فى الباب الخامس.

وكانت مقاومة الاحتلال الأجنبى وإقامة نظام جديد فى فارس ترجع فى معظمها إلى جهود رجل واحد، وهو رضا خان الذى انتهز فرصة الأزمة السياسية بأوائل العشرينيات ليتخذ لنفسه موقعًا مكنه من دفع المجلس البرلمانى المنتخب إلى خلع الملك القاجارى السابق ومنحه العرش الملكى فى ديسمبر ١٩٢٥. إلا أن نهجه الذى انتهجه فى الحكم فيما بعد كان يختلف بصورة ملحوظة عن نهج أتاتورك. فمن ناحية، كانت لإيران تقاليد بيروقراطية واهنة، بينما ظلت الحكومة المركزية تعتمد على تأييد كبار الملاك و شيوخ القبائل ممن سيطروا على المناطق الريفية. ومن ناحية أخرى، اختار رضا شاه أن يسيطر على مجلس برلمانى مقيد رهن إشارته عن طريق الهيمنة الشخصية لا عن طريق إقامة حزب واحد. وفى سبيل تحقيق مآربه، استغل كل السلطات المخولة له كحاكم. وكانت نتيجة ذلك عينة من الدكتاتوريةاستغلها فى دفع بعض الإصلاحات كما فعل أتاتورك، ولو بدرجة أقل من حيث الفردية التنظيمية والإدارية. وهكذا فعلى الرغم من هجومه هو أيضًا على قوى المؤسسة الدينية عن طريق

توسيع نطاق النظام التعليمي والتشريعي العلماني إلا أنه ترك في حوزة الملات وآيات الله أوقافًا ضخمة ونظامًا تعليميًا دينيًا شديد التأثير والفعالية ما ضمن بقاء معظم نفوذهم الأساسي قائمًا.

ومن نقاط الاختلاف المهمة التي ميزت تاريخ السياسة الإيرانية عن نظيره التركي ما نجم عن عودة الاحتلال البريطاني والروسي للبلاد في عام ١٩٤١ وخلع رضا شاه عن العرش لصالح ابنه محمد. وكان ذلك ما مهد الطريق لبدء عهد غير متماسك من التعددية السياسية تنافس فيه الساسة الإيرانيون على السلطة في ساحة يسيطر عليها ممثلو قوى الاحتلال والشاه الشاب الذي تجرد من معظم السلطات التي حظي بها والده ولو أنه كان لايزال يستطيع أن يعتمد على ولاء قطاع عريض من الجيش. ومما زاد الأمور تعقيدا أن ممارسة السياسة كان لابد أن تتوافق مع آثار ارتفاع حدة النزعات الانفصالية القبلية والإقليمية والتصنيع والتمدد الهائل في التعليم، وهي أشياء أفرزت مجموعة متنوعة من القوى الاجتماعية التي لا تتمتع أي منها بقوة تكفي للسيطرة على المركز كما فعلت البرجوازية التركية، بل كانت جميعًا تطالب بنوع من التمثيل البرلماني.

وفي ظل هذه الظروف تكتل السياسيون في تجمعات حزبية مفككة في تنظيمها، وأدى ما نتج عن ذلك من عدم استقرار إلى تغيير الوزارات بصورة سريعة بمعدل رئيس وزراء جديد كل ثمانية أشهر بين ١٩٤١ و١٩٥٣[٩]. وفي الوقت نفسه كان أفضل ما استطاع السياسيون المهرة القلائل عمله هو إيجاد تحالفات لا تعمر طويلاً وتقوم على توافق المصالح المؤقت. أما بذل جهود جادة للسيطرة على النظام لمدة تكفي لبناء قوة سياسية دائمة يمكن لها أن تغير ميزان القوى فكان أمرًا مستحيلاً. وأبرز مثال على ذلك رئيس الوزراء محمد مصدق الذي لم يتمكن من انتهاز فرصة انفجار النزعة الوطنية الشعبية في أعقاب السيطرة الإيرانية على شركة النفط الإنجليزية الإيرانية في عام ١٩٥١ لكي يقيم نظامًا دستوريًا تحت سيطرة تحالفه السياسي وهو "الجبهة الوطنية" ولكنه بدلاً من ذلك قضى عليه نتيجة لظهور تحالف ملكي وديني وأجنبي من المعارضة ما مهد الطريق لعودة الشاه من منفاه المؤقت وظهور وكتاتورية ملكية تقوم على ما سماه البعض "ملكية عسكرية"[١٠].

هوامش

(1) Elizabeth Monroe, Britain's Moment in the Middle East 1914-1956 (London: Chatto & Windus, 1963).

(٢) لمزيد من التفاصيل عن الممارسات الاقتصادية والسياسية للدولة الخاضعة للاستعمار، انظر.
Hamza Alavi, 'The state in post-colonial societies: Pakistan and Bangkadesh', New Left Review , 74 (July/Aug., 1972).

(٣) تعتمد المناقشة في هذا الموضع على ما أبداه سامي زبيدة من آراء في
Islam, The People and The State (London and New York: Routledge, 1989), pp.142-52.

(٤) الأرقام مقتبسة من Jean-Jaques Waardenburg, Les universités dans la Monde Arabe. كما وردت في كتاب أحمد عبدالله : The Student Movement and National Politics in Egypt 1923-1973 (London, 1985), p.19.

(٥) كمثال : Philip Khoury, Syria and the French Mandate : The Politics of Arab Nationalism 1920-45 (London: I.B.Tauris, 1987), p.Part V.

(6) Feroz Ahmad, The Making of Modern Turkey (London: Routledge, 1992).

(٧) المرجع نفسه.

(8) Metin Heper, "Transition to democracy reconsidered: A historical perspective," in Dankwart A. Rustow and Kenneth Paul Erickson (eds), Comparative Political Dynamics: Global Research Perspectives (New York: Harper & Row, 1990).

(9) Fakhreddin Azimi, Iran: The Crisis of Democracy (London: I.B.Tauris, 1989), Ch.1.

(10) Ervand Abrahamian, Iran Between Two Revolutions (Princeton, NJ: PUP, 1982), p.441.

٢. نمو سلطة الدولة فى العالم العربى

أنظمة الحزب الواحد

مقدمة

إن التمدد الهائل فى جهاز الدولة يعد سمة مشتركة بين دول الشرق الأوسط بعد الاستقلال. وكان ذلك ناجمًا فى معظمه عن نمو حجم الجهاز البيروقراطى والشرطة والجيش وعدد المشروعات العامة كما هو الحال فى عدد من الحالات. وحدثت أنماط مماثلة من التمدد فى مناطق عديدة أخرى من العالم الثالث فى نفس الوقت ولنفس الأسباب تقريبا، ومنها الحاجة إلى الحفاظ على الأمن فى أعقاب جلاء القوى الاستعمارية، وفرض السيطرة على كل الأراضى القومية الجديدة، والرغبة فى استخدام الدولة فى دفع برامج ضخمة للتنمية الاقتصادية والرعاية الاجتماعية. وما أن بدأت هذه العمليات حتى لقيت دفعة قوية من خلال المعونات الخارجية وبناء إمبراطوريات بيروقراطية والميل الطبيعى لدى الساسة القوميين للحلول التكنولوجية بدلا من الحلول السياسية لمشكلات التحديث السريع.

كانت ثمة أسباب إقليمية خاصة تدعو إلى التوسع الإدارى فى الشرق الأوسط، ومنها تطبيق برامج الإصلاح الزراعى فى عدد من الدول العربية فى الخمسينيات، وفشل القطاع الخاص فى مواجهة تحديات التنمية فى فترة الاستقلال الأولى، والخروج المفاجئ لمئات الآلاف من الموظفين ورجال الأعمال والزراعيين الأجانب، وما حدث فى مصر إبان أزمة قناة السويس فى عام ١٩٥٦ وفى شمال أفريقيا الفرنسى فى أعقاب

انتهاء الفترة الاستعمارية. وكان الاندفاع نحو الوحدة العربية يشكل سمة محلية خاصة أخرى، وخاصة مع تعجيل النظام المصرى بعملية توسيع نطاق الدولة فى سوريا إبان سنوات الوحدة الثلاث بين البلدين (٥٨-١٩٦١) وتشجيع نفس العملية فى العراق فى ١٩٦٣ و١٩٦٤، ما جعله النظام المصرى شرطا أساسيا لقيام أى نوع من الوحدة بين القاهرة وبغداد. واعبت الثروة النفطية دورها أيضا بتمويل خطط التنمية بالدول ذات الكثافة السكانية كالجزائر والعراق وإجبار حكام الدويلات الصحراوية كليبيا والسعودية وإمارات الخليج على البدء فى إنشاء نظم إدارة حديثة وإنفاق جزء من ثرواتها الجديدة على نظم رعاية مواطنيها.

سنناقش فى هذا الباب عملية التوسع والسيطرة الإدارية التى كان لها تأثير على تلك الدول العربية الخمس ذات الكثافة السكانية النسبية والتى دخلت تحت سيطرة أنظمة حكم ذات حزب واحد كرست جهودها للتنمية الحكومية تحت شعار نوع من الاشتراكية العربية، وهى مصر والجزائر والعراق وسوريا وتونس. وكانت هذه الدول تشترك فى العديد من السمات، سواء من حيث زيادة سلطة الدولة أو نوعية السياسات التى نتجت عن ذلك. ومع ذلك نجد مثل هذه العمليات فى دول أخرى كالسودان التى تكون فيها "الاتحاد الاشتراكى العربى" فى أوائل السبعينيات، وكذلك فى دولتى اليمن.

تضخم الجهاز الحكومى وقدرته على التنظيم والسيطرة

كانت مصر أول دولة تدخل زمنيا فى عملية تمدد إدارى واسع النطاق. وكان ذلك فى أعقاب انقلاب ١٩٥٢ العسكرى الذى أتى بجمال عبدالناصر ورفاقه من الضباط إلى السلطة. وسرعان ماتم تكريس الجهود لرفع قوة الشرطة والأمن العام و ما أن تم توقيع اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس فى عام ١٩٥٤ حتى بدأ الحكام الجدد فى توسيع حجم القوات المسلحة وإعادة تسليحها بأسلحة ومعدات أحدث، وهى عملية استمرت خلال الغزو البريطانى الفرنسى الإسرائيلى المشترك فى عام ١٩٥٦، والتدخل المصرى فى اليمن فى أوائل الستينيات، وكارثة الشرق الأوسط فى عام

١٩٦٧. كما اتخذ النظام الجديد خطوات فورية نحو التنمية الاقتصادية القائمة على أفكار بعض الساسة المدنيين الراديكاليين فى آخر سنوات حكم الملك فاروق. وكانت تلك الأفكار تشمل الإصلاح الزراعى فى عام ١٩٥٢ وقرار إنشاء السد العالى وافتتاح مجمع حلوان للحديد والصلب فى عام ١٩٥٤. ثم أدى تأميم الممتلكات الأجنبية إبان غزو السويس إلى زيادة دفع خطى التنمية الاقتصادية التى تبنتها الحكومة والتى بلغت ذروتها فى الخطة الخمسية الأولى ٦٠-١٩٦٥ وتأميم البنوك والمصانع وسائر المشروعات المصرية الخاصة فى عامى ٦٠-١٩٦١.

ويمكن إيضاح تأثير ذلك على حجم الجهاز الحكومى ودوره بالنظر إلى عدد من المؤشرات الرئيسة. ففيما يتعلق بعدد العاملين فى الجهاز الحكومى والمشروعات العامة، ارتفع من حوالى ٣٥٠ ألفًا فى عامى ٥١-١٩٥٢ إلى ما يزيد عن المليون فى عامى ٦٥-١٩٦٦، وهو عدد يزيد كثيرا عن حاجة العمالة العامة والإنتاج وبالنسبة للسكان ككل. وفى الوقت نفسه تضاعف عدد وزراء الحكومة تقريبا، فارتفع من ١٥ الى ٢٩ خلال الفترة نفسها[١] ما يعنى أن الحكومة قامت بتوظيف حوالى ثلث تعداد القوة العاملة غير الزراعية بمصر كلها طبقا لإحصائية ١٩٦٠[٢]. أما بالنسبة للقوات المسلحة فارتفع تعداد الجنود والعاملين بالبحرية والطيران من ٨٠ ألفا فى عامى ٥٥-١٩٥٦ إلى حوالى ١٨٠ ألفا فى عام ١٩٦٦ بالإضافة إلى ٩٠ ألفا فى جهاز الشرطة. والمؤشر الأخير مؤشر الإنفاق الحكومى بالنسبة إلى الناتج الإجمالى القومى المصرى، وزاد من ١٨.٣ بالمئة عامى ٥٤-١٩٥٥ الى ٥٥.٧ بالمئة عام ١٩٧٠ (بما فى ذلك الإنفاق الدفاعى)[٣].

وفى سوريا كانت فترة التوسع فى الستينيات نتيجة لتصدير النظم المصرية للإدارة الاقتصادية والسياسية إبان فترة الجمهورية العربية المتحدة القصيرة ثم نتيجة لسياسات حزب البعث الجامدة على طريق ترسيخ أقدامه فى السلطة من ١٩٦٣ فصاعدا. ونتيجة لذلك ارتفع عدد الموظفين الحكوميين من ٣٤ ألفا عام ١٩٦٠ إلى حوالى ١٧٠ ألفا عام ١٩٧٥ بالإضافة إلى ٨١ ألفا بالقطاع العام[٤]. وإذا ما أضفنا إلى ذلك ١٨٠ ألفا آخرين فى القوات المسلحة فى السنة الأخيرة نجد أن مايقرب من ربع إجمالى القوة العاملة وحوالى نصف العاملين فى الأعمال الحضرية كانوا مدرجين فى كشوف الدولة[٥].

وحدثت نفس العملية تقريبا بالعراق فى أعقاب ثورة ١٩٥٨، وفى تونس حيث قفز عـدد الموظفين المسلمين المحليين من ١٢ ألفـا إلى ٨٠ ألفـا بين ١٩٥٦ و١٩٦٠، وفى الجزائر بعد الاستقلال فى عام ١٩٦٢[٦]. وتصور الأرقام الواردة فى جدول ٢/١ هذا النوسع من حيث الزيادات الهائلة فى التناسب بين الإنفاق الحكومى وإجمالى الناتج القومى فى الستينيات. والفارق المهم الوحيد بين الدول يتعلق بالنفقات الدفاعية حيث بذل نظام الحبيب بورقيبة فى تونس جهدا للحد من حجم الجيش للحيلولة دون وقوع انقلابات عسكرية. ولم يكن مثل هذا الخيار متاحا أمام الجزائر حيث كان النزا ع قائما مع المغرب، ولابالنسبة للنظم العسكرية العراقية فى الستينيات والتى اضطرت إلى مواجهة نهضة الروح العسكرية الكردية فى الشمال بعد عودة الزعيم مصطفى برزانى من منفاه فى عام ١٩٥٨. وكانت النتيجة زيادة حجم القوات المسلحة الجزائرية من ٤٠ ألفا فى عام ١٩٦٢ الى ٦٥ ألفا عام ١٩٦٥، وفى العراق من ٤٠ ألفًا عام ١٩٥٥ إلى حوالى ٨٠ ألفًا فى نهاية الستينيات.

جدول ٢/١: زيادة إنفاق الحكومة المركزية والمشروعات العامة

بالنسبة إلى إجمالى الناتج القومى فى بعض الدول العربية فى الستينيات

	١٩٦٠ (٪)	١٩٧٠ (٪)
الجزائر	٢٥,٣ (١٩٦٣)	٤٢,٨ (١٩٦٩)
مصر	٢٩,٧	٥٥,٧
العراق	٢٨,٤	٤٤,٢
سوريا	٢٣,٥	٣٧,٩
تونس	٢٠,٧	٤٠,٧

ومن البنود الأساسية فى النفقات الحكومية الإنفاق المتزايد على التعليم والرعاية الاجتماعية. وكلاهما من المجالات التى تستوعب عمالة مكثفة من حيث أعداد الأطباء والمعلمين وموظفى الخدمات الصحية ممن كان لابد من تعيينهم للوفاء بالخطط القومية الشاملة. وفى حالة التعليم كانت الزيادة الهائلة فى حجم تلاميذ المدارس هى التى ساعدت فى البداية على التزويد بمزيد من الوظائف الحكومية ثم شجع على خلق المزيد من الوظائف لغير العاملين ممن ينهون دراستهم. وكان اعتماد الترقية والدرجات الوظيفية على المؤهلات التعليمية يمثل صلة أخرى بين العمليتين. فبالنسبة لمصر، ارتفعت أعداد الشباب فى مختلف مراحل التعليم من ١.٩٠٠.٠٠٠ فى عامى ١٩٥٤/٥٣ إلى ٤.٥ مليون فى عامى ١٩٦٦/٦٥ثم إلى ٥.٩٠٠.٠٠٠ فى عامى ١٩٧٣/٧٢ كان ٥٤ ألفا منهم فى الجامعات فى بداية الفترة ووصلوا إلى ١٩٥ ألفا فى نهايتها[٧]. وتبين الأرقام التى أوردها "تقرير التنمية العالمية" الدولى الصادر عن البنك الدولى نفس الاتجاه بالنسبة لسوريا أيضا حيث ارتفعت نسبة الأطفال فى سن التعليم والمسجلين فى التعليم الثانوى من ١٦ الى ٤٨ ٪ بين ١٩٦٠ و١٩٧٥، وفى العراق من ١٩ إلى ٣٥ ٪. وكان التقدم أبطأ فى شمال أفريقيا فى البداية ثم زادت سرعته بصورة ملحوظة فيما بعد. ففى الجزائر وحدها قفزت أعداد تلاميذ المدارس الثانوية من ١٦٤ ألفا فى ١٩٦٧/٦٦ إلى ٧٤٢ ألفا بعد عشر سنوات[٨].

وتلاحظ عملية التوسع فى السيطرة الزراعية أيضا فى السياسات التى اتخذت فى مجالى الزراعة والصناعة. فبالنسبة للزراعة استولت الأنظمة الحاكمة فى الدول العربية الخمس على مساحات شاسعة من الأراضى الريفية وأدخلتها فى الملكية العامة فى إطار خطط تهدف إلى نزع ملكية كبار الملاك لإعادة توزيعها على صغار الملاك والمعدمين من الفلاحين. وفى الإصلاح الزراعى المصرى بين ١٩٥٢ و١٩٦١ تم نزع ملكية سبع إجمالى الأراضى المنزرعة بهذه الصورة، وفى سوريا حوالى الخمس فى عام ١٩٥٨ثم من ١٩٦٣ وما بعدها، وفى العراق بعد ١٩٥٨ حوالى النصف[٩]. ولم تؤل ملكية معظم هذه الأراضى المنزوعة إلى الفلاحين مباشرة إلا فى مصر. ولكن حتى حين لم يوزع منها إلا جزء صغيركما حدث فى سوريا والعراق فإن بقية الأراضى ظلت تحت

سيطرة الدولة وهيأت الفرصة للحكومة المركزية لكى تمد نفوذها إلى معظم المناطق الريفية، مما أضعف من دور طبقة ملاك الأراضى القديمة ليحل محلها نظام يعتمد على الإدارة المباشرة من جانب الشرطة والوزارات والحزب.

واتخذت الأحداث مجرى يختلف قليلا فى كل من تونس والجزائرحيث نجم أول توسع فى ملكية الدولة عن الاستيلاء على الأراضى التى تركها المستعمرون الفرنسيون بعد الجلاء. ولكن فى الجزائر تلا ذلك فى أوائل السبعينيات نزع ملكية ١.٣٠٠.٠٠٠ هكتار كانت فى حوزة ملاك الأراضى المقيمين فى الخارج، أى ما يوازى ١٦٪ من إجمالى المساحة المنزرعة[١٠]. وسمح ذلك للدولة أن تلعب دوراً مباشراً فى الشئون الريفية من خلال إيجاد أنواع مختلفة من الجمعيات التعاونية الخاضعة لإشرافها.

أمدت خطط التأميم والتصنيع واسعة النطاق الدولة بمزيد من الفرص للتوسع والسيطرة. وكما هو الحال فى بقاع أخرى من العالم الثالث كانت إقامة قاعدة صناعية تعد من العناصر الرئيسة فى التحديث الاقتصادى. وكانت عملية الاستعاضة عن الاستيراد بالتصنيع بمثابة عنصر آخر. والنتيجة ما أشار إليه ألبرت هيرشمان بصدد أمريكا الجنوبية بعبارة "المرحلة النشطة" من التصنيع حيث زاد حماس الساسة والمخططين العرب بدرجة كبيرة حين فوجئوا بسرعة الوفاء بالاحتياجات المحلية بالنسبة للعديد من المنتجات من خلال زيادة الإنتاج المحلى[١١]. وبدأ ظهورالمشكلات التى تلازم مثل هذه الإستراتيجية - من إهدار احتياطيات العملات الصعبة النادرة فى شراء الآلات الأجنبية والمواد الخام وتحول الاهتمام عن الزراعة والتصدير- بصورة ملحة فى مصر وتونس فى أواخر الستينيات وفى كل من العراق والجزائر فى أواخر السبعينيات (انظر الباب السادس). فى الوقت نفسه كانت هناك زيادة ملحوظة فى أعداد المصانع الجديدة وفى حجم القوة العاملة الصناعية ما أتاح زيادة فرص العمل والربح وتشجيع الدولة على التقدم الاقتصادى.

والنقطة الأخيرة أن عملية مد التدخل الحكومى فى الاقتصاد بأكملها كانت تبررها الحاجة إلى النمو السريع وإلى مزيد من التوزيع المتساوى لدخل قومى متصاعد. وكان

ذلك بمثابة مصدر مهم لإسباغ الشرعية على الأنظمة الحاكمة والسماح لها بدعم سلطاتها وخفض إمكانية ظهور منافسين من خلال اللجوء إلى خبرات العلماء والمخططين. ووجدت مثل هذه الأفكار منفذا للتعبير عنها إما بلغة التكنولوجيا وما لها من جاذبية أو باللغة المثالية للاشتراكية العربية. فكانت خطب زعماء الدول العربية الخمس المذكورة تركز بشدة على كلا اللغتين ولو أنهم كانوا يحرصون على إيضاح أن الاشتراكية لم تكن لها أية علاقة بفكرة التقسيم الاجتماعى والصراع الطبقى الخطرة. ولم يكن يشار إلى أية طبقة أو فئة محلية على أنها لم تعد جزءا من المجتمع القومى إلا فى حالات نادرة. وفى هذه الحالات - كما حدث مع الإقطاع أو الرأسمالية الطفيلية - كان مثل هؤلاء الأشخاص يصورون على أنهم إما أجانب أو متحالفون مع قوى الإمبريالية الرجعية ولم يعودوا يستحقون لقب "مواطنين". وبهذه الصورة، كان التركيز على التخطيط الاشتراكى بمثابة عنصر أساسى للأيديولوجيا الشعبية للأنظمة الحاكمة التى كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على خطط حكومية تكاملية للتنمية والسيطرة القومية.

كانت السيطرة على مثل هذا الجهاز الضخم بمثل هذه الالتزامات الهائلة سببا فى إضفاء سلطات هائلة لعدد محدود من الأفراد على قمة هذاالنوع من النظم الحاكمة. وكانت النتيجة قيام نوع من الأنظمة يوصف فى أحسن أحواله بالفاشستية(١٢). فهو نظام تتركز السلطات فيه فى بؤرة واحدة وتتعرض التعددية فيه للشكوك ويمارس فيه النظام سلطة احتكارية على كل الأنشطة السياسية المشروعة. ويمكن أن نقف على لمحة من منطق مثل هذا النظام فى سياق مصرى فى الشدة التى واجه بها عبدالناصر ورفاقه ما أطلق عليه اسم "مراكز السلطة البديلة" التى تجمعت حول المشير عبدالحكيم عامر رئيس أركان القوات المسلحة فى السنوات التى سبقت حرب ١٩٦٧ مباشرة.

إن الأنظمة الفاشستية authoritarian تختلف عن الأنظمة الشمولية totalitarian. فهى تفتقر إلى المؤسسات القوية الضرورية للسيطرة على المجتمع أو تحويله بالطرق البيروقراطية وحدها. ونتيجة لذلك يصبح من الضرورى حشد الجماهير وتوحيد الفئات

من مختلف الاتجاهات واحتواء المعارضة من خلال سبل شتى تتراوح بين الترهيب والبطش (العصا) والترغيب الاقتصادى (الجزرة)، وبين اللجوء إلى الانتماءات الشخصية والعرقية والطبقية وبين العضوية الإجبارية فى نقابات أقيمت بحرص شديد وتكتلات مهنية صممت لتوجيه كل هؤلاء كل فى مكانه. فى ظل مثل هذه الظروف ليس أمامنا إلا أن نصف بعضاً من الإستراتيجيات الرئيسة التى استخدمت فى هذه الدول العربية الخمس.

بالنسبة للجماعات المنظمة داخل المجتمع، فالإستراتيجية المثلى لأى نظام فاشستى تدمير من لا يستطيع أن يسيطر عليه، وإعادة خلق وتنظيم من يتمكن من احتوائه. وكانت هذه فى الحقيقة السياسة التى اتبعت فى البداية فى كل من مصر وتونس حيث يتمتع المجتمع بقدر من التجانس وتتميز البنية البيروقراطية بقدر كبير من النمو فى الوقت الذى اعتلى فيه كل من عبدالناصر وبورقيبة السلطة. وسرعان ما تم قمع الأحزاب السياسية المستقلة أو إجبارها على الانحلال، بينما تعرضت النقابات والتنظيمات القائمة إما للحظر أو للتحور وفقا لقواعد وتنظيمات جديدة. وكانت النتيجة احتكار النشاط السياسى من جانب حزب السلطة الوحيد أو التجمع القومى : "الدستور الجديد" فى تونس ثم "تجمع التحرير" ثم "الاتحاد القومى" ثم "الاتحاد الاشتراكى العربى" بمصر. وفى الوقت نفسه تم تشكيل اتحاد عمالى خاضع للسيطرة التامة بين "الاتحاد العام لعمال تونس" Union Générale des Travailleurs Tunisiens وبين "اتحاد العمال المصرى". وصاحب ذلك تكوين عدد من الاتحادات الطلابية والنسائية والزراعية وغيرها، فى حين سيطرت الدولة على التنظيمات المهنية القائمة والخاصة بالأطباء والمحامين والصحفيين ومن إليهم، وتم تنصيب زعماء جدد لها وأصبحت العضوية فى إحداها فى مصر إجبارية بالنسبة لكل خريجى الجامعات. وسرعان ما استخدم هذا البناء فى ضمان السيطرة على التنظيمات المعنية بل وتحديد الأسلوب الذى تقدم به مختلف الجماعات مطالبها وطريقة تمثيلها على المستوى القومى. وفى حالة الاتحادات العمالية مثلا لم يكن من الممكن اللجوء إلى الإضراب فى النزاعات

العمالية أو المفاوضات حول الرواتب والأجور وظروف العمل، بل خضعت لعمليات تحكيم تعسفية صارمة. وكان دمج هذا العدد الضخم من السكان فى نقابات وتنظيمات يسمح للنظام الحاكم بتحديد الدور المتوقع من أعضائه أن يلعبوه فى عملية التحديث والتكتل القومى. أما بالنسبة للمرأة على سبيل المثال فكان ذلك بمثابة ضغط عليها للخروج للعمل.

وعلى المستوى الريفى، تمثلت سيطرة الدولة فى أشخاص تم تعيينهم كرجال شرطة ومدرسين قرويين. إلا أن كل الأنظمة الحاكمة حينئذ لجأت إلى آلية الإصلاح الزراعى والجمعيات الزراعية لإيجاد مؤسسات جديدة على المستوى المحلى. وكان يمكن أن يضم ذلك مجلسًا قرويًا أو فرعا من الحزب أو فرعا من "نقابة الزراعيين" كما هو الحال فى كل من العراق وسوريا. إضافة إلى ذلك، كانت الحكومة ممثلة كذلك بصورة مباشرة فى مسئولى وزارة الزراعة أو الإصلاح الزراعى ممن كانوا مسئولين عن توجيه التعليمات الخاصة بالمحاصيل الزراعية المطلوب زراعتها والطرق اللازم استخدامها وأساليب تسويقها. فى مثل هذه الظروف، كان التوازن بين المبادرة المحلية والتوجيه المركزى يتفاوت بدرجة كبيرة وفقا لمستوى ماتقدمه القرية من إمدادات. وبينما كان النظام البعثى السورى يبدو وكأنه بذل أقصى درجات الجهد لتشجيع تجنيد الكوادر الحزبية النشطة نجد أن هذه الإستراتيجية لم تستخدم فى مصر إلا فى نطاق محدود فى الستينيات، ولم تستخدم أبدا فى العراق حيث كانت توجهات الحزب فى القطاع الزراعى أكثر جمودا وصرامة(١٣). وتختلف التجربة الجزائرية فى هذا المجال كذلك. فتم منح التعاونيات الإنتاجية والخدمية والتى تم إيجادها لمساعدة المستفيدين من إصلاح ١٩٧١ الزراعى درجة كبيرة من الاستقلالية نظريا، إلا أنها وجدت نفسها مضطرة للإذعان للتعليمات التى تقضى بتحديد الدولة للزراعات وفقا لخطة قومية وفى حاجة للاعتماد على بعض احتكارات الدولة فى الحصول على إمدادات زراعية وفى تسويق بعض محاصيلها(١٤).

وثمة إستراتيجية ثانية استخدمت لمد سيطرة الدولة إلى النظامين التعليمى والقضائى وإلى المؤسسة الدينية. ففى الحالات الثلاث، كان الباعث الرئيس فرض

السيطرة على ما قد تمنحه المدرسة والجامعة والمحكمة والمسجد من حيز للمعارضة السياسية، مع محاولة لتطويع أفكارهم وممارساتهم لخدمة أغراض النظام الحاكم. وفى حالة النظام التعليمى، تم تنفيذ ذلك ببساطة شديدة من خلال إيجاد منهج قومى وإما بحظر النشاط السياسى الطلابى كلية أو تغيير مساره من خلال القنوات المأمونة التى يتيحها الحزب والتنظيمات الشبابية الخاضعة لسيطرة الدولة. أما بالنسبة للقضاء، فتمت السيطرة على المحاكم من خلال عملية مزدوجة من الإكراه أو إحلال القضاة الحاليين، ثم تحديد نطاق الجهاز القضائى إلى أضيق مدى عن طريق تحويل المسئولية عن إصدار الأحكام وتنفيذها إلى سلطات قضائية أخرى كالجيش، على سبيل المثال، وقوات الأمن الداخلى ومديرى المشروعات الحكومية أو المجالس القروية. وزاد انكماش الجهاز القضائى فى بعض البلدان من خلال تنمية فكرة وجود شرعية اشتراكية - أو ثورية - عليا لو طبقت لفاقت فى عدالتها القوانين الوضعية العادية.

لم يعد الدين يمثل عقبة فى طريق سيطرة الدولة، على الأقل فى فترة ترسيخ القواعد البيروقراطية. فلم يشعر أى نظام حاكم بالقدرة على التخلى عن الإسلام كلية، إذ كان ذلك معناه فصم أهم عرية ثقافية وأيديولوجية بينه وبين جماهير شعبه. ومع ذلك كانوا جميعا يؤكدون صراحة أو ضمنا على أولوية السياسى على الدينى. واعتمدوا جميعا على الموروثين المهمين لتاريخ الشرق الأوسط فى القرن التاسع عشر: أحدهما التقليد العثمانى الذى يقضى بفرض سيطرة الدولة على المؤسسة الدينية عن طريق دفع رواتب العلماء ومن خلال إقامة وزارة حكومية تدير ممتلكاتها وإقامة نظام تعليمى وقضائى علمانى بهدف تحييد احتكارها السابق لهذه المجالين الحيويين. والموروث الآخر استخدام التوجه الحداثى السائد فى الإسلام السنى لإضفاء الشرعية الرسمية على سياسة الدولة. وكانت إقامة الجزائر وزارة للتعليم التقليدى والشئون الدينية نموذجا على النوع الأول من السياسات. وكانت قدرة عبدالناصر على استصدار الفتاوى الدينية التى تبرر العديد من قراراته السياسية الكبرى مثالا طيبا على النوع الثانى. وتم تدعيم هذه البنية السيادية عن طريق سن قوانين تحظر العضوية فى أحزاب وتنظيمات دينية

مستقلة كالإخوان المسلمين فى مصر. وأثبتت هذه السياسات فعاليتها وسهولة تنفيذها لحين من الزمن، الا أنها تعرضت لهجمات متزايدة فى ظل المناخ السياسى الجديد الذى ساد فى السبعينيات.

كانت سيطرة الدولة على النظام التعليمى والمؤسسة الدينية وعلى الصحافة والإذاعة والتلفزيون بمثابة ميزة أخرى حصلت عليها أنظمة الحكم، ألا وهى القدرة على ايجاد تجانس أيديولوجى قائم على أفكار كالقومية والاشتراكية والشعبية ، تلك الأفكار التى طردت أو خففت من وقع المفردات السياسية البديلة. كان ذلك كفيلا بتوجيه دفة الحوار وتوضيح مايمكن ومالا يمكن قوله. ويكفى أن ننظر فى محضر اجتماع أى تجمع وطنى أو مؤتمر حزبى لكى ندرك مدى قوة هذا السلاح. وكانت أخر وسائل فرض سيطرة الدولة نزول الجيش والشرطة تدعمهما أجهزة المخابرات والمحاكمات السرية وغرف التعذيب والسجون[١٥]. ليس معنى هذا أن كل أنظمة الحكم افتقرت إلى الشعبية فى بداياتها. فانتصر عبدالناصر وبورقيبة و "جبهة التحرير الوطنية" فى الجزائر فى معارك حقيقية فى نضالهم ضد القوى الاستعمارية القديمة، كما أن الانسحاب الجبرى لجاليات اقتصادية أجنبية هيأ الفرصة لرجال الأعمال الوطنيين، بينما هيأت الإصلاحات الزراعية وتوسيع نطاق النظام التعليمى فرصا واضحة لحياة أفضل بالنسبة لملايين الناس. ولكن لم يكن أى من هذه الأنظمة مهيأ لمشاركة السلطة إلا مع عدد محدود للغاية من المتعاونين المختارين، فتم قمع المعارضة المنظمة قمعا عنيفا وكان كل الحكام حريصين على خلق مناخ من العسف والرعب. وكما ورد وصف الأنظمة الحاكمة لدى الروائى المجرى جيورج كونراد، كان النظام نفسه يتطلب مسجونين سياسيين[١٦]. وبينما تمكنت بعض النظم -كالنظام المصرى والتونسى والجزائرى- حسب وصف كونراد من «إقرار قدر كبير من النظام بقدر قليل من الرعب»، لجأ الآخرون -كالنظام البعثى الذى استولى على السلطة بالعراق عام ١٩٥٨- إلى العنف والتهديد بالعنف كأداة أساسية للبقاء فى السلطة[١٧]. وفى وجود مثل هذه التركيبات الفاشستية القوية الضخمة، كان من المحتم على المواطن العادى أن يجد الدولة ماثلة أمامه فى كل منحنى يسير فيه، سواء فى المجمع، ذلك المبنى الضخم الرابض بقلب

القاهرة حيث كان لابد من التردد عليه لإتمام إجراءات الجوازات والبطاقات الشخصية وتأشيرات التصدير وما إلى ذلك، أو فى القرى حيث كانت التعاونيات حلت محل الملاك القدامى كمصدر للبذور والتقاوى والقروض. فى الوقت نفسه، كانت سياسات الأنظمة الحاكمة تشكل حياة الناس من خلال افتتاح تنظيمات جديدة وخلق علاقات جديدة بين العامل وصاحب العمل وبين الملاك والمستأجرين وبين الآباء وأبنائهم بل وبين الرجل وامرأته. واختار البعض أن يواجهوا الدولة، فى حين حاول آخرون أن يتجاهلوها أو تصوروا أنهم يمكن أن يصرفوها عنهم. أما بالنسبة للغالبية العظمى من الناس فكانت شيئا يستغل أو يستثمر أو يتلاعب به قدر المستطاع. فكان الوصول إلى قنوات التأثير المؤدية إلى الحصول على وظيفة أو قرض أو ترخيص هو كل ما يعنيهم.

السياسة فى دولة فاشستية

ثمة مشكلات خاصة بالدول الفاشستية تحتاج إلى تحليل سياسى. فمن الطرق التى تحاول الأنظمة الحاكمة المسيطرة عليها أن تعطى بها انطباعا بالتماسك وتركيز السلطة والسطوة أن تحيط نفسها بالسرية. فالقرارات عامة تتخذ خلف الأبواب المغلقة. ويتم إخفاء الانشقاق لصالح تقديم صورة لجبهة موحدة. فى الوقت نفسه، ثمة مساحات ظاهرية قليلة تسمح بالنشاط السياسى المستقل، ونادرا ما تتمكن جامعة أو مصنع أو مسجد من الخروج من تحت سيطرة الدولة لمدة تسمح بإيجاد قيادة خاصة به ومنبره السياسى المنافس. ويجبر أى شكل أخر من المعارضة المنظمة على التواجد السرى. فليس ثمة انتخابات ولاتقدم مختلف أشكال الانتخابات أو الاستفتاءات الخاضعة للسيطرة سوى دليل على ما قد يدور فى أذهان الجماهير.

اتخذ البحث عن سبيل لتحديد مكان للسياسة داخل هذا النوع الخاص من النظم أحد طريقين ربما كان أكثرهما فعالية التركيز على أنشطة الفئات المنافسة داخل النخبة السياسية[١٨]. والطريقة الأخرى التركيز على الأسلوب الذى يبنى به الكفاح من أجل الوصول إلى موارد الدولة من حيث الفئات القائمة على صلات إقليمية أو طائفية

لا طبقية[١٩]. ويقال إن كلا التوجهين لهما مايبررهما على أساس أن الأنظمة الفاشستية القائمة بالشرق الأوسط لها سمات رئيسة أربع: أولاها أنها لا تتهاون مع الجماعات المنظمة بتركيباتها الخاصة. والسمة الثانية أنها تميل إلى التعامل مع الشعب لا كأفراد، بل كأعضاء فى تكتلات إقليمية أو عرقية أو دينية ما. والثالثة أنها تحظر نمو أى وعى طبقى نشط عن طريق حظر تنامى نقابات مهنية حرة مثلا. والسمة الرابعة أنها تخضع السياسة الاقتصادية لمعايير السيطرة السياسية.

على أية حال، من اليسير أن ندحض كلا منهما بالطبيعة المقيدة لمثل هذه التوجهات وبالمقدمات المنطقية التى تقوم عليها. والنقد الموجه للدراسات التى تركز ببساطة على نخبة سياسية ضيقة معروف تماما، فهى تسمح للزعماء السياسيين بحرية أكثر من اللازم لاتخاذ القرار دون قيود، وتهبط بالسياسة إلى مستوى معركة حول السلطة، وتهمل المصالح الاقتصادية للجهات المعنية فيها[٢٠]. والتركيز على دور الجماعات مفتوح أمام العديد من التحديات. فهى قائمة بكل تاكيد، ولكن فى عدد كبير من الصور - قبلية أو انتماءات إقليمية أو طوائف وما إلى ذلك - لدرجة لاتسمح بتصنيفها، فى حين أن دورها فى الحياة السياسية للشرق الأوسط لا يقل تبايناً ويزداد وضوحاً فى بلاد كالجزائر وسوريا عنه فى تونس أو مصر. كما أن هناك سبلاً عديدة أخرى للوصول إلى سلطة الدولة ومواردها أكثرمن اللجوء إلى استخدام التكتلات كالجيش أو الحزب أو من خلال تجمعات اقتصادية أو مهنية رسمية كالغرف التجارية.

أخيراً فإن تحديد سمات الأنظمة السياسية الشرق أوسطية والذى بنيت عليه مثل هذه النظريات تعد سطحية وتتجاهل الكثير من الجوانب. فالطبقية قائمة كعنصر سياسى، سواء بصورة نشطة حيث يكون ثمة شعور بالوعى المشترك كما هو الحال بين فئات ضخمة عديدة من العمال؛ أو بصورة سلبية كما هو الحال حين تختار نخبة باكملها سياسات تقوم على الدفاع عن الملكية الخاصة كالإصلاحات الزراعية المصرية والسورية مثلا. ومثال أخر يتمثل فى اتخاذ قرار مشترك بإقامة مصانع تصنيع السيارات التى تعد وسيلة مواصلات خاصة دون الحافلات التى تستخدمها الجماهير. ويترتب على ذلك

أيضا أن أولوية الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الاقتصادية تتطلب تحليلا خاصا. فهى قائمة كما هو الحال فى كل مكان من العالم. ولكن هناك شعورا آخر تكون فيه للسياسات الخاصة بالإسراع بخطى التصنيع أو السعى إلى كسب مزيد العملات الصعبة النادرة من خلال تنمية السياحة منطقها الخاص وديناميكية تؤثر على قطاعات عريضة من الحياة الاقتصادية، بصرف النظر عن المساعى السياسية نحو السيطرة.

فى ظل هذه الظروف يستحسن أن نبدأ من جديد بالتركيز على سؤالين عامين: ما السياسة؟ وأين تحدث عملية النشاط السياسى؟ نظرا لتركيز السلطة فى نظام فاشستى ذى حزب واحد، فالرئيس أهم عنصر سياسى، فهو لا يعد رأس الدولة وحسب، بل القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس الحزب أيضًا، وهو الذى يتخذ القرارات المصيرية وحده فى ضوء تفسيره الخاص للمصلحة العامة. فليس عليه أن يسعى إلى المشورة، بل يسعى جاهدا ألا يستحوذ أى شخص آخر فى داخل النظام على سلطات تكفى لتحدى سلطاته. ويكتسب مزيداً من القوة من قدرته على تجاوز مختلف مؤسسات الدولة ومختلف القطاعات التى تضمها فى هيكلها، وعلى الفصل بينها. وما إن تمكنت الأنظمة العربية الخمسة من تثبيت أقدامها لم يتم خلع سوى رئيس واحد فقط على يد رفاقه، وهو بن بيللا فى الجزائر، ولم تتم زحزحة سوى اثنين آخرين هما أحمد حسن البكر فى العراق والحبيب بورقيبة فى تونس فى أواخر حياتهما على يد شبان أكثر طموحا. أما فيما عدا ذلك، فالوفاة السبيل الوحيد لإنهاء حكم الرئيس.

ومع ذلك فالرؤساء ليس لهم مطلق الحرية فى أن يفعلوا ما يشاءون تماما، وسلطاتهم تخضع لقيود مهمة. فليس لهم سوى أدنى درجات الحرية فى بعض مجالات السياسة الداخلية. فلم تتحقق لأى منهم قاعدة سياسية أو اجتماعية كافية لفرض أفكاره على البلاد، وكان عليهم جميعا أن يقدموا تنازلات لقطاعات مهمة من مؤيديهم، ككبار الشخصيات العلوية بسوريا أو ملاك الأراضى بمنطقة الساحل فى تونس ممن كانوا يرتبطون بالرئيس بورقيبة بصلات وثيقة. كما كان من الضرورى ترحيل شىء من السلطة لبعض الأفراد والجماعات لا لشىء الا لتسيير الأمور. وقد

يفضل الرؤساء مجالس وزارية من التكنوقراطيين ممن ليست لهم قاعدة سلطوية خاصة بهم، أو نظـامٌ يخضع لتوازنات مؤسساتية تتم فى ظله إقامة وزارة أو هيئة بهدف مراقبة وزارة أو هيئة أخرى. ولكن حين تواجه هؤلاء الرؤساء أزمة مصيرية فإنهم يدركون بصورة عامة أن هذه الوصفة لاتؤدى إلا إلى العجز وافتقاد قاعدة يستندون اليها.

إن الرئيس يتربع على رأس جهاز حكومى يتكون من مؤسسات كبرى هى الجيش والحزب والمخابرات والجهاز الإدارى والمشروعات الاقتصادية. وجميعها لديها أسبابها التنظيمية للحصول على الموارد والتأثير على السياسة والحفاظ على أقصى ما يمكنها الحفاظ عليه من استقلالية. وهناك أمثلة عديدة على منافسات كبرى بين المؤسسات: فيسعى حزب ما مثلا إلى مد نفوذه إلى داخل الجيش فيلقى مقاومة عنيدة. كما أن بعض الوزراء قد يمثلون بعض المصالح الاقتصادية والاجتماعية الكبرى ويحاولون الدفاع عنها وتوسيعها، كالعلاقة مثلا بين وزارة العمل والنقابات، أو بين وزارة الزراعة ومختلف فئات المزارعين من أصحاب الأراضى.

الدولة إذن هى التى تهيئ الساحة لسياسة المحور. فهى تضم كل العناصر المؤسساتية الكبرى المعنية بالشئون القومية وتوزيع الموارد القومية. وهنا أيضا نجد العناصر الفردية الكبرى، أى الأفراد الذين يسيطرون على هذه المؤسسات الضخمة أو من يمثلون مصالح مهمة داخل جهاز الدولة وخارجه. والقاعدة العامة أن يخرج أهمهم من الجماعة التى أقامت النظام فى المقام الأول، كالضباط الأحرار فى مصر أو ما يسمى بجماعة "أوجدة" من رفاق الرئيس بومدين العسكريين بالجزائر. وهؤلاء هم من يمنحون السيطرة على المناصب الكبرى كوزارتى الدفاع والداخلية. إلا أن أعدادهم تبدأ فى التناقص مع الوقت، فيتم إحلال آخرين محلهم ممن شقوا طريقهم داخل الحزب والجيش والمخابرات. ويحظى الساسة الذين يتم تكليفهم بإدارة الجانب الداخلى من الاقتصاد بقدر أقل من السلطة ويسيطرون على وزارات أقل أهمية ويتعرضون لنسبة أعلى كثيرا من التغيير والطرد. وهناك مصدر أخير للسلطة يتمثل فى الانتماء والحصول على تأييد عنصر خارجى رئيس قد يتمثل فى سفارة قوة عظمى كالاتحاد

السوفيتى أو الولايات المتحدة، أو قد يتمثل فى أمير سعودى مرموق يتمتع بنفوذ يكفى لتوجيه مبالغ مالية ضخمة إلى النظام.

وأكثر ساسة النظام الحاكم بقاء فى مناصبهم هم من يحققون لأنفسهم شبكة واسعة من المنتفعين يرعون مصالحهم، والقاعدة أن يكون هؤلاء المنتفعون ممن أحاطوا بهم لأسباب ترجع الى طموح من جانبهم أو لاستغلالهم لتحقيق مصلحة ما. ولكن قد تتكون الشبكة من أفراد يجمع بينهم موقف سياسى أو أيديولوجى مشترك. وعادة ما يسعى هؤلاء الساسة إلى وضع المتفعين بهم فى أعلى المناصب -كوزراء أو رؤساء مشروعات اقتصادية- نظير تعاونهم معهم باتخاد سياسات أو رسم خطط خاصة. وهكذا تكون علاقة مصالح متبادلة بين الطرفين وهى مسألة تتحقق بمرور الوقت. ونادرا ما نجد تحليلا يتناول تكوين شبكات المصالح فى العالم العربى من هذا المنظور. فمن القلائل الذين درسوا هذه العملية فى السياق الجزائرى برونو ايتيان الذى يرى أن من الديناميات المحتملة أن يحاول المسؤول السياسى الذى يتولى منصبا فى السياسة القومية يعتمد على تأييد جماعة مصالح مهمة أن يقلل من اعتماده عليها بمرور الوقت[٢١]. ويناقش ايتيان كذلك الطريقة التى تتحالف بها مختلف الشبكات لفترة من الوقت تشكل جماعات أكبر حين تتوافق المصالح[٢٢].

الدور السياسى للطبقات والفئات الاجتماعية

فى المجتمعات المتجانسة والمنقسمة

إن تحليل دور الطبقات وسائر الفئات الاجتماعية فى النظم الفاشستية يمثل مشكلات خاصة ينجم بعضها عن صعوبة تحديد كل طبقة وتمييزها عن غيرها، خاصة حين تؤدى زيادة فرص التعليم والتوظيف الحكومى إلى عملية تحريك كبيرة وسيولة عامة بين الطبقات. كما أن الدولة الفاشستية نفسها غالبا ما تلعب دورا نشطا فى تكوين التعبير عن المصالح الطبقية أو إنكاره. وفى بعض الحالات فإن بعض الطبقات

إما أن تتعرض للتدمير وإما تقليص نفوذها الاقتصادى والاجتماعى (كملاك الأراضى فى مصر وسوريا والعراق مثلا). وفى حالات أخرى نجد أن الأحزاب والتكتلات والنقابات التى قد تعمل كأنوات للسياسة الطبقية تتعرض إما للحظر وإما لإعادة التنظيم كجزء من جهاز السيطرة على الدولة. يقول أحمد بن صالح الزعيم العمالى التونسى فى أعقاب فصله من منصبه الحكومى فى عام ١٩٦٩: "يمكن تفسير سلوكى بعضويتى المزدوجة فى الحزب واتحاد العمال"، وهو ولاء مزدوج حال بينه وبين القدرة على تمثيل مصالح طبقته العمالية حين اصطدمت مع مصالح النظام الحاكم[٢٣]. لكل هذه الأسباب فالصراع الطبقى الذى يعد القوة المحركة الكبرى لتنمية الوعى الطبقى ليس مسموحا له إلا بالتعبير الصامت عن نفسه.

على أى الأحوال فإن التعبير عن المصالح الطبقية لا يمكن القضاء عليه برمته. ففيما يتعلق بالقطاع الخاص، سواء فى التجارة أو فى الصناعة أو الزراعة، فمن العناصر الرئيسية للملكية وتشغيل العمال وجود صراع ضمنى بين رأس المال والعمل. ويحتمل أن ينظم كلا الجانبين نفسيهما إن استطاعا إما لأغراض المواجهة المباشرة وإما لكى يستقطبا تدخل الدولة لجانبهما.

إن النشاط الطبقى العمالى فى قطاع الدولة يعد فى بعض الأحيان أصعب من أن يدرك. أما فى مصر فإن الفئات العمالية كانت دائما قادرة على نيل استقلالها عن السيطرة الرسمية بما يكفى لتنظيم الإضرابات أو الاعتصام أو لإفراز قيادة محلية مستقلة عن بنية النقابة الرسمية. كما كان ممثلو العمال قادرين كذلك على استثمار حضورهم للعديد من المؤتمرات الاقتصادية الرسمية التى تعقدها الحكومة أو الحزب فى الدفاع عن مصالحهم فى تأمين الوظائف وتحديد حد أدنى للأجور والمشاركة فى مجالس المشروعات الحكومية فى مواجهة جهود الإدارة لتقليص مميزاتهم. وفى مناسبات أخرى كانوا يجدون بين كبار المسئولين داخل النظام الحاكم أبطالا على وعى بوضعهم الإستراتيجى فى إطار الاقتصاد والدور الحيوى الذى أسند إليهم فى برامج التنمية الحكومية. وأخيرا كانت ثمة بعض الأمثلة للمعارضة الصريحة على المستوى

القومي، مثال ذلك الدور الريادى الذى لعبه العمال فى مجمع حلوان للصلب خارج القاهرة فى إثارة موجة من السخط الشعبى على نظام عبدالناصر فى فبراير ١٩٦٨ ما أدى إلى إجراء تغييرات هائلة فى السلوك السياسى متمثلا فى بيان ٣٠ مارس بتحركه المتردد نحو التحررية الاقتصادية ومساحة أكبر من الديمقراطية فى إطار الاتحاد الاشتراكى العربى.

يعد تحديد الدور السياسى للطبقة المتوسطة أكثر تعقيدا ويتوقف على القدرة على إقامة علاقة بين الوجود المستمر للملكية الخاصة والممارسات السياسية لكبار الضباط والمسئولين ومن إليهم ممن يطمحون إلى تحقيق مستوى معيشى برجوازى فى إطار النظام الحاكم[٢٤]. ونلاحظ مثل هذه العلاقة فى أجلى صورها فى حالة الأراضى الريفية حيث تشكل ملكية مساحات شاسعة خارج الإصلاحات الحكومية صلة مشتركة بين شخصيات مهمة داخل عدة أنظمة تؤثر على سياستهاتجاه القطاع الزراعى وتجعلها أشد حرصاً على الدفاع عن النخبة الريفية فى البلاد.

يرى بعض الكتاب من أمثال روبرتس و ليكا أن هناك صلة جوهرية بين المسئولين الحكوميين والملكية الخاصة قائمة على رغبة عدد كبيرمنهم فى زيادة مواردهم وموارد عائلاتهم كضمان لهم فى مواجهة فقدانهم لوظيفة تسمح لهم بالوصول إلى موارد الدولة [٢٥]، مما يشجعهم على إقامة صلات مع القطاع الخاص، وهى مهمة ساعد على تسهيلها سيولة الحدود بين العام والخاص ما يسمح بإقامة كل أنواع الترتيبات المربحة بين المسئولين الإداريين ومديرى المشروعات العامة والشركات الخاصة والأفراد[٢٦]. وعادة لايتم تنفيذ القواعد التى تحكم مثل هذه العمليات التبادلية؛ والمخاطرة الرئيسة التى يتعرض لها أنصارهم حقد خصومهم السياسيين أو الحملة الرسمية من حين لآخر على فكرة "الفساد" بتفسيرها غير المحدد. ووجود مثل هذه الصلات القائمة على المصلحة والطموح المشترك إلى تحقيق مستوى معيشى مشترك هو الذى يلعب دورا مهما فى الانحراف بالسياسة العامة فى اتجاهات تهدف لصالح الإثراء الخاص، سواء فى مجال الضرائب على الدخل (حيث يتم تخفيضها) ومساندة الشركات المحلية فى مواجهة المنافسة الأجنبية أو الوصول إلى التبادل النادر مع الخارج.

ومن الجوانب الأخرى لسياسة الدولة والتى تلقى اهتماما كبيرا الأسلوب الذى تحول به الأنظمة الحاكمة دون نمو أى تكتل طبقى من خلال هيكلة نظام وصولها إلى النفوذ السياسى وتوزيع الموارد بحيث يستفيد الناس منها "لا على أساس انتماءاتهم الطبقية بل كأفراد أو عائلات أوطوائف أو قرى أو أقاليم"[٢٧]. وفى حالة الدول الخمس المعنية، فإن ذلك يصدق على العراق وسوريا والجزائر بصورة أكبر منها فى مصر وتونس. والفارق الواضح أن الدول الثلاث الأولى تعد أقل تجانسا وأكثر انقساما اجتماعيا وتضم مجتمعات ذات أنظمة تقوم على تأييد أقاليم معينة أو طائفة معينة واحدة كالعلويين فى حالة سوريا منذ عام ١٩٦٦. ويتضح ذلك بسهولة بالنظر فى البنية الاجتماعية للمؤسسات السياسية القيادية لمثل هذه الدول. ففى العراق وفى أعقاب وصول البعث إلى السلطة فى عام ١٩٦٨ مثلا كان كل أعضاء مجلس قيادة الثورة والقيادة الإقليمية للحزب ينتمون إلى منطقة صغيرة غالبية سكانها من السنة تقع بين بغداد وتكريت[٢٨]. وعلى الرغم مما بذل فيما بعد من جهود لإشراك أشخاص من المناطق الريفية كان استمرار التحاق العديد من مسئولى القمة من نفس تلك المنطقة الصغيرة سببا فى تمتع سكانها بمميزات مهمة، حيث نرى أن معظم كبار مقاولى الأشغال العامة يأتون الآن من تكريت[٢٩]. ولنفس السبب نجد أن أعمال المقاومة الكبرى تخرج من بين جماعات تنتمى إلى مناطق أو طوائف أحست بالتجرد المنتظم من كل حقوقها من قبل النظام الحاكم الجديد، كما هو الحال بالنسبة للسكان السنيين لمدينة حماة بسوريا ممن كانوا يمثلون الفئة الرئيسة المؤيدة لحركة الإخوان المسلمين فى عام ١٩٨٢، أو زعماء إضرابات البربر ومظاهراتهم التى اندلعت بمنطقة كابيل بالجزائر فى عام ١٩٨٠[٣٠].

ولعل النمو الطبقى كان حقق تقدما أكبر بمصر وتونس قبل إقامة الدولة الفاشستية عما كان حققه فى كل من الجزائر وسوريا والعراق. فيرى جويل بينين فيما يتعلق بالحالة المصرية أنه كانت هناك استمرارية فى الحركة العمالية قبل ١٩٥٢ وبعدها، ولو أنها غالبا ما تتعرض للتجاهل من جانب الكتب التى تتعامل مع تاريخ

الحركة العمالية باعتباره مجرد تاريخ مؤسساتى للنقابات المهنية الرسمية[٣١]. ويصدق نفس الشىء على الطبقة العاملة التونسية التى استمر نفوذها وتنظيمها فى الظهور فى أعقاب الاستقلال على الرغم من كل جهود بورقيبة لاحتوائها والسيطرة عليها. وكانت الصناعة والتجارة أقل تقدما فى كل من سوريا والعراق. ففى حالة العراق، اختبأت النتائج السياسية للوضع فيها لفترة من الزمن وراء قدرة الحزب الشيوعى المحلى على حشد أعداد كبيرة من الأنصار فى مظاهرات خرجت إلى الشوارع فى الخمسينيات. إلا إن افتقاره إلى قاعدة شعبية متماسكة فى المجتمع العراقى سرعان ما تكشف حين استسلم بسرعة لهجمات خصومه منذ عام ١٩٥٩ فصاعداً. واذا كان دعا للانضمام إلى الجبهة التقدمية الوطنية الخاضعة لسيطرة البعث لعدة سنوات فى منتصف السبعينيات، فكان ذلك يرجع إلى حقيقة أنه كان لايزال يتمتع بقدر من التأييد بين بعض المجتمعات الريفية أكبر من منافسه البعثى. أما بالنسبة للجزائر، فكانت عملية التصنيع المحلية قد وجدت تشجيعا أكبر من جانب الفرنسيين بحيث ظلت الإقليمية - لا الهوية الطبقية - الأساس الأول للتضامن.

ضد تشيىء الدولة

يرى عدد من الكتاب أن ضخامة حجم البيروقراطية فى معظم دول الشرق الأوسط والعالم الثالث تعد دليلا على قوة الدولة، مما حدا بهم إلى أن يتساءلوا كيف يتسنى لشىء على هذه الدرجة من القوة أن يفشل فى تنفيذ برامج للتنمية الاقتصادية والتحول الاجتماعى[٣٢]. إلا إن هذا الموقف يبدو كمن يطرح سؤالا خطأ ثم يبحث له عن إجابة فى اتجاهات خطأ. إن المناقشات التى تبحث عن تفسير للتناقض الواضح بين دولة قوية وقوى ضعيفة ترتكز على افتراضين مضللين، أحدهما أن الدولة كيان متماسك ذو هدف واحد، والآخر أن نفس هذا الكيان يحاول أن يخترق كيانا آخر يسمى "المجتمع" وأن يجرى عليه تحولات ما. وهذا ما ترمى إليه معظم الأنظمة. فهى تقيم قدراً كبيراً من شرعيتها على دورها كقادة لطريق محدد المعالم نحو التحديث، وهو زعم لا يدعم مظهر

الصرامة الفكرية وحسب بل ويبرر أى شكل من أشكال التدخل فى التراكيب والعلاقات الاجتماعية القائمة من جانب هذه الأنظمة. أما حين يصل الأمر إلى تحليل كيفية رسم السياسات وتنفيذها تتكشف لنا أهداف متناقضة ومصالح متضاربة لا حصر لها، مما يتعارض مع أهداف المجتمع ومصالحه بحيث تتداخل الحدود ويحيط الشك بمسألة تميز كل من الكيانين عن الآخر. ومن أفضل الأمثلة على ذلك خطة الإصلاح الزراعى المصرية. فعادة مايتم عرض هذه الخطة باعتبارها أداة للتحول الاجتماعى الريفى، إلا أنها تمثل فى الحقيقة شيئا أكثر تنوعا وتعقيدا(٣٣). بداية، كان أول قانون للإصلاح تم تمريره بعد وصول الضباط الأحرار إلى السلطة فى عام ١٩٥٢بستة أسابيع فقط، ولا يمكن اعتباره تشريعا اجتماعيا قائما على تفكير متأنٍ. ولم يبذل أى جهد حقيقى لتتبع العواقب التى ترتبت عليه فى مجال الاقتصاد الزراعى، وكان الاهتمام الإدارى طوال الخمسينيات منصرفا إلى حل مشكلات التكدس السكانى والحرمان من ملكية الأرض لاعن طريق إعادة التوزيع، بل باستصلاح مساحات جديدة من الأرض فيما يسمى بمديرية التحرير بين القاهرة والإسكندرية، والتى تم إمدادها بالمياه فيما بعد بإنشاء السد العالى فى أسوان.

من هذا المنظور فإن قانون الإصلاح الزراعى لعام ١٩٦١ والذى يعد أكثر إحكاماً مما سبقه لا يعدو أن يكون مجرد هجوم جديد محدود على نفوذ ملاك الأراضى تم تمريره فى عجلة فى رد فعل للدور المزعوم للإقطاعيين والرأسماليين السوريين عند انفصال الجمهورية العربية المتحدة. وهكذا حين تولى النظام الناصرى قضية بقاء الإقطاع فى مصر نفسها على أثر ماكشفت عنه التحقيقات فى أعقاب مقتل أحد العناصر القروية النشطة فى قرية كمشيش عام ١٩٦٦ مر النظام بمصاعب جمة فى الوصول إلى إجماع حول الأخطاء التى شابت التجربة وما ينبغى أن يتم عمله(٣٤) ولم يكن غموض الحدود الفاصلة بين الدولة والمصالح الخاصة مجديا فى هذا الصدد.

كان من المستحيل التشبث بفكرة تماسك الدولة المفترض كعنصر فاعل وحيد له خطة منظمة للتحول الاجتماعى فى ظل كل هذه الأحداث. ولا يتبقى لدينا سوى نسخة

مصرية مشوهة من دولة هوبز الدكتاتورية لا سبيل إلى فهم أفعالها وردود أفعالها إلا من خلال عملية تفتيت ما يمثل تحديا للثنائية التقليدية للدولة فى مقابل المجتمع، والشرعى فى مقابل غير الشرعى، والتخطيط العلمى فى مقابل المصلحة الشخصية الخاصة. هذه إذن ليست مسألة اختبار قوة كيان واحد مفترض - الدولة - أو سبر غور قدرته على تشكيل هيئة كيان آخر - المجتمع - بل مسألة كيفية تفسير لحظة مهمة تسقط فيها الحجب عن نظام فاشستى أحاط نفسه بهالة من القدرة على كل شىء لتتكشف من ورائه مجموعة من المصالح المتنافسة بل المتضاربة فى الغالب.

هوامش

(1) Nazih Ayubi, Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt , (London, 1980), p.189.

(2) Clement H. Moore, "Authoritarian politics in unicorporated spciety: The case of Nssirs Egypt," Comparative Politics , IV/2 (Jan., 1974), p. 199.

(3) Ibid.

(4) Hanna Batatu, "Political power and social structure," in Samih Farsoun (ed.), Arab Society: Continuity and Change (London, 1985), p. 39.

(5) Nazih Ayubi, "Arab bureaucracies," in Adeed Dawisha and William Zartman (eds), Beyond Coercion (london, 1988), p. 19.

(6) Lisa Anderson, The State and Social Transformation in Tunisia and Libya 1830-1980 (Princeton, 1985), p. 235-6.

(7) Ahmed Abdalla, The Student Movement and National Politics in Egypt (London, 1985), Table 6.1 and 6.2, p. 102.

(8) Mahfoud Bennoune, The Making of Contemporary Algeria 1830-1987 (Cambridge, 1988), p.225.

(9) E.R.J. Owen, "Economic aspects of revolution in the Middle East," in P. J. Vatikiotis (ed.), Revolution in the Middle East and Other Case Studies (London, 1972), p. 53.

(10) Bennoune, The Making of Contemporary Algeria , p. 176.

(11) A.O.Hirschman, "The political economy of import-substituting industrialization in Latin America," The Quarterly Journal of Economics , 82/1 (Feb., 1968), pp. 11-12.

(12) Samuel P. Huntington & Clement H.Moore (eds), Authoritarian politics in Modern Societies (New York, 1970).

(13) Raymond Hinnebusch, "Local politics in Syria," Middle East Journal , XXX/1 (Winter, 1976), pp. 1-24.

(14) Gauthier de Villers, Problemes de l'emploi rural en Alegérie (Geneva, 1978), pp. 17-19.

(١٥) أفضل المصادر في هذا الموضوع التقارير العديدة لمنظمة العفو الدولية عن الشرق الأوسط.

(16) Georg Konrad, The Loser (London, 1984), p. 205.

(17) Idem. Also Samir Al-Khalil, The Republic of Fear: The Politics of Modern Iraq (London, 1989), Chs 1 and 2.

(18) R. Springborg, Family, Power and Politics in Egypt (Philadelphia, 1982), p. 83.

(19) Bruno Etienne, L'Algérie, Cultures et Revolution (Paris, 1977).

(20) Zartman, "L'élite Algérienne," p. 39.

(21) Etienne, L'Algérie , pp. 92-106.

(22) Ibid., pp. 40-45.

(23) Bassam Tibi, "Trade unions as an organizational form of political opposition in Afro-Arab states - The case of Tunisia," Orient , 24/4 (Dec., 1979), p. 88.

(24) Waterbury, The Egypt of Nassir and Sadat (Princeton, 1983), pp. 247-60.

(25) Roberts, Political Development in Algeria , pp. 73-5.

(26) Ibid., p. 84.

(27) Zubaida, Islam, the People and the State , p. 165.

(28) Amatzia Baram, "The ruling political elite in Ba'thi Iraq, 1968-1986," International Journal of Middle Eastern Studies , 21/4 (Nov., 1989), pp. 450-2.

(29) Marison Farouk-Sluglett, "Iraq's transition to capitalism," MERIP, 125/126 (July -September, 1984), p. 52.

(30) Raymond Hinnebusch, Authoritarian Power and State Formation in Ba'thist Syria: Army, Party and Peasant (Boulder, Colorado, 1990), pp. 286-90.

(31) Joel Beinin, "Labour, capital and the state in Nasserist Egypt: 1952-61," International Journal of Middle Eastern Studies , 21/1 (Feb., 1989), p. 73.

(32) Ayubi, Bureaucracy and Politics , Ch. 2.

(33) Hamied Ansari, Egypt, The Stalled Society (Albany, NY, 1986), Chs. 1 and 3.

(34) Ibid., pp. 34-8, 42, 102, 137-8.

٣. نمو سلطة الدولة فى العالم العربى

تحت حكم الأسر والبديل الليبى

مقدمة

لم يكن نمو حجم الجهاز الحكومى المركزى قاصراً على الدول ذات أنظمة الحزب الواحد، بل حدث كذلك فى ظل أنواع عديدة أخرى من النظم، وخاصة تلك الخاضعة لحكم ملكى أو أسرى فى المغرب والأردن وفى معظم الجزيرة العربية. وأوضح الأمثلة على ذلك نجدها ماثلة فى إمارات الخليج حيث اكتشف النفط إما قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة أو بعدها مباشرة. استخدمت تلك الإمارات ثروتها المكتشفة فى إقامة أجهزة بيروقراطية هائلة ومرافق شاملة لسكانها المتزايدين عدداً. ففى الكويت مثلاً، زاد عدد موظفى الحكومة من ٢٢٫٠٧٣ فى عام ١٩٦٦ إلى ١١٣٫٢٧٤ فى عام ١٩٧٦ وإلى ١٤٥٫٠٠٠ فى عام ١٩٨٠ - أى حوالى ربع القوة العاملة[١]. ولم يكن النمو أقل سرعة منها فى المملكة السعودية حيث زاد حجم الوظائف الحكومية من عدة مئات فى الخمسينيات إلى حوالى ٣٧ ألفا فى عامى ١٩٦٢/٢ وإلى ٨٥ ألفا فى ١٩٧١/٧٠ والى ٢٤٥ ألفا فى عامى ١٩٨٠/٧٩[٢]. وكانت زيادة فرص التعليم بمثابة عامل مهم فى هذا النمو؛ ففى عام ١٩٨٠ كان هناك ١٢٨٠٫٠٠٠ تلميذ فى المدارس الابتدائية والثانوية السعودية و٤٢ ألفا فى الجامعات حديثة النشأة[٣]. إلا أن عوائد النفط لم تكن الحافز الوحيد للتوسع البيروقراطى. ففى المملكة الأردنية الهاشمية كانت تحت يد الأسرة الحاكمة معونات خارجية ضخمة من بريطانيا فى بادئ الأمر ثم من الدول العربية الغنية، ما استثمروه فى تنمية الجيش والإدارة المركزية. وفى ١٩٨٢ كان

هناك ٥٩ ألف شخص يعملون فى وظائف حكومية ثابتة، أى ما يقرب من ١٥٪ من القوة العاملة، إلى جانب ما يتراوح من ٧٠ ألفا إلى ١٠٠ ألف فى القوات المسلحة(٤).

كان التوسع البيروقراطى بهذا الحجم بمثابة نفوذ كبير وضع بين يدى كل أسرة حاكمة، لكنه فى الوقت نفسه أخضعها لضغوط هائلة. فقد تفادى كل من الملك حسين بالأردن والملك الحسن الثانى بالمغرب الانقلابات العسكرية ضده فى عدد من المناسبات؛ بينما مر عدد من أنظمة الحكم بالجزيرة العربية بمصاعب شديدة فى التعامل مع الصراعات بين العائلات، وهى صراعات زادت حدتها عقب ظهور الثروة المكتشفة حديثا والتنافس حول المناصب العليا. ومع ذلك، حتى حين كان يتم خلع بعض الحكام - كما حدث فى السعودية فى عام ١٩٦٤- أو فى أبوظبى فى عام ١٩٦٦، أو فى عُمان عام ١٩٧٠، كانت الأسر نفسها تنجو لتقيم شكلا غير مألوف من سياسات القصر التى تتسم بتركيز شديد فى السلطة المركزية كان الإحجام عن السماح بقيام أحزاب سياسية أو نقابات مهنية أو تنظيمات مماثلة (عدا فى المغرب) سببا فى الحد من أى حشد اجتماعى والتزام أساسى بمشروعات اقتصادية خاصة.

سياسة حكم الأسر الملكية: بعض الملحوظات العامة

بنهاية عهد الاستعمار، كانت هناك تسع عشرة دولة أو دويلة عربية على رأسها ملك أو أمير أو شيخ أو سلطان أو بك أو إمام ينتسب إلى أسرة إما تمت إقامتها فى الحكم أو منحت حقا وراثيا فى الحكم. ثم تم خلع خمسة منهم فى الخمسينيات والستينيات - فى مصر وتونس والعراق وليبيا واليمن الشمالية -بينما ظل الأربعة عشر الباقون فى الحكم حتى يومنا هذا- أى فى المغرب والأردن والسعودية والكويت والبحرين وقطر وعمان والإمارات السبع الأعضاء فى اتحاد الإمارات العربية(٥). قد يبدو هذا للوهلة الأولى وكأنه مفارقة. ولكن إذا أمعنا النظر، نجد أسبابًا عديدة لقدرة هذه العائلات بعينها على البقاء، وخاصة قدرتها على تركيز السلطة فى أيديها واحتواء صراعاتهم الداخلية ومقاومة المطالب المنادية بالمشاركة فى عملية اتخاذ القرار واقتصار

الأمر على نخبة ضيقة للغاية من رجال الدولة الذين يدينون بالولاء كل للآخر. وبذلك تبين أن الحكم الأسرى فى الشرق الأوسط يتميز ببعض المميزات الوظيفية التى لم تكن واضحة أمام المؤرخين السابقين ممن اعتمدوا على فكرة صمويل هنتنجتون لما أسماه "ورطة الملك"، أى قوله بأن "تركيز السلطة الذى يعد ضروريا لدفع الإصلاح الاجتماعى والثقافى والاقتصادى يجعل من الصعب بل والمستحيل على الملكية التقليدية أن تقوم بتوسيع قاعدتها لتستوعب جماعات جديدة يفرزها التحديث"(٦). ولكن فى الممارسة الفعلية ثبت أن ذلك لا يمثل مشكلة كبيرة كما جرى الظن. فمن ناحية، نادراً ما جرت محاولات للمشاركة فى السلطة على أساس أن ذلك قد يؤدى إلى قيام تحديات عديدة محتملة لتحقيق سيطرة أسرية. ومن ناحية أخرى وكما يشير هنتنجتون نفسه، كانت للحكام سبل خاصة للخروج من الورطة من خلال رفع رايات التحديث بأنفسهم، ثم عن طريق إبطاء العملية إلى أدنى حد بحيث يظل التشتيت قائما والمطالبة بالمشاركة مستمرة(٧).

ماذا كانت هذه المميزات ؟ وكيف يمكن إدراكها؟ أول ما ينبغى قوله إن الملكية فى الشرق الأوسط لم تصطبغ بذلك النوع من الشرعية النابع من الفكرة الأوروبية القائمة على الحق الإلهى للملوك. بل ولم يطلق على نفسه لقب ملك سوى ثلاثة من الحكام – فى الأردن والمغرب والمملكة السعودية – وذلك لأسباب لها صلة برغبة من جانبهم فى نيل احترام القوتين العظميين السابقتين بريطانيا وفرنسا وليس لنيل إعجاب شعوبهم. واستخدم ثلاثتهم ألقابا أخرى مثل "شيخ" أو "أمير" أو "إمام" وهى ألقاب لها وقعها فى التقليد المحلى. فى الوقت نفسه نجد أن مفردات الملكية – فى السعودية على الأقل – لا تزال تعطى إحساسا بالحرج، لأن بعض المسلمين من السنة وعدداً من الشيعة يرون فيها ما ينبغى أن يقتصر على الله وحده. فيروى أن الملك فيصل قال لبعض أعضاء أسرته فى عام ١٩٦٤: "أرجوكم إخوانى أن تعتبرونى أخًا وخادمًا لكم. فلفظ "جلالة" محفوظ لله وحده و "العرش" "عرش السماء والأرض"(٨). وتناول الإمام الخمينى هذه المسألة نفسها بصورة أعنف فى جداله ضد الملكية السعودية فى الثمانينيات.

إن الحق فى الحكم فى بيئة الشرق الأوسط لايكمن فى الملكية نفسها كمؤسسة، بل فى مزيج من الفضائل الفردية والأسرية كنبل النسب والأخلاق وصفات القيادة بالنسبة للبعض، والانتماء إلى بيت النبى نفسه بالنسبة لملوك الأردن والمغرب. والحقيقة أنه من نقاط القوة فى هذاالنظام أن الشرعية تقوم فيه على مجموعة من العوامل يمكن لأى منها أن يستدعى لأداء دوره فى الوقت المناسب ويمكن استخدامها جميعا بصور متعددة فى خلق أساطير قوية عن أصل الأسرة ومنجزاتها الماضية وقوتها الحاضرة بحيث يتم الربط بينها وبين الأرض التى تحكمها. ولها ميزة أخرى تتمثل فى عدم الربط بين أى حاكم وبين مصدر واحد بعينه للشرعية ما قد يسبب شيئًا من الحرج فى ظروف معينة أو يفرض قيودا محددة. ومن الأمثلة على ذلك حرص الحكام السعوديين - وخاصة الملك عبدالعزيز بن سعود نفسه - ألا ينتسبوا بشكل مباشر إلى المؤسسة الدينية مع أن هذاالانتساب هو الذى يمثل الدعامة الجوهرية لحق أسرتهم فى الحكم.

وثمة نوع أخر من المرونة ينبع من التفاعل بين الأسرة ككل وبين الحاكم الفرد، وهى علاقة تسمح بتجميع الفضائل التقليدية التى يمثلها الفرد والسمات الأحدث التى يتطلبها النجاح. ولعله ليس من قبيل المصادفة أن الدول التى ظل حكم الأسر قائمًا بها كانت الدول التى لعبت فيها الأسر الكبرى وقبائل البدو دورا بارزا فى الماضى القريب. لكن ذلك لم يحلل الحكام الحاليين من تنمية المهارات اللازمة للسيطرة على أجهزة إدارية ضخمة أو لإدارة دبلوماسية دولية معقدة. فإن أمكن إيجاد التوازن المناسب قوى موقف الأسرة تبعا لذلك.

ولكن من الخطأ أن نفترض أن الإبقاء على حكم الأسر يخلو من المشاكل. فمن أوضح مشكلاته وأصعبها الحاجة إلى الحفاظ على وحدة الأسرة نفسها. ويتضمن ذلك إيجاد طريقة للتعامل مع مسألة الخلافة وغيرها من مواطن الصراع المرتقبة كالنفوذ والوضع والثروة. ففى الأسر الضخمة التى يكون للمؤسس أو المؤسسين فيها عدد من الأبناء من عدد من الزوجات تبرز مشكلة أخرى هى تحديد من تطلق عليه صفة الملكية ومن يعد مرشحا لمنصب رفيع. ففى السعودية حيث ثمة مايزيد عن أربعة آلاف من

الذكور ممن يتخذون لقب "أمير" تناول الملك عبدالعزيز المشكلة بنفسه عام ١٩٣٢ حين أصدر مرسوما بألا يعد من الأسرة الملكية ويمنح راتبا إلا ذريته وذرية إخوته وذرية الأسر التى تنتمى إليه بالمصاهرة. وأدخلت تعديلات على هذا المرسوم مرتين فيما بعد على يد الملك فيصل بعد عام ١٩٥٨حيث تم شطب عدد من الأسماء[٩]. أما بالنسبة لدول الخليج، فقد قامت عدة دول منها بتدوين دساتير تحدد أعضاء الأسر الحاكمة ومرشحى الخلافة.

وقد تكون الخلافة نفسهاللابن البكر أو "لأكبر الأقارب سنا وقدرة". ولكل من هاتين الطريقتين مزاياها وعيوبها. فالبكورة يسهل تطبيقها وتتسم بتركيز السلطة واتخاذ القرار فى سلسلة عائلة واحدة. ولكنها قد تفرز حاكما لايزال صغيرا أو غير أهل للحكم. كما أنها تقطع تلقائيا كل السلاسل الأخرى، مما قد يؤدى إلى زيادة حدة التوتر، خاصة فى العائلات الكبيرة. والبديل، أى "أكبر الأقارب سنا وقدرة"، فمن المحتم أن يفرز حكاما ذوى خبرة إدارية كافية بحكم السن. كما أنه يشجع على التضامن الأسرى من خلال السماح لمزيد من السلاسل العائلية بالمشاركة فى الحكم أو توقع المشاركة فيه على أقل تقدير. ومن مساوئ هذا البديل أنه يؤدى عامة إلى مدد حكم قصيرة كما هو الحال فى المملكة السعودية حيث لايزال هناك واحد وثلاثون ابنا للملك عبدالعزيز لايزالون على قيد الحياة فى أواسط السبعينيات إضافة إلى قائمة طويلة من الإخوة والإخوة غير الأشقاء قبل الانتقال إلى الجيل التالى[١٠]. وهناك نقطة أخيرة تتعلق بمسألة تقدير قدرات الحاكم. وهذه ليست مسألة ذاتية وحسب وانما هى شيء خاضع للتغيير مع مرور الوقت حتما، وذلك حسب درجة النمو الاقتصادى والمشكلات التى تواجهها البلاد.

فى الواقع أن كل أسرة حاكمة أخذت بطريقة تختلف عن الأخرى، بل ومنها من تحولت من طريقة إلى أخرى بسبب ظروف معينة. فمن بين الأسر التى أخذت بأسلوب البكورة فى الثمانينيات المغرب وقطر والبحرين وأبوظبى ودبى[١١]. بينما تم الأخذ بأسلوب أكبر الأقارب الذكور سنا وقدرة فى أماكن أخرى وألحق به تحديد ولى للعهد

بحيث يقل احتمال الصراعات الأسرية التى تنفجر فور وفاة الحاكم. وقد تطورت فى السعودية آلية لتحديد من يأتى فى الترتيب بعد ولى العهد وتعيينه نائبا ثانيا لرئيس مجلس الوزراء. ولكن يمكن أن تتعرض كل هذه التنظيمات للتغيير والمساومات العائلية. فللأردن ثلاثة أولياء عهد فى عهد الملك حسين - أخواه الأصغر منه وابنه من زوجة غير مسلمة تم استبعاده فيما بعد عن الخلافة - فى حين أن الصراع الذى انفجر عام ١٩٨٧ فى الشارقة بالإمارات المتحدة بين الحاكم وأخيه تم احتواؤه بتغيير ترتيب الخلافة ليصبح الأخير الوريث الشرعى.

وإن أمكن الإبقاء على الصراعات العائلية عند حدها الأدنى يصبح لدى الحاكم عدد كبير من الشخصيات الملكية يمكنه الاستعانة بهم كمستشارين وشاغلين للمناصب العليا بالدولة. وحيث تكون العائلة كبيرة - كما هو الحال فى المملكة السعودية والخليج - من المألوف أن يتولى الحاكم أو خليفته المعين رئاسة الوزراء وأن يشغل أقرباؤه الآخرون المناصب العليا فى مجلس وزرائه - وزراء الدفاع والخارجية والداخلية- وحتى فى البلاد التى تكون العائلات فيها محدودة، كما هو الحال فى الأردن والمغرب، فإن أعمام الملك أو أبناء عمومته يشغلون مناصب مهمة كرئيس أركان الجيش أو يتم إيفادهم لمجالات حيوية لرسم السياسات كالتخطيط والتنمية. والحقيقة أن من مزايا الحكم العائلى أن هذه التعيينات لا تتسم بالمحسوبية كما هو الحال فى النظام الجمهورى. وفى المقابل، غالبا ما يصعب عزل أو تحويل أحد الأقارب المقربين من منصب كبير، فيظل كبار أفراد العائلة فى نفس مناصبهم لفترات زمنية طويلة.

وثمة مشكلة ثانية واجهت الحاكم الملكى أو العائلى العربى فى الماضى، وهى كيفية الحصول على موارد كافية لتجنب الاعتماد الكلى على جماعات اجتماعية مهمة ولبناء الدعم لنفسه من خلال توزيع الثروة. ويصدق ذلك بصورة خاصة على الدول العربية الفقيرة قبل حقبة النفط، وعلى دول كالأردن والمغرب حيث خضع الحاكم لقيود مالية محكمة من جانب السلطة الاستعمارية، فلم تكن له سوى فرص محدودة لامتلاك الأراضى وسائر الممتلكات ذات القيمة. وجاء الاستقلال أو النفط أو كلاهما معا ليمدا

كل الحكام تقريبا بمخرج من هذه القيود. فمن ظهر لديهم النفط أصبحت بين أيديهم مصادر دخل ممتدة أمكن لهم توزيع جزء منها على عائلتهم بسبل شتى واستثمار جزء آخر فى تنمية البنية التحتية والخدمات الاجتماعية لصالح مواطنيهم. فى الوقت نفسه، أمدهم النشاط الاقتصادى المتزايد بالاختيار بين السماح لأقربائهم بالدخول فى مشروعات، كما هو الحال فى الكويت، أو عقد الصفقات مع كبار التجار ما يغريهم بالحد من مطالبهم بالمشاركة السياسية فى مقابل إطلاق أيديهم فى جمع المال. أما بالنسبة للحكام الذين لم يمتلكوا النفط، فقد حررهم الاستقلال من الاعتماد على المعونات الاستعمارية، بينما وجدوا موارد بديلة للدعم المالى من الخارج (كالمعونات من الدول العربية الأخرى مثلا) أو الدخول فى مشروعات لحسابه الخاص كما الحال بالنسبة للملك الحسن الثانى بالمغرب(١٢). وفى كلتا الحالتين كان الارتباط الضمنى بين العائلة الحاكمة والمشروعات الخاصة يسمح للحكام ببناء قطاع مهم من العملاء.

والمشكلة الثالثة التى واجهت حكام الأسر علاقتهم بالجيش. ففيما عدا باى تونس الذى قام بخلعه الرئيس بورقيبة بعد الاستقلال مباشرة، فإن الحكام العرب الأربعة الآخرين الذين فقدوا عروشهم فى الخمسينيات قد تم خلعهم بانقلابات عسكرية. وكان يمكن لملوك الأردن والمغرب والسعودية أن يلقوا نفس المصير لولا أن الحظ حالفهم أو كانوا على درجة من الذكاء مكنتهم من النجاة من المؤامرات التى حيكت ضدهم بين صفوف قواتهم المسلحة. وفى مواجهة هذه المشكلة لم يكن أمام الحكام سوى خيارين، أولهما تحديد حجم الجيش لدرجة كبيرة مع الاحتفاظ بنسبة كبيرة من المرتزقة الأجانب فيه، ووضعه تحت إشراف مباشر من جانب أخلص الأقرباء. والآخر أن يلعب الملك دورا عسكريا نشطا كرئيس للأركان وأن يرتدى الزى العسكرى فى أغلب الأحيان وأن يحضر المواكب والمناورات، وهو دور فرضته على ملكى الأردن والمغرب لحاجتهما لجيش كبيرللدفاع. وتزداد هذه الإستراتيجية وضوحا فى الأردن حيث أبدى الملك حسين مهارة كبيرة فى نيل ولاء جيشه عقب عزل قائده البريطانى الجنرال جلوب عام ١٩٥٦، وبعد عقد من السنين، يقال إنه كان ينادى جنوده بأسمائهم «وكأنه يعرف كلاً منهم باسمه»(١٣). ويمكن القول بصورة عامة إن المؤسسة الملكية لديها آلية أفضل للحفاظ

على ولاء الجيش على أساس أنه من الأفضل لأى جندى أن يقدم ولاءه لشخص على أن يكرس نفسه لرمز تجريدى كالعلم أو الدولة.

والمشكلة الأخيرة التى تختص بها الأسر الحاكمة التى تنال جزءا من شرعيتها من انتماءاتها الوثيقة بالدين تتمثل فى كيفية الإفادة من هذه الصلة دون التقيد الشديد بها. وتمتد هذه الخاصية لتشمل العديد من الجمهوريات العربية حيث تسيطر الحكومات على التعيينات فى المناصب الدينية وتحديد المخصصات المالية الدينية ومراقبة صلاة الجمعة وما إلى ذلك. ويتلخص الخيار الآخر فيما يمكن تسميته "استثمار التقاليد" كاتباع ممارسات معينة تحمل فى طياتها شذى الماضى كتطبيق وظيفة المطوع التى تتولاها الشرطة الدينية السعودية باعتبارها سلوكا إسلاميا صحيحا.

أفرز وجود الأسر الحاكمة وبلاطاتها الملكية نوعية من السياسات تختلف فى عدد من الجوانب المهمة عنها فى سائر النظم. فهى تشمل العلاقة بين أفراد الأسرة الملكية نفسها؛ وهى عملية تفاعلية لامفر من أن تمتزج فيها مسائل الشخصية بالطموح وسياسة الدولة والسيطرة على مؤسسات الدولة. وما يزيد الأمور تعقيدا أن الأمراء فى بلاد عديدة مسئولون عن أهم الوزارات الحكومية التى يمكن لهم أن يستغلوها كإقطاعيات خاصة لهم أو قواعد للنفوذ دعما لمصالحهم الخاصة. وفى ظل هذه الظروف، اكتسب الحفاظ على الترابط العائلى أهمية أكبر من الموافقة على اتخاذ قرارات صعبة. ولكن قد لا يكون الوضع سيئا بالدرجة التى يصورها بعض المحللين. فقد استطاعت الأسر الحاكمة أن تغطى أنشطتها بغطاء من السرية، ونادرا ما تتم مساءلتهم عن السياسات التى يتخذونها أو عن كيفية اتخاذ القرار فيها. كما أن وجود وجهات نظر متباينة لا يعد بالضرورة دليلاً على وجود صراع على السلطة. فبدلا من أن تمثل نقطة ضعف قد تعتبر مصدر قوة طالما بقيت فى داخل حدود معقولة. ولا شك أن الموقف الذى يجتمع فيه كل أفراد أسرة حاكمة ما على رأى موحد تجاه قضايا سياسية كبرى معناه أن هذه القضايا لم تعرض بالشكل المناسب، وبصورة عامة فإن ذلك يعد مقدمة لوقوع كارثة.

ومن السمات الأخرى لحكم الأسر الملكية وجود البلاط الملكى بجوه الخاص وديناميته الخاصة. ومن سماته ما يبدو غير محدد بزمن معين ونجده مصورا فى أعمال ماكيافيللى وشكسبير وفى كتابات علماء السياسة المعاصرين. فنجد مثالا لأحد رجال البلاط بالعصور الوسطى يدرك مايريده الملك، فيعرض عليه مقترحات عن كيفية تنفيذ مايريده. وهناك إدراك الملك لير لأهمية النميمة حين يقول إنه يريد من "يحدثه عن أخبار البلاط... من كتبت له الخسارة ومن حق له الفوز، ومن خرج ومن دخل". كل ذلك ورد فى سياقه المغربى فى كتابات واتربرى Waterbury وقوله بأن الصلة بالملك منتهى ما يمكن أن تبلغه المناورات السياسية[١٤]. أما بالنسبة للجماهير، فالبلاط أو المجالس المفتوحة تمثل منبرا لأداء ما يمكن وصفه بأنه "مسرح الشرعية" حيث يتم تذكير الشعب بمدى قوة مليكه وعدالته ونبل محتده وسخائه وولائه للدين. و"الغياب عن الحضرة الملكية معناه النسيان" كما يقول باجيوت Bagehot عن العائلة الملكية البريطانية فى القرن التاسع عشر[١٥]. ويقدم واتربرى أمثلة عديدة عن السلوكيات الملكية فى كتاباته[١٦].

وثمة سمة أخيرة تتمثل فى التحالف الطبيعى بين الأسر الحاكمة وبين العناصر المحافظة داخل المجتمع؛ وكلاهما يرى نفسه مستفيدا من نظام مهدد ببعض الحركات والأيديولوجيات المرتبطة بالتحديث والنمو الاقتصادى السريع. ويميل كل منهما للإعجاب بالقيم القبلية والريفية وللشك فى الأحزاب السياسية والنقابات المهنية. ومن نتائج ذلك احتواء البلاطات الملكية على عدد متفاوت من أعضاء العائلات البارزة القديمة. ومن النتائج أيضا ميل السياسة الملكية لتفضيل الملكية الخاصة والمشروعات الفردية على التأميم والإصلاح الزراعى وما إلى ذلك من حلول جماعية للمشكلات الاقتصادية.

سياسة العائلات المالكة فى الأردن والمغرب

هناك سمات مشتركة عديدة فى التاريخ السياسى لكل من الأردن والمغرب بعد الاستقلال. فقد مرت كل منهما بفترة قصيرة حاول فيها الملك أن يحكم البلاد كحاكم دستورى قبل أن ينقلب على الأحزاب القومية ويركز السلطات فى يده. وعانت كل منهما قلاقل عسكرية خطيرة. وشهدت كل منهما حكاما نصبوا أنفسهم زعماء لحركاتهم

الوطنية وقادة لحركة التحديث فى بلادهم. الا أن السياق الذى حدثت فيه هذه التطورات كان مختلفا تمام الاختلاف بين البلدين. فكان التاريخ الحديث للأردن يسيطر عليه ارتباطها بفلسطين واستيعاب عدد كبير من السكان الفلسطينيين وبقربها الشديد لإسرائيل؛ فى حين أن الملك الحسن الثانى ملك المغرب ركز اهتمامه القومى على ضم الصحراء الإسبانية سابقا إلى بلاده وجعل من الولاء لسياسته محكا للمشاركة فى الحياة السياسية. كما أن المغرب كانت دوما بلدا متنوعة اقتصاديا بالنسبة للأردن التى تفتقر إلى الموارد، وربما كانت المغرب لذلك السبب تضم تنوعا أكبر فى التنظيمات السياسية والنقابات المهنية ما استطاع الملك استثماره إلا أنه لم يتمكن أبدا من السيطرة عليه.

حدثت نقطة التحول فى تركيز الملك حسين ملك الأردن للسلطة فى يده فى أبريل ١٩٥٧ حين قام بعزل وزارة سليمان نابلسى التى غلب عليها أعضاء الأحزاب المعارضة للعديد من السمات الأساسية للحكم الهاشمى. ويلى ذلك مباشرة فرض سيطرته على الجيش فى أعقاب محاولة انقلاب عسكرى بعد عدة أيام ووصول أول معونة أمريكية وماتلا ذلك من وصول معونات مالية من عدد من الدول العربية كبديل عن الأموال التى كان يقدمها الإنجليز. منذ ذلك الوقت فصاعدا تم حظر الأحزاب السياسية ونادرا ما عقد البرلمان الأردنى المصغر جلسات له (فلم ينعقد إلا مرة واحدة بين ١٩٧٤ و١٩٨٤)، ورسم الملك نظاما يسمح له باتخاذ القرارات الرئيسة التى تؤثر على العلاقات الخارجية والأمن الخارجى فى حين ترك تنفيذ السياسات فى المجالات الأخرى لجماعة محدودة العدد من رجال الدولة المخلصين له[١٧].

نص الدستور الأردنى على أن الملك رأس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة وهو الذى يتولى تعيين رئيس الوزراء ومجلس الوزراء بالتشاور معه. ومن الناحية التاريخية كان كل من رئيس الوزراء ومجلس الوزراء يتغيرون بصورة سريعة حيث مكثت كل وزارة مالايزيد عن سبعة أشهر فى المتوسط بين عامى ١٩٤٧ و١٩٧٤ وما لا يزيد عن عامين منذ ذلك الوقت وحتى أواسط الثمانينيات[١٨]. ولدى التعيين كان كل

رئيس الوزراء يتسلم رسالة مفتوحة من الملك يحدد فيها الخطوط الرئيسة التى ينبغى عليه اتباعها. فكان دور الوزارة تنفيذيا فى جوهره. وكانت القرارات الكبرى يتم اتخاذها بالتشاور مع مجموعة ضيقة من المستشارين فى الوزارة الملكية ومن أبرزهم رئيس أركان الجيش ورئيس الوزراء الذى كان ولاؤه للملك لا لمجلس الوزراء. وغالبا ما كان يتم اختيار رؤساء وزارة محددين لمهام سياسية قصيرة الأجل؛ فيتم تعيين أحدهم لقدرته على إقامة علاقات طيبة مع السوريين، بينما يتم اختيار آخر لاستعداده لاتخاذ موقف متشدد من الفلسطينيين.

أتى أعضاء النخبة السياسية الذين تألفت منهم الوزارتان من جماعة صغيرة من عدة مئات من العائلات[١٩]. كانت هذه النخبة تتألف قبل الاستقلال من أفراد [illegible] الإنجليز من ما وراء نهرالأردن (كما كانت تسمى آنذاك) أو من النازحين من فلسطين ثم اتسعت بعد ضم الضفة الغربية لتشمل ممثلين للعائلات الفلسطينية الكبرى التى لم توصم بوجود علاقة بينها وبين المفتى، (الخصم اللدود للملك عبدالله). ثم زادت اتساعها فيما بعد لتضم أعضاء عائلات أردنية مهمة وخاصة عائلات زعماء القبائل والتجار وأعضاء أهم أقليتين وهما الشراكسة والمسيحيون. بذلك كان التعيين فى إحدى الوزارتين له وظيفة نيابية وهى عقد اتصال مباشر بين الملك وبين العديد من الطوائف الإقليمية والاجتماعية؛ أى كبديل عن الأحزاب السياسية. كما كانت هذه طريقة [illegible] التأييد والإبقاء عليه. كان الحفاظ على العلاقات الوثيقة بالقصر مهما لدرجة أن أعضاء هذه النخبة كانوا يرضون بالعزل من مناصبهم دون اعتراض لعلمهم أنهم إن تجنبوا الاستعراض الشعبى يمكن أن ينالوا الرضا مرة أخرى فى المستقبل.

ولم يكن للأردنيين خارج هذه الدائرة المختارة أية فرصة للتأثير على السياسة على المستوى القومى. ونادرا ما أجريت انتخابات قبل عام ١٩٨٩، وكانت كل التنظيمات السياسية محظورة. فى ظل هذه الظروف، كان على من يريدون أن يعلنوا آراءهم إما أن يلجئوا إلى الاتصال الشخصى مع أحد أعضاء هذه الصفوة أو يتورطوا فى أنشطة غير مشروعة. وكانت الإضرابات والمظاهرات نادرة للغاية، والمناسبة الوحيدة التى

اضطرالملك فيها إلى مواجهة نوع من المعارضة المنظمة من الطوائف الأردنية المحلية كانت فى الشهور التى سبقت المواجهة المسلحة مع حركة المقاومة الفلسطينية والتى بدأت فى سبتمبر ١٩٧٠.

بذلت جهود فى السبعينيات لتخفيف حدة تركيز السلطات. فأجريت انتخابات بلدية بصورة منتظمة منذ عام ١٩٧٦، وتم نقل بعض السلطات إلى المحافظين والعمد ورؤساء مجالس القرى المحليين. ولكن بهذه الصورة كانت الانتخابات تخضع لرقابة عن قرب وكان معظم المشاركين فيها إما موظفين مدنيين أو عسكريين متقاعدين ممن كانت لهم صلة وثيقة بالحكومة، مما يعكس القضايا القومية والمحلية على السواء. وسمحت هذه الانتخابات فى بعض البلديات بظهور تحد للتحالف القائم بين الموظفين الحكوميين والشخصيات المحلية البارزة حيث تم انتخاب عدد محدود من التكنوقراطيين المتعلمين وبعض الأفراد ممن ينتمون إلى أحد الأحزاب السياسية المحظورة أو على صلة بالإخوان المسلمين وهو التنظيم المكثف الوحيد الذى تسامح معه النظام الملكى. ولكن اضطر أعضاؤه إلى ممارسة نشاطهم فى حدود ضيقة للغاية مما يمكن إدراكه من المحاولات المستميتة للحيلولة دون إعادة انتخاب بعض أعضاء مجلس إربد ممن جرى الزعم بأنهم كانوا متورطين فى المظاهرات الطلابية بجامعة اليرموك فى مايو ١٩٨٦.

كانت المعارضة التى واجهت ملوك المغرب أكثر صلابة وصعوبة فى احتوائها. إلا أن كلا من الملك محمد الخامس وابنه الملك الحسن الثانى كان قادرا على إقامة نظام حكم يمكنه من تركيز سلطات هائلة فى شخصه ومن اتخاذ موقف الحكم بين سائرالقوى النشطة بالبلاد. ويرى زارتمان Zartman أن تاريخ هذه العملية يمكن تقسيمه إلى ثلاث فترات[٢٠]. فى الفترة الأولى من الاستقلال عام ١٩٥٦ إلى ١٩٦٥، حاولا أن يقيما نظاما ملكيا دستوريا مركزيا إلى أن أقلع الحسن عن الفكرة حين عجز عن تأمين تعاون الأحزاب الكبرى كحزب الاستقلال والفرع المنبثق عنه والأكثر راديكالية والمسمى Union National des Forces Populaires (الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية) ثم واجه انفجارا كبيرا للمعارضة الشعبية أدى إلى انتشار العصيان

والمظاهرات فى الدار البيضاء ومناطق أخرى. وتم حل البرلمان ووجه الملك دفة الحكم من خلال وزارة من التكنوقراط إلى أن أقنعته محاولتا الانقلاب العسكرى فى عامى ١٩٧١ و١٩٧٢ بخطورة إقامة حكمه على قاعدة ضيقة من المصالح الشخصية المتبادلة وكبار ضباط الجيش فقط. وفى النهاية وفى الفترة الثالثة التى بدأت بفعالية فى عام ١٩٧٤، نجح الحسن الثانى فى إقامة نظام جديد من الديمقراطية الخاضعة لسيطرة شديدة تم إغراء عدد من الأحزاب فيها بالمشاركة فى انتخابات دورية وبالمشاركة فى الحكومة بشروطه هو. وتطورت خطته الجديدة لتشمل مزيجا من عدد من العناصر. فتشجع السياسيون الذين يدينون له بالولاء وكونوا جماعات سياسية موالية للملكية من قبيل "تجمع المستقلين القوميين" (RNI) و"اتحاد الدستوريين" (CU). فى الوقت نفسه، تم السماح للأحزاب الأخرى بالدخول فى الانتخابات فى ١٩٧٧ وفى ١٩٨٤شريطة تأييد حملته القومية الرامية إلى ضم مستعمرة الصحراء الغربية الإسبانية السابقة إلى المغرب. وفى النهاية، خضعت الانتخابات نفسها لعملية تلاعب من جانب الدولة، بما فى ذلك فرض سيطرة مشددة على ما يمكن وما لا يمكن مناقشته فى الحملة الانتخابية.

كانت حول الملك نخبة ضيقة من رجال الدولة وكبار الشخصيات وزعماء مختلف الاتحادات العمالية وغيرهم من جماعات الضغط الاقتصادى ممن لم يزد عددهم على ألف شخص[٢١]. وكما حدث فى الأردن، كان الحسن الثانى يعرف معظمهم معرفة شخصية وكان على وعى تام بالصراعات والمنازعات الشخصية الدائرة بينهم[٢٢]. وكان لا يقل مهارة عن الملك حسين فى الإبقاء عليهم جميعا فى الساحة. فكانوا بمثابة مستشاريه ومنفذى سياسته وعيونه وآذانه فى أنحاء المجتمع المغربى. وكان من العناصر الرئيسة لهذا النظام قدرته على منح رجال البلاط والدولة الفرصة لإدارة أعمال ضخمة استطاع أن يمنحهم إياها من خلال دوره المزدوج كمدير لقطاع عام ضخم وباعتباره أكبر مقاول قطاع خاص فى البلاد[٢٣].

نظراً لوجود مثل هذه النخبة الضيقة نسبيا حول البلاط الملكى، كان من اليسير على المحللين أن يقصروا دراستهم للسياسة المغربية على دراسة الشخصيات الرئيسة المعنية ومختلف شبكات اتصالاتهم. ولكن كما الحال بالنسبة لأنظمة الحكم الشمولية

ذات الحزب الواحد، فإن ذلك معناه تجاهل تدخلات مؤسسات رئيسة كالجيش ووجود آليات ضرورية لحل نزاعات جوهرية حول قضايا السياسة العامة تتعلق بكل من السياسة الداخلية والخارجية. كما أن أمثال تلك الدراسات تميل إلى تجاهل دور الأحزاب والنقابات المهنية فى استقطاب مجموعات متميزة من الأنصار بين مختلف قطاعات المجتمع المغربى ممن يتطلعون إليها فى تمثيل بعض من مصالحهم الخاصة(٢٤).

ومن عيوب هذه الاتجاه كذلك أنه يقلل من أهمية النشاط السياسى خارج العاصمة. ولكن سيدُن فى دراسته عن السياسة الريفية فى الريف الشرقى للمغرب يرى أن ذلك معناه تجاهل العديد من التغيرات المهمة التى طرأت على الريف بعد الاستقلال وأثرها على السبل التى كان الناس فى الريف يتمكنون بها من تمثيل مصالحهم والدفاع عنها(٢٥). وثمة عوامل لها أهمية خاصة فى هذه التحليل؛ مد سلطة الدولة الإدارية إلى المناطق الريفية؛ ودور الأحزاب السياسية فى تقديم خطوط اتصال بديلة بين المركز والمناطق النائية عنه؛ وتغير التوازن بين الثروة والنفوذ المحليين. والعامل الأول الأهم بكل تأكيد، إذ يقدم الإطار الذى يجب أن تعمل فيه كل القوى السياسية. كما أنه كان يساعد على دعم التكتلات القائمة ومواجهة أو كبح جماح الجهود الرامية إلى تعبئة جماهير الريف وراء مواقف أيديولوجية ممثلة على المستوى القومى. وكانت حدود الدوائر الانتخابية للجان حديثة النشأة والتى بدأت منذ عام ١٩٦٠ تميل إلى اتباع حدود إدارية أو قبلية قديمة مما كان يؤدى إلى دعم الولاءات القائمة من قبل. فى الوقت نفسه، ظلت المجالس الإقليمية نفسها تحت سيطرة إدارية محكمة ومحظور عليها بشكل خاص صياغة وجهات نظر ذات "طبيعة سياسية أو غريبة عن أهداف المصلحة المحلية"(٢٦). ولكن على الرغم من إحساس معظم المرشحين فى معظم الانتخابات بأن اتخاذ موقف مستقل كان أكثر أمنا إلا أن بعضا منهم على الأقل كانوا مستعدين للكشف عن ارتباط ما بينهم وبين أحد الأحزاب السياسية القومية. هذا فى حين كانت الطوائف المحلية على اختلافها تستطيع رعاية مصالحها من خلال عقد تحالفات مع

مختلف الهيئات الرسمية للدولة والتى يكون لها وجود فى البلدة أو الإقليم التابعين له وكذلك مع شبكات أخرى من السلطة والحماية تؤدى فى نهاية الأمر إلى العاصمة بل والقصر. وما يتوق سيدُن إلى قوله إن القضايا السياسية الحقيقية ماثلة فى الريف: ولكن نظرا لسيطرة الدولة المحكمة لا تعبر عن ذاتها إلا بصورة مشوهة وأحيانا بصورة فردية[٢٧].

ممارسة حكم العائلات: المملكة السعودية ودول الخليج

يتميز تطبيق حكم العائلات الذى تطور فى السعودية بالعديد من نفس السمات التى تميز بها فى الأردن والمغرب بفارق مهم هو أن العائلة الملكية السعودية كانت أكبر كثيرا وبالتالى أقدر على بسط هيمنتها على كل المناصب العليا المدنية والعسكرية بنفسها. عدا ذلك كان ثمة انقسام مشابه بين الوزارة (أو بالأحرى مجلس الوزراء فى هذه الحالة بالذات) وبين البلاط الملكى، وميل مماثل إلى الملك ومستشاريه الأقربين (كبار الأمراء) حول توجيه الاهتمام إلى الشئون الخارجية والدفاع والأمن الداخلى (وقضايا العدل والتعليم ذات الحساسية الخاصة دينيا) تاركين سائر الشئون كالتنمية الاقتصادية إما للأمراء الذين تلقوا تعليمهم فى الولايات المتحدة من الجيل الثالث أو لأفراد تقنوقراط غير ملكيين بلا قاعدة من السلطة يرتكزون إليها.

مثل هذا النظام لا يتسع إلا لدائرة ضيقة من العناصر السياسية الرئيسة - بعض أبناء الملك عبدالعزيز وأعضاء العائلات القريبة إليهم وقلة من زعماء القبائل ورجال الدين. وتتوقف العضوية فى هذه الدائرة على العائلة التى ينتسب إليها الفرد وعلى كبر سنه ونفوذه وعلى رغبة نشطة من جانبه للمشاركة فى الحياة العامة. كما يمكن زيادة وزن هذه العضوية أو تخفيضه تبعا للضرورة السياسية، بينما عانت أهمية الزعماء القبليين تدهورا مع مرور الوقت بسبب استقرار أتباعهم وتحولهم إلى الخضوع المباشر للإدارة المركزية. ولكن على عكس الحال فى كل من الأردن والمغرب، كانت العائلة كبيرة بما يكفى لإبقاء أعضاء الصفوة المتعلمة الجديدة بعيدا عن عملية رسم السياسات،

باستثناء أفراد قلائل مثل زكى يمانى وزير النفط معظم السبعينيات والثمانينيات. كما لم تجر محاولات ذات شأن لإقامة مؤسسات نيابية من أى نوع، بينما يقوم الانضمام كعضو فرعى فى النخبة الحاكمة على الولاء للعائلة واعتناق مشترك لقيم الثقافة السعودية والفخار بمنجزاتها الخاصة.

ويمكن فهم تطور السمات الرئيسة للحكم الملكى من خلال مسح سريع للتاريخ السياسى والإدارى السعودى الحديث[٢٨]. فعندما توفى الملك عبدالعزيز بن سعود عام ١٩٥٣كانت البلاد لاتزال خاضعة لنفس أسلوب الحكم الذى خضعت له منذ الثلاثينيات. فلم يكن بها سوى عدة مئات من الموظفين والمستشارين تعاونهم حين الضرورة الموارد الضخمة لشركة أرامكو للنفط من قلعتهافى الشرق. ولكن قبل وفاته كان الملك قد أعد ركيزتين للمستقبل، كانت إحداهما محاولته تنظيم عملية الخلافة وتقديم القيادة للمستقبل عن طريق ضمان تولى أكبر أبنائه - سعود - للملك ولكن بالتعاون الوثيق مع ابنه الثانى فيصل الذى كان يتمتع بمهارات دبلوماسية وإدارية خاصة يفتقر إليها سعود. وكانت الركيزة الأخرى إقامة مجلس للوزراء لمباشرة التوسع المحتوم للبيروقراطية مع زيادة عائدات النفط. ونظرا لتباين المواهب لدى كل منهما فقد عمل الملك الجديد - سعود - على توطيد سيطرته على البلاط الملكى، بينما قام فيصل بإنشاء المجلس كمؤسسة رئيسة للدولة مستعينا به على مد كبار الأمراء بالخبرة الإدارية والإشراف على أنشطة مختلف الوزارات.

بلغ التنافس بين سعود وفيصل ذروته فى الفترة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٤ حين أدى سوء معالجة فيصل لسلسلة من الأزمات الدبلوماسية والاقتصادية إلى تهديد أسس حكم العائلة برمته. وكان ذلك يشمل قرب الإفلاس من خلال تبديد عوائد النفط والفشل فى إيجاد سبل لمواجهة التحديات التى ظهرت على أثر تعاظم نفوذ الرئيس المصرى جمال عبدالناصر الذى قام بتجريد قوة مسلحة مصرية لمساعدة الضباط الذين قاموا بقلب نظام حكم الإمام فى اليمن الشمالية. ولكن على الرغم من كل هذه التهديدات الضخمة كان تحويل السلطة من سعود إلى فيصل عملية مطولة حيث استغرق الأمر

بعض الوقت حتى يقبل أغلب كبار أفراد العائلة ضرورة اتخاذ مثل هذه الخطوة الخطيرة. ولعب الدور الحيوى فى هذه العملية ثلاثة أمراء كان فيصل نفسه قد أتى بهم إلى مجلس الوزراء؛ وهم خالدالذى تم تعيينه نائبا لرئيس الوزراء عام ١٩٦٢؛ وفهد الذى تولى وزارة التعليم عام ١٩٥٣؛ وعبدالله الذى تولى قيادة الحرس الوطنى عام ١٩٦٣. وفى عملية توطيد السلطة التى أعقبت عزل سعود وتولية فيصل العرش (ورئاسة الوزارة) عام ١٩٦٤ تولى خالد ولاية العهد (مستمرا فى منصبه كنائب رئيس الوزراء) فى حين جاء فهد فى المقام التالى فى الدور وهو وضع اتضح بتوليته منصبا مستحدثا هو "النائب الثانى لرئيس الوزراء" عام ١٩٦٧. وكان كل ذلك يتطلب مفاوضات معقدة داخل العائلة خاصة فيما يتعلق بالابن التالى لعبدالعزيز وهو الأمير محمد الذى كان أكبر سنا من الثلاثة الآخرين والذى استغرق بعض الوقت حتى وافق على التنازل عن حقه لشقيقه خالد.

ما إن تمكنت العائلة من السلطة وحظيت بكامل تأييد العائلة بدأ فيصل فى تدعيم موقفه بأدوات حكم جديدة وخاصة إنشاء لجنة عليا من كبار الأمراء كمستشارين له فى كل القرارات الحيوية تاركا الشئون الإدارية الروتينية لمجلس الوزراء ومنها تخطيط التنمية الاقتصادية الذى بدأ فى أواخر الستينيات. كما انتهز فرصة وفاة مفتى السعودية عام ١٩٧٠ لينشئ وزارة جديدة للعدل اجتذبت الفقه الإسلامى وأخضعته لسيطرة الوزارة. وفى النهاية اتبع سياسة متعمدة لاستيعاب أمراء الجيل الثالث ممن تلقوا تعليمهم فى الغرب وتعيينهم فى المناصب الحكومية بعد أن بادر بإرسال ابنه سعود الفيصل لتلقى التعليم بإحدى الجامعات بالولايات المتحدة فى الخمسينيات. وكانت أهمية هذه الخطوة تتمثل فى منع العائلة من الاعتماد بصورة كبيرة على خبرات أفراد الشعب فى المستقبل. ولكن أدت نفس الخطوة إلى الإسراع بما يطلق عليه البعض نمو "إقطاعيات السلطة" فيما بين كبار الأمراء الذين ظل بعض منهم مسيطرا على إحدى الوزارات أو المؤسسات لسنوات عديدة بل لعشرات السنين[٢٩]، ما كان يحد من نفوذ الأمير ويجعل اتخاذ القرارات المشتركة أكثر صعوبة ويزيد من احتمالات تشابك المصالح والصراعات بين أفراد العائلة بصورة خطيرة. ومن أمثلة ذلك ما حدث

بعد اكتشاف محاولة انقلاب سئ التخطيط بين صفوف ضباط القوات الجوية عام ١٩٦٩، حيث أصيبت عمليات اتخاذ القرار داخل العائلة لمدة شهور وتلقى الملك نصائح متضاربة عن الاستمرار فى القيام بمزيد من الإصلاحات أو السماح للمؤسسة الدينية بمزيد من السيطرة على القيم والأخلاقيات. وفى نهاية الأمر قرر أن يقوم بتنفيذ النصيحتين معا.

أدى اغتيال فيصل على يد أحد أفراد عائلته عام ١٩٧٥ إلى بدء فترة من حكم عائلى أكثر جماعية، أولا تحت حكم الملك خالد (١٩٧٥-١٩٨٢) ثم تحت حكم الملك فهد. وكان الإجماع حول أمر ما بالتالى أمرا صعبا أحيانا، وخاصة حين نشبت أزمات من قبيل سيطرة جماعة من المتطرفين على المسجد الحرام بمكة عام ١٩٧٩بهدف تحريك الثورة الشعبية ضد النظام الملكى. ولكن كانت قبضة العائلة وحلفائها على مراكز السلطة محكمة لدرجة أن حكمها لم يتعرض لأية تهديدات خطيرة حتى حين جاء التحدى من جانب الثورة الإسلامية فى إيران على بعد غير بعيد عنهاعلى الجانب الآخر من الخليج. فكان التكدس المستمر للثروة وتوسع بنية الدولة يجعل من السهل حل أية توترات داخل صفوف العائلة وفيما بين العائلة وبين بقية المجتمع السعودى(٣٠). فى الوقت نفسه فإن السعوديين من غير العائلة الملكية والذين كانوا مطلوبين لخبراتهم التقنية أمكن استيعابهم بسهولة ودمجهم كأفراد فى شبكة رعايا العائلة دون الحاجة للسماح لهم بالوصول إلى دوائر السلطة الضيقة. وحين برز الشعور بالخطر كما حدث إبان الهجوم على المسجد الحرام عام ١٩٧٩ حاول الملك وكبار الأمراء كسب التأييد الشعبى لأنفسهم بالوعد بإقامة مجلس استشارى شعبى. ولكن من الواضح أن غالبية أعضاء العائلة كانوا ضد اتخاذ أى إجراء يؤدى إلى المشاركة فى السلطة، وفى النهاية نسى الأمر برمته.

بتركيز كل المؤسسات الحكومية فى أيدى العائلة وحظر إقامة الأحزاب السياسية والنقابات المهنية وباقتصار المعارضة على عدد صغير من الجماعات السرية ظلت ممارسة السياسة على المستوى القومى أمرا ملكيا خالصا. ولكن على الرغم من إحكام العائلة الحاكمة السعودية قبضتها على المركز والأقاليم على السواء إلا أنها كغيرها

لم تكن تستطيع رسم السياسة فى فراغ واضطرت إلى إقامة جزء مهم من سياستها على أساس مفاوضات مفصلة مع جماعات الضغط القوية كالمؤسسة الدينية وأثرياء التجار ورجال الأعمال. وقد ظهر هذا جليا بصورة خاصة فى مجهودات الحكومة لحل المشكلات الصعبة كالإفلاس والفشل فى الوفاء بالتزامات القروض والتى تضخمت آثارها إبان الانكماش الاقتصادى الذى صاحب تدهور أسعار النفط منذ ١٩٨٥ فصاعدا. وكانت المفاوضات حول مشكلات من قبيل دفع الفوائد معقدة لدرجة أن القوانين والمراسيم كان يجب مراجعتها مرارا وتكرارا فى ضوء الضغوط الجديدة التى مارسها رجال الدين ومجتمع رجال الأعمال.

وكانت العائلات الحاكمة فى كل من الكويت والبحرين وقطر وعمان والإمارات العربية المتحدة التى اندمجت فى دولة واحدة فى ديسمبر ١٩٧١ قادرة على إحكام قبضتها على السلطة إبان حقبة النفط. وكان ذلك يتضمن عملية مماثلة من تدعيم القوة وحل مشكلات الخلافة والوصول إلى المناصب الحكومية العليا. وما أن تم ذلك أمكن الاستعانة بأفراد العائلة فى فرض السيطرة على معظم المناصب المهمة فى مختلف مجالس الوزراء. وفى أواسط الثمانينيات كان منصب رئيس الوزراء فى كل من الكويت والبحرين وقطر والامارات العربية يشغله إما الحاكم وإما ولى العهد، بينما كانت وزارات الخارجية والداخلية والدفاع (إن وجدت) تحت سيطرة كبار الأقارب - باستثناء وزارة الخارجية بالإمارات والتى كانت فى يد أحد أفراد الشعب. ولم تكن السيطرة العائلية أقل وضوحا فى عمان حيث كان ثمة نظام إدارى مختلف قليلا[٣١].

كانت هذه العائلات قادرة على تحقيق هذا النوع من السيطرة نتيجة لعاملين أساسيين أولهما -الحماية التى تمتعوا بها أولا من جانب الإنجليز فى الخليج قبل انسحابهم فى نهاية ١٩٧١، ثم من جانب السعودية والولايات المتحدة والتأييد المتبادل الذى أوجدوه بأنفسهم من خلال إقامة مجلس التعاون الخليجى عام ١٩٨١- إلى أن تم اختراقه بالغزو العراقى للكويت. والعامل الآخر أرباح النفط التى منحتهم الاستقلال المالى عن السكان المحليين من خلال عائدات الضرائب وعن التجار المحليين من خلال

القروض. والنتيجة القدرة على توزيع الثروة لا على الأسرة وحسب، بل على مجتمعاتهم الصغيرة أيضا. وتم توزيع الثروات على المجتمع في صور شتى، من هبات نقدية أو شراء الدولة لأراض مملوكة للأفراد بأسعار خيالية؛ وبصورة مؤسساتية من خلال عدد كبير من الخدمات الاجتماعية كالتعليم المجانى والرعاية الصحية المجانية والإمداد بالطاقة الكهربية والمياه والإسكان المدعوم بنسبة كبيرة للغاية. إضافة إلى ذلك سمح التوسع الاقتصادى والإدارى بمزيد من فرص الحصول على التأييد الشعبى من خلال خلق الوظائف وتقديم القروض وإمكانية المشاركة فى عدد لاحصر له من المشروعات المربحة. وكانت السمة الرئيسة لكل ذلك قيام احتكارات خاصة لم تكن متاحة إلا للمواطنين المحليين بمقتضى قوانين الجنسية الصارمة. وكانت هذه الاحتكارات فى معظم دول الخليج تشمل الحق فى التملك وإدارة الأعمال. والنتيجة موقف حظيت فيه مجموعة من المواطنين المحليين بكل مميزات الربح الناتج عن النفط ومن وجود عدة ملايين من الأجانب ممن اجتذبوا إلى الخليج بحثا عن فرصة عمل[٣٢].

نظرا للموارد المالية المستقلة الهائلة والحماية من أى هجوم خارجى تمتعت العائلات الحاكمة الخليجية بحرية إقامة علاقات بكل قطاعات مجتمعاتهم - من تجار ورجال دين وأقليات شيعية وعناصر قبلية مستقرة - ولكن بشروطها هى، وفى بعض الحالات - كما هو الحال بالكويت - قد يشمل ذلك مبادلة من نوع ما، كأن يوافق التجار مثلا على الابتعاد عن السياسة فى مقابل ابتعاد الأسرة الحاكمة عن الأعمال[٣٣]. وفى حالات أخرى كان الأمر لا يحتاج إلا إلى مجموعة خاصة من الامتيازات لفئة بعينها، مثل توفير وظائف خاصة للبدو بالجيش والشرطة. وسرت مثل هذه الترتيبات دون خلاف تقريبا. ولكن كانت هناك دائما توترات فى فترات الكساد الاقتصادى حين تتدهور عوائد النفط. فكان على العائلات الحاكمة فى مثل هذه الفترات أن تتولى مهمة تقليص النفقات والمصاعب النسبية. وظهر ذلك واضحا فى الكويت بعد انهيار سوق المال غير الرسمية والمعروفة بسوق المناخ عاك ١٩٨٢وحين واجه المستثمرون - ومنهم أعضاء بارزون من العائلة الحاكمة - ديونا ضخمة تصل إلى عدة مليارات من الدولارات.

واستغرقت الحكومة سنوات عديدة فى رسم سياسة متفق عليها، وحتى حين انتهت إلى ذلك كانت ثمة اتهامات بالمحسوبية حيث تلقى بعض الأفراد والشركات تعويضات تزيد كثيرا عن غيرهم.

كانت العلاقات بين حكام الخليج والشعب تجرى وفقا لخطوط شخصية غير رسمية بعيدا عن المؤسسات إلا فى أضيق الحدود. وكانت الدولتان الوحيدتان اللتان حاولتا إقامة مجالس نيابية رسمية هما الكويت والبحرين فى أعقاب الاستقلال مباشرة، أى فى عامى ١٩٦٢ و١٩٧٣ على التوالى. إلا أن الأحزاب كانت لاتزال محظورة فيهما وكان الناخبون لايزالون قاصرين على الذكور من المواطنين حاملى الجنسية الكاملة، وكانت الانتخابات نفسها خاضعة عادة لتدخل حكومى كبير. كما أن كلا من المجلسين الوطنيين عانى مشكلات متوقعة ناتجة عن عضوية أعضاء مهمين من العائلة الحاكمة فيه إما كوزراء أو كنواب منتخبين. وأدت التوترات بين العائلة والمعارضة إلى حل المجلس البحرينى عام ١٩٧٥ بعد جلستين قصيرتين. أما المجلس الكويتى فقد استمر لفترة أطول نسبيا وشهد فترات تعاون وفترات خلاف حاد بين بعض النواب وحكومة يسيطر عليها أفراد من أسرة الصباح. وتم حله لأول مرة عام ١٩٧٦ ثم أعيد افتتاحه عام ١٩٨١ ثم تم حله مرة أخرى عام ١٩٨٦ فى أعقاب الاستقالة الإجبارية لوزير العدل بسبب استخدامه لمنصبه فى تحقيق مكاسب شخصية وانتقاد وزيرين آخرين منهما وزير النفط أخو الأمير.

ليبيا: من الملكية إلى نوع جديد من الدول: الجماهيرية

حصلت ليبيا على استقلالها عام ١٩٥١ كدولة موحدة تتكون من ثلاثة أقاليم شديدة التنوع (طرابلس وبنغازى وفزان) وكملكية دستورية تحت قيادة الملك إدريس السنوسى. وكان تاريخها السياسى يعد فى بعض جوانبه شبيها بنظيره الأردنى والمغربى باستعراض مبكر للحزب السياسى القومى وهو "المؤتمر القومى الطرابلسى" عام ١٩٥٢ والذى تلاه جمع الملك لكل السلطات فى يده وإدارة دفة الحكم من خلال

سلسلة من رجال الدولة الموالين له، بينما ظل البرلمان خاضعا للسيطرة التامة. كما كان هناك نظام حكم مماثل بوزارة ملكية تضم مزيجا من النبالة البدوية ومن العائلات الكبرى في الأقاليم ومجلس وزارى خضعت فيه شئون المال والدفاع والداخلية تحت سيطرة الملك[٣٤]. كما أن النظام الاتحادى بإداراته الأربع قد هيأ عددا كبيرا من المناصب للعناصر الموالية المخلصة قبل استبدال نظام حكومى مركزى به عام ١٩٦٣، بينما هيأ اكتشاف النفط فى أواخر الخمسينيات للنظام الملكى مصدرا آخر للثراء الكبير.

كانت هناك مع ذلك خلافات واضحة تكفى لخلع الملكية بانقلاب عسكرى عام ١٩٦٩ بقيادة الرائد معمر القذافى. كان أول هذه الخلافات يتمثل فى حجم العائلة الحاكمة ودرجة تماسكها. فعلى أثر مواجهة مع الأقارب المنشقين عام ١٩٥٤حيث قام أحدهم بقتل مستشاره قام الملك إدريس بقصر الخلافة على إخوته وذريته فقط وبحرمان الباقين من ألقابهم الملكية ومن حقهم فى شغل مناصب عامة. وكان ذلك كافيا لإقصاء عدد كبير من مواهب العائلة الحاكمة. ومازاد الأمر سوءا أن الملك لم يكن له أبناء يخلفونه، فكان لابد للخلافة أن تنتقل عبر إخوته إلى ابن أخ لا كيان له كولى للعهد. ثانيا لم يبد هذا الملك أيا من قدرات الملك حسين أو الحسن فى تنفيذ الشرعية وفى تذكير رعاياه بسطوته من خلال إجراءات شعبية لانهاية لها مفضلا الاختفاء فى قصر بعيد وتحريك النظام السياسى من بعيد. وكان الخلاف الثالث يتمثل فى فشل الملك فى فرض سيطرته الشخصية على الجيش النظامى أو فرض معيار مقبول للسلوك على أقربائه أو كبار مستشاريه بصدد المحسوبيات والفساد. وفى النهاية، لم يبد الملك إدريس مهارة كبيرة فى أن [illegible] نفسه عن الإنجلير والأمريكيين الذين كانت لهم قواعد عسكرية فى البلاد. وهكذا حين بدأ فى محاولته لتحسين موقفه القومى العربى فى أعقاب حرب ١٩٦٧ بالشرق الأوسط من خلال استخدامه لعائدات النفط فى نصرة المصريين والأردنيين المهزومين كانت نصرته قد تقلصت لدرجة يصعب علاجها. ويمكن القول أنه نزع الشرعية عن نفسه وعن نظام الحكم الملكى برمته، وتوقف الأمر على الحظ فيما يتعلق بأى الجماعات العسكرية المتامرة تستطيع أن تقوم بالانقلاب العسكرى أولا.

سارع قادة "حركة الضباط الليبيين القوميين الأحرار" والتى اعتلت السلطة فى سبتمبر ١٩٦٩ بتشكيل مجلس قيادة ثورة برئاسة القذافى الذى ترقى إلى رتبة عقيد ورئيس لأركان الجيش. وحاول ذلك المجلس خلال السنوات الأربع الأولى إعادة تنظيم الحكومة على النسق الذى اتبعه العقيد جمال عبدالناصر ورفاقه. فركزوا السلطة فى أيديهم وأقاموا نظما إدارية جديدة للحد من نفوذ النخبة الريفية بالبلاد، ثم قاموا بتشكيل تجمع يسمى الاتحاد الاشتراكى العربى لتعبئة التأييد الشعبى. وفى أبريل ١٩٧٣ بدأوا فى التطلع إليى شكل تنظيمى جديد اكتشفوه فى فكرة اللجان الشعبية المنتخبة فى كل القرى والمدارس والتنظيمات الشعبية والشركات الأجنبية. بداية، سمح لهذه اللجان بأداء دور حيوى فى الحكومة المحلية والإقليمية لدرجة القيام بوظائف إدارية وتشريعية. بل إن أنشطتها وجدت متنفسا لها على المستوى القومى فى مبادرة أخرى أعلنت فى سبتمبر ١٩٧٥ على أثر إقامة مؤتمر شعبى عام بقيادة القذافى وممثلين عن اللجان الشعبية بكل حى وعن الاتحاد الاشتراكى العربى والاتحادات التى ضمت كل الليبيين[٣٥].

كان هذا النظام الذى شكل أساس التحول النهائى للنظام الليبى والذى ارتبط بنشر القذافى لأول مجلدات الكتاب الأخضر بعنوان حل مشكلة الديمقراطية (١٩٧٦) وإعلانه تحول البلاد فى مارس ١٩٧٧ إلى جماهيرية. كان ذلك من الناحية العملية بمثابة مشكلات تحليلية كبيرة. فقد كان ذلك خاضعا لعملية تحول كبرى تشمل إقامة مجموعة جديدة من اللجان الثورية عام ١٩٧٩ أقيمت فى البداية بالمدارس والجامعات ثم بأجزاء عديدة من الجهاز الإدارى حيث تحولت عدة وزارات إلى ما أطلق عليه "مكاتب شعبية". وقامت هذه المكاتب جنبا إلى جنب مع اللجان الشعبية الأقدم زمنا، وكانت مسئولة مباشرة أمام القذافى الذى استقال من منصبه كسكرتير عام للمؤتمر الشعبى العام عام ١٩٧٩ليتولى منصبًا مستحدثًا هو "قائد الثورة". كما شهدت أواخر السبعينيات بداية هجوم منظم على التميز الاقتصادى مما أدى فى النهاية إلى تأميم عدد كبير من الشركات الخاصة. ولكن بات واضحًا من خلال كل هذه التحولات أن السلطة ظلت فى يد القذافى وعدد محدود من معاونيه المقربين الذين فرضوا سيطرتهم على عصب الدولة.

نتيجة لذلك كانت الدولة الليبية فى أوائل الثمانينيات تختلف اختلافا كبيرا عن أية دولة أخرى فى الشرق الأوسط. صحيح أنها كانت تحتوى فى مركزها على جهاز إدارى كبير يسانده جيش قوامه بين ٥٥ و٦٥ ألف رجل فى عام ١٩٨١ وقوة شرطية كبيرة وميليشيا وأفراد آخرون مختصون بالأمن[٣٦]، الا أن هذه التنظيم على الرغم من مسئوليته المباشرة أمام العقيد القذافى كان خاضعا لإشراف مستحدث لمزيج من السكرتيرين الدائمين للمؤتمر الشعبى العام ومختلف اللجان الثورية وفلول الجهاز الإدارى القديم داخل الجيش وبعض الوزارات وأطلق عليه اسم "المكاتب الشعبية". وكان لذلك بدوره تأثيرات مهمة على السياسة الليبية. فبينما كانت كل أنظمة الحكم العربية الكبرى تسعى إلى إيجاد آليات لإخضاع شعوبها لسيطرتها الإدارية لم تسع أى منها إلى درجة تشجيع المشاركة الشعبية من خلال اللجان. فكانت النتيجة عددا كبيرا من الأنماط الجديدة من الممارسات السياسية كان القليل منها خاضعا لرقابة خارجية[٣٧].

تمثل هذه الأحداث وكيفية حدوثها مشكلات عديدة من ناحية التفسيرالتاريخى. وللعوائد الضخمة من الصادرات النفطية دخل كبير فى ذلك، ولو من ناحية توفير المال اللازم لمساندة مثل هذه العملية الشاملة والمتصلة من الهندسة الإدارية والاقتصادية. ولقلة عدد سكان ليبيا الذى يتراوح بين مليونين وثلاثة ملايين نسمة، وقصر عهدها بالبنَى البيروقراطية المركزية أهمية أيضا فى هذا الصدد. إلا أنه لايمكن تجاهل الشخصيات والتوقعات التى راودت تلك المجموعة الصغيرة من ضباط الجيش من الرتب المتوسطة ممن قاموا بالانقلاب العسكرى. ويرى البعض أن "الكتاب الأخضر" يبدو وقد كتبه رجل يشعر بالخديعة والإحباط بسبب تجربته اليومية فى الحكم[٣٨]. فطبيعته البدوية وندرة اتصاله بالأجهزة البيروقراطية قبل التحاقه بالجيش عام ١٩٦٤جعلته لايدين بأية التزامات تجاه الإجراءات الإدارية العادية التى عركها آخرون كعبدالناصر والأسد مثلا. كما إنه يفتقر إلى ماتحلى به هؤلاء من صبر واهتمام بالتفاصيل. والنتيجة، حرية فى التجريب ظلت سمة جوهرية للممارسة السياسية والتنظيمية الليبية.

هوامش

(1)Nazih Ayubi, "Arab Bureaucracies," in Adeed Dawisha & William Zartman (eds), Beyond Coercion (London, 1988), p. 17. وربما كانت تقديرات أيوبي لعام ١٩٨٠ تستبعد رجال الجيش والدبلوماسيين ممن بلغ تعدادهم ٢٢٧ ١٤ في يونيو ١٩٨٢. وبلغت القوة العاملة الإجمالية ٦٤١.٤٩١ في عام ١٩٨٠؛ إلا إن تعداد المواطنين الكويتيين منهم لايزيد عن مئة ألف. دولة الكويت، وزارة التخطيط، مكتب الإحصاءات المركزية، النشرة الإحصائية السنوية، (الكويت، نوفمبر ١٩٨٣)، ص ١٠٥- ١٠٦، ١٣٢-١٣٣

(2) Ibid. p. 17.

(3) John Shaw & David Long, Saudi Arabian Modernization (Georgetown University, 1982), p. 26.

(4) Nazih Ayubi, "Arab Bureaucracies," p. 19.

(٥) استبعدت في ذلك حكام الدويلات المناطق الداخلية من عدن التي كانت تعرف بمحمية عدن. فقد تم إقصاؤهم جميعا عقب تولي جبهة التحرير لمقاليد السلطة بعد انسحاب الإنجليز عام ١٩٦٧.

(6) Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies (New Haven, Conn: Yale University Press, 1968), p. 171-91.

(7) Idem.

(8) Mordechai Abir, "The Consolidation of the ruling class and new elites in Saudi Arabia," Middle Eastern Studies , 23/2 (April, 1987), p. 156.

(9) Ibid., p. 157.

(10) G.S. Samore, Royal Family Politics in Saudi Arabia (1953-1982), University Microfilms, Harvard University Ph.D. 1984, pp. 308ff.

(11) Rosemary Said Zahlan, The Making of the Modern Gulf States (London, 1989), p. 83, etc.

(12) Rémy Leveau, "Aperçu d'évolution du systeme politique morocain depuis vingt ans," Maghreb/Machrek , 106 (Oct. Nov./Dec. 1984), p. 15-1[illegible]

(13) Samir Mutawi, Jordan in the 1967 War (Cambridge, 1987), p. 16.

(14) John Waterbury, The Commander of the Faithful (London, 1970), p. 162.

(15) Walter Bagehot, The English Constitution (London, 1867), pp. 63, 70-1.

(16) John Waterbury, The Commander of the Faithful , p. 162.

(17) Samir Mutawi, Jordan in the 1967 War , Ch1.

(18) Sune Persson, "Exile and success: Palestinian exiles in Jordan," Memeo (Dept. of Political Science, University of Goteborg, Sweden, Oct. 1985), p. 21.

(19) Sune Persson, "Exile and success," p.22.

(20) I. William Zartman, "Political dynamics in the Maghreb," in Halim Barakat (ed.), Contemporary North Africa (Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown Univ., 1985), pp. 28-9.

(21) John Entelis, Comparative Politics of North Africa (Syracuse, University Press, 1980), p. 65.

(22) Leveau, "Aperçu d'évolution du systeme politique morocain," p. 23-6.

(23) Ibid., p. 18.

(24) David Seddon, Moroccan Peasants (Folkstone: Duckworth, 1981), p. 273.

(25) Ibid., Ch. 10.

(26) Ibid., p. 137, Article 25 of the Constitution of Rural Communes.

(27) David Seddon, Moroccan Peasants , pp. 277, 283.

(٢٨) اعتمدت في هذا الجزء التاريخي على Samore, Royal Family Politics & Summer Scott Huyette, Political Adaptation in saudi Arabia (Colorado, 1985).

(29) Samore, Royal Family Politics , pp. 235, 286-7.

(30) Ibid., p. 490.

(31) Zahlan, The Making of the Modern Gulf States , Ch. 8 and Appendix

(32) Roger Owen, Migrant Workers in the Gulf (The Minority Rights Group, London, Report No. 68, Sept., 1985).

(33) Jill Crystal, Oil and Politics in the Gulf (Cambridge, 1989), p.75.

(34) Ruth First, Libya: The Elusive Revolution (London, 1974), p. 78.

(35) Nathan Alexander, "Libya: The continuous revolution," Middle Eastern Studies , XVII/2 (April, 1981), pp. 212-19.

(٣٦) الأرقام الخاصة بالجيش أخذت عن Anderson, State and Social Transformation , p. 266

(٣٧) من أندر الأمثلة على الإشراف المباشر وصف جون ديفيز لانتخابات إحدى اللجان الشعبية الريفية الجديدة عام ١٩٧٨. انظر: John Davis, "Théorie et practique du gouvernement non-représentif," Maghreb/Machrek , 93 (July/Aug./Sept., 1981).

(38) Davis, "Théorie et practique," p. 39.

٤. القومية العربية والوحدة العربية

والعلاقات بين الدول العربية

مقدمة

كان لاحتواء الدول العربية حديثة الاستقلال على غالبية من السكان الناطقين بالعربية ممن يعتبرون أنفسهم عربًا دور حيوى فى سياسة الشرق الأوسط فى القرن العشرين. ولكن لم تنجح المحاولات التى جرت لتحديد هذا الدور وللتعرف على ما إذا كانت العلاقات بين الدول العربية تختلف بصورة ملحوظة عن العلاقات بين سائر مجموعات الدول كدول أمريكا اللاتينية ودول شرق آسيا مثلاً. من أسباب ذلك أن معظم الكتابات التى تناولت الموضوع كانت دائمًا سياسية بالدرجة الأولى وتهتم بالنقاط الجدلية أكثر مما تهتم بالمسائل الأكاديمية. وربما لهذا السبب نادرًا ما نجد كاتبًا يحرص على التمييز بين مختلف أنماط العروبة التى تراوحت بين وحدة التاريخ والثقافة وأحيانًا الدين وبين قيام أحزاب وحركات اتخذت من القومية العربية والوحدة العربية محورًا لبرامج نشاطها السياسى. وهناك إعراض مماثل عن التمييز بين مختلف أشكال التضامن العربى بين العرب، ومثال ذلك الإحساس القوى بالهوية المحلية بين المصريين والمغاربة، واتجاهات عديدة من الإحســاس بالهوية الفلسطينية والتى نمت بين الفلسطينيين تبعا لتجاربهم تحت الاحتلال أو فى المنفى أو تحت الحكم الأجنبى.

وقبل كل ذلك هناك كتاب كتبوا عن الشرق الأوسط تحت تأثير الجدل الدائر بين شراح مختلف نظريات النزعة القومية او تفسيراتها أو تحت تأثير أعمال كتلك التى كتبها سامى زبيدة الذى يرى أن القومية نفسها لا تمثل ظاهرة وحدوية [illegible] وبالتالى

فإنه من غير الممكن وجود مثل هذه النظرية أو القول بها[١]. وإذا تحدثنا بصورة عامة نقول إن معظم الكتابات التى تناولت القومية العربية دونها كتاب يـرونها كأيديولوجيا أو مجموعة من الأفكار يتم تفسيرها وتحليلها لما تقوله عن العلاقة بين التاريخ والثقافة والمجتمع والسياسة وإمكانية قيام أمة عربية موحدة فى المستقبل. وعادة مايتم ذلك عن طريق عـزل أعمـال عدد من المثقفين والساسـة والجـدليين العـرب ممن يتم تصنيفـهم عشوائيا كقوميين[٢]. على أية حال أولى بعض الاهتمام فى الآونة الأخيرة لتطور أنماط مختلفة من الحركات السياسية القومية العربية وتأثير أنشطتها لا على سياسة الدول العربيـة كل على حدة وعلى الفلسطينيين وحسب، بل على العـلاقات بين الدول العـربية أيضا[٣]. والقاعدة العامة هى أن من يركزون اهتمامهم على الكتابات القوميـة يميلون إلى اعـتناق نظرة "مثـالية" للتـاريخ تعـتبر الأفكار فـيهـا هـى القـوة المحركة للتـحـول التاريخى، بينما يميل من ينظرون إلى القومية باعتبارها حركة سياسية إلى اتجاه أكثر "مادية" ينتج التـأثير الأكبر فـيهـا عن التطورات الاقتـصـادية والاجـتمـاعيـة داخل كل مجتمع وفى العالم كله بصورة أعم[٤].

وفى مواجهة عدد هائل من الأعمال المتضاربة والتى يتسم أغلبها بعدم الدقة نرى أنه من الأجدى أن نبدأ بحثنا بنظرة على فكرة العروبة والنهضـة الثقافيـة العربيـة فى أواخر القرن التـاسع عشر قبل الدخول فى غمار تحليل بعض نتائجها السياسية منذ الحرب العـالمية الأولى. ومن هذه النتائج تطور أيديولوجيا قومية قوية؛ وتراوحت النتائج الأخرى بين مختلف أنماط التضامن التى بدأت فى التـعبير عن ذاتها فى العشرينيات والثلاثينيات وآليات متبـاينة للتـعاون بين الدول العربية وبين خطط لإقامة الوحدة كتلك التى أدت إلى الوحـدة بين مـصـر وسـوريا بين ١٩٥٨ و١٩٦١ (الجـمـهـورية العـربيـة المتحدة) ومناقشة قيام اتحاد أوسع نطاقا بين مصر وسوريا والعراق عام ١٩٦٣[٥].

من العروبة إلى القومية العربية

فى نهـ القرن التاسـع عشر كان ثمة عدد كبير من سكان الشرق الأوسط يدعون أنهم عرب ـ لى أسباب لغوية وثقافية وتاريخية. وكانوا يتحدثون بالعربية، والأهم

أنهم كانوا يستطيعون القراءة والكتابة بلغة قاومت التفتت إلى لهجات رئيسية وأمكن التفاهم بها من المغرب وحتى الخليج العربى. وكانوا كذلك ورثة ثقافة مشتركة وتجربة تاريخية مشتركة تقوم على ذكريات الإمبراطوريتين العربية والعثمانية. وكانت الغالبية المسلمة منهم لاتشترك فى الديانة وحسب، بل فى عدد من الممارسات الدينية كالحج جمعت بينهم فى أماكن مقدسة واحدة. ولكن كانت العروبة مجرد واحدة من عدة هويات ممكنة فى نفس الوقت، وكانت عادة تقل فى أهميتها عن الانتماء إلى العائلة أو القبيلة أو الإقليم أو البلدة. وحتى حين بدأ أوائل الكتاب القوميون فى الأقاليم الشامية بالإمبراطورية العثمانية فى الكتابة مدحا فى العروبة وسعيا إلى جعل الناس يفكرون فى أنفسهم كعرب أولا وقبل كل شىء كان عليهم أن ينافسوا عددا من الهويات القومية والدينية أو الإقليمية الأخرى التى كانت قد بدأت بالفعل فى اكتساب قدر من الأهمية السياسية. وكان العرب والترك من بين كل شعوب الإمبراطورية هم آخر من قاموا بحركات قومية بعد عقود من اليونان والأرمن وغيرهم. ولكن كانوا كغيرهم ممن يأتون متأخرين أمام مفردات متطورة تقوم على أسس الوطنية والحقوق القومية بل وعلى مفاهيم مرتبطة بها كالمواطنة والتمثيل السياسى ما كان يعد من خصائص قوم يدبرون لإقامة دولتهم القومية الخاصة[٦].

حاول بعض كتاب الغرب أن يحددوا مجموعة من الظروف التاريخية المحددة تسمح للحركات القومية بالظهور واكتساب القوة[٧]. وتشمل هذه الظروف بعض العمليات التى تربط بين طوائف معينة من الناس فيما وصفه البعض باسم "المجتمع الخيالى" من قبيل نمو اقتصاديات محلية أو إقليمية وانتشار الطباعة والصحف. وكان ذلك يساعد على الانتقال من وضع تكون للناس فيه شريحة من الانتماءات القائمة على الدين أو غيره إلى وضع يقوم على الثقافة التى يمكن فهمها من منظور لا دينى. ويشمل ذلك الاهتمام باللغة طبعا وبالفنون الشعبية والتاريخ الشعبى سواء الحقيقى أو المختلق. وغالبا ما يبدأ الأمر بأعمال الشعراء والفنانين و واضعى المعاجم ممن لهم اهتمام خاص بالتأكيد على التجانس الثقافى. ومن هنا يمكن أن يتطور الأمر بسرعة إلى التأكيد على ضرورة أن يتعايش من ينتمون إلى ثقافة مشتركة فى دولة واحدة معا وعلى أرض واحدة.

وكل النزعات القومية بالنسبة للكتاب الذين يعتنقون هذا التوجه تفرز نوعا مماثلا من النظريات السياسية التى تستخدم نفس المفردات تقريبا. فهم يهتمون بسؤال مشترك عن الهوية القومية: ماهو الجوهر القومى؟ وكيف تم الحفاظ عليه عبر التاريخ؟ وما هى حدوده؟ وينبغى النظر إلى كتاباتهم كدعوة للعمل أكثر من كونها بيانات متماسكة مرضية فلسفيا. وهدفهم إطلاق شرارة الحركة وليس ملء رفوف المكتبات. وإن كان لهم أن يحققوا النجاح فعليهم أن يقنعوا كل من يعتبرونهم سلافًا أو إغريقًا أو عربًا أو أيًا كانوا بضرورة التصرف على أساس انتماءاتهم وأن يضعوا هذه الانتماءات فى بؤرة حياتهم السياسية. ويتم ذلك على أكمل وجه من خلال مزيج من البلاغة والشعر والتركيز على ماض قومى مجيد ومستقبل قومى لا يقل مجدا.

تختلف ماهية أول طبقة أو طائفة تستجيب للدعوة وتسعى إلى حشد بقية السكان القوميين من حالة إلى أخرى. بعض الكتاب ينسبون هذا الدور إلى النخبة المتعلمة، بينما ينسبها آخرون إلى الطبقة المتوسطة. ولكن أيا من هاتين الطائفتين ليس لها تحديد دقيق فى العادة. وهناك اتفاق أكثر شمولا على أن الحركات القومية فى العالم الثالث تقوم نتيجة لرغبة فى الخلاص من سيطرة الاستعمار ولإدراك أن السبيل الوحيد لكى يؤكد شعب ما على هويته المستقلة فى عالم من الدول القومية هو أن تكون له دولته القومية الخاصة. ويتوقف نجاحهم أو فشلهم فى هذا السبيل على قدرتهم على حشد قطاعات عريضة من السكان وتوحيدهم وعلى مجموعة كبيرة من الحوادث التاريخية والجغرافية والسياسية كالحروب وتنافس القوى الكبرى وقوة الجماعات الأخرى المتنافسة على نفس الأرض.

بالنسبة للعرب عند الطرف الشرقى من البحر المتوسط، فقد اتبعوا سبيلا مماثلا فى قليل أو كثير، من تأكيد على اللغة والثقافة إلى جماعات صغيرة سياسية المنحى ظهرت قبيل الحرب العالمية الأولى تدعو إلى انفصال الأقاليم العربية عن الإمبراطورية العثمانية التى كانت خاضعة لإدارة مسئولين يتحدثون التركية وعاجزة عن صد العدوان الأوروبى والصهيونى. وشارك بعض أعضاء هذه الجماعات بما فيهم ضباط الجيش

العثمانى السابقون فى الثورة التى قادها الهاشميون ضد الترك فى الحرب العالمية الأولى ثم فى المملكة العربية التى لم تعمر طويلا والتى أسسها فيصل بدمشق فى ١٩-١٩٢٠. ثم اضطرت الحركة فيما بعد إلى الإذعان لحقيقة تقسيم القوى الاستعمارية للعالم العربى فى الشرق إلى دول منفصلة وأن نفس هذه الدول سرعان ما تطورت ممارساتها ورموزها وقوانينها المحلية الخاصة بها وأصبحت بدائل عن الانتماء العربى. ويمكن ملاحظة ذلك بصورة واضحة فى العراق التى كانت أول دولة بالمشرق العربى تحصل على استقلالها رسميا عام ١٩٣٢ (وعلى مقعد بعصبة الأمم) حيث بذلت الجهود لإيجاد إحساس بالوطنية العراقية من جانب نفس الملك وحوله مجموعة من السياسيين الذين كانوا منهمكين أيضا فى رسم خطط لإقامة تعاون عربى أوسع نطاقا بل ولتحقيق نوع من الوحدة أيضا. وتتراوح أمثلة هذه الجهود بين خلق تنافس بين الشعراء والموسيقيين لتقديم كلمات وألحان أول نشيد وطنى عراقى وبين الحديث عن الخدمة العسكرية والدعوة السياسية إلى تنمية الشعور القومى العراقى بهدف وضع حد للانقسامات التى نتجت عن الثورات القبلية لعامى ٣٥-١٩٣٦.

وإذا كانت الحقبة الاستعمارية قد شهدت تحديد حدود جديدة فصلت الدول العربية الجديدة بعضها عن بعض، فقد شهدت نمو اتجاهات موازية قوية كذلك. فمن الاتجاهات التى نجمت عن عمليات تحديث الاقتصاد تزايد أهمية الصحافة والبث الإذاعى والسينما والسفر إلى الخارج فى دعم الإحساس بالعروبة بما يتجاوز الحدود السياسية الجديدة. وصاحب ذلك عقد مؤتمرات من مختلف الأنواع بين الدول العربية ونمو مؤسسات كالبنوك التى أصبحت لها أفرع فى عدد من الدول. وكانت سياسة الاستعانة بالمدرسين والأطباء والخبراء القانونيين من المتحدثين بالعربية فى العراق والكويت والبحرين تعد جزءا من هذا الاتجاه. ومن الاتجاهات الموازية أيضا منح المساعدات للدول التى تكافح الوجود الاستعمارى من قبيل منح الملك فيصل فرصة عمل لداعيتين سوريين من المناهضين للاستعمار الفرنسى لجآ إلى بغداد فى أوائل الثلاثينيات. إلا أن أهم العوامل كان يتمثل فى تزايد مساندة العرب للفلسطينيين فى كفاحهم ضد كل من المستوطنين الإنجليز واليهود، تلك المساندة التى بلغت ذروتها فى

مشاركة الساسة والدعاة فى الثورة على الإنجليز فى الأعوام ٣٦-١٩٣٩. وصدق يهوشوا پوراث فى قوله إن الأحداث فى فلسطين أصبحت تمثل حينذاك «أهم عوامل نمو الإيديولوجيا العربية»[٨].

فى ظل هذه الظروف، كان من السهل الإبقاء على الشعور بالعروبة حيا والتأكيد على الروابط التى تربط بين الشعوب الناطقة بالعربية عبر الحدود المصطنعة. يذكر بنسيد أن أحد النواب الذين حضروا أول اجتماع انتخابى سورى عام ١٩٢٨ عجز عن أن يقسم يمين الولاء لوطن اسمه "سوريا"[٩]. فكان هذه النائب – وغيره كثيرون – يرون أن العرب ينتمون إلى دولة حدودها أكبر وأكرم مما سمح به الإنجليز والفرنسيون.

الدول العربية الجديدة بين التعاون والتنافس

إن التناقض بين بناء الدول وبين العروبة كانت له انعكاساته فى سياسات مختلف أنظمة الحكم العربية بعد حصولها على الاستقلال فى الشرق أولا ثم فى شمال أفريقيا ثم فى الخليج. كانوا جميعا على وعى بالروابط التى ربطت بينهم وبين جيرانهم عبر الحدود وسعوا إلى استثمار هذه الروابط. إلا أنهم كانوا على وعى كذلك بمخاطر نفس هذه الروابط المفروضة واحتمالات التدخل الخارجى فى شئونهم السياسية. فكان من المستحيل عمليا السيطرة على التدفق الحر للأفراد والأفكار عبر الحدود، بل كان هناك العديد من الروابط القبلية والعائلية والتجارية والثقافية التى تربط بين العرب على جانبى أى خط حدودى. وفى ظل هذه المعطيات بدأت الأنظمة الجديدة فى التأكيد على نوع سياسى من العروبة للفوز بالتأييد المحلى وفى دعم شرعيتها وحماية نفسها من هجمات شنها عدد متزايد من الجماعات التى تدعو إلى تعاون أكبر بين العرب لصد القوى الاستعمارية أو اليهود بفلسطين. فى الوقت نفسه كان انتشار الأحاسيس القومية العربية بالنسبة للحكام الهاشميين للعراق والأردن بخاصة فرصة للتوسع فى أحلامهم بمد نفوذهم ليشمل الاتحاد مع دول مجاورة كسوريا وفلسطين.

ومن أمثلة هذه السياسات ماحدث بالعراق عام ١٩٣٢ حين حاول الملك فيصل أن يحصل على موافقة الإنجليز على عقد مؤتمر عربى ببغداد بدعوى أن الدعم العربى كان سيساعد على الحد من الضعف العراقى والتغلب على المخاطر التى تتهدد وحدة المجتمع العراقى[١٠]. ولقى هذا المطلب رفضا من جانب همفرس المندوب السامى البريطانى الذى رأى أن مثل هذه الحركة قد تثير عداء الجيران وتشجع على وقوع نفس المخاطر التى كان الملك فيصل يخشاها. فكان يرى أن أفضل طريقة لخدمة القضية العربية هى تركيز العراق على إحراز تقدمه الاقتصادى والثقافى. وبعد مايربو على خمسين عاما من ذلك الحدث يمكن أن نرى الجوانب الإيجابية فى كل من وجهتى النظر. فقد يكون لموكب العروبة نتائجه الإيجابية والسلبية حسب الظروف. وفى حالة العراق بالذات كان يمكن استثماره لدعم التأييد للنظام الحاكم. وكان يمكن أن يثير المعارضة إما من جانب الشيعة المحليين ممن كانوا يرون فى العروبة طريقا لدعم التفوق السنى، أما من جانب قادة دول عربية أخرى كالسعودية ممن كانوا يقاومون أية خطة يرون فيها مطمحا عراقيا للزعامة على سائر دول العالم العربى.

فى ظل هذه الأوضاع كان الطريق الذى اختارته معظم الأنظمة العربية فى الثلاثينيات والأربعينيات هو طريق التعاون على أساس دولى. ويمكن ملاحظة ذلك فى معاهدات الصداقة والتحكيم وتبادل المجرمين التى تم التوقيع عليها بينها منذ عام ١٩٣١ ومابعده. كما يمكن ملاحظته فى قيام ماسمى رسميا "جامعة الدول العربية" فى عام ١٩٤٥ والتى كان أول أعضائها مصر وسوريا والعراق والسعودية ولبنان. وعلى الرغم من وجود مصاعب جمة بين دعاة الوحدة (وخاصة مصر) ومن كانوا يريدون نوعا من الترتيبات أقل تقيدا (وخاصة لبنان والسعودية) فقد وافقوا جميعا على أن ما يلزم هو وضع إطار يسمح بمزيد من التعاون بين مايعتبر فى جوهره دولا مستقلة ذات سيادة[١١]. والحقيقة أن لفظ "دولة" بمعناه الإقليمى ورد ٤٨ مرة فى ٢٠ بندا فى ميثاق جامعة الدول العربية[١٢]. وكانت المفاوضات تعكس اختلاف المصالح بين الأنظمة. فمصر التى كانت تبحث عن حلفاء محليين بعد أن سمحت لها المعاهدة المصرية

الإنجليزية لعام ١٩٣٦ باتباع سياسة خارجية مستقلة كانت تساند قيام اتحاد أوثق على أساس أن قوتها الكبرى وحجمها الأكبر سيسمح لها بالهيمنة على أى ترتيب من هذا النوع. وبنفس هذا المنطق، أحست كل من لبنان والسعودية - اللتين خشيتا سيطرة دول عربية مجاورة - بأنهما يمكن أن يفيدا من قيام مؤسسة تقوم على التعاون لا على وحدة مفروضة.

ولكن على الرغم من وجود مثل هذه التنبؤات، كانت ثمة ضغوط للتحرك قدما فى الاتجاه المصرى. فكانت هزيمة الجيوش العربية بفلسطين فى ٤٨-١٩٤٩ والكفاح ضد ما تبقى من الوجود البريطانى والفرنسى والتنافس المتصاعد بين الأمريكيين والروس حول النفوذ فى الشرق الأوسط كلها تغرى بمزايا المزيد من الوحدة. وجاء التأكيد على ذلك الاتجاه من جانب الرئيس المصرى جمال عبدالناصر ودعمه للاستقلال المصرى بتأميم قناة السويس والانتصار على العدوان البريطانى الفرنسى الإسرائيلى المشترك فى أكتوبر ونوفمبر ١٩٥٦ وهو ما سارع باستغلاله كانتصار "عربى" مجيد. وفى هذا المناخ، كان من السهل حشد الجماهير العريضة وراء شعارات قومية مناهضة للاستعمار عبر معظم أرجاء العالم العربى. وبلغ الحماس الشعبى ذروته بقيام "الجمهورية العربية المتحدة" بين مصر وسوريا فى عام ١٩٥٨، ثم ببدء محادثات الوحدة مرة أخرى عام ١٩٦٣حيث رفعت الأعلام فى شوارع القاهرة وبها أربع نجوم تمثل الدول التى كان يفترض أن تضمهاالدولة العملاقة الجديدة: مصر وسوريا والعراق واليمن الشمالية.

وفشل البحث عن وحدة سياسية كبيرة نتيجة لتضارب المصالح بين كبار دعاتها. ومن أمثلة ذلك، الدور الذى لعبه الرئيس عبدالناصر، ففى ظل التفوق الاقتصادى والعسكرى المصرى فى الشرق الأوسط فى ذلك الوقت، كان مقدرا لأى مخطط للوحدة أن يكون فى صالحها. لكن هذا هو ما أثار قلق سائر القادة العرب خاصة حين لم يجد النظام المصرى غضاضة فى تجاوزهم والتوجه بحديثه إلى شعوبهم مباشرة. فكتب أحد محررى أعمدة جريدة الأهرام التى كانت المتحدث الرسمى لنظام عبدالناصر فى

٢٩ ديسمبر ١٩٦١ قائلا: "إن مصر الدولة لو اعترفت بالحدود فى تعاملاتها مع الحكومات فإن مصر الثورة يجب ألا تتردد أو تتوقف عند هذه الحدود، بل ينبغى أن تحمل رسالتها إلى ما وراء الحدود، إلى الشعوب، فى سبيل إبلاغ رسالتها الثورية"[١٣]. وتزايدت حدة هذه المخاوف على أثر التجربة الفعلية للوحدة بين مصر وسوريا والتى أقنعت العديدين ومنهم حافظ الأسد قبل توليه رئاسة سوريا ألا يضع بلاده فى مثل هذا الموقف التبعى مرة أخرى.

وكانت للقضية الفلسطينية قدرة مماثلة على توحيد العرب وعلى تفريقهم فى أن معا، ففى السنوات العشر الأولى بعد قيام دولة إسرائيل وطرد مايزيد على ٧٥٠ ألف لاجئ، كانت الدولتان العربيتان الأكثر قربا من القضية، وهما مصر والأردن، مشغولتين بمحاولة إثارة الفرقة بين صفوف الفلسطينيين وليس بإعداد خطة للقيام بتصرف عربى مشترك ضد إسرائيل[١٤]. كما لم يكن ثمة استعداد كبير لتشجيع الفلسطينيين على أداء دور فى عملية تحرير أراضيهم مستقبلا[١٥]. وتغيرت الظروف فى أوائل الستينيات حين بدأت فكرة إيجاد "كيان" فلسطينى بين اللاجئين الفلسطينيين فى حشد التأييد وتمت الموافقة عليها أخيرا من جانب القادة العرب أنفسهم فى أول اجتماع قمة بينهم فى يناير ١٩٦٤، مما مهد الطريق أمام أحمد الشقيرى لكى يؤسس "منظمة التحرير الفلسطينية" فى الاجتماع التمهيدى للمجلس القومى الفلسطينى الذى عقد فى القدس فى شهر مايو التالى. ويرى معظم المحللين أن التنافس بين عبدالناصر ونظام عبدالكريم قاسم الثورى الجديد فى العراق (٥٨-١٩٦٣) كان له تأثير بالغ على قرار السماح بقيام منظمة التحرير الفلسطينية، وهو مايراه آخرون قرارا يستهدف الأردن التى كانت تشعر بالتهديد من جانب أى تنظيم يمثل قيادة بديلة للعديد من الفلسطينيين الذين يعيشون تحت سيطرتها. فى الوقت نفسه، كان ياسر عرفات وعدد من رفاقه يعدون العدة لشن عمليات حرب ميليشيات ضد إسرائيل بمنظمة فتح الجديدة التى قاموا بتكوينها كمحاولة متعمدة للسماح للفلسطينيين بالسيطرة على مقدراتهم بعد سنوات من إهمال الدول العربية لهم. وفى النهاية، كانت الروح القتالية المتحفزة لدى منظمة فتح

هى التى لعبت دورا فى التعجيل بالمواجهة الرهيبة مع إسرائيل والتى أدت إلى حرب ١٩٦٧ بالشرق الأوسط بل وسمحت لها بالحصول على نفوذ كبير فى منظمة التحرير الفلسطينية بل وانتخاب عرفات رئيسا للجنتها التنفيذية فى فبراير ١٩٦٩.

كما يشير التوتر بين الفلسطينيين وبين الدول العربية إلى تناقض ثالث يحول دون التقدم نحو الوحدة. ففى الخمسينيات، كانت الأنظمة العربية نفسها هى الداعية للقومية العربية. ولم تكن هذه الأنظمة مستعدة للتنازل عن أى جزء من نفوذها وسيادتها فى ظل أية وحدة حقيقية، بل وكانت هذه الأنظمة دائمة القلق من أن يؤدى بهم التأييد المطلق لأهداف القومية العربية إلى التورط فى حرب تحفها المخاطر مع إسرائيل. ولهذين السببين كانت تلك الأنظمة واعية بوجود جماعات وحدوية صغيرة كحركة القوميين العرب التى تأسست فى بيروت فى أوائل الخمسينيات والتى كانت مطالبها بالوحدة وسرعة المواجهة مع إسرائيل متحمسة لدرجة تثير القلق. وبعد قدر من التردد، أيدت حركة القوميين العرب زعامة عبدالناصر للعرب حتى عامى ٦٥-١٩٦٦حين بدأت هى الأخرى فى تبنى موقف أكثر خطورة وفى الإيمان بأن الأنظمة القائمة هى التى كانت تشكل العقبات الكبرى على طريق الوحدة العربية والتى يجب إما أن تغير من أساليبها وإما أن تتم الإطاحة بها عن طريق ثورات شعبية[١٦].

وفى المناخ المشحون الذى تلا حرب ١٩٦٧ كانت منظمة التحرير الفلسطينية والميليشيات وسائر أنصارها من الراديكاليين العرب هم الذين مثلوا أمام العالم العربى طريقا بديلا إلى الأمام. لكن الدول القائمة بدأت فى دعم مواقفها وتقوية دفاعاتها واستعادة سيطرتها. وساعدتهم على ذلك الثروة النفطية التى وافقت كل من السعودية وليبيا ودول الخليج على توزيعها فى مؤتمر القمة العربى بالخرطوم عام ١٩٦٧. وتلا ذلك المواجهة الأردنية الناجحة ضد حركة المقاومة الفلسطينية فى عامى ٧٠-١٩٧١ ثم الأداء الأفضل للجيوش العربية التى أعيد تنظيمها فى حرب ١٩٧٣ ضد إسرائيل. ومنذ ذلك الوقت، تقلصت الدعوة إلى الوحدة لدرجة كبيرة وتركت الدول المستقلة لتنمية كياناتها المستقلة فى إطار البيئة العربية الواحدة.

العروبة فى السبعينيات والثمانينيات

فى مقالة نشرت فى عام ١٩٧٩ أعلن فؤاد عجمى «نهاية الدعوة إلى الوحدة العربية»[١٧]. ولعله يقصد بذلك أن قوة كل دولة من الدول التى تقاوم الدعوة إلى الوحدة العربية قد ازدادت وبالتالى أن مثل هذه الدعوات أصبحت صعبة التنفيذ. وهذا بلا شك صحيح فى حد ذاته. ولكن كما حاولت أن أبين فى الجزء السابق كانت الحملة من أجل الوحدة دائما أكثر تضارباً مما يعلن عنه. وكان أى مخطط يرمى إلى مزيد من التعاون بين الدول يدعمه حد أدنى من العروبة؛ إحساس بالقربى بين الشعوب الناطقة بالعربية، وهو ما ظل حقيقة محورية فى حياة الشرق الأوسط مهما حدث من أحداث. من هذه المنظور فإن ما يرمى إليه فؤاد عجمى ليس نهاية العروبة فى حد ذاتها، بل إلى تحول مهم فى أسلوب تفسيرها وتطبيقها على الواقع السياسى.

وبغض النظر عن تداعيات حرب ١٩٦٧، فإن المناخ العربى قد تغير بعدة سبل مهمة فى الستينيات والسبعينيات. ومن العوامل التى ساعدت على ذلك تدهور النفوذ المصرى نتيجة للهزيمة العسكرية، والإنهاك الاقتصادى ووفاة عبدالناصر. وعامل آخر هو نمو النفوذ المالى للسعودية،؛ وعامل ثالث هو الأهمية السياسية الجديدة لسوريا على أثر رسوخ نظام الرئيس الأسد فى أوائل السبعينيات. واذا أضفنا الزيادة الكبيرة فى عدد الدول العربية المستقلة نجد عالما عربيا نزعت منه قوته إلى درجة كبيرة للغاية ويصعب فيه على أى زعيم منفرد أو نظام حاكم أن يمارس نفوذه أو هيمنته. وثمة عامل مهم أخر يعلل تغير المناخ العربى وهو مايسمى "الاستمرارية" المتزايدة للأنظمة العربية والدول العربية القائمة[١٨]. فبعد الانقلابات الضخمة فى الخمسينيات والستينيات، لم تتم الإطاحة بأى نظام أو عائلة حاكمة بالقوة فى السبعينيات والثمانينيات، باستثناء الإطاحة بالرئيس جعفر نميرى فى السودان والذى تم طرده نتيجة لتزايد حدة المعارضة الشعبية (ومعارضة الجيش) عام ١٩٨٥. أما التغيرات القسرية الأخرى، كاغتيال الرئيس السادات عام ١٩٨١ أو خلع الرئيس بورقيبة عام ١٩٨٧، فلم تؤد إلى أية تحولات جذرية فى أسلوب إدارة كل دولة. ويقال إن السبب الأول لهذه

"الاستمرارية" يكمن فى نمو قوة الدولة. وليس هناك سوى لبنان التى تمثل النموذج الفريد لعجز حكومة عن الإبقاء على صراعات القوى فيها فى نطاق حدودها الإقليمية. وهى فى ذلك كانت ضحية للصراع العربى العربى والصراع العربى الإسرائيلى والذى أداره أبطاله على تراب الغير بينما كانوا هم فى مأمن منه(١٩).

كان الوضع الجديد يسمح لأنظمة الحكم باستغلال بعض من الإمكانات المتأصلة فى العروبة دون الحاجة إلى التنازل عن سيطرتها على سياساتها أو سيادة دولها. فكانت الإستراتيجية الظاهرة هى التظاهر بالحماس الشديد للوحدة وفى الوقت نفسه تفادى أية خطة تتضمن أى توحد سياسى وثيق مع دولة عربية أخرى أو مواجهة عسكرية فعلية مع إسرائيل. وكان من بين الأنظمة التى اتبعت هذه السياسة بدأب واضح النظام البعثى الذى تأسس فى سوريا عام ١٩٦٦ وفى العراق عام ١٩٦٨. وكان من العوامل التى ساعدت هذين النظامين فى هذا الصدد أن أحد مبادئ البعث الثلاثة الرئيسية وهو "الوحدة" كان يتضمن التزاما قويا بالعروبة وأنه من غير الضرورى إظهار هذا الالتزام باتخاذ إجراءات تضر بما وراء حدود كل دولة. وكإجراء وقائى إضافى عمد كلا النظامين إلى فترات من التطرف الأيديولوجى اتخذا فيه مواقف كلامية متطرفة تجاه دعم الفلسطينيين ومواجهة إسرائيل بحيث يستحيل على أى نظام عربى آخر أن يتحالف معهما. ونتيجة لذلك كانت مفاجأة أن يعلن النظامان البعثيان الوحدة فى أعقاب مؤتمر القمة العربى فى بغداد فى نوفمبر ١٩٧٨. الا أن هذا القرار لا يعد محاولة مخلصة للوحدة بل "وسيلة لدعم وضعهما" ضمن سعى العراق إلى الحلول محل مصر فى زعامة العالم العربى ومحاولة سوريا كسب بعض الوقت فى فترة شهدت ضعفا داخليا واضحا(٢٠). ولم يلتق الزعيمان حافظ الأسد وصدام حسين سوى ثلاث مرات قبل انهيار الخطة وسط ادعاءات متبادلة بالتدخل المرفوض من جانب كل منهما فى شئون الآخر فى صيف ١٩٧٩.

وهناك تحول آخر فى الاتجاه تمثل فى زيادة تأكيد كل نظام على قوميته الإقليمية المحلية الخاصة. وكان ذلك يسيرا نسبيا على دول شمال أفريقيا - عدا ليبيا - حيث

لم يؤد وجود دول منفصلة إلى أى صراع جوهرى مع مطالب العروبة أو المزيد من التعاون العربى[٢١]. ففى حالة مصر مثلا، استطاع الرئيس السادات أن يستغل فرصة مناخ السأم من الحرب والذى ساد فى أعقاب حرب ١٩٧٣ ضد إسرائيل والإحساس بأن مصر قد أراقت ما يكفى من دماء أبنائها فى سبيل القضية العربية. وكان قرار إعادة استخدام اسم مصر بدلا من الجمهورية العربية المتحدة قد أثار بعض المعارضة. وكانت الأوضاع أشد صعوبة فى الجزء الشرقى من العالم العربى حيث كانت الدول القائمة لاتزال تبدو ككيانات هشة مصطنعة، وكانت أنظمة الحكم تعتمد عادة على دعاوى العروبة فى اكتساب شرعيتها. أما فى العراق والأردن فقد بدأت عملية تبادل المجاملات الكلامية الرقيقة لدعم مفردات نوع من النزعة القومية الإقليمية المحلية، بينما كان الولاء للعائلة الحاكمة فى دول أخرى هو الذى كان يمثل تفويضا بالارتباط الأساسى بمفهوم الدولة بمعناه الضيق[٢٢]. أما فى اليمن الجنوبية حيث كانت دعاوى العروبة أو الوحدة القومية اليمنية تعد أمرًا غير مناسب سياسيًا وأيديولوجيًا فكانت هناك سلطة ثالثة وهى الماركسية اللينينية التى تم اللجوء إليها كبديل عن الولاء الشعبى إلى أن حدث التحول المفاجئ فى نهاية الثمانينيات[٢٣].

ومن مؤشرات التحول إلى مجموعة أخرى أكثر محلية من الرموز والممارسات التى تربط بعض العرب بمناطق إقليمية محددة بناء نصب للجندى المجهول. ومن المؤشرات أيضا زيادة الاهتمام بالاحتفال ببعض المناسبات القومية التى لم يكن لها أى مضمون عربى رمزى[٢٤]. وزادت حدة هذه العملية فى العراق إبان حربها مع إيران فى الثمانينيات حيث أسبغ على البلاد تاريخ وجغرافيا محلية خاصة محسوبة لتأكيد اختلافها عن جيرانها العرب. ومن الأمثلة على ذلك تصوير الأراضى العراقية كواحة للنخيل تحيط به صحراء عربية شاسعة[٢٥]. كانت مثل هذه الإجراءات تدعم الاتجاهات القائمة نحو زيادة حدة الانفصال بين الشعوب العربية وهو ما اتضح بصورة أكبر فى اختلاف جوازات السفر واختلاف النظم التعليمية والقانونية واختلاف نظم الهجرة والجنسية وما إلى ذلك. ولكن على الرغم من تقلص دعاوى الوحدة إلا أن العروبة ظلت

تعبر عن نفسها بسبل شتى منها مثلا الإجراء الجماعى بطرد مصر من الجامعة العربية فى أعقاب إبرام اتفاقية السلام مع إسرائيل فى عام ١٩٧٩، وتأييد مصر والأردن للعراق فى حربها الطويلة ضد إيران من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨. فى كل من هاتين الحالتين انكسرت وحدة الصف العربى، فى المرة الأولى بسبب مصر، وفى الثانية بسبب سوريا التى تحالفت مع إيران ضد العراق. ولكن فى كل حالة أيضا كانت روابط العروبة قوية بما يكفى لتشجيع درجة عالية من التعاون بين الغالبية العظمى من الدول العربية.

وزادت هذه التوجهات فى السبعينيات مع طفرة النفط التى حثت على اتخاذ نوعية مختلفة تماما من خطط التعاون بين الدول العربية تقوم على تخطيط إعادة توزيع الثروة من الأغنياء إلى الفقراء لصالح الإسراع بالنمو الاقتصادى للمنطقة العربية بأسرها. وكانت الخطوة الأهم هى استخدام عوائد النفط فى دعم ما يسمى بدول "المواجهة" فى حروبها ضد إسرائيل ولدعم مواقف الرافضين لاتفاقية كامب ديڤيد لعام ١٩٧٨ وخطة السلام المصرية الإسرائيلية. وفى الحالة الأخيرة، تلقت سوريا وعدا بتلقى ١.٨ مليار دولار سنويا لمدة عشر سنوات، و١.٢ مليار دولار للأردن ، و١٥٠ مليون دولار لكل من منظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيين بالضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة[٢٦]. ولكن هناك شكًا كبيرًا فى إمكانية تحويل كل هذه الأموال نظرا لتدهور عوائد النفط وزيادة متطلبات الحرب العراقية الإيرانية والتغيرات التى طرأت على العلاقات السياسية.

خصائص العلاقات بين الدول العربية

تعتبر الدول العربية كيانات مستقلة ذات سيادة طبقا للقانون الدولى وحسب مفاهيم هذه الدول نفسها. وهذا أمر معترف به رسميا فى ميثاق جامعة الدول العربية. فتؤكد المادة الثامنة على أن "كل دولة عضو بالجامعة تلتزم باحترام النظام القائم فى سائر الدول الأعضاء بالجامعة وتعتبره حقا "أصيلا" لهذه الدول وتلتزم ألا تتخذ أى إجراء من شأنه الإطاحة بهذا النظام"[٢٧]. ولكن من الناحية العملية نجد أن الجامعة

تتصرف كما لو كانت الدول العربية تدير علاقاتها من منطلق فكرة الأخوة لا على أساس البروتوكول. ويمكن ملاحظة ذلك فى افتقار الجامعة إلى أية آلية لإقرار النزاعات المتعلقة بتدخل دولة ما فى الشئون الداخلية لدولة أخرى. وقد أثيرت القضية لأول مرة فى مناسبتين فى عام ١٩٥٨. فقدمت لبنان احتجاجا رسميا على الهجوم الدعائى الذى شنته وسائل إعلام الجمهورية العربية المتحدة (المكونة فى ذلك الوقت من مصر وسوريا) ضدها وعلى تعدى فرق مسلحة على حدودها. وبدلا من التحقيق فى الاحتجاج ومحاولة إلقاء اللوم فيه على جهة معينة، اكتفى الأعضاء الآخرون باتخاذ قرار بمناشدة الدولتين إلى وضع حد للقلاقل بينهما. وكان هذا القرار حسب وصف المبعوث السودانى يقوم لا على فكرة أن الجامعة تمثل محكمة للعدل تفصل بين الجانبين، بل على أساس الحاجة إلى الحث على المصالحة بين الإخوة. وبعد عدة أشهر، تم رفض شكوى تونسية ضد مصر لإيوائها مجموعة من المنفيين السياسيين بزعم قيامهم بالتآمر على الحكومة، وتم الرفض هذه المرة أيضا بدون تحقيق باعتباره "هجوما" على جامعة الدول العربية ويعد ازدراء لإحدى الدول الأعضاء[٢٨].

ويرجع غياب الآلية الرسمية لإقرار النزاعات بين الدول إلى افتراض التشابه النوعى بين الدول العربية بحيث ينتفى الغرض من وجود مثل هذه الآلية. وأكد القذافى بصفته قائدا للثورة للرئيس مبارك فى ديسمبر ١٩٨٩ قائلا: «أنا ضد التمثيل الدبلوماسى (بين مصر وليبيا) لأن الهدف الأسمى ينبغى أن يكون قيام "أمة عربية متحدة" حيث لا تكون ثمة حاجة إلى تبادل مثل هذه البعثات»[٢٩]. وتدل مثل هذه التصريحات على الطريقة التى تدار بها العلاقات بين الدول العربية. فهى تدار من جانب الرئيس أو رأس الدولة شخصيا وفى غالب الأحيان عن طريق الاتصال الهاتفى أو الزيارة الشخصية دون تدخل تقريبا من جانب وزير خارجيته أو ممثليه الدبلوماسيين فى العاصمة الأخرى. وهناك أيضا الدور المهم الذى يتم إسناده إلى كبار رجال النظام الحاكم فى دولة ما ممن لهم اتصالات شخصية فى الدول العربية الأخرى، ومثال ذلك أنور السادات فى حقبة عبدالناصر، حيث كانت له اتصالات وثيقة داخل معظم الدول العربية، أو رفعت الأسد الأخ الأصغر للرئيس السورى والذى كانت تربطه بالأمير عبدالله بالسعودية صلات حميمة.

كما لم يكن هناك بصورة عامة أى احترام للحدود والسيادة الوطنية حين يتصل الأمر بمحاولة التأثير على جارة عربية بالضغط عليها سعيا إلى إجبارها على التوقف عن الضغط المضاد. وقد اتخذ ذلك الاتجاه بمرور الوقت شكلا من أشكال التدخل العسكرى المباشر أو الاغتيالات أو الخطف أو القصف بالقنابل أو التخريب أو الحملات الإذاعية والصحفية أو دعم المعارضة السياسية للأنظمة المعادية. ومن أوضح الأمثلة على هذه التدخلات التى كانت تتم بصورة عشوائية مؤامرة الملك سعود لاغتيال الرئيس عبدالناصر عام ١٩٥٨؛ والمحاولات المصرية لزعزعة استقرار الملك حسين بين الأعوام ١٩٥٨ و١٩٦٠؛ والغزو السورى المحدود لشمال الأردن عام ١٩٧٠، والدعم العراقى والأردنى للإخوان المسلمين فى صراعهم ضد النظام السورى منذ ١٩٧٩ فصاعدا؛ وتقديم الجزائر قواعد انطلاق لجبهة البوليزاريو إبان صراعها مع الجيش المغربى فى الصحراء الغربية؛ ودعم ليبيا للتدخل المسلح فى الأراضى التونسية عام ١٩٨٠كانت كل هذه الأنشطة ينظمها كبار ضباط الجيش أو أفراد المخابرات ، من ثم فقد كانت هذه العمليات تحاط بسرية تامة ويصعب التنبؤ بأهدافها. إلا أنها تعد دليلا على الاستعداد لتخطى الحدود الدولية، مما لا مثيل له فى أى مكان غير القارة الأوروبية.

ولم تنجح محاولات الحد من هذا السلوك وتحويله إلى مجموعة مبادئ أو أنماط[٣٠]. ولكن يمكن المجازفة بإطلاق ببعض التعميمات عن إدارة العلاقات فيما بين الدول العربية وأهدافها ونتائجها. أولها افتراض عام بأن الحدود مخلخلة وأن الدول المجاورة ستحاول أن تتدخل، ما يضطر الأنظمة الحاكمة إلى أخذ مزيد من الحذر ومحاولة تفادى مثل هذا التدخل بأخذ المبادرة فى أيديهم. وقد صاحب هذا الافتراض بصورة عامة محاولات لإضعاف الدولة الجارة المسببة للمتاعب كسبيل للحد من قدرتها على التدخل. ثانيا، هناك فرضية أخرى عن الصراع المحتمل دون وجود سبب موضوعى للنزاع فى العديد من الحالات. ثالثا، أن التدخل فى الأحداث على الجانب الآخر من الحدود معناه أن الفارق بين السياستين الداخلية والخارجية أقل منه فى سائر بقاع العالم. وعادة ماتسعى الأنظمة الحاكمة إلى كسب التأييد بل الشرعية عبر

الحدود، إلا أنها تضطر إلى أخذ مزيد من الحذر ألا يحاول جار منافس لها أن يفعل نفس الشىء.

وإذا تحدثنا عن العالم العربى ككل نجد أن تطبيق هذه التعميمات يتفاوت من بلد إلى آخر ومن وقت إلى آخر. من أمثلة ذلك علاقات مصر بجيرانها من العرب والتى أصبحت أقل توترا بكثير عما كانت عليه فى أعقاب وفاة عبدالناصر وبعد طردها من الجامعة العربية عام ١٩٧٩. ومثال آخر وهو تعدد مراحل العلاقات العراقية السورية منذ أن خضعت الدولتان لحكم الأنظمة البعثية منذ ١٩٦٨. فيرى البعض أن النزاع الرئيس بينهما كان حول تحديدأى النظامين يعد تعبيرا حقيقيا عن التوجه البعثى[٣١]. وكانت لذلك أهمية فى ثلاثة أشياء: أولا- كان استخدام سلطة الحزب وعقيدته محوريا فى الإدارة السياسية لكل من المجتمعين كما سنوضح تفصيلا فى الباب العاشر. وكانت هذه السلطة محكمة لدرجة لاتترك مكانا لوجود أكثر من سلطة شرعية واحدة وبحيث يوصم أى منافس بوصمة الاحتيال والادعاء، وهو ما يشبه النزاع بين الفرعين السوڤيتى والصينى من الماركسية فى الستينيات. ثانيا- كان الاعتراف بمصداقية حزب البعث يرافقه الاعتراف بكونه القوة القومية والتقدمية الرائدة فى العالم العربى. ثالثا- كان كلا النظامين فى غاية الضعف فى بادئ الأمر، وكانا يخاطبان جمهورا من أعضاء حزب البعث الحائرين أى النظامين يؤيدون[٣٢]. وباكتساب النظام السورى الثقة فى نفسه قلت حدة المواجهة وحلت محلها قضايا أشد تعقيدا كالتنافس المتبادل حول زعامة العالم العربى والتاريخ الطويل من الخلافات العنيفة حول مجموعة من المشكلات منها السياسة تجاه إسرائيل والفلسطينيين والثورة الإيرانية.

دور إسرائيل والفلسطينيين فى العلاقات بين الدول العربية

بغض النظر عن تأثيرالعروبة على العلاقات بين الدول العربية فالتأثير الآخر غير المعتاد كان يتمثل فى الصراع الفلسطينى الإسرائيلى. ففيما يتعلق بإسرائيل كان ذلك

التأثير ناجما عن علاقة القوة والتهديد بالقوة التى حكمت علاقتها بجيرانها العرب طوال السنوات الثلاثين من وجودها، وهى سياسة دفعها قدما رئيس وزرائها ديفيد بن جوريون والمؤسسة الدفاعية فى أوائل الخمسينيات. وكانت تلك السياسة تهدف إلى الوقاية من أى هجوم عربى والحيلولة دون أى تأييد عربى للميليشيات الفلسطينية أو غيرها ومحاولة الخلاص من أى زعيم عربى معاد كعبدالناصر[٣٣]. وكانت الدول العربية الجارة لإسرائيل غير مستعدة بدورها لا لتوقيع معاهدة سلام ولا لتطبيع علاقاتها معها، وبالتالى لم يكن أمامها سوى الاختيار بين أمرين: إما الإعداد للحرب أو إيجاد شكل من أشكال التعايش المؤقت معها. وقد اتخذت كل من مصر وسوريا السبيل الأول، بينما اختارت كل من لبنان والأردن الطريق الأخير.

وكان هذا الصراع المعقد مسئولا عن قيام سباق تسلح فى الشرق الأوسط وعن سلسلة من الحروب وعن احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء المصرية فى عام ١٩٦٧ بالإضافة إلى العديد من الصدامات الصغرى. وقد أضاف العنصر الفلسطينى بعدا جديدا خاصة بعد زيادة حجم التنظيمات العسكرية وارتفاع الروح القتالية بينها فى الستينيات. وكانت النتيجة جذب كل من لبنان والأردن إلى دائرة الصراع المباشر على أثر الغارات الإسرائيلية ضد القواعد القائمة على أراضيهما. إلا أن سياسة إسرائيل تجاه هاتين الدولتين سرعان ما انحرفت عن مسارها. فما أن اتخذ الملك حسين قراره بطرد الميليشيات من الأردن حتى عادت إسرائيل إلى سياستها التقليدية بتأييد النظام الأردنى كقوة محافظة على جناحها الشرقى. وفى الوقت نفسه، زادت حدة التدخل ضد الفلسطينيين فى لبنان مما أدى الى غزو إسرائيلى للبلاد فى عام ١٩٨٢، وإلى هزيمة الفلسطينيين ومحاولة إقامة نظام أكثر ودا لإسرائيل تحت زعامة القوى اللبنانية التى يرأسها بشير الجميل. وعلى الرغم من الفشل السياسى للغزو الإسرائيلى إلا أنه أدى إلى بدء سلسلة من التغيرات فى التوازن الداخلى للقوى بين الميليشيات المسيحية والشيعية والدرزية مما زاد من شدة تمزق البناء اللبنانى الهش.

كان من أسباب قدرة إسرائيل على ممارسة قوتها فى لبنان توقيع مصر لمعاهدة سلام معها عام ١٩٧٩. فمن وجهة نظر الرئيس السادات كان ذلك معناه اتخاذ قرار بتطبيع العلاقات مع جارته القوية. كما كان ذلك معناه أيضا اختلال المعادلة السياسية التى تقول بأن دعم الفلسطينيين ومعاداة إسرائيل كانا وجهين لعملة واحدة. واعتبر ذلك من منظور معظم أنظمة الحكم العربية خيانة عظمى للقضية العربية، ولو أن غالبية هذه الأنظمة سرعان مابدأت فى اتباع المصريين على نفس الطريق. وكانت الإستراتيجية البديلة التى اتبعتها سوريا تتمثل فى دعم قدراتها العسكرية بحيث تتمكن من مواجهة إسرائيل، بينما تسعى فى الوقت نفسه إلى السيطرة على حركة المقاومة الفلسطينية بحيث أصبحت سياساتها خاضعة لمتطلبات الأمن السورى. وأدى ذلك أيضا إلى إثارة موجة من العداء العربى خاصة حين وصل الأمر إلى مواجهة عسكرية سورية مع قوى منظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان فى عام ١٩٧٦ وماتلاها من محاولة تقسيم الفلسطينيين وإيجاد قيادة بديلة لياسر عرفات منذ ١٩٨٣ وما بعدها.

إن تحليل تأثير الفلسطينيين على السياسة والعلاقات بين الدول العربية ليعد أشد تعقيدا من تأثير إسرائيل. فطوال العقدين التاليين لعام ١٩٤٨ كان الفلسطينيون بلا دولة خاصة بهم وكانوا يعيشون تحت سيطرة أنظمة حكم مختلفة فى طبيعتها. ولكن بعد أن بدأوا فى تأكيد استقلالية تصرفاتهم فى أواخر الستينيات كان من المحتم أن يمثلوا مشكلات كبرى لتلك الدول العربية التى سعوا لكسب تأييدها. من هذه المشكلات بالطبع خطورة استفزاز رد فعل إسرائيلى عنيف. ومنها أيضا قدرة القيادة الفلسطينية واستعدادها للاحتكام إلى الأنظمة وإلى شعوبها فى آن معا. ومع أن من مبادئ العقيدة السياسية لفتح الحفاظ على استقلالية تصرف الحركة بتحاشى التدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية، إلا أن هذا المبدأ كان غالبا ما يتم تجاهله عمليا. وفى بعض الحالات - كما حدث بالأردن فى عام ١٩٧٠ وبلبنان بعد ذلك بسنوات قلائل - كان معنى ذلك القيام بمحاولات مباشرة لزعزعة استقرار النظام بالتحالف مع قوى المعارضة، وفى حالات أخرى، كانت هناك ضغوط لاتباع منطق ثورى حل محل الوحدة العربية وضرورة

المواجهة المستمرة مع إسرائيل قبل كل شيء. ونتيجة لذلك، كانت معظم أنظمة الشرق الأوسط معذورة فى افتراضها بأن الفلسطينيين على الرغم من احترامهم لقوميتهم على وفاق مع مفهوم أشمل للعروبة الا أنهم كانوا مستعدين تماما لتجاوز المصالح القومية الأردنية أو اللبنانية أو المصرية إذا وقفت هذه المصالح فى طريق تحقيق أهدافهم الخاصة.

وبالإضافة إلى قوميتهم الخاصة قام الفلسطينيون باتباع إستراتيجية متطورة لتحقيق أهدافهم السياسية. وبدأت هذه الإستراتيجية بالتركيز الشديد على الكفاح المسلح. ولكن - كما حدث لمعظم حركات التحرير الوطنية - تحولت هذه الإستراتيجية إلى التركيز على الدبلوماسية والتسوية التفاوضية. وتمت أولى مراحل هذا التحول عام ١٩٧٤ حين أعلن المؤتمر القومى الفلسطينى الثانى عشر موافقته على ما عرف باسم "الفترة الانتقالية" أو "الخطة المرحلية" والتى تقرر بها ضرورة إقامة "سلطة وطنية مستقلة" على أى جزء من الأراضى الوطنية الفلسطينية التى قد تتحرر من السيطرة الإسرائيلية، وهو ما يشير ضمنا إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وبعد اثنتى عشرة سنة، بلغت هذه الاستراتيجية ذروتها ببيان سياسى أصدره المجلس الوطنى التاسع عشر والذى انعقد بالجزائر فى نوفمبر ١٩٨٨ أكد على إصرار منظمة التحرير الفلسطينية على التوصل إلى "تسوية سياسية" للصراع العربى الإسرائيلى من خلال مؤتمر سلام دولى يتم فيه تمثيل كل الأطراف على قدم المساواة[٣٤].

كان هذا التطور يرجع إلى تطورات طرأت على مختلف المجتمعات الفلسطينية داخل الضفة الغربية وغزة وخارجهما أكثر من كونها ترجع إلى نشاط دبلوماسى عربى ما أو إلى مصالح عربية واضحة. والحقيقة أن عددا من الأنظمة العربية بذلت أقصى ما بوسعها لشق صفوف الحركة وتهميش قيادتها أو القيام بترتيبات سياسية خاصة مع الإسرائيليين دون إشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينية. وينطبق ذلك على السوريين الذين سعوا إلى إيجاد بديل عن قيادة ياسر عرفات فى أعقاب إزالة وجود المنظمة من بيروت بعد الغزو الإسرائيلى للبنان فى صيف ١٩٨٢. وينطبق كذلك على المصريين حيث كانت اتفاقية السلام بينهم وبين إسرائيل فى عام ١٩٧٩ تفتقر إلى أية ضمانات

باحترام حقوق الفلسطينيين. إلا أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تمكنت من التغلب على هذه التهديدات بعدة طرق. فقد تمكنت من إعادة بناء وحدة الحركة وأن تطلق مبادرات سياسية حين كان الأمر يتطلب ذلك. كما استفادت بشكل جيد من الخلافات العربية فى إيجاد حلفاء جدد لنفسها وفى تفادى السقوط تحت تأثير أى نظام معاد منفرد. وبذلك كانت فى وضع يسمح لها بالاستفادة القصوى من الانتفاضة ضد الحكم الإسرائيلى فى الضفة الغربية وقطاع غزة والتى اندلعت فى ديسمبر ١٩٨٧ واستثمارها كنقطة انطلاق للدعوة إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة بدأتها فى المؤتمر الوطنى التاسع عشر بالجزائر.

سياسة التكامل الاقتصادى العربى

كان من الطبيعى إبان فترة الاستقلال الأولى أن يفترض أن الاتجاه نحو مزيد من التعاون السياسى بين الدول العربية ينبغى أن يصاحبه اتجاه آخر نحو المزيد من التعاون الاقتصادى. وقد تأثرت هذه المشاعر بالتطورات التى حدثت إبان الحرب العالمية الثانية حين كان جزء كبير من المنطقة يدار كوحدة واحدة من جانب مركز إمدادات إنجليزى أمريكى للشرق الأوسط ومركزه القاهرة، ثم تأثرت بعد ذلك ببشائر التقدم نحو إقامة سوق أوروبية مشتركة. وكان أنصار الحركة يرون فيها أيضا سبيلا لتطوير التبادل الاقتصادى العربى الذى كان قد تقلص لدرجة كبيرة نتيجة لظهور كيانات اقتصادية قومية مستقلة للقوى الاستعمارية.

على أى الأحوال كانت هناك صعوبات مهمة. فكانت فرص زيادة التبادل التجارى محدودة لأن معظم الدول العربية حديثة الاستقلال كانت تنتج نفس المعدل تقريبا من المنتجات الزراعية والصناعية، باستثناء واحد كبير هو النفط الذى أسهم بالنصيب الأعظم من التبادل التجارى فيما بينها. إضافة إلى ذلك، لم تكن معظم الأنظمة العربية مستعدة لتخفيض التعريفة الجمركية نظرا لاعتمادها الشديد عليها فى حماية صناعاتها الوليدة وفى زيادة مواردها أو فى كليهما معا. وكانت ثمة مصاعب سياسية

مهمة كذلك، خاصة خوف الدول ذات الاقتصاد الأضعف من التكامل مع الدول الأقوى اقتصاديا، والمشكلات الضخمة التى تترتب على إنشاء أمانة دولية عربية لمراقبة وتنظيم أى إجراء جديد.

اتخذت الجهود الرامية إلى دفع التكامل الاقتصادى العربى أربعة أشكال رئيسية[٣٥]، يمكن وصف أولها - والتى بذلت فى أوائل الخمسينيات - بأنها مرحلة التجارة الحرة حيث اتخذت مبادرة لاستخدام الجامعة العربية وبعضا من مؤسساتها فى الحد من الحواجز التى تعوق التبادل السلعى والخدمات ورءوس الأموال والعمالة. وكان أكبر إنجازاتها "اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم الترانزيت" بين دول الجامعة العربية والتى أبرمت فى أول مؤتمر لوزراء الاقتصاد العرب عام ١٩٥٣. وكان من أكبر مؤيديها لبنان التى كانت لها مصلحة خاصة فى تأمين النفاذ إلى الأسواق العربية كسبيل للحد من اعتمادها على سوريا فى أعقاب فصم الاتحاد الجمركى بين البلدين فى عام ١٩٥٠. وقد أدت الاتفاقية إلى شىء من التقدم فى الإلغاء المتبادل للتعريفة الجمركية على السلع الزراعية والنفط، ولكن إلى حد أقل بالنسبة للسلع الصناعية التى كان كل الموقعين عليها قلقين على حمايتها.

وأعقبت هذه المرحلة فى عام ١٩٥٧محاولة لإقامة سوق عربية مشتركة ذات تعريفة جمركية خارجية واحدة. وكانت الريادة فيها لمصر التى كانت تتوق إلى استثمار الزخم الذى أحدثه انتصارها على الغزو الإنجليزى الفرنسى لها وهو ما تمكنت بفضل العون السعودى من جعله انتصارا اقتصاديا وسياسيا للتضامن العربى. تم التوصل إلى الموافقة المبدئية على إقامة هذه السوق فى المجلس الاقتصادى للجامعة العربية فى يناير ١٩٥٨. إلا أن كلا من مصر والأردن والعراق والكويت وسوريا لم توقع على معاهدة تربط بينها جميعا فى إقامة السوق العربية المشتركة إلا فى أغسطس ١٩٦٤ ليبدأ العمل بها من أول يناير ١٩٦٥ على أن يتم العمل على الإلغاء التدريجى لكل الرسوم الجمركية والقيود النوعية على التبادل التجارى بينها فى يناير ١٩٧٤. ولكن حين جد الجد لم يصدق على المعاهدة سوى أربع من الدول المعنية - أى باستثناء الكويت - وثبتت

صعوبة التوصل إلى اتفاق على السلع التى ينبغى خفض التعريفات الجمركية والحصص عليها. وقدم كل من الشركاء الأربعة قائمة مطولة من المنتجات المصنعة التى ترغب فى إعفائها، وبعد إتمام الجولات الأربع الأولى من الخفض فى يناير ١٩٦٨ لم يتحقق الكثير منها، وفى النهاية تقلصت المبادرة برمتها ولفها النسيان. وكان هناك افتقار مماثل للتقدم نحو إقامة تعريفة جمركية خارجية مشتركة. فكان يبدو أن مختلف الدول المعنية وافقت على الانضمام إلى الاتحاد لأسباب سياسية بالدرجة الأولى وسرعان ما اعتبرتها هذه الدول خطرا يهدد خططها التصنيعية القائمة على حماية أسواقها المحلية. ولكن ينبغى أن نلاحظ أيضا أن العديد من التجمعات الإقليمية الأخرى غير الأوروبية مر بنفس النوعية من المشكلات، ومثال ذلك اتحاد أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة لعام ١٩٦٠[٣٦].

وبدأ التحرك الثالث نحو التكامل الاقتصادى إبان طفرة أسعار النفط بأوائل السبعينيات، وشملت إنشاء العديد من الصناديق والبنوك لاستثمار بعض من الثروات الجديدة فى الدول العربية التى تفتقر إلى النفط. وهنا وأخيرا كان ثمة تكامل جديد يمكن استغلاله حيث كانت الدول الغنية بالنفط فى حاجة إلى العمالة والخبرة لإنشاء مؤسسات حديثة خاصة بها، بينما كانت بقية الدول تتوق إلى رأس المال اللازم لتنمية اقتصادياتها. كما فتحت هذه الطفرة احتمالات ربط الموارد العربية فى مشروعات مشتركة عديدة من بنوك إلى وكالات شحن ومن مصانع تعدين لخطط ضخمة وضعت لتطوير الناتج الزراعى السودانى. وكانت الكويت هى التى قدمت أفضل النماذج فى هذا الصدد، حيث كانت قد أنشأت الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية منذ استقلالها عن بريطانيا فى عام ١٩٦١. ولم تقتصر أهداف هذا الصندوق على الناحية الاقتصادية وحسب بل كانت له أهداف سياسية تمثلت فى رغبة الكويت فى إبداء استعدادها لمشاركة ثروتها مع جيرانها العرب من الفقراء من خلال مشروعات تعاونية مشتركة. وزاد أتباع هذا النموذج منذ عام ١٩٧٠ بإنشاء ما يقرب من ٢٠٠ مشروع عربى أخر.

ويتمثل رابع وآخر أشكال التكامل الاقتصادى العربى فى التجمعات الإقليمية الفرعية المختلفة التى كان أنجح نماذجها مجلس التعاون الخليجى. ظهرت الفكرة لأول مرة على هيئة اتحاد مغاربى ناقص النمو تم إنشاؤه بمجلس استشارى فى تونس عام ١٩٦٦. ولكن كما حدث بالنسبة للسوق العربية المشتركة أحبطت الجهود الرامية الى إزالة الحدود أمام التجارة المحلية بسبب وجود خطط قومية منفصلة وهيئات تخطيط قومية مستقلة وكذلك بسبب النفوذ الخاص للمجموعة الاقتصادية الأوروبية التى كانت للاتفاقيات التجارية المنفردة معها أفضلية خاصة. كان مجلس التعاون الخليجى الذى تأسس فى عام ١٩٨١ يمثل نموذجا مختلفا تماما ويتمتع بميزات أكثر وضوحا. فكان بمثابة اتحاد بين دول متخلفة اقتصاديا لكل منها خطط طموحة لإنشاء العديد من الصناعات الحديثة القائمة على وفرة الطاقة الرخيصة، وهو برنامج كان من الممكن أن يحقق نجاحا أكبر لو استطاعت الدول أن تتفق حول كيفية اقتسام السوق المحلية النامية فيما بينها[٣٧]. وفى عام ١٩٨٩تم الإعلان عن قيام تجمعين إقليميين فرعيين أخرين وهما الاتحاد المغاربى العربى الذى ضم الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس، ومجلس التعاون العربى الذى شمل مصر والعراق والأردن واليمن الشمالية. ولكن فى كل من هذه الحالات كانت الأهداف السياسية لقيامها أكبر كثيرا من الأهداف الاقتصادية. ففى حالة مجلس التعاون العربى سرعان ما انهار الصرح نتيجة للتوترات الناجمة عن احتلال العراق للكويت. أما الاتحاد المغاربى العربى فكان له مستقبل أكبر نظرا لاشتراك المصالح المتبادلة بصورة أكبر بين دول الشمال الأفريقى فى تعاونها المشترك مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية ومع التجمعات المتوسطية الجديدة التى بدأت فى روما فى أكتوبر ١٩٩٠.

هل هناك «نظام» عربى؟

يكفى ما ذكرناه حتى الآن عن التفاعل غير العادى بين الدول العربية ولو فى العالم الحديث على الأقل، نظرا للصلات اللغوية والدينية والثقافية الوثيقة. أما السؤال الذى

يبقى فيتعلق بما إذا كان نموذج التفاعل بينها ثابتًا ومحدد التوجهات وواضحًا بدرجة كافية لتكوين شيء يمكن تسميته "نظام"[٣٨]. للإجابة على هذه السؤال ينبغى أن نوضح بعض سمات الكيان الإقليمى الشرق أوسطى. أولى هذه السمات النمو العددى والنوعى للدول العربية المستقلة من الدول الخمس التى وقعت لأول مرة على الميثاق الأصلى للجامعة العربية إلى الإحدى والعشرين دولة فى الوقت الراهن، ما يوحى بزيادة تعقد إستراتيجيات ممارسة الزعامة والتأثير. كما أن هناك ميلا واضحا لتنمية التجمعات الإقليمية الفرعية فى كل من شمال أفريقيا والخليج. والسمة الثانية تتمثل فى تنامى أهمية العلاقات مع الدول المحلية غير العربية بدءا من إسرائيل وحتى إيران وإثيوبيا وسائر دول شمال أفريقيا الحدودية كتشاد. فى كل هذه الحالات تجاوز الأمر كونها دولا معادية أو على الأقل جيرانا يصعب التعامل معهم إلى مرحلة اعتبارهم حلفاء لواحد أو أكثر من الأنظمة العربية فى نزاعاته مع سائر المنافسين العرب المحليين. ففى مرحلة الخمسينيات تمكن الرئيس عبدالناصر من تهميش دولة كالعراق التى كانت قد انضمت لحلف بغداد لعام ١٩٥٥ مع حلفاء غير عرب. إلا أن هذا النموذج تحطم فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات على صخرة اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل ثم التحالف الإستراتيجى بين سوريا وإيران الثورة. فى الوقت نفسه دخلت ليبيا والسودان فى ترتيبات مؤقتة عديدة مع الفئات المتناحرة فى داخل كل من أثيوبيا وتشاد.

وتشمل السمتان الثالثة والرابعة الدور الذى لعبته فى المنطقة القوتان العظميان من ناحية والمجموعة الأوروبية من ناحية أخرى. أما بالنسبة للقوتين العظميين، فقد تمثلت اللحظة الفاصلة فى القرار الذى اتخذته الولايات المتحدة فى أواسط الخمسينيات بالتخلى عن السعى إلى ايجاد حلفاء لها من بين الزعماء العرب القوميين العلمانيين من أمثال عبدالناصر، وبدء إقامة موقفها فى الشرق الأوسط على أساس مساندة الأنظمة الملكية المحافظة "المعتدلة" كالسعودية والأردن والمغرب ممن لم يمثلوا أى تهديد لحليفتها الأخرى إسرائيل. وكانت هذه فرصة مناسبة للاتحاد السوفيتى لكسب نفوذ كبير عن

طريق منح مساعدات مالية وعسكرية للأنظمة الأكثر راديكالية كالنظام المصرى والسورى والعراقى. ولكن ما أن لقيت هذه الأنظمة الأخيرة هزيمة شاملة على يد إسرائيل عام ١٩٦٧ حتى خلت الساحة للولايات المتحدة لممارسة هيمنتها بلا منافس لمدة عقدين من السنين قبل أن يبدأ الاتحاد السوفيتى فى العودة من جديد فى بداية حقبة جورباتشيف. وكان النفوذ الأوروبى يقل فى أهميته كثيرا عن ذلك، إلا أنها لعبت دورا مهما فى المجال الاقتصادى من خلال دفع أعداد متزايدة من الدول العربية للتكتل بهدف تحسين شروط الحصول على موطئ قدم فى السوق المشتركة.

من هذا المنظور يبدو أنه لو كان هناك نظام عربى فلابد أنه نظام ناشئ تأثر بتغير موازين القوى فى الشرق الأوسط وفى العالم تأثرا كبيرا. وهناك ثلاث مراحل تفرض نفسها، تميز أولها بتنامى قوة مصر فى عهد عبدالناصر، حيث كانت على الرغم من التحديات التى واجهتها تقوم على أسس صلبة لدرجة تكفى لإملاء الشروط التى يتم على أساسها اتخاذ القرار السياسى العربى. وبدا ذلك واضحا فى السيطرة المصرية على الجامعة العربية فى الخمسينيات وكذلك فى هيمنة عبدالناصر على اجتماعات القمة العربية فى أوائل الستينيات.

وتميزت المرحلة الثانية التى بدأت بالانتصار الإسرائيلى فى عام ١٩٦٧بهيمنة عسكرية إسرائيلية دعمها فى أوائل السبعينيات تحالفها مع الولايات المتحدة. وظل هذا التحالف يستخدم بصورة ثابتة فى إخراج الدول العربية المنفردة من التوازن. وبدأت المرحلة الثالثة والأخيرة فى أواسط الثمانينيات بمحاولات ناجحة لتوحيد الصف العربى بدءا من مساندة العراق فى حرب الخليج ثم تأييد الفلسطينيين فى انتفاضتهم. ومن دلائل هذا الاتجاه قمة عمان فى نوفمبر ١٩٨٧، والتى كانت أول قمة تعقد منذ ١٩٨٢. ومن الدلائل أيضًا إعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والعديد من الدول العربية والتى كانت قد قطعت فى عام ١٩٧٩. وانتهت هذه المرحلة فجأة باحتلال العراق للكويت وما ترتب على ذلك من تفكك وانقسام عربى .

هوامش

(1) Sami Zubaida, "Theories of nationalism," in G. Littlejohn and others (eds), Power and the State (London, 1978).

(2) Sylvia Haim (ed.), Arab Nationalism (Los Angeles, 1962), Introduction; Albert Hourani, Arabic Thought in the Liberal Age 1798-1939 (Oxford, 1962), Ch. 11.

(3) Ernest Dawn, "The formation of a Pan-Arab ideology in the inter-war years," International Journal of Middle Eastern Studies , 20/1 (Feb., 1988).

(٤) أفضل مثال على الفارق بين التوجهين المثالي والواقعي قدمه بروفسر أرنست جيلنر في سمنار عن "القومية" بكلية سان أنتوني بأكسفورد عام ١٩٨٠ حيث قال إنه "كماقام ماركس بقلب منهجية هيجل رأسا على عقب" فانه ينوى أن يفعل نفس الشيء مع نظرية إيلي قدوري القائلة بأن الأفكار القومية هي التي خلقت التجانس الثقافي بقوله بأن التجانس الثقافي هو الذي يأتي في البداية. وتكررت هذه المقولة في كتابه بعنوان Nations and Nationalism (Oxford, 1983), pp. 35-8.

(٥) أوردت هذه النقطة في "Arab nationalism, Arab unity and Arab solidarity," in Talal Asad and Roger Owen (eds), Sociology of Developing Societies (London, 1983).

(6) Said Bensaid, "Al-Watan and Al-Umma in contemporary Arab use," in Ghassan Salamé (ed.), The Foundations of the Arab State (London, 1987), pp. 152-9.

(7) Benedict Anderson, Imagined Communities: Reflections on the Origins and Spread of Nationalism (London, 1983).

(8) In Search of Arab Unity . 1930-1945 (London, 1986), p. 162.

(9) Said Bensaid, "Al-Watan and Al-Umma," p. 152.

(10) Khaldun Husri, "King Faysal 1 and Arab unity 1930-33," Journal of Contemporary History , 10/2 (April, 1975), pp. 324-5.

(11) Ahmed Gomaa, The Foundation of the League of Arab States (London, 1977), pp. 247-8.

(12) Bahgat Korany, "Regional system in transition," in Barbara Allen Roberson (ed.), Middle East Regional Order (London, 1992).

(13) Adeed Dawisha, The Arab Radicals (New York, 1986), p. 24.

(14) Moshe Shemesh, The Palestinian Entity 1959-1974 (London, 1988), pp. 11, 19, 21.

(15) Helena Cobban, The Palestine Liberation Organisation (Cambridge, 1984), p. 23.

(16) Walid Kazziha, Revolutionary Transformation in the Arab World (London, 1975).

(17) "The end of Pan-Arabism," Foreign Affairs , 57/2 (Winter, 1978/9).

(١٨) وهو جزء من عنوان جانبي في كتاب داويشا وزارتمان Beyond Coercion

(19) Georges Corm, Fragmentation of the Middle East (London, 1988), Ch. 6.

(20) Eberhard Kienle, Ba'th v Ba'th: The Conflict Between Syria and Iraq 1968-1989 (London, 1990), Ch. 4.

(21) Elbaki Hermassi, "State-building and regime performance in the Greater Maghreb," in Ghassan Salamé (ed.), The Foundations of the Arab State , p. 76-7.

(22) Amatzia Baram, "Qawmiyya and Wataniyya in Ba'thi Iraq," Middle Eastern Studies , 19/2 (April, 1983).

(٢٣) أدين بهذه الفكرة للأستاذ مايكل كوك.

(24) Emmanual Sivan, "The Arab nation-state: In search of a usable past," Middle East Review (Spring, 1987), pp. 25-8.

(25) Amatzia Baram, "Mesopotamian identity in Ba'thi Iraq," Middle Eastern Studies , 19/4 (Oct., 1983).

(26) Patrick Seale, Asad: The Struggle for the Middle East (London, 1988), p. 313.

(27) Mahmud Khalil, The Arab States and the Arab League, International Affairs (Beirut, 1962), p. 59.

(28) Ibid., p. 203.

(29) Middle East News Agency , 12 Dec. 1989.

(30) Patrick Seale, The Struggle for Syria (Oxford, 1965), pp. 1-4.

(31) Kienle, Ba'th v Ba'th , Ch. 1.

(32) Ibid., pp. 31-2.

(33) Dan Horowitz, "The Israeli concept of national security and prospects of peace in the Middle East," in Gabriel Sheffer (ed.), Dynamics of a Conflict (Atlantic Highlands, NJ, 1975).

(٣٤) يمكن الرجوع إلى أجزاء من الترجمة الإنجليزية للنص في Middle East International, 339 (2 Dec. 1988), pp. 22-3.

(٣٥) لمزيد من المراجع والتفاصيل عن هذا الرأي انظر مقالنا بعنوان 'Arab integration in historical perspective', Arab Affairs , 1/6 (April, 1988).

(36) M.J.H. Finch, "The Ltin American Free Trade Association," in Ali M. El-Agraa (ed.), International Economic Integration (London, 1982).

(37) Abdullah Ibrahim El-Kuwaiz, "Economic integration of the Cooperation Council of the Arab States of the Gulf," in John A. Sandwick (ed.), Gulf Cooperation Council (Colorado, 1988).

(38) Patrick Seale, "Regional order: the implications for Syria," in Roberson (ed.), Middle East Regional order .

٥. الدولة والسياسة فى إسرائيل وإيران وتركيا

منذ الحرب العالمية الثانية

مقدمة

يركز هذا الباب على العملية السياسية بعد عام ١٩٤٥ فى دول الشرق الأوسط غير العربية الكبرى الثلاث، إيران وتركيا وإسرائيل. ولا يجمع بين هذه الدول الثلاث إلا أقل القليل من السمات المشتركة منها أهميتها المحورية بالنسبة للتحالف الأمريكى والمعونات الأمريكية (فيما عدا إيران بعد ١٩٧٩)، ومنها ما يجمع بين إسرائيل وتركيا من قبيل مشكلات الحفاظ على ديمقراطية متعددة الأحزاب. فيما عدا ذلك ليست هناك فائدة من محاولة إيجاد أوجه تشابه فيما بينها. وسنحاول فيما يلى أن نقدم صورة عن السمات البارزة فى كل نظام من حيث بنية الدولة وتوزيع السلطات. وسنركز بصورة خاصة على سيولة هذه العملية والتحديات التى تواجهها فى كل من الدول الثلاث.

إسرائيل

ظهرت دولة إسرائيل رسميًا فى مايو ١٩٤٨ فى نهايات حرب أهلية مريرة بين السكان العرب واليهود فى فلسطين التى كانت خاضعة للانتداب، تلك الحرب التى تأجج أوارها بانسحاب القوات البريطانية المفاجئ. وفى ذلك الوقت، كان اليهود يسيطرون على معظم المناطق المخصصة لهم بمقتضى اتفاقية التقسيم التى أقرتها الأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٤٧ عدا صحراء النقب فى الجنوب. ولكن مع ذلك كان عليهم أن يواجهوا غزو جيوش عربية صغيرة وصراعا معقدا مع المملكة الأردنية الهاشمية، وهو صراع

قدر له أن ينتهى بالتخلى عن الضفة الغربية للسيطرة الأردنية وتقسيم القدس. وفى الوقت الذى انتهى فيه القتال بمقتضى اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩ كانت دولة إسرائيل الجديدة قد طردت كل سكانها الأصليين من الفلسطينيين وتعدادهم حوالى ٨٥٠ ألف نسمة عدا ١٦٠ ألفا منهم[١].

طبقا لإعلان الاستقلال الصادر عن مجلس دولة إسرائيل المؤقت فإن "الدولة اليهودية تأسست على يد الشعب اليهودى للشعب اليهودى". يقول يوڤال ديڤيز إن هذا الإعلان لم يكن له صلاحية شرعية إلا أنه كان ذا قيمة رمزية كبيرة من حيث تمثيله لأوسع نطاق من الإجماع بين مختلف تيارات الحركة الصهيونية وطوائفها والتى عملت على تأسيس كيان كهذا[٢]. إلا أن الخلافات بين نفس هذه الطوائف كانت أكبر من أن تسمح بتدوين دستور دائم. فتم إنشاء مجموعة من المؤسسات والقوانين والممارسات يقوم بعضها على تنظيمات يهودية أقيمت فى فلسطين تحت الانتداب، بينما تكونت مؤسسات أخرى لمقتضيات سياسية برزت فى الأشهر الأولى للاستقلال ولاستمرار سيطرة حزب ماباى على السياسة بزعامة ديڤيد بن جوريون أول رئيس وزراء إسرائيلى. ويقدم التاريخ السياسى لتلك الفترة رؤية معقدة عن الطريقة التى تنشأ بها الدولة الحديثة ، وهو ما يصفه ميتشل بأنه أمر يشمل عملية "تنسيق وتغيير مسميات"[٣].

من السمات الجوهرية لهذه العملية مدى سيطرة القادة السياسيين على ما كـ.. يعد رسميا جزءا من جهاز الدولة المركزى. ففى بعض الحالات كان القرار مباشرا كـ.. حدث عندما فرضوا سيطرتهم على معظم الجهاز الإدارى للدولة الخاضعة للاستعمار وعلى القوانين التى لم تتضارب مع الأهداف الصهيونية الجوهرية من قبيل تنظيمات حكومة الانتداب التى تحدد نسبة الهجرة اليهودية وشراء اليهود للأراضى. وينطبق نفس الشىء على تحديد المناصب العليا والمؤسسات الواردة فى قانون فبراير ١٩٤٩ الانتقالى الذى أنشأ الرئاسة والوزارة والكنيست وما إلى ذلك. ولكن فى حالات أخرى فإن بعض التنظيمات المهمة إما تركت ككيانات لا تدخل فى اختصاص الدولة وإما تم إدخالها تحت مظلة الدولة بينما ظلت خاضعة للحزب وللسيطرة الإدارية المركزية. وكان اتخاذ القرار يتوقف كما هو الحال فى كل مكان على الصراع بين مصالح سياسية مختلفة وعلى بعض الأهداف الصهيونية كالرغبة فى جذب المزيد من المهاجرين اليهود وإقامة

علاقات مع يهود العالم والتوجه المعادى تجاه بقية السكان من غير اليهود. وكان يتم تنفيذ جزء من هذه العملية بمفهوم بن جوريون الجديد عن الحاجة إلى فرض سيطرة الدولة اليهودية على التنظيمات التى كانت قائمة قبل قيام الدولة وعلى المؤسسات الحزبية، مما اعتبره أعلى درجات التعبير عن الصهيونية، إلا أن ذلك ينبغى تفسيره على أنه محاولة لتحسين موقفه وموقف حزبه. وقد حققت زعامة حزب ماپاى ميزة كبرى فى صراعها حول التأييد الشعبى بقدرتها على التحدث لا باسمها وحسب، بل باسم الحكومة والدولة والأمة أيضا(٤).

يرى معظم المؤرخين السياسيين أن إنشاء جيش إسرائيلى جديد كان بمثابة أوضح أمثلة حملة بن جوريون لإقامة مؤسسات حكومية أو قومية متحررة من انتماءاتها الحزبية المحدودة السابقة. وهكذا فمن الهاجاناه والبالماخ والميليشيات الصغيرة كميليشيا إيرجون التى كانت قائمة قبل قيام الدولة خرجت قوات الدفاع الإسرائيلية كتنظيم عسكرى موحد كان يفترض فى أعضائه ألا يدينوا بأى ولاء سياسى أو اجتماعى إلا للحكومة من خلال وزير الدفاع(٥). وتأكدت السمات المهمة لهذه العملية بأفكار من قبيل الاحتراف والبعد عن السياسة، مما اعتنقه الجيش نفسه كجزء من صورته التنظيمية(٦). إلا أن بن جوريون كان قادرا أيضا على استخدام هذه العملية كغطاء لاستمرار سيطرته على الجيش كرئيس للوزراء ووزير للدفاع بترقية الضباط الذين يدينون له ولحزبه بالولاء واستبعاد آخرين ممن ينتمون إلى منافسيه السياسيين ومنع أية مراقبة فعلية من جانب الكنيست والحكومة باسم المقتضيات العليا للأمن القومى(٧).

وكان الوضع الجديد لمؤسسة كبرى أخرى كانت قائمة قبل قيام الدولة وهى الهستدروت (التنظيم العام للعمال اليهود فى فلسطين والذى تأسس فى عام ١٩٢٠) خاضعا لمنطق سياسى أكثر انفتاحا. فقد تقرر الإبقاء عليها خارج الجهاز الرسمى للدولة ولكن بعد التنازل عن بعض وظائفها - من قبيل السيطرة على مدارسها - للوزارات الجديدة كوزارة التعليم. ويعتقد أن الأساس المنطقى فى هذا المجال يشمل تحويل الخدمات التى كانت تعمل فيما سبق كقاعدة لحزب مابام الذى يعد المنافس السياسى الأكبر لحزب ماباى بينما تركت لها وظائف أخرى تساعد ماباى على توجيه

الاقتصاد أو الوصول إلى قطاعات عريضة من السكان - بما فى ذلك المهاجرون الجدد - من خلال تقديم خدمات اجتماعية كإنشاء صناديق الصحة والمعاشات[٨] ولا يمثل الهستدروت مصالح العمال وحسب بل كان بمثابة جهة عمل كبرى وصاحب مشروعات مهمة كشركة سول بونيه للبناء والتعمير وشركة كور للتصنيع وثانى أكبر بنوك إسرائيل أيضا. لذا فقد كانت فائدتها بالنسبة لحكومة تسعى لتدبير أمر اقتصاد فقير تسير جنبا إلى جنب مع دورها فى تجنيد ناخبين عماليين من بين من يدخلون حديثا إلى سوق العمل الذى كانت ترعاه أو من بين المهاجرين الذين كانت تدعمهم. كما تميزت بالقدرة على أن تفرق وتسود العمال العرب بمجرد أن اضطروا إلى البحث عن وظائف فى الاقتصاد الإسرائيلى فى الخمسينيات[٩].

وهناك نوع ثالث من الصيغ تم تطبيقه على تنظيمين صهيونيين كبيرين أخرين نشأ قبل قيام الدولة وهما الوكالة اليهودية (المسئولة عن العلاقات مع يهود العالم) والصندوق القومى اليهودى الذى يعد أداتها لشراء الأراضى. وتقرر بشأنهما ضرورة ممارسة دورهما فى عملية تنشيط الهجرة والاستيطان باسم كل الشعب اليهودى وليس بالنسبة لدولة إسرائيل وحدها. وسمحت الدولة للوكالة بتلقى الأموال من الولايات المتحدة بسبب أن هذه الأموال لا يمكن أن تعفى من الضرائب طبقا للقانون الأمريكى إلا إذا نقلت عبر منظمة لها أغراض إنسانية وليس لدولة أجنبية[١٠]. والأهم من ذلك أنها سمحت بممارسة بعض إجراءات الإبعاد تجاه السكان العرب؛ فلم يكن مسموحا مثلا ببيع الأراضى التى يمتلكها الصندوق لغير اليهود، ما جعل من الممكن ممارسة التفرقة لصالح اليهود دون الحاجة إلى لفت الانتباه إلى هذه التفرقة عن طريق دمجها فى القوانين العامة للدولة[١١]. ولكن ظل كل من الوكالة و الصندوق تحت سيطرة مشددة من جانب الأحزاب السياسية الإسرائيلية الكبرى التى كانت ممثلة فى إدارتهما بالتناسب مع الأصوات التى تلقاها كل حزب فى انتخابات ١٩٤٦ للمجلس الوطنى السابق على قيام الدولة - وهو الإجراء الذى عرف فى لغة الخطاب الرسمية الإسرائيلية باسم "المفتاح" كما لعب مفهوم "المفتاح" دورا مهما كدليل يهتدى به فى توزيع الأموال التى تمنح لها من الخارج والتى كانت تقسم على الأحزاب بنسب متساوية[١٢]. من هذا المنظور غالبا ما يشير علماء السياسة الإسرائيليون إلى كل من الوكالة و الصندوق

باعتبارهما "شبه دولة" بحيث يصعب التمييز بين ما يتعلق بالدولة وما لا يتعلق بها مما يخضع للتلاعب السياسى.

كان النظام الذى تم تأسيسه فى السنوات القلائل الأولى بعد عام ١٩٤٨يتميز بعدة سمات مهمة ظلت محورية فى الممارسات السياسية الإسرائيلية حتى حرب ١٩٦٧ على الأقل. أولها أن السلطة استمرت فى أيدى قادة حزب ماباى (تغير اسمه فيما بعد إلى الائتلاف العمالى) الذى كان يحصل على ضعف عدد مقاعد الكنيست التى كان يحصل عليها أقرب منافسيه على الرغم من عجزه عن الحصول على أغلبية فى الانتخابات التى كانت تعقد فى ظل نظام التمثيل النسبى الموروث عن فترة ماقبل قيام الدولة[١٣]. كما أفاد الحزب من وضعه المحورى المهم فى لعبة اليمين واليسار، ما كان يعنى استحالة التفكير فى تشكيل ائتلاف بدونه. فى ظل هذه الظروف، كان الماباى قادرا دوما على تقديم رئيس الوزراء ووزير الخارجية و وزيرى الخزانة والدفا ع. إضافة إلى ذلك، زادت من قدرته على الحكم سيطرته على المؤسسات المهمة كالجيش والجهاز الإدارى وكذلك على الهستدروت والوكالة اليهودية اللتين منحتاه موارد إضافية هائلة تتراوح بين الصحيفة والبنك ودار النشر الخاصة بالأولى والأموال التى كانت تلقاها الأخيرة من أمريكا الشمالية وغيرها[١٤]. وكان الماباى قادرا على أداء دور مهم فى تحقيق قبول عام لتفسير الحزب للمهمة القومية لإسرائيل وإستراتيجيتها العسكرية وأهدافها الاقتصادية الكبرى بين غالبية السكان اليهود[١٥].

ثانيا- كان الماباى مستعدا للمشاركة فى السلطة وتوزيع الموارد من خلال إقامة ائتلافات أكبر من تلك التى كانت تلزم لضمان أغلبية برلمانية. ويصف جالنور تلك العملية بعبارة "سياسة التكيف"[١٦]. إلا أن الأمور كانت أكبر من ذلك بكثير فى الواقع. فكان ذلك يشجع الأحزاب الأخرى على الاستمرار فى محاولة اتباع نهج حزب العمل ومحاولة الحصول على الموارد من الحكومة ومن بنوكها ومؤسساتها الائتمانية الخاصة ومن تنظيماتها الاقتصادية والاجتماعية الخاصة ومن صلاتها بالجاليات اليهودية فى الخارج[١٧]. كما أصبحت الأحزاب همزة الوصل الرئيسة بين مختلف الهيئات الرسمية وشبه الرسمية التى شكلت دولة إسرائيل.

والسمة الثالثة التى ميزت العقدين الأولين بعد قيام إسرائيل وجود جهاز تنفيذى قوى يسيطر عليه حزب قدم معظم كبار أعضاء الحكومة بما فى ذلك رئيس وزراء قوى وله سلطات واسعة غير محددة عن عمد. وكان الحزب والحكومة هما اللذان سنا معظم التشريعات الجديدة دون معارضة كبيرة من جانب الكنيست أو السلطة القضائية. وكان الكنيست قد اكتسب سلطات سيادية واسعة النطاق على الأقل على الورق تقليدا لنظيره البريطانى. وهكذا طبقا للائحة الكنيست لعام ١٩٥٨ (والتى تم تقديمها كبديل عن جزء من دستور دائم) لم تكن هناك هيئة أخرى يمكن أن تعترض على قوانين الكنيست، بينما كانت سلطة حل الكنيست في يد الكنيست نفسه. ولكن كانت سيطرة الحزب الشديدة على أعضاء البرلمان تستطيع تفريغ هذه المميزات من معناها فى الواقع الفعلى.

رابعا - اتبعت الحكومة والمؤسسات التى تسيطر عليها سياسة التدخل فى توجيه مسار الاقتصاد لدرجة كبيرة. وكانت هذه السياسة ضرورية لبناء الجيش والتعامل مع الهجرات المكثفة التى تدفقت فى السنوات الأربع الأولى بعد الاستقلال حيث تضاعف عدد السكان اليهود تقريبا . إلا أن مثل هذه السياسة كانت ضرورية نظرا لنقص الاستثمارات الخاصة فى الاقتصاد الإسرائيلى فى تلك الفترة ولحصول الحكومة على أموال طائلة من الخارج. فقد تلقت إسرائيل ما يزيد عن ستة مليارات من الدولارات بين عامى ١٩٤٨ و١٩٦٥ كان ثلثها تحويلات من يهود العالم، ومن الولايات المتحدة ومن تعويضات مابعد الحرب والتى دفعتها ألمانيا الغربية[١٨]. ونتيجة لذلك، تمكنت الحكومة من الإسهام بثلثى رءوس الأموال المستثمرة بإسرائيل فى الخمسينيات وبنسبة ٤٠٪ فى الستينيات، ما سمح لها بممارسة مزيد من السيطرة على القطاع العام الذى استخدم بالإضافة إلى الهستدروت نسبة ٤٠٪ من الأيدى العاملة وكذلك على القطاع الخاص من خلال قدرته على تقديم القروض والامتيازات والعقود[١٩]. وحصل الماباى على مزيد من القوة بقدرته على استخدام الهستدروت فى السيطرة على العلاقات بين العمال وأصحاب العمل. وفى ظل هذه الظروف، كان الحزب فى وضع يسمح له لا بتوجيه الاقتصاد وحسب، بل بحصد ما يستتبع ذلك من مميزات سياسية عديدة أيضا[٢٠].

وثمة سمة أخيرة ميزت الحياة السياسية الإسرائيلية المبكرة، وتتمثل فى موقعها فى سياق سياسة أمنية عدائية تجاه جيرانها العرب. وكان ذلك يستخدم كمبرر لسوء

معاملة السكان العرب فى الداخل ممن أطلق عليهم البعض اسم "بقايا شعب معاد مقهور"[٢١]. حيث ظلوا يحيون فى ظل أحكام عرفية حتى عام ١٩٦٥ وفقدوا الكثير مما تبقى من أراضيهم ومنعوا من تشكيل أحزاب سياسية خاصة بهم على الرغم من منحهم حق التصويت. وهكذا ففى حين كانوا أفرادا فى الديمقراطية الإسرائيلية من الناحية الرسمية كانوا فى واقع الأمر خاضعين لسيطرة مشددة حولتهم إلى خاضعين لإرادة رجال الدولة والإدارة من اليهود[٢٢]. وظل التناقض الناجم بين فكرة الدولة بمفهوم المساواة للجميع وبين الحرمان الفعلى للبعض من المساواة كامنا حتى عام ١٩٦٧حين كان العرب لايزالون يمثلون نسبة ١٠٪ من إجمالى عدد السكان. ولكنه ظهر على السطح بمجرد أن حققت إسرائيل سيطرتها على عدد أكبر كثيرا من العرب الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة فى حرب ١٩٦٧.

يرى كثرة من المحللين الإسرائيليين أن التفوق الساحق لجيشهم فى حرب ١٩٦٧ وغزوه السريع لمناطق ورد ذكرها فى التاريخ اليهودى القديم - كشرق القدس والضفة الغربية - يمثل حدا فاصلا فى سياسة بلادهم. وهذا صحيح إلى حد ما: فقد أدى إلى بعث فورى للجدل المحتدم عن أهداف الصهيونية فيما يتعلق بالحدود ومعاملة العدد الكبير من السكان غير اليهود الذى أصبح تحت سيطرتهم فى ذلك الوقت، مما أصاب حزب العمل بالشلل وخفض من قيمة التوجه الصهيونى لحزب العمل وأضفى أهمية فورية على القوميين الدينيين ممن كان يبدو أنهم قادرون على تقديم حلول أيديولوجية واضحة للمشكلات القائمة[٢٣]. ولكن كانت الحرب تعد فى حد ذاتها "حافزًا" لتنشيط تيارات كانت قد بدأت فى الظهور فعليًا قبل ١٩٦٧[٢٤]. وهناك ثلاثة تيارات منها على درجة خاصة من الأهمية.

كان التيار الأول يشمل التأثير على السياسة المتبعة فى بعض عمليات التغير الاقتصادى والاجتماعى التى كانت قد بدأت فى أوائل الستينيات. وكان يتعلق بأن الجزء الأكبر من قاعدة التأييد الكبرى لحزب ماباى - أى الطبقة العاملة من الإشكناز ذوى الأصول الأوروبية - قد ترقى إلى أدوار إدارية أو كهنوتية بعد عام ١٩٤٨ ليأخذ مكانهم اليهود الشرقيون من آسيا وشمال أفريقيا، ثم العرب الفلسطينيون فيما بعد. وكان هذا العامل وغيره من العوامل مشجعا لنمو المشاركة السياسية لهؤلاء اليهود

الشرقيين ممن ارتفعت نسبتهم فى العدد الإجمالى للسكان من الثلث فى عام ١٩٥١ إلى ما يزيد عن النصف فى السبعينيات. وبازدياد تعدادهم ومع بدء تنامى الشعور بالاستقلال عن الماباى و الهستدروت بين الجيل الثانى من المهاجرين فيما يتعلق بالوظائف والإسكان والضمان الاجتماعى بدأوا فى الاحساس بالسخط على الهوة التعليمية والثقافية الواسعة التى تفصلهم عن اليهود من ذوى الأصول الأوروبية. وإذا أخذنا مثالا واحدا نجد مالايزيد عن ثلاثة وزراء من أصل شرقى تم تعيينهم بين ١٩٤٨ و١٩٧٣(٢٥). وكان هناك تحول ملحوظ عن حزب العمل من جانب اليهود الشرقيين قبل عام ١٩٦٧، ولو أنه لم يبدأ فى التصاعد الفعلى إلا حين بدأت كتلة الليكود وعلى رأسها مناحم بيجن فى اتخاذ صورة البديل فى السبعينيات. كما بدأ الفلسطينيون فى استخدام قوتهم التى اكتسبوها بدخولهم سوق العمل الإسرائيلية ولم يعد من الممكن الاعتماد عليهم للتصويت للماباى كما كان الحال فيما مضى.

ومن التيارات التى ظهرت قبل عام ١٩٦٧ أيضا تزايد السخط بين بعض الأعضاء الشبان بالحزب الدينى القومى لعدم قدرتهم على ممارسة تأثير فعال على الحياة الإسرائيلية بينما كانوا من الشركاء الدائمين فى ائتلاف ماباى. وكان لذلك تأثير مهم بعد الحرب حيث اضطروا حزبهم إلى توجيه اهتمامه إلى مشكلات قومية أوسع نطاقا - كالحاجة إلى مستوطنين يهود للإقامة بالضفة الغربية - فى حين تخلوا عن دورهم السابق كوسطاء بين الحكومة وغالبية المجتمع(٢٦).

ثالثا- كانت أمارات الإجهاد قد بدأت فى الظهور على حزب ماباى كأى حزب يتولى السلطة لمدة طويلة، مما ظهرت بوادره كأوضح ما يكون فى الشقاقات الحزبية الداخلية وزيادة المركزية وفقدان الحماس والجمود الفكرى. ومما زاد الأمور سوءا مواجهته لمصاعب متزايدة فى إدارة حملاته الانتخابية المختلفة وتدبير الموارد اللازمة لها. وتكشفت هذه المساوئ باستقالة بن جوريون فى عام ١٩٦٣ وتأسيسه لحزب منافس يسمى رافى، وبزيادة الإضرابات المعادية للحكومة إبان فترة الركود فى عامى ٦٦-١٩٦٧. وازدادت الأمور صعوبة بعد ١٩٦٧ حيث ظهرت موجة عارمة من استثمارات رءوس الأموال الخاصة من الخارج وتمدد قطاعات الاقتصاد كنمو البنية الصناعية العسكرية التى لم يكن للحزب سيطرة كبيرة عليها(٢٧).

أمـا التـغـيرات الكبـيرة التى طرأت على أنماط التـصـويت فلم تتكشف إلا فى الانتـخـابات العـامـة التى عقـدت بعد ١٩٦٧[٢٨]. وفى ١٩٦٩كان ائتلاف العمل ومـابام (يعرف فى العبرية باسم معراخ) لايزال قادرا على الحصول على نسبة ٤٦.٢٢٪ من الأصـوات (و٥٦ مـقـعـدا من مـجـمـوع ١٢٠). وفى ١٩٧٣ انخـفـضت هـذه النسـبـة إلى ٣٩.٧٪ و٥١ مـقـعدا. وهناك من يرى أن هذه النسـبة كان يمكن أن تقـل عن ذلك إذا لم تعقد الانتخابات فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، بل بعد عدة أشهر حين تكشف عدم استعداد الحكومة لمواجهة الهجوم المصرى السورى. ثم تلا ذلك ظهور تحديات جديدة للائتلاف بقيام الحركة الديمقراطية من أجل التـغيير والتى حصلت على نسبة ١١.٦٪ من الأصـوات فـى انتـخـابات ١٩٧٧ أى مـا يـكفى لتـخـفـيض نسـبـة المعراخ إلى ٢٦٪ وللسـمـاح بدخول الليكود (٣٣.٤٪) فى التحـالف مع الحزب الدينى القومى و الحـركة الديمقراطية من أجل التغيير.

وهكذا كان فوز الليكود فى عام ١٩٧٧ بمثابة صدمة بعد سيطرة العمل لعدة عقود من السنين سواء قبل أو بعد قيام الدولة، ما وصفه هوروفيتز بأنه "أكثر من مجرد تغيير فى الحكومة"[٢٩]. ولكن إذا كـان من اليسيـر أن نلحظ أن أنماط التـصـويت الثابـتـة فى الحقـبـة القـديمة قـد انتـهـت فـقـد كـان من الصـعـب إيجـاد بديل لهـا. فـإذا نظرنا إلى الإحصـاءات الانتـخـابية وحدهـا يـتـضـح لنا ظهـور مـا يوصـف بنظـام "الائـتـلافين" بـتـوقف الزيادة المنتظمة فى التصويت لصالح الليكود فـى عـام ١٩٨٤ ليـحل مـحله شـىء أشبـه بالمأزق حيث حصل الليكود والعمل على ٤١ و٤٤ مـقـعـدا على التـوالى فى الانتـخـابات العامة لذلك العام، وعلى ٤٠ و٣٩ فى عام ١٩٨٨. ونظرا لافتقاد أى من الحزبين لأغلبية واضحة تؤهله للحكم فى وقت يعد فترة أزمة قومية كبرى ونظرا لتزايد مطالب الأحزاب الصـغرى فقـد زادت صـعـوبة تنفيذ إسـتـراتيـجـيـة الائتـلاف التـقليـدية، فلجـأ الحـزبان الرئيسان إلى صيغة جديدة لتشكيل حكومات "وحدة وطنية" تم فيها اقتسام المناصب الكبرى بينهما طبقا لقواعد مقررة مسبقا. وأدى هذا إلى كثير من الممارسات المرتبطة بصيغة التحـالف فى النظم ثنائية الأحزاب فى كل مكان فى العالم؛ فظهرت مـصـاعب صياغة السـيـاسـات واضـحـة المعالم وسـادت الشكوك المتـبادلة والإحساس بـأن أحد الشريكين على الأقل فى انتظار الفرصة المواتية لإسـقـاط الحكومة والدخـول فى جولة

انتخابات أخرى فى ظروف مواتية له. وفى الحالة الإسرائيلية نجد أن ما أبقى على تماسك حكومة الوحدة الوطنية حتى ربيع عام ١٩٩٠ الشعبية التى حظيت بها فى العامين الأولين على الأقل وتتابع الأزمات الاقتصادية والدينية والسياسية التى انتهت بالانتفاضة الفلسطينية وإدراك قادة الحزبين أن المشاركة فى الحكومة والمناصب الكبرى والموارد أفضل من لاشيء .

فى الوقت نفسه، فإن درجة التماسك الذى ارتبط بممارسة سلطة الدولة فى فترة سيطرة العمل انخفضت إلى حد كبير. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال النظر إلى عدد من العوامل الجديدة[٣٠] وأحدها تقلص سلطة الأحزاب التى تعرض دورها فى تمثيل نطاق عريض من المصالح السياسية لتحديات متزايدة من جانب تنظيمات قوية جديدة ومن جانب جماعات ضغط من قبيل جماعة جوش أمونيم التى اتخذت دور المدافع عن مصالح المستوطنين فى الضفة الغربية. وصحب ذلك انخفاض فى سلطات مؤسسات شبه حكومية كالهستدروت والتى بدأت مشروعاتها فى معاناة مصاعب جمة إبان فترة الكساد الاقتصادى الطويلة فى أواخر السبعينيات وفى الثمانينيات. وهناك سلسلة أخرى من التغيرات أثرت على السلطة التنفيذية التى تعرضت لتحديات متصاعدة من جانب السلطة القضائية ومن جانب جماعات كالتنظيمات الدينية السرية التى بدأت فى إثبات وجودهافى الضفة الغربية من خلال قتل وإرهاب العرب المعارضين للحكم الإسرائيلى. وكانت نتيجة ذلك تمزقا شديدا حد من قدرة أية جماعة منفردة على توجيه السياسة الإسرائيلية. وهو موقف يختلف تماما عن الموقف الذى ساد فى الفترة التى أعقبت الاستقلال مباشرة. ولكن يمكن القول إن النظام الراهن يعد أقرب إلى النظام السائد فى بعض أجزاء أوروبا والأمريكتين منه إلى النظام الذى سبقه.

إيران

خضعت إيران لاحتلال القوات البريطانية والسوفيتية والأمريكية إبان الحرب العالمية الثانية وقامت هذه القوات بخلع رضا شاه فى سنة ١٩٤١ وولت ابنه محمد رضا مكانه. وفى هذه الظروف، فقد العرش معظم سلطاته وقوته وتعرض لضغوط

كبرى من جماعات سياسية داخل المجلس ممن كانوا يطمحون إلى التمادى فى الحد من سلطاته بل إلى تحويله إلى شىء أشبه بالملكية الدستورية. وكان الصراع على أشده حول السيطرة على ما كان يعتبر الأداتين الأساسيتين فى يد النظام وهما الجيش والداخلية، وكانت الأخيرة مسئولة عن كل من الشرطة وتعيين الحكام الإقليميين والمجالس البلدية التى تشرف على الانتخابات. وفيما وراء ذلك، تم إشراك كبار ملاك الأراضى وزعماء القبائل فى السلطة فى الريف، وكانت قلة منهم تدين للشاه بالولاء. وفى ذات الوقت، كان ضعف السلطة الملكية فى الأقاليم وزيادة حدة التوترات الاقتصادية والاجتماعية التى أفرزتها الحرب قد سمحت لبعض التنظيمات الراديكالية كحزب توده الماركسى (تأسس فى سنة ١٩٤١) بمساحة تقوم فيها بتجنيد أعضاء جدد والدعاية لسياساتها ولحزب توده نفسه بإيجاد حزب على مستوى قومى له صلات قوية بالنقابات المهنية ومنحه قدرة متزايدة على حشد أعداد كبيرة من الناس فى مظاهرات اجتاحت المدن الكبرى[٢١].

وما أن انتهت الحرب وانسحبت القوات الأجنبية حتى تمكن الشاه من التحرك بسرعة لاستعادة السيطرة الملكية على البلاد. فزاد من حجم الجيش وأخمد نشاط توده واستقطب تأييد أعضاء العائلات الإقطاعية بالمجلس البرلمانى، وفى عام ١٩٤٩ انتهز فرصة محاولة اغتياله ليعلن الأحكام العرفية ويدعو لانعقاد مجلس انتخابى مروض أعطى صوته على الفور لزيادة سلطاته. ثم تعرض نجاحه لأزمة استمرت ثلاث سنوات من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٣ بدأت بمعارضة شعبية لبعض الاقتراحات المقدمة لتجديد اتفاقية ١٩٣٣ مع شركة النفط الأنجلو إيرانية. وتحت ضغط هذه الظروف لم يكن أمام الشاه من خيار سوى تعيين حكومة يرأسها معارض قديم من معارضى الملكية وهو الدكتور محمد مصدق الذى لم يكتف بتأميم صناعة النفط بل استخدم تحالفه مع القوى المناهضة للملكية - الجبهة الوطنية - لنزع معظم سلطات الملك التى تمكن من استعادتها منذ ١٩٤١. إلا أن التأييد لمصدق سرعان ما اعتراه الضعف، ما جعل من السهل الإطاحة بحكومته فى انقلاب قام به ضباط الجيش الإيرانيون بعون من وكالة المخابرات الأمريكية.

وباستعادة محمد رضا شاه للسلطة بين يديه تحرك بسرعة لقمع كل بؤر المعارضة ولإقامة نظام دكتاتورى عسكرى مركزى قوى قاعدته زيادة حجم البيروقراطية والجيش

بالتعاون مع جهاز أمنى قائم على وكالة لجمع الاستخبارات والمراقبة يعرف باسم ساڤاك (منظمة الأمن والمعلومات القومية) تأسست فى سنة ١٩٥٧. ونال فى كل خطواته عونا أمريكيا عالى المستوى وأموالاً متزايدة من مبيعات النفط زادت من نسبة ١١٪ الى ٤١٪ من إجمالى العوائد الحكومية بين عامى ١٩٤٨ و١٩٦٠[٣٢]. ولكن إذا كانت هذه الأموال الطائلة القادمة من الخارج قد أعطت الشاه فرصة زيادة حجم جهازه الإدارى وإنفاق الأموال على الإنجازات الشعبية وتخفيض اعتماده على الطوائف الاجتماعية الكبرى ككبار ملاك الأراضى إلا أنها أفرزت نتائج سلبية كالتضخم وبدء معاناة الاقتصاد من تقلبات مفاجئة بين فترات من الازدهار وأخرى من الكساد[٣٣].

ومن الأمثلة على عيوب الاعتماد على الدخل الخارجي مانجده فى فترة الاضطراب السياسى التى حدثت بين عامى ١٩٦٠ و١٩٦٣. فأدى مزيج من انخفاض العوائد وانتشار العجز والتضخم فى أواخر الخمسينيات إلى اندلاع الإضرابات وسائر أعراض السخط الشعبى ثم إلى بدء فترة من التقشف الإجبارى حين لم يكن من الممكن الحصول على الأموال الضرورية من الولايات المتحدة و صندوق النقد الدولى إلا فى مقابل وعد بتنفيذ برنامج يرمى إلى إجراء إصلاح اقتصادى مكثف. وتلت ذلك ضغوط من واشنطن لإجراء مزيد من الإصلاح الشامل حين سعت إدارة الرئيس جون كيندى الجديدة إلى إقناع العديد من النظم الشمولية الحليفة لأمريكا بتفريغ المعارضة الشعبية من محتواها من خلال إجراء إصلاحات اجتماعية. وتمثل رد الشاه فى إعلان ما أسماه "الثورة البيضاء" فى سنة ١٩٦٢ والذى كان أهم سماتها تنفيذ برنامج مكثف لإعادة توزيع الأراضى. وكان ذلك عاملا ساعد على قيام معارضة شفهية متصاعدة من جانب قطاعات عريضة من الطوائف الحضرية أضيفت إلى سخطهم على التدخل الأمريكى واستبداد الشاه. وشمل ذلك نهوض حزب توده و الجبهة الوطنية من جديد وظهور مجموعة من رجال الدين الراديكاليين وعلى رأسهم آية الله الخمينى. وبلغت الحركة ذروتها بثلاثة أيام من المظاهرات الشعبية العارمة فى طهران وسائر المدن الكبرى فى يونيو ١٩٦٣ وقام الجيش بإخمادها بعد وقوع خسائر فادحة فى الأرواح. ومرة أخرى سارع الشاه بقمع مابقى من المعارضة بينما تم ترحيل الخمينى إلى تركيا التى خرج منها إلى مقر دائم بالنجف فى العراق.

كان تجدد التأييد الأمريكى وتزايد عوائد النفط وبرنامج الإصلاح الزراعى الذى أدى إلى تدمير قوة أقطاب الريف أساسا لمحاولة أخرى لدعم نظام الشاه. وقامت هذه المحاولة كما سبق على زيادة حجم الجيش والجهازين الإدارى والأمنى تضاعف فى ظلها عدد الموظفين المدنيين بين عامى ١٩٦٣ و١٩٧٧[٣٤]. ونتيجة لذلك تمكن النظام من مواصلة إحكام قبضته على المصادر المحتملة للمعارضة ومن مد سيطرته لتشمل مجالات جديدة فى المجتمع سواء فى الريف أو الحضر. ومن أمثلة ذلك الدور الذى لعبه السافاك فى إقامة النقابات المهنية تحت رعاية حكومية ثم فى الإشراف عليها، ومن الأمثلة أيضا ضم عدد كبير من كبار رجال الريف إلى نظام من السيطرة على الريف. فى الوقت نفسه، كان الوضع المركزى الذى اتخذته الدولة فى تدبير الاقتصاد يسمح للنظام بفرصة هائلة للإشراف والسيطرة على أقطاب القطاع الخاص عن طريق الدعم والقروض الائتمانية والحصول على عقود حكومية.

ولكن نظرا للتأكيد على الاستغلال والسيطرة دون أى شكل من أشكال المشاركة السياسية فشلت برامج الشاه فى الحصول على التأييد الذى حققته مبادرات مماثلة فى بلاد أخرى. ومن الأمثلة على ذلك برنامج الإصلاح الزراعى، فعلى الرغم من توزيعه لتقسيمات صغيرة من الأراضى على مليونى فلاح إلا أنه فقد جوانبه الإيجابية بمحاولة إجبار العديد منهم على التنازل عن نفس هذه التقسيمات فى سبيل السماح بإقامة مزارع تعاونية أكبر وأكثر فعالية. وبينما تمت بالفعل إقامة قليل من هذه المزارع كان كم المرارة الذى خلفته هذه القصة برمتها يعنى أن النظام فقد كل احتمالات الحصول على التأييد السياسى من المستفيدين منه[٣٥].

كما ظل نظام حكم الشاه على درجة عالية من الحساسية تجاه الصدمات الخارجية. واتضح ذلك بدرجة شديدة فى عامى ٧٥-١٩٧٦ عندما بدأت طفرة النفط التى حدثت نتيجة لتضاعف أسعار البترول فى أوائل السبعينيات فى الظهور وسط دلائل انتشار الفساد وسوء استخدام الموارد. وتمثل رد فعل الشاه تجاه ذلك فى إقامة أداة جديدة للسيطرة هى حزب رستاخيز (النهضة) الذى كان تنظيما مكثفا تم تشجيع كل مسئولى إيران وذوى النفوذ فيها على الانضمام إليه ثم أجبروا على ذلك إجبارا[٣٦]. ومهما كان الغرض الحقيقى من هذه المبادرة من حيث سد الفجوة بين نظام الشاه

والمجتمع ككل فإن أهم آثار استخدام الحزب كأداة للرقابة والتعبئة تمثل فى تكثيف درجة الخوف والسخط بين قطاعات عريضة من المجتمع ظلت بمعزل عن عملية التعبئة الحكومية حتى ذلك الوقت. ومن بين هذه القطاعات رجال الدين الذين بدأت سيطرتهم على أوقافهم الدينية ونظامهم التعليمى للهجوم، وطائفة رجال البازار الذين وجدوا أنفسهم خاضعين لحملة غرامات واعتقالات كجزء من حملة حكومية على التضخم تركز على الزيادة الكبيرة فى الأسعار والربحية. وهنا بدأ الشاه نفسه فى التعرض لضغوط مكثفة من إدارة أمريكية جديدة برئاسة جيمى كارتر ترمى إلى إدانة بعض ممارسات الساڤاك وغيره من الأجهزة الأمنية باسم حقوق الإنسان.

يرجع بعض المؤرخين بداية آخر موجة من المعارضة ضد الشاه إلى عام ١٩٧٧ حين بدأت دلائل السخط الاقتصادى فى الظهور إلى جانب استعداد كبير لانتقاد النظام الذى بدأ فى فقد التأييد الأمريكى له[٣٧]. كما أنهم يتفقون أن الاحتجاجات الشعبية المكثفة كانت تمثل بداية ثورة هزت أركان نظام الشاه بل بلغت حد التعبير عن الرغبة فى نظام سياسى جديد. أما بالنسبة لأهمية الدور الذى لعبته مختلف عناصر التحالف المعادى للشاه فهناك خلاف حولها. فيؤكد البعض على أهمية الإضراب شبه العام الذى أصاب صناعة النفط والبنوك والإدارات الحكومية بالشلل فى سنة ١٩٧٨[٣٨]؛ فى حين كانت بالنسبة للبعض الآخر منهم مجرد ظاهرة دينية قدم فيها رجال الدين كل شىء ابتداء من التحركات اليومية إلى القيادة والعقيدة[٣٩].

ولم يكن الواقع بهذه البساطة. فعملية الإطاحة بنظام الشاه كانت نتيجة لجهود عدة قوى اجتماعية ذات كصالح متباينة تماما. ولم يكن رجال الدين جميعهم متحدين. وهناك نقطة أخرى مهمة فيما يتعلق بدور الخمينى نفسه. فعلى الرغم من حيوية زعامته للحركة المناوئة للشاه حتى عام ١٩٧٨ إلا أن تأثيرها كان يتجاوز الأهمية الدينية وحدها. فكان إصراره العنيد على رفض التفاوض مع الشاه قبل أن يتخلى عن العرش هو الذى حال بين سائر زعماء المعارضة وبين محاولة التفاهم مع النظام. كما أنه كان ماهرا فى نوع من الخطابة الشعبية بتأكيده على نقاط محورية كمعاداة الإمبريالية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ما كان يمثل إجماعا يلتف حوله كل أعداء الشاه. ومن السمات المحورية لفكره توجيهه نداء للشعب بالقيام ضد طغيان ظالم لاخلاق له.

واستمر فى جعل هذا النداء بمثابة بؤرة لنزعة قومية شعبية ترى فى الإسلام "الرمز المميز للشعب فى مواجهة التيارات الاجتماعية "الدخيلة" (والموالية للغرب) فى بلاده والتى سبق أن استبعدت الشعب وهمشته"(٤٠).

وهناك جانب أخير يميز زعامة الخمينى وهو أنها كانت ترمى إلى السيطرة على مؤسسات الدولة الإيرانية بنفس صورتها فى السبعينيات وليس إلى العودة بإيران إلى عهود الإسلام الأولى. ويمكن ملاحظة ذلك فى السرعة التى سيطر بها هو وحلفاؤه على الجيش والإذاعة والوزارات الحكومية وتطهير الضباط والمسئولين الذين كان تأييدهم للثورة موضع شك. وكانت المهمة التالية للخمينى إقرار الوضع الجديد بأسرع ما يمكن من خلال التصديق على دستور جديد يقنن الكيانات الكبرى للحكومة الإسلامية الجديدة وهيئتها من كبار المسئولين. ولو كان كل شىء قد سار كما كان مخططا له لكان الدستور المعنى مزيجا من الدستور الإيرانى لعام ١٩٠٦ والدستور الفرنسى للجمهورية الخامسة. وعندما تعرضت المسودة الأولى لتحديات من جانب قلة من الليبراليين فى مجلس الخبراء (وهو بمثابة مجلس انتخابى) تمت مراجعتها لتشمل درجة أكبر كثيرا من الإشراف الدينى المباشر وإشارة محددة إلى الفكرة الرئيسية التى تبرر تدخل الدين فى السياسة - أى عقيدة الخمينى عن ولاية الفقيه(٤١).

ولا يفسر غموض دستور الجمهورية الإسلامية إلا الأسلوب الذى دون به. فكانت المسودة تشمل سمات تطابق الدستور الليبرالى الأوروبى فى القرن التاسع عشر بتركيزه على الفصل بين القوى، أى بين السلطتين التنفيذية والقضائية والمجلس أو السلطة التشريعية. وكما أوضح زعماء سياسيون كعلى خامنه اى ثانى رئيس للجمهورية فيما بعد، كانوا مقتنعين فى ذلك الوقت بضرورة إقامة نظام من التوازنات يضمن تجنب قيام دكتاتوريات أخرى كدكتاتورية الشاه(٤٢). ولكن كان الدستور يتضمن إشارة إلى المؤسسات الدينية والمسئولين الدينيين وأفكارا تحدد أطر المؤسسات ذات الطابع العلمانى أو العالمى. مثال ذلك البند ٢٦ الذى يركز على "حرية تشكيل الأحزاب والتجمعات والتنظيمات السياسية والمهنية ... شريطة عدم الإضرار بمبادئ الحرية والسيادة والوحدة الوطنية والمعايير الإسلامية والأسس التى قامت عليها الجمهورية الإسلامية". كما نص الدستور على إنشاء كيانات رقابية كمجلس حراس الثورة المكون

من اثنى عشر عضوا والذى أسندت إليه مهمة ضمان توافق كل التشريعات مع المبادئ الإسلامية (بند ٩٦).

وكانت الوثيقة الدستورية غير دقيقة فيما يتعلق بوضع عدد من المؤسسات والتنظيمات (كتنظيم حراس الثورة) التى ظهرت فى فترة ازدواجية السلطة فى سنة ١٩٧٩ عندما اضطرت الجماعات الثورية إلى المشاركة فى الحكم بوزارة تتكون فى معظمها من الليبراليين والتكنوقراط[٤٣]. ففى حالة هذا التنظيم المذكور مثلا نص البند ١٥٠ على أن حدود واجباته وسلطاته فى علاقته بواجبات وسلطات الجيش "يحددها" القانون وهو ما لم يتم تنفيذه فى الواقع أبدا واستغرق الأمر عدة سنوات وإنشاء وزارة مستقلة للإشراف على أنشطة الحراس حتى أصبح هذا التنظيم جزءا من بنية الدولة الرسمية.

نظرا للفصل بين السلطات ووجود عدد من المؤسسات الموازية كتنظيم مستشارى الثورة لم يكن التماسك ممكناً إلا على القمة نتيجة لوجود الخمينى نفسه والذى تحدد دوره طبقا للدستور باعتباره الفقيه و زعيم الثورة (البنود ١٠٧-١١٠). ولكن من الناحية التنفيذية كان آية الله الخمينى بطيئًا فى اتخاذ موقف مع أو ضد هذا الطرف أو ذاك فى النزاعات الطائفية المختلفة التى كانت تظهر، وكان ميالا لأداء دور صاحب القرار الأخير. أما بالنسبة للآخرين فكانت الأداة الوحيدة لتماسك الحكم هى الحزب الجمهورى الإسلامى الذى تم إنشاؤه فى سنة ١٩٧٩ للفوز بأغلبية المقاعد فى انتخابات المجلس لعام ١٩٨٠. وما أن نمت قوته بما يكفى لاحتلال أعضائه للرئاسة (بعد خلع بنى صدر فى سنة ١٩٨١) ومعظم الوزارات والمقاعد البرلمانية حتى كان زعماؤه فى وضع يسمح لهم برسم السياسة شريطة الحصول على إجماع آراء رجال الدين النشطين سياسيا. لكن ذلك لم يكن سهلا دائما. إذ سرعان ماظهر الانقسام حول مسألة العلاقات بالقوى الأجنبية ومدى إمكانية التضحية بالممتلكات الخاصة فى سبيل تلبية احتياجات المجتمع أو فى سبيل العدالة الاجتماعية. وبلغت قوة المشاعر حدا كبيرا حتى أنه حين تم عرض ورقة تقترح سن تشريع معتدل لإعادة توزيع الأراضى الزراعية بما فيها الأراضى غير المستصلحة وصمها مجلس الأوصياء بأنها منافية للدين الإسلامى[٤٤].

كانت الحرب مع العراق عاملا ساعد على إيجاد قدر من التوحد كافية للسماح لآلة الحكم بالعمل بشيء من التماسك حتى أواسط الثمانينيات. ولكن ما أن بدأت عائدات النفط فى التدهور بحدة فى سنة ١٩٨٦ وما تلا ذلك من انتكاسات عسكرية.خطيرة حتى بدأ ظهور شقاقات كبرى فى صفوف القيادة. واشتدت حدة هذه النزاعات بعد اتخاذ قرار بالموافقة على وقف إطلاق النار فى صيف ١٩٨٨وبدأ التركيز على ما عرف بمسألة الزعامة. وكما قيل فى السنوات التى سبقت وفاة آية الله الخمينى فى سنة ١٩٨٩ كانت هذه المشكلة ذات شقين: أحدهما يتعلق بدور الفقيه بعد رحيل الخمينى. وزادت هذه المسألة تعقيدا بعد محاولة الخمينى نفسه أن يعيد تحديد سلطات الفقيه وتوسيعها فى يناير ١٩٨٨، وذلك على ما يبدو بهدف الخلاص من السلطة الدينية لكبار فقهاء مجلس الأوصياء وهو ما استخدم فى تبرير الاعتراضات التى واجهت التشريع الذى صدق عليه هو نفسه من قبل (انظر الباب السابع). ويتعلق الشق الآخر بالمشكلة التى عرضت لصناع السياسة بسبب الفصل الدستورى بين السلطات التنفيذية والمجلس والسلطة القضائية. وكان لذلك ما يبرره فى المرحلة الأولى من الثورة الإسلامية حسب قول الرئيس على خامنه اى فى خطبة له فى أبريل ١٩٨٨، أما الآن فقد أدت إلى إفراز "خلافات ونزاعات" ضارة حول السلطة وينبغى التركيز عليها[٤٥].

وكانت وفاة الخمينى وتولى رجل دين صغير السن نسبيا وبسلطات دينية ضئيلة فى منصب الفقيه – وهو على خامنه اى نفسه – تعنى أن محاولة آية الله الخمينى إعادة تحديد سلطات الفقيه قد أصبحت بلا جدوى. إلا أن مشكلة الفصل بين السلطات قد عولجت بصورة مباشرة فى الاستفتاء على الدستور والذى أجرى فى نفس وقت إجراء انتخابات الرئاسة فى أغسطس ١٩٨٨، مما سمح للرئيس الجديد على هاشمى رفسنجانى بتوحيد منصبى رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية فى منصب واحد، وهو الإجراء الذى ساعد على تسهيل جهوده الرامية إلى بناء مصدر واحد مركزى للسلطة ورسم السياسات. ولكن لازال هناك بعض المشكلات. فقد تعرض الرئيس رفسنجانى لهزائم متكررة فى جهوده الرامية إلى دمج حراس الثورة فى الجيش النظامى. وكان بقاء إيران دولة دينية يحكمها ويديرها الملات يعنى أن الانتقادات التى وجهها منافسوه السياسيون لسياساته لايزال من الممكن دحضها بمنطق رمزى ودينى يستهوى الكثيرين.

تركيا

لم يكن الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية التنافسية أمرا يسيرا فى تركيا كغيرها من الدول. فعلى الرغم من الانتصار الساحق الذى حققه زعماء الحزب الديمقراطى الجديد فى الانتخابات العامة التى أجريت فى سنة ١٩٥٠ إلا أنه احتفظ بشكوكه التى كان لها ما يبررها فى بقاء كبار البيروقراطيين وضباط الجيش على ولائهم التاريخى لحزب الشعب الجمهورى فى المقابل، ما يفسر السبب فى اتخاذه تدابير مشددة سعيا إلى إحباط قوة منافسيه ونفوذهم، وأهمها اقتراح تأسيس لجنة للتحقيق فى مزاعم تورط حزب الشعب الجمهورى فى أنشطة تخريبية، وهو المخطط الذى كان واحدا من الأسباب الرئيسة لقيام انقلاب ١٩٦٠ العسكرى المعادى للديمقراطية[٤٦].

ومن المصاعب التى وقفت فى طريق الانتقال إلى التعددية الأثر الذى تركه التنافس التعددى على العلاقة بين الأحزاب والإدارة المركزية ومصالح المجتمع ككل. فكانت السياسة قبل عام ١٩٥٠ حكرا على نخبة ضيقة داخل الجهاز الإدارى بل داخل عدد أصغر من كبار رجال الأعمال وأصحاب المشروعات ممن كانوا معروفين لبعضهم البعض[٤٧]. أما الآن - وبعد أول انتخابات مفتوحة - فقد اضطر ساسة تركيا إلى الاستجابة لجمهور انتخابى قومى عريض وإلى تدبير سبل توزيع الموارد والمناصب على نطاق أوسع كثيرا. وعادة ما تضفى محاولات تحليل هذه الظاهرة أهمية مبالغا فيها على الديمقراطيين وتأييدهم الشفاهى لفكرة الحرية الاقتصادية. ولكن فى الحقيقة كانت الحقبة التى حاولوا فيها اتباع سياسات اقتصادية حرة تتميز بالقصر، وفى عام ١٩٥٤ كانوا فى سبيلهم إلى العودة إلى اتخاذ تدابير حكومية معلنة تشمل تعزيز السيطرة الإدارية على قطاع مهم من النشاط الاقتصادى. كما لجأ الديمقراطيون إلى طريقتين جديدتين لاستقطاب تأييد أنصارهم؛ إحداهما - فرض نظام حماية جمركية وحصص محددة يمكن استغلالها حسب الظروف فى ترجيح بعض المصالح الخاصة أو تمييز بعض الأفراد. والأخرى - فتح الريف التركى عن طريق إنشاء الطرق وتوصيل الكهرباء ووسائل جديدة للنقل والمواصلات.

كانت حركة الضباط فى عام ١٩٦٠ تهدف إلى خلع الحزب الديمقراطى الذى كان يتجه تدريجيا نحو الشمولية عن السلطة. ولكن لم يكن وراء ذلك هدف قوى يرمى إليه من قاموا بالانقلاب، بينما استغلت جماعات مؤثرة من المثقفين والموظفين الموقف فى إدخال برامج إصلاحية خاصة بهم، منها إحلال دستور جديد يتناسب مع الممارسة الديمقراطية الجديدة محل دستور ١٩٢٣، وسن قوانين جديدة تسمح بتشكيل اتحادات عمالية وترسيخ العلاقة التبادلية بين العمال وأصحاب الأعمال. ومنها أيضا بذل جهود لتوجيه التدخلات الاقتصادية العشوائية السابقة من خلال تنظيم تخطيطى حكومى جديد له سلطة تخصيص قروض ائتمانية حكومية رخيصة وتبادل عملات صعبة تتسم بالندرة. وأدت مثل هذه الإجراءات إلى نمو قوة السلطة الإدارية وزيادة عدد جماعات الضغط بمطالب أكثر إلحاحا. كما ساعدت هذه الإجراءات على تكثيف عملية التغيير الاقتصادى والاجتماعى السريع الذى تميز بزيادة التصنيع والتحول الحضرى وهجرة العمال إلى الخارج. وكانت النتيجة قيام طبقات جديدة (منها طبقة عمالية أكثر تحفزا) وعلاقات جديدة بين جماعات المصالح والحكومة، وعلى المستوى القومى قيام جغرافيا سياسية وانتخابية جديدة.

وكان المستفيد الأول من هذه العمليات حزب العدالة الذى حل محل الحزب الديمقراطى المنحل والذى فاز بعدد من الأصوات يفوق ماحصل عليه منافسه حزب الشعب الجمهورى فى كل انتخابات عامة أجريت بين عامى ١٩٦١ و١٩٧١ وعلى الرغم من كل الجهود العسكرية التى بذلت لعرقلته. وفى البداية اضطر إلى الدخول فى العديد من التحالفات قصيرة الأجل مع حزب الشعب الجمهورى، ولكن بعد فوزه الساحق فى انتخابات ١٩٦٥ تمكن من تشكيل حكومة خاصة به بزعيمه الجديد سليمان ديميريل. وكان ديميريل الذى دعم القوة التنظيمية للحزب بفرض سيطرته على ماظل فى جوهره برنامجا سياسيا للتنمية الاقتصادية المخططة(٤٨). ولكن كان ديميريل هو أيضا من شهد ضعف هذه القوة بانشقاق عناصر من اليمين على زعامته لتشكل تنظيمات جديدة مثل حزب العمل القومى وحزب النظام القومى الإسلامى (انظر الباب التاسع). ومن الأسباب التى تذكر عادة فى تفسير هذه الظاهرة زيادة المصالح الاقتصادية المتضاربة التى لم يعد من الممكن احتواؤها داخل تنظيم واحد، ومن ذلك تزايد المعارضة بين

ممثلى المشروعات الكبرى ممن كانوا يستفيدون من عملية التصنيع السريعة وممثلى صغار الصناع والحرفيين ممن لم يكن لهم مصلحة فى هذه العملية[٤٩]. ومنها أيضا زيادة الحماس بين صفوف عدد من العمال والتنظيمات الطلابية اليسارية، مما أدى الى اعتقال معارضيهم من اليمين لأسباب لها مبرراتها[٥٠].

من الواضح أن العديد من ضباط الجيش تعرضوا للاعتقال فى ذلك الوقت وكانوا مستعدين للتدخل من جديد فى عام ١٩٧١ لوضع حد لوضع تفشت فيه الفوضى الإدارية والعنف السياسى. وهنا أيضا لم يكن لدى كبار القادة العسكريين الذين تولوا زمام الأمور برنامج محدد للإصلاح، واكتفوا بإجراء تعديلات دستورية محدودة تهدف إلى كبح بعض الحريات التى تم منحها فى عام ١٩٦١. ومما كانت له أهمية مستقبلية أكبر ذلك الشقاق الذى حدث فى صفوف حزب الشعب الجمهورى حول تأييد قادته للانقلاب العسكرى وتولى بولنت أجاويد الذى سارع باستخدام سلطاته فى دفعه باتجاه يسارى سعيا إلى كسب أصوات انتخابية جديدة بين صفوف الطبقة العاملة والأقليات، مما أدى بدوره إلى تمهيد الطريق أمام زيادة استقطاب السياسة التركية بمجرد أن تم إقرار الحياة البرلمانية من جديد فى سنة ١٩٧٣. وبتنافس حزب العدالة مع حزب العمل القومى و حزب الخلاص الوطنى (الذى حل محل حزب النظام القومى الإسلامى) على تأييد اليمين التركى وسعى حزب الشعب الجمهورى إلى كسب أصوات جديدة بين صفوف الجماعات الراديكالية اليسارية تهيأت الساحة لتصعيد المواجهة الأيديولوجية التى سرعان ما ترددت أصداؤها فى شوارع المدن فى أنحاء البلاد. ومما زاد الأمر سوءا عجز كل من حزب الشعب الجمهورى وحزب العدالة عن الحصول على أغلبية حاسمة فى أية انتخابات تم إجراؤها من ١٩٧٣ فصاعداً ما أعطاهما فرصة الاختيار بين تشكيل حكومات أقلية أو تشكيل ائتلاف ما مع حزب أو عدد من الأحزاب الصغيرة.

نظرا للمناخ السياسى المفعم بالتوترات فى تركيا فى السبعينيات وما أدى إليه من تدخل عسكرى آخر فى عام ١٩٨٠ ربما اضطر المحللون إلى التركيز على تفسيرات مختلفة تماما لعدم وجود حكومة قوية وعلى تسييس معظم أجزاء إدارة الدولة وتصاعد عمليات العنف. فيرى البعض أن اللوم يقع أساسًا على التنازع بين الساسة والذى ازداد سوءا بالانشقاقات التى طرأت على النظام الحزبى التركى والبنية الدستورية

للبلاد. ويركز آخرون على القيود التى فرضتها فترة التحولات الاجتماعية السريعة تلتها فترة طويلة من الأزمات الاقتصادية من ١٩٧٣ فصاعدا حيث أدى ارتفاع أسعار النفط وما صحبه من توقف المعونة الأمريكية فى أعقاب غزو شمال قبرص وتدهور تحويلات العمال الأتراك فى أوروبا إلى نقص شديد فى العملات الصعبة. ويشير البعض إلى وجود جماعات مختلفة يمينية ويسارية كان يبدو أنها مصممة على الاستيلاء على السلطة بطرق عنيفة تتجاوز الطرق البرلمانية المعهودة.

لعبت كل هذه العوامل دورها بالطبع كل فى أوانه. ولكن ينبغى أيضا أن نشير إلى تحسن الوضع الاقتصادى فى عام ١٩٨٠ وهو العام الذى شهد ثالث التدخلات العسكرية، وكان هذا التحسن ناتجا عن إقرار خطة اقتصادية مستقرة لقيت موافقة من جانب صندوق النقد الدولى فى يناير ١٩٨٠ وعودة المعونة العسكرية الأمريكية بمجرد أن قررت الإدارة الأمريكية حاجتها لتقوية تركيا كحليف فى مواجهة قوى أطلقتها الثورة الإيرانية[٥١]. كما أن الأحكام العرفية التى أعلنت فى ثلاثة عشر إقليما فى ديسمبر ١٩٧٨ كان ينبغى لها أن تحد من العنف السياسى بصورة أكبر مما حدث بالفعل[٥٢]. ويظل السبب يمثل لغزًا خاصة حين استطاع الجيش أن يسيطر على الموقف بسرعة فى أعقاب توليه زمام الأمور فى سبتمبر ١٩٨٠[٥٣]. وربما كان لسماح كبار قادة الجيش بتدهور الموقف فى سبيل الحصول على مبررات لانقلابهم العسكرى دخل فى ذلك[٥٤]. ولكن ربما كان جهازالشرطة قد اصطبغ بصبغة سياسية أكبر وتعرض للاختراق من جانب أنصار حزب العمل القومى لدرجة أعجزته عن ممارسة دور فعال. وربما يصدق ذلك أيضا على البلديات وسائر الإدارات المحلية التى سيطر عليها حزب العمل القومى أو أية جماعة متطرفة أخرى.

لا شك أن التدخل العسكرى حين حدث فى عام ١٩٨٠ لقى تأييدا شعبيا جارفا. الا أن هذا لايعنى أن أغلبية الشعب التركى كانت مستعدة لفترة طويلة من الحكم العسكرى. ويمكن القول أن النجاح المفاجئ لحزب الوطن الأم بزعامة تورجوت أوزال فى انتخابات ١٩٨٣يرجع فى جزء منه إلى اعتباره فى نظر الكثيرين تنظيما لاتربطه صلة كبيرة بقيادة الجيش ويعمل على عودة الحياة المدنية الكاملة[٥٤]. ويمكن أن تعزى قدرة حزب الوطن الأم على السيطرة على السياسة التركية بقية الثمانينيات إلى ثلاثة

مجموعات من الأسباب: أولها - النجاح الجزئى لسياساته الداخلية الرامية إلى تحويل تركيا من الاقتصاد الموجه داخليا إلى اقتصاد يقوم على تصدير المنتجات المصنعة إلى السوق العالمية بكل مابها من تنافس. ومن حسن حظ حكومة أوزال أن بدأت سياسة تشجيع التصدير فى وقت كانت الحرب العراقية الإيرانية قد أفرزت فيه طفرة فى الطلب على السلع التركية. الا أن تركيا استطاعت أيضًا أن تغزو السوق الأوروبية المشتركة ما كان يعزى فى جزء كبير منه إلى تدمير الحكومة العسكرية السابقة لكل المؤسسات التى تحمى مصالح العمال وبالتالى سمحت لأصحاب الصناعات بتخفيض الأجور. ولاتزال أسباب تدهور الحماس الشديد الذى أبدته النقابات فى السبعينيات بهذه الصورة غامضة، ولكن ربما كانت حداثة نشأة الطبقة العمالية الصناعية التركية نسبيا ونقص الخبرة فى النشاط السياسى لها علاقة بذلك التدهور[٥٥].

وكان السبب الثانى فى نجاح حزب الوطن الأم يتمثل فى قدرة أوزال على أن ينأى بنفسه وبحزبه ثم بالنظام السياسى بأكمله عن وصاية الجيش (انظر الباب الثامن). وتمت هذه العملية بصورة تدريجية وشملت إعادة بناء الأحزاب التى خلفت الأحزاب القديمة التى قام قادة الجيش بحلها، وإعادة كل السياسيين القدامى بعد استفتاء ١٩٨٧ الذى وضع حدا لفترة النفى التى استمرت مدة عشر سنوات والتى فرضت عليهم بمقتضى دستور ١٩٨٢. كما اشتملت تلك العملية على تقسيم المسئوليات بين حكومة أوزال وبين الجيش بما يسمح للأولى بتدبير الشئون الاقتصادية بينما استعاد الأخير سيطرته على الأمن الداخلى. وكانت النتيجة أن نشأ وضع زالت فيه القيود التى قيدت حرية حركة أوزال تدريجيا الى أن حقق أغلبية برلمانية من أعضاء حزب الوطن الأم انتخبته رئيسا للبلاد فى عام ١٩٨٩، مما أعطاه سلطات كافية للاستمرار فى السيطرة على حزبه وعلى البرلمان وفرصة منحتها له أزمة الخليج لكى يزيد من دعم سلطاته فى الصيف التالى.

وكان السبب الثالث والأخير يتمثل فى ضعف المعارضة وانقسامها. فكما حدث فى العديد من الدول الأخرى، كان الحزب فى أفضل أوضاعه التى تسمح بتقديم الحلول للأزمة الاقتصادية فى السبعينيات وبالتالى استطاع أن يناور خصومه فى موقف لم يكن أمامهم فيه سوى أن يكونوا مجرد مسخ لسياساته. كما أن التحالف الذى تم بين

السياسيين ممن تكتلوا لتشكيل حزب الوطن الأم فى الأصل كانوا قد جاءوا معهم بأصوات انتخابية ضمن مجموعة متباينة من الطوائف الدينية والإقليمية والقومية مما أضفى عليه جاذبية تفوق مالمنافسيه من جاذبية. وأخيرا فإن السياسيين القدامى ممن استعادوا نشاط أحزابهم القديمة فى ثوب جديد قد ألقى عليهم كثير من اللوم على العنف الذى ساد السبعينيات وما أعقبه من تدخل الجيش.

كان ذلك كافيا لضمان فوز حزب الوطن الأم الجديد فى انتخابات ١٩٨٧ولكن بأغلبية شعبية أقل كثيرا. ونظرا لغموض القانون الانتخابى الذى صدر فى سنة ١٩٨٣ وبعض التعديلات التى أدخلت عليه قبل إجراء الانتخابات نفسها مباشرة ترجم ثلث الأصوات الذى فاز به الحزب إلى ثلثى المقاعد فى المجلس البرلمانى القومى. وكان ذلك بدوره كافيا للسماح بانتخاب أوزال رئيسا للبلاد وللتصدى لضغوط المعارضة لحل المجلس بعد أن انخفض نصيب حزب الوطن الأم من الأصوات فى انتخابات المحليات لعام ١٩٨٩ إلى مالا يزيد عن ٢١.٧٪، أى ما يقل عن نصيب كبار منافسيه.

كما أدت سيطرة حزب الوطن الأم الجديد على العملية السياسية فى الثمانينيات إلى إحداث تغيير كبير فى دور الجهاز الإدارى التركى وسماته المميزة. وعلى الرغم من محاولات الأحزاب الرئيسة إضفاء الصبغة السياسية على هذا الجهاز فى العقود السابقة عن طريق دفع أنصاره إلى المناصب العليا بوزارتى المالية والتجارة إلا أن كبار المسئولين المدنيين تمكنوا من الحفاظ على استقلالية عدد من الهيئات الكبرى للدولة[٥٦]. ففى حالة حزب الوطن الأم فإن القرارات الاقتصادية ذات البنود الفرعية المهمة لبعض مشروعات الأعمال الحرة - من قبيل البند الخاص بدعم الصادرات أو القروض المدعمة - بدأ يتخذها الوزراء أنفسهم (ورئيس الوزراء غالبا) بدلا من أن تتخذ الخطوات الإدارية العادية. وكانوا يبررون ذلك بالحاجة إلى الإسراع ببدء الإنتاج وتفادى الإجراءات البيروقراطية فى عصر التحرير الاقتصادى، إلا أن هذا الاجراء كان يتم استغلاله لترجيح كفة أنصار الحزب وفى الوقت نفسه معاقبة من أعطوا أصواتهم لمنافسيه. ويمكن ملاحظة نفس هذا التوجه فى تخصيص الموارد الحكومية المركزية والتى تفاوتت حسب التوجهات السياسية لكل مؤسسة أو هيئة.

هوامش

(١) لمزيد من التفاصيل عن ذلك الصراع الذى حدث فى عامى ١٩٤٩/٨، انظر Benny Morris, The Birth of the Palestine Refugee Problem: 1947-1949 (Cambridge, 1987).

(2) Nira Yuval Davis, "The Jewish collectivity," Khamsin 13, Women in the Middle East (London, 1987), pp. 62-3.

(3) E. Roger Owen, "State and society in the Middle East," Items (Social Sience Research Council, New York), 44/1 (March, 1990). pp. 10-14.

(4) Yoram Peri, Between Battles and Ballots: Israeli Military in Politics (Cambridge, 1983), pp. 45-6.

(5) Dan Horowitz and Moshe Lissak, Origins of the Israeli Polity (Chicago and London, 1978), pp. 190-1.

(6) Peri, Between Battles and Ballots , pp. 39-40.

(7) Ibid., p. 48.

(8) Horowitz and Moshe Lissak, Origins , pp. 193-4.

(9) Michael Shalev, "Jewish organized labor and the Palestinians," in Baruch Kimmerling (ed.), The Israeli State and Society (Albany, NY, 1989), pp. 103-13.

(10) Horowitz and Moshe Lissak, Origins , pp. 194-5.

(11) Shalev, "Jewish organized labor," p. 93.

(12) Dan Horowitz and Moshe Lissak, Trouble in Utopia: The Overburdened Policy in Israel (Albany, NY, 1989), p. 35.

(١٣) لمزيد من التفاصيل عن النظام الانتخابى الإسرائيلى والمصاعب التى تواجه تغييره انظر Misha Louvish, "The making of electoral reform," The Jerusalem Post (13 April 1977).

(14) Dan Horowitz, "More than a change of government," Jerusalem Quarterly , V (Fall, 1977), pp. 14-15.

(15) Shalev, Political economy , pp. 85-118.

(16) Itzhak Galnoor, "Israeli democracy in transition," Mimeo (1987), pp. 28-35.

(17) Horowitz and Moshe Lissak, Origins , pp. 206-10.

(18) Joel Beinin, "Israel at forty: the political economy/political culture of constant conflict," Arab Studies Quarterly , 10/4 (Fall, 1988), pp. 437-8 and Table 1.

(19) Ibid., pp. 440-1.

(20) Shalev, Political economy , pp. 122-5.

(21) Erik Cohen, "Citizenship, Nationality and religion in Israel and Thailand," in Kimmerling (ed.), Israeli State and Soceity , p. 72.

(22) Shalev, Jewish organized labor , p. 110-15.

(23) Itzhak Galnoor, "Transformations in the Israeli political system since the Yom Kippur War," in A. Arian (ed.), The Elections in Israel-1977 (Jerusalem, 1980), p. 123.

(24) Ibid., pp. 123-4.

(25) Peretz, Government and Politics , p. 62.

(26) Itzhak Galnoor, "Israeli democracy in transition," pp. 12-13.

(27) Michael Shaelv, "Israel's domestic policy regime: Zionism, dualism and the rise of capital," in Frances G. Castles (ed.), The Comparative History of Public Policy (Cambridge, 1989), pp. 131-2.

(28) Peretz, Government and Politics , pp. 80-1.

(٢٩) هذا عنوان مقال هورويتز فى Jerusalem Quarterly (Fall, 1977)

(٣٠) وأتبع هنا رأى جالنور الوارد فى مقالته "Israeli democracy in transition," pp. 35-43.

(31) Ervand Abrahamian, Iran Between Two Revolutions (Princeton, NJ, 1982), pp. 281-305.

(32) Hossein Mahdavy, "Patterns and problems of economic development in rentier states: the case of Iran," in M.A. Cook (ed.), Studies in the Economic History of the Middle East (Oxford, 1970), Table 2, p. 430.

(33) Ibid., p. 432.

(34) Abrahamian, Iran Between Two Revolutions , p. 438.

(35) Fatemah E. Moghadam, "An historical interpretation of the Iranian Revolution," Cambridge Journal of Economics , 12 (1988), p. 413.

(36) Fred Halliday, Iran: Dictatorship and Development (london, 1979), p. 47.

(37) Henry Munson Jr. "Conclusion: Why only in Iran?," in Munson, Islam and Revolution in the Middle East (New haven, 1988), pp. 126-7.

(٣٨) يلفت هاليداى نظرنا إلى حداثة الثورة الإيرانية مقارنة بالثورتين الروسية والفرنسية ويستشهد بالإضراب السياسى كمثال على ذلك. انظر Fred Halliday, "The Iranian Revolution," Political Studies , XXX/3 (Sept., 1982), p. 438.

(39) Hamid Algar, The Roots of the Islamic Revolution (London, 1983), pp. 123-4.

(40) Zubaida, Islam, the People and the State , pp. 18-20, 33.

(٤١) ثمة تحليل مفصل عن الفكر السياسي لدى الخميني في الباب السابع. ويمكن الاطلاع على ترجمة كلمة "فقيه" في مقالة "The Constitution of the Islamic Republic of Iran," Middle East Journal , 34/2 (Spring, 1980), pp. 181-204.

(٤٢) راجع خطبة الجمعة التي ألقاها على خامنه اى (1 May 1989) BBC, SWB, ME/0447 A/1

(43) "The Constitution of the Islamic Republic of Iran," pp. 202-4.

(44) Asghar Schirazi, The problems of the Land Reform in the Islamic Republic of Iran (Berlin, 1987), pp. 13-22.

(٤٥) خطبة الجمعة لعلى خامنه اى فى ٢٨ أبريل ١٩٨٩.

(46) Feroz Ahmad, The Making of Modern Turkey (London, 1993).

(47) Caglar Keyder, State and Class in Turkey (London, 1987), p. 117.

(48) Ahmad, The Making of Modern Turkey (London, 1993).

(49) Ibid.

(50) Ahmad samim, "The trajedy of the Turkish Left," New Left Review , 126 (March/April, 1981), pp. 72-6.

(51) Tosun Aricanli, "The political economy of Turkey"s external debt," in Tosun Aricanli and Rodrick (eds), The Political Economy of Turkey (London, 1990), pp. 230-49.

(52) Ahmad, The Making of Modern Turkey (London, 1993).

(53) Ibid.

(54) Ibid.

(٥٥) هذا رأى عيسى أونجو فى بحثه بعنوان "Street politics: comparative perspectives on working class activism in Egypt and Turkey," Mimeo , Istanbul, July 1990.

(٥٦) وأتبع هنا رأى كوركوت بوراتاف فى بحثه بعنوان "Contradictions of structural adjustment: Capital and the state in post-1980 Turkey," Mimeo , Istanbul, July 1990.

٦. تحول المناخ السياسى فى الشرق الأوسط بين حربى الخليج

مقدمة

كان التزامن العرَضى بين حرب الخليج فى عامى ١٩٩١/٩٠ وانهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة بداية لعملية يمكن وصفها بأنها «تحول» فى بنى الحكم وفى نمط العلاقات بين دول الشرق الأوسط ومع العالم الخارجى. فكان غزو العراق لدولة عربية مستقلة باسم «العروبة» بمفهومها العراقى وما ترتب على ذلك من انقسامات عميقة بين الأنظمة وفى داخل كل من مجتمعات الشرق الأوسط بمثابة ضربة قاضية لما تبقى من إيمان عميق بوحدة كانت تتجاوز المصلحة الفردية لكل دولة. كما تمخض هذا الغزو عن كم هائل من انعدام الثقة تبدى على سبيل المثال فى العزلة المؤقتة لأنظمة دول كالأردن واليمن والسودان والتى رفض قادتها أن يدينوا الموقف العراقى صراحة. كما دفع دول الخليج إلى التحول عن ترتيبات الأمن الجماعى فى إطار مجلس التعاون الخليجى إلى اتفاقيات دفاع ثنائية مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. كما فتح الطريق لتدخل أمريكى مباشر لدفع عملية سلام بين إسرائيل والفلسطينيين أدت إلى مؤتمر مدريد فى سنة ١٩٩١ ثم إلى اتفاقيات أوسلو فى سنة ١٩٩٣ ثم إلى إنشاء سلطة وطنية فلسطينية فى قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية فى سنة ١٩٩٤.

وبالنسبة للمنطقة ككل كاد السلام أن يحقق لإسرائيل اعترافًا كاملاً من جانب جيرانها العرب بل بروابط تجارية وثقافية معهم أيضًا. إلا أن التنازلات التى تطلبها ذلك أدى إلى تكثيف الانقسامات داخل المجتمع الإسرائيلى نفسه وإلى تسميم الأجواء بصورة أدت فى النهاية إلى اغتيال رئيس الوزراء إسحق رابين فى نوفمبر ١٩٩٥. ثم صادفت عملية السلام مصاعب أخرى نجمت عن سلسلة من التفجيرات قامت بها

الجماعات الدينية الفلسطينية داخل إسرائيل فى أوائل ١٩٩٦ تلاها انتخاب حكومة من حزب الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو أحجمت عن استئناف الانسحاب من مزيد من أجزاء الضفة الغربية الذى نصت عليه اتفاقيات أوسلو واتجهت بدلاً من ذلك إلى التركيز على تكثيف عملية الفصل المادى بين الإسرائيليين والفلسطينيين إبان حرب الخليج من خلال زيادة عزل قطاع غزة عن شمال الضفة الغربية وجنوبها[١].

ووجدت تركيا نفسها أكثر انغماساً فى قضايا الشرق الأوسط العربى من خلال تنامى مصالحها الأمنية فى مستقبل المناطق الشمالية للعراق والتى عزلت عن سائر مناطق البلاد بعد إيجاد «النطاق الآمن» بهدف حماية سكانه الأكراد من بطش صدام حسين. وفى الوقت نفسه شنت إيران بعد فشلها فى تحقيق أية مكاسب مهمة من حيادها فى حرب الخليج حملة ناجحة لإقامة علاقات جديدة مع الدول العربية الصغرى على الشاطئ الآخر من الخليج.

وعلى الصعيد الداخلى شهد عقد ما بعد حرب الخليج تصاعداً فى الضغوط الداخلية والدولية لتحرير البنى السياسية والاقتصادية فى الشرق الأوسط. وكانت بعض هذه العوامل تتصل بالمشاركة فى الحرب نفسها. ومن الأمثلة على ذلك تنشيط الإصلاح الاقتصادى المصرى نتيجة للوعد بتخفيف أعباء المديونية كمكافأة للانضمام إلى التحالف الدولى ضد العراق؛ ومثال آخر حاجة أنظمة الخليج للاستجابة للانتقادات الشعبية لاضطرار هذه الأنظمة لاستدعاء الأمريكيين وحلفائهم لحمايتها على الرغم من إنفاقها الهائل على المعدات العسكرية.

ويمكن وصف السياق الأكبر بأنه حالة عولمة مكثفة اضطرت دول الشرق الأوسط وأنظمتها الحاكمة فيها إلى الاستجابة للقوى الدولية القوية ودفعها فى اتجاه المزيد من الانفتاح وسرعة الاتصال والتنافس التجارى. وهذه العوامل موجودة منذ السبعينيات ولكنها بدأت تعمل بقوة خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة تدعمها مؤسسات عالمية كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية بالإضافة إلى بعض السياسات الجريئة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى. وكان من الأدوات المهمة للتشجيع على مزيد من الانفتاح "المشروطية" حيث تم ربط المساعدات والمعونات بوعود بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية.

والنقطة التى تثير حفيظتى فى كثير من الكتابات تناول الجانب الداخلى من هذه العملية تحت عنوان "التحول" وكأنه تقدم حتمى من الشمولية والاقتصاد الموجه إلى ديمقراطيات واقتصادات حرة. صحيح أن قادة العديد من أنظمة الحكم فى الشرق الأوسط يؤكدون على خلفياتهم الديمقراطية من أجل دعم شرعيتهم الداخلية والدولية، وصحيح أيضاً أن العديد من المحللين الأكاديميين الغربيين مستعدون لمنح هؤلاء الزعماء ميزة الشك حين يزعمون أن الحاجة إلى التركيز على الأمن فى مواجهة الخطر الدينى أو بهدف تقديم الإصلاح الاقتصادى على التغيير السياسى يضع عراقيل مؤقتة على طريق إجراء إصلاح جذرى.

على أية حال فبمرور عقد التسعينيات دون حدوث تقدم حقيقى ملموس أثلج صدرى أن أرى تغيراً فى لغة «التحول المسدود» وقد بدأت تستبدل بها لغة تؤكد على «مرونة» أنظمة الشرق الأوسط الشمولية وعملية "تعديل" بدلاً من تغيير أحادى الاتجاه يتميز بقدرة على التكيف تسمح لها بإعادة هيكلة العديد من نظم حكمها وإدارتها السياسية دون تنازل فعلى عن السلطة والتحكم. والنتيجة توجزها الكاتبة الروسية ليليا شيفتسوفا فى حديثها عن «بدء السوق الحرة والديمقراطية بجوانبها السطحية مع الاحتفاظ فى الجوهر بعلاقة التبعية وحكم القلة والحكم بلا مساءلة»(٢).

وسنبدأ فيما يلى بتناول هذه العملية فى الجمهوريات العربية الكبيرة تليها ملكيتان هما الأردن والمغرب والكيانات الخليجية الخاضعة لحكم عائلات، ثم نطبق جانباً من التحليل نفسه على مجموعة من الدول شهدت تصاعداً فى سلطة الأنظمة الحاكمة كالعراق وليبيا والسودان ولبنان، ثم نتجه لتناول عمليات التحرير السياسى والاقتصادى الأعمق فى الدول الثلاث غير العربية إيران وتركيا وإسرائيل. وسيتسم تناولنا بقدر كبير من التعميم مع إرجاء التفاصيل للفصلين السابع والثامن.

الجمهوريات العربية الكبرى

من المهم أن نستهل تحليلنا بتناول منصب الرئيس لأنه هو ومستشاريه المحركون الأساسيون فى رد الفعل إزاء التحديات المتمثلة فى العولمة والحاجة إلى المصالحة بينهم

وبين مواقعهم ومصالح جماعاتهم المحلية المهمة والمتباينة. ويبدو الآن ألا نية لدى أى منهم للتنازل عن أى جزء مهم من سلطاتهم وصلاحياتهم. بل إن بعضهم - إن لم يكونوا جميعًا - يرى فى المسألة برمتها فرصة لإعادة بناء سلطته على أسس أكثر أمنًا بالاستعانة بعناصر جديدة وبتوجيه نظام التحكم وضمان استمراريته بتوريث البناء برمته لأحد أبنائهم أو أقاربه المقربين[٣].

ومن الجوانب الأساسية للعملية ككل ضم قطاع أكبر من نخبة رجال الأعمال بفتح الطريق أمام عناصر منتقاة منهم إلى بعض الفرص المربحة التى أتاحتها عملية الإصلاح الاقتصادى الجزئية كبيع المشروعات المملوكة للدولة مثلاً فى مقابل دعم مالى أو غير مالى. وكان لذلك ميزة إضافية تظهر النظام وكأنه يشجع المشروعات الخاصة بموازاة التحرك باتجاه اقتصاد السوق بينما يزيد من ثراء الرئيس وأسرته من خلال الصفقات لصالح المقربين. وفى مصر اتخذت هذه العملية شكل تزايد عدد رجال الأعمال المقربين من حفنة صغيرة فى عهد السادات وأوائل العهد التالى له إلى عشرة أو أكثر فى التسعينيات[٤]. وفى تونس بسوقها الوطنية الأصغر حجمًا ظل العدد أقل من عشرة[٥]. وفى دول أخرى كسوريا مثلاً كانت فرص اختراق رجال أعمال جدد للصلات بين ضباط الجيش وكبار موظفى الدولة ورأس المال الخاص أقل. ومع ذلك تمت بعض المحاولات لإضفاء طابع شعبى على المشروعات والأعمال بتسهيل ترشيح أصحاب رأس المال كمستقلين فى الانتخابات البرلمانية.

ويمكن ربط عملية مد دعم النظام بظهور ما يصفه أستاذ الاجتماع المصرى د. سعد الدين إبراهيم باسم «الخلافة الجمهورية»[٦]. ويشير آخرون إلى النسق نفسه باسم «الجمهورية الوراثية»[٧]. وهى عملية بدأت بسوريا حيث بدأ الرئيس حافظ الأسد بإعداد ابنه البكر باسل لخلافته ثم اضطر للتحول لابنه الأصغر بشار بعد وفاة باسل فى حادث تصادم فى سنة ١٩٩٤. ونظرًا للأهمية التى يتم إضفاؤها على تولى سلطة الرئاسة بصورة عادية فقد كان من مصلحة من يتمتعون بهذه الميزة أن تكون لهم القدرة على توقع تحولها السلس إلى شخص معروف كابن الحاكم. وكل المطلوب فى المقابل أن يعطى الرئيس المزعوم انطباعًا بأنه شاب مهتم بالأفكار الحديثة كالتكنولوجيا وحقوق المرأة وإصلاح التعليم ويتصرف كشخص ذى إيقاع جديد. فأفرزت خلافة بشار

الأسد فى يوليو ٢٠٠٠ حديثًا عابراً عن «ربيع دمشق» فى إشارة إلى وعد بمزيد من الانفتاح السياسى على غرار «ربيع براغ» الذى روج له الرئيس ألكسندر دوبتشك فى تشيكوسلوفاكيا فى سنة ١٩٦٨. ولكن كان لابد من تخفيف حدة الحماس للانفتاح خشية أن يثير آمالاً ليست لدى النظام نية فى تحقيقها. ومرة أخرى كانت سوريا مثالاً جيداً حين تم اعتقال بعض من كبار النشطاء الديمقراطيين فى سنة ٢٠٠١ واختفاء منتديات الحوار التى انتشرت فى كل بلدة ومدينة فى أرجاء البلاد[٨].

وكانت الترتيبات السياسية من هذا النوع تتطلب إعداد الساحة. فكان من العناصر المهمة استغلال العملية الانتخابية فى محاولة لإظهار أن البلاد بدأت الطريق إلى الديمقراطية. فكان لابد من بذل جهد هائل لإقناع الناس بالإدلاء بأصواتهم ونشأة معارضة تحظى بقدر من المصداقية. وكان يمكن استغلال ذلك فى تحويل حزب الحكومة إلى أداة أكثر فعالية يحظى بتأييد سياسى واقتصادى. ولكن كالعادة تم أخذ الحذر للحيلولة دون إفلات الأمور خارج نطاق السيطرة، فتم الإبقاء على الانتقاد فى أضيق الحدود وتم منع المنتقدين من دخول مجالس الشعب والتجمعات السياسية أو استبعادهم إذا تمكنوا من الدخول كما فى مصر. فزادت مواضع الانتقاد وتراكمت الشواهد على عدم استعداد الأنظمة للتنازل عن أية سلطة حقيقية وتحولها إلى أشكال جديدة من الفساد وسوء استغلال السلطة.

وفى ظل هذه الظروف خضعت كل انتخابات أجريت فى العالم العربى لنوع من التلاعب بحيث أصبحت نتائجها معروفة سلفًا سواء فوز ساحق لحزب الحكومة أو قرار مسبق بأى مزيج من الأحزاب يؤثره النظام الحاكم كما حدث فى الجزائر بعد الانقلاب العسكرى على الإسلاميين فى سنة ١٩٩٢[٩]. ومن أشكال التلاعب التى تم اللجوء إليها فى انتخابات الرئاسة الجزائرية فى سنة ١٩٩٥ إضافة ملايين الأسماء الجديدة المختلقة لقوائم الناخبين. وفى الانتخابات البرلمانية لسنة ١٩٩٧ توصلت لجنة تشكلت لتقصى الغش الانتخابى إلى أن الإدارات المحلية استغلت كل مورد بشرى وسياسى ممكن لتغيير النتائج لصالح الحزب الذى يريده النظام[١٠]. ولم تؤد مثل هذه الممارسات إلا إلى تزايد هزلية العملية برمتها. ففى مصر على سبيل المثال كانت انتخابات ١٩٨٤ و١٩٨٧ موضع حماس شعبى كبير، فى حين قوبلت انتخابات ١٩٩٠ بفتور تام من قبل

الناخبين. ومع ذلك ففى حالتى مصر وتونس على الأقل بدا أن اللجوء للعملية الانتخابية كافٍ لإقناع أوروبا والولايات المتحدة بحدوث قدر من التقدم نحو مزيد من الديمقراطية.

كان أفضل تحليل لهذه العملية التى وصفنا لتونا فى الحالة المصرية ما ورد فى كتاب "الخدعة الكبرى :الإصلاح السياسى والاقتصادى فى مصر" لإيبرهارد كينل (Eberhard Kienle. A Grand Delusion: Political and Economic Reform in Egypt). وهناك عدد من الآراء تتحد معًا لتقدم تفسيرًا مقنعًا للطريقة التى تم بها عكس اتجاه الانفتاح المحدود الذى شهدته الثمانينيات. وفى مقدمة هذه الآراء أن النظام فى انتخابات أواخر ١٩٩٠ أدرك أن القانون الانتخابى الجديد الذى اضطر لإصداره بعد ما تعرض له قانون ١٩٨٧ من دحض قانونى قد يؤدى إلى ظهور أعضاء برلمانيين مستقلين يصعب السيطرة عليهم عن غيرهم ممن ينتمون لحزب ما. وأدى به هذا إلى محاولة الاستعاضة عن أى إخلال بهيمنة الحزب الوطنى الديمقراطى بتدخل انتقائى يزيد من عدد المقاعد التى يشغلها أعضاء الحزب الوطنى وزيادة عدد المستقلين الذين يتم ضمهم إلى ٨١ بالمئة من العدد الإجمالى (فى مقابل ٧٨ بالمئة فى ١٩٨٧) وهى عملية ساعدت عليها المقاطعة التى قامت بها أحزاب المعارضة جميعًا احتجاجًا على رفض الحكومة إلغاء حالة الطوارئ أو السماح بنقل إدارة اللجان الانتخابية من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل. وزادت هذه النسبة إلى ٩٤ بالمئة نتيجة لمزيد من التدخل فى ١٩٩٥[١١].

ولآراء كينل أهمية خاصة لثلاثة أسباب رئيسية أولها أنها تشير إلى حدوث عملية تقليص للديمقراطية قبل الزيادة الكبيرة فى أعمال العنف من قبل الإسلاميين من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٤. ثانيًا أنها تشير إلى أن هذا العنف يمكن أن يعزى إليه بعض مما يسميه تآكل الحريات فى بقية سنوات التسعينيات مع أن رفض النظام السماح للمرشحين المستقلين من الإخوان المسلمين بخوض انتخابات المجلس لسنة ١٩٩٥ كان يرجع لدورهم فى انتقاد سياساته لا لتأييدهم للعناصر المتطرفة الذى ظل دون دليل يثبته على أى الأحوال[١٢]. ثالثًا أنها تؤكد وجود علاقة وثيقة بين الجوانب السياسية والاقتصادية لسياسة النظام من خلال إثباتها أن المسألة هنا كانت قدرة الإخوان على حشد المعارضة ضد الفساد ورأسمالية المحاباة التى فعل النظام الكثير لتشجيعها[١٣].

والشيء نفسه يمكن ملاحظته في تونس وإن لم يلق ما يستحق من اهتمام إلا مؤخراً. فشهدت البلاد في هذه الحالة أيضاً قدراً من الانفتاح بعد تولى ابن على الرئاسة في سنة ١٩٨٧ أعقبه إقامة نظام هيمن فيه الحزب الحاكم (التجمع الدستورى الديمقراطي) على مجلس خالٍ من أية معارضة وتم فيه تبرير موجة أكبر من القمع لأية معارضة بوجود مخاطر من جانب الإسلاميين بحجم المخاطر التي شهدتها الجزائر. وفي الوقت نفسه بدأت عملية مماثلة من اجتذاب تأييد الرأسماليين المقربين يعززها في رأى إيفا بيلين وضع حظى فيه رأس المال والعمال على السواء بضمان كافٍ من الدولة ألا تدفع باتجاه مزيد من الديمقراطية يهدد وضعهما المتميز[١٤].

ويمكن الاستعانة بنموذجى سوريا والجزائر في بيان نقاط مماثلة. فليس هناك نظام من الأنظمة الكبرى في العالم العربي مستعدٌ للتنازل عن أى من سلطاته الراهنة. بل كل الأنظمة تتبنى عملية تدعيم موجهة لا لتشجيع المزيد من المشاركة السياسية أو الانفتاح الاقتصادى الحقيقى بل لترسيخ سلطاتها في حين تبنى هياكل جديدة لدعمها. وأدى ذلك إلى وضع قيود كبيرة على احتمالات أى انفتاح مستقبلى. بل بلغ الموقف حد أن أصبحت هناك حاجة لنظم سيطرة أشد إحكاماً لاحتواء الانتقادات الشعبية لما تم بالفعل. وكل هذا يثير تساؤلات أمام التحليل المعاصر بعد أن أدت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى إحياء المطالب الدولية بمزيد من الشفافية والانفتاح والمشاركة. وسنعود إلى مناقشة هذه القضايا في الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب.

الملكيات العربية: المغرب والأردن والخليج

بعض الخصائص التي وصفنا لتونا وليس كلها نجدها في الملكيتين العربيتين وإلى حد أقل في دول الخليج. فكانت هناك ضغوط مماثلة من الخارج أوجدت الحاجة إلى إستراتيجيات تكيف تهدف إلى استرضاء النقاد سواء في الداخل أو في الخارج. وتمت الاستعانة بالانتخابات الشكلية نفسها كإيماءة إلى حدوث تغيير في التوجهات السياسية. وكان هناك بعض من المشكلات نفسها في دمج الجماعات الدينية وغيرها من الجماعات التي كانت مستبعدة في السابق في الترتيب الجديد للأمور. ففي الأردن

والمغرب وكذلك فى قطر ثم البحرين تولى الحكم حاكم شاب أعلن على الفور دعمه للنداء باتخاذ بعض تدابير الإصلاح السياسى.

يمثل الأردن ما يبدو الآن حالة كلاسيكية لبلد أدت إجراءات الانكماش التى اتخذت فيه لمعالجة أزمة اقتصادية ألمت به فى سنة ١٩٨٩ إلى وقوع تظاهرات شعبية على درجة من العنف تكفى لحث الملك حسين على السماح بإجراء أول انتخابات حرة منذ أربعين سنة. وكانت النتيجة فوز الجماعة التى تنتمى إلى الفرع الأردنى من الإخوان المسلمين وكانت حينذاك من أكبر أنصار الملك. فحقق الإخوان - بعد أن انتظموا فى هيكل سياسى جديد وجبهة العمل الإسلامى - نسبة أكبر من التمثيل البرلمانى فى انتخابات ١٩٩٣ ولو أن أحداً منهم لم يُكلف برئاسة الوزراء(١٥). وسرعان ما توترت العلاقة بين القصر والإخوان نتيجة لمعارضتهم لعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين وما تلا ذلك من معاهدة أردنية مع إسرائيل. وأدى ذلك بالنظام إلى اتخاذ إجراءات صارمة حيال الإخوان فى ٩٤-١٩٩٥ ثم تعديل قانون الانتخابات بما يزيد من صعوبة فوزهم فى انتخابات ١٩٩٧، وكانت النتيجة مقاطعة من جانب "جبهة العمل الإسلامى" وتصاعد التوتر واتخاذ تدابير جديدة لشكم الصحافة المحلية وكبح أنشطة الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية.

ومن المهم أن نلاحظ أنه على الرغم من إيجاد مناخ برلمانى أكثر انفتاحاً فإن الملك لم يتنازل عن أى من امتيازاته المهمة وواصل الاعتماد على حكومة محدودة من مستشاريه المقربين وظل محصناً من أية مساءلة عن معظم تصرفاته(١٦). واستمر هذا الوضع بينما تولى شقيق الملك وولى العهد الأمير الحسن الوصاية على العرش حين ذهب حسين إلى الولايات المتحدة فى سنة ١٩٩٨ للعلاج. وفى لحظة درامية عالية أفل الملك المحتضر عائداً إلى بلاده فى يناير ١٩٩٩ ليعلن استبدال ابنه البكر عبدالله ولياً للعهد بالحسن. وكان الخطاب المفتوح الذى كتب لأخيه يفسر له فيه ما اتخذ من إجراءات يوحى بوجود نقطتى خلاف أولاهما الخلاف حول من ينبغى أن يخلف الحسن والأخرى الزعم بأن الحسن كان يتدخل فى تشكيل قيادة الجيش(١٧).

وبعد أيام قلائل نصب عبدالله ملكاً بعد موت أبيه وبدا واضحاً من تصرفاته الأولى أنه كان على وعى تام بالانتقادات الشعبية للنظام والتى طفت على السطح فى

آخر سنوات حسين حيث سمح بإدخال تعديلات على قانونى الانتخابات لسنة ١٩٩٧ والصحافة لسنة ١٩٩٨. إلا أن الحديث عن الإصلاح سرعان ما توقف وتأجلت الانتخابات المقررة فى ٢٠٠١ فى أعقاب التهديد المفترض لأمن البلاد بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية فى سبتمبر ٢٠٠٠ ثم الأزمة الجديدة الناجمة عن شن الولايات المتحدة حربها على الإرهاب فى أعقاب هجمات ١١ سبتمبر. وعلى الرغم من الحديث عن تحرير الاقتصاد فى التسعينيات لم يتم الحد من دور الحكومة فى الاقتصاد ولا حدث تقدم فى الاندماج مع الاقتصاد العالمى قياسًا بنسبة التجارة الخارجية إلى إجمالى الناتج المحلى(١٨).

يعزى تحرك المغرب نحو توسيع المشاركة فى الحكم فى جزء منه إلى تغير المناخ الدولى كما سبقت الإشارة وفى جزء آخر إلى حقيقة أن ثلاثين سنة من السيطرة الملكية أنهكت المعارضة التى كانت تتسم بالشراسة فيما مضى بعد أن هرم أعضاؤها وبلغ بهم الأمر حد أن قنعوا بالمشاركة فى الانتخابات المعدة سلفًا وبتشكيل حكومة يسيطر فيها الملك وحلفاؤه على الدفاع والسياسة الخارجية والأمن الداخلى والقضاء. وبلغ الخلل فى التوازن بين موقف الملك وبعض مستشاريه القدامى من ناحية والحكومة الضعيفة برئاسة عبدالرحمن يوسفى من ناحية أخرى أن تم تقليص عدد من السلطات التى منحت مبدئيًا للحكومة الجديدة. كما كانت هناك نقطة جوهرية تتمثل فى التذكير الدائم للساسة بعدم استعداد الملك الحسن لقطع شوط كبير على الطريق إلى ديمقراطية دستورية حيث صرح بقوة لصحيفة لوموند فى سنة ١٩٩٢ قائلاً: «الإسلام يحرم علىّ أن أقيم ملكية دستورية أتنازل فيها بصفتى الملك عن كل سلطاتى فأملك دون أن أحكم»(١٩).

وكما حدث فى الأردن كان موت الملك المفاجئ فى يولية ١٩٩٩ إيذانًا باحتمال التحرك نحو مزيد من المشاركة فى السلطات الملكية. ولوعيه بتوقعات شعبه الكبيرة نادى الملك الجديد محمد السادس "بمفهوم جديد للسلطة يقوم على المساءلة وحقوق الإنسان والحرية الفردية"(٢٠). وتلت ذلك إيماءات أخرى منها عزل وزير الداخلية المكروه دريس بصرى الذى استمر فى منصبه لمدة طويلة. ولكن كما حدث فى الأردن وفى

مقابل هذه الإجراءات اتخذت إجراءات أخرى تبقى على سيطرة الملك كحظر بعض الصحف واحدة منها بتهمة "إهانة مؤسسات المغرب المقدسة الثلاث الإسلام والأمة والملكية"[٢١]. وكما حدث فى بقاع أخرى فى الشرق الأوسط سرعان ما اصطدمت وعود الإصلاح السياسى بالواقع المر للأنظمة الشمولية القائمة على مجموعة من الجماعات والمصالح التى تقاوم أى شيء يهدد وضعها المتميز. وكانت النتيجة بمثابة فرصة للحاكم الجديد لدعم سلطته بدلاً من التجريب بتحويل بعضها إلى الهياكل البرلمانية الوليدة.

ونتحول الآن إلى التغيرات التى طرأت على نمط الحكم الذى شجعت عليه حرب الخليج الأولى وكانت الدولة الأكثر تأثرًا بشكل مباشر فى هذا الشأن الكويت بالطبع. فأعضاء الأسرة الحاكمة كلهم تقريبًا تركوا بلادهم وفروا هربًا من الاحتلال العراقى وتمكنوا بذلك من تقديم نقطة حشد لآلاف الكويتيين فى المنفى أيضًا. ولكن كان واضحًا أيضًا أنه بمجرد أن يتم طرد العراقيين سيتعرضون لضغوط شديدة لتبرير فشلهم عن حماية البلاد طوال الأشهر التى تم الإعداد فيها للغزو وسيواجهون الانتقاد بسبب سوء الإدارة والفساد الذى شمل مكتب الاستثمار الكويتى الذى تبين أنه بدد ممتلكاته التى تحسب بمليارات الدولارات دون حسابات منضبطة. لذا وافق آل الصباح على مضض على إجراء انتخابات ١٩٩٢ التى تمخضت عن مجلس تم تقديم ٣٣ من أعضائه البالغ عددهم ٥٠ كجزء من المعارضة[٢٢].

وكانت النتيجة فترة من (بمقاييس الخليج) النقد المكثف لكبار أفراد آل الصباح ممن شغلوا المناصب الرئيسية قبل الاحتلال لا سيما وزير الخارجية الذى اضطر فى النهاية للاستقالة. كما كان هناك اختبار دائم لحدود السلطات الدستورية للأسرة الحاكمة ومنها نجاح المجلس الوطنى فى إقرار حقه فى مراجعة المراسيم الحكومية التى صدرت إبان توقفه فى الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٢. وفتح أعضاء المجلس الجديد الذى انتخب فى ١٩٩٦ مجالات جديدة للنقد منها اتهامات خطيرة بالفساد وسوء الإدارة.

وترنحت أسرة آل الصباح أمام هذه الهجمة وظلت تحاول أن تجد سبلاً جديدة لحماية أعضائها ممن تعرضوا لهجوم المجلس. من ذلك الطريقة التى دبرت بها استقالة الحكومة كلها فى مارس ١٩٩٨ لتفادى المزيد من محاسبة وزير الإعلام الشيخ ناصر الصباح. إلا أن هذا لم يكن كافيًا للحيلولة دون وقوع سلسلة من الأزمات المصغرة التى

تم فيها التلويح بحل المجلس ثم تم سحبها على أساس أن المجلس الجديد كان من المرجح أن يضم عدداً من منتقدى الأسرة الحاكمة لا يقل عن سابقه. إلا أن الأسرة الحاكمة نفد صبرها فى النهاية فى صيف ١٩٩٩ وتم توجيه الدعوة لانتخابات جديدة فى يولية أى قبل ١٧ شهراً من موعدها المقرر. وكانت النتيجة مجلسًا انقسم أعضاؤه حول عدد من القضايا المثيرة للجدل منها اقتراح من آل الصباح بإعطاء المرأة حق الاقتراع وتطبيق بعض إجراءات إعادة الهيكلة الاقتصادية الأساسية وأبرزها خصخصة قطاعات من الصناعة النفطية المملوكة للدولة. وفى الوقت نفسه تواصلت محاسبة الوزراء بما أدى فى النهاية إلى استقالة الحكومة مرة أخرى ثم إعادة توزيع المناصب الوزارية فى يناير ٢٠٠١ وهذه المرة لحماية وزير العدل. وكانت هذه رابع مرة يتم فيها اللجوء لهذه المناورة فى غضون ثلاث سنوات[٢٣].

وفى مناطق أخرى بالخليج جاءت التحديات الرئيسية للطرق التقليدية لحكم العائلات من جماعات مختلفة تستعين بالالتماسات والخطب المسجلة وطرق أخرى مباشرة كتفجير المنشآت العسكرية الأمريكية بالسعودية فى ١٩٩٥ و١٩٩٦ وإثارة العصيان المسلح بين طوائف الشيعة فى البحرين على أثر رفض الدعوة لتجديد الحياة البرلمانية من جانب آل خليفة حكام البلاد. وفى السعودية بصفة خاصة جاءت الدعوة للإصلاح من الدائرتين الدينية والثقافية أى من جماعات تدعو إلى مجتمع أكثر تسامحًا وانفتاحًا ومن دوائر تؤمن بأن السعوديين أهملوا واجبهم كحراس للشريعة وجماعة المسلمين بعامة. ويمكن القول إن كلا الجانبين تبادلا الاتهامات. فتم تقديم التماس ليبرالى فى ديسمبر ١٩٩٠ قابله على الفور التماس أكثر تحفظًا فى فبراير ١٩٩١ وقعه عدد من كبار علماء الدين ممن شعروا بأن سلطتهم تتعرض لهجوم مباشر. ولكن يمكن أيضًا ملاحظة أنه كانت هناك نقطة تداخل بين الموقفين. فكلاهما كان يدعو لمزيد من الشورى ولحكومة أكثر انفتاحًا ومزيد من الاهتمام بسيادة القانون وحقوق الإنسان.

"واستغرق الأمر من آل سعود بعض الوقت حتى يصوغوا ردًا وذلك لأنه كان من الضرورى تحقيق إجماع عائلى قبل الإعلان حتى عن أقل التغييرات وتنفيذها[٢٤]. وحين جاءت الإصلاحات اتخذت شكلين أحدهما الإعلان فى مارس ١٩٩٢ عن تأسيس مجلس استشارى يتألف من ستين عضواً، والآخر استغلال كبار علماء الدين الموالين لآل سعود

فى تعنيف من رفض منهم التوقيع على بيانات تدين المنتقدين بل وتأديبهم إن لزم الأمر فتطبق بذلك الرؤية الرسمية للعلاقة الصحيحة بين العائلة الحاكمة والمؤسسة الدينية. وحدث بعض التأخير فى اختيار أعضاء المجلس الجديد الذى لم يبدأ عمله إلا فى ١٩٩٤[٢٥].وزاد عدد أعضائه إلى ٩٠ فى سنة ١٩٩٧ ثم إلى ١٢٠ فى سنة ٢٠٠١. ومع أن سلطاته كانت قاصرة على إسداء النصح كانت هناك مجالات سمح له فيها بمساءلة الوزراء وفى حالة لجانه الدائمة الثمانى بأن يكون له صوت مسموع فى مناقشة السياسات.

والنموذج نفسه تم تطبيقه فى تأسيس مجالس استشارية أخرى فى دول أخرى. ففى عمان على سبيل المثال تم استحداث مجلس جديد موسع فى سنة ١٩٩١ بأعضاء تم اختيارهم من ولايات الدولة التسع والخمسين. ومع أنه لم يجتمع بكامل هيئته إلا اثنتى عشرة مرة فى سنته الأولى فإن لجانه الخمس كانت تجتمع كل أسبوع بصورة منتظمة. وزاد حجمه فيما بعد لتحسين التمثيل وتم استحداث عنصر انتخابى أمكن للناخبين بمقتضاه اختيار اسمين يواصلان إلى الاختيار النهائى. إلا أن دور المجلس ظل استشاريًا بحتًا كما فى السعودية وربما ساعد على تدعيم سلطة السلطان بالسماح له ببناء قاعدة تأييد أوسع مع الإبقاء على العديد من كبار زعماء البلاد المحليين بالعاصمة فى مهام تتصل باللجان وبالتالى بعيدًا عن قواعد سلطاتهم الإقليمية[٢٦].

وكما فى كل أنظمة حكم العائلات ما كان لأى تغيير سياسى مهم أن يحدث فى دول الخليج إلا نتيجة لأزمة سياسية أو اقتصادية كبرى أو تولى حاكم جديد. وكان هناك مثالان مهمان للحالة الأخيرة فى التسعينيات. ففى السعودية كان مرض الملك فهد معناه انتقال السلطة التنفيذية بعد ١٩٩٧ إلى أخيه غير الشقيق وولى عهده عبدالله الذى تمتع بسلطة شخصية وقدرة على اتخاذ القرار أكبر من الملك نفسه. ونتيجة لذلك دفعت الحكومة السعودية إلى الاستجابة الجادة للموقف الصعب الذى ترتب على الانخفاض الحاد فى أسعار النفط فى سنة ١٩٩٨ من تعليق التوظيف الحكومى وخفض أشكال الدعم الأساسية وبالنسبة للأسرة الحاكمة نفسها الحد من استعمال الأمراء للخدمات الحكومية مجانًا. ولكن سرعان ما انزوت اقتراحات الإصلاح الأساسية كفتح حقول النفط السعودية أمام الاستثمار الأجنبى نتيجة للمعارضة من داخل العائلة

الحاكمة نفسها ومن جانب الفنيين فى الدوائر النفطية ممن تعرض وضعهم للخطر بسبب هذا المشروع.

وجاء المثال الآخر من قطر حيث تم خلع الحاكم الشيخ خليفة على يد ابنه الشيخ حمد فى سنة ١٩٩٥ فى انقلاب سلمى. وسمح ذلك للحاكم الجديد ببدء عدد من التغييرات منها إعطاء المرأة حق التصويت فى الانتخابات البلدية فى فبراير ١٩٩٩ ثم الوعد بتأسيس مجلس منتخب لعام ٢٠٠٤. ونظراً لأن خلافة الابن البكر لأبيه كانت تزداد انتشاراً فى حكم العائلات بصورة عامة فإن احتمالات انتقال السلطة بصورة منتظمة إلى أكبر الأبناء كانت توحى بأن تعاقب الأجيال قد يصبح حافزاً آخر للإصلاح السياسى المحدود. وكان هذا هو الحال فى البحرين حيث واصل الأمير الجديد الذى خلف أباه فى مارس ١٩٩٩ ما بدأ من إصلاحات منها إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإبداء قدر من التسامح تجاه المعارضين من الشيعة واتخاذ خطوات أساسية منها إجراء استفتاء على ميثاق وطنى فى فبراير ٢٠٠١ والتمهيد لانتخابات مجلس تشريعى جديد تأسس فى نوفمبر ٢٠٠٢. إلا أن سلطة المجلس المنتخب كما يشير النقاد قابلتها سلطة هيئة تشريعية ثانية معينة بأكملها عرفت بمجلس الشورى فأصبح هناك نظام ذو مجلسين تشريعيين اعتبره الكثيرون أقل ليبرالية من النظام ذى المجلس التشريعى الواحد الذى وجد لفترة محدودة من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٥.

الدول الثلاث المنبوذة ولبنان

لأسباب عديدة أصبحت الدول العربية الثلاث العراق وليبيا والسودان معزولة إلى حد كبير عن الاقتصاد السياسى العالمى منذ أواخر الثمانينيات بخضوعها لأشكال عديدة من العقوبات الأمريكية أو متعددة الأطراف مما كان له أثره على التجارة والاستثمار.

وكان من نتائج عزل هذه الدول عدم تعرض أنظمتها لضغوط مباشرة من أجل الإصلاح سواء من مؤسسات دولية كالبنك الدولى أو من رغبة من جانبها لجذب الاستثمارات الأجنبية خارج قطاعاتها النفطية الخاضعة لسيطرة الدولة. فكانت النتيجة

المحتومة بقاء دور الدولة كبيرًا أو تزايده كما فى العراق. ولكن كان المطلوب اكتشاف مصادر جديدة للتأييد تساعد على السيطرة على سكان محليين متذمرين.

ونظرًا لوقوع العراق تحت الحصار أصبح من الصعب التعرف من الخارج على ما يجرى فى الداخل. ولكن يبدو من البيانات المتفرقة والمنقوصة التى جمعتها الهيئات الدولية أن صناعة النفط المملوكة للدولة تضاعف إسهامها فى إجمالى الناتج المحلى فى السنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين كما كانت فى سنة ١٩٨٩ فى حين تقلصت الصادرات غير النفطية إلى ما لا يزيد عن ١ بالمئة من الإجمالى. وفى الوقت نفسه ونتيجة للعقوبات بدأت الدولة فى تمويل أو تقديم المؤن لما يقرب من نصف الأسر العراقية كلها بينما اعتمد النصف الآخر عليها للتوزيع المنتظم للغذاء المستورد فى ظل برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة الذى بدأ فى سنة ١٩٩٧[٢٧]. وكان تحقيق النخبة لأرباح هائلة من التهريب وغيره من أشكال انتهاك العقوبات بمثابة شكل أخر للتبعية.

سمح هذا النوع من السلطة لصدام حسين وحاشيته بحماية أنفسهم بتوسيع ما يسميه تشارلز تريب "دولة الظل" وتتألف من شبكات غير رسمية من الضم والإقصاء تقوم على القرابة أو على نوع جديد من القبلية أو سائر علاقات الثقة التى يمكن استغلالها فى السيطرة على المؤسسات الرسمية للدولة البعثية[٢٨]. وكان من النتائج المهمة لذلك زيادة تفتيت المجتمع المدنى حيث كانت عضوية الحزب أو غيره من الشبكات البعثية العديدة هى السبيل الوحيد لبقاء معظم الأسر[٢٩]. إلا أن القسوة فى البطش بالشيعة بعد انتفاضتهم فى سنة ١٩٩١ هيأت الفرصة للعديد من الزعماء المحليين لإمداد قطاعات من طوائفهم بالمؤن من خلال إنشاء أسبلة للفقراء وغير ذلك من أنشطة الإغاثة. ومن أبرز هؤلاء الزعماء أفراد أسرة محمد صادق الصدر (اغتاله النظام البعثى فى سنة ١٩٩٩) الذين تمكنوا من تعبئة أنصارهم فيما أصبح قوة شعبية كبيرة تسيطر على أجزاء كبيرة من أحياء بغداد الشيعية بعد الغزو الأمريكى البريطانى فى سنة ٢٠٠٣.

وتعد ليبيا مثالاً أخر لنظام خضع لعقوبات دولية وفى هذه الحالة لدورها فى تفجير طائرة ركاب أمريكية فوق لوكربى بأسكتلنده فى سنة ١٩٨٨[٣٠]. ومع أنها كانت لاتزال

قادرة على تصدير النفط بحرية فإن التأثير كان كنظيره على العراق تقريبًا :تأثير سلبى على الاقتصاد من ناحية وتزايد سلطة القائد - الرئيس القذافى - من ناحية أخرى بالسيطرة على التجارة الخارجية ومكافأة أنصاره بتراخيص لاستيراد سلع استهلاكية شحيحة. وأدى الخوف من أن تشدد الولايات المتحدة العقوبات بالنظام إلى التحول إلى الاتحاد الأوروبى الشريك التجارى الرئيسى للبلاد والذى تمكن من استعمال نفوذه لتحقيق بعض التغييرات الطفيفة فى المجال الاقتصادى. وفى الوقت نفسه دبر القذافى بشخصيته الدون كيخوتية المعتادة "اختفاء" مسرحيًا عن ساحة الحكم اليومى وإن ظل مسيطرًا بصورة مباشرة على الجيش والجهاز الأمنى ووزارة النفط. كما كانت هناك دلائل على الرغبة فى إيجاد خلافة جمهورية مع تزايد دور اثنين من بنيه أسند إلى أحدهما منصب المفتش العام للقوات المسلحة.

وكان طريق السودان أكثر وعورة حيث اضطر النظام الإسلامى الجديد بزعامة عمر حسن البشير الذى تولى السلطة بعد انقلاب ١٩٨٩ للتعامل مع الحرب الأهلية المتصلة فى الجنوب ومع الضغط الأمريكى لوقف دعم الجماعات الإسلامية المسلحة كتلك المرتبطة بأسامة بن لادن (الذى سمح له بالإقامة فى البلاد إلى أن تم إبعاده فى سنة ١٩٩٦) ومع علاقات تزداد توترًا بأنصاره المدنيين ممن نظم صفوفهم منظر النظام الأول حسن الترابى فى "الجبهة الإسلامية الوطنية". وكان رد فعل البشير تركيز مزيد من السلطات بيد الجيش مستغلاً ما حقق من فوز فى انتخابات ١٩٩٦ الرئاسية فى نقل ضباط الجيش إلى مناصب ذات سلطات أكبر ثم التورط فى مواجهة مطولة وصعبة مع الترابى نفسه فى سباق انتخابات ٢٠٠٠. وفى ديسمبر ١٩٩٩ قام بحل المجلس وأعلن حالة الطوارئ[٣١]. وفى يناير ٢٠٠٠ غير حكومته. وفى مايو التالى قام بطرد القيادة العليا "للجبهة الإسلامية الوطنية" وقضى بذلك فعليًا على التنظيم الذى كان لايزال خاضعًا لسيطرة الترابى والذى كان يفترض أنه يمثل القاعدة الشعبية للنظام[٣٢].

ولا شك أن أكثر العلاقات تناقضًا مع العولمة علاقة لبنان. فمع أن السياسات المحورية لرئيس الوزراء رفيق الحريرى بين عامى ١٩٩٢ و١٩٩٨ تم تقديمها كسبيل لإعادة نظام لبنان ما قبل الحرب الأهلية ودورها كمخزن إقليمى فإن البلاد كانت خاضعة لما يسميه فولكه بيرتيس "الدمج الشمولى"[٣٣]. حيث أخذت السلطة تتركز فى

أيدى ثالوث يتألف من الرئيس والحريرى ورئيس المجلس مع إدارة أجزاء مهمة من كل من القطاعين العام والخاص خاضعة لسيطرة ثقاة الحريرى[٣٤]. وكان (ولايزال) من أهم أدواتهم "مجلس التنمية وإعادة الإعمار" الذى يتمتع بحق منح مشروعات إعادة الإعمار دون مناقصة عامة ومحمى من أى إشراف برلمانى. وهناك سمتان مستحدثتان أخريان هما إقصاء قطاعات كبيرة من الطائفة المارونية عن السلطة واستخدام الجيش فى حفظ الأمن الداخلى كإجهاض إضراب قبل وقوعه فى سنة ١٩٩٦. أما قدرة النظام الجديد على مثل هذا الخروج العنيف على النهج السابق فلا شك كانت تقوم على التأييد الذى تلقاه بشكل مباشر من الجارة القوية سوريا وبشكل غير مباشر من الولايات المتحدة.

وخضع النظام لضغط متزايد منذ أواسط التسعينيات ووجد صعوبة فى تدبير الموارد اللازمة لتمويل مشروعات التنمية الجديدة إلى جانب تمويل خدمة مدنية لا يمكن الوفاء بوظيفتها الاجتماعية "توفير فرص العمل والخدمات لفقراء البلاد" إلا بقروض داخلية وخارجية ضخمة. وأدت الضغوط من هذا النوع إلى استقالة الحريرى فى سنة ١٩٩٨ حين وجد من المستحيل عليه أن يشكل الحكومة التى يريدها فى ظل المصاعب الاقتصادية والتوترات الطائفية. لكنه عاد من جديد بفضل نجاح مرشحين من أنصاره فى انتخابات ٢٠٠٠[٣٥]. فأعطاه ذلك سلطة تكفى لمحاولة إحداث تغيير فى الاتجاه وأخذ يبحث عن قروض واستثمارات خارجية جديدة لتنشيط الاقتصاد بينما سعى من جديد لإعادة هيكلة كبريات مؤسسات الدولة كشركة الكهرباء أملاً فى خصخصتها المربحة. ومع ذلك ظلت هناك صعوبات جمة ولكى يحصل على قروض خارجية ضخمة اضطر الحريرى لبذل وعود بإجراء إصلاح اقتصادى يصعب الوفاء بها وهى مشكلة تفاقمت نتيجة لصراعه على السلطة مع الرئيس لحود الذى برز كمعارض قوى لكل من الخصخصة وإجراء اقتطاعات كبيرة من الدعم الاجتماعى وذلك بهدف بناء تأييد شعبى للتغييرات الدستورية التى يحتاج إليها للسماح له بفترة ولاية ثانية.

إيران وتركيا وإسرائيل

استمر خضوع السياسة الإيرانية فى التسعينيات لنوع من الانقسام المؤسسى سمح بمتابعة النزاعات المتعلقة بمجموعة كبيرة من القضايا المهمة - من التحالفات

الأجنبية إلى الإدارة الصحيحة للاقتصاد- دون تعريض استقرار الجمهورية الإسلامية نفسها للخطر. وفى وقت انتخابات المجلس لسنة ١٩٩٢ كان يمكن التعرف على فئتين كبيرتين تم التعارف على تسميتهما بالمحافظين والإصلاحيين ولكل منهما قواعد للسلطة فى أجزاء من هيكل الدولة وتعرف كل منهما بموقفها من القضايا الاقتصادية والثقافية. ويمكن بصورة عامة إن المحافظين هم الذين التزموا بالدفاع عما اعتبروه أمراً واقعًا تحت قيادة آية الله الخمينى، وإن الإصلاحيين هم الذين اعتنقوا العديد من أفكار التحرر والخصخصة وخلق الأسواق التى كانت تشكل الأساس الاقتصادى بالنسبة للبنك الدولى والحكومات الغربية الكبرى. ومع أن كلاً من الفئتين كانت لها مصالح تدافع عنها فإن كلتيهما كانتا ملتزمتين بالحفاظ على صورة محددة لمجتمع إسلامى وتؤمنان بخطورة محاولة إقصاء خصومهما.

وتمخضت انتخابات ١٩٩٢ عما اعتبر انتصاراً ساحقًا للمرشحين من أنصار الرئيس رفسنجانى والإصلاحيين. ولكن تبين فيما بعد أنهم محافظون فى القضايا الاجتماعية بقدر ما كانوا ليبراليين فى القضايا الاقتصادية[٣٦]. ونظراً لأن المحافظين كانوا يحظون بتأييد المرشد الأعلى على خامنه اى الذى خلف الخمينى وكانت لهم قواعد قوية فى الإذاعة والجوامع والمؤسسات الموازية لمؤسسات الدولة كالمؤسسات الدينية الضخمة وكذلك فى القضاء والشرطة والمجلس فقد كان لهم من الحلفاء ما يكفى لعرقلة العديد من إصلاحات الرئيس المقترحة والحيلولة دون تحسين العلاقات بالعالم الغربى والذى كان من المعروف أن التقدم الاقتصادى المستقبلى متوقف عليه. وزاد من دعم موقفهم استمرار معاملة إيران كدولة مارقة من جانب الولايات المتحدة وبعض من حلفائها الأوروبيين لا سيما بريطانيا دون أن تجنى أية مكاسب من حيادها فى حرب الخليج الأولى.

وكانت النتيجة موقفًا فاتراً بين الفئتين الكبريين استحال معه اتخاذ إلا القليل من المبادرات السياسية الجديدة على المستوى القومى. ثم تغير الموقف بصورة جذرية بسبب النتائج المفاجئة لانتخابات ١٩٩٧ الرئاسية التى تمخضت عن فوز ساحق لوافد جديد نسبيًا هو الملا ووزير الإعلام السابق محمد خاتمى. وأفاد خاتمى من مناخ السخط الشعبى العام وتمكن من حشد تأييد العديد من الجماعات التى تهمشت فى

المراحل الأولى للثورة الإسلامية كالعلمانيين واليساريين المسلمين والشباب وكثرة من النساء وراء حملة أفرزت نوعًا من مجتمع إسلامى تباح فيه المعارضة والحرية فى إطار سيادة القانون. كما أفاد إلى حد كبير من الانقسامات داخل معسكر رفسنجانى والتى منعت الرئيس المنتهية ولايته من تقديم خليفة له.

وكان النجاح الشعبى الهائل الذى تحقق لخاتمى والهزيمة الماحقة للمرشح المحافظ بمثابة ميزة له فى اختيار أولى حكوماته وتحديد أولويات السياسات. كما أفاد من التأييد الحذر الذى أولاه له الرئيس السابق رفسنجانى من موقعه الجديد كرئيس لما كان يعرف "بمجلس المصلحة" الذى كان أنشئ أصلاً فى الثمانينيات لرأب الصدوع بين المجلس والقضاء. وفيما بعد وتحت مسماه الكامل "مجلس تشخيص مصلحة النظام" تضاعف حجمه بما يسمح له بلعب دور أكبر فى الحكم. وبانضمام المرشد الأعلى والرئيس بل العديد من أبرز الشخصيات السياسية فى إيران لعضوية هذا المجلس أصبح قادرًا على لعب دور الوسيط بين الفئتين وضمان إمكانية احتواء ما يشن على قيادة خاتمى من هجمات. ويلاحظ أن خامنه اى نفسه لم يتمكن من الاعتراض علانية على أى من مبادرات الرئيس الجديد وربما كان ذلك لافتقاره إلى السلطة الشعبية التى تسمح له بذلك(٣٧).

وكان افتقار خاتمى الواضح للحنكة السياسية وفشله فى التأثير فى الوضع الاقتصادى المتدهور بالإضافة إلى أن المجلس والعديد من كبار أعضاء الحكومة كانوا تحت سيطرة معارضيهم المحافظين كافيًا لضمان استنفاد طاقته فى سلسلة من الصراعات السياسية مع خصومه من رجال الدين. كانت الانتخابات البلدية فى فبراير ١٩٩٩ بمثابة اختبار للقوة حيث فازت جماعتا خاتمى ورفسنجانى بمقاعد معظم المدن الكبرى بما فيها طهران التى حصلوا على مقاعدها الخمسة عشر جميعًا(٣٨). وعلى القدر نفسه من الأهمية أن معسكر خاتمى الإصلاحى تمكن من منع "مجلس الإشراف على الانتخابات" الذى يسيطر عليه المحافظون من التدقيق فى فحص أوراق المرشحين بحيث يرفض طلبات العديد من كبار أنصاره. ثم استغل خاتمى نفسه نتيجة الانتخابات كقاعدة لإعادة التأكيد على المبادئ الأساسية لجدول أعماله الإصلاحى ومنها الحاجة إلى إقامة ما سماه "ديمقراطية إسلامية" وحكومة تتسم بالشفافية ومؤسسات مدنية

ونوع من النشاط السياسى يقوم على أحزاب يمكن مساءلتها رسميًا على أفعال أعضائها[٣٩].

وكان استمرار شعبية خاتمى كافيًا لضمان أن المرشحين الإصلاحيين المتحالفين معه حققوا فوزًا ساحقًا فى انتخابات المجلس التى أجريت فى فبراير ٢٠٠٠ على الرغم من أن ما يقرب من ١٠ بالمئة من المرشحين الأصليين تم رفضهم من قبل "مجلس الأوصياء". ودفع ذلك القوى المحافظة لمضاعفة جهودها قبل انتخابات الرئاسة فى العام التالى بعرقلة التشريعات الإصلاحية بالمجلس وعقد محاكمات لكبار الإصلاحيين وإغلاق معظم صحفهم ومنشوراتهم. وأفلحت جهودهم إلى حد أن اضطر خاتمى للاعتراف بأن «سلطة الرئيس فى بعض المجالات أقل من سلطة أى مواطن عادى»[٤٠]. إلا أن عجزه السياسى لم يكن كافيًا لمنعه من تحقيق انتصار آخر أشمل فى انتخابات يونية ٢٠٠١ حيث حقق ما يقرب من ٨٠ بالمئة من الأصوات[٤١].

وكانت شعبية خاتمى غير كافية أيضًا لتحقيق تقدم كبير فى اتجاه تحرير الاقتصاد. إذ أحسن المحافظون استغلال مادة فى الدستور تحظر منح امتيازات لدول أجنبية فى مجالات التجارة والصناعة والخدمات والأهم فى التعدين. كما أن محاولات العودة إلى المجتمع الدولى ببدء المحادثات مع البنك الدولى فى سنة ١٩٩٦ مثلاً لقيت معارضة من الولايات المتحدة وبعض حلفائها الأوروبيين. ونتيجة لذلك لم يطرأ تغير كبير على التوازن بين القطاعين العام والخاص بل يؤكد بعض المراقبين أن خطة الخصخصة كانت تسير بصورة أبطأ من إقامة مشروع حكومى جديد[٤٢].

ومع أن حرب الخليج كانت ضارة بإسرائيل بعزلها المتعمد عن التحالف العسكرى وقصفها المحدود بصواريخ عراقية فإن إحياء عملية السلام مع الدول العربية الممثلة للفلسطينيين هو الذى كان له أعمق أثر على السياسة الإسرائيلية. وتمثل ذلك على الفور فى هزيمة حكومة الليكود فى انتخابات ١٩٩٢ أمام حزب عمل بدا أنه يمثل موقفًا أقل تشددًا تجاه المفاوضات.

وفى الوقت نفسه فالقلق حيال نقاط الضعف فى سلسلة حكومات الوحدة الوطنية من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٠ أدى إلى استحداث مبدأين سياسيين مهمين أيضًا فى ١٩٩٢ أحدهما اتخاذ نسخة معدلة من الانتخابات الحزبية كوسيلة لانتخاب رئيس الحزب

وتحديد معظم الأماكن على القائمة الفردية للمرشحين التى تقدم للناخبين. وكان العمل أول حزب يطبق هذا النظام فى سنة ١٩٩٢ قبيل انتخابات ذلك العام. وتحول الليكود إلى النظام نفسه فى مارس ١٩٩٣ حين استغل بنيامين نتنياهو شعبيته المتزايدة فى هزيمة إسحق شامير فى رئاسة الحزب.

أما الاستحداث الآخر فكان تعديل ١٩٩٠ على القانون الأساسى باتخاذ الكنيست عملية انتخاب مباشر لرئيس الوزراء بدءًا من ١٩٩٦ وذلك لضمان أن يكون للشخص المنتخب من النفوذ والسلطة ما يكفى ألا يضطر لتقديم تنازلات أكثر من اللازم لشركائه الأصغر فى الائتلاف. وتم دعم سلطة رئيس الوزراء بتعديل آخر أدخل على القانون الأساسى بحيث أصبح التصويت بعدم الثقة فى الكنيست كافيًا لإسقاط الحكومة بل لفرض إجراء انتخابات جديدة أيضًا. كما نص التعديل على ألا يتم طرد رئيس الوزراء من منصبه إلا بثمانين صوتًا أو أكثر من مجموع ١٢٠ هم أعضاء البرلمان وهى أغلبية ساحقة يصعب تحقيقها.

ولكن يبدو أن الإصلاحات أتت بنتائج عكس المقصود بها[٤٢]. فأدى الاعتماد على الانتخابات الحزبية إلى تزايد استقلالية المرشحين الفرديين حيث أصبحوا ينتخبون من قبل الأعضاء ولا يرشحون من قبل القيادة. والأهم أنها مهدت لظهور جيل ثانٍ من القادة غير المحنكين كنتنياهو فى ١٩٩٣ وإيهود باراك الذى هزم شمعون بيريز فى رئاسة حزب العمل فى سنة ١٩٩٧.

وفى انتخابات ١٩٩٦ العامة نفسها تكشفت عوائق مهمة أخرى. إذ اضطر الناخبون إلى توزيع التصويتين، مرة للاختيار بين بيريز ونتنياهو والأخرى لأحد الأحزاب الصغرى التى تمثل مصالحهم الدينية والعرقية والطائفية. وكانت النتيجة أن حصل العمل والليكود على ٦٦ من مجموع ١٢٠ مقعداً بالكنيست، وهى أقل نسبة منذ إنشاء الدولة، وحصلت الأحزاب الدينية الثلاثة على ٢٣ مقعداً والحزب الجديد الذى تأسس لتمثيل التدفق الكبير من المهاجرين الروس على ٧ مقاعد. وبالتالى فمن ناحية عامل الناخبون السباق كأنه بين بيريز ونتنياهو وحق الأخير فوزًا على منافسه بهامش لا يزيد عن ٣٠ ألف صوت (من مجموع ناخبين يبلغ ثلاثة ملايين) وأصبح له حق تشكيل الحكومة التالية بغض النظر عن فوز العمل بمقعدين آخرين. ومن ناحية أخرى

تمكن الناخبون من استغلال الترتيبات الجديدة فى تأييد مرشحى الكنيست الأقرب إلى مصالحهم الشخصية. وهناك مجموعتا أرقام يوضحان هذه النقطة : حصل نتنياهو على نسبة أصوات ٥٠.٤ (توازى ضعف ما حصل عليه حزبه الليكود ٢٥.١ (بما فى ذلك نسبة ٩٠ بالمئة من الأصوات الدينية.

وبينت الأحداث التالية نقاط القوة والضعف فى كل رئيس وزراء انتخب فى ظل هذا النظام الجديد. فتبين أن نتنياهو اعتمد على تأييد شركائه الستة فى الائتلاف فى الحفاظ على أغلبية ضئيلة فى الكنيست كأى ممن سبقوه وهو وضع أعطى للأحزاب الصغرى قوة كبرى فى المطالبة بتنازلات خاصة وإلا عرقلوا مبادراته الأهم. وفى هذه الظروف بدا أن حكومة نتنياهو تنزلق من أزمة إلى أخرى بسرعة وعاجزة عن اتباع سياسات واضحة حيال أهم مسألتين فى تلك الفترة وهما مستقبل عملية السلام وتحرير الاقتصاد. وفى ديسمبر ١٩٩٨ تدهور تأييدها إلى درجة أن آثر نتنياهو الدعوة لانتخابات جديدة فى مايو ١٩٩٩ على مواجهة الهزيمة فى أى اقترا ع على الثقة فى الكنيست.

وكانت النتيجة كارثة محققة لا على نتنياهو وحده حيث خسر السباق على منصب رئيس الوزراء لإيهود باراك باثنتى عشرة نقطة مئوية (أو ٣٦٣٠٠٠ صوت) بل على حزب الليكود الذى رأى عدد مقاعده فى الكنيست تتهاوى من ٣٢ إلى ١٩. أما مدى ما يقع عليه من لوم فى هذه الكارثة فمسألة تحتمل الجدل. فازدواجيته وعدم مصداقيته أضاعا عدداً كبيراً من مؤيديه السياسيين السابقين وبينا فضائل منافسه . ومهما كان الأمر فإن هذا الانتصار الانتخابى الهائل أعطى باراك نفسه سلطة كافية لبناء الائتلاف الذى كان يرى أنه ضرورى لسحب آخر قوات إسرائيلية من لبنان فى سنة ٢٠٠٠ وإحياء عملية السلام المعلقة مع السوريين والفلسطينيين.

بدأت المحادثات بين الفلسطينيين والإسرائيليين والأمريكيين فى كامب ديفيد خارج واشنطن فى يولية ٢٠٠٠. وتحقق قدر من التقدم ولكن دون التوصل إلى اتفاق. ثم تغير الموقف بسرعة على أثر الأحداث التى أحاطت بزيارة آرييل شارون الذى كان حينئذ زعيم المعارضة للساحة خارج المسجد الأقصى بمدينة القدس القديمة فى ٢٨ سبتمبر. وفى اليوم التالى وقع قتال عنيف بين الشرطة الإسرائيلية والمتظاهرين بعد أن تصاعد غضب الفلسطينيين على سياسة الأمر الواقع ليبدأ ما عرف فيما بعد بالانتفاضة الثانية

أو انتفاضة الأقصى. وعلى خلاف سابقتها سرعان ما اتخذت الانتفاضة هذه المرة سمة عسكرية على الجانب الفلسطينى شجعت على تصعيد رد الفعل الإسرائيلى إلى حد استعمال الدبابات والمروحيات والسفن الحربية ثم الطائرات القتالية.

وبعد شهرين من مواجهة توترات داخلية متصاعدة استقال إيهود باراك مطلقًا انتخابات جديدة لمنصب رئيس الوزراء. واستغل هو والرئيس كلينتون أسبوعيهما الأخيرين فى المنصب فى بذل جهد أخير للتوصل إلى اتفاق فلسطينى إسرائيلى. فبدأت مفاوضات متعجلة فى طابا المصرية ولكن لم يكن هناك وقت للتوصل لاتفاق قبل انتخاب أرييل شارون ليحل محل باراك فى ٦ فبراير ٢٠٠١. ومنذ ذلك الحين استمر الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين فى التصاعد فأحدث خسائر سياسية واقتصادية وبشرية ضخمة على الجانبين ودمر البنى التى أنشأتها السلطة الفلسطينية وساعد على تهميش حزب العمل الإسرائيلى.

وهناك بعض الشبه بين السياسة التركية والسياسة الإسرائيلية فى التسعينيات إلى حد أن كلتيهما شهدت تولى حكومات ائتلاف ضعيفة نسبيًا بأغلبية برلمانية ضعيفة وخضعت للجذب القوى للمصالح الإقليمية والطائفية. ومع ذلك ففى الحالة التركية تأثر الوضع أيضًا بالعصيان المسلح المستمر بقيادة "پارتيه كاركران كوردستان" (حزب العمال الكردستانى) فى عدد من أقاليم البلاد الشرقية وتزايد التأييد الشعبى لحزب رفاه الإسلامى وتنامى الضغط العسكرى على الساسة المدنيين وبلوغه ذروته فيما سماه عدد من المعلقين "انقلاب ١٩٩٧ الصامت".

بدأ عقد التسعينيات بهزيمة "حزب الوطن الأم" فى انتخابات ١٩٩١ بعد أن ساد الساحة السياسية التركية طوال الثمانينيات، وحل محله ائتلاف "الطريق القويم" و"الحزب الديمقراطى الاشتراكى" بقيادة سليمان ديميريل فى البداية ثم تانسو تشيلر بافتقارها إلى الخبرة بعد انتخاب ديميريل رئيسًا للبلاد فى ١٩٩٣ عقب وفاة تورجوت أوزال. واستمرت إدارة تانسو تشيلر حتى ١٩٩٥ إلى أن سحب أحد شركائها الأساسيين فى الائتلاف تأييده مما أعاد "الطريق القويم" إلى السلطة كحكومة تعد لانتخابات جديدة بزعامة رئيس وزراء آخر يفتقر إلى الخبرة نسبيًا هو مسعود يلمظ.

أدت الانتخابات نفسها التى عقدت فى ديسمبر ١٩٩٥ إلى صدمة فعلية للنظام برمته حيث كان الحزب الذى خرج بمعظم الأصوات (٢١.٣ بالمئة) ومعظم المقاعد (١٥٨) حزب رفاه الإسلامى بزعامة السياسى المتمرس نجم الدين أربكان. وكان هذا الفوز مرتقباً منذ فترة نتيجة لتنامى التأييد الشعبى لرفاه كما ثبت مثلاً بانتخاب أحد أعلامه رجب طيب أردوغان عمدة لإسطنبول فى سنة ١٩٩٤. وأفاد إلى حد بعيد من التنظيم المتميز لحشد تأييد الطبقات الشعبية والريفية ومن الانقسام حول اليمين التركى والذى تسبب فى انقسام الأصوات بين حزبى "الوطن الأم" و"الطريق القويم". وفى دولة يديرها العلمانيون المخلصون كان هذا كافيًا لإيجاد مناخ من الخوف بين العديد من أعضاء النخبة التركية ومنها الجيش دفعهم على الفور إلى تشكيل ائتلاف ضد رفاه من حزبى "الوطن الأم" و"الطريق القويم" فى مارس ١٩٩٦ برئاسة يلمظ.

بلغ العداء بين يلمظ وتانسو تشيلر حداً لم تدم معه الحكومة الجديدة إلا إلى يونية وبعده لم يبق هناك ائتلاف متماسك سوى الائتلاف الذى يتزعمه حزب رفاه برئاسة وزراء أربكان وشراكة "الطريق القويم" برئاسة تانسو تشيلر. ولكن ما أن خيبت هذه الشراكة المهتزة ظن النقاد ببقائها فى السلطة لأشهر قلائل حتى أصبحت المواجهة بين أربكان والأعضاء العسكريين بمجلس الأمن القومى أمراً محتوماً. ويبدو أن أربكان من جانبه كان يؤمن بأن لديه تفويضاً من الشعب التركى يكفى لتغيير التوازن بين الدين والمجتمع فى حين كان قادة الجيش مقتنعين بالقدر نفسه بأن مجرد وجوده فى سدة الحكم يشكل تهديداً جوهرياً لقيم الدولة العلمانية ومؤسساتها.

ولكى يزيد الأمر سوءاً أدلى أربكان بعدة تصريحات مبدئية زادت من شكوك الجيش. فألغى اتفاقية الدفاع الجديدة التى سبق أن تفاوض الجيش حولها مع إسرائيل وأبدى استعداداً لاستكشاف احتمالات التفاوض مع ممثلى المتمردين الأكراد على أساس التضامن الإسلامى. فمنعه قادة الجيش من اتخاذ أية مبادرات جديدة ذات شأن ، بل أجبروه على الموافقة على مهاجمة المدارس الدينية أولاً ثم على التنظيمات الإسلامية كلها. وحين راوغ فى تطبيق المعايير المقترحة أجبر على الاستقالة فى يونية ١٩٩٧ بعد سنة واحدة من تولى الحكم. ولم ينته الأمر عند هذا الحد، فأقنع الجيش الحاكم بإغلاق حزبه وإقصائه عن السياسة لمدة خمس سنوات بدءاً من يناير ١٩٩٨.

والضغوط نفسها واجهت مسعود يلمظ الذى خلف أربكان وعاد رئيساً للوزراء على رأس ائتلاف هش آخر وبتأييد الأقلية فى "المجلس الوطنى الأعلى". واضطر هو أيضاً للموافقة على فرض قيود جديدة على التنظيمات المشتبه فى نهوضها بالدعوة الإسلامية. ولكنه هو أيضاً قاوم تطبيق بعض الإجراءات القاسية لقلقه كسائر السياسيين من فكرة استبعاد تأييد الإسلاميين الذى يحتاجه فى الانتخابات التالية. وفى بعض المناسبات حاول أن يشن هجوماً مضاداً على استحياء محذراً الجيش من خطورة قيامه بانقلاب رابع ومصراً على أن الحكومة المدنية لا الجيش هى التى يجب أن تقرر أفضل السبل لتقليص النشاط السياسى الإسلامى. ولكن لم يكن هذا ليردع جنرالات الجيش فاضطروا لتحديد موقفهم بقوة ووضوح أكبر. ففى يونية ١٩٩٨ أصدر نائب قائد الجيش بياناً قال فيه إن الأصولية «أكبر خطر ومشكلة» على البلاد. وبعد عدة أسابيع أعقب ذلك تأكيد على أن القوات المسلحة عليها «التزام قانونى» بحماية النظام الدستورى الراهن من الصحوة الإسلامية.

وفى النهاية اضطرت حكومة مسعود يلمظ للاستقالة عقب فقدان تصويت باللوم فى ديسمبر ١٩٩٨ مما مهد الطريق لانتخابات جديدة فى ظل حكومة انتقالية برئاسة بولنت أجاويد فى أبريل التالى. ومرة أخرى كانت النتائج مفاجأة كبرى. فاستفاد أجاويد بصورة واضحة من الشعور الوطنى بالفرحة بعد اعتقال عبدالله أوجلان زعيم "حزب العمال الكردستانى" فاز حزب أجاويد "الحزب اليسارى الديمقراطى" بنسبة ٢٢ بالمئة من الأصوات فى حين فاز "حزب العمل الوطنى" بعد إحيائه بنسبة ١٨.٢ بالمئة ما سمح لأعضائه بشغل مقاعد فى المجلس لأول مرة منذ السبعينيات. وسمح ذلك لأجاويد بتشكيل حكومة ائتلاف مستقرة على غير العادة مع "حزب العمل الوطنى" و"حزب الوطن الأم" برئاسة يلمظ.

وساد السياسة التركية الحديث عن الإصلاحات اللازمة لمعالجة أزمة اقتصادية متفاقمة والتعامل مع الشروط التى يتحتم على تركيا الوفاء بها حتى يسمح لها ببدء محادثات الانضمام مع الاتحاد الأوروبى. وتشمل الأخيرة ضمانات بحرية الرأى والتجمع والدين والحاجة لتوفيق دور القوات المسلحة مع «مبادئ المجتمع الديمقراطى». إلا أن الأولى هى التى طفت على السطح بعد الأزمة الاقتصادية

الخانقة في فبراير ٢٠٠١ حيث أدت المشكلات الحادة التى حدثت فى القطاع المصرفى للدولة والتى تفاقمت نتيجة لمشادة حامية بين أجاويد والرئيس إلى سباق على العملة التركية أعقبه خفض بنسبة ٥٠ بالمئة من قيمة الليرة. وجاءت النجدة على يد كمال درويش وهو مسئول تركى فى البنك الدولى عاد إلى أنقرة ليتولى وزارة الخزانة والشئون الاقتصادية. وجمعت سياسته بين التقشف المالى والإصلاحات الهيكلية ومنها المزيد من الخصخصة وخفض عدد الموظفين الحكوميين وتمرير قوانين جديدة ضد الفساد الإدارى. وفى نهاية السنة نجحت الحكومة فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى وخفض التضخم والعودة إلى النمو الاقتصادى.

التطورات السياسية فى الشرق الأوسط فى التسعينيات :

بعض النتائج

كانت التسعينيات عقداً عصيباً بالنسبة لمعظم أنظمة الشرق الأوسط إذ اضطرت للاستجابة للتحولات الهائلة فى المناخ الإقليمى والدولى وكان عليها أن تتعامل مع الأصداء الداخلية لهذه الأحداث. وفى نظر البعض فى الشرق الأوسط أثارت هذه التحولات توقعات بمزيد من الحرية والانفتاح بينما كانت أثارت لدى بعض آخر مخاوف من تزايد الغزو الثقافى الغربى بل الغزو العسكرى الغربى فى بعض الحالات. ومما زاد الأمور تعقيداً عودة من عرفوا باسم "الأفغان العرب" وهم شباب كانوا ذهبوا لمقاومة الروس فى أفغانستان، وتصاعد حدة الغضب من تواجد القوات الأمريكية على أرض السعودية، فحدث ارتفاع مفاجئ فى مستوى العنف الإسلامى فى كل من مصر والجزائر كانت له أصداء هائلة فى سائر أرجاء المنطقة. وكان من مؤشرات تأجج المشاعر الجدل المحلى الثائر حول مزايا العولمة ومساوئها والدور الذى ينبغى أن يلعبه أو ألا يلعبه العنف فى الدفاع عن قيم الإسلام.

وفيما يتصل بالدول العربية فالتحليل المبكر لهذا المشهد المعقد كان يرى فيه مجرد مسألة سباق بين التقليديين والإصلاحيين. إلا أن الموقف من داخل أى نظام بعينه كان

يبدو أكثر تعقيداً كمحاولة لتغيير مسار حذر بين تغيير مخطط وإجراءات ضرورية لاحتواء الجموح الدينى دون إثارة حفيظة الشعوب ذات الأغلبية المسلمة. ومع ذلك ظل هناك شيء واحد ثابت هو القلق الطاغى حيال الحفاظ على النظام السائد والحاجة لكبح النقد وإيجاد مصادر تأييد جديدة وضمان تحقيق انتقال سلس للسلطة إلى من تقرر أن يخلف الحاكم أياً كان.

والاهتمام بالأهداف والدوافع ليس سوى جزء من القصة. ففى فترات تحول كهذه يكون هناك قدر كبير من التجريب والمحاولة والخطأ وكلام وطنطنة دون طائل. ونرى من جانبنا أن السبيل الوحيد لفهم الأمور بكل ما يكتنفها من تعقيدات تاريخية هو التركيز قدر الإمكان على مسألة التتابع أى الترتيب الزمنى الذى يتم فيه اتخاذ السياسات الجديدة وتطبيقها . فهذا من شأنه السماح بفهم بعض الأمور الخافية. من ذلك مثلاً القرارات التى اتخذت فى مصر فى أوائل التسعينيات - الحاجة المفترضة للوجود الطاغى للحزب الوطنى الديمقراطى فى مجلس الشعب واقتسام السلطة فى قطاعات كبيرة من الاقتصاد مع تحالف من البيروقراطيين ورجال الأعمال المقربين - وكيف فرضت قيود صارمة على ما تلا ذلك. وهو منطق لا يتعلق بالإصلاح بل بشيء أشبه بدائرة مغلقة كل إجراء فيها يفرز نتائجه السلبية الخاصة به كالمشكلات التى واجهت النظام المصرى بسبب حزب حاكم يفتقر إلى الحيوية ويكتظ بالانتهازيين من ذوى العلاقات الخاصة بالوزراء الذين يسيطرون على العقود وبيدهم منح القروض من بنوك الدولة.

كما يمكن الاستعانة بالترتيب الزمنى لتفسير نوعين من التظاهرات السياسية فى الخليج أولهما الاستعانة بالمجالس الاستشارية كوسيلة لتلبية بعض المطالب بتوسيع دائرة المشاركة الشعبية فى الحكم ثم الفرصة التى أتاحها ذلك لإصلاح الوافدين الجدد كحاكمى قطر والبحرين الجديدين ليسرعوا بهذه العملية بإنشاء مجالس منتخبة. وفى كل الأحوال سواء فى الخليج أو فى غيره يسمح التركيز على الترتيب الزمنى بتحديد اللحظة التى يتم فيها بلوغ حدود عملية الإصلاح والتى يدرك الحكام فيها أن سلطتهم وسيطرتهم فى خطر حقيقى والتى «انقلب فيها الربيع المجيد إلى الشتاء المألوف» على حد تعبير تشارلز جلاس فى تقريره القاتم من دمشق. وإذا أخذ ذلك فى الاعتبار يمكن فهم احتمال التراجع - فى بعض الدول على الأقل - عن أية فترة عابرة من

الانفتاح السياسى بل عن العولمة نفسها إذا قيست بدور التجارة الخارجية. وهذا ما حدث فى كل من مصر والأردن فى أواخر التسعينيات حيث لم يُجد أى قدر من التملق من جانب النظام نفعًا فى إغراء المستثمرين المحليين بالتنازل عن أرباحهم الداخلية والدخول فى أعمال تصدير أصعب إلى أسواق عالمية تنافسية شرسة.

وكان الوضع مختلفًا إلى حد ما فى الدول غير العربية الثلاث. ففى كل من تركيا وإسرائيل وفى إيران إلى حد أقل ظهرت مصلحة حقيقية فى الإصلاح السياسى والاقتصادى. كما كان هناك حافز فى تركيا تدفعه رغبة قطاع عريض من النخبة للسماح لها بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبى، وفى كل من إسرائيل وإيران للاستثمار والمعونات والتأييد الدولى العام. وكان هناك هيكل مؤسسى أكثر تطورًا منه فى الدول العربية لإدارة علاقات مركبة مع أجزاء مختلفة من العالم الخارجى. وهنا كانت فكرة انسداد السبل ذات صلة مباشرة. فإذا كانت كل من تركيا وإسرائيل لم تحقق التقدم نحو الأهداف القومية بالقدر الذى تنشده النخب فإن هذا مرجعه أن الحاجة للتركيز على المشكلات الداخلية الحادة - كانتفاضة الأكراد والحل الجزئى للعلاقات الإسرائيلية الفلسطينية - غالبًا ما تحظى بالأولوية على إيجاد إجماع يكفى لتحقيقها. والشىء نفسه يمكن قوله عن إيران حيث نجد عملية إصلاح سياسى وإلى حد ما اقتصادى تدعمها أغلبية كبيرة من مشرعى البلاد ويعرقلها قطاع عنيد من رجال الدين يستغل فى ذلك طرقًا فوق دستورية.

هوامش

(1) Amira Hass, Drinking the Sea at Gaza: Days and Nights in a Land under Siege, trans. E. Wesley and M. Kaufman-Lacusta (New York: Metropolitan Books, 1999), especially pp. 234-7.

(2) Quoted in Archie Brown's review of Shevtsova's Putin's Russia, Times Literary Supplement, 26 June 2003, p. 10.

(٣) استعرت هذا التعبير من Eberhard Kienie, A Grand Delusion: Democracy and Economic Reform in Egypt (London: I. B. Tauris, 2002), p. 164.

(4) John Demetrius Sfakaniakis, 'Families, businessmen and oligarchs: the political economy of crony capitalism in Egypt', Ph.D. thesis (London, 2003), especially pp. 17-22.

(5) Clement M. Henry and Robert Springborg, Globalization and the Politics of Development in the Middle East (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), pp. 219-20.

(٦) يرى البعض أن هذا هو السبب الحقيقي لاعتقال إبراهيم فيما بعد.

(7) For example, Charles Glass, 'Is Syria next?', London Review of Books, 24 July 2003, pp. 3-6.

(8) Michael Jansen, 'Springtime in Syria', Al-Ahram Weekly, 22-28 May 2001; Gareth Smyth, 'Syrians hold opposition leader as debate curbed', Financial Times, 8-9 September 2001.

(9) Hugh Roberts, The Battlefield Algeria 1988-2002: Studies in Broken Politics (London: Verso, 2003), ch. 11.

(10) Rachid Tiemcani, Elections et elites en Algerie: Paroles de candidats (Algiers: Chihab Editions, 2003), pp. 122-3.

(11) Kienie, Grand Delusion, pp. 140-3.

(١٢) المصدر نفسه، ص١٣٨-١٣٩.

(١٣) المصدر نفسه، ص١٥٦.

(14) Stalled Democracy: Capital, Labor and the Paradox of State-Sponsored Development (Ithaca: Cornell University Press, 2002), pp. 158, 174.

(15) Five IAF members held cabinet office for a brief period in 1991.

(16) George Joffe, 'Introduction' and Ranjit Singh, 'Liberalisation or democratization: the limits of political reform and civil society in Jordan' in George Joffe (ed.), Jordan in Transition 1990-2000 (New York, NY: Palgrave, 2002), pp. xvi-xx and 79-82.

(17) See the English translation of the letter in 'Word for word: succession in Jordan', New York Times, 31 January 1999.

(18) Oliver Schlumberger, 'Transition to development?' in Jofie (ed.), Jordan in Transition, p. 234.

(19) Quoted in Gregory White, 'The advent of electoral democracy in Morocco? The referendum of 1996', Middle East Journal, 51/3 (Summer 1997), p. 396.

(20) Abdeslam Maghraoui, 'Political authority in crisis: Mohammed VI's Morocco', Middle East Report, 31/1,218 (Spring 2001), p. 14.

(٢١) المصدر نفسه، ص١٥.

(22) This is Cause's own calculation; E Gregory Gause III, Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States (New York: Council on Foreign Relations, 1994), pp. 102-3.

(23) Robin Alien, 'Kuwait's PM is invited to form a new cabinet', Financial Times, 30 January 2001.

(24) Jean-Francois Seznec, 'Parliaments and auto-parliaments in the Gulf Cooperation Council' (Paper presented at the Middle East Studies Association conference in Anchorage, Alaska, 8 November 2003), pp. 1-2.

(25) R. Hrair Dekmejian, 'Saudi Arabia's Consultative Council', Middle East Journal, 52/2 (Spring 1998), pp. 204-10; and SelimJahel, Arabie Saoudite: Le Majlis Al-Choura, un parlement selon la Charia', Arabics (May 1998), pp. 20-34.

(26) For example, Abdullah Juma Al-Haj, 'The politics of participation in the Gulf Cooperation states: the Omani Consultative Council', Middle East Journal, 50/4 (Autumn 1996), pp. 564-5.

(27) Richard Murphy, Winning the Peace: Managing a Successful Transition in Iraq (Washington DC: American University and Atlantic Council, January 2003), p.7.

(28) Charles Tripp, 'Iraq: political recognition and social action', Items and Issues, 4/1 (Winter 2002-3), pp. 11-12.

(29) Sami Zubaida, 'The rise and fall of civil society in Iraq', Open Democracy, 2 May 2003, http://www.opendemocracy.net/debates/article-2-88-953.jsp.

(٣٠) تم رفع عقوبات الأمم المتحدة لمدة قصيرة فى سنة ١٩٩٩ ثم أعيد فرضها حتى ٢٠٠٣.

(31) Abd al-Wahhab al-Affandi, 'High noon in Khartoum', Middle East International, 14 January 2000, pp. 20-1.

(32) Abd al-Wahhab al-Affandi, 'The crisis deepens', Middle East International, 19 May 2000,p. 12.

(33) 'Myths and money: four years of Hariri and Lebanon's preparation for a new Middle East', Middle East Report, 203, 27/2 (Spring 1997), pp. 19-20.

(34) Clement M. Henry and Robert Springborg, Globalization and the Politics of Development in the Middle East (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), pp. 219-20.

(35) Jim Quilty, 'Lebanon's free market elections', Middle East International, 9 March 2001, pp.18-19.

(36) Farzin Sarabi, 'The post-Khomeini era in Iran: the elections to the fourth Majlis', Middle East Journal, 48/1 (Winter 1994), pp. 104-5.

(٣٧) هذا رأى أوليفييه روى Olivier Roy. 'Tensions in Iran: the future of the Islamic Revolution', Middle East Report, 28/2, 207 (Summer 1998), p. 40.

(38) For example, David Gardner, 'Mayor who made the mullahs see red', The Financial Times, 24 July 1998.

(39) See, for example, his speech on the second anniversary of his own election as president, 23 May 1999, as reported by Saeed Barzin, 'Cracks in the reform camp', Middle East International, 4June 1999, pp. 16-17.

(40) Quote of May 2003 in Zand Shakabi, 'Iran: the future of reform', Middle East International, 12 September 2003, p. 30.

(41) Jim Muir, 'Khatami romps home', Middle East International, 15 June 2001, pp. 12-13.

(42) Guy Dinmore, 'Iranian economy in healthiest shape for decade', Financial Times, 15 March 2001.

(43) I take this idea from Avishai Ehrlich, 'For land and God: Israel under Netanyahu', Israel and Palestine, 203 (undated: 1998?). pp. 10-12.

الباب الثانى

موضوعات فى السياسة المعاصرة فى الشرق الأوسط

٧ . سياسة إعادة البناء الاقتصادى

مقدمة

بدأ العديد من الاقتصاديين فى السبعينيات فى التعليق على ما اعتبروه اتجاها عالميا نحو مزيد من التحرر والخصخصة وما يشار إليه فى أغلب الأحيان بعبارة "انكماش" دور الدولة، أى الخفض المتعمد لنسبة الموارد القومية التى تستوعبها الدولة. ولا عجب أن بدأت نفس هذه الظواهر فى جذب انتباه الكتاب الذين يتناولون الشرق الأوسط فى كتاباتهم. وكان معظم التركيز منصبا على سياسة الانفتاح المصرية التى أعلنها الرئيس السادات فى عام ١٩٧٤. ولكن سرعان ما بدأت إشارات أخرى فى دول أخرى بالمنطقة سواء فى نداء حزب الليكود لخفض دور الدولة فى توجيه الاقتصاد فى انتخابات ١٩٧٧ فى إسرائيل، أو التعديلات البنيوية التى بدأها تورجوت أوزال بتركيا قبل انقلاب ١٩٨٠ العسكرى مباشرة، أو التحدى المنظم للتخطيط "الاشتراكى" فى الجزائر بمجرد تولى شاذلى بن جديد الرئاسة خلفا لهوارى بومدين فى سنة ١٩٧٨.

نظرا لوجود عمليات مماثلة على مستوى العالم فقد كان من الطبيعى بالنسبة للتفسيرات التى بدأت فى الظهور حينذاك أن تتم صياغتها إما فى اطار دولى وإما فى ضوء نماذج نشأت فى مناطق أخرى من العالم. ومن نماذج النمط الأول ما يربط بين الركود العالمى فى السبعينيات وبين زيادة الديون وبين السياسات التى تضمنتها برامج الاستقرار والتعديل البنيوى التى أراد كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى أن يفرضها على مصر والسودان وتونس وتركيا والمغرب فى نهاية ذلك العقد. ومن النماذج العديدة للنمط الثانى ما يركز على أفكار من قبيل الأزمات التى تواجه الدول التى تقيم استراتيجياتها التنموية على الاستيراد بدلا من التصنيع، مما يؤدى إلى زيادة تدخل

الدولة فى البداية، وحين تفشل هذه الإستراتيجيات تؤدى إلى سياسات يفرضها صندوق النقد الدولى وتهدف إلى خفض الموازنة وزيادة الصادرات وتشجيع القطاع الخاص[١]. إلا أن مثل هذه التوجهات لا تخلو من المشكلات. فهناك عدد كبير من المصاعب تتعلق بالتوقيت الزمنى والربط بين الركود العالمى وتأثيره الافتراضى على اقتصاد دولة ما. ففيما يتعلق بالشرق الأوسط ظهر أول ارتداد عن توجيه الدولة لخطط التنمية فى تونس فى سنة ١٩٦٩ فى وقت كان فيه الاقتصاد الدولى لايزال فى مرحلة التوسع السريع. وكان استمرار استفادة الدول العربية من طفرة أسعار النفط فى السبعينيات وأوائل الثمانينيات معناه إمكانية تأجيل قيود الديون لأجل أطول كثيرا من المتبع فى أفريقيا أو أمريكا اللاتينية. وليس معنى ذلك إنكار وجود الروابط الدولية، فقد كان وجودها أمرا حيويا لا من حيث الضغوط التى تمثلها وحسب، بل فى أذهان الساسة الذين كانوا يستعيرون ممارساتهم ومفردات سياساتهم من دول أخرى. فنرى مثلا أحد وزراء الجزائر يستشهد بمقولة دينج خياوبينج فى دفاعه عن بعث القطاع الخاص بالصين فى قوله "إن لون القطة لا يهم طالما أنها توقع بالفئران"، بينما يختلف الأمر حين نستعرض تأثير العوامل الخارجية على السياسات اليومية فى عملية الإصلاح الاقتصادى بالجزائر[٢].

وهناك مجموعة أخرى من المشكلات تتعلق بفكرة "الأزمة" والعلاقة بين مكوناتها الاقتصادية والسياسية. ومعظم ما يشار إليه على أنه "أزمات" ليست مجرد أحداث اقتصادية بسيطة ذات مقدمات ونتائج، بل شئون سياسية عالية المستوى يمكن السيطرة عليها بسبل تعود إلى توازن القوى داخل الدولة وليس إلى ما تنص عليه الكتب. وإذا نظرنا من هذا المنظور إلى بعض الأحداث التى وصفت فيما بعد بأنها "أزمة" - من قبيل عجز المصريين عن رسم خطة خمسية ثانية فى عامى ٦٤ و١٩٦٥- نجد أنها لم تقدم بهذه الصورة فى حينها، بينما كان المجال مفتوحا أمام أى زعيم قومى لكى يصف المصاعب الاقتصادية التى تواجه بلاده بالخطورة كلما أحس بوجود ميزة سياسية قصيرة المدى يمكن اغتنامها.

والمشكلة الثالثة والأخيرة فيما يتعلق بالتوجه الدولى أن هذا التوجه يميل إلى التركيز على العقبات التى تواجه الصناعة -التى ينظر اليها على أنها العامل الذى يحدد حجم الدخل والعمالة- وتجاهل القطاع الزراعى وما يمثله من أهمية على الصعيدين القومى والدولى بالنسبة للقطاعين العام والخاص.

ونعود الآن إلى الشرق الأوسط نفسه فنجد أن أشد ما يثير دهشة أى مراقب مدى تباين المحاولات الرامية إلى تغيير النظم الجامدة للإدارة الاقتصادية وطول الفترة التى استغرقتها هذه المحاولات. فعلى النقيض من البرامج قصيرة الأجل التى تركز على جانب الطلب وتتضمن معايير يمكن استيعابها بسهولة - كتغيير معدلات أسعار الصرف أو خفض العجز فى الموازنة - نرى أن جانب العرض والتعديلات التى تطرأ عليه لصالح زيادة العائد وخاصة الصادرات يواجه شبكة من المصالح المتشابكة التى تتطلب إجراءات سياسية معقدة. وسنوضح هذه الصورة باستخدام ثلاثة أقسام جانبية يتناول أولها سياسة إعادة البناء الاقتصادى فى عدد من الدول العربية بشمال أفريقيا و خاصة مصر وتونس والجزائر حيث تعرضت إستراتيجيات التنمية التى تسيطر عليها الدولة ذات نظام الحزب الواحد لانتقادات متزايدة نتيجة لضعف هذه الإستراتيجيات وما يعتورها من عيوب ولارتباطها بمديونية دولية متصاعدة لا يمكن للثروة النفطية أن تحتويها إلا بصورة جزئية. وهنا لعبت السياسة دورها على الصعيد الدولى من خلال عقد صفقات مع الدائنين الأجانب وفى مجالات جمعت بين القومى والدولى - كوزارات الزراعة على سبيل المثال - حيث اضطر خصوم سيطرة الدولة إلى الدفاع عن مواقفهم ضد مصالح ملاك الأراضى الذين تلقوا الدعم من جهات خارجية كهيئة المعونة الأمريكية وغيرها. وينطبق بعض ماقيل هاهنا على المغرب أيضا؛ حيث تبنت الدولة برنامجا رئيسيا لإجراء تعديل هيكلى فى أواخر الثمانينيات. ويتناول القسم الثانى كلا من سوريا والعراق، وهما دولتان سمحت لهما أموال النفط الطائلة باتباع إستراتيجيات تنموية لاتعوقها الحاجة إلى الاقتراض من السوق الدولية. ولكن مع ذلك كان نظام البعث فى كل منهما يشجع على نمو قطاع خاص يخدم أهدافه السياسية والاقتصادية الخاصة. وفى النهاية سأقدم عدة ملحوظات عن التغيرات التى طرأت على العلاقة بين القطاعين العام والخاص فى كل من تركيا وإسرائيل وإيران.

الإصلاح الاقتصادى فى ظل المديونية الدولية فى شمال أفريقيا:

مصر وتونس والجزائر

استمرت مرحلة التخطيط الاقتصادى الحكومى القائم على الإسراع بالتصنيع والسيطرة المشددة على رأس المال الأجنبى واتساع نطاق الملكية العامة ما يقرب من عشر سنوات بمصر وتونس (عقد الستينيات) ولنفس الفترة فى الجزائر (فى السبعينيات). فى كل من هذه الحالات كان التفكك والاضطراب الذى ميز سنوات الإصلاح الأولى مختبئا فى حينه وراء التركيز على الخطة باعتبارها أداة للإدارة العلمية للموارد. ولكن كان واضحا لقلة من المراقبين عدم وجود منطق معين وراء تأميم بعض الشركات الأجنبية ولا وراء تلك القائمة من المشروعات الصناعية الجديدة المزمع إقامتها[٣]. وكانت السيطرة تتم من خلال عدد من الآليات الإدارية ومن خلال الحزب الحكومى الأوحد (الاتحاد الاشتراكى العربى والدستور الجديد وجبهة التحرير الوطنية) الذى كان يستغل فى استقطاب التأييد من عدد من مختلف الطوائف الاجتماعية وخاصة العمال ونقاباتهم. ونظرا للأولوية المعطاة للقطاع الصناعى تم استبعاد الزراعة إلى درجة كبيرة من عملية التخطيط، إلا أنها خضعت للإشراف من خلال الجمعيات التعاونية للفلاحين العاملين إما فى أراض يمتلكونها وإما فى إقطاعيات تم ضمها لملكية الدولة.

كان أول نظام سعى إلى قلب هذه العملية النظام التونسى بدءًا من ١٩٦٩ حيث تم عزل الوزير المسئول عن إقامة نظام متكامل من الإدارة الاقتصادية "الاشتراكية" - أحمد بن صالح - فجأة وتم إقرار إستراتيجية جديدة تقوم على التوجه نحو اللامركزية. وأعقب ذلك فى عام ١٩٧١ اتخاذ ترتيبات نحو الانفتاح فى مصر، وهى عملية بدأت فى التبلور بصورة أكثر تحديدا فى "ورقة أكتوبر" التى تقدم بها السادات فى أبريل ١٩٧٤ ودعا فيها إلى تحرير القطاع العام والاعتراف بما للقطاع الخاص من دور مهم فى عملية التنمية. ويبدو أن الأسباب التى كانت تكمن وراء هذه التحولات السياسية كانت مختلفة تماما. ففى حين جاء العزل المفاجئ لابن صالح كرد فعل من جانب الرئيس

بورقيبة تجاه المخاطر التى تهدد سلطته وتتمثل فى أنشطة أحد أتباعه الطموحين، كان التحول الليبرالى فى مصر ذروة عملية مطولة بدأها عبدالناصر نفسه ولعبت هزيمة ١٩٦٧ والركود الاقتصادى والحاجة إلى إيجاد موارد جديدة للتنمية الصناعية دورا مهما فيها[٤]. ومن أوجه الاختلاف كذلك أن بورقيبة كان حريصا على حماية الدور المحورى لحزب الدستور الجديد، فى حين كانت سياسة السادات الاقتصادية الجديدة تتصل بسعيه الموازى إلى محو تنظيم الاتحاد الاشتراكى الذى كان فى نظره يمثل جزءا من مصادر القوة بالنسبة لخصومه الناصريين.

ولم تطرأ أية تحولات على السياسات الاقتصادية فى الجزائر إلا فى نهاية عام ١٩٧٨. ويمكن تفسير هذا التأخير بأن فترة التخطيط "الاشتراكى" بدأت فيها فى وقت لاحق على مصر وتونس، ولأن البلاد لم تكن تعانى العديد من المشكلات الاقتصادية التى سادت فى السبعينيات نظرا لامتلاكها ثروة نفطية كبيرة. ولكن كان واضحا أن قوى التغيير كانت تعمل منذ فترة قبل وفاة الرئيس بومدين المفاجئة فى أوائل ١٩٧٨، بل اتفق خلفاؤه فيما بينهم فى فترة مرضه الأخيرة على ضرورة قلب سياساته رأسا على عقب[٥]. وسرعان ماتكشفت السياسات الجديدة فى المناقشات التى أدت إلى إعلان الخطة الخمسية التالية ٨٠-١٩٨٤ والتى كانت تحتوى على انتقاد حاد للتركيز السابق على الصناعات الثقيلة تحت إدارة هيئات عامة تفتقر إلى الكفاءة، ودعت إلى العدول عن المركزية والاهتمام بالصناعات الخفيفة وتشجيع القطاع الخاص.

وعلى الرغم من البداية الدرامية التى ميزت سياسات التحول الليبرالى إلا أنها تطورت ببطء شديد فى شمال أفريقيا وفى ظل ظروف اقتصادية عامة وصراع داخل القيادات السياسية وفى ظل ضغوط زيادة المديونية الخارجية والسعى إلى الحد من النفقات العامة وما ترتب على ذلك من اندلاع أعمال عنف شعبية. فأدى التحول الليبرالى هاهنا أيضا وككل مكان فى العالم إلى ظهور فوارق كبيرة فى الدخول وزيادة معدلات البطالة والفساد، بينما كان خفض الدعم سببا فى زيادة حدة التضخم وانخفاض قيمة العملات ونمو السوق السوداء. وككل مكان فى العالم أيضا كان السخط الشعبى الناجم عن ذلك يمثل تحديا كبيرا للنظم الحاكمة، إلا أنه فى الوقت نفسه قدم فرصة لمختلف الفرق والاتجاهات للظهور والتعبير عن نفسها.

وكانت الدولة التى تقدمت فيها عملية إعادة البناء بخطى أسرع مصر حيث كان من السهل احتواء التأييد الشعبى للدور الرائد للقطاع العام وخضوع السوق لسيطرة الدولة. كما أن النظام السياسى الذى أعاد السادات هيكلته كان يتيح الفرصة أمام أنصار القطاع الخاص لكى يستخدموا نفوذهم فى التأثير على القرار السياسى وخاصة من خلال اللجان المتخصصة لمجلس الشعب والدور الشعبى الذى أسند إلى مجموعات العمل الكبرى من قبيل اتحاد رجال الأعمال المصريين الذى كانت له أهمية كبرى عبر ممثليه الثلاثة فى مجلس إدارة الهيئة القومية للاستثمار. وجاء الدور المتزايد للقضاء بمزيد من التأييد لذلك التوجه، حيث تم إطلاق يد المحاكم فى إشارة واضحة من السادات على اهتمام النظام الحاكم بالدفاع عن الملكية الخاصة وتأمين الاستثمارات المحلية والأجنبية على السواء. وفى ظل هذه الظروف، كان يبدو أن التوازن بين العام والخاص تحدده قوة القطاعين والحاجة إلى الإبقاء على النظام الحاكم. وهذه نقطة مهمة، فكانت حدود نمو القطاع الخاص يحددها ضعفه الطبيعى نظرا لاعتماده على الحكومة فى استمداد العون والتأييد وعلى القطاع العام فى الحصول على المواد الرخيصة وعلى التجارة الخارجية فى اجتذاب رأس المال والخبرات التكنولوجية.

فى الوقت نفسه، كانت هناك قيود شديدة على الاختيار بين زيادة كفاءة القطاع العام وبين بيع جزء منه. ولم يكن هناك سوى بعض مشروعاته على درجة من الكفاءة العالمية تكفى لجذب شركاء أجانب لإقامة مشروعات مشتركة، بينما كانت بقية المشروعات تسهم فى زيادة ضخامة نظام الخدمة الاجتماعية العامة فى مصر من خلال تقديم أيد عاملة رخيصة وآمنة وسلع مدعمة. وإن صحت هذه المقولة فإن الدعوات العارضة من وقت لآخر والتى تنادى بخصخصة أجزاء من القطاع العام لابد من النظر إليها على أنها مجرد كلام ولم يكن لها معنى إلا حين كانت تضطر النظام إلى الإفصاح عن المنطق الكامن وراء سياساته بصورة أكثر صراحة. وكان ذلك الحال بمصر فى سنة ١٩٨٧ حين صُدم الرئيس المصرى باقتراح من وزير السياحة بخصخصة القطاع العام فأكد على أنه ليس للبيع بدعوى أن السبب الأكبر فى الإبقاء عليه مد الشعب بالضروريات بأسعار منخفضة[٦]. ولم توافق مصر على إجراء إصلاحات جوهرية فى

القطاع العام إلا فى عام ١٩٩١ فى محاولة منها للإفادة من دورها فى حرب الخليج ضد العراق فى الحصول على إعفاءات من الديون من جانب دائنيها الدوليين، ثم وافقت على بيع عدد من المؤسسات العامة. وكان ذلك يشكل جزءا من خطاب آخر للنوايا تم توقيعه مع صندوق النقد الدولى بعد ثلاث سنوات من المفاوضات. وفى هذا الخطاب تم الاتفاق على خفض النفقات العامة كوسيلة للحد من عجز الموازنة الذى كان قد ارتفع إلى درجة كبيرة.

كان تحول التوازن بين القطاعين العام والخاص فى تونس أبطأ منه فى مصر. فالسياسات الجديدة التى تم اتخاذها هناك بعد عزل بن صالح ثبت نجاحها من حيث النمو الاقتصادى فى معظم عقد السبعينيات ولم تتلق أولى صدماتها إلا فى يناير ١٩٧٨وما شهده من إضراب عام وما تلاه من انشقاق بين النظام والنقابة الوحيدة التى كانت بمثابة الشريك الأول لحزب الدستور الجديد منذ الاستقلال. وأدى تصاعد المصاعب الاقتصادية إلى زيادة الغليان الشعبى مما أدى إلى اندلاع انتفاضة "الخبز" فى يناير ١٩٨٤ والتى استغلها الرئيس بورقيبة فى كسب الوقت لنفسه أمام الدائنين الدوليين وفى إعادة ضم اتحاد العمال التونسى إلى حظيرة النظام بعد تطهيره من قيادته. وفى عام ١٩٨٦، حين انهار ميزان المدفوعات بسرعة شديدة، جرت محاولة جديدة كبرى لإعادة هيكلة نظام الإدارة الاقتصادية مع العودة إلى دفع عجلة التصدير وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة رفع يد الدولة عن الإدارة المباشرة للقطاع العام التونسى. وحينئذ أمكن الحصول على دعم من البنوك الغربية كان النظام فى حاجة ملحة إليه[٧].

كما تطورت عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية ببطء شديد فى الجزائر حيث كانت معارضة الإصلاحات داخل التظام وداخل الحزب الواحد أشد مما كانت عليه فى تونس. وكانت فترات النشاط الإصلاحى هنا أيضا تأتى فى شكل طفرات تحركها كل أزمة تواجه ميزان المدفوعات وكل اندلاع جديد للسخط الشعبى. وكانت بداية الثمانينات عبارة عن واحدة من هذه الفترات، حيث اتخذت الإجراءات الكبرى فى طريق اللامركزية وإعادة النظر فى القوانين وحل المزارع الحكومية الكبرى ، ولم تتخذ الإجراءات التالية

إلا حين تداعت أسعار النفط بشكل كبير فى سنة ١٩٨٦ مما أدى إلى إجراء خفض كبير على الواردات وإلى بدء جهود جديدة لحث القطاع العام على رفع كفاءته بإجراءات من قبيل إلغاء وزارة التخطيط مما أعطى لمديرى المشروعات العامة مزيدا من الحرية فى إدارتها وشجع على التنافس فيما بين البنوك التى تملكها الدولة. وبدأت مرحلة ثالثة على أثر انتفاضة كبرى وقعت فى أكتوبر ١٩٨٨ كرد فعل تجاه عامين من التقشف الشديد وتدهور مستوى المعيشة. ولكن فى هذه المرة، كانت زيادة الإصلاح الاقتصادى تصحبها إعادة هيكلة كبرى للنظام السياسى تشمل خفض سلطات جبهة التحرير الوطنية.

إذا نظرنا إلى شمال أفريقيا ككل نجد أن العمليات التى تحدثنا عنها لتونا لها أربع سمات رئيسة: أولا- هناك نوع من التجانس فى الأهداف المعلنة للإصلاح، وهى بصورة عامة رفع كفاءة القطاع العام المترهل وتشجيع القطاع الخاص على أداء دور أكبر فى خلق فرص العمل وزيادة الصادرات والاستثمارات. إلا أن الآليات التى تم بها تسيير هذه الخطط لم تكن تعمل بكفاءة عالية، وخاصة التحركات المترددة نحو اللامركزية وإعادة النظر فى القوانين، مما لم يؤد إلى إطلاق حرية أصحاب المشروعات والمديرين فى التصرف بالدرجة المطلوبة. وأسباب ذلك لم تمحص بعد، إلا أنها تعود إلى بنية السيطرة الاقتصادية وإلى مقاومة العناصر المعارضة للإصلاح. وحتى حين تم حل المؤسسات العامة الكبرى بسرعة كبيرة، كما حدث فى مصر فى أواسط السبعينيات وفى الجزائر فى الثمانينيات، كان يمكن لمديرى القطاع العام أن يحققوا الأرباح التى طلب منهم تحقيقها من خلال الالتزام بقواعد النظام والإذعان لما يمليه عليهم وزراء الاقتصاد الأقوياء.

فى نفس الوقت كان اهتمام القطاع العام بالاستمرار على الرغم من الخسائر سببا فى إعاقة الخصخصة، وكانت الدولة الوحيدة التى شهدت تقدما طفيفا تونس حيث أمكن بيع بعض البنوك ومصانع النسيج. أما بالنسبة لإعادة النظر فى بعض القوانين فكانت إزالة بعض آثار النظام الاشتراكى لاتعنى سوى أن الحصول على إذن أو عقد استيراد أصبح يحتاج إلى موظفين أو ثلاثة موظفين بيروقراطيين بدلا من ٣٠ أو ٤٠ موظفا ممن كانت سلطاتهم (أو أثمانهم أحيانا) كبيرة بالتالى. فى ضوء هذه

المعوقات، لم تلق النظم الحاكمة فى مصر وتونس والجزائر تشجيعا كافيا لبدء موجة ثانية من الإصلاحات يتم فيها استخدام نظام مصرفى تنافسى لا تعوقه القوانين لتشجيع المشروعات الاقتصادية[٨]. أما محاولات تحسين الناتج الزراعى من خلال السماح للمزارعين باستزراع مايشاءون وفى مقابل أسعار قريبة من الأسعار العالمية فقد حققت نجاحا أكبر.

وكانت السمة العامة الثانية أن المعنيين بعملية الإصلاح الاقتصادى كانوا دائما على وعى بحاجتهم إلى درجة ما من الإصلاح السياسى كذلك. ونرى ذلك واضحا فى مصر حيث دعت ورقة أكتوبر التى أعلنها السادات فى ابريل ١٩٧٤ إلى شكل ما من أشكال التحول الليبرالى السياسى أيضا. وكان الهدف الأول للرئيس فى هذه الحالة القدرة على إعادة تشكيل الحزب الواحد بصورة تسمح بتحييد من تبقى من الناصريين وإخضاعهم لسيطرته. وفى الجزائر وتونس كانت أولى فترات الإصلاح تصاحبها جهود لإعادة تنظيم الحزب الواحد، ولم تتم محاولة خفض سلطات الحزب على الحكومة والاقتصاد إلا فى وقت لاحق حين أصبح الحزب ينظر إليه كقوة محافظة. فى الوقت نفسه، بذل النظام فى كل من مصر وتونس جهودا مترددة لإيجاد قنوات للمعارضة السياسية فى تجمعات مسموح لها أن تتحدى الحزب المهيمن فى الانتخابات، ولو أن النظام فى الحالتين سعى إلى ضمان ألا تحصل هذه التجمعات على أغلبية شعبية.

والسمة الثالثة أن إعادة الهيكلة الاقتصادية كانت تتم فى ظروف شهدت مشكلات اقتصادية قصيرة الأجل، وخاصة التدهور الحاد لأسعار النفط وزيادة المديونية الخارجية. وأدت الإجراءات التى اتخذت للتعامل مع هذه الأزمات إلى إفراز سياسات من نوعها، بينما كانت النظم الحاكمة مشغولة فى عملية متصلة من المساومة مع دائنيها الأجانب فى محاولة لتخفيف الضغوط عليهم لأدنى درجة ممكنة. وربما كان ذلك سببا فى المبالغة فى تقدير المخاطر المترتبة على اتخاذ أى إجراء من شأنه أن يثير انتفاضات "الخبز"، أو على اختيار مجموعة من البنوك الدولية أو من الشركات دون الأخرى، أو على الموافقة على وعود بإجراء إصلاحات اقتصادية أو إصلاح معدل صرف العملات. وتتفاعل هذه السياسات مع سياسات الإصلاح الاقتصادى، وأحيانا تزيد من المصاعب

إلى مهمة القائمين على الإصلاح وفى أحيان أخرى تيسر لهم السبيل بالسماح لهم بإقناع خصومهم فى الحكومة والحزب بأن الأزمة على درجة من الضخامة تجعل التغيير أمرا محتوما.

وجاءت سياسات الإصلاح الهيكلى والمديونية الدولية فى سلة واحدة من حيث إستراتيجيات النظام لاحتواء معارضة الطبقة العمالية. فمن ناحية، ظل معظم العمال محرومين من حقوقهم بسبب الحواجز الرسمية التى تقف حائلا دون تشكيل حزب عمالى حقيقى. ومن ناحية أخرى، تم استغلال الحركة النقابية فى ربط عضويتها المكثفة بالنظام بأوثق صلة ممكنة، إما من خلال منح وضع متميز للاتحاد العام للعمال التونسيين أو من خلال إستراتيجية السادات القائمة على ضمان أن يكون لرئيس اتحاد العمال المصرى مقعدٌ وزارى - وغالبا ما يتولى الوزارة المسئولة عن شئون العمال[٩] وزاد التشجيع من خلال دعم تكاليف بعض الضروريات الأساسية، وهو إجراء بدأ فى التهام جزء متزايد من موازنة الدولة وأصبح من العسير خفضه على الرغم من استعجالات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. وفى الوقت نفسه، تمكنت جماعات العمال من استثمار صلاتها بالحزب الحاكم فى الدفاع عن وضعها داخل القطاع العام، وكانت تقاتل فى معركة خلفية شرسة ضد جهود ترمى إلى خفض الضمانات الوظيفية أو إلى فتح القطاع أمام مشروعات مشتركة متحررة من القيود الرسمية فيما يتعلق بالأجور والبطالة.

وقبل أن نترك هذه النقطة هناك إيضاح مهم يجب أن نلفت إليه. ظللت فى تحليلى لسياسة الإصلاح بين الدول العربية بشمال أفريقيا أعتمد على فكرة الاقتصاد المنقسم إلى قطاعين "عام" و "خاص". واذا كان هذا التقسيم يعد نقطة انطلاق ضرورية ويتوافق مع اللغة التى استخدمتها الأنظمة نفسها إلا أن له جانبا أيديولوجيا ويوحى بوجود فاصل أبسط مما عليه فى الحقيقة. وكما هو معروف، كانت فكرة العام والخاص قد نشأت فى أوروبا الحديثة فى صراعها الطويل بين مصالح متباينة لتحديد مدى سلطات الدولة. وكانت غلبة أى من هذين العنصرين تسانده قائمة طويلة من القوانين والقواعد الإدارية الرامية إلى إضفاء القوة والثبات عليه. وكان انتقال بعض من هذه

الأفكار وتطبيقها على الشرق الأوسط يثير مشكلات صعبة على عدة مستويات من التحليل، كما ترتبت عليها آثار سياسية مهمة.

ربما كانت أول نقطة يجب تناولها فى هذا الصدد أنه بالرغم من وجود صلة عامة بين اليسار السياسى وبين الطبقة العمالية والدفاع عن القطاع العام بشمال أفريقيا إلا أن الوضع الأيديولوجى لأثرياء القطاع الخاص لايزال غامضا. ويرجع ذلك إلى دور الدولة وإلى ضعف مصالح القطاع الخاص. وإذا تحدثنا بصورة عامة نقول إن أنظمة شمال أفريقيا بذلت مافى وسعها للحيلولة دون ظهور أيديولوجيا ليبرالية متماسكة يمكن لها لو تغيرت الظروف أن تعمل على حشد القطاعات المؤثرة من البرجوازية. ونرى ذلك واضحا فى مصر حيث جاء تصرف السادات سريعا لإسكات صحفيين من أمثال على أمين ومصطفى أمين - وهما صحفيان قاما على تحرير الأهرام و الأخبار فى السبعينيات- وكانت كتاباتهما توحى بالحاجة إلى اقتران فكرتى الحرية الاقتصادية والسياسية. كما تم احتواء محاولات أخرى قامت بها تكتلات جديدة كحزب الوفد حملت لواء الليبرالية، مما يرجع إلى النظر إلى مثل هذه المحاولات على أنها تنتمى إلى عناصر تريد الرجوع بالساعة إلى الوراء إلى ماقبل ثورة ١٩٥٢. كما لم يجد النظام صعوبة فى دمج الزعامة الوفدية فى أنشطته السياسية وبالتالى احتواء دعواه إلى الحرية والليبرالية.

إن ضعف القطاع الخاص يعد الوجه الآخر لنفس العملة. ولم يكن من المحتمل للجماعات المسيطرة على السوق أن تدعم وحدتها أو ثقتها فى ذاتها لكى تمثل تحديا أيديولوجيا للدولة نظرا لاعتمادها الشديد على الحماية البيروقراطية ولتفتتها إلى عدد من التجمعات. ولعل المحاولات التى قام بها الإخوان المسلمون و غيرهم لإقامة قطاع اقتصادى إسلامى قد أضاف مصاعب جديدة لمشروعهم هذا، لأنهم على الرغم من تطلعهم إلى الدفاع عن أنفسهم أمام تزايد القيود الحكومية كانوا ممنوعين من تطوير أى وضع أيديولوجى يسمح لهم بالظهور بمظهر الدعاة إلى الحرية بالمفهوم الليبرالى.

فى ظل هذه الظروف كانت الجهود الرامية إلى دفع الفواصل بين العام والخاص فى اتجاه أو آخر تعد جهودا محدودة إلى حدما. وإذا نجحت بعض هذه الجهود كان

ذلك نتيجة لتحالف سياسى مؤقت ما أو لضغوط تمارسها جماعات المصالح القوية. وهناك شيء من التضارب الظاهرى فى ذلك، نظرا لاحتدام الجدل الدائر بين أنصار القطاعين العام والخاص. ومع ذلك فإن هذا الجدل يدور على مستوى شديد العمومية يشن فيه الهجوم على سبيل المثال على عجز الصناعات الحكومية ويقابله اتهام بالفساد واللامساواة يوجه لأنصار تكديس المال الخاص(١٠).

حدود الثروة النفطية:

تشجيع الربح الخاص فى سوريا والعراق

شهدت سوريا فى الستينيات الإجراءات الكبرى للتأميم وفرض سيطرة الدولة على معظم الاقتصاد. ثم توقف هذا التوجه لفترة قصيرة بعد تولى الرئيس حافظ الأسد السلطة فى سنة ١٩٧٠ إذ حاول أن يرسخ دعائم نظامه عن طريق تخفيف القيود على الاستيراد والسماح بقدر من حرية التجارة وتشجيع الأثرياء السوريين الذين كانوا قد فروا إلى الخارج على العودة لاستثمار أموالهم داخل البلاد(١١). وكان الكسب السياسى الأكبر من هذا المرحلة المبكرة من الانفتاح يتمثل فى إيجاد تحالف بين النظام العلوى وكبار تجار دمشق من السنة، وهو تحالف ازداد قوة إبان الطفرة الاقتصادية التى تلت حرب ١٩٧٣ حيث فتحت سوريا الأبواب أمام رأس المال العربى والغربى. وكان ذلك بدوره أساسا قام عليه نمو اقتصادى سريع دام لعشر سنوات ودعمه الإنتاج النفطى السورى فى أوائل الثمانينيات والمبالغ المالية الهائلة التى تمكن الرئيس الأسد من الحصول عليها من السعودية والكويت وليبيا.

يرى بعض الباحثين أنه لولا زيادة سيطرة النظام على أزمة الأمور لاحتواء الإخوان المسلمين فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات لزادت حدة التحول الاقتصادى الليبرالى(١٢). كما يرى نفس الكاتب أن هناك تحالفا كان قائما بين مديرى القطاع العام وأنصار النقابات المهنية ومسئولى حزب البعث وغيرهم وظهر أثره فى

الحفاظ على جمود الحركة الاقتصادية وفى الحيلولة دون ظهور أية محاولة لتشجيع زيادة نمو مصالح القطاع الخاص. كما أنه يرى أن هذا التحالف كان له أثره فى كل من القطاع الخاص والريف حيث كان أنصار الجمعيات التعاونية الريفية يمارسون ضغوطا تعرقل إقامة وحدات تجارية خاصة كبيرة.

من النتائج المترتبة على هذه السياسات أنها سمحت بنمو نظام يترعرع فيه الفساد تمكن فيه عصبة مديرى القطاع العام وأصحاب المشروعات الخاصة ممن كانوا على اتصال وثيق بالنظام من التحالف على التلاعب بالاقتصاد لصالحهم. ومع أن ذلك كان يمنح الرئيس الأسد ميزة سياسية كبرى تمكنه من العمل كوسيط بين مختلف الجماعات المتنافسة، إلا أنه كان فى الوقت نفسه يؤدى إلى الفشل فى إفراز إستراتيجية صناعية متماسكة يمكن أن تظل قائمة طالما ظلت عوائد النفط تتدفق على الدولة من مصادر داخلية وخارجية. وكانت النفقات الباهظة على الدفاع وضعف إنتاجية الزراعة السورية تزيد الأمر سوءاً.

كانت جهود إنعاش القطاعات الإنتاجية من الاقتصاد تعوقها الحاجة إلى الحفاظ على السيطرة السياسية. فمن ناحية، كانت الإجراءات الجديدة التى تم اتخاذها فى سنة ١٩٨٥ ترمى إلى تشجيع استثمارات القطاع الخاص بتسهيل حرية الاستيراد وإقامة مشروعات مشتركة مع الشركات متعددة الجنسيات. ومن ناحية أخرى، بدأ النظام فى الاهتمام بما أسماه "الإدارة الجيدة" فى القطاع العام سعيا إلى حل مشكلات الترهل وضعف الإنتاجية والعجز عن الاستثمار الأمثل لرأس المال. لكن هذه المبادرة الأخيرة تبدو وقد تم اتخاذها عمدا بحيث تتم الحيلولة دون إثارة تساؤلات عن الصلة بين ضعف الأداء وبين النظام الكلى لسيطرة النظام. وهذه على الأقل النتيجة التى يمكن الخروج بها من التحليل الذى قامت به اليزابيث لونجوينيز عن الأسلوب الذى تمت به معالجة الأمر فى المؤتمر الثامن لحزب البعث فى سنة ١٩٨٥، حيث عجزت نداءات الرئيس الأسد "لتحمل المسئولية" و "معاقبة المقصرين" وانتقادات ممثلى العمال للمديرين لتجاهلهم للتوجيهات المركزية عن الدق على المشكلات الأساسية فى هذا الصدد[١٣]. وكانت هذه المشكلات تتعلق بالدور الذى لعبه أعضاء الحزب الأوحد - كما

هو الحال فى الجزائر - وكانت تزداد تفاقما بسبب وجود نظام السيطرة السياسية الذى يسمح النظام الحاكم فيه لأعوانه بتجاهل الحدود الفاصلة بين المجالين العام والخاص فى سبيل تحقيق مكاسب خاصة على حساب الدولة. ومن الأمثلة على ذلك ما ظهر فى المؤتمر الثامن للحزب حيث ادعى مديرو القطاع العام كذبا أن سائر سلع القطاع العام ليست على الدرجة المطلوبة من الجودة وبالتالى حصلوا على الإذن باستيراد بضائع أغلى ثمنا من الخارج - من خلال الشركات التى يملكها أنصار القطاع الخاص وبالطبع[١٤].

جاء ظهور القطاع الخاص فى العراق نتيجة لمسار مختلف؛ فقد جاءت تأميمات الستينيات لتقضى على رأس المال الخاص الضعيف وكانت معظم المشروعات التى تم السماح بإقامتها فى السبعينيات من خلق النظام الحاكم نفسه والذى كان يتطلع إلى الحيلولة دون وصول كثير من الثروة النفطية إلى أيدى الشركات الأجنبية. وكان المستفيد الأول من هذه السياسة قطاع البناء حيث يمكن أن نرى يد الدولة تتدخل من خلال إقراض الأموال للعديد من الشركات الجديدة لبدء أعمالها. كما يمكن أن نرى محسوبية النظام فى قول عصام الخفاجى من أن نصف الشركات الكبرى التى هيمنت على هذا القطاع كانت تسيطر عليها عائلات من تكريت والأنبار حيث ينتمى معظم كبار أنصار النظام[١٥].

وجاءت الفترة الثانية من تشجيع رأس المال الخاص فى الثمانينيات وعلى أثر المشكلات المرتبطة بإدارة اقتصاد حرب فى الصراع الطويل مع إيران. وبدأ ذلك فى القطاع الزراعى حيث تم تشريع قانون فى عام ١٩٨٣ يسمح للأفراد والجماعات باستئجار أراض مملوكة للدولة، وهو أمر كان يتم التغاضى عنه لعدة سنوات مضت[١٦]. ثم امتد العمل به إلى قطاعات أخرى. ثم شهدت البلاد طفرة جديدة فى سنة ١٩٨٧حيث تم إدخال خطة للتحول الليبرالى تتضمن خصخصة بعض الصناعات ذات العائد الكبير نسبيا والمملوكة للدولة وبذل جهود لإضفاء قدر أكبر من الاستقلالية للمشروعات العامة أملا فى تحقيق ناتج أعلى وخفض الخسائر التى تتحملها الموازنة العامة. وتلا ذلك فى عام ١٩٨٨خصخصة العديد من المصانع المملوكة للدولة والسياحة

وإقامة بنك جديد - بنك الرشيد - لمنافسة بنك الرافدين الذى كان يحتكر السوق تماما فيما مضى.

نظرا لندرة المعلومات عن العراق يستحيل أن نحدد ما إذا كانت مبادرة القطاع الخاص متصلة بهذه التطورات، لكن ذلك ليس محتملا. والأمر المؤكد أن الإصلاحات لقيت معارضة من داخل حزب البعث نفسه. وتمثلت هذه المعارضة فى إلغاء النظام للمجلس الأعلى للزراعة الذى كان للقيادة الإقليمية للحزب ثلاثة أعضاء فيه، وتمثلت أيضا فى عدد من الخطب ألقاها الرئيس صدام حسين ودعا فيها إلى خفض سيطرة الحزب على الحكومة والاقتصاد بصورة توحى بأنها صدى للدعوى التى وجهها أنصار الرئيس جورباتشيف بالاتحاد السوفيتى. ولكن لعل أوضح انتقاد منه للمتشددين فى الحزب كان فى أوائل عام ١٩٨٧ حين أكد على أنه "لو لم يكن فى العراق قطاع خاص لكان من واجب القيادة أن توجده" وأن "نهجنا فى الاشتراكية لايمكن له أن يعيش بدون القطاع الخاص، سواء الآن أو بعد الحرب"[١٧].

ولكن مع كل مابذله الرئيس من جهود فى سبيل التغيير السياسى فإنها لم تتغير بدرجة كبيرة[١٨]. ففى العراق -كما فى غيرها من الدول- هناك حدود واضحة لنمو قطاع خاص، خاصة ذلك النوع من القطاع الخاص الذى يضم عددا من الشركات العملاقة والمتوسطة التى تعتمد على الدولة فى الحصول على التعاقدات والحماية. كما أن الدولة هى التى تملك سلطة القرار فيما يتعلق بنوعية الصناعات التى يمكن فيها لشركات القطاع الخاص والمشترك الاستثمار فيها وشروط ذلك. فعلى سبيل المثال صدر فى عام ١٩٨٨ قرار من مجلس قيادة الثورة يضم قائمة بنوعية المشروعات التى يسمح فيها بإنتاج أجزاء من السيارات وإمكانية منح هذه المشروعات قروضاً من البنك الصناعى بما لا يقل عن نسبة ٥٠٪ من قيمة "الآلات والمعدات والمواد الخام المستوردة والمعونات والاستشارات الفنية"[١٩]. والأهم من ذلك أن التحرك نحو تشجيع القطاع الخاص قد تم فى ظل تخفيف السيطرة السياسية لدرجة طفيفة. ومن الواضح أن بنية السلطة كانت تعوق أى تحرك جاد باتجاه منح مزيد من الحرية.

غالبا ما يتم تصوير تركيا على أنها النموذج الناجح لدولة عانت أزمة حادة لميزان المدفوعات فى أواخر السبعينيات ثم بدأت تحت ضغط من صندوق النقد الدولى عملية تعديل جذرى لبنيتها الاقتصادية وشرعت فى التحول الليبرالى. وكان التركيز على تشجيع الصادرات التى تضاعفت ثلاث مرات فى قيمتها من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٧ وحققت فائضا مستمرا فى الميزان التجارى. وصاحبت ذلك جهود لجذب الاستثمارات الأجنبية الخاصة وإزالة سيطرة الدولة على أسعار معظم المحاصيل الزراعية. أما المبادرات الأخرى فلم يكتب لها نفس القدر من النجاح. فاستمرت غالبية المشروعات الاقتصادية فى تحقيق خسائر فادحة، على الرغم من إعطائها قدرا أكبر من الحرية فى إدارة شئونها، ولم ينجح فى أن يكون مرشحا محتملا للخصخصة منها إلا عدد قليل وبعد فترة طويلة من الإعداد.

كان الإطار السياسى الذى شهد كل هذه التحولات ينقسم إلى ثلاث فترات متميزة، منذ مأزق الأحزاب فى أواخر السبعينيات وحتى التدخل العسكرى فى سنة ١٩٨٠ ثم العودة إلى نظام ديمقراطى مقيد بعد ١٩٨٣. وكان تورجوت أوزال شخصية محورية فى المراحل الثلاث جميعا. كان أوزال بصفته رئيسا للجنة التخطيط الحكومية (وكعضو سابق فى هيئة البنك الدولى) مسئولا عن إدخال برنامج للاستقرار وإعادة البناء الاقتصادى فى عام ١٩٧٩، وهو برنامج استمر هو نفسه فى إدارته، فى البداية كنائب لرئيس الوزراء فى ظل الحكومة العسكرية، ثم كرئيس للوزراء من ١٩٨٣ وما بعدها. وكانت هناك بعض العوامل الدولية الأخرى لها أهميتها، وخاصة تجدد تأييد الولايات المتحدة حيث اعتبرت تركيا رصيدا استراتيجيا قيما فى وقت كانت تعيد فيه تقويم خياراتها فى الشرق الأوسط مع بدء الثورة الإيرانية.

وكانت من السمات الجوهرية للبرنامج الذى اقترحه البنك الدولى العودة إلى استعادة الثقة من خلال السيطرة على التضخم والإنفاق الحكومى والتركيز على التصدير عن طريق تخفيف القوانين وتحرر التجارة وغيرها من الإجراءات التى تجبر

الصناعة التركية على النهوض بأعباء تحديات المنافسة الدولية. ولا سبيل إلى القول ما إذا كان هذا البرنامج سيحقق ماحقق من نجاح لولا التدخل العسكرى. ولكن نظرا لإصرار الحكومة على تدمير قوة النقابات - لأسباب سياسية خاصة بها - كان القطاع الصناعى التركى الحديث فى وضع يسمح له باغتنام فرصة الزيادة الهائلة فى حجم السوق الشرق أوسطى بسبب طفرة النفط الثانية ونشوب الحرب بين إيران والعراق. واستمرت هذه الفرصة فى الثمانينيات وزادت فى سنة ١٩٨٣ بسبب القيود المشددة التى فرضت على أنشطة الطبقة العمالية بمقتضى دستور ١٩٨٢ وفى ظل حكومة بقيادة تورجوت أوزال وما أبدته من استعداد لإمداد المصدرين بمستوى عال من القروض والضمانات.

وكان لتبنى برنامج إعادة الهيكلة وماتبعه من تدخل عسكرى آثار مهمة على التوازن بين مختلف المصالح الاقتصادية فى تركيا[٢٠]. وكان القطاع الحديث من الاقتصاد التركى قبل ١٩٧٩ خاضعا لسيطرة مجموعة من المشروعات الحكومية، والشركات الخاصة الضخمة تعمل فى سوق محلية خاضعة لحماية عالية وقوانين صارمة. وكان ذلك سببا فى تهيئة مناخ صالح للأحزاب السياسية المتنافسة لاستثمار قدرتها على الوصول إلى مختلف أجزاء القطاع الحكومى فى مكافأة أنصارها وزيادة عددهم من خلال منحهم فرص عمل أو بتشجيع أصحاب المشروعات الخاصة على الاستثمار فى صناعات معينة عن طريق منح التصاريح والدعم. وكانت الأحزاب الحاكمة تجد المال اللازم لمثل هذه العملية المكلفة سواء عن طريق المعونات الخارجية أو من تمويل العجز حين توقفت المعونات فى منتصف السبعينيات.

ومن السمات الأخرى التى ميزت الاقتصاد فى السبعينيات تفتت كل من أصحاب الأعمال والعمال إلى جماعات مصالح مختلفة ومتنافسة، فبالنسبة لأصحاب الأعمال كان الانقسام الأكبر بين العدد القليل من الشركات الحديثة القائمة فى إسطنبول والمسجلة فى الاتحاد التركى لرجال الأعمال والصناعة TUSIAD وبين عدد أقل من المشروعات القائمة فى الأناضول وكانت تشعر بتهديدات السياسات التى قد تجبرهم على الخضوع لمنافسة أكبر. وفى الوقت نفسه، كان العمال منقسمين إلى أربع نقابات

أكبرها اتحاد العمال التركى (تورك ايش) الذى أنشأته الحكومة فى سنة ١٩٥٢ لتمثيل عمال المشروعات الحكومية، بينما كان ثانى أكبر هذه النقابات رابطة نقابات العمال الثوريين DISK تحت قيادة أكثر حماسا. كانت هذه الأفرع والتقسيمات هى التى أدت بالاتحاد التركى لرجال الأعمال والصناعة إلى محاولة إقامة تحالف مع اتحاد العمال التركى فى منتصف السبعينيات على أساس مصلحتهما المشتركة فى إقامة ديمقراطية اشتراكية وتحقيق رواتب أعلى واقتصاد أكفأ، وهى إستراتيجية وجدت معارضة شديدة من جانب معظم الفئات الأخرى من العمال وأصحاب الأعمال على السواء.

وجاء التدخل العسكرى ليغير هذا النمط من المصالح السياسية بطريقتين متميزتين: أولاهما - تعطيل كل أنشطة عقد الصفقات الجماعية حيث تم إغلاق ثلاثة من النقابات المهنية الأربع. أما رابطة اتحادات العمال الثوريين بما تضمه من أعضاء يبلغ عددهم ٤٠٠ ألف وتاريخها الطويل فى النشاط العمالى فقد تم التعامل معها بطريقة قاسية وتم تقديم قادتها للمحاكمة بتهمة التآمر لإقامة نظام شيوعى. وتلقت النقابات ضربة أخرى تمثلت فى قانون النقابات المهنية والاتفاقيات الجماعية الذى أصدره النظام العسكرى ويتضمن فرض القيود على حق الإضراب. صحيح أن التنظيمات العمالية حصلت على عضوية تلقائية فى مجالس إدارات مختلف الهيئات الحكومية، إلا أن ذلك كان لايزال يحول بينهم وبين مراكز السياسة واتخاذ القرار. والطريقة الأخرى تتمثل فى أن جهود الجيش لتحويل النظام السياسى كانت تتضمن محاولة واعية لفصم عرى الصلة بين الأحزاب الجديدة وبين جماعات الضغط التى وجدت فى المجتمع الأكبر.

يحلل إيلكاى سونار هذا النمط الجديد من تمثيل المصالح والذى ظهر بعد ١٩٨٣من حيث التفتيت الجديد لجماعات أصحاب الأعمال واستمرار ضعف النقابات ذات القوانين التنظيمية المعقدة[٢١]. فيرى أن أصحاب الأعمال كانوا متفقين على الإعجاب بقمع الجيش لأنشطة الطبقة العمالية قبل تفتيتها مع من استفادوا فى القطاع الحديث من سياسة تورجوت أوزال الخاصة بتشجيع الصادرات ومع أصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة ممن كان يساورهم القلق من ظهور المحسوبية وعلى قدرتهم على البقاء فى السوق المحلية. كما يصف سونار أيضا جهود رئيس الوزراء

للحفاظ على الروابط مع كلتا الفئتين بإنشائه لاتحاد الغرف التجارية والصناعية ووضع قيادته بين يدى ممثلى المشروعات الصغيرة على أمل أن يكون ذلك أساسا لدمج الجناح الإسلامى المحافظ فى حزبه الوطن الأم. إلا أن التناقضات بين مصالح الفريقين - حسب قول سونار - كانت أعمق من أن يتم التوفيق بينها بهذه السهولة. وبذلك سنحت الفرصة للحزب اليمينى الآخر -الطريق المستقيم- لاستقطاب بعض من الأعضاء الساخطين من كلا الفريقين.

يخرج سونار من هذا التحليل بنتيجة مهمة. فنظرا لسطوة الاتحاد التركى لرجال الأعمال والصناعة فقد كانت لهذا الاتحاد ومن يمثلهم مصلحة واضحة فى السعى إلى ممارسة سيطرته على مجتمع الأعمال التركى بأكمله كمشروع ليبرالى يرتكز على إضفاء قدر من الكفاءة على الاقتصاد يؤهله للانضمام إلى المجموعة الأوروبية. إلا أن هذا الطريق كان مسدودا لأنه ماكان ليتحقق إلا على حساب صغار المنتجين ممن كانوا يشكلون ذخرا انتخابيا أهم من أن يتجاهله ساسة الحزب[٢٢]. كما يمكن الإشارة إلى أن العديد من الإجراءات التى اتخذها النظام والرامية إلى تخفيف القيود كان يمكن أن تعد إعادة تنظيم للإدارة الاقتصادية للدولة لصالح الشركات الكبرى التى تتخذ من التصدير هدفا لها.

أما بالنسبة للعمالة المنظمة، فقد كانت تحت سيطرة اتحاد العمال التركى الذى أصبح يمثل أكثر من ٨٥ ٪ من العمال المسجلين فى الاتحاد فى سنة ١٩٨٧. ومع أن أعضاء الاتحاد كانوا يواجهون موقفا تتصاعد فيه نسبة البطالة وانخفاض الرواتب بعد ١٩٨٣، إلا أن قياداته كانت بطيئة فى الاستجابة للنداءات التى تدعو إلى زيادة التحرك. وكان ذلك ناجما عن العوائق القانونية واشتمال الاتحاد فى عضويته على عدد كبير جدا من عمال القطاع العام ممن كانوا يعتمدون على الحكومة فى توفير الوظائف والرعاية. وفى ظل هذه الظروف، ظلت المعارضة العمالية للنتائج المترتبة على إعادة البناء دون فعالية[٢٣].

وإذا نظرنا إلى الأداء الاقتصادى التركى من منظور دولى، نجد أنه كان يعد ناجحا بصورة باهرة فى الثمانينيات. ولكن إن أمعنا النظر نجد ذلك ناجما عن عوامل

محددة توافرت له: أولا- كان الاقتصاد قد أتم مرحلة الإحلال المهمة واستعد إلى التحول إلى دفع عجلة الصادرات. وما أن تم تطبيق السياسة الجديدة حتى انفتحت أسواق جديدة للسلع التركية فى الشرق الأوسط نتيجة لطفرة أسعار النفط واندلاع الحرب العراقية الإيرانية. وما كانت السلع التركية لتتمكن من المنافسة لولا التدخل العسكرى وهجومه على سلطات النقابة. وفى حالة تركيا، كان الجيش من عوامل نجاح السياسة الجديدة "بالتحالف" مع البنك الدولى.

مر الاقتصاد الإيرانى بنوع مختلف تماما من إعادة البناء نتيجة للعملية الثورية التى بدأت فى سنة ١٩٧٩. وقبل ذلك، كان نظام الشاه - على الرغم من التزامه التام بحرية المشروعات - يستغل ثروته النفطية المتزايدة فى دعم القطاع العام النامى. وكانت الدولة بدءا من الستينيات قد بدأت فى الاستثمار فى مشروعات التصنيع التى كانت أكبر من أن يقوم بها قطاع الأعمال. كما قامت الدولة بإيجاد احتكارات عامة فى بعض أجزاء قطاعات التمويل والنقل والمرافق. وكانت تلك الخطوة أهم بكثير من المحاولات المترددة القليلة لخصخصة مشروعات الدولة التى بدأت نتيجة "للثورة البيضاء" فى عام ١٩٦٣ثم فى منتصف السبعينيات. إلا أن القطاع الخاص كان يتسع حجما بصورة سريعة ولو أنه كان يستمد الكثير من نفقات عوائد النفط ويعتمد على الدولة فى الحصول على التراخيص والدعم والحماية.

طرأ تغير أساسى على هذا النمط فى أولى سنوات الثورة الإسلامية مع انتشار تأميم معظم المصانع الخاصة الضخمة والبنوك وسائر المشروعات الاقتصادية. وكانت أسباب ذلك متفاوتة وتشمل تجريد معظم الطبقة الصناعية والمالية القديمة من ممتلكاتها واستيلاء المديرين والعمال على الأملاك ورحيل الفنيين الأجانب ومخاطر الانهيار الاقتصادى. وتقدم المسيطرون على المجلس الثورى لملء هذا الفراغ فى صيف ١٩٧٩ بسلسلة من القوانين منها قانون تأميم النظام المصرفى وقانون حماية وتطوير الصناعة الإيرانية، ما أدى إلى امتلاك الناس لمعظم المشروعات الصناعية الكبرى[٢٤]. وكان تبرير ذلك يقوم على حاجة الثورة إلى الارتقاء بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية. ومن الأصداء المهمة لتلك الإجراءات مانجده فى المادة ٤٤ من دستور ١٩٧٩ وإشارتها إلى

وجود قطاع خاص "يضاف" إلى الأنشطة الحكومية والقطاع التعاونى، والمادة ٤٧ التى تنص على "احترام" الملكية الخاصة ولكن بشرط الحصول عليها "بالوسائل القانونية" فيها[٢٥].

واستمرت عمليات التأميم حتى عام ١٩٨٢ ثم توقفت. وهناك سببان لذلك. أولا، بدخول البلاد فى حالة حرب، أدرك بعض من كبار مسئولى الدولة أن الدولة نفسها كانت ستواجه صعوبة شديدة فى إدارة تلك المجموعة الضخمة من المشروعات بكفاءة. وكان اختيار بعض المشروعات للبقاء تحت سيطرة الدولة يتم بصورة عشوائية. وبلغ هذا الاتجاه ذروته فى سنة ١٩٨٢ حين أصدر آية الله الخمينى مرسوما من ثمانى نقاط يؤكد على الحاجة إلى احترام الحريات والملكية الفردية. ومنذ عام ١٩٨٣ فصاعدا، بدأت بعض الصناعات المؤممة فى العودة إلى أصحابها السابقين ولكن مع الإبقاء على عدد كبير من أصحاب الوظائف الثابتة فيها. وفى ١٩٨٦ كان أكثر من ٩٠٪ من العاملين بالمصانع الكبرى لايزالون يعملون إما فى مشروعات تخضع لسيطرة الدولة مباشرة وإما لسيطرة الهيئات الرسمية من قبيل "مؤسسة المستضعفين"[٢٦].

وكان السبب الآخر لتوقف عملية التأميم يتمثل فى ظهور "مجلس حراس الثورة" كمدافع كبير عن حقوق الملكية الخاصة وحرية الدخول فى النشاط الاقتصادى. وكان لهذه الخطوة أهميتها فى برامج توزيع الثروات التى أعدها المجلس البرلمانى وغيره. ولكن من المهم أن ندرك أن الصراع الأيديولوجى والسياسى الذى نجم عن ذلك لم يؤثر على التأميمات التى كانت قد حدثت بالفعل وكان لا يشير إلا إلى مسألتين شرعيتين حساستين هما حق الملكية الخاصة للممتلكات المدنية والزراعية وحرية التجارة. وفى هذا المجال تمكنت القوى المحافظة ممثلة فى "مجلس حراس الثورة" من اتخاذ موقف فيما يتعلق بالمبادئ التى نص عليها الشرع صراحة. وفى الوقت نفسه، اتضحت قوة موقفهم فى استغراق عملية إقناع آية الله الخمينى للتدخل فى الأمر مدة خمس سنوات مع كل مابذله الساسة من أمثال على أكبر رفسنجانى من جهود، ومع أن البلاد كانت فى حالة حرب وكان السخط الشعبى فى ارتفاع مستمر، وكان آية الله الخمينى نفسه يحبذ السياسة التى يمكن أن تحقق العدالة الاجتماعية والاقتصادية من قبيل برامج

الإصلاح الزراعى التى كان "مجلس حراس الثورة" يعترض عليها(٢٧). ولم يتغير الموقف على الرغم من إعادة تفسير آية الله الخمينى لسلطات الفقيه فى يناير ١٩٨٨ وتشكيله لجنة لمحاولة التوفيق بين وجهات نظر كل من المجلس البرلمانى و "مجلس حراس الثورة". وتمكنت اللجنة من إجبار "مجلس حراس الثورة" على إفساح الطريق أمام بعض المسائل الثانوية، إلا أنها لم تؤد إلى تمرير أى من الإجراءات التى ظل "مجلس حراس الثورة" يعارضها لمدة طويلة. وكان لهذا المأزق أثره على المناطق الريفية حيث أثرت النزاعات الدائرة حول الملكية على بعض من أكثر الأراضى الزراعية إنتاجية.

قام على أكبر رفسنجانى فى خطبة له فى عام ١٩٨٤بتحديد فريقين كبيرين فى صفوف النظام الثورى الإيرانى من الناحية الاقتصادية، يؤيد أحدهما "تأميم معظم الصناعات"، ويؤيد الآخر "القطاع الخاص"(٢٨). وما أن استقرت أوضاع الفريقين بعد ١٩٨٢، حقق كل منهما انتصارات كبرى إلا أن أيا منهما لم يتمكن من الانفراد بالساحة. ففى حين لم يتمكن المحافظون من إلغاء معظم عمليات التأميم السابقة أو منع الدولة من ممارسة تأثيرها القوى على الاقتصاد عن طريق الأسعار والسيطرة على الائتمان ودورها الأساسى فى عمليات الاستيراد، تم منع الراديكاليين من تبنى خطة خمسية تتطلب قروضا خارجية ولم يتمكنوا من استخدام أغلبيتهم الضيقة بالمجلس البرلمانى فى دفع بعض الإجراءات الرامية إلى إعادة توزيع الدخل. وفى نفس الوقت، كانت الساحة فيما بين الفريقين تحتلها جماعات ضغط مختلفة المشارب من قبيل الجمعية الطهرانية لتجار البازار أو الغرفة التجارية والصناعية والمناجم وهى أهم جماعات الضغط على جانب القطاع الخاص، وكانت كلها تسعى إلى الحصول على موافقة آية الله الخمينى وإقرار ماتراه فيما يتعلق بالحدود المانعة بين العام والخاص.

واستغرق الأمر حتى نهاية الحرب مع العراق وانتخاب الرئيس رفسنجانى فى سنة ١٩٨٩ لكى يتم السماح بإيجاد إجماع فى الآراء حول ضرورة اتخاذ خطوات لوقف التدهور المستمر فى الاقتصاد والتدنى الشديد فى الدخل الحقيقى طوال السنوات العشر السابقة. وكان ذلك يشمل تحولا مهما إلى الوراء نحو تشجيع المشروعات الخاصة عن طريق بيع كل الصناعات غير الإستراتيجية والمشروعات

الخدمية والتجارية التى تملكها الدولة وإشراك القطاع الخاص فى الخطة الخمسية لإعادة التعمير بعد الحرب والتى أعلنت فى مارس ١٩٩٠. وظلت هناك عقبتان عسيرتان إحداهما الحصول على رأس المال الأجنبى. فعلى الرغم من موافقة المجلس على احتياج الخطة لمبلغ ٢٧ مليار دولار من القروض الخارجية إلا أن العديد من كبار الساسة ظلوا على عنادهم فيما يتعلق بمخاطر الاقتراض من الخارج بينما استمر المستثمرون الأجانب فى قلقهم على أى مشروع لايستطيع الوفاء بالتزاماته عن طريق إنتاج سلع للتصدير الفورى. ثانيا، بقى سوق تبادل الأسهم فى طهران أصغر فى مداه من أن يتمكن من أداء دور مهم أسند اليه فى بيع الممتلكات الحكومية[٢٩]. وفى ظل هذه الظروف، كان الطريق الأسهل محاولة بيع ٤٩٪ من أسهم الصناعات العامة كتلك التى تنتمى إلى هيئة الصناعات الوطنية الإيرانية.

كان نمط إعادة البناء الاقتصادى الإسرائيلى فى السبعينيات والثمانينيات مختلفا تماما ويجب النظر إليه من منظورين: أولهما- رد الفعل السياسى تجاه الفترة الطويلة من التراخى الاقتصادى من ١٩٧٣ و١٩٨٤، والآخر تغير العلاقة بين القطاعين العام والخاص، ما بدأ إبان الركود الذى ساد فى عامى ١٩٦٦/٦٥.

كان عام ١٩٧٣ نهاية فترة طويلة من النمو الاقتصادى السريع بدأت فى منتصف الخمسينيات[٣٠]. ومنذ ذلك الحين وحتى ظهور خطة الاستقرار الاقتصادى فى يوليو ١٩٨٥ كان الاقتصاد ينمو بمعدل ١٪ سنويا فقط. وصحب ذلك معدل سريع من نمو التضخم وزيادة مشكلات ميزان المدفوعات وزيادة عدد الإضرابات واتساع الفوارق بين الأغنياء والفقراء على الرغم من انعدام نسبة البطالة تقريبا. وكانت أسباب هذا الأداء السئ متباينة، إلا أنها كانت تتعلق بارتفاع أسعار النفط المستورد وركود التجارة العالمية والزيادة الكبيرة فى الإنفاق الدفاعى بعد حرب ١٩٧٣.

من العسير أن نحدد مدى تأثير التباطؤ الاقتصادى على هزيمة تحالف العمل فى انتخابات ١٩٧٧. لاشك أن أهم عامل فى هذا الصدد كان يتمثل فى تخليه عن كثير من مؤيديه فى الفترة الانتقالية بين صفوف اليهود الشرقيين والعرب الفلسطينيين، وهى ذروة عملية ظلت سائدة لسنوات عديدة. إلا أن كتلة الليكود لم تتقدم بسياسات لحل

المشكلات الاقتصادية وخاصة التحول الليبرالى وتخفيف القوانين(٣١). وعلى الرغم من تطبيق هذه المبادرات من جانب حكومتى الليكود اللتين توليتا الحكم بين ١٩٧٧ و١٩٨٤، إلا أن تأثيرها الاقتصادى كان محدودا بينما انمحى أثرها أمام برامج أخرى من قبيل ضمان الحد الأدنى من الأجور وزيادة الإنفاق على التجديدات الحضرية وإقرار نظام جديد للعملات الصعبة مما أدى إلى زيادة ضخمة فى النقد المتداول وطفرة استهلاكية متعمدة قبل انتخابات ١٩٨١ و١٩٨٤ اللتين أجريتا عمدا بهدف زيادة التأييد الشعبى للكتلة. فكانت النتيجة انطلاق التضخم ليبلغ ٤٥٠٪ سنويا فى ذروته ولم يكبح جماحه سوى خطة صممتها حكومة الوحدة الوطنية فى سنة ١٩٨٥. وكانت خطة الإقرار الاقتصادى التى تم تبنيها حينذاك تشبه الخطط التى نفذت بالأرجنتين وبوليفيا والبرازيل، وكانت تتضمن تجميد الرواتب والأسعار وخفض سعر العملة والنفقات الحكومية. ولكن لم تحقق الخطط فى هذه الدول سوى نجاح مؤقت وجزئى بينما انخفضت الأسعار هاهنا بسرعة شديدة إلى نسبة ٢٠٪ وحدثت زيادة طفيفة فى نسبة البطالة واستؤنف النمو بدرجة محدودة. وكان ذلك يرجع فى رأى البعض إلى الحذر الشديد فى عرض الخطة على كل من العمال وأصحاب الأعمال وإلى التضامن الاجتماعى الذى يتوفر فى دولة صغيرة كإسرائيل يمكن فيها السيطرة على الأسعار بصورة أسهل(٣٢).

إلا أن خطة الإقرار لم يصحبها جهد لتغيير البنية الأساسية للاقتصاد، وعلى مدى السنوات القليلة التالية بدأت معدلات الأجور والبطالة فى الارتفاع من جديد، بينما استمرت الحكومة فى تقديم القروض لشركات خاسرة(٣٣). فكانت النتيجة خطة إقرار ثانية اتخذت فى سنة ١٩٨٩ قام بوضعها شيمون بيريز وزير المالية وزعيم حزب العمل. وتضمنت الخطة الجديدة خفضا جديدا للعملة لتشجيع الصادرات وخفضا آخر للرواتب الحقيقية. وكانت موافقة الهستدروت على مثل هذا الإجراء نيابة عن أعضاء الاتحاد الثمن الذى دفعته لكسب تأييد الحكومة مرة أخرى لعدد من مؤسساتها الاقتصادية والمالية المنهارة مثل "كابوت هابوليم" وهى صندوق التأمينات الصحية الذى كان يرعى ٤٠٪ من السكان بالإضافة إلى العديد من مستوطناتها الزراعية(٣٤).

هناك عدد من الأسباب التى تفسر انخفاض معدلات النمو الاقتصادى الإسرائيلى فى السبعينيات والثمانينيات، ومنها ارتفاع النفقات الدفاعية ومستوطنات الضفة الغربية. ومن الأسباب أيضا محاولة تغيير التوازن بين الجماهير والمشروعات الصناعية الخاصة التى بدأت مع الكساد الذى ساد فى ١٩٦٧/٦٦ حين واجهت حكومة العمل التى كانت فى السلطة آنذاك انخفاضا حادا فى الدعم الخارجى بعد آخر دفعات التعويضات الألمانية فى سنة ١٩٦٥. وتمثل رد الفعل فى محاولة استثمار الانكماش الاقتصادى فى "فطام" الصناعة الإسرائيلية عن اعتمادها السابق على الدعم الحكومى وإجبارها على زيادة القدرة على التنافس وكسب العملة الصعبة بزيادة الصادرات. وزاد تنفيذ هذه السياسة بدرجة أكبر إبان المناخ الاقتصادى الجديد الذى أعقب حرب ١٩٦٧والذى تميز بزيادة الدعم الأمريكى وزيادة النفقات الدفاعية وتهيؤ الفرص لتوسيع دائرة الأعمال العامة. فتم بيع العديد من الشركات المملوكة للدولة للأفراد وتم إقرار إدارة جديدة تعمل على تحقيق الربحية لإدارة الجناح الصناعى من الهستدروت، بينما تم تشجيع الشركات الإسرائيلية على التنافس للحصول على تعاقدات فى القطاع الدفاعى سريع النمو.

كانت نتيجة ذلك ظهور قطاع صناعى خاص تسيطر عليه عدة شركات ضخمة ويتميز بحماسه الشديد فى التوجه للحكومة لمنحه الدعم والتأييد[٣٥]. وعلى الرغم من استثمار رءوس الأموال فى عمليات جديدة والتوجه الناجح نحو أسواق التصدير الأجنبية إلا أنه نما ببطء بعد ١٩٧٣ ولم يقدم سوى زيادة طفيفة فى فرص العمل. وسبب ذلك فى رأى البعض ارتباط الشركات الكبرى بالإنتاج الدفاعى الإسرائيلى المتنامى الذى أمكن فيه تحقيق أرباح هائلة نتيجة للتعاقدات الحكومية والدعم المالى الحكومى ومساعدة الحكومة له فى الحصول على طلبات من الخارج[٣٦]. إلا أن هذا النوع من التركيبة الصناعية كان معرضا للتحولات التى تطرأ على النفقات العسكرية، فبدأ فى المرور بمصاعب جمة فى منتصف الثمانينيات نتيجة لتدهور التعاقدات الحكومية بعد الانسحاب الإسرائيلى من لبنان وما أصاب سوق السلاح الدولية من

تجلطات. فأدى ذلك إلى تهيئة الساحة أمام حكومة الوحدة الوطنية لكى تحاول استعادة بعض من الاستقلالية المفقودة للدولة عن طريق خفض الدعم المقدم للصناعة ورفض إقالة الشركات الخاسرة من عثرتها. وكانت عملية خصخصة الصناعات المملوكة للدولة لاتزال صعبة نظرا لما كانت تضمه من أموال ضخمة ومقاومة بيع المنشآت الصناعية الإستراتيجية -كشركة الكيماويات الإسرائيلية- للأجانب. وفى أواخر سنة ١٩٩٠ تمت بعض عمليات البيع الناجحة ومنها بعض أسهم بنك بيزيك واحتكار الاتصالات السلكية المملوك للدولة. كما تحقق بعض التقدم فى عملية إعادة جدولة الديون الضخمة المستحقة للبنوك الإسرائيلية والأجنبية والمستثمرين. وتم ذلك فى مارس ١٩٩١[٣٧].

هوامش

(1) Guillermo O'Donnell. "Reflections on the patterns of change in the Bureaucratic Authoritarian state", Latin American Research Review , 13 (1973), pp. 3-37.

(2) "Les economies Arabes face a la crise: les soltutions liberales et ses limites," Maghreb/Machrek , 120 (April/May/June 1988), pp. 110-11.

(٣) ربما كان أفضل مرجعين فى هذا الصدد هما العالمان الاقتصاديان اللذان كانا بمصر فى بداية الستينيات، ويعرفان المخططين معرفة شخصية وهما .

P.K. O'Brien, The Revolution in Egypt's Economic System (Oxford, 1966), Ch. 5.

Bent Hansen, Development and Economic Policy in the UAR (Amsterdam, 1965).

(4) L.B. Ware, "The role of the Tunisiam military in the post-Bourguiba society," Middle East Journal , 39/1 (Winter, 1985).

(5) Mahfoud Bennoune, The Making of Contemporary Algeria, 1830-1987 (Cambridge, 1988), pp. 262-3.

(6) Monte Palmer, Ali Lila and Sayed Yassin, The Egyptian Bureaucracy (Syracuse, NY, 1984), pp. 17-18.

(7) Clement Henry Moore, "La Tunisie apres vingt ans de crise de succession," Maghreb/Machrek , 120 (April/May/June 1988), pp. 8-9.

(8) Ibid., pp. 9-10.

(9) Robet Bianchi, "The corporatization of the Egyptian labor movement," Middle East Journal , 39/1 (Summer, 1986), pp. 438-41.

(١٠) قارن مثلا بين اللغة المستخدمة فى ورقة أكتوبر والميثاق القومى الجزائرى لعام ١٩٧٦.

(11) Malcolm Kerr, "Hafiz Asas and the changing pattern of Syrian politics," International Journal . XXVII, 4 (Autumn, 1973).

(12) Raymond Hinnebusch, Authoritarian Power and State Formation in Ba'thist Syria (Colorado, 1990).

(13) Elizabeth Longueness, "Secteur public industriel: les enjeux d'une crise," Maghreb/Machrek , 109, p. 6.

(14) Ibid., pp. 16-20.

(15) Isam al-Khafagi, "The parasitic basis of the Ba'thist regime," in CARDRI-Committee Against Repression and for Democratic Rights in Iraq, Saddam's Iraq: Revolution or Reaction (London, 1986), pp. 73-88.

(16) Robert Springborg, "Iraqi infitah: agrarian transformation anf growth of the private sector," Middle East Journal , 40/1 (Winter, 1986), p. 37.

(17) Middle East Economic Digest , 31/13 (28 March 1987), p. 18.

(18) Marion Farouk-Sluglett, "Iraq after the war (2)- the role of the private sector," Middle East International , 17 March 1989, pp. 17-18.

(١٩) الوقائع العراقية ١٤/٣١ (٦ ابريل ١٩٨٨)، ص ٤-٥.

(٢٠) يرتكز هذا التحليل على :

Caglar Keyder, State and Class in Turkey (London, 1987), Ch. IX.

(21) Sunar, "Redemocratization in Turkey".

(22) Idem.

(23) Idem.

(24) Shaul Bakhash, The Reign of the Ayatollahs (London, 1985), pp. 178-85.

(25) "Constitution of the Islamic Republic of Iran," Middle East Journal , 34/2 (Spring, 1980), p. 193.

(26) Patrick Clawson, "Islamic Iran's economic policies and prospects," Middle East Journal , 42/3 (Summer, 1988), pp. 381.

(27) Shaul Bakhash, The Reign of the Ayatollahs , Ch. 8.

(28) Shahroukh Akhavi, "Elite factionalism in the Islamic Republic of Iran," Middle East Journal , 41/2 (Spring, 1987), p. 184.

(29) Vahid Nowshirvani, "Problems and prospects of privatization," Mimeo .

(بحث تم تقديمه فى مؤتمر عن الاقتصاد الإيرانى فى جنيف. سويسرا، فى نوفمبر ١٩٩٠، ص ١٠.

(٣٠) يعتمد هذا الجزء على: Michael Shalev, "Israel's domestic policy regime: Zionism, dualism and the rise of capital," in Frances G. Gastles (ed.), The Comparative History of Public Policy (Cambridge, 1989), pp. 100-40.

(31) Ira Sharansky and Alex Radian, "The Likud government and domestic policy change," Jerusalem Quarterly , 18 (Winter, 1981), pp. 91-5.

(32) Dr Michael Bruno, Hicks Lecture , Oxford, 3 May 1988.

(33) Gideon Eshrat, "Interview," Middle East Report (March/April, 1989), pp. 23-5.

(34) Peretz Kidron, "The pay off," Middle East International , 17 Feb. 1989, pp. 10-11.

(35) Shalev, Israel's domestic policy regime , pp. 131-8.

(36) Idem.

(37) Financial Times , 5 March 1991.

٨ . سياسة المنطقة

مقدمة

إن موضوع الدين والسياسة يتسم بالتعقيد والصعوبة، سواء بصورة عامة أو فى سياق الشرق الأوسط بصورة خاصة. لذا فمن الأهمية بمكان أن نحدد الموضوع بأدق صورة ممكنة قبل الخوض فى تحليله. بداية، لسنا هنا بصدد دراسة الدين نفسه بل تأثيره على السياسة وتوزيع القوة فى الدولة الحديثة. وبالتالى فإن دراسة المذاهب الخاصة ونظم الشرائع لا يهمنا هنا إلا بقدر ما تمثل مصدراً مهماً للنشاط السياسى.

وهناك مجموعة أخرى من التعريفات السلبية تتصل بالمدى الذى يبلغه مثل هذا التحليل. أرى من جانبى ضرورة أن يمتد إلى سبر غور التأثير السياسى للأديان الثلاثة الكبرى بالشرق الأوسط، الإسلام والمسيحية واليهودية. وأسباب ذلك من شقين. فالدراسات التى تدرس النشاط السياسى الدينى والتى تقتصر على المسلمين تميل إلى المبالغة فى إضفاء التأثير الإسلامى على الممارسة السياسية. ونظرا لاتخاذ الدين سمة عرقية أو سياسية مميزة فإن هناك العديد من المجالات السياسية التى يستحيل فهمها من حيث الخلافات القائمة بين الشعوب ذات الهويات الدينية المتباينة ومنها مصر والسودان (مسلمون ومسيحيون) ولبنان (مسلمون ومسيحيون) وإسرائيل (مسلمون ومسيحيون ويهود).

والسؤال التالى: ما السمات المشتركة بين الحركات والممارسات السياسية الدينية فى الشرق الأوسط؟ وفى هذا الصدد، أود أن أتبع رأى زبيدة القائل بأنه بالرغم من وجود العديد من أنماط النشاط السياسى القائم على الدين والعديد من أشكال التنظيم وأنماط القيادة، إلا أن هناك بعض العناصر المشتركة المستقاة من السياق التاريخى

المشترك الذى يجمع بينها جميعا[١]. وأول هذه العناصر - فى رأى زبيدة - أنهم يتسابقون على السلطة فى أطر سياسية محلية صارمة تحدها الحدود الخاصة للدول[٢]. لكننا لا ننكر أن بعض الحركات المعنية ترتبط ببعضها البعض عبر الحدود ولا أن بعضا منها شن هجوما قائما على أسس دينية على شرعية الدولة الحديثة. وإنما المقصود أن الأغلبية الساحقة من العناصر السياسية الدينية الفاعلة تتصرف كما لو كان هدفها الأسمى التأثير على السياسات والأحداث فى إطار نظام ما. ويترتب على ذلك ثلاث نتائج: أولا، فى سعيها إلى الحصول على القوة، نجد أن هذه العناصر الفاعلة تشترك فى كثير من المفردات وفى العديد من الممارسات التى يقوم بها الساسة الآخرون داخل نفس الحلبة. فهم يتحدثون عن الديمقراطية وعن الحقوق المدنية وعن الدستورية. وفوق هذا وذاك، فهم يشتركون فى الاهتمام العام بالقومية ومستقبل كل مشروع قومى حتى حين يبذلون جهدا خارقا لوضع الفوارق بين وطنيتهم وبين وطنية خصومهم العلمانيين، كما حدث مع الإخوان المسلمين فى مصر[٣]. ثانيا - إن وجودهم على الساحة السياسية يورطهم فى صراعات مع سائر الجماعات السياسية التى تسعى إلى التشويش على رسالتهم وإساءة تفسيرها أو إعادة تنظيرها من منظور مختلف. وهنا أيضا تمدنا مصر بمثال جيد على ذلك، حيث شن النظام حملة مكثفة لإقناع الجماهير بأن شباب الجهاد الإسلامى وهى الجماعة التى قدمت للمحاكمة بتهمة اغتيال السادات - كانوا يسيئون فهم رسالة الإسلام بتركيزهم على بعض التعاليم الكبرى على حساب التعاليم الأخرى. ثالثا - نظرا للحاجة إلى التوافق مع الظروف السياسية السائدة، اضطرت كل الجماعات الدينية إلى تغيير إستراتيجياتها وتكتيكاتها بمرور الوقت. ونرى ذلك واضحا فى حالة الساسة الدينيين الإسرائيليين حيث أبدوا فى البداية رد فعلهم تجاه قيام الدولة فى عام ١٩٤٨، ثم تجاه الانتصار العسكرى لعام ١٩٦٧، ونراه كذلك لدى معظم الجماعات الإسلامية فى بداية الثمانينيات حيث تناقص الهجوم المباشر على الأنظمة العربية وتبنى سياسات أكثر تصالحية.

كما كان للسياق التاريخى أهميته حيث يقدم حافزا لزيادة كثافة النشاط السياسى الدينى بين بعض الجماعات. وليس هناك تفسير لذلك، ولكن يبدو أنه يرجع

إلى الفشل الواضح الذى منيت به الأيديولوجيات العلمانية التنموية، وإلى تأثير صدمة ١٩٦٧ على اليهود والمسلمين والمسيحيين على السواء، وإلى الأزمة الاقتصادية العالمية التى شهدتها السبعينيات وماترتب عليها من قيام نمط مساعدة الذات فيما بين الجماعات الطائفية المحلية لتقديم العون والحماية للفقراء والمتعطلين. فى الوقت نفسه، هناك سمة أخرى مهمة أطلق عليها البعض اسم "يقظة الوعي بالذات التاريخية" بين كل أنماط الجماعات والطوائف التى أصبحت ترى فى ذاتها ماكان الآخرون يرونه فيها - أى التخلف والهامشية والرجعية - وكان رد فعلها تجاه ذلك يتمثل فى إيجاد حركات ترمى إلى تأكيد الذات روحانيا[٤]. وهذه سمة شجعت على شعور هذه الجماعات بالتهديد والعجلة ونفاد الصبر التى ميزت غالبية سياساتهم.

وأصبح لفظ "أصولى" fundamentalist يطلق على أصغر الجماعات الدينية وأعلاها صوتا فى الشرق الأوسط. إلا أن هذا اللفظ ليس صحيحا لعدة أسباب. فالمفهوم نفسه كان قد تم تصميمه لوصف معتقدات بعض الجماعات البروتستانتية بالولايات المتحدة فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ممن كانوا يؤمنون بالحقيقة المطلقة للكتب المقدسة مع رفض تام لمعظم مكونات العالم الحديث[٥]. والغالبية الساحقة من المسلمين يؤمنون بالحقيقة القائمة على القرآن وما يحتويه[٦]. كما أن الإسلام كغيره من الديانات الكبرى له تقاليده الحية حيث تحيط بالناس مؤسساته (من مساجد ومدارس ومعلمين) تذكرهم بتاريخهم وتؤكد لهم على الممارسات الدينية الصحيحة[٧]. وتتضامن هذه المؤسسات معا فى عملية مستمرة من تفسير المعتقدات والممارسات فى ضوء الظروف المعاصرة. وهكذا ففى حالة الإسلام، نجد أن أفضل لفظ لوصف السياسة الدينية للسبعينيات والثمانينيات لفظ "تجديد" الذى استحدثه أحد القائمين عليه[٨].

ومن المفاهيم القيمة لفهم التطبيق المعاصر للسياسة الدينية مفهوم الطائفية. وينبع ذلك من استغلال الدين كسمة عرقية مميزة تفصل حدود طائفة ما عن حدود طائفة أخرى ذات تحديد دينى أيضا[٩]. والأفكار الطائفية فى رأى زبيدة لاتجر فى أعقابها بالضرورة أية أفكار سياسية محددة غير التميز واحتقار الأديان الأخرى[١٠]. كما أنها لاتشمل كل من ينتمون إلى هذه الطائفة إلا فيما ندر. لكنها يمكن أن تستغل بفعالية

عالية فى حشد أعداد كبيرة من الناس لصالح الحركات الداعية إلى أنماط من تأكيد الذات على أسس دينية من قبيل منظمتى أمل و التوحيد فى لبنان أو الوعى السياسى الشديد بالذات بين العديد من أقباط مصر فى السبعينيات والثمانينيات.

وسنبدأ حديثنا التالى بدراسة السياق الإسلامى فى المنطقة حيث ظهر الفصل بين الكنيسة والدولة أو بين الدين والسياسة إبان العقود الأخيرة من الدولة العثمانية وبدأت ممارسته فى ذلك الوقت. ثم نتجه بعد ذلك إلى مناقشة الثورة الإيرانية التى تعد نموذجا لحركة دينية تهدف إلى إقامة دولة إسلامية خالصة. وقد أصبحت فيما بعد مختبرا مهما للعديد من أنماط الممارسة السياسية الدينية ونموذجا للعديد من التنظيمات الإسلامية العربية التى انبهرت بنجاحها. وستتم مناقشة السياق الإسلامى العربى فى الجزء الثالث من الباب ليليه السياق المسيحى فى الجزء التالى، ثم السياق اليهودى فى الجزء الأخير.

السياق الإسلامى: مقدمة

يبدأ العالم الحديث بالنسبة لممارسة السياسات الإسلامية بدخول القوانين التجارية والعقابية الغربية إلى الإمبراطورية العثمانية فى منتصف القرن التاسع عشر. وقبل هذا التاريخ كان هناك نوعان من القوانين، أحدهما الشريعة الدينية والآخر القانون السلطانى، وكان كلا النوعين يطبقه نفس القضاة حيث كانا معا يشكلان نظاما واحدا بالتبادل. ولكن مع انتشار المحاكم "النظامية" (الغربية) الجديدة التى أدارتها وزارة العدل انفصل هذان النوعان من القانون وأصبح من الممكن التمييز بين الدين والسياسة، ما لم يكن يمكن تصوره من قبل[١١]. ثم أصبح ذلك القاعدة بالنسبة للنمط الجديد من السياسة الذى اتخذ إبان حكم عبدالحميد الثانى (١٨٧٦-١٩٠٩) حيث سعى هو ومستشاروه إلى تحديد أطر للمؤسسات الإسلامية بهدف تحقيق التكامل بين رعايا الإمبراطورية من المسلمين ولإضفاء الشرعية على الحكم السلطانى. وبقيام الجمهورية التركية فى عام ١٩٢٣، تم استعمال نفس هذا التمييز كقاعدة لسياسة العلمنة التى تهدف إلى خفض النفوذ الدينى المؤثر على سياسة الدولة من خلال شن هجوم مباشر على النظام الدينى ذاته.

ومن التجديدات الأخرى التى ظهرت فى القرن التاسع عشر وكانت لها آثار شديدة الأهمية على مستقبل السياسة الدينية استجابة الدولة العثمانية للضغوط الغربية لمنح حق المساواة أمام القانون لرعاياها من المسيحيين واليهود. واتخذ هذا الإجراء شكل قوانين تعطى الحق فى إقامة أطر طائفية للشعوب على اختلاف مذاهبها ودياناتها يسمح لهم فيها بالحفاظ على هوياتهم العرقية واللغوية. واستمر العديدمن هذه التقسيمات عبر الفترة الاستعمارية بل مع مزيد من التمييز "للأقليات" ممن كانوا فى حاجة إلى الحماية من "الأغلبية".

اتخذت ردود أفعال بعض مسلمى الشرق الأوسط تجاه هذه التطورات شكلين متميزين قائمين على المفهوم الجديد للدين وتميزه عن السياسة والدولة. أحدهما- محاولة بدأت فى مصر والإمبراطورية العثمانية لإضفاء الشرعية منظور جديد للإسلام من خلال البحث عن مفاهيم فى النظرية الإسلامية تضاهى المفاهيم الغربية قوية الأثر "كالديمقراطية" و"الدستورية" و "سيادة الشعب". والآخر- مواجهة الحطر الماثل فى النزعة العلمانية إما من خلال إقامة مظلة وقائية من المؤسسات يمكن للمسلم التقى فيها أن يواصل ممارسة شعائر دينه دون تدخل أو من خلال ممارسة الضغوط على الدولة لإعادة تحديد أطر مؤسساتها ونظامها التشريعى بأكمله على أساس من الشريعة الإسلامية. ولاشك أن أقوى التنظيمات من النوع الأخير من السياسات وأشدها تأثيرا كان تنظيم الإخوان المسلمين الذى نشأ بمصر عام ١٩٢٨. وسنناقش دور هذا التنظيم فيما بعد فى هذا الباب.

لايزال النقاش دائرا حول مسألة أى الحركات فى الشرق الأوسط كانت أول من نادى صراحة بإقامة الدولة الإسلامية. فيرى البعض أنها كانت حركة الإخوان المسلمين فى الثلاثينيات، فى حين يرى آخرون أن هذا التطور فى الأحداث جاء فى أعقاب الحرب العالمية الثانية[١٢]. وهناك قدر من الإجماع على المكونات الرئيسة لهذه الحركات. ويركز التحليل فى هذا الشأن على نقطتين رئيستين دون غيرهما. إحداهما مسألة القيادة وتحديد مؤهلات حكم مثل هذه الدولة. والأخرى الإيمان بأن مثل هذه الدولة ينبغى أن تحكمها الشريعة الإسلامية[١٣]. ويمكننا أن نؤكد أنه لم يحدث حتى

الآن أن قام مجتمع إسلامى على حكم الشريعة "إلا فى بعض جوانب الحياة الاجتماعية"[١٤]. وظلت الدعوة الرئيسة لمعظم الدعاة السياسيين الإسلاميين تدور حول بعد المجتمع عن الدين وحول تطبيق شرائعه، سواء بصورة مباشرة أو كأساس للنظام القانونى بأكمله، وحول ما إذا كانت الدولة تعتبر إسلامية أو لا. وهم يرون أن الهوة بين الدين والسياسة، أو بين الدين والدولة، قد ازدادت اتساعا بسبب تدخل الغرب وينبغى سدها بكل السبل الممكنة.

الدين والسياسة فى جمهورية ايران الإسلامية

قبل الإطاحة بنظام الشاه فى يناير ١٩٧٩ بفترة وجيزة اتخذت قيادة التحالف الثورى من "الاستقلال والحرية والجمهورية الإسلامية" شعارًا لها[١٥]. فى إشارة واضحة إلى الدور المتزايد لآية الله الخمينى وحلفائه من رجال الدين. ولكن ينبغى أن نلاحظ أيضا أنهم كانوا مجرد جزء من تحالف ضخم من القوى المعادية للشاه ويضم جماعات ذات توجهات أيديولوجية متباينة. وكان دور الدين فى البنية السلطوية الجديدة قد تم تحديده قبل عدة سنوات من قيام الثورة.

ما أن أتى الزعيم الثورى إلى طهران بعد رحيل الشاه حتى أنشأ مجلسا ثوريا وحكومة مؤقتة مكلفين بوضع دستور جديد وإجراء انتخابات لشغل المناصب الكبرى فى الدولة. وتلا ذلك فى مارس ١٩٧٩ إجراء استفتاء على سؤال واحد: هل توافق على إحلال جمهورية إسلامية محل النظام الملكى؟ وكانت النتيجة الموافقة بأغلبية ساحقة. فكان ذلك فى الحقيقة تعبيرا عن أمانى أغلبية الشعب الإيرانى[١٦]. وتمت الموافقة كذلك على ضرورة تحديد إطار البنية المؤسسية للجمهورية فى وثيقة دستورية جديدة. وتم وضع أولى مسودات الدستور على يد أعضاء الحكومة المؤقتة التى استقت الكثير من دستور ١٩٠٦ الإيرانى ودستور الجمهورية الفرنسية الخامسة. ومن الغريب أن هذه المسودة حظيت بموافقة آية الله الخمينى والمقربين إليه بعد إدخال تعديلات طفيفة مع أنها لم تمنح رجال الدين وضعا متميزا ولم تعط مجلس حراس الثورة سوى حق

اعتراض محدود على التشريعات التى تعتبر غير إسلامية[١٧]. ولا نعرف السبب فى ذلك حتى الآن. ولكن ربما كان الأمر يتعلق برغبة الخمينى فى إقامة الحكومة الجديدة بأسرع ما يمكن قبل وفاته[١٨]. كما أنه كان فى هذه الفترة يفتقد الثقة فى قدرة رجال الدين على إدارة دفة الحكم وبالتالى كان يريد السماح بمزيد من التوازن بين العناصر الدينية والعلمانية.

ولكن حين تم تسليم المسودة الأولى للمناقشة فيمابعد من جانب مجلس الخبراء الذى كان غالبية أعضائه من رجال الدين تمت إعادة النظر فيها. كانت فكرة ولاية الفقيه تمثل محور اهتمام الحكومة ولو أن هناك جدلا حادا دار بين الملات أنفسهم حول المخاطر الجمة التى تترتب على تورط رجال الدين فى السياسة. وبعيدا عن الشكوك التى حامت حول تحديد لفظ "فقيه" على أساس دينى، فقد رأى البعض أنه يعنى إشراك المؤسسة الدينية فى السياسة اليومية مما قد يؤدى إلى سخط الجماهير عليها إن تعقدت الأمور. ولكن فى النهاية، كان الفوز للرأى الذى رأى فى دور الفقيه ضرورة لتحقيق الدولة الإسلامية[١٩]. وأجرى تعديل آخر يهدف إلى منح مجلس حراس الثورة سلطة مراقبة التشريعات البرلمانية بدرجة تفوق ما للمحكمة العليا فى فرنسا مثلا من سلطات؛ مما ترتبت عليه نتائج سياسية كبرى فى المستقبل[٢٠].

أدى إعلان الدستور الجديد إلى تمهيد الطريق لا لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وحسب، بل لبدء صراع حاد على السلطة دفع الحزب الجمهورى الإسلامى حديث النشأة أنذاك إلى الحنق على طابور طويل من القوى الدينية والعلمانية التى كانت تعارض مااعتبرته محاولة لاحتكار السلطة. بداية، كان قادة الحزب فى موقف دفاعى وعاجزين عن الركون إلى تأييد الخمينى نفسه. ولكن بمرور الوقت، بدأوا فى تحقيق نفوذ كبير داخل التنظيمات الثورية الجديدة كالمحاكم الثورية والحرس الثورى وعلى شبكات رجال الدين فى الأقاليم للحصول على تأييدهم لإقامة نظام دينى تماما يسيطر فيه رجال الدين على كل جوانب الحكم. من ثم، فبالرغم من حصول مرشح الحزب الجمهورى الإسلامى على نسبة ضئيلة من الأصوات فى انتخابات الرئاسة فى يناير ١٩٨٠، إلا أن نجاحه فى الانتخابات البرلمانية فى مارس أمد الحزب بنقطة

انطلاق للحصول على معظم المناصب المهمة في مجلس الوزراء وذلك على الرغم من المقاومة الشديدة من جانب الرجل الذى كان مقدرا له أن يصبح ألد خصومه، ألا وهو الرئيس بنى صدر. وكان مما ساعد الحزب الجمهورى الإسلامى فى حملته للحصول على السلطة ماعرف باسم "الثورة الثقافية" التى كانت نهدف إلى فرض توجهاته الدينية المتشددة على الجامعات، ثم ماعرف باسم "الثورة الإدارية" التى استغلت تشكيل اللجان فى كل إدارة حكومية أو مصلحة عامة فى التخلص من معارضيه وإحلال مؤيديه محلهم. وكانت المؤسسة الوحيدة التى استطاعت مقاومة هذه الحملة الشعواء الجيش الذى كان دوره مهما للغاية فى الوقوف فى وجه الغزو العراقى فى سبتمبر ١٩٨٠. ولكن حتى فى هذا المجال، استغل الحزب الجمهورى الإسلامى الحرس الثورى كأداة عسكرية موازية وجند الملات أنفسهم فى الوحدات النظامية.

لم يكن دور آية الله الخمينى فى ذلك كله واضحا بصورة حاسمة. فعلى الرغم من تعاطفه مع بنى صدر إلا أنه اتخذ جانب الحزب الجمهورى الإسلامى فى المراحل الأولى على الأقل[٢١]. ولكن بمرور الوقت، تقلصت تحفظاته على دور الملات فى الحكم إلى درجة ملحوظة، بينما كان الأداء الجيد لبنى صدر قد دعم ثقته فى مهارة الخبراء العلمانيين وفى إمكانية الاعتماد عليهم. فى الوقت نفسه، كان واقعا تحت تأثير اندفاع الحزب الجمهورى الإسلامى لحيازة السلطة ونجاحه فى تقويض دعائم المعارضة المتشرذمة. ونتيجة لذلك، فحين بدأ المجلس فى اتخاذ إجراءات عزل بنى صدر فى يونيو ١٩٨١، لم يكن أمام الخمينى سوى الموافقة على القرار وعلى تنصيب مرشح الحزب الجمهورى الإسلامى، وهو محمد على رجائى، خليفة له. وبعد شهرين، لقى رجائى مصرعه فى ثانى أكبر انفجار يتم توجيهه إلى قيادة الحزب الجمهورى الإسلامى من جانب تحالف الجماعات الإسلامية المتشددة واليسارية بزعامة مجاهدين خلق. وخلفه فى الرئاسة على خامنه اى فى أكتوبر ١٩٨١.

وفى العامين التاليين، قام الملات ومعهم الحزب الجمهورى الإسلامى بإخماد كل المعارضة وبإقامة حكومة ثيوقراطية وسياسات دينية استمرت حتى وفاة الخمينى فى عام ١٩٨٩. ويبرز تساؤل عن الدور الذى يمكن أن يلعبه الدين بمؤسساته وممارساته

فى العالم الحديث. ويمكن الإجابة عن هذا التساؤل من زاويتين: أولاهما النظر فيما قاله الخمينى وكبار الساسة الدينيون عن السمة الإسلامية لحكمهم. فكانوا يرون أن وضع دستور إسلامى وتطبيق فكرة ولاية الفقيه معناه أن إيران قد أصبحت دولة إسلامية. ونرى ذلك واضحا فى خطبة ألقاها على خامنه اى فى الذكرى الثامنة للثورة فى فبراير ١٩٨٧ حيث أشار إلى التغيرات الحادة التى طرأت بعد الثورة، فيقول: "إننا نعيش الآن فى مناخ إسلامى، وليس فى مناخ ثقافى غربى. إنه مناخ صحى. فالآباء لم يعودوا قلقين على أخلاق أبنائهم"(٢٢).

كما كان الملات يشيرون إلى أسلمة النظام القانونى، وهو ما كان الخمينى نفسه يوليه أهمية كبرى(٢٣). وكان ذلك يشمل إقصاء القضاة غير الدينيين وإعادة صياغة العديد من القوانين بمايتمشى مع المفاهيم الإسلامية. إلا أن من الكتاب من يؤكد أن القوانين كانت لاتزال تضم أنواعا متباينة من المحاكم والقوانين(٢٤). وهناك أيضا من رأوا من منظور إسلامى أن أية محاولة لتقنين الشريعة أو للتدخل فى شئون القضاء لابد أن يثير شكوكا خطيرة فى السمة الدينية للقضاء(٢٥). وينطبق ذلك أيضا على مشروع القانون الذى مرره المجلس فى ديسمبر ١٩٩٠ والذى يسمح للمتهمين بأن يكون لهم من يمثلهم فى المحاكم، مما يتنافى مع الممارسات الدينية السابقة(٢٦). على أية حال، كان مجرد وجود نظام قانونى إسلامى يعد دليلا فى نظر الغالبية العظمى من الإيرانيين على السمة الإسلامية للدولة.

وهناك رأيان أخيران عن السمة الإسلامية لنظام ما بعد الثورة، أحدهما الاهتمام الذى أولى للسلفية الأخلاقية. فكما هو الحال فى معظم الحركات الدينية، كان هناك اهتمام كبير بالتعاليم الدينية ومكافحة ما كان يعد من المؤثرات الضارة من خلال التعليم والتركيز على الأسرة كمصدر للتعاليم الأخلاقية. وكان ذلك يشمل جهودا لإعادة المرأة إلى البيت لرعاية الأطفال، ولو أنه حدث شىء من التراجع فيما يتعلق بقضايا كالإجهاض وتنظيم النسل. وهناك مؤشر آخر يتمثل فى الاهتمام بصحة العقيدة مما أدى إلى تكوين لجان للإرشاد الإسلامىّ من خلال الجهاز الإدارى مع التركيز على من أسندت إليهم مهام الإشراف على الإعلام والنشر وعلى سلوكيات العاملين بالمؤسسات الكبرى كالجيش.

إذا نظرنا إلى الصورة من الخارج وبشيء من التركيز على الممارسة السياسية، فإنها تبدو مختلفة إلى حد ما ويزداد التوتر بين السمات الدينية والحديثة اتضاحا. وفى هذا الصدد، تبرز سمتان تميزان التركيبة الحكومية. أولاهما - السلطة المخولة لكل من منصبى الفقيه ومجلس حراس الثورة. فكان الخمينى يحظى بحضور واضح فى النظام الجديد بناء على شخصيته الكارزمية ودوره كمهندس للثورة وهيمنته على أهم شبكات رجال الدين، وكان يدعم هذا وذاك صلاحياته الدستورية الهائلة(٢٧). وهكذا ظل الخمينى الحكم الفصل فى كل القضايا السياسية ذات الخطر. ولكنه غالبا ما كان يجد من يتصدى له من بين أعضاء مجلس حراس الثورة ممن كانت تفسيراتهم لما يتفق أو لا يتفق مع تعاليم الإسلام تسمح لهم بعرقلة تمرير أهم القوانين فى المجلس البرلمانى والتى كانت موضع تصديق من الفقيه نفسه. وكان رد الخمينى على مثل هذا التحدى أن طلب من المجلس إعادة صياغة مسودة القانون حتى يحظى برضا الحراس، فربما كان بذلك لا يود أن يدخل فى تحديات مع كيان سياسى يرتبط بالسمة الدينية للدولة أيما ارتباط.

وكانت السمة الأخرى للجمهورية الإسلامية التعددية. كانت التعددية مستقاة من التقسيم الدستورى للسلطة بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية، وكذلك من السمة الخاصة للمؤسسة الدينية الإيرانية قبل الثورة، ومن قيام تنظيمات عديدة يهيمن عليها الفقهاء إبان فترة الاضطراب الثورى لعام ١٩٧٩ وماتلاه. كانت السيطرة على التعليم الإسلامي والمؤسسات الخيرية المرتبطة به تمارسها تاريخيا جماعة محدودة من كبار آيات الله ممن كانوا يعتبرون متساوين فى المكانة والخبرة(٢٨). ونظرا للدور التالى الذى لعبته القيادة الدينية فى الثورة، تحتم أن يستمر التنافس بينهم إلى ما بعد الثورة وقيام الجمهورية الإسلامية. كما كان الملات هم المستفيدون من حقبة "ازدواجية السلطة" فى المرحلة الأولى من الحكم الثورى، حيث سيطروا على قطاع عريض من المؤسسات والمحاكم وسنحت لهم فرص هائلة فى كسب مزيد من السلطات. وتميزت هذه البنية بما قد نطلق عليه اسم "تعددية الملات" وهو استغلال الحكومة للمساجد لأداء مهام عديدة ومتباينة بدءا من الاستدلال على استقامة المتقدمين لشغل المناصب الرسمية إلى استغلالها كمراكز لتوزيع حصص الأغذية إبان الحرب مع العراق.

كانت كل هذه الأشياء هى التى أضفت على سياسات العقد الأول من الجمهورية الإسلامية كثيرا من سماتها الدينية المتميزة. وعلى الرغم من دور الخمينى والحزب الجمهورى، كان وجود هذا الكم من مراكز القوى عاملا مشجعا لقيام تنافس شديد مماجعل التنسيق بينهم أمرا عسيرا. وكان من الطبيعى كذلك أن يتخذ هذا التنافس غطاء دينيا وهو السبيل الوحيد لكسب الساحة فى أى مجال يسيطر عليه الفقيه ومجلس حراس الثورة. إلا أن ذلك لم يعن اختفاء السباق التقليدى على المناصب والنفوذ السياسى وهى أشياء كانت تجتذب الفقهاء كغيرهم من البشر.

سبق أن ناقشنا مشكلات هذه التعددية فى الباب الخامس، ولايبقى إلا أن ننظر بشىء من التعمق فى النتائج السياسية الدينية المترتبة على محاولة الخمينى لحل بعض من هذه المشكلات قبيل وفاته. بدأ ذلك برده على ما كان يعد مجرد إعادة صياغة لما صرح به الرئيس على خامنه اى عن النزعة السلفية السائدة بأن السلطتين التشريعية والتنفيذية فى الدولة الإسلامية تخضعان لتشريع دينى أعلى(٢٩). وفى رده على ذلك كتب الخمينى قائلا له : «يبدو أنك لا تعترف بالحكومة كهيئة عليا مفوضة من قبل الله والرسول وبأنها من أهم التشريعات الإلهية ولها أولوية على سائر التشريعات الإلهية الثانوية». ثم أردف قائلا أن مقولة خامنه اى لو صحت لكانت تعنى تعطيل مئات من المهام الموكلة للحكومة وأن «الحكومة مخولة بإلغاء أى اتفاق تشريعى تبرمه الحكومة مع الشعب ومن جانب واحد إذا ما تبين أن هذا الاتفاق يتنافى مع مصلحة البلاد والإسلام»(٣٠).

اتخذ تدخل الخمينى ذريعة للهجوم على مجلس حراس الثورة والسلطات المخولة له. كما أثار هذا التدخل العديد من التساؤلات المعلقة عن موقفه الجديد من دور الفقيه. فهل كان يرى أن الفقيه يمكن أن يجب الشريعة لصالح الجماعة؟ أم كان يزعم أن الحكومة الإسلامية على حق لمجرد أنها حكومة إسلامية؟ ولكن سرعان ما خفتت هذه التساؤلات حيث توفى الخمينى وتم تعيين خليفة له لم يكن فى موقف يؤهله لاتخاذ موقف من أية قضية ذات أهمية دينية. وبالتالى اضطرت الحكومة الجديدة برئاسة رفسنجانى إلى التأكيد على وجودها والتحرك ضد سائر مراكز القوى بأساليب جديدة

هادئة للهجوم. فقامت بعملية ناجحة طردت على أثرها خصومها من رجال الدين من مجلس الخبراء - وهو الكيان المخول باختيار الفقيه التالي- واستبدلت بهم خبراء من الجهاز الحاكم من غير رجال الدين. إلا أن القضايا التى أثارها الإمام الخمينى كانت محورية بالنسبة لممارسة الحكومة الإسلامية لصلاحياتها، وكان لابد من طرحها ومواجهتها إن أجلا أو عاجلا من قبل خلفائه أو أى ممن يزمعون إقامة نظام حكم مماثل.

السياسة الدينية فى الدول العربية

كانت للثورة الإسلامية تأثيرات هائلة على الدول العربية، سواء على ما تضمه تلك الدول من سكان من الشيعة أو على قطاعات عديدة من المجتمع الإسلامى السنى، وخاصة من يحيون منهم فى ظل نظم دكتاتورية أو حليفة للغرب ومن يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلى بالضفة الغربية وغزة. ولكن حرى بنا كذلك أن نلاحظ أن الثورة الإيرانية جاءت فى أعقاب مما يزيد عن عشر سنوات من تصاعد المد الدينى واحتدام النشاط السياسى الدينى، مما يعزوه المحللون السياسيون إلى تأثير هزيمة ١٩٦٧ وتصاعد القوة المالية لدول دينية محافظة كالسعودية. فأصبحت الأنظمة والأيديولوجيات القومية والعلمانية العربية فى موقف دفاعى تماما. وفى الوقت نفسه، كانت هناك عناصر سياسية متباينة تعيد استكشاف حيوية لغة الخطاب الإسلامى وتعبوية المفردات الدينية، خاصة حين تتضمن موضوعات أخرى حيوية كالقومية والعدالة الاجتماعية[٣١]. فلم يكن الدين قد نأى عن تأثيرات هزيمة الناصرية والمشروعات القومية المماثلة، بل إنه كان يقدم لغة أفضل لتناول الأحزان الناجمة عن انتهاك كرامة الإنسان[٣٢].

كانت حركة الإخوان المسلمين أهم حركة سنية من حيث استمرارية التأثير ومن حيث النمط التنظيمى والأيديولوجى. وكانت قد بدأت على يد مدرس مصرى هو حسن البنا بالإسماعيلية عام ١٩٢٨، ثم انتقلت إلى القاهرة فى عام ١٩٣٢. بداية، كانت هذه الحركة ضمن العديد من التنظيمات الإسلامية التى شاركت فى الأعمال الخيرية والتكافل،

وكان البنا نفسه منضما قبل ذلك إلى عدد من هذه التنظيمات كجماعة السلوك الأخلاقى وجماعة النهى عن المنكر[٣٣]. إلا أن حركة الإخوان نمت بصورة فائقة واتسع نطاقها من حيث العضوية والمدى عن أية حركة أخرى، ومن المهم لنا أن نعرف السبب فى ذلك. فكان من الأسباب ما اتسم به زعيمها من مهارة تنظيمية وشخصية قوية، مما سمح له ببناء كيان مفكك يمكن للعديد من الجماعات المحلية المستقلة أن تنضم إليه على المستوى القومى من خلال أنشطة زعامة تعرف طريقها إلى الصحف وسائر وسائل الاتصال المباشر. كما قام البنا بتطوير مفهوم متميز عن "شمولية الإسلام" تمثل المدارس والمساجد والعيادات إطارا يمكن للمسلم الحضرى أن يدير معظم حياته فيه دون الحاجة إلى المؤثرات الغربية والعلمانية من حوله[٣٤].

فى ضوء نقاط القوة هذه، تمكن الإخوان المسلمون من تجنيد عدد كبير من الأعضاء وبسرعة فائقة فى المناخ الخاص الذى ساد فى الثلاثينيات، ونمت الحركة إلى درجة تكفى للدخول فى منافسة مع سائر القوى الفاعلة على الساحة السياسية. وترتبت على ذلك عدة نتائج مهمة: أولا - اضطر الإخوان إلى تحوير رسالتها بحيث تجتذب فئات معينة كالعمال والموظفين الحكوميين ممن كانوا ينتمون قبل ذلك للوفد أو لأية جماعة قومية راديكالية على الساحة. ثانيا - كان حسن البنا وأنصاره يتعرضون للهجوم والتخويف من جانب الساسة الآخرين بحيث أصبح من الضرورى للإخوان أن يقوموا بتحديد دورهم السياسى بصورة أكثر دقة. وكان البنا نفسه راضيا عن دوره كضمير دينى للأمة من خلال كتابته رسائل للملك مثلا يقدم له فيها رأيه فى بعض القضايا ذات الأهمية القومية. فى الوقت نفسه، كان آخرون قد بدأوا فى إعداد الحركة لأداء دور أكثر نشاطا إما بتحويلها إلى حزب سياسى تقليدى وإما بتكوين "جهاز سرى" بدأ فى سلسلة اغتيالات وقائية ضد من اعتبروا أخطر أعداء الحركة وحين شعر الإخوان بالتهديد المباشر لتنظيمهم من قبل خصومهم[٣٥]. كان دور البنا نفسه فى هذه التطورات الأخيرة موضع جدل واسع[٣٦]. لكن من الأهم لنا هاهنا أن ندرك أن منطق الحركات الدينية الكبرى يدفعها لا محالة إلى مواجهة اختيارات من هذا النوع وأن هناك قوى داخلية تزج بها فى اتجاهات متباينة.

إن تاريخ حركة الإخوان المسلمين بعد الحرب العالمية الثانية يقدم دلائل عديدة على هذه الملحوظة. ففى حين كان سلوك الحركة فى أواخر الأربعينيات لايختلف عن سلوك أى من الأحزاب السياسية الأخرى - بل تم اغتيال حسن البنا نفسه عام ١٩٤٩ - نجد أنها قد دخلت فى صلة وثيقة مع الحكومة الثورية الجديدة للضباط الأحرار حتى أن أحد أهم من انضموا اليها وهو سيد قطب تم تعيينه سكرتيرا عاما لحركة التحرير الخاصة بالنظام الحاكم الجديد فى عام ١٩٥٣[٣٧]. ولكن سرعان ما تدهورت العلاقات، وفى عام ١٩٥٤ أعلن حظر التنظيم، بينما تم اعتقال سيد قطب وسائر قيادات الحركة بعد محاولة فاشلة لاغتيال عبدالناصر نفسه. ثم استثمر سيد قطب السنوات العشر التى قضاها بالمعتقل فى إعادة كتابة التاريخ الإسلامى، بما استغله فى تعزيز ما ذهب إليه من أن مصر لم تكن دولة إسلامية بل فى حالة "جاهلية" وأنه لا سبيل أمام المسلمين لكى يعيشوا حياة إسلامية صحيحة إلا اقتلاع جذور النظام السياسى القائم[٣٨]. وانتشرت هذه الفتوى على نطاق واسع بعد إعدام قطب عام ١٩٦٥ وكانت ركيزة استندت إليها عدة جماعات متطرفة صغيرة تم تكوينها فى السبعينيات.

سمح الرئيس السادات لحركة الإخوان المسلمين بإعادة تشكيل نفسها فى بدايات السبعينيات وسرعان ما لعبوا دورا لايقل تعقيدا عن دورهم فى الأربعينيات. ففى حين رضى معظم أعضائها ببناء بعض المساجد والمستشفيات والمدارس الجديدة، استغل غيرهم سياسة الانفتاح الاقتصادى التى بدأها السادات فى تكوين أنماط جديدة من الشركات والمؤسسات المالية الإسلامية، وانشق فريق ثالث ليشارك فى تنظيمات سياسية دينية جديدة تندرج جميعا تحت مسمى "الجماعات الإسلامية" التى كان لها حضور متميز فى الجامعات حيث شجعها النظام على سحق خصومها الناصريين وغيرهم من قوى المعارضة. وقام بعض أعضاء هذه الجماعات نفسها بمحاولة الإطاحة بنظام السادات. إلا أنها كانت أقل عددا وأناة من أن تدبر ما هو أكثر من مجرد هجمات متفرقة على المنشآت الحكومية والكنائس والقيام ببعض عمليات الاغتيال. وكانت أكبر عملية حققتها الجماعات اغتيال الرئيس السادات فى يوم الاحتفال بالنصر فى أكتوبر ١٩٨١. ثم اتبع الرئيس حسنى مبارك من بعده سياسة مزدوجة تجاه

الحركات الدينية، فشجع الإخوان المسلمين على المشاركة فى مجلس الشعب والانتخابات (ولو أنهم لم يمثلوا حزبا سياسيا) سعيا إلى عزل الجماعات الأصغر والأشد راديكالية من خلال المواجهة والاعتقال. وفى ظل هذه الظروف، عاد الإخوان المسلمون إلى إستراتيجية الضغط السلمى من أجل إدماج أجزاء من الشريعة فى النظام القانونى بينما شرعوا فى بناء مؤسسات لبنية اقتصادية واجتماعية إسلامية بديلة استعدادا ليوم يتولون فيه السلطة السياسية.

نشأت جماعات تطلق على نفسها اسم الإخوان المسلمين فى سوريا وفلسطين فى الأربعينيات، وفى الأردن عام ١٩٥٣، وفى السودان عام ١٩٥٤. واتخذت كل هذه الجماعات نفس النهج والأسلوب التنظيمى: شبكة من التنظيمات المحلية ذات قيادة قومية تضفى عليها سمة التماسك والوحدة العقائدية. وتميزت هذه البنية بميزة استغلال المؤسسات الخيرية الإسلامية التى كانت قائمة من قبل فى كل قرية وبلدة ومدينة. كما تميزت بتشجيع البنية المفككة التى تسمح لمعظم فرق التنظيم بالتماسك والبقاء إذا ما تم حظر نشاط التنظيم الأم. وكما هو الحال فى مصر، كان يمكن استغلال الجماعات المحلية كقاعدة لإقامة تنظيم من الخلايا السرية إذا ماتحتم عليها العمل السرى. ولكن مع كل هذا التشابه الواضح، كانت التجارب التى مرت بهذه التنظيمات المختلفة متباينة إلى درجة كبيرة حيث كانت كل منها تحيا فى بيئة سياسية عربية لها سماتها الخاصة.

كانت حركة الإخوان المسلمين السورية تشبه التنظيم الأصلى المصرى فى بدايته من حيث التنظيم والممارسات السياسية. فقد استغلت هى أيضا وجود جماعات إسلامية أخرى، وتمكنت كذلك من اجتذاب الأعضاء بسرعة عن طريق تقديم كم من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يفوق ماقدمته أية جماعة أخرى سابقة[٣٩]. ولكنها كانت تختلف عن التنظيم المصرى فى سرعة اندماجها فى مختلف أشكال الانتخابات السورية وحصلت على ثلاثة مقاعد بالبرلمان عام ١٩٤٩، وبخمسة مقاعد عام ١٩٥٤، وبعشرة مقاعد عام ١٩٦١ حيث حققت كسبا واضحا بعد حظر نشاطها من جانب عبدالناصر إبان قيام الجمهورية العربية المتحدة قصيرة الأجل[٤٠].

لم تلعب حركة الإخوان المسلمين فى سوريا إلا دورا ثانويا فى فترة الاضطراب السياسى فى الستينيات، إلا أنها ظهرت بعدها كألد أعداء حزب البعث فى العقد التالى. وبينما كان عدد أعضائها لا يزيد عن سبعة آلاف نجحت فى الحصول على تأييد واضح من نسبة لايستهان بها من سكان الحضر من السنة ممن كانوا ساخطين على خضوعهم لحكم نظام يرونه علمانيا اشتراكيا ريفيا وفوق هذا وذاك علويا[٤١]. ومن ثم فقد انتهزوا فرصة حصول أعضاء من مختلف الجماعات الإسلامية على تدريب على السلاح من حلفائهم داخل منظمة التحرير الفلسطينية فى أواخر الستينيات وبدأوا فى شن هجمات خاطفة على أهداف بعثية وعلوية. إلا أن ما زاد من تحويل الحركة إلى تنظيم قوى تنامى السخط على بعض سياسات حكومة الأسد - وخاصة سوء الادارة الاقتصادية وغزو لبنان عام ١٩٧٦ لنصرة المسيحيين على المسلمين وحلفائهم الفلسطينيين - وتأثير الثورة الإيرانية التى أثبتت إمكانية الإطاحة بأقوى الأنظمة عن طريق العمل الشعبى المكثف. وهكذا نالت حركة الإخوان المسلمين مكان الصدارة فى حملة واسعة النطاق للعصيان المدنى فى حلب فى الشهور الأولى من عام ١٩٨٠. ولكن ما أن تم قمع العصيان من قبل قوات الأمن بالإضافة إلى بعض مظاهر المعارضة الضعيفة فى دمشق وغيرها حتى عجزت الحركة عن نيل التأييد المكثف الذى كانت تحتاج إليه للحفاظ على استمرار الحملة. وزادت صعوبة الموقف فى يوليو ١٩٨٠حين صدر أمر بإعدام من ينتمى إلى التنظيم. وبالتالى كان عليهم أن يدخلوا وحدهم فى مواجهة مسلحة أخيرة فى حماة فى بداية عام ١٩٨٢. وعلى الرغم من المقاومة الشديدة التى أبداها أنصار الحركة إلا أنهم غلبوا على أمرهم وقتل عدد كبير منهم. ثم بدأ تفتت قادة الحركة ممن عاشوا فى المنفى، بينما اتخذ حزب البعث خطوات كبرى لاستعادة سطوته فى المدن وعلى مساجد البلاد خاصة من خلال عملية تجنيد جماعى للأئمة الذين يبدون الولاء[٤٢].

أما فى السودان فكان الوضع مختلفا تماما. فكان على الإخوان المسلمين هناك أن يعملوا على ساحة تسيطر عليها مجموعتان إسلاميتان طائفيتان وهما الأنصار والختمية، اللتان كان لكل منهما أحزاب تابعة سيطرت على السياسة الطائفية للبلاد فى

الفترات التى تخللت الأنظمة العسكرية. وبالتالى لم يكن لحركة الإخوان ذات الصبغة الأيديولوجية مكان هناك، واستغرق الأمر عشرات السنين حتى تمكنوا من إثبات وجودهم بالسودان. وكان ذلك يرجع إلى مهارة القيادة، فبعد انشقاق وقع فى منتصف السبعينيات، تمكنت جماعة حسن الترابى (وتعرف الآن باسم الجبهة الوطنية الإسلامية) من انتهاز فرصة سياسة المصالحة التى اتبعها جعفر النميرى مع المعارضة لتشارك فى النظام الحاكم عن كثب، وللحصول على مناصب مهمة فى النظام التعليمى والإدارى، وللفوز بعدد من المقاعد فى انتخابات ١٩٨٠ البرلمانية[٤٣]. ثم تمكنت فيما بعد من استغلال فرصة القرار الذى اتخذه النميرى بتقنين أجزاء من الشريعة الإسلامية عام ١٩٨٣ فى كسب مزيد من النفوذ. وقد سمح ذلك للجبهة الوطنية الإسلامية بالظهور بمظهر المطبق الأول للشريعة الإسلامية والاستفادة من تصاعد التوتر بين المسلمين وغير المسلمين ممن خضعوا على مضض لأحكامها. ومهد تطبيق الشريعة على النشاط المصرفى السودانى الطريق إلى التوسع الهائل فى الصرافة الإسلامية مما أمد الجبهة بمصدر رئيس للتمويل.

يتضح النفوذ المتزايد للجبهة الوطنية الإسلامية من الطريقة التى تمكن بها زعماؤها من التفاوض حول الوضع السياسى سريع التغير بعد ١٩٨٣. وكانت محاولة الانقلاب الفاشلة على نظام النميرى فى يناير ١٩٨٥ تعنى أنهم كانوا خارج حكومته حين تمت الإطاحة بها بعد ذلك بأشهر قلائل، ما سمح لهم بالمشاركة فى الانتخابات التالية فى مارس ١٩٨٦ حيث حصلوا هم وأنصارهم على عدة مقاعد وعلى مكان مهم فى الحكومة الإئتلافية الجديدة بما يكفى لسد السبيل أمام أى تحرك يهدف إلى سحب إلغاء تطبيق الشريعة أو اتباع توجهات تصالحية تجاه المتمردين على الحكومة ممن كانوا قد بدأوا التحرك فى الجنوب[٤٤]. كما تمكنوا أيضا من أداء دور فعال من وراء الستار فى الحكومة العسكرية الجديدة التى تولت السلطة فى يوليو ١٩٨٩. وكانوا فى كل ذلك يستغلون عملية الاستقطاب المتزايدة فى السياسة السودانية بين المسلمين وغير المسلمين ممن كانوا يسعون إلى التركيز على التناقض بين ما هو إسلامى (الشريعة) وبين ما هو غير إسلامى (أى سودانى علمانى أو مسيحى)[٤٥]. وفى مثل هذه المعادلة،

كانت الجبهة الوطنية الإسلامية تتخذ مظهر حامي حمى الشريعة. وفى أواخر عام ١٩٩٠، كان تفعيل هذه الإستراتيجية أمد الجبهة الوطنية الإسلامية بنفوذ يكفى لإقناع الرئيس العسكرى - الفريق البشير - فى مارس ١٩٩١ بإعلان تقنين نمط جديد من الشريعة خاص بالعقوبات الجنائية دون إقامة دولة إسلامية.

والنموذج الأخير لنشاط الإخوان نجده فى المنطقة الفلسطينية الإسرائيلية الأردنية. ففيما يتعلق بقطاع غزة الذى دخل تحت السيطرة المصرية عام ١٩٤٩، لم ينج التنظيم من بطش نظام عبدالناصر العام عام ١٩٥٤[٤٦]. إلا أنه استطاع البقاء فى ظل الوضع الجديد الذى نجم عن الاحتلال الإسرائيلى عام ١٩٦٧ حيث تمكن من استغلال فرصة تصاعد المد القومي الفلسطينى فى تجنيد أعضاء جدد تحت المظلة العامة للتجمع الإسلامى. وعلى الرغم من توتر العلاقات بينه وبين منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنه تمكن من السيطرة على معظم المؤسسات الدينية فى القطاع. وما أن بدأت الانتفاضة الفلسطينية كان تركيزه على الأهمية القصوى للصحوة الدينية وإستراتيجية تجنب المواجهة المباشرة مع الإسرائيليين عاملا مساعدا لأنصاره على تكوين حركة أكثر نشاطا هى حركة حماس (حركة المقاومة الإسلامية) التى سعت إلى توجيه معظم المقاومة الشعبية إلى الإضراب والتظاهر فى عام ١٩٨٨. وأدى ذلك إلى نشأة حركة معارضة لحركة حماس لامن جانب الإسرائيليين (الذين أعلنوا حظر نشاطها) وحسب، بل من جانب منظمة التحرير الفلسطينية وقيادة الجبهة الوطنية الموحدة، ولم توافق حماس على تنسيق أنشطتها مع منظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بالمنظمة وزعامتها للنضال الوطنى إلا حين تدخل ياسر عرفات وقيادات الإخوان المسلمين بمصر[٤٧].

وكان تاريخ تنظيم الإخوان المسلمين فى الضفة الغربية مختلفا أيضا. ففى فترة الحكم الأردنى استفاد التنظيم من حرية نشاط الإخوان داخل الأردن نفسه فى مقابل تأييد النظام الهاشمى ضد خصومه من اليساريين والقوميين العرب. ولكن بعد ١٩٦٧، أجبر الاخوان على اتخاذ نمط سرى جديد من التنظيم، بينما حافظوا على روابطهم بالحركة فى عمان. وكما حدث فى غزة، استغل التنظيم تزايد قوته منذ أواخر السبعينيات فى تحدى هيمنة منظمة التحرير الفلسطينية والجماعات الموالية لها على

معظم مؤسسات الضفة الغربية، كالجامعات والنقابات واللجان الشعبية[٤٨]. لكنه نادرا ما استطاع أن يحصل على نفس القدر من النفوذ الذى حصل عليه بغزة، وظل معرضا للانتقاد بأنه شق صفوف الحركة الوطنية وبالتالى قام بما كانت ترغبه إسرائيل. واستمرت هذه القيود نفسها بعد قيام الانتفاضة؛ وبعد فترة من تحدى القيادة الوطنية الموحدة عام ١٩٨٨ وافق التنظيم على تنسيق أنشطته مع زعماء الانتفاضة لصالح الوحدة.

إلى جانب الإخوان المسلمين وما أفرزه تنظيمهم من جماعات أكثر راديكالية، بدأت حركات إسلامية سنية أخرى فى الظهور فى أواخر السبعينيات، وكان معظمها متأثرا بالثورة الإيرانية بصورة مباشرة. وكانت هذه الحركات تنقسم بصورة عامة إلى نوعين، ظهر أولهما فى دول كتونس والجزائر حيث كانت تسير على نهج الإخوان المسلمين تماما تقريبا وتهدف إلى كسب القوة والنفوذ بسبل برلمانية. وكان النوع الآخر جماعات أصغر حجما وأكثر حمية تكرس نفسها لإقامة دولة إسلامية عن طريق العنف فى معظم أنشطتها.

كان التنظيم الإسلامى التونسى الأول وهو حركة التوجه الإسلامى من خلق جماعة من الناس زادوا راديكالية على أثر إضراب ١٩٧٨ العام ثم الثورة الإيرانية التى أقنعتهم بأن الدين يجب أن يلعب دورا حيويا فى الحياة السياسية. وكان رد فعلهم عبارة عن تأسيس الجمعية الإسلامية التونسية التى سعت إلى كسب التأييد فى المدارس والمساجد حيث لم يكن القادة ينتمون إلى الحكومة والجهاز الدينى الرسمى انتماء مباشرا[٤٩]. يقول زعيمها رشيد الغنوشى : «لايكفى أن يصلى المرء خمس مرات فى اليوم ويصوم لكى يصير جديرا بالإسلام. إن الإسلام نشاط ... إنه الوقوف إلى جانب الفقراء والمظلومين»[٥٠].

غيرت القيادة اسمها إلى "الحركة الإسلامية التونسية" عام ١٩٨١ حين أعلن الرئيس بورقيبة برنامجه للتحول السياسى الليبرالى فى محاولة فاشلة لكى يسمح لها النظام بممارسة نشاطها بصورة علنية كحزب عادى. لذا فقد سعت إلى مد نفوذها بطريقتين، إحداهما أن تقيم شبكة من البرامج الاجتماعية التكافلية وتقديم عون قانونى مجانى ورعاية صحية. والطريقة الأخرى أن تتعاون مع سائر قوى المعارضة تأييدا لحقوق الإنسان والقضايا الاجتماعية. وتعد هذه السمة الأخيرة أشد مايميزها عن

الإخوان المسلمين فى مصر ممن اتهمهم الغنوشى بالرغبة فى فرض الوصاية على المجتمع دون محاولة تغييره[٥١]. وعلى الرغم من تردد زعمائها على السجون وتعرض صحفها ودور النشر الخاصة بها للتخويف باستمرار إلا أن الحركة استمرت فى سعيها لكسب الاعتراف بها كحزب سياسى. إلا أن سعيها قد خاب للمرة الثانية مع النظام الجديد للرئيس زين العابدين بن على قبيل الانتخابات العامة التى أجريت فى أبريل ١٩٨٩ بدعوى أنها قد تحقق تأييدا يكفى لتهديد الحكومة. ولكن بعد عامين، انقسمت زعامة الحركة تماما على أثر حرب الخليج فى يناير ١٩٩١ واضطرت إلى التصريح بأن الحركة الإسلامية التونسية نفسها لم تعد قوة متماسكة.

وكان النوع الثانى من التنظيم السياسى الدينى السنى يتكون من جماعات تنادى بالإطاحة بالنظام القائم واستبدال دولة إسلامية به. وكانت غالبية هذه الجماعات تتميز بصغر الحجم والسرية والاستعداد للجوء للعنف. وكانت تستلهم أيديولوجيتها من الثورة الإيرانية وتركز على التعاون بين السنة والشيعة وفى بعض الأحيان كانت تتلقى التأييد والدعم من طهران. وكانت أسماء هذه الجماعات - الجهاد، التوحيد - تعبر فى الغالب عن معنى واحد. ونظرا لنشاطها المتحمس وتعجل أتباعها، فقد تورطت فى مصادمات مستمرة مع الأنظمة الحاكمة التى تعارضها، وفى العديد من الحالات، توطدت أواصر العمل بين أعضائها داخل السجون. ونجد مثل هذه الجماعات فى مصر وتونس والمغرب ولبنان والأردن وبين صفوف الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة[٥٢].

وكان المناخ الذى تميل الجماعات الشيعية إلى العمل فى ظله يتفاوت تماما. فمن الناحية التاريخية، تعرضت الطوائف الشيعية لعملية تهميش فى العالم العربى من جانب سلسلة طويلة من الأسر الحاكمة السنية، ولاتزال هذه الطوائف تميل إلى العيش فى مناطق جبلية أو صحراوية فقيرة. وبالتالى فقد تميز أفرادها بالاستجابة للحركات الطائفية فى القرن العشرين سواء من منظور دينى أو طبقى. ومن سمات الحياة الشيعية أيضا دور رجال الدين وتأثره بالدراسة فى المدن المقدسة بكل من العراق وإيران. ففى هذه المدن تعرف رجال الدين على أفكار رجال مثل آية الله الخمينى أو محمد باقر الصدر بالنجف والذى كان يركز فى نهجه على نشاط رجال الدين بلغة

تضم كثيرا من مفردات الماركسية والعلمانية يتنافسون بها على استقطاب الأتباع. وفى ظل هذه الظروف، كان لابد أن يكون للثورة الإيرانية أثر كبير، سواء على التنظيمات الطائفية الساعية إلى تحقيق قدر أكبر من المساواة للشيعة أو على الحركات ذات الأيديولوجيات الخاصة والتى تسعى إلى الإطاحة بالنظم الحاكمة القائمة وإلى إقامة دولة إسلامية.

هناك نموذجان من نوعين مختلفين تماما من الحركات الطائفية الشيعية المتأثرة بالأحداث الجارية فى إيران نجدهما بكل من السعودية ولبنان. ففى السعودية، تجرأ ما يزيد على ٤٠٠ ألف من الشيعة الذين يعيشون بالمنطقة الشرقية وأقاموا احتفالات عاشوراء علنا عام ١٩٧٩، وذلك على الرغم من الحظر الحكومى لمثل هذه الاحتفالات. ففتحت الشرطة نيرانها وسقط حوالى ١٧ قتيلا. وكما يحدث عادة فى مثل هذه الحالات، نجحت الحكومة السعودية فى تهدئة الموقف من خلال صب الأموال فى مشروعات عامة بالمنطقة[٥٣].

أما النموذج اللبنانى فكان مختلفا تماما. فكان انهيار الحكومة المركزية بلبنان إبان الحرب الأهلية والقلاقل التى سببتها الاعتداءات الإسرائيلية من حين لأخر على الجنوب سببا فى انطلاق السكان الشيعى من قيود السياسة الرسمية وسمحت بنمو أشكال جديدة من التنظيمات السياسية ذات الأهداف المتباينة لإعادة إعمار الدولة والمجتمع[٥٤]. ومن هذه التنظيمات حركة أمل التى نشأت فى أواخر السبعينيات، وكانت تضم ميليشيا وتدعو إلى التضامن الشيعى ما كان له صدى بين صفوف الطائفة الشيعية كلها[٥٥]. وأدى ذلك إلى تحويل الحركة إلى عنصر سياسى فعال فى المحاولات العديدة الرامية إلى إقامة مظام سياسى جديد فى لبنان. إلا أن خضوع الحركة لقيادة علمانية ضعيفة كان يعنى أن أعضاءها يمكن استقطابهم من جانب جماعات أخرى، وخاصة من جانب حركة حزب الله الموالى لإيران والذى كان تحت قيادة دينية ونشأ عام ١٩٨٢. وكأى من التنظيمات اللبنانية الساعية إلى اكتساب نفوذ سياسى فى ذلك الوقت، كان لابد للحركة من أن تركن إلى ميليشيا خاصة بها. أما وجه اختلاف حزب الله عن أمل فكان يكمن فى أن مهمته المعلنة لم تكن تحسين أوضاع الشيعة كطائفة،

بل إقامة جمهورية إسلامية. ولكن كحزب ثورى له خصوم كثيرون، فقد بقيت بنيته التنظيمية سرية، وكذلك علاقته بجماعة الجهاد التى كانت مسئولة عن العديد من عمليات اختطاف الأجانب فى بيروت فى منتصف الثمانينيات. ولكن من المعروف أنه اضطر إلى التحول إلى حركة أشد مركزية بضغط من الإيرانيين الذين أمدوه بالمال والسلاح والتأييد ضد الجيش السورى فى بيروت[٥٦].

وآخر الحركات الشيعية التى ندرسها هنا حركة تطورت بسبب السياسات الخاصة التى اتبعها العراق، وهى حزب الدعوة الإسلامية الذى تأسس فى الخمسينيات واستمر فى تمثيل الشيعة ومصالحهم فى مواجهة التوجهات العلمانية للأنظمة المتتالية. وظهرت مثل هذه التوجهات بصورة خاصة بعد ١٩٦٨ حين شددت الحكومة البعثية قبضتها على النشاط الدينى وسعت إلى تشديد سيطرتها على المؤسسات الحيوية لمدينتى النجف وكربلاء المقدستين. فأدى ذلك إلى إشعال حركة مقاومة عنيدة بلغت ذروتها فى المظاهرات واسعة النطاق فى عاشوراء فبراير ١٩٧٧. وكما حدث بالسعودية بعد ذلك بعامين، كان رد الفعل المبدئى من جانب النظام الحاكم يتمثل فى محاولة اجتذاب الشيعة كطائفة من خلال فتح حزب البعث والإدارة أمام مزيد من التمثيل الشيعى[٥٧]. إلا أن هذه السياسة سرعان ما انزوت أمام تأثير الثورة الإيرانية العارم الذى شجع قادة حركة الدعوة على إعادة تنظيم حركتهم استعدادا لتصعيد المواجهة ضد من اعتبروهم "شرذمة الحكام العلمانيين الكفرة". وكانت من عناصر سياستهم الفتوى التى أصدرها محمد باقر الصدر فى يونيو ١٩٧٩بتحريم انضمام المسلمين إلى حزب البعث والدعوة إلى التأييد التام للثورة الإيرانية. ومن هذه العناصر أيضا حملة المظاهرات ومحاولات الاغتيال. وجاء رد فعل النظام الحاكم سريعا ووحشيا، فتم إعدام باقر الصدر نفسه، وصدر الحكم بإعدام من ينضم إلى حركة الدعوة، وحين قامت العراق بغزو إيران فى سبتمبر ١٩٨٠، كان قد تم سحق الحركة تماما بحيث لم يبق منها إلا ظل يعيش بالخارج فى طهران والكويت[٥٨]. كما تم اغتنام الفرصة لخفض سلطات رجال الدين الشيعة، مع السعى إلى كسب تأييد الجماهير عن طريق بدء برامج للتنمية الاقتصادية وفتح باب المناصب بالحزب والحكومة[٥٩]. ويبدو أن

ذلك كان كافيا لضمان ولاء أغلبية السكان الشيعة إبان الحرب الطويلة ضد إيران، ولكنه لم يكن كافيا إبان انهيار سيطرة الحكومة المركزية الذى أعقب نهاية حرب الخليج فى فبراير/مارس ١٩٩١.

المسيحيون بين الطائفية والقومية

تأثر المسيحيون العرب بنفس ما تأثر به المسلمون العرب، وخاصة صدمة حرب ١٩٦٧ وما نجم عنها من ارتفاع المد الدينى. ولكن كان رد فعلهم يتفاوت من بيئة إلى أخرى ويتوقف على مكانهم من الحركة القومية فى كل دولة وعلاقتهم بجيرانهم من غير المسيحيين. فمنذ ١٩٢٣، سعت الأنظمة المصرية المتعاقبة وحققت نجاحا كبيرا فى إثبات أن الأقلية القبطية الصغيرة (حوالى ٧٪ من السكان) جزء لا يتجزأ من المجتمع القومى. وتحقق ذلك على وجه الخصوص أيام حكم حزب الوفد الذى كان منفذا مهما للساسة المسيحيين. ولكن بإلغاء الأحزاب القديمة عام ١٩٥٣، أصبح أبرز ممثلى الأقلية المسيحية هم رجال الدين الذين تمكنوا تحت زعامة الأنبا شنودة الثالث الذى انتخب بطريركا عام ١٩٧١ من تشجيع عملية التأكيد على الهوية القبطية، وهو ما بدأ فى بدايات فترة حكم السادات.

اتخذ ذلك صورة تعبئة طائفية تركز على الكنائس وإيجاد العديد من التنظيمات الطائفية والخيرية الجديدة[٦٠]. وكان من عوامل دفع هذه الحركة إحساس عام بأن سياسة السادات كانت تؤدى إلى تعميق الهوية الإسلامية لمصر، مما أوحى به إشراك الإخوان المسلمين فى النقاش الدائر حول دستور ١٩٧١. ولم يمر وقت طويل حتى واجهت الطائفة المسيحية معارضة من جانب بعض الجماعات الإسلامية الراديكالية بدأت بشجار حول محاولة تحويل جمعية خيرية إلى كنيسة فى منطقة الخانكة قرب القاهرة عام ١٩٧٢، وبلغت ذروتها بسلسلة من التفجيرات والاعتداءات على الممتلكات المسيحية بالقاهرة والصعيد عام ١٩٨٠[٦١]. وتمثل رد فعل الرئيس السادات إزاء هذه الأحداث فى إصدار أمر بإلقاء القبض على مئات من العناصر النشطة من المسيحيين

والمسلمين على السواء فى صيف ١٩٨١. واستمرت العملية الطائفية فى فترة الرئيس مبارك مع السعى إلى جذب العديد من الأقباط إلى الاندماج فى مؤسسات تقودها الكنيسة. إلا أن زعماء هذه الحركة بذلوا مزيدا من الجهد لزيادة حدة النزعة الانفصالية الضمنية مع التأكيد على أهمية الهوية الدينية للتاريخ المصرى ودور الأقباط كقديسين وأبطال[٦٢].

وكان السكان المسيحيون بالسودان أشد انقساما من أن يكون لهم رد فعل مماثل حين شعروا بالتهديد كمواطنين سودانيين. وبالتالى فقد اتخذت معارضتهم لما اعتبروه هيمنة إسلامية على الدولة ولمحاولات فرض أجزاء من الشريعة الإسلامية بعد ١٩٨٣ أشكالا عديدة. وتراوحت هذه المعارضة من احتجاج الكنائس الشمالية إلى الدور الذى لعبه زعماء الكنائس فى تمرد الجنوب[٦٣].

وهناك مناخ ثالث تمثل فى أوضاع المسيحيين الفلسطينيين فى ظل الاحتلال الإسرائيلى. فنظرا لافتقارهم إلى دولة خاصة بهم أو حتى إمكانية إقامة مؤسسات قومية خاصة بهم، كان الحفاظ على الوحدة فيما بينهم مسئولية أفراد وجماعات محلية بمساعدة من منظمة التحرير الفلسطينية من الخارج. وفى ظل هذه القيود، كان النشاط الأكبر يتركز فى المجال الثقافى الذى كان المجال الوحيد غير الخاضع للسيطرة الإسرائيلية المباشرة[٦٤]. وبذلت جهود ضخمة فى هذا المجال من أجل تعميم قراءات خاصة عن القومية الفلسطينية والتاريخ الفلسطينى الذى كان الدين يمثل فيه تراثا ثقافيا أكثر من كونه سمة مميزة للهوية[٦٥]. وكانت لذلك التوجه أهمية كبرى فى الانتفاضة حيث برزت به جماعات كالإخوان المسلمين - ثم جماعة حماس- سعت إلى إعادة تفسير كل شيء من منظور دينى. كما أدت الانتفاضة إلى تيسير مواجهة المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى شق صفوف الكنائس المسيحية بالقدس من خلال ممارسة الضغط على الكنيسة الأرثوذكسية بصفة خاصة لكى تتخذ موقفا عاما ضد السياسات العسكرية بالضفة الغربية وقطاع غزة[٦٦].

وهناك نقطة أخيرة تتعلق بتعميق النظام الطائفى بلبنان حيث زادت أهمية الدين كمصدر للهوية مع تطور الحرب الأهلية. وكانت للحرب أسباب عديدة، لكن من أهم

أسبابها السياسات التى اتبعها الزعماء المسيحيون لحماية الوضع المتميز الذى تمتع به المارونيون فى إطار الدولة اللبنانية. ومن هذه المميزات، نمو مؤسسات كالميليشيات التى كان يمكن الاستعانة بها حين تعجز الشرطة والجيش الحكوميان عن التعامل مع الضغوط الرامية إلى الإصلاح والتى مارسها تحالف الجماعات الراديكالية واليسارية المسلحة بتأييد عسكرى فلسطينى[٦٧]. كما كانت تشمل جهودا لحشد طائفتهم لتعطيل الزخم الأيديولوجى للمعارضة من خلال إضفاء سمة طائفية على الصراع بمجرد أن بدأ. ونظرا للأهمية التى أضفيت على الهوية الدينية فى لبنان، كان من السهل قصف المناطق التى تقطنها أغلبية مسلمة فى بيروت وغيرها وبالتالى تحويل الصراع إلى صراع إسلامى - مسيحى.

الدين والسياسة فى الدولة اليهودية

منذ عام ١٩٤٨ كان هناك مايشبه الإجماع الدولى بين يهود إسرائيل على ضرورة تحويل إسرائيل إلى دولة يهودية. وظهر ذلك واضحا عام ١٩٤٩ فى سلسلة من التنازلات بين حكومة بن جوريون و الحزب الدينى القومى حديث النشأة الذى فاز بستة عشر مقعدا فى أول انتخابات عامة. وشملت هذه التنازلات اتفاقيات على عدم وضع دستور دائم، ما أصر الحزب الدينى القومى على أن يكون قائما على الشريعة اليهودية (هالاخا)- وإقامة وزارة للشئون الدينية لها سلطة رسمية على عدد من جوانب الحياة اليهودية، كالزواج مثلا. وعلى هذا الأساس، أصبح الحزب الدينى القومى يلعب دورا محوريا كوسيط بين الدولة وأغلبية الإسرائيليين من المتدينين. كما حصلت الأحزاب الدينية الأخرى - كحزب أجودات يسرائيل - التى تمثل قطاعا من الطوائف المتطرفة على مقاعد بالكنيست، إلا أنها نادرا ماحاولت الحصول على مناصب وزارية فى الائتلافات التى سيطر عليها حزب العمل فى الخمسينيات والستينيات.

كان الانتصار الساحق على الجيوش العربية عام ١٩٦٧ واحتلال الضفة الغربية (وتعرف عند اليهود باسم "يهودا والسامرة") سببا فى إضفاء قدر من الشك حول كل

هذه الترتيبات، فتم صبغ الحرب بصبغة دينية، وظهرت التساؤلات حول وضع تعريفات جديدة لمعنى الهوية الإسرائيلية واليهودية. وشجع هذا الانتصار على التعبير عن شكل مكثف من النزعة القومية الإقليمية والعرقية التى أضفيت فيها أهمية متزايدة على الالتزام الدينى بضم الضفة الغربية بل تطهيرها من سكانها من غير اليهود. وهكذا على الرغم من ثبات نسبة الأصوات التى حصلت عليها الأحزاب الدينية الخالصة فى معظم الانتخابات العامة التالية، فقد كان الطريق مفتوحا لبدء أنشطة لتطوير أشكال جديدة من السياسة تقوم على مزيج جديد من الدين والطائفية والعرقية والأنماط الأشد تطرفا من النزعة القومية اليهودية[٦٨].

وكانت أولى التنظيمات التى استجابت للمناخ الجديد الحزب الدينى القومى الذى كان يضم وحتى قبل حرب ١٩٦٧ مجموعة تدافع عن الاستعانة النشطة بالتراث الدينى لتكوين نطاق أوسع من القضايا الاجتماعية والسياسية. ومن النتائج الفورية المترتبة على ذلك التركيز الشديد على قضايا من قبيل الاستيطان بالضفة الغربية حيث امتزجت العناصر الدينية والسياسية. وأدى ذلك بدوره إلى قيام أعضاء الحزب الدينى القومى بتأسيس حركة جوش أمونيم (كتلة المؤمنين) فى عام ١٩٧٤ والتى اتخذت لها برنامجا يضم ممارسة الضغوط لإقامة مزيد من المستوطنات الجديدة وضم الضفة الغربية فى مواجهة أى تنازلات تمنح للفلسطينيين والأردنيين[٦٩]. ولتعزيز هذا التوجه، أقام أعضاء الحزب سلسلة من المستعمرات اليهودية بالقرب من المراكز السكانية الفلسطينية الكبرى مثل كريات أرابا على مشارف الخليل. وعندما أصيب أعضاء جوش أمونيم بالإحباط نتيجة لتضاؤل الدعم الذى تلقوه من حكومة الليكود بعد ١٩٧٧، سعوا إلى اتباع طرق أخرى لتحقيق أهدافهم التى تركزت حينئذ فى تأمين ضم الضفة الغربية داخل حدود الهيمنة الإسرائيلية الفعالة. وقد نجحوا فى ذلك إلى درجة أنهم أصبحوا يؤتمنون على حشد الأصوات الانتخابية المؤيدة للتشبث بالأرض المحتلة على الرغم من أن مستوطنى جوش أمونيم لم يزيدوا عن خمسة آلاف فى أواخر الثمانينيات[٧٠]. كما حصل نوابهم من الحكومة على دور رسمى فى دفع عملية الاستيطان اليهودى بالضفة الغربية[٧١].

وبعد جوش أمونيم جاءت أحزاب وحركات أخرى بمشروعات سياسية دينية جديدة، ومنها حزب كاخ الذى أنشأه مائير كاهانة والذى حصل على مقعد واحد فى انتخابات ١٩٨٤ بناء على برنامجه الرامى إلى ضرورة "تطهير الأرض المقدسة من غير اليهود". كما تضمنت رسالة كاهانا هجوما شرسا على اليهود الذين وصفهم بالمروق والمهادنة. وأثارت هذه الآراء معارضة كبيرة وأدت فى نهاية الأمر إلى عزل حزبه من الكنيست لعنصريته وتقويضه للسمة الديمقراطية للدولة[٧٢].

ثم تكونت أحزاب جديدة تمثل مختلف الجماعات المغالية والمتطرفة. ولعل أعضاء أجودات يسرائيل بدأوا فى أداء دور نشط فى السياسة بعد أن بدأ زعيمهم الروحى فى إصدار الأوامر لأتباعه بالتصويت فى الانتخابات بعد أن كان معظمهم يمتنعون. ولم يكن على مثل هذه الأحزاب إلا أن تحصل على مقاعد قليلة لكى تعد شريكة فى أى ائتلاف يمكن أن يتكون إبان المفاوضات المعقدة التى كانت تسبق تشكيل حكومتى الوحدة الوطنية عامى ٨٤ و ١٩٨٨. وكان ذلك يسمح لهم بالتالى بالحصول على مناصب وزارية ووعود بالتمويل وبتطبيق إجراءات يتطلعون إلى تطبيقها، ومنها وضع قيود على التحركات أيام السبت مثلا. وفى أواخر الثمانينيات، كانت كل هذه الأحزاب قد دبرت أمرها وتمكنت من بناء شبكة واسعة من المدارس والمستشفيات وقدمت الإسكان المدعم لأتباعها، ما مكنهم من الحصول على أكبر المكاسب الممكنة من قرار رئيس الوزراء مناحم بيجن عام ١٩٧٨ بالإعفاء التام لتلاميذ المستوطنات (المدارس الدينية) من الخدمة العسكرية. ونتيجة لذلك، زادت نسبة التصويت لصالح أجودات يسرائيل لدرجة مكنته من الحصول على خمسة مقاعد فى انتخابات ١٩٨٨، وحصل حزب شاس (الذى تأسس عام ١٩٨٤) على خمسة مقاعد أخرى، وحصل حزب ديجال هاتوراه (حزب انشق عن أجودات يسرائيل فى نفس ذلك العام) على مقعدين[٧٣].

هوامش

(1) Sami Zubaida, "Reading history backwards," MEREPORT , 16 (Sept/Oct.,1989), pp. 39-41.

(2) Ibid., p. 39.

(٣) انظر مثلا آراء حسن البنا التى وردت فى :

Charles Wendell (ed. and trans.). Five Tracts of Hassan Al-Banna (1906-1949) (Berkeley, 1978), pp. 40-65.

(4) V.S. Naipaul, "The shadow of the guru," New York Review of Books , 20 Nov. 1990, p. 69.

(5) Roger Savory, "Ex Oriente Nebula: An inquiry into the nature of Khomeini's ideology," in Peter Chelkowski (ed.), Ideology and Power in the Middle East (Durham, NC, 1988), p. 340.

(6) Ibid., p. 341.

(٧) اسـتـقـيـت رأيى هنا.من Talal Asad, The Idea of an Anthropology of Islam: (Washington, DC, 1989), pp. 14-15.

(8) Richard Antoun & Mary Elaine Hegland (eds), Religious Resurgence: Contemporary Cases in Islam, Christianity and Islam (Syracuse, 1987), p. 259.

(9) Zubaida, Islam, The People and the State , pp. 152-4.

(10) Ibid., p. 153.

(١١) استعرت هذه الأفكار من دكتور حورى إسلاموغلو اينان.

(12) Nazih Ayubi, Political Islam (London, 1991), p. 131.

(13) J. Schacht, "The schools of law and later developments of jurisprudence," in Majid Khadduri and Herbert Leibesny (eds), Law in the Middle East , 1, Origin and Development of Islamic Law (Washington, DC, 1955).

(14) Asad, The Idea of An Anthropology of Islam , p. 13.

(15) Fred Halliday, "The Iranian revolution and religious populism," Journal of International Relations , 36/2 (Fall/Winter, 1982/83), p. 197.

(16) Shaul Bakhash, Reign of the Ayatollahs (London, 1985), p. 73.

(17) Ibid., p. 74.

(١٨) هذا اقتراح شخصى من جانب أحد أعضاء مجلس الثورة فى ذلك الوقت.

(19) Shaul Bakhash, Reign of the Ayatollahs , pp. 84-5.

(20) Chibli Wajdi Mallat, The Renaissance of Islamic Law (Ph.D. London University, Sept. 1989), pp. 131-146.

(21) Shaul Bakhash, Reign of the Ayatollahs , pp. 99-110 and Ch. 6.

(22) SWB, 2nd series, ME/8491 (13 Feb. 1987), A/3.

(23) Shaul Bakhash, Reign of the Ayatollahs , pp. 227-241.

(24) Zubaida, Islam, The People and the State , pp. 173-4.

(25) Ibid., p. 174.

(26) The Independent (London,), 31 Dec. 1990.

(27) Shaul Bakhash, Reign of the Ayatollahs , pp. 241-2.

(28) Zubaida, Islam, The People and the State , pp. 174-7.

(29) Ibid., p. 110.

(30) Ibid., p. 111.

(31) Alber Hourani. "Conclusion," in James Piscatori (ed.), Islam in the Political Process (Cambridge, 1983), pp. 228-9.

(٣٢) هذه فكرة أخرى من دكتور حورى إسلاموغلو إينان.

(33) R. P. Mitchell, The Society of Muslim Brothers (Oxford, 1969), p. 2.

(34) Ayubi, Political Islam , p. 131.

(35) R. P. Mitchell, The Society of Muslim Brothers , pp. 30-2.

(36) Ibid., p. 111.

(37) Ayubi, Political Islam , p. 138.

(38) Zubaida, Islam, The People and the State , pp. 174-7.

(39) Ayubi. Political Islam , p. 87.

(40) Raymond Hinnebuch. Authoritarian Power and State Formation in Ba'thi Syria (Boulder, Colorado, 1990), p. 287.

(41) Ibid., pp. 282-5.

(٤٢) انظر "النذير" ٦١ (اكتوبر ١٩٨٣)، وهى صحيفة ناطقة بلسان المعارضة الإسلامية.

(43) Alexander S. Cudsi, "Islam and poilitics in Sudan," in Piscatori (ed.), Islam in the Political Process , pp 48-53.

(44) Ayubi, Political Islam , pp. 108-12.

(٤٥) هذا هو رأى إدريس الحسن كما ورد لدى غسان سلامة فى مقالته :
"Note de lecture: La religion dans la societié Arabe," Maghreb/Machrek , 129 (July/Aug./Sept. 1990), pp. 146-7

(46) Mohammad Shadid, "The Muslim Brotherhood movement in the West Bank and Gaza," Third World Quarterly , 10/2 (April, 1988), pp. 659-62.

(47) Ibid., pp. 679-80.

(48) Mohammad Shadid, "The Muslim Brotherhood," p. 662.

(49) Ayubi, Political Islam , pp. 114-115.

(50) Linda Jones, "Portrait of Rashid al-Ghannoushi," MEREPORT (July, 1988), p. 20.

(51) Ayubi, Political Islam , p. 115.

(52) A Jamal Benomar, "The Islamic movement and religious discourse in Morocco"; Marion Boulby, "The Islamic challenge: Tunisia since independence"; Saad Eddin Ibrahim, "Egypt's Islamic activism in the 1980s."

(53) Joseph P. Kechechian, "Islamic revivalism and change in Saudi Arabia," The Muslim World , LXXX/1 (Jan. 1990), pp. 405.

(54) Mitchell Humphrey, "Islam, state and society: the Lebanese Case," p. 2.

(55) Augustus Richard Norton, Amal and the Shi'a-A Struggle for the soul of Lebanon (Austin, Texas, 1987). "أمل" هو اختصار عبارة "أفواج المقاومة اللبنانية".

(56) Martin Kramer, "The moral logic of Hizballah," Occasional Paper : Dayan Center for Middle Eastern and African Studies , Tel Aviv 1987, pp. 2-3.

(57) Ofra Bengio, "Shi'is and politics in Ba'thi Iraq," Middle Eastern Studies , 21/1 (Jan. 1981), pp. 2-4.

(58) Amatzia Baram, "The radical Shi'ite opposition movements in Iraq," in Sivan and Friedman (eds.), Religious Radicalism , pp. 96-7.

(59) Ofra Bengio, "Shi'is and politics," pp. 9-11.

(60) Hamied Ansari, "Sectarian conflict in Egypt and the political expediency of religion," Middle East Journal , 38/3 (Summer, 1984), pp. 398-400.

(61) Ibid., pp. 408-15.

(62) William Suliman Kilada, "Christian-Muslim relations in Egypt," in Kail C. Ellis (ed.), The Vatican, Islam and the Middle East (Syracuse, NY, 1987), pp. 258-9.

(63) Abdullah Ahmad Naim, "Christian-Muslim relations in Sudan," in Ibid., pp. 269-273.

(64) Glen Bowman, "Nationalising the sacred," Review of Middle East Studies , V (1992).

(65) Idem.

(66) Daoud Kuttab, "Christians, Israel and the intifada," Middle East International , 353 (7 July 1989), pp. 18-19.

(67) Kamal S. Salibi, Crossroads to Civil War: Lebanon 1958-1976 (London, 1976), pp. 43-6.

(68) Oltzhak Galnoor, "The 1984 elections in Israel," Middle Eastern Review , XVIII/4 (Summer, 1986), p. 54.

(69) David J. Schnall, "Religion and political dissent in Israel," in Antoun and Hegland (eds.). Religious Resurgence , p. 171.

(70) Ibid., p. 172.

(71) Schnall, "Religion and political dissent," p. 191.

(72) Aviezer Ravitsky, "Religious radicalism and political Messianism in Israel," in Sivan and Friedman (eds.), Religious Radicalism , pp. 33-37.

(73) Margalit, "Israel: the rise of the Ultra Orthodox," pp. 41-2.

٩ . دور الجيش فى الدولة والمجتمع

توجهات نظرية لدراسة الدور السياسى للجيش

مقدمة

إن معظم الدراسات التى تناولت الدور السياسى للجيش فى الشرق الأوسط كتبت من منظورين: إما محاولة لتفسير وقوع الانقلابات العسكرية، أو لمناقشة دور الجيش فى عملية بناء الدولة. وهذا أمر له مبرراته فى ضوء التاريخ الحديث للمنطقة، ولكنه لم يفرز رؤية واضحة. تميل الكتابات التى تتناول انقلابات الشرق الأوسط إلى إقامة تحليلاتها على افتراض مبسط فحواه أن السبيل الوحيد أمام الجيش لكى يمارس سلطته السياسية يتمثل فى الإطاحة بالنظام السياسى المدنى. كما أضفت هذه الكتابات أهمية مبالغًا فيها على بعض العوامل المحلية، كالطبيعة العسكرية للإسلام أو الحضارة العربية، كمبرر للتدخل العسكرى. إلا أن ضباط الجيش فى ثكناتهم لهم ما لضباط الجيش فى الحكم من نفوذ وسلطة. وتعد الانقلابات والأنظمة العسكرية سمة عامة من سمات عالم ما بعد الحقبة الاستعمارية، وبالتالى فهى ترجع إلى عوامل دولية عامة وليس إلى عوامل شرق أوسطية خاصة. وثبت عقم بعض الأفكار التى تحاول تعريف دور الجيش فى بناء الدول بأنه "دور أفراد الطبقة المتوسطة ممن يرتدون الزى العسكرى". فللجيوش واجباتها الأساسية الخاصة بها بمعنى أن مواردها التقنية والتعليمية والإدارية تخصها دون بقية المجتمع مهما كانت الحاجة إليها. كما أن العلاقة بين الجيش كمؤسسة وبين الجهاز الإدارى المدنى مثلا أو الطبقة الصناعية الرأسمالية تعد أشد تعقيدا مما يسمح به أى تحليل.

نظرا للطبيعة القاصرة لمثل هذه التوجهات التبسيطية الساذجة، فإنه من الأجدى لنا أن نحلل دور الجيش فى إطار أوسع؛ إطار يسعى إلى تحديد مكانته داخل الدولة والمجتمع على السواء. ويؤدى ذلك إلى التركيز على ثلاث سمات محددة[١]. أولها الفكرة التى ترى فى الجيش مؤسسة ذات طابع خاص ولها طبيعتها الخاصة فى التدرج الهرمى وتحديد الحدود والحرفية ما ينطبق على سائر المؤسسات العسكرية فى سائر الدول. ومن الطبيعى أن يميل الجيش إلى فرض سيطرته التامة على طريقة التجنيد والتعبئة والتدريبات وترقية الضباط. كما يميل الجيش إلى حماية نفسه من المؤثرات التى تهدد تكامله كمؤسسة، ومنها الإسراع بترقية من يحظى بحظوة سياسية من ضباطه أو تسييس سائر كوادره. ويمكن أن نرى كل هذه الآليات المؤسساتية فى سياق الشرق الأوسط. ولكن مما يؤسف له أنه لم تتوفر أبحاث كثيرة تتناول كيفية سريان هذه الآليات فى الواقع، عدا فيما يتعلق بالجيش التركى والقليل عن الجيش الإسرائيلى[٢]. كما تضم المنطقة عددا كبيرا من مختلف أنماط التنظيم العسكرى، بدءا من الجيش المصرى أو التونسى المحترف إلى القوات القبلية فى الجزيرة العربية، فضلا عن محاولات إنشاء جيوش ثورية شعبية فى ليبيا وإيران واليمن الجنوبية، أو لتكوين ميليشيات فلسطينية.

وهناك مجال آخر للتحليل يشمل المناخ الدولى. كانت معظم جيوش العالم الثالث قد نشأت فى الأصل على غرار الأنماط الأوروبية من التنظيمات المطلوبة لخوض الحروب الاستعمارية مستعينة بأسلحة وتكتيكات أوروبية. ثم نشأت أنماط جديدة مستقلة من خلال تلقى أو شراء أنظمة تسليح معقدة وحديثة تملى طبيعتها الخاصة من البنية التنظيمية والتكتيكات وتحتاج إلى مهارات خاصة وقطع غيار ودعم تقنى عام لاوجود له إلا فى الخارج. وفى ظل هذه الظروف، يتحتم على الضباط المحليين عادة أن يتقبلوا ما يختاره لهم آخرون من أسلحة، بينما تنحصر فرصتهم فى الحصول على نوعية أفضل فى الحصول على دعم دبلوماسى قوى من حكومتهم أو بناء علاقة خاصة مع من يمدونهم بالسلاح فى واشنطن أو موسكو أو أوروبا. وعادة ماتخضع صناعة السلاح المحلية لنفس القيود. وفى سياق الشرق الأوسط، كان الجيش الإسرائيلى الجيش

الوحيد الذى تمكن من التحرر من هذا القيد والتبعية برفع مستوى الخبرة التقنية ومن خلال العلاقات القوية مع فرنسا فى البداية ثم مع الولايات المتحدة فيما بعد. إلا أن ضعف الجيوش لم يحل دون اتجاه الأتراك أو بعض الجيوش العربية إلى محاكاة بعض الممارسات العسكرية الدولية عمدا، ومن ذلك مثلا : التركيز الهائل على إيفاد الضباط للتدريب فى الخارج.

والسمة الثالثة والأخيرة التى تحتاج الى دراسة العلاقة بين الجيش والدولة التى يعد جزءا منها. وهذا موضوع آخر شديد التعقيد. ويمكن لنا أن نبدأ فى هذا الصدد بملاحظة أن كلا من الجيش والقطاعات المدنية من الحكومة تحاول أن تضمن فى علاقتها توسط أقل عدد من الأفراد على أعلى المستويات، وهم عادة رئيس الدولة أو وزير الدفاع الذى يتولى غالبا قيادة الجيش. ومن المزايا المترتبة على ذلك الحفاظ على وحدتهم المؤسسية من تدخل الآخرين. ويميل الجيش عادة إلى فرض سيطرته إلى أقصى حد على شئونه الداخلية، بينما يسعى المدنيون إلى منع الجيش من السعى إلى استقطاب حلفاء سياسيين خارج مجلس الوزراء. كما يسعى الطرفان إلى التأثير فى عدد كبير من الممارسات التى تحكم العلاقة بينهما، ومنها مثلا طرق وضع الميزانية والموارد المخصصة لهما والأدوار المحددة لكل منهما. والمحصلة النهائية فى معظم الحالات ليست إلا مسألة مساومات تدل على قوة كل منهما فى النجاح فى عدة مجالات رئيسة، كحصة الجيش فى الموازنة السنوية، أو حجم الصناعات الحربية، أو مدى إمكانية تدخل الجيش فى عملية الأمن الداخلى والقوات غير النظامية الخارجة عن سيطرته. كما قد يشعر الجيش بشرعية إبداء القلق تجاه تكوين المناخ العام كالنظام التعليمى والاقتصاد والعلاقة بين الشعب بمختلف طبقاته وطوائفه[٣].

ما الذى يحدد درجة قوة الجيش؟ هناك عدد كبير من العوامل الأخرى تلعب دورا فى هذا الشأن، ومنها مكانة الجيش وقدرته على ترهيب الحكومة المدنية أو تحاشيها، وعلى مدى التماسك بين قادته وعلى درجة تعرض البلاد لخطر عسكرى. من هذا المنظور فإن وضع الجيش داخل أية دولة أو مجتمع قد لايكون مستقرا أو محددا، بل يتغير مع الوقت بالضرورة. كما يسعى رؤساء الأركان دائما إلى زيادة الموارد الضعيفة

أو للسماح لهم بتحديد دورهم فى الحفاظ على الأمن القومى. ويحاول الساسة - المدنيون والعسكريون المتقاعدون - إلى الحفاظ على أنشطة الجيش تحت سيطرتهم بصورة ما. وعادةً ما يسعى كل من الجانبين إلى السيطرة على الرأى العام واستقطاب الحلفاء ومحاولة السيطرة على كبار الخصوم أو إشاعة الفرقة بينهم. وهذا جوهر العلاقة المدنية-العسكرية فى الشرق الأوسط.

نمو الجيوش الكبيرة فى الدول العربية الكبرى:

مصر وسوريا والعراق

نشأت الجيوش المصرية والسورية والعراقية حديثا على يد المستعمرين الإنجليز والفرنسيين بعد حل التشكيلات العسكرية السابقة. وظلت هذه الجيوش صغيرة الحجم ما لم تدع الحاجة إلى قيامها بدور خارجى (كما حدث فى العراق إبان التهديد التركى فى منتصف العشرينيات)، وكان تسليحها ضعيفا وكان عليها أن تتعايش مع قوات شرطة شبه عسكرية. ولم يبدأ نموها الحقيقى إلا بعد الاستقلال، مما أدى إلى توسع كبير فى إعداد صغار الضباط للتدريب. وكما كان الحال إبان العهد الاستعمارى، كان دور الجيش الأساسى الحفاظ على الأمن الداخلى، كما استمر التركيز على ضرورة طاعة الضباط لسادتهم المدنيين وابتعادهم عن السياسة. إلا أن ذلك كان قد أصبح أمرا غير يسير فى ذلك الوقت حيث وجدت الجيوش نفسها مشتركة فى أنشطة سياسية، كقمع الإضرابات، وكان الضباط هدفا لاستقطاب الجماعات الوطنية الراديكالية الصغيرة التى كانت تسعى إلى زيادة قوتها بدعم من الجيش.

يمكن تفسير الانقلابات الأولى - فى العراق فى عام ١٩٣٦ وفى سوريا فى عام ١٩٤٩ وفى مصر فى عام ١٩٥٢- فى ضوء مزيج من العوامل المؤسسية والسياسية. ففى حالة العراق، كان الجيش كبيرا ونال مكانة مرموقة بدوره فى إخماد حركات التمرد الداخلية، إذ أمكن إغراء قائده اللواء بكر صدقى بإلقاء ثقله إلى جانب بعض الساسة

من ذوى الاتجاهات الإصلاحية[٤]. وفى سوريا، وبعد ما يزيد عن عشر سنوات، كان الدافع الرئيس لقائد عسكرى آخر، هو اللواء حسنى زايم لتولى القيادة يتمثل فى الدفاع عن شرف الجيش وسط نزاع حاد بين الجيش والساسة المدنيين حول المسئولية عن ضعف الأداء فى حرب فلسطين. ولكن كان هناك فى كلتا الحالتين قدر من التوحد بين كبار الضباط حول ماينبغى فعله بالقوة التى تمت السيطرة عليها، مما أدى إلى قيام صراعات داخلية حادة بلغت ذروتها بمقتل اللواءين بكر و زايم بعد أشهر قليلة من قيامهما بالانقلاب. وتلت ذلك فترة من الاضطراب السياسى تمكن الجيشان العراقى والسورى فيها من السيطرة على الحكومات المدنية دون أن يمتلكوا من القوة مايكفى للحلول محلها.

ويمكن القول إن الإطاحة بزايم فى عام ١٩٤٩على يد أحد الضباط من ذوى الرتب المتوسطة كانت بداية لفترة جديدة من التدخل العسكرى كانت الانقلابات العسكرية فيها يقوم بها ضباط صغار كان عليهم أولا أن يتخلصوا من قادتهم قبل إقامة نظام حكم جديد. وغالبا ماتحول هؤلاء الضباط الصغار إلى قوميين راديكاليين فى المعاهد العسكرية. كما كانوا فى مواقع تسمح لهم بتنظيم الانقلابات، حيث كان الضباط من ذوى الرتب المتوسطة – كما هو الحال فى كل المؤسسات العسكرية – هم أشد الضباط سيطرة على القوات فى الثكنات. فيعد استيلاء الرائد عبدالناصر على المؤسسات الكبرى بالقاهرة فى يوليو ١٩٥٢ مثالا صادقا على هذا النمط الجديد من التدخل. ولكن على الرغم من السيطرة التامة على الجيش والإدارة المدنية، كانت إقامة نظام حكم عسكرى تلقى مصاعب جمة بسبب الخلافات داخل مجموعة "الضباط الأحرار"، بينما لم تحل مشكلة تحقيق التوازن بين الجيش والحكومة التى تخضع لسيطرة الجيش إلا بإطلاق يد المشير عبدالحكيم عامر رئيس الأركان فى إدارة مؤسسته بأية صورة يختارها. وعاد قيام الانقلابات فى أماكن أخرى على يد ضباط تحت رتبة لواء فى العراق فى عام ١٩٥٨ وفى سوريا فى أوائل الستينيات. وكان كل حاكم جديد فى هاتين الدولتين أيضا يجد صعوبة بالغة فى تدعيم علاقاته بالجيش بصورة مرضية نظرا لتسييس فرق الضباط إلى درجة بعيدة. ونتيجة لذلك، تورط القادة العسكريون فى

الشئون الداخلية إلى حد بعيد، ولا شك أن ذلك كان من الأسباب العديدة لضعف الأداء فى حرب ١٩٦٧ مع إسرائيل.

كانت هزيمة ١٩٦٧ وما تلاها من إقامة أنظمة عسكرية جديدة فى العراق فى عام ١٩٦٨ وفى سوريا فى عام ١٩٧٠ وخلافة السادات فى مصر قد مهدت الطريق لبدء تحول أخر فى التوازن بين الجيش والدولة. وكان يميز الوضع الجديد ثلاث سمات ذات أهمية خاصة. أولا - كانت الجيوش الثلاثة قد زادت حجما وعدة نتيجة لإمدادات الأسلحة الروسية المعقدة وتحسن نوعية التدريبات. فتحولت بصورة عامة إلى تنظيمات محترفة ذات أهداف محددة بوضوح تتمثل فى الدفاع عن البلاد ضد أعدائها الخارجيين. ويمكن أن نلاحظ الثمار الأولى لهذه السياسة الجديدة فى تحسن أداء المؤسسات الثلاث جميعا فى الحرب التالية ضد إسرائيل فى عام ١٩٧٣. ثانيا - نمت أشكال عديدة أخرى من التنظيمات شبه العسكرية لتتولى عبء الأمن الداخلى. ففى مصر تم تكوين وحدات الأمن المركزى، وفى سوريا تشكلت الفرق الدفاعية تحت قيادة رفعت الأسد، شقيق الرئيس. ثالثا - حققت الأنظمة الثلاثة جميعا نجاحا أكبر فى فرض سيطرتها على الجيش، وأحيانا بطرق قديمة مجربة كتغيير السادات المتوالى لوزير الدفاع ورئيس الأركان، وأحيانا أخرى بطرق جديدة مبتكرة كاستخدام تنظيمات حزب البعث العراقى ككلاب حراسة على الجيش، مع الاستعانة بمفوضين سياسيين على غرار الصين والاتحاد السوفيتى[٥].

وكانت الجيوش المصرية والعراقية والسورية أكبر وأهم من أن يتم تهميشها فى الدولة أو المجتمع (انظر الجدول (٨). ولا تتوفر لدينا أرقام دقيقة، إلا أنه يبدو أن الجيش السورى فى أواسط الثمانينيات زاد إلى ما يقرب من ٤٠٠ ألف رجل نظرا لتورطه الشديد فى لبنان ومواجهة احتمالات قيام حرب مع إسرائيل، ما يمثل ٥٪ من مجموع السكان وما يزيد عن ٢٠٪ من القوى العاملة بالبلاد[٦]. وفى الوقت نفسه، كانت النفقات الدفاعية تستوعب أكثر من ٣٠٪ على الأقل من الموازنة السنوية بما يوازى ١٥٪ تقريبا من الناتج القومى. وكانت الحرب الطويلة مع إيران تعنى أن الجيش العراقى قد ازداد حجما ليصل إلى مايقرب من مليون رجل فى منتصف الثمانينيات.

وفى ظل هذه الظروف، كان ظهور الجيش كمؤسسة ذات تأثير كبير على السياسات القومية فى كل المجالات. ومن الأمثلة تشجيع الجيشين العراقى والسورى على استخدام مواردهما لتطوير مصانع وورش ضرورية للحفاظ على ترسانتهما الضخمة من الأسلحة الحديثة وخفض اعتماد كل منهما على الواردات بتصنيع أقصى قدر ممكن من احتياجاته محليا. وقد تحقق ذلك من خلال الدخول فى مجالات معينة من الأنشطة غير العسكرية، ومن الأمثلة الرائدة على ذلك قيام شركة الإسكان العسكرى بسوريا والتى يقدر أنها تحولت فى منتصف الثمانينيات إلى أكبر المشروعات فى البلاد(٧). ولعبت وزارة الصناعات العسكرية دوراً مماثلاً بالعراق(٨).

الجدول ٨ : القوات المسلحة مقارنة بالسكان والدخل القومى بمصر والعراق وسوريا (١٩٨٩)

القوات المسلحة (مليون)	السكان (مليار دولار)	الإنفاق الدفاعى (مليار دولار)--	إجمالى الناتج القومى ---
مصر ٤٥٠.٠٠٠	٥٤.٧٧٤	٦.٨١	١٠٢.٠١
العراق ١.٠٠٠.٠٠٠	١٩.٠٨٦	١٢.٨٧(١٩٨٨)	٤٦.٠٩ (١٩٨٨)
سوريا ٤٠٠.٠٠٠	١٢.٩٨٣	٢.٤٩	٢٠.٢٦

أما فى مصر فقد تطورت الأمور فى اتجاه مختلف. فقد انتهز الرئيس السادات فرصة اتفاقية السلام مع إسرائيل فى إجراء خفض شديد فى حجم الجيش وإعادة تحديد دوره بعد أن قلت فرص قيام مواجهات جديدة مع عدوه الإسرائيلى. وكان لكلتا المبادرتين تأثير ضار على الروح المعنوية للجيش ويرى البعض أنهما كانتا السبب فى قيام الجنود الساخطين باغتيال الرئيس السادات فى نهاية الأمر. أما الرئيس الجديد حسنى مبارك - وهو رجل أكثر عسكرية من سلفه - فسعى إلى قلب المعادلة. فعمل على

إعادة بناء الجيش وإحلال المعدات الروسية المتهالكة بأسلحة حديثة من الولايات المتحدة ومنح مزايا إضافية عديدة للضباط. وساعده على ذلك أبو غزالة وزير دفاعه والقائد العام للقوات المسلحة. إلا أن أبا غزالة كان قد وسع من دور الجيش فى العديد من المجالات الجديدة من الحياة المصرية فى سنوات قلائل لدرجة أن نشبت توترات حادة بينه وبين الرئيس، ما دعا عدداً من المحللين إلى مقارنة علاقتهما بالعلاقة التى كانت بين عبدالناصر والمشير عبدالحكيم عامر فى منتصف الستينيات[9]. إلا أن مثل هذه المقارنات تميل إلى إغفال فوارق مهمة بين السياقين التاريخيين. ولكننا فى هذه الحالة، نرى لها ميزة طرح عدد من التساؤلات حول موقف تمكن الجيش فيه من الحصول على ما يريد على طريق الاستقلالية والسيطرة على الموارد القومية، ولكن على حساب زيادة الشقاق بينه وبين جماعات مدنية عديدة والمجازفة بحدوث خفض حاد فى تماسك الجيش وفعاليته فى أداء مهامه.

كان توسيع دور الجيش المصرى بعد ١٩٨١ مؤثرا على ثلاثة مجالات: أولها - الأمن الداخلى حيث استطاع أن يفرض سيطرته على قوات الأمن المركزى بعد أن برزت الحاجة إلى استخدام قوات الجيش فى إخماد حالة تمرد استمرت عدة أيام وشملت العديد من وحدات الأمن المركزى بالقاهرة فى فبراير ١٩٨٦. يقول الفريق أبو غزالة عن العلاقة الجديدة التى نشأت: «إن دور الشرطة والجيش يكمل أحدهما الآخر ولا سبيل إلى الفصل بينهما. فيقع عليهما معا مهمة فريدة، ألا وهى ضمان أمن مصر داخليا وخارجيا»[10]. وظهر حضور الجيش أيضا من خلال اللجوء المستمر للمحاكم العسكرية لمحاكمة المدنيين، وخاصة أفراد الجماعات الإسلامية المتهمين بتدبير المؤامرات ضد الدولة. والمجال الثانى يتمثل فى الصناعات العسكرية حيث استخدم الجيش سيطرته على "الهيئة القومية للإنتاج الحربى" و"الهيئة العربية للتصنيع" لبدء برنامج طموح لتصنيع المعدات وإعادة بنائها، سواء لاستخدامه الخاص أو للتصدير. وفى هذا الصدد، تمكن الجيش من انتهاز فرصة امتلاك مصر لأشد التقنيات تقدما فى العالم العربى وكذلك الخبرة الطويلة مع أنظمة الأسلحة الروسية التى كانت مستخدمة لدى العديد من جيرانها. وكان المجال الثالث والأخير للتوسع يتمثل فى الأشغال العامة والقطاع الاقتصادى خاصة مايتصل منه باستصلاح الأراضى وإنتاج الأغذية.

كل هذه الأنشطة خلقت أنواعا جديدة من التوترات. ففى حالة الأمن على سبيل المثال أدى توسيع دور الجيش إلى التنافس بين الجيش من ناحية وبين الشرطة ووكالات المخابرات المدنية من ناحية أخرى حول أقدر هذه الأجهزة على إلقاء القبض على المتمردين وعلى حفظ الأمن. فى الوقت نفسه، كان نمو صناعة عسكرية خارج سيطرة جهاز المحاسبات الحكومى ويديره رجال لديهم صلاحية التفاوض المباشر لإقامة مشروعات مشتركة مع شركات أجنبية ولترتيب تعاقداتهم الخاصة ببيع منتجاتهم للأنظمة العربية الأخرى سببا فى دخول الجيش إلى حلبة التنافس والصراع مع عدد كبير من الوزارات المدنية المشاركة فى التخطيط والاقتصاد والعلاقات الخارجية.

وفى عام ١٩٨٦ كان دور الجيش قد ازداد وبدأ فى التأثير على الحياة فى مصر فى مجالات عديدة إلى درجة أنه لم يعد يستطيع أن يحمى نفسه من النقد العام، خاصة من جانب صحف المعارضة. وربما كان الرئيس مبارك سعيدا باستخدام المجال الأوسع من الحرية والمرتبط بنشاط التعددية الحزبية فى السماح بحدوث ذلك كجزء من حملة تهدف إلى استعادة سيطرته على الموقف. فشن الجيش حملة علاقات عامة قدم فيها نفسه كتنظيم كفء يهتم بالرقى بمستوى الحياة القومية. وكانت النتيجة قيام جدل مستمر نوقش فيه لأول مرة الدور المناسب للجيش فى المجتمع المصرى[١١]. وكان لذلك بعض المزايا بالنسبة لقيادة الجيش، إذ سمح له ذلك بزيادة ميزانية الجيش فى وقت كانت البلاد فيه لا تواجه أى عدو ذى شأن. إلا أن الجدل الدائر لم يتعرض لبعض المشكلات الصعبة التى تحتاج إلى حل. فبالنسبة للجيش نفسه، كان من بين أشد المشكلات إلحاحًا ما تعرض له من اتهامات بأن تركيزه الشديد على النشاط الاقتصادى أدى إلى خفض كفاءته العسكرية، وأن مصانعه لا تستحق ما تكلفته، وأن العلاقات الوثيقة بين ضباطه وبين رجال الأعمال المدنيين تمثل أرضية خصبة للفساد.

من السمات المحورية لهذا التحليل أن دور الجيش دور متغير باستمرار ويحتاج إلى تعديل دائم. ومن الأمثلة على ذلك ما حدث بمصر لدى عزل أبو غزالة فى أبريل ١٩٩٠ بعد أن فقد التأييد الأمريكى بسبب مشاركته فى محاولة تهريب قطع غيار صواريخ إلى مصر. وكانت النتيجة أن تمكن الرئيس مبارك من إعادة تأكيد سيطرته

على ميزانية الجيش وصفقات السلاح مع الولايات المتحدة. كما ساعدت هذه الحركة على خفض حدة الشقاق بين الجيش والشرطة ووكالات المخابرات المدنية. وفى ذات الوقت، من المحتمل أنها كانت محل ترحيب من جانب الضباط الذين كانوا يرون فى توسيع أبو غزالة لدور الجيش نأى به عن هدفه الأول وهو التدريب والدفاع القومى.

وكان الموقف فى كل من العراق وسوريا فى الثمانينيات مختلفا تماما نظرا لتورطهما فى مواجهات عسكرية كبرى، مما أدى إلى زيادة هائلة فى حجم القوات المسلحة وفى الموارد التى احتاجا إليها للحفاظ على أوضاعهما. كما أدى ذلك إلى تغيير العلاقة بين الرئيس وكبار ضباطه، وفى العراق خاصة. فمن ناحية، كان يحتاج إلى قادة عسكريين، ومن ناحية أخرى، كان عليه أن يضمن استمرارهم فى طاعة أوامره وألا تؤدى انتصاراتهم أو هزائمهم إلى محاولة الحلول محله. وزادت صعوبة تحقيق ذلك بسبب حتمية محافظة الجيوش على أدنى حد من التماسك وعدم التعرض لسياسات "فرق تسد" أو السيطرة الشخصية. ويبدو أن الرئيس صدام حسين استطاع التغلب على هذه المشكلة الصعبة من خلال اتباع سياسة التحريك السريع لقادته العسكريين من منصب إلى أخر بحيث لايتمكن أى منهم من تكوين علاقات شخصية، بينما أبدى اهتماما كبيرا بالروح المعنوية للجيش خلال عديد من زياراته إلى خطوط الجبهة. ومن التغيرات الأخرى التى نجمت عن الحرب شن حملة تطوع ضخمة للانضمام إلى "الجيش الشعبى" الذى تم تجريد بعض وحداته للقتال ضد الإيرانيين، ما أدى الى محو السمة البعثية عن هذه القوات شبه النظامية. وكان الرئيس الأسد أيضا يواجه مشكلات مع قادة بعض قواته شبه النظامية حيث تنافسوا فيما بينهم حول السيطرة على شوارع دمشق إبان أزمة الخلافة التى نشبت لدى مرضه الخطير فى صيف ١٩٨٤. وما إن قام بنفى عدد من القادة المشكوك فى مواقفهم - ومنهم أخوه رفعت - حتى بدا وكأنه قد قام بدمج بعض الكيانات الدفاعية فى الجيش النظامى[١٢]. كل ذلك يزيد من صعوبة تحليل الموقف فى كل من سوريا والعراق، مع أنه يضم العديد من مكونات الموقف التى دفعت الجيش فى مصر إلى وضع يحتم فرض متطلبات ضخمة جديدة على الموارد القومية وإلى الدخول فى مجالات الحياة السياسية والاقتصادية تقريبا.

دور الجيش فى الدول العربية الصغيرة

ليست هناك دولة عربية لديها من المؤسسات العسكرية ما يدانى مصر أو سوريا أو العراق. فإذا نظرنا إلى الأرقام الواردة فى الجدول (٨)، نجد أن الجيشين الوحيدين الآخرين اللذين يضم كل منهما ما يزيد عن مئة ألف رجل هما الجيش المغربى الذى تضخم حجمه منذ السبعينيات لمواجهة ميليشيات البوليساريو فى الصحراء المغربية، والجيش الجزائرى. إلا أن هناك عددا من الدول لعبَ فيها الجيش على صغر حجمه دورا حيويا فى بقاء النظام الحاكم، من ذلك الأردن وليبيا واليمنين. وحتى فى الحالات التى أبقى الجيش فيها ضعيفا عن عمد حتى يصعب قيامه بتدخل عسكرى مباشر كان لايزال من الممكن للضباط الطموحين أن ينزعوا سيطرة العاصمة السياسية عن ما يعد أقوى جهاز عسكرى في بلادهم، ومن الأمثلة على ذلك دور الجيش فى السودان بدءا من انقلاب الفريق عبود فى عام ١٩٥٨ وحتى انقلاب الفريق حسن البشير فى عام ١٩٨٩، أو خلع الرئيس الحبيب بورقيبة عن رئاسة تونس على يد الفريق زين العابدين بن على، مدير المخابرات العسكرية، فى عام ١٩٨٧.

ويمكن تقسيم الجيوش العربية الأصغر حجما بصورة عامة إلى عدد من الأنماط. وهى تشمل نمطا حديثا ومحترفا (كما هو الحال فى الجزائر والأردن والمغرب والسودان وتونس واليمن الشمالية سابقا)، ونمطا أخر حديثا ومحترفا يتعايش مع تنظيمات عسكرية تقوم على القبلية (كما هو الحال فى السعودية وعمان)، ونمطا تجريبيا للجيوش الشعبية الثورية (ليبيا فى أواخر الثمانينيات وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)؛ ونمطا يميل إلى المساواة دون اعتبار للديانات (لبنان)، ونمطا يعتمد على المرتزقة (الإمارات العربية المتحدة قبل أزمة الخليج)، والميليشيات (المقاومة الفلسطينية). وسنناقش الآن الظهور السياسى لعدد من الجيوش من كل من هذه الأنماط فيما عدا النمطين الأخيرين.

إن أكثر الأنظمة الشرق أوسطية اعتمادا على تأييد جيش محترف فى بقائها هما النظامان الملكيان فى الأردن والمغرب. وتجمع بينهما سمات مشتركة عديدة. فالجيش

فى كل منهما قامت بتكوينه إحدى القوى الاستعمارية وظل تحت قيادة وسيطرة ضباط أجانب فى السنوات الأولى بعد الاستقلال. وفى كلتا الحالتين أيضا كانت عملية تكوين فرق ضباط محلية موسعة تعد أمرا صعبا وغالبا ماكانت تؤدى إلى محاولات انقلابية أمكن إخمادها بصعوبة بالغة. كما لجأ كل من الملك حسين فى الأردن والملك الحسن فى المغرب إلى معادلة واحدة فى سبيل ضمان ولاء قواته المسلحة، ألا وهى مزيج من اهتمام الحاكم اليومى باحتياجات الجيش فى إطار دوره كقائد أعلى للقوات المسلحة وتهيئة مكانة مرموقة ورواتب عالية لضباط يتم تجنيد معظمهم من مناطق قبلية محافظة مع وفرة فى فرص الالتحاق بالأعمال الحرة أو الوظائف الحكومية بعد التقاعد. وما أن تحقق ذلك حتى أصبحت بحوزة كل من الملكين قوة مسلحة كفء يعتمد عليها وأبلت بلاء حسنا فى المعارك وأمكن الاستعانة بها فى الحفاظ على الأمن الداخلى تساعدها فى ذلك سيطرتها على القوات الحكومية شبه النظامية أيضا.

الجدول (٩): نمو الجيوش والقوات شبه النظامية العربية، ٦٦-١٩٨٤

الدولة	القوات النظامية			القوات شبه النظامية		
	١٩٦٦	١٩٧٥	١٩٨٤	١٩٦٦	١٩٧٥	١٩٨٤
مصر	١٨٠٠٠٠	٢٩٨٠٠٠	٤٦٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠
العراق	٨٠٠٠٠	١٠١٠٠٠	٦٤٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٩٠٠٠	٦٥٠٠٠٠
سوريا	٦٠٠٠٠	١٣٧٠٠٠	٣٦٢٠٠٠	٨٠٠٠	٩٥٠٠	٣٨٥٠٠
الجزائر	٦٥٠٠٠	٦٣٠٠٠	١٣٠٠٠٠	٨٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠
الأردن	٣٥٠٠٠	٦٨٠٠٠	٦٨٠٠٠	٨٥٠٠	٢٢٠٠٠	٢٠٠٠٠
لبنان	١٠٨٠٠	١٥٢٠٠	٢٠٣٠٠	٢٥٠٠	٥٠٠٠	٧٥٠٠
ليبيا	٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٧٣٠٠٠	غير متاح	٢٣٠٠٠	١٠٠٠٠
المغرب	٣٥٠٠٠	٥٦٠٠٠	١٤٤٠٠٠	٣٠٠٠	٢٣٠٠٠	٣٠٠٠٠
السعودية	٣٠٠٠	٤٣٠٠٠	٥١٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٢٠٠٠	٤٥٠٠٠
السودان	١٢٠٠٠	٣٨٦٠٠	٥٨٠٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠٠	٧٠٠٠
اليمن ش	غير متاح	٢٠٩٠٠	٣٦٥٠٠	غير متاح	غير متاح	٢٥٠٠٠
اليمن ج	١٠٠٠٠	٩٥٠٠	٢٧٠٠٠	غير متاح	غير متاح	٤٥٠٠٠
تونس	٢٠٠٠٠	٢٤٠٠٠	٣٥٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٨٥٠٠

	١٩٦٩	١٩٧٣	١٩٧٩	١٩٨٤/٨٣
البحرين	غير متاح	٣٠٠٠	٢٠٠٠	٢٧٠٠
الكويت	١٠٠٠٠	١٤٠٠٠	١٠٠٠٠	١٢٤٠٠
قطر	غير متاح	٣٠٠٠	غير متاح	٦٠٠٠
عمان	غير متاح	٩٦٠٠	١٣٠٠٠	١٩٩٥٠
الامارات	غير متاح	١١١٥٠	٢٦١٠٠	٤٦٠٠٠

وبالنسبة للأردن، كانت نواة الجيش تتمثل فى "الفيلق العربى" تحت قيادة ضباط إنجليز، وقد تم تكوينه أساسا من أفراد ينتمون إلى قبائل جنوبية صغيرة. وسرعان ما ازداد حجم الفيلق فى أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات ومر بأولى أزماته الطاحنة عندما تورط تحت قيادة ضباط أردنيين تم تعيينهم حديثا فى السياسات القومية الفلسطينية والعربية الراديكالية فى الفترة التى تلت الهجوم الإنجليزى الفرنسى الإسرائيلى المشترك على قناة السويس، حيث بلغت مكانة الرئيس عبدالناصر ذروتها. ولم يتمكن الملك حسين من البقاء إلا بحشد ضباط يدينون له بالولاء. فأحبط محاولة انقلابية فى أبريل ١٩٥٧، وقام بعملية تطهير للعناصر غير الموثوق بها، ثم قام بإعادة تنظيم الجيش على أسس أكثر أمنا[١٣]. وشمل ذلك خفض مكانة الجنود الفلسطينيين من المتعلمين وذوى الوعى السياسى عن طريق قصرهم على الأفرع الفنية من الجيش ثم تجنيد عدد كبير من الجنود من القبائل ممن فوضت إليهم السيطرة على وحدات المدرعات والمشاة التى كانت تمثل الصفوف الأمامية فى أية معركة. لذا فقد ظل معظم الجيش على ولائه للملك طوال الفترة الحرجة بدءا من الهزيمة على يد إسرائيل فى الضفة الغربية فى حرب يونيو ١٩٦٧ وحتى القتال الشرس ضد ميليشيات المقاومة الفلسطينية فى عمان وفى الشمال فى ١٩٧١/٧٠. إلا أن تكاليف الاحتفاظ بمثل هذه

القوات كان باهظا يحتاج إلى أموال طائلة من المعونات الأجنبية ويستقطع أجزاء كبيرة من الموازنة المحلية.

كانت نواة الجيش المغربي الحديث الذى تأسس رسميا فى مايو ١٩٥٦ من المغاربة ومعظمهم من البربر من أهل الجنوب ممن خدموا فى صفوف الوحدات الفرنسية والإسبانية فى الحقبة الاستعمارية. وظل الجيش المغربى يعتمد على الضباط الفرنسيين فى القيادة والتدريب حتى ١٩٦٠. وكان أول رئيس لأركانه ابن الملك الأمير حسن الذى أولى اهتماما فائقا إليه قبل وبعد أن خلف أباه فى عام ١٩٦١. وكان ذلك يتضمن تلقائيا مسألة السيطرة على الجيش إبان الصراع الشرس مع الساسة القوميين ممن كانوا يتطلعون إلى خفض الامتيازات الملكية. وظلت فرق الضباط على ولائها للملك على الرغم من وقوع محاولات لاغتياله فى عامى ١٩٧١ و١٩٧٢ بقيادة ضباط فى الجيش. ومنذ ذلك الحين أجريت عملية تطهير وإعادة تنظيم للجيش الذى أصبح دعامة حكم الملك والعنصر الفعال فى الحفاظ على الأمن الداخلى بتقديم ضباط للشرطة شبه النظامية وأداء دور نشط فى استيلاء الملك الحسن بالقوة على الصحراء الإسبانية.

ولعل أفضل مثال على النمط الثانى من تنظيم الجيوش والذى يتم فيه مزج القوات القبلية بجيش محترف صغير ما نجده فى المملكة السعودية. ففى العقود الأولى بعد قيام الدولة، كانت الأسرة الحاكمة تعتمد بصورة شاملة على القبائل فى تجنيد الأفراد المسلحين مع إغراء عدد منهم بالاستقرار بصورة دائمة فى المواقع الاستراتيجية المهمة واستدعاء آخرين كلما دعت الحاجة. وكان ذلك كافيا تماما فى حقبة كان وجود الإنجليز فيها فى كل مكان حول الجزيرة العربية يمد السعوديين بدرع واق ضد أية قوات أكثر حداثة تحاول الإطاحة بهم. كما لم تكن هناك الأموال الكافية للوفاء بتكاليف الجيش. إضافة إلى ذلك، كان هناك خوف من وجود فرق من الضباط المحترفين ممن كان يمكن أن يشكلوا نواة للمعارضة السياسية. إلا أنه كانت هناك ضغوط لتشكيل قوات دائمة، خاصة بعد تصدير أولى شحنات النفط التى أمدت السعوديين لا بالمال وحسب، بل بالمنشآت الثمينة التى ينبغى الدفاع عنها أيضا. لذا تم تجنيد فرقة حرس ملكى صغيرة، تلتها نواة لجيش محترف قام بتدريبه الأمريكيون.

وظهر دافع جديد لتوسيع نطاق الجيش فى عام ١٩٦٢ مع الإطاحة بنظام الإمام أحمد باليمن الشمالية على يد جماعة من الضباط الناصريين تلتها حرب أهلية واجه الملكيون - الذين دعمهم السعوديون فيها - جيشا جمهوريا تدعمه قوات مصرية كبيرة ومعادية بلغ حجمها أحيانا ٧٠ ألف رجل. إلا أن الأسرة الملكية السعودية واصلت اهتمامها وحذرها فى وقت كان وجود عبدالناصر على هذه الدرجة من القرب منها سببا فى تشجيع مؤامرتين عسكريتين على الأقل ضدها. وكانت المعادلة التى اتبعتها لإحكام سيطرتها تتلخص فى الاستعانة بالأمراء الملكيين كقادة كبار، وإسناد مهام الأمن الداخلى لحرس وطنى مستقل تكون أساسا من عناصر قبلية موالية، والاستعانة بضباط أجانب لتقديم العون الفنى والدفاع عنها ضد أية محاولات انقلابية جديدة. إضافة إلى ذلك، كانت الأسرة الملكية على استعداد لإنفاق أموال طائلة لا على الأسلحة الحديثة فحسب، بل على الثكنات والإسكان والمستشفيات العسكرية أيضا. ويبدو أن هذه الجهود تمخضت عن تكوين طبقة من الضباط يعتمد عليها وتتمتع بامتيازات كبيرة لكنها باستثناء الطيارين بالسلاح الجوى كانت تقضى القليل من الوقت فى التدريب والمناورات ولايتوقع منها أن تصمد فى أية معركة. فى الوقت نفسه، تم اتباع نفس النمط تقريبا فى الدويلات العربية الخليجية المجاورة للسعودية والتى قامت جميعا ببناء جيوش صغيرة ذات عتاد باهظ التكاليف قام بتدريبها خبراء أجانب وتحت قيادة أعضاء من الأسر المالكة نفسها. وتبدى ضعفها ظاهرا إبان الغزو العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠.

والنمط الثالث، وهو نمط الجيش الشعبى التجريبى تمت تجربته فى كل من ليبيا وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبية). وفى حالة ليبيا، كانت الإطاحة بالملك إدريس قد تمت على يد جماعة صغيرة من الضباط الشبان بالجيش الصغير المحترف الذى تلقى تدريبا على يد ضباط أوروبيين. ثم ازداد عدد الجيش بدرجة كبيرة وظل قرابة عشر سنوات بعيدا عن تجارب اللجان الشعبية والثورية التى حاول العقيد القذافى ورفاقه أن ينالوا التأييد الشعبى من خلالها. ولكن مع بداية الثمانينيات وفى ظل الخوف من تنامى السخط فى صفوف الضباط، بدأ القذافى يتحدث عن إلغاء

الجيش النظامى وإحلال قوات شعبية محله وتشمل كل المواطنين الذين أصبح لزاما عليهم أن يتلقوا تدريبا على حمل السلاح. فيرى القذافى أن القوة العسكرية لا ينبغى أن تظل فى أيدى الجيوش النظامية «خشية استغلالها فى السيطرة على الشعب»[١٤]. ولكن على الرغم من تنظيم هذه البرامج التخطيطية فيما بعد للطلبة ومختلف فئات العمال -كعمال الصناعات النفطية- إلا أنه لم تجر أية محاولة لإعادة تنظيم الجيش نفسه فيما عدا خفض امتيازات الضباط وإعادة أعضاء الحرس الثورى واللجان الشعبية إلى ثكناتهم للخطابة فيهم وفى الجنود. وكان لذلك أكبر الأثر على الروح المعنوية للجيش وربما كان ذلك سببا فى وقوع عدة محاولات لاغتيال القذافى فى ١٩٨٤ و١٩٨٥[١٥]. وتمثل رد فعل القذافى فى سلسلة جديدة من الخطب عن الحاجة إلى استبدال "جيش شعبى" بالجيش النظامى[١٦]. ولكن لم يتخذ حتى الآن ما يدل على تنفيذ هذا المشروع، ما يرجع بلا شك إلى كون الجيش النظامى بما لديه من ترسانة ضخمة من الأسلحة الروسية المعقدة أداة ضرورية لتنفيذ سياسة النظام داخل ليبيا وعبر حدودها الجنوبية مع تشاد.

ولم تكن محاولة إقامة نمط جديد من التنظيمات العسكرية الثورية فى اليمن الجنوبية أكثر نجاحا. ففى أعقاب انسحاب الإنجليز فى عام ١٩٦٨، قامت حكومة جبهة التحرير الوطنية باتخاذ سلسلة من الإجراءات الرامية إلى إعادة تنظيم الجيش الذى ورثته عن الحقبة الاستعمارية ولإخضاعه لسيطرة مدنية تحظى بثقة النظام. فتم إدخال المكاتب السياسية على كل مستوى من مستويات القوات المسلحة، بينما سارت سياسة الترقيات والتجنيد على نهج يهدف إلى خفض احتمالات الشقاق القبلى بين القوات.[١٧] إلا أن ذلك لم يكن كافيا للحيلولة دون توريط الجيش فى الصراعات الداخلية حول السلطة بين زعماء الحزب الاشتراكى اليمنى، مما اتضح فى أجلى صورة فى القتال المرير الذى وقع بين مؤيدى الرئيس على ناصر محمد وبين مؤيدى منافسيه داخل الجيش فى يناير ١٩٨٦.

وآخر أنماط الجيوش العربية، وهو النمط الذى يميل إلى المساواة بغض النظر عن العقيدة، فكان قاصرا على لبنان. ويرجع هذا النمط فى صورته التنظيمية الخاصة ودوره داخل النظام السياسى إلى عاملين. أحدهما الطريقة التى انعكس فيها التوازن الطائفى فى السعى إلى تجنيد أعداد متساوية من المسيحيين والمسلمين، وفى تقسيم الجيش إلى وحدات تتكون من أعضاء طائفة واحدة أو أخرى. والعامل الآخر الإجماع بين معظم القادة السياسيين على ضرورة الإبقاء على صغر حجم الجيش. وكان المفترض أن يؤدى ذلك إلى الحيلولة دون تورطه فى السياسة الداخلية وتفادى جر البلاد إلى صراعات عسكرية مع جيرانها، وخاصة إسرائيل. وكانت نتيجة ذلك أن الجيش ظل فى السنوات الأولى بعد الاستقلال فى صورة أقرب إلى حامية ذات قوة محدودة لحفظ السلام وتأمين إدارة الانتخابات بالطريقة المطلوبة. ولكن نظرا لقدرة الجيش على أداء دور القوة المحايدة طالما ظل متحدا، فقد بدأ الجيش تحت قيادة أول رئيس لأركانه فى أداء دور أخذ يزداد أهمية. وقد حدث ذلك لأول مرة فى عام ١٩٥٢ حين رفض شهاب التدخل لإخماد الاحتجاجات ضد محاولات الرئيس بشارة الخورى لتغيير الدستور، ثم تولى بنفسه ولعدة أيام منصب رئيس مؤقت لكى ييسر عملية الانتقال إلى الرئيس التالى وهو كميل شمعون. وحدث ذلك مرة أخرى فى عام ١٩٥٨ حين وقف شهاب وقواته على الحياد فى القتال بين العناصر الموالية لشمعون والعناصر المعادية له، وفى النهاية تم انتخابه هو نفسه رئيسا.

ونظرا لأن شهاب بدأ بمجرد أن تولى السلطة فى الاستعانة بالجيش عمدا لدعم مجهوداته للإصلاح الإدارى والسياسى، فقد تهيأت الساحة لقيام حكومة عسكرية عربية أخرى. وكان ذلك بكل تأكيد ما اعتقده كثير من الضباط والساسة المدنيين. إلا أن شهاب نفسه تراجع فيما بعد عن هذا المسلك الخاص وهدد بالاستقالة فى محاولة لاستعادة تأييد الجيش، ثم حاول أن يقيم علاقات جديدة بين الجيش والدولة يساند الجيش فيها جهوده بكل قوة ولكن من وراء الكواليس. إلا أن النتيجة لم تكن الاستقرار، بل كانت وضعا بدأ عدد كبير من الساسة فى ظله فى كره الجيش والخوف من تدخله،

وخاصة تدخل المخابرات العسكرية أو "المكتب الثانى". وبلغت هذه العملية ذروتها فى انتخابات الرئاسة لعام ١٩٧٠ حين قامت الأغلبية المعادية لشهاب بانتخاب سليمان فرنجية بتفويض واضح لخفض قدرات الجيش على التدخل فى العملية السياسية. وفى ظل هذه الظروف، أصبح الجيش عاجزا عن أداء دور إيجابى فى الأزمة المتصاعدة التى أدت إلى اندلاع الحرب الأهلية فى عام ١٩٧٥ حيث بدأت قوى أخرى، وخاصة الميليشيات المسيحية واليسارية بعون من الميليشيات الفلسطينية، فى الاقتتال فيما بينها. وكانت المحاولة الانقلابية التى قام بها اللواء عزيز الأحدب فى فبراير ١٩٧٦ آخر محاولة يقوم بها ضابط للاستعانة بالجيش كقوة محايدة. إلا أن الجيش كان قد أصبح أضعف كثيرا من أن يلعب مثل هذا الدور، وبعد أيام قلائل، كانت حركة العصيان التى قادها ضابط شاب مسلم بداية لعملية تفكك أدت بالجنود المسلمين والمسيحيين إما إلى الهرب من الجيش وإما إلى إعادة تنظيم أنفسهم فى وحدات طائفية تنتمى بصورة غير قوية إلى الميليشيات الكبرى.

الجيش والسياسة فى تركيا وإيران وإسرائيل

إن تحليل دور الجيش فى كل من تركيا وإيران وإسرائيل يمثل عددا من المشكلات الخاصة. فبينما احتل الجيش فى تركيا وضعا عاما للغاية فى النظام السياسى بتدخله المتكرر فى ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠، نجد أنه يمارس تأثيره فى إسرائيل وراء غطاء من الحكم المدنى. أما بالنسبة لإيران، فالمشكلة الرئيسية تتمثل فى التحديد الصعب لوضع الجيش تحت حكم الشاه، ثم تحت حكم النظام الثورى الإسلامى بعد ١٩٧٩.

وفى حين يعترف المراقبون بدور بارز للغاية للجيش فى تركيا، إلا أنه ليس هناك اتفاق عام حول تفسير ذلك. ومن العوامل التى ترد غالبا فى هذا الصدد استمرارية إضفاء الأهمية على الجيش منذ العهد العثمانى ثم عبر قيام الجمهورية فى عام ١٩٢٣. ولكن هناك أيضا قدرة الجيش على السيطرة على شئونه الخاصة كالتجنيد والتدريب

والترقيات، مما أتاح له قدرة خاصة على إنشاء كوادر ضباطه وإيجاد ثقافة عسكرية محددة تمثل وجهة نظر الجيش فى دوره داخل المجتمع التركى. وقد ورد الحديث عن ذلك مفصلا لدى محمد على بيراند فى وصفه للطريقة التى يقوم الجيش فيها بتجنيد الفتيان من أنحاء الأناضول عند سن الثانية عشرة وإخضاعهم لعملية مطولة من النظام والتدريب صممت لإبعادهم عن كل انتماءاتهم وارتباطاتهم المدنية(١٨). والنتيجة، تنظيم يصعب السيطرة عليه لأسباب سياسية من الخارج وله قدرة متميزة على الحفاظ على تماسكه ووحدته التنظيمية فى أوقات كان المجتمع التركى نفسه فيها مفككا ومنقسما إلى طبقات متنافسة وفرق وجماعات عرقية ودينية ومذهبية.

وجاء التحدى الأكبر متمثلا فى إعادة تحديد مكانة الجيش داخل الدولة فى الفترة الحديثة فى عام ١٩٥٠ بسقوط حزب الشعب الجمهورى عن الحكم ليحل محله الحزب الديمقراطى بزعامة عدنان مندريس. وكان ذلك بمثابة حرمان مفاجئ للجيش من شريكه السياسى القديم وتشجيع لمندريس على محاولة تأمين ولائه المشكوك فيه عن طريق التدخل فى عملية ترقية كبار الضباط. وحدث تغيير آخر حين انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلنطى فى عام ١٩٥٢، وهو حدث وجد ترحيبا لدى غالبية الضباط لكنه اضطر عددا منهم إلى إدراك مدى ضعف تدريبهم ومعداتهم فى المقارنة بدول أوروبا الكبرى. وبلغ السخط مداه فى عام ١٩٦٠ حين أدت التصرفات الدكتاتورية للديمقراطيين إلى إشعال حركة تمرد عسكرية من جانب جماعة من صغار الضباط لم يمكن السيطرة عليهم إلا على يد بعض الجنرالات ممن استطاعوا إدارة الانقلاب من خلال إنشاء "لجنة وحدة وطنية". وكانت هناك درجة كافية من الوحدة لإبرام اتفاق يقضى بضرورة أن يعيد الجيش السلطة بعد إقرار دستور جديد وإجراء انتخابات جديدة. إلا أن الاتفاق حول صيغ تعاون الجيش مع الحكومات المدنية فى المستقبل استغرق وقتا طويلا. ولم يتم حل المشكلة إلا بإنشاء هيئة دائمة جديدة وهى مجلس الأمن القومى بدور دستورى محدد يسمح له بتقديم "توصيات" عن الشئون العسكرية إلى مجلس الوزراء، وبالتحالف الضمنى بين كبار الضباط وسليمان ديميريل، زعيم حزب العدالة الذى ظهر كخليفة ناجح انتخابيا للحزب الديمقراطى المحظور(١٩).

وكان التدخل الكبير الثانى له نفس سمات سابقه. فقد جاء فى وقت زادت فيه حدة المشكلة الاقتصادية مما تبدت معالمه فى اجتياح العنف السياسى وخاصة من اليسار. كما بدت عليه كل أمارات الاضطرار من جانب الجنرالات خوفا من قيام انقلاب عسكرى آخر من جانب صغار الضباط. ولكن فى هذه المرة، كان القادة أشد انقساما من المرة السابقة ولم يتمكنوا من الاتفاق على أكثر من إقامة حكومة مدنية جديدة مفوضة لإقرار بعض التعديلات الدستورية المقيدة للحريات السياسية فى عدد من المجالات. كما استغل الساسة هذا الانقسام العسكرى للحيلولة دون انتخاب مرشح الجنرالات كرئيس للبلاد، وهو رئيس الأركان السابق جنرال سوناى. وكانت النتيجة فتح الطريق أمام إعادة الحكم المدنى بعد إجراء الانتخابات العامة فى أكتوبر ١٩٧٣.

وهناك ما يبرر افتراض أن الجيش قد استفاد من دروس التدخل بين ٧١-١٩٧٣ وهو ما كان يعنى اختلاف سمات التدخل التالى فى عام ١٩٨٠[٢٠]. ففى هذه المرة كان هناك قدر أكبر من التخطيط المسبق ممتزجا بتصميم أكبر على الحفاظ على وحدة الجيش فى خضم إقرار دستور جديد وبنية سياسية جديدة تم فيها تطهير العناصر السياسية القديمة[٢١]. ولكن ينبغى أن نكون حريصين فى تقبل تبريرات الجيش عن دوافعه دون تمحيص، خاصة حين تصحبها حملة علاقات عامة تقدم الجيش فى صورة الحكم المحايد والخادم الأمين للمصالح القومية التركية والذى اضطر للتدخل فى موقف سيطرت فيه الفوضى والانهيار الإدارى التام على المجتمع[٢٢]. صحيح أن العنف السياسى والطائفى كان قد بدأ فى الدخول فى طور الحرب الأهلية، إلا أنه كانت هناك أيضا أسباب عسكرية ملحة للتدخل، وخاصة الخوف من اتساع نطاق الصراع ليشمل ثكناته والقلق من عواقب المناخ الاقتصادى والاجتماعى على مصالح الجيش من حيث التجنيد والإنتاج الحربى وأنشطة "صندوق مساعدات القوات المسلحة" الضخم والذى أقيم لتدبير المعاشات العسكرية فى عام ١٩٦١[٢٣]. كما كانت ثمة مصلحة للجيش بالذات فى الخروج من الساحة السياسية بأسرع ما يمكن، وهو ما تبين جليا فى خطاب ألقاه الجنرال أفرن أمام بعض الضباط المبتدئين بالأكاديمية الحربية بعد اثنى عشر يوما من انقلاب سبتمبر ١٩٨٠، حيث قال:

"كلما تدخل الجيش فى السياسة بدأ يفقد نظامه ويعرف الفساد الطريق إليه ... من ثم، فإنى أطالبكم من جديد بألا تتخذوا من عمليتنا الحالية مثالا تحتذونه، وألا تتدخلوا فى السياسة. كان علينا أن ننفذ العملية فى إطار سلسلة من الأوامر لكى ننقذ الجيش من السياسة ونطهره من دنسها"(٢٤).

سبق أن ناقشنا جهود الجيش فى إعادة بناء النظام السياسى التركى (الباب الخامس). إلا أن هذه الجهود تثير تساؤلات مهمة للغاية عن تحليل الضباط للأخطاء التى حدثت فى تركيا وكيف يمكن تصحيحها. فمن وجهة نظرهم، لا يبدأ التفسير بالنظر فى مشكلات قامت بسبب عقود طويلة من التغيير الاقتصادى والاجتماعى السريع، بل من إحساس بأنه مهما كانت هناك من مصاعب فإنها إما لم تعالج بالطريقة السليمة على يد الساسة المتعطشين للسلطة أو أنها زادت تفاقما على يد المضللين من الأتراك الذين أسلموا قيادهم لتأثير أيديولوجيات أجنبية خطيرة. من هنا تبين ضرورة إقامة بنية يمكن للأحزاب القومية الجديدة فيها أن تعمل على تطوير سياسات بناءة بمعزل عن التأثيرات الضارة لجماعات المصالح والطبقات فى المجتمع وبقيادة أشخاص حريصين على الصالح العام. لا شك أن أى ضباط بأى جيش آخر كانوا سيوافقون على ذلك. إلا أن المشكلة تتمثل فى أن الحياة السياسية فى مجتمع صناعى حضرى لا يمكن تقييدها بهذه السهولة، وفى أن الأحزاب الجديدة كانت مضطرة إلى الانضمام إلى المصالح القائمة أو تواجه الانقراض الانتخابى.

بعد الانتخابات التى أتت بحزب الوطن الأم بزعامة تورجوت أوزال إلى السلطة فى عام ١٩٨٣، بدأت الحياة السياسية التركية فى التحرك ببطء تجاه تحقيق توازن جديد بين الحياة العسكرية والحياة المدنية. ومن ناحية أخرى، لا الرئيس العسكرى - كنعان أفرن - ولا أعضاء مجلس الأمن القومى- على الرغم مما لهم من سلطات واسعة - يقدرون على إيجاد آلية محددة لممارسة نفوذهم على الحكومة المدنية أولا بأول بمجرد أن توقفوا عن اللجوء إلى إملاء أوامرهم كالمعتاد. ومن ناحية أخرى، كانت لرئيس الوزراء المنتخب - حتى فى ظل الدستور الجديد - سلطات كافية لبدء رسم سياساته الخاصة به، ويبادر حين تتملكه الثقة بدرجة كافية إلى تحدى الجيش على جزء من

أرضه، عن طريق السعى إلى ممارسة النفوذ للتأثير على ترقيات كبار قادة الجيش مثلا. ومن العوامل الأخرى التى ساعدت على دعم موقف المدنيين فى مواجهة الجيش الاستقرار الذى حققته حكومة حزب الوطن الأم طوال معظم الثمانينيات وقرارها بالتقدم بطلب للانضمام لعضوية السوق الأوروبية المشتركة فى أبريل ١٩٨٧. وكانت النتيجة شيئا من الانقسام الضمنى فى العمل السياسى حيث تمكن الجيش من مضاعفة حصته من الموازنة القومية بين ١٩٨٠ و١٩٨٥ ولعب دور رئيس فى الأمن الداخلى، مع التخلى عن سائر مجالات رسم السياسات للحكومة المدنية[٢٥]. واستمر هذا التوجه بعد انتخاب أوزال أول رئيس غير عسكرى فى عام ١٩٨٩ من خلال استعانته المكثفة بمجلس الأمن القومى (المكون من أربعة وزراء قدامى ورؤساء الأسلحة الأربعة للقوات المسلحة - الجيش والبحرية والقوات الجوية وقوات الحرس) كمجلس استشارى وهيئة سياسية أقوى من مجلس الوزراء نفسه. وتمثلت قدرة الرئيس على إدارة المجلس فى استقالة قائد الجيش جنرال تورومتاى فى ديسمبر ١٩٩٠. كان الجنرال تورومتاى من اختيار الرئيس أوزال نفسه حيث قام بتعيينه فى سبتمبر ١٩٨٧. إلا أن هذا لم يكن كافيا للحيلولة دون وقوع خلاف كبير حول الطريقة التى كانت تتخذ بها القرارات المتعلقة بالجيش فى ذلك الوقت، وخاصة فى المناخ المشحون الذى أعقب الغزو العراقى للكويت.

على الرغم من أوجه التشابه العديدة بين سياسات أتاتورك فى تركيا وسياسات رضاشاه فى إيران، فقد تزايد دور الجيش فى اتجاهين مختلفين تماما فى البلدين. وربما كان أهم أسباب ذلك أن الجيش فى إيران قد ظل دائما تحت سيطرة الحاكم المشددة ولم يسمح له أبدا بتحقيق هويته المؤسسية أو وجهة نظره عن مكانته داخل الدولة. فكان كلا الملكين مولعًا بولاء الضباط له وذهبا إلى حدود بعيدة لإظهار سلطتهما الشخصية على الجيش عن طريق منع قادته من ممارسة حريتهم فى التصرف وبإدارة نظام من الفساد المقنن الذى تمكن الضباط الأفراد فى ظله من تكوين ثروات طائلة ولكن فى ظل مجازفة بالتعرض للمحاكمة إذا ما انقلب الحاكم ضدهم. وفى ظل هذه الظروف، وعلى الرغم من الحجم الهائل للجيش وحصته الكبيرة من الموازنة، وخاصة

فى السبعينيات، فقد لعب الجيش دورا ضئيلا فى عملية رسم السياسات واقتصر دوره على تلقى كميات هائلة من الأسلحة الأمريكية المتطورة دون أن يكون له رأى فى كيفية استخدامها أو السؤال عن العدو الذى يمكن استعمالها ضده. واتضحت المزايا الكبرى التى جناها الشاه من هذا النظام فى المظاهرات التى ميزت المراحل الأخيرة من الثورة فى عام ١٩٧٨ حيث لم يكن هناك أية حركات تمرد داخل الجيش الذى ظل على ولائه الشديد له بعد رحيله عن البلاد. ولكن فى المقابل، لم يكن من الممكن نشر قوة الجيش الهائلة بصورة مستمرة ضد المعارضة لأنه كان يعتمد تماما على مزاج قائده الملكى الأعلى فى تلقى الأوامر(٢٦). وحين بدأت سلطة الشاه فى الانهيار، بدأت مسألة السيطرة المستقبلية على الجيش فى اتخاذ أهمية كبرى، وخاصة بالنسبة لآية الله الخمينى ومستشاريه فى باريس والساسة الأمريكيين بواشنطن. فبالنسبة للأمريكيين، كان الخوف من انهيار الجيش أو الوقوع فى أيدى الثوار دافعا للسعى إلى تشكيل حكومة مؤقتة تحل محل الشاه بأسرع مايمكن. وبالنسبة للخمينى، كان هو أيضا يريد السيطرة على الجيش، ولو أن تفتت الجيش بمجرد عودته إلى طهران كان فى صالحه، حيث ترك فراغا كان عليه أن يملأه على وجه السرعة بتشكيل الحرس الثورى شبه النظامى. وقد أتاح له ذلك الوقت أيضا لتطهير الجيش من كبار ضباط الشاه واستبدال ضباط ثوريين بهم(٢٧).

وبعد ذلك مباشرة، بالغ العراقيون فى تقدير انهيار الحالة المعنوية للجيش القديم وقام بغزو جنوب غرب إيران مما اضطر الجمهورية الإسلامية الجديدة إلى إعادة بناء قواتها المسلحة لكى تواجه التهديدات. وتمثل ردها فى ضم الوحدات النظامية إلى قوات حرس الثورة خشية انتهاز الجيش فرصة أى انتصار يحققه بمفرده للقيام بثورة مضادة. وعملت القوتان معا بكفاءة عالية على طرد الغزاة وردهم عبر الحدود ثم الاستيلاء على مساحات كبيرة من الأراضى بجنوب العراق نفسه. إلا أن مسألة فعاليتهما العسكرية على المدى البعيد ظلت تعتمد على التخمين. فكانت كثرة من المعلقين ترى أن الحرس بما لهم من حماس شديد واستعداد للتضحية بأنفسهم بأعداد مكثفة هم الذين ساعدوا على انتصار إيران فى البداية. ولكن كان من الواضح أن الجيش

النظامى أيضا لعب دورا مهما وأنه قد استفاد أيضا من الحاجة إلى تطوير تكتيكات غير تقليدية حين عجز عن استخدام بعض من الأسلحة المعقدة التى تكدست فى ترسانة الشاه الهائلة بسبب الحظر الأمريكى المفروض على المعونات التقنية وقطع الغيار[٢٨]. ومع ذلك، كان الانهيار المفاجئ لمعنويات الإيرانيين فى ربيع ١٩٨٨ يعزى إلى وقوع خسائر فادحة بين الضباط وضباط الصف فى الهجمات الأولى وصعوبة الحصول على مجندين جدد للإبقاء على قوة حراس الثورة.

يمثل تحليل دور الجيش الإسرائيلى فى الدولة والمجتمع أنواعا مختلفة من المشكلات. بداية، يمكن القول إنه نمط غير مألوف من التنظيمات، حيث تم تأسيسه فى سنة ١٩٤٩ على فرض أن البلاد لا تملك من الموارد ما يكفى للحفاظ على جيش كبير دائم، وكان المطلوب "ميليشيا من المواطنين المدربين والمجهزين للقتال والذين يمكن تعبئتهم فى فترة وجيزة"[٢٩]. وكانت النتيجة تشكيل ما اختار كثير من المراقبين تسميته "جيش المواطنين" الذى تقوم قاعدة قوته على التشكيلات الاحتياطية. وكانت لذلك الاتجاه أهميته من حيث العلاقة بين الجيش والمجتمع، وهو ما أسماه هوروفيتز "جيش مدنى فى مجتمع عسكرى"[٣٠]. إلا أن ذلك لا يجعلنا ننسى أن الحفاظ على مثل هذا الجيش كان يحتم فى الوقت نفسه إيجاد ضباط عاملين محترفين للمحافظة على قدراته بين كل حملة وأخرى، وأن هؤلاء المحترفين هم الذين كانوا فى وضع يسمح لهم بأداء دور كبير فى التأثير على الشئون المهمة كحجم موازنة الجيش بل أحيانا فى اللجوء إلى الحرب نفسها[٣١].

تعد الطريقة التى يمارس بها الجيش نفوذه مسألة معقدة، ولكن مما لا شك فيه أن العناصر الرئيسة رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان. وبالنسبة للفترة من ١٩٤٨ وحتى ١٩٥٢، ومرة أخرى من ١٩٥٥ إلى ١٩٦٧، تولى كل من ديفيد بن جوريون وليفى أشكول وزارة الدفاع بالإضافة إلى رئاسة الوزراء، وهو إجراء يمكن أن يعطى الحكومة سيطرة كبرى على الجيش. ولكن لم ينطبق ذلك على كل الحالات. فقد أدى إيمان بن جوريون العميق بأهمية الأمن القومى إلى لجوئه لإخفاء العديد من الأمور عن زملائه من المدنيين. وبعد تقاعده فى سنة ١٩٦١، كان خليفته يفتقر إلى السلطة اللازمة لمنع رئيس أركانه القوى من التصرف وفق هواه. لذا، ففى الأزمة التى تصعدت

إلى حرب يونيو ١٩٦٧، كان الجيش - وليس رئيس الوزراء - هو الذى بدأ فى اتخاذ القرارات المهمة، وخاصة بعد أن مارس ضغوطه على ليفى أشكول لكى يتنازل عن منصب وزير الدفاع لموشيه ديان. وظل ديان فى منصب الوزير حتى عام ١٩٧٤، ثم خلفه شيمون بيريز فى البداية، ثم جاء من بعده فى سنة ١٩٧٧ قائد عسكرى قوى آخر، وهو عيزر ڤايتسمان. ولكن لا شك أن أقدر وزير على الهيمنة على الحكومة كان أريل شارون الذى تولى منصبه من ١٩٨٠ الى ١٩٨٣ واستخدمه فى أن يصبح "رئيس أركان فائق القدرة" كما أسماه هوروڤيتز؛ أى أنه كان شخصا قويا بما يكفى لاستخدام سيطرته على المؤسسة الدفاعية بأكملها لفرض القرارات الرئيسة المتعلقة بالحرب والسلام، وأشهرها استغلاله لغزو لبنان فى سنة ١٩٨٢ فى محاولة تغيير توازن القوى السياسية بأكمله بين إسرائيل وجيرانها العرب[٣٢].

تتسم محاولة بيرى لتحديد أربعة أنماط مختلفة من العلاقات بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان بالصرامة الشديدة، ولا تأخذ فى الاعتبار الأهمية القصوى لملامح الشخصية[٣٣]. ويرى كذلك فى هذا الصدد أن الحدود بين ما هو عسكرى وما هو مدنى فى العديد من المجالات المهمة من الحياة القومية كانت فى صالح الجيش. وهو يفسر ذلك فى ضوء عدة عوامل منها الدور السياسى المهم الذى يلعبه الجيش باعتباره الحاكم على الضفة الغربية وقطاع غزة بعد احتلالهما فى سنة ١٩٦٧؛ والانضمام المتزايد لكبار ضباط الاحتياط من أمثال الجنرالات رابين وايتان وشارون إلى عالم السياسة؛ وربما الأهم من كل ذلك أن العلاقة بين المدنية والعسكرية تطور إلى ما يقرب من الشراكة منه إلى نظام يحافظ فيه الأول على سيطرته على الأخير[٣٤]. كما يشير إلى فشل محاولتين فى عام ١٩٦٨ و١٩٧٥ لتحديد مسئوليات كل منهما من الناحية الدستورية[٣٥]. وينطبق نفس الشيء على محاولة ثالثة فى نفس الصدد، وهى لجنة كاهانة لعام ١٩٨٣ والتى لم تؤد إلى إيجاد أية آلية جديدة للحيلولة دون حدوث مواقف مماثلة فى المستقبل على الرغم من تنحية شارون بتهمة تضليل الحكومة. ومنذ ذلك الحين، زاد الدور السياسى للجيش من جديد مما يرجع الى دوره فى قمع الانتفاضة الفلسطينية التى اندلعت فى ديسمبر ١٩٨٧.

على أية حال فعلى الرغم من قلق الجيش على تكريس مجهوداته وموارده للأمن الداخلى وعلى حساب استعداده لحرب كبرى، إلا أن معظم المحللين الإسـرائيليين - بما فيهم بيرى يؤمنون بأن هناك حدودا للتدخل السياسى للجيش لا يحتمل تجاوزها. ولا يتم تفسير ذلك من حيث البنية الرسمية، بل من حيث القيم المشتركة المتعلقة بأهمية الحفاظ على تفوق السلطة المدنية والدور الذى يلعبه الجنرالات الذين تحولوا إلى ساسة فى الإبقاء على زملائهم السابقين تحت سيطرتهم(٣٦).

هوامش

(1) Maurice Janowitz, The Military in the Political Development of New Nations (Chicago, 1964).

(2) Mehmet Ali Birand, Emret Kapitan, Translated as: Shirts of Steel: An Anatomy of the Turkish Army (London, 1991).

(3) William Suliman Kilada, "Christian Muslim Relations in Egypt," in Kail Ellis (ed.), The Vatican, Islam and the Middle East, Syracuse, NY, 1987, pp. 258-9.

(4) Mohammad Tarbush, The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941 (London & NY, 1985), pp. 123-33.

(5) Robert Sprngborg, Mubarak's Egypt: Fragmentation of the Political Order (Boulder, Colordo, 1989), pp. 96-7.

(6) Brig.-Gen. (Res.), Aharon Levran, "Syria's military strength and capability," Middle East Review, XIX (Spring, 1987), p. 8.

(7) Elizabeth Picard, "Arab military in poiltics: From the revolutionary plot to the authoritarian state," in Adeed Dawisha and Zartman (eds), Beyond Coercion: The Durablitiy of the Arab State (London, 1988), p. 139.

(8) Peter Sluglett, "Iraq since 1986," in Middle East Report, 167 (Nov/Dec., 1990), p. 21.

(9) Robert Springborg, Mubarak's Egypt, p.98.

(10) وردت فى Al Yassar al Arabi, L'Égypte Gauche (Paris), 79 (Dec., 1986), p. 13.

(11) Robert Springborg, Mubarak's Egypt, pp. 118-23.

(12) Alastair Drysdale, "The succession question in Syria," Middle East Journal, 39/2 (Spring, 1985), p. 252.

(13) Vatikiotis, Politics and the Military in Jordan (London, 1967), pp. 127-34.

(14) وردت فى Jamahiriya Review in "Libya," Colin Legum, Haim Shaked and Daniel Dishon (eds), Middle East Contemporary Survey, VI, 1981-2 (New York & London, 1984), p. 736.

(15) Yehudit Ronen, "Libya," in Itimar Rabinovitch and Haim Shaked (eds), Middle East Contemporary Survey , IX, 1984-5 (Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, The Shiloah Institute, Tel Aviv University, 1987), pp. 561-2.

(16) Idem.

(17) Helen Lackner, Yemen: An Outpost of Socialism Development in Arabia (London, 1985), p. 102.

(18) Birand, Shirts of Steel , Ch. 1.

(19) Feroz Ahmad, The Making of Modern Turkey (London, 1991, forthcoming).

(20) Birand, The Generals' Coup in Turkey (London, 1987), pp. 137-8, 198-208.

(21) Feroz Ahmad, "military intervention and the crisis in Turkey," MERIP, 93 (Jan 1981), p. 5.

(22) Ibid., pp. 6-7.

(23) Alan Richards and John Waterbury, A Political Economy of the Middle East: State, Class and Economic Development (Boulder, Colorado, 1990), pp. 365-6.

(24) Hale, "Transition to civilian government," p. 163.

(25) Metin Heper, "The state, the military, and democracy in Turkey," Jerusalem Journal of International Relations , 9/3 (1987), pp. 61-3.

(26) Shaul Bakhash, Reign of the Ayatollahs (London, 1985), pp. 16-18.

(27) Sepehr Zabih, The Iranian Military in Revolution and War (London and New York, 1988), CH. 5.

(28) Ibid., Ch. 9.

(29) Edward Luttwark and Dan Horowitz, The Israeli Army (London, 1975), p. 76.

(30) Dan Horowitz, "The Israeli Defence Forces: A civilianized military in a partially militarized society," in R. Folkowicz and Korbanski (eds), Soldiers, Peasants and Bureaucrats (London, 1982).

(31) Peri, Between Battles and Ballots , pp. 130-1.

(32) Dan Horowitz, "Changing patterns of civil/military relations in Israel," (Lecture), Oxford, 26 Oct. 1982.

(33) Peri, Between Battles and Ballots , Ch. 7.

(34) Ibid., pp. 172-4.

(35) Ibid., pp. 131-43.

(36) Ibid., Ch. 5

١٠ . الأحزاب والانتخابات

مقدمة

فى الجزء الأول من القرن العشرين ظهر العديد من التنظيمات السياسية فى الشرق الأوسط تحت اسم أحزاب، بينما أطلقت بعض هذه التنظيمات على نفسها اسم اتحادات أو جبهات أو هيئات. وكانت هذه التنظيمات ترجع فى أصلها إلى بداية ظهور مجال سياسى حديث داخل الإمبراطورية العثمانية والدول التى خلفتها بما صاحبها من مفردات وأفكار وممارسات سياسية قائمة على أفكار الدستورية والتمثيل النيابى والقومية وفى بعض الحالات على الثورة[١]. واتخذت هذه التنظيمات أشكالا مختلفة وكانت لها أنماط عديدة من العلاقات مع المجتمع الأكبر. وفى هذا الباب، لن نركز إلا على الأحزاب التى كانت بنيتها تسمح لها بالمشاركة فى نظام قائم على الانتخابات التنافسية التى يمكن للفائز فيها أن يقوم بتشكيل الحكومة[٢]. وسنستبعد من مناقشتنا الأحزاب الشيوعية العربية التى لم تحظ بقدر كبير من الوجود المعلن والتى لم تستطع تأمين انتخاب أى من أعضائها للبرلمانات العربية قبل نجاح خالد بقداش فى الانتخابات السورية فى سنة ١٩٥٤.

الأحزاب والانتخابات فى الدول العربية فى الحقبة الاستعمارية وما بعدها

كل الدول التى خلفت الإمبراطورية العثمانية، باستثناء فلسطين، أصبحت لها دساتير تنص على إجراء انتخابات دورية. ولا غرو أن كانت هناك تفسيرات متعددة

لكيفية إجراء هذه الانتخابات، بالإضافة إلى إدخال تعديلات مستمرة على القوانين التى تحكمها بصورة تزيد من خضوعها لسيطرة الحكومة. وبلغت هذه العملية ذروتها فى مصر، حيث كان التناحر حول التميز السياسى بين الإنجليز والقصر والأحزاب كافيا لأن تتم كل دورة انتخابية فى ظل مجموعة مختلفة من القوانين.

وفى كل من سوريا والعراق، كانت القوى الاستعمارية ترجح استمرار النهج العثمانى القائم على تنافس ذى مرحلتين يختار فيه الناخبون عددا محدودا من الناخبين ممن يقومون بدورهم بانتخاب أعضاء المجلس النيابى أو المجلس القومى، مما كان يتيح للحكومة فرصة التدخل فى الاختيار فى المرحلة الثانية، ولم يتم إلغاؤه إلا فى المناخ السياسى الجديد الذى ساد فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، فى سوريا فى أوان الانتخابات العامة لعام ١٩٤٧ وفى العراق فى سنة ١٩٥٢. ومن ناحية أخرى، كان نظام المرحلة الواحدة فى كل من لبنان والأردن متبعا خلال الحقبة الاستعمارية كلها، بينما كان هناك بمصر اتجاه للتأرجح بين كلا النظامين حتى أواخر الثلاثينيات.

وكانت المجموعة الثانية والحاسمة من الاختلافات تتعلق بمسألة تحديد من يتم السماح لهم بالتصويت أو الترشيح للانتخابات. فنظرا لمناخ الرأى العام الذى ساد فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، كان من الصعب ألا يقوم حق الانتخاب على فكرة حق الذكور البالغين في الاقتراع، ولو أن هناك جهودا كانت تبذل للحد من ذلك الاتجاه بالإصرار على ضرورة حيازة الناخب لبعض الممتلكات أيضا. ففى سوريا - فى أوائل العشرينيات مثلا - كان حق الانتخاب قاصرا على الذكور أصحاب الأملاك من سن ٢٥ فصاعدا، بينما فى العراق وفى نفس الفترة أعطى هذا الحق لكل دافعى الضرائب من الذكور فوق سن ٢١ فى المرحلة الأولى وفوق سن ٢٥ فى المرحلة الثانية. على أية حال، فقد ثبتت صعوبة التمسك بهذه الأفكار فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية، وخاصة حين كانت هناك ضغوط تمارسها الأحزاب الراديكالية - كحزب البعث - التى أدركت أنه لاسبيل لها إلى الفوز فى بعض المناطق التى يسيطر عليها كبار الملاك وحلفاؤهم إلا إذا تم السماح لأكبر عدد من البالغين بالمشاركة فى التصويت(٣).

أما فى مصر فقد خضع النظام الأصلى لحق الذكور فى الاقتراع فى سن ٢١ لتغيرات جذرية فى ظل دستور إسماعيل صدقى الجديد وقانونها الانتخابى لعام ١٩٣٠ حيث تم فرض شروط بتوفر مؤهلات تعليمية وملكية صارمة لدرجة حرمت ما يقرب من ٨٠٪ من المواطنين من حق الانتخاب[٤]. وفى الوقت نفسه، كان هناك قانون جديد آخر يسمح للعمد المعينين من قبل الحكومة بالترشيح للبرلمان دون أعضاء المهن الحرة ممن يعيشون خارج القاهرة – وهى فئة أقل خضوعا للسيطرة المركزية. ثم عادت مصر إلى نظامها السابق مع إعادة إقرار دستور ١٩٢٣ فى عام ١٩٣٥. ولا غرابة فى استبعاد المرأة من حق الانتخاب فى دول الشرق الأوسط العربية حتى بدأت سوريا بإعطائها هذا الحق فى سنة ١٩٤٧، وتلتها لبنان فى سنة ١٩٥٢، والعراق ١٩٥٣.

وعلى الرغم من فرض القيود على حق الانتخاب، فإن حجم الناخبين واشتمالهم على عدد كبير من الناخبين الريفيين والأميين قد أوجد مشكلات وفرصا فى آن معا للحكوميين والسياسيين المعنيين. فكانت غالبية الناخبين تعيش خارج المدن الكبرى فى ظل ظروف تجعلهم خاضعين لنفوذ كبار الملاك. وغالبا ما كانت الحكومات الاستعمارية تقوم بتصميم نظم تبالغ فى تمثيل التصويت الريفى، فى حين كانت الأحزاب الجديدة تختار أكبر عدد ممكن من الملاك أو تتركهم يرشحون أنفسهم كمرشحين مستقلين فى الانتخابات على أمل أن يخضعوهم لسيطرتهم بمجرد أن يحصلوا على مقاعدهم فى المجلس النيابى. ومن الطرق الأخرى التى اتبعت لاستقطاب أصوات سكان الريف ماتمثل فى تدخل المسئولين الحكوميين العاملين فى القرى ممن كانت لهم سيطرة مباشرة على كل جوانب حياة الفلاحين. وفى مصر كان من الشخصيات الرئيسية فى هذه المجال العمدة، وكان من المألوف بالنسبة لأى حزب أن يقوم بتعيين أنصاره فى هذا المنصب حين يتولى الحكم، وأن يقوم بعزل أكبر عدد ممكن من خصومه منه[٥].

أما بالنسبة لمسألة الأمية، فلم يكن يعتد بها كثيرا فى عملية الاقتراع قبل إدخال عملية الاقتراع السرى، ما لم يحدث فى لبنان حتى عام ١٩٥٢ وفى سوريا حتى عام ١٩٥٤. ولكن بعد ذلك كان على الحكومة إما أن تقيم نظاما يسمح بالاقتراع فى أظرف

مختومة (سوريا ١٩٥٤) أو باختيار رموز معينة تشير إلى المرشحين أو الأحزاب (السودان ١٩٥٨)، أو بقبول وضع يطلب من الناخب فيه أن ينطق باختياره أمام المسئولين فى الدائرة الانتخابية، مما كان يجعل الناخب عرضة للرشوة أو الإكراه من جانب من يسمعونه[٦].

وهناك نقطة أخيرة فيما يتعلق بعملية الانتخابات وتتمثل فى الطريقة التى سعى بها كل نظام إلى توفيق أوضاع الأقليات. وقد وردت القوانين الخاصة بحماية الأقليات فى مواثيق الانتدابات المخولة للإنجليز والفرنسيين من قبل الأمم المتحدة، وكانت تساعد ولو فى بعض الحالات فقط على دعم سياسة فرق تسد. فنرى ذلك فى لبنان حيث يقوم النظام بأسره على مبدأ التمثيل الطائفى. لكنه وجد أيضا فى كل من الأردن والعراق حيث تم تخصيص مقاعد خاصة لأعضاء الأقليات المصنفة رسميا، كالمسيحيين واليهود، وفى الأردن، أعضاء الجاليات الچركسية. وقامت بعض الدول الأخرى، كسوريا، باتخاذ إجراءات خاصة لتمثيل المصالح القبلية. والدولة الوحيدة التى لم يطبق فيها هذا النظام مصر، حيث حصلت البلاد على استقلالها على أثر انقلاب وطنى، ثم أقرت دستورا لا يفرق بين مواطنيه.

ولكن كما نعلم جميعا، فالدساتير لا تدل بالضرورة على الممارسة السياسية، وفى كل حالة، كان إجراء الانتخابات مقيدا بالتشريعات المتعلقة على سبيل المثال بحق تشكيل الأحزاب أو وجود رقابة رسمية، بل بعدد كبير من المناورات والتدخلات ما يعنى أن قلة قليلة من عمليات الاقتراع التى أجريت فى الدول العربية فى الحقبة الاستعمارية وأوائل عهد الاستقلال هى التى يمكن اعتبارها حرة إلى حد ما، ومنها الانتخابات السورية للأعوام ١٩٤٣ و ١٩٤٧ و١٩٥٤، والانتخابات اللبنانية لعام ١٩٤٣، والانتخابات الأردنية لعام ١٩٥٦، والانتخابات العراقية الأولى لعام ١٩٥٤، والانتخابات القليلة التى أجريت فى مصر والتى سمح فيها للتأييد الشعبى الكبير الذى حظى به الوفد بأن ينعكس فى شكل أغلبية برلمانية كبيرة (خاصة فى الأعوام ١٩٢٤، ١٩٢٩، ١٩٣٦، ١٩٥٠). وبالنسبة للبقية الباقية، فإن قائمة الأنواع المختلفة للتدخل وسوء الممارسات تطول، بدءا من اللجوء إلى الأحكام العرفية أو أى نوع آخر من قوانين

الطوارئ، وتقييد النشاط السياسى وانتهاء بالرشوة والترهيب وحشو صناديق الاقتراع[٧]. كان هذا إذن السياق الذى كان أدعياء السياسة يجبرون على إدارته. ودخل الكثيرون الانتخابات مستقلين، بينما فضل آخرون تقديم خدماتهم لواحد أو لآخر من تكتلات المجلس النيابية التى شكلها الزعماء للدفاع عن مصالحهم الخاصة. ولم يدخل أغلب المرشحين الانتخابات كأعضاء فى جماعة تحظى بقدر من التنظيم والتماسك يضفيان عليها صفة الحزب بجدارة إلا فى مصر وسوريا (وفى كل من المغرب والسودان لفترة وجيزة). وحتى فى هذه الحالات، كانت قلة من هذه الجماعات هى التى تتوفر لها عضوية وأفرع خارج نطاق المدن الكبرى.

كان أهم التنظيمات السياسية فى مصر وسوريا هما الحزبان القوميان الوفد والتجمع الوطنى. وكانت ثمة سمات مشتركة بين الوفد وبين حزب المؤتمر الهندى من حيث إنه كان قد بدأ كحركة شعبية مناهضة للاستعمار بدعوى أنه الممثل الوحيد للمصالح القومية قبل أن يتكيف للمشاركة فى أول انتخابات تنافسية بدأت فى عام ٢٣-١٩٢٤. وكانت النتيجة نمطا من التنظيم يسيطر على الحزب فيه زعيم والمقربون إليه بمجلس الشيوخ والمجلس النيابى وتدعمهم سلسلة من اللجان على مستوى الأقاليم والمحافظات والتى ساعدت على تنسيق الحملات الانتخابية وتعبئة تأييد القاعدة الشعبية كلما دعت الحاجة إلى ذلك. ومع ذلك، لم تكن هناك عضوية رسمية ولا اكتتاب، ولم يكن هناك سوى مؤتمر سنوى واحد - عقد فى سنة ١٩٣٥[٨]. إضافة إلى ذلك، كان الحزب يبذل أحيانا جهودا جادة لتنظيم قطاعات معينة من المعارضة، وخاصة بين الشباب والنساء والعمال. لذا فقد كانت هناك قطاعات من الشباب باللجان المحلية فى العشرينيات، بينما تم إنشاء تنظيم مركزى للوفديين الشبان لمواجهة النفوذ المتصاعد لبعض الجماعات الجديدة التى كانت فى طور النشأة فى ذلك الوقت، وخاصة حزب مصر الفتاة و الإخوان المسلمين[٩].

وكما هو الحال بالنسبة للعديد من الحركات القومية المشابهة، أبدت قيادة الوفد ميلا مبكرا للانقسام حول أمور شخصية وسياسية، حيث تكتل بعض الأعضاء المنشقين وأسسوا تنظيمات سياسية منافسة. وبدأت هذه العملية فى سنة ١٩٢٢ بتشكيل الحزب

الدستورى الليبرالى من عدد من الوفديين السابقين ممن آمنوا باتجاه أكثر تدريجية نحو الكفاح من أجل الاستقلال. وترتب على عمليات الانشقاق التالية تشكيل الحزب السعدى فى سنة ١٩٣٨ و كتلة مكرم عبيد الوفدية المستقلة فى سنة ١٩٤٢. ومن هذه الجماعات المنشقة، لم يسع إلى إقامة تنظيم على غرار التنظيم الذى انشقوا عليه بما له من شبكة من الدوائر الانتخابية المحلية إلا السعديون. ولكنهم على مايبدو وجدوا أنه من الأسهل أن يلجئوا إلى الناخبين فى الريف وأن يحصلوا على مايحتاجون إليه من أموال لتغطية حملاتهم من خلال إعطاء تأييدهم لترشيح أعضاء فى عائلات كبيرة من الإقطاعيين فى مقابل تبرعات مالية، كما فعل الدستوريون الليبراليون من قبلهم[١٠]. وحين كانت مثل هذه الأحزاب تصل إلى السلطة، كانت تجد أمامها خيارا آخر يتمثل فى تغيير القوانين المنظمة للانتخابات، أو تعيين عمد جدد بهدف تحسين إمكاناتها الانتخابية.

كان التنظيم القومى السورى الأساسى التجمع الوطنى الذى قاد الكفاح من أجل الاستقلال عن فرنسا فى الثلاثينيات. وقد شارك التجمع - كما فعل الوفد - فى السياسة الانتخابية فى تلك الفترة، ولكن ببنية إدارية أضعف تتألف من مكتب يديره سكرتير دائم فى دمشق تساعده صحيفتان، وتكمن قوته فى كون زعمائه ينتمون إلى صفوة ضيقة ولهم شبكة موسعة من المنتفعين من القادرين على جمع التبرعات والحصول على الأصوات الانتخابية فى المناطق الحضرية[١١]. وبذل التجمع جهوداً لكسب التأييد فى الريف. وبعد الاستقلال، غير اسمه إلى الحزب الوطنى قبيل إجراء انتخابات ١٩٤٧. ولكن فى ذلك الوقت، كان قد فقد كل تماسكه، وفى عام ١٩٤٨، عانى انشقاقا كبيرا، حيث قام الأعضاء المنشقون فى حلب والمنطقة الشمالية بتشكيل حزب الشعب لينافس التجمع[١٢]. وكان هذا الحزب أيضًا عبارة عن تحالف للوجهاء وكان لا يضم إلا عددا قليلا من الأعضاء بالإضافة إلى مرشحيه للانتخابات اعتمادا على صيتهم ومكانتهم الاجتماعية[١٣]. وفى انتخابات ١٩٥٤، حصل حزب الشعب على ٣٠ مقعدا من مجموع ١٤٢ مقعدا، مقارنة بالحزب القومى الذى حصل على ١٩ مقعدا، وحصل المرشحون المستقلون على ٦٤ مقعدا.

وثمة سمة أخرى ميزت السياسة المصرية والسورية فى الحقبة الاستعمارية والفترة الأولى من الاستقلال، وهى ظهور كيانات سياسية جديدة أفضل تنظيما تقوم على أسس أيديولوجية، وكانت قد بدأت فى العادة كجماعات ضغط غير برلمانية قبل أن تقرر المشاركة فى النظام الانتخابى لدعم مصالحها. وكانت التنظيمات التى تنتمى إلى هذا النوع تميل إلى الإبقاء على صغر حجمها. فلم يضم مصر الفتاة الذى تحول إلى حزب رسمى فى سنة ١٩٣٦ أكثر من ألف عضو نشط[١٤]. لكنه كان له عدد من المرشحين للبرلمان نظرا لأن الحملات الانتخابية تقدم منبرا جيدا لنشر سياساته واستقطاب أعضاء جدد. وحين تم انتخاب أحد أعضائه - وهو إبراهيم شكرى - فى سنة ١٩٥٠، تمكن من ترك تأثير هائل من خلال خطبه ومقترحاته التشريعية الجديدة، وخاصة فى وقت كان معظم نواب المجلس النيابى الذين ينتمون لجماعات حزبية أكبر يلوذون بالصمت المطبق[١٥].

وفى سوريا، اتبع عدد من الأحزاب نهجا مماثلا. ومنها الحزب الاشتراكى القومى السورى الذى نشأ فى الأصل كجمعية سرية بلبنان فى سنة ١٩٤٥، وحزب البعث الذى تأسس فى سنة ١٩٤٣. وقام هذان الحزبان بتوحيد قواهما فى سنة ١٩٥٢ ليشكلا حزب البعث العربى الاشتراكى، وكانا على درجة من التنظيم مكنتهما من الحصول على ٢٢ مقعدا فى انتخابات ١٩٥٤ التى اتسمت بقدر من النزاهة، مقارنة بالحزب الاشتراكى القومى السورى الذى لم يحصل إلا على مقعدين[١٦]. ولكن نظرا للسيطرة التى فرضها كبار الإقطاعيين على التصويت فى المناطق الريفية، لم يكن من المنتظر لحزب من هذا النوع أن يصل إلى السلطة من خلال صناديق الاقتراع، وقد أصبح هذا عاملا مهما لتشجيع زعمائه على التحالف مع ضباط الجيش فى سبيل اجتذاب الجيش بما له من ثقل إلى جانبهم.

لم تكن هناك أحزاب كبيرة فى العراق أو الأردن أو لبنان، وكان التماسك الضئيل الذى اتسمت به الحياة السياسية يعزى إلى تكتلات انتخابية تمت إقامتها فى المجلس النيابى على يد سياسيين مخضرمين. ولاغرابة فى أن هذه التكتلات لم يكن لها نشاط قائم بذاته، فكان لزعمائها قاعدتهم السياسية المستقلة، بينما كان شركاؤهم المقربون

يميلون غالبا إلى تحويل ولائهم من هذا إلى ذاك سعيا وراء المكاسب الوقتية[١٧]. وبدأت الأحـزاب ذات التنظيم الأفـضل من النوع القـائم على أيديولوجـيـا فى الظهـور فى الأربعينيات والخمسينيات، وحينئذ تحولت من تنظيمات محظورة إلى تنظيمات شرعية واستعدت لتقديم مرشحيها للبرلمان. وتعد الكتائب اللبنانية مثالا على هذا النوع من التنظيمـات[١٨]. وكانت الكتائب قد تأسست كحركة غير برلمانيـة وشبه عسكرية فى الثلاثينيات، ولم تكن مسجلة كحزب سياسى حتى عام ١٩٥٢ حين بلغت عضويتها حوالى ٤٠ ألفا وتبلورت قيادتها وتأسست مكاتبها فى أرجاء البلاد. وتلا ذلك تأسيس الحزب الاشتراكى الشعبى بزعامة كمال جنبلاط والذى ورد أن عضويته بلغت ١٨ ألفا فى سنة ١٩٥٣[١٩]. الا أن هذه التنظيمات الجديدة ظلت على صغرها، وفى عام ١٩٥١ كان ما لا يزيد عن ١٠ من النواب المنتخبين فى المجلس النيابى اللبنانى والبالغ عددهم ٧٧ ينتمون إلى أحد هذه التنظيمـات أو الآخر[٢٠]. وفى العراق، كان أكبر الأحزاب الرسمية – وهو الحزب الوطنى الديمقراطى- يضم أقل عن سبعة آلاف عضو ولم يفز إلا بخمسة مقاعد فى انتخابات ١٩٤٧. وفى الأردن، كانت أهم الأحزاب السياسية التى سمح لها بممارسة نشاطها بين ١٩٥١ و١٩٥٧ مجرد أفرع من تنظيمات تأسست فى الأصل فى بقاع أخرى من العالم العربى[٢١].

نظرا للمناخ العام للحياة السياسية وعجز الأحزاب السياسية عن التعامل مع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الملحة فى ذلك الوقت، كانت ممارسة الديمقراطية المتعددة الأحزاب تتلقى انتقادات من كل ناحية ولا تجد إلا القليل من الأنصار من ذوى الصوت المسموع فى الدول العربية فى الأربعينيات والخمسينيات[٢٢]. وكان ذلك من أسباب سهولة اقتلاعها على يد أنظمة الحكم العسكرية فى مصر وغيرها حيث تعرضت لانتقادات مستمرة ووصمت بأنها بدعة من ابتكار الغرب وتهدف إلى إشاعة الفرقة السياسية والاجتماعية فى وقت كانت الدول الجديدة تحتاج فيه إلى تركيز كل قواها على المشكلات الكبرى كالاستقلال الوطنى والتنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية والدفاع عن حقوق الفلسطينيين[٢٣]. وكان عبدالناصر أحد زعماء هذه الحركة، وكانت وجهة نظره فى هذا الشأن فى غاية الأهمية. فقد ورد أنه قال فى لقاء أجراه معه محرر بصحيفة هندية فى مارس ١٩٥٧ ما يلى :

"هل لى أن أسألك سؤالا: ما الديمقراطية؟ يفترض أننا كانت لدينا ديمقراطية من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥٣. ولكن ما الفائدة التى عادت على شعبنا من هذه الديمقراطية؟ أقول لك: كان الإقطاعيون والباشوات يحكمون شعبنا. وكانوا يستغلون هذا النوع من الديمقراطية كأداة تعمل لصالح النظام الإقطاعى. وكنت ترى الإقطاعيين يجمعون الفلاحين ويسوقونهم إلى صناديق الانتخابات حيث يدلى الفلاحون بأصواتهم حسب تعليمات سادتهم... وأريد أن أحرر الفلاحين والعمال اجتماعيا واقتصاديا بحيث يستطيعون أن يقولوا "نعم". أريد للفلاحين والعمال أن يتمكنوا من أن يقولوا "نعم" و"لا" دون أن يكون لرأيهم أى تأثير على معيشتهم وأرزاقهم. وهذا فى رأيى أساس الحرية والديمقراطية"[٢٤].

التنافس الحزبى فى فترة ما بعد الاستقلال: المغرب ولبنان

لم يكن هناك سوى دولتين عربيتين استمرت فيهما المنافسة متعددة الأحزاب إلى ما بعد الاستقلال، وهما المغرب ولبنان. ومن المفيد لدراستنا هذه أن نتقصى أسباب ذلك والظروف التى أدت اليه. ففى المغرب، كانت هناك فترة فى أواخر الخمسينيات كان الحزب القومى الأساسى فيها - وهو حزب الاستقلال - يبدو كأنه بلغ مكانة يهيمن منها على الحياة السياسية للبلاد، الا أن ذلك لم يكن صحيحاً. فكان حزب الاستقلال قد قاد الكفاح من أجل الاستقلال عن فرنسا، وعلى الرغم من اضطراره إلى ممارسة نشاطه سراً معظم الوقت، إلا أنه استطاع أن يتحول إلى تنظيم مكثف فى أواخر الأربعينيات، يسانده تأييد شعبى كبير فى المدن ويحظى بتعاون من جانب السلطان محمد الخامس. وكان كفاحه من أجل الاستقلال بمثابة باعث أخر على دعم قواعده وتوسيع نطاقه باعتباره القوة السياسية الوطنية الأولى[٢٥]. وحقق نجاحا كبيرا حتى بلغ مؤيدوه المليونين فى سنة ١٩٥٦ من مجموع سكان يبلغ عشرة ملايين[٢٦]. مما أمده بقاعدة عريضة كان يحتاج إليها فى سعيه إلى تأكيد حقه فى الاستحواذ على السلطة فى دولة يتمنى أن تقوم على حكم الحزب الواحد.

وكان فشل حزب الاستقلال فى تحقيق أهدافه يعزى إلى مزيج من المعارضة الملكية (اتخذ محمد الخامس لقب "ملك" فى سنة ١٩٥٥) وافتقار الحزب إلى التماسك الداخلى. وفيما يتعلق بالملك فقد استعان بسلطته المستقلة لمنع الحزب من بلوغ مكانة تؤهله لتحدى سلطاته. فلم يعين سوى عشرة من الاستقلاليين فى أول مجلس للوزراء فى دولة المغرب المستقلة، وعلى الرغم من تزايد هذا العدد فى الحكومات التالية - وخاصة فى سنة ١٩٥٨ - إلا أن الحزب لم يستحوذ على الحكومة بالصورة التى أرادها[٢٧]. وفى الوقت نفسه، اتخذ الملك إجراءات تضمن إحكام سيطرته على الجيش والقوات المسلحة والجهاز الإدارى وكذلك المصادر الرئيسة للسيادة السياسية. كما شجع على تنظيم كيانات منافسة كتنظيم الحركة الشعبية التى حظيت بتأييد كبير بين الإقطاعيين وكبار الملاك فى بعض المناطق كجبال البربر أو الريف وهى مناطق وجد حزب الاستقلال صعوبة فى اختراقها. وكان السلاح الأخير يتمثل فى قدرة الملك على وضع قواعد اللعبة السياسية عن طريق إجراءات من قبيل ميثاق ١٩٥٨ للحريات الشعبية الذى حدد نوعية الحزب المسموح بإقامته، ودستور ١٩٦٢ الذى تضمن بندا خاصا يحظر إقامة نظام حكم الحزب الواحد[٢٨].

ووجد سعى الملك لحماية سلطاته عونا من دوائر معينة داخل قيادة حزب الاستقلال تصدرت الحزب فى سنة ١٩٥٩. وقد خضعت أسباب ذلك للعديد من التفسيرات المتباينة[٢٩]. فيشير بعض الكتاب إلى أهمية المنازعات الشخصية فى هذا الشأن، بينما يشير آخرون إلى أن الحزب لم يكن أكثر من تحالف بين مصالح متباينة وعلاقات متعسرة مع سائر العناصر الكبرى للحركة الوطنية، واتحاد العمال وجيش التحرير والقصر نفسه. وهناك اتفاق أكبر حول السبب المباشر للشقاق وهو الخلاف حول الطريقة التى ينبغى على الحزب أن يتبعها فى تنظيم نفسه استعدادا للانتخابات المحلية التى أجريت فى سنة ١٩٦٠. وكانت النتيجة تكتل جماعة منشقة بقيادة مهدى بن بركة وتشكيل تنظيم منافس باسم الاتحاد القومى للقوى الشعبية.

ولم تجر أية انتخابات عامة بالمغرب إلا فى سنة ١٩٦٣، أى بعد سنوات قلائل من ولاية الملك الجديد، الحسن الثانى، مما أتاح لأنصار الملك وقتا كافيا لتكوين تنظيم جديد

باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية تتكون من عدد من الأعضاء السابقين بالحركة الشعبية التى لقيت من الشرطة والإدارة المركزية عونا كافيا للفوز بـ ٦٩ مقعدا فى المجلس النيابى فى مقابل فوز حزب الاستقلال بـ ٤١ مقعدا، و فوز الحركة القومية للقوى الشعبية بـ ٢٨ مقعدا. وينبغى أن يعزى التوفيق الذى حققه حزب الاستقلال إلى المكانة التى نالها إبان الكفاح الوطنى وإلى حسن تنظيمه فى المدن الكبرى حيث استطاع أن يحظى بعضوية أفراد يساندونه ماليا وبنظام من المراقبين الذين أقاموا اتصالا مستمرا بين قيادة الحزب وأفرعه المحلية[٢٠]. وربما كان تعرض كلا الحزبين لحملة من الترهيب الرسمى إلى قدرة الحزبين على منع جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية من الحصول على أغلبية كاملة. وبلغت هذه الحملة ذروتها باعتقال معظم قيادات الاتحاد القومى للقوى الشعبية فى أواخر نفس العام بعد اكتشاف مؤامرة مزعومة ضد الملك. وتلت ذلك فترة شهدت أزمة اقتصادية خانقة أدت إلى قيام حركات تمرد وشيوع حالة من السخط، ثم إلى إعلان حالة الطوارئ فى سنة ١٩٦٥ وتعطيل الحياة النيابية مدة خمس سنوات.

قام الملك الحسن بمحاولتين لإحياء نظام مقيد من النشاط متعدد الأحزاب فى عامى ٦٩/١٩٧٠ وفى عام ١٩٧٧. وفى أقرب فرصة، انتهت التجربة مع برلمان جديد تم انتخابه بطرق مباشرة وغير مباشرة، نهاية مفاجئة نتيجة لمحاولات انقلابية عسكرية تمت فى ١٩٧١ و١٩٧٢. وأجريت ثالث انتخابات مغربية فى سنة ١٩٧٧، وكان السباق المباشر يدور حول ١٧٦ مقعدا برلمانيا و٨٨ مقعدا يختارها المجمع الانتخابى. وإذا جمعنا الطريقتين معا، نجد أن المقاعد الـ ١٤١ حصل عليها المرشحون المستقلون، بينما حصل الاستقلال على ٤٩ مقعدا، و الحركة الشعبية ٤٤ مقعدا، وحصل حزب جديد يسمى الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية على ١٦ مقعدا، وهو حزب تكون من أعضاء من الجناح المعتدل من الاتحاد القومى للقوى الشعبية.

وتم اللجوء إلى مزيد من التعديلات الدستورية بهدف إطالة حياة المجلس النيابى لمدة ست سنوات أخرى تمتد حتى عام ١٩٨٣. وجاءت الانتخابات المغربية الرابعة فى سنة ١٩٨٤، وكانت فى ظل قوانين جديدة أيضًا. وفى هذه المرة خضعت ٢٠٤ مقاعد

للانتخاب المباشر و١٠٢ أخرى من المقاعد للانتخاب غير المباشر. كما كان هناك قدر كبير من تقسيم الدوائر الانتخابية لضمان احتواء العديد من الدوائر الانتخابية الحضرية على تصويت ريفى واسع النطاق[٣١]. وكان الاهتمام الشعبى بالانتخابات - حسب رأى البعض - ضعيفا للغاية بالمعايير المغربية. ويرجع ذلك إلى ضعف الفروق بين البرامج التى عرضتها الأحزاب الثمانية التى كانت جميعها مجبرة على إظهار ولائها للملك وسياساته إن أرادت الدخول فى المنافسة[٣٢]. وحصل على أكبر عدد من المقاعد (٨٣ مقعداً) بين الأحزاب المشايعة للقصر، وهو الاتحاد الدستورى، الذى تكون فى سنة ١٩٨٣، بينما ذهب ٤٧ مقعدا إلى الحركة الشعبية، و٤٣ لحزب الاستقلال، و٣٩ الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية. لكن الحكومة الجديدة التى تشكلت فى سنة ١٩٨٥ لم تضم سوى أعضاء من أحزاب الوسط، ولم تشتمل على أى من أعضاء الجماعتين الأخيرتين.

إن مسار السياسة المغربية فى السبعينيات والثمانينيات يشير إلى ما يؤيد وجهة النظر التى ترى أن هدف الملك كان يتمثل فى إقامة نظام من التعددية المنظمة يلعب فيه هو نفسه الدور المحورى كحكم بين الجماعات المتنافسة - وهى إستراتيجية سماها البعض "فرّق تعش"[٣٣]. ولكن على الرغم مما كتب عن سلطات القصر وتفتت المجتمع المغربى، إلا أن الملك وجد أن هذه ليست بالمهمة اليسيرة. فمثل هذا النظام لا يتسم بالاستقرار فى جوهره، ويتطلب تدخلا ملكيا مستمرا للحفاظ على كل الأحزاب ممثلة فى وضع لن يسمح فيه الا لقلة بجنى المناصب، فى حين يظل الباقون محصورين فى موقف المعارضة النيابية الدائمة بالمجلس . كما كانت هناك مشكلة تشجيع الأحزاب القديمة للمشاركة فى الانتخابات ضد الجماعات التى يؤيدها القصر والتى كانت تعرف مقدما أنها ستحظى بكل فرص التأييد من جانب إدارة موالية. وكان كل ذلك فى بلد شهد حالة دائمة من التعبير عن السخط الاقتصادى والاجتماعى واسع النطاق.

ولو قدر لهذا النظام أن يعمل، لكان الأمر يتطلب من الأحزاب القائمة أن تتحول إلى شىء أشبه بجماعات الضغط التى تمثل بعض المصالح الخاصة والتى كان تستمد تماسكها من قدرتها على الحصول على الموارد اللازمة للمنتفعين، وليس من الحفاظ على تنظيم محكم وضرورى لإدارة المرشحين فى الانتخابات المغربية النادرة. وبالنسبة

للبقية، كان قادة الحزب يعلمون أنهم لن يسمح لهم ممارسة حتى هذه الأنشطة المحدودة إلا إذا أعربوا ظاهريا عن تأييدهم للمبادئ المحورية التى تقوم عليها السياسة الملكية، كضم الصحراء الإسبانية، وتذكروا أن يمارسوا نوعا من النقد حددته تعليمات الملك الحسن الخامس لعام ١٩٥٧ بضرورة أن يظل "مخلصا وبنّاء"[٣٤]. وبالموافقة على هذه الشروط، كان هؤلاء الرجال فى وضع يستمدون فيه بعض المميزات الضئيلة من الأزمات الدورية التى تعرضت لها المغرب من حين لآخر حين كان الملك يطلب منهم التنازل عن دوائرهم الانتخابية تأييدا لأحد برامجه للإصلاح الاقتصادى.

ويرجع طول بقاء نظام المجلس النيابى والحزبى اللبنانى إلى أسباب متباينة. فقد لعب المجلس النيابى دوراً مهما فى عملية التمثيل الطائفى والمساومات بين الطوائف، بينما كان إقرار نوع ما من الديمقراطية يعد آلية ضرورية للتوفيق بين زعماء الطوائف الكبرى على الساحة السياسية اللبنانية. وكان النشاط الحزبى مجرد عنصر ضئيل من الموقف الكلى. ولكن ما إن تفاقم العجز عن احتوائه فى إطار القواعد والتنازلات المزعزعة القائمة حتى بدأ يلعب دورا مهما فى انهيار الحكومة والدولة بعد ١٩٧٥.

ويلاحظ الكثيرون ممن يكتبون عن لبنان الدور المحورى للبرلمان فى دستورى ١٩٢٦ و١٩٤٣، لكنهم يفسرون ذلك على أنه نتيجة للسعى المتعمد من جانب البعض، كالمفكر السياسى ميشيل شيحا، لتقديم آلية للمصالحة الطائفية[٣٥]. ويبدو أن شيحا لم يكن لديه الكثير ليفعله حيال دستور ١٩٢٦ وأن معظم ما كتبه كان تبريرا معقدا للآليات القائمة بالفعل[٣٦]. والأهم فى هذا الصدد التوافق الوثيق بين نظام التمثيل النيابى الذى أقره الفرنسيون على أساس وجود إدارة مركزية ضعيفة، وبين البنية الاقتصادية والاجتماعية القائمة بالفعل فى المنطقة منذ أواخر العصر العثمانى. ونظرا لإصرار فرنسا على تخصيص مقاعد فى المجلس النيابى الجديد لأعضاء أكبر الطوائف عددا بالتناسب مع أعدادها داخل التركيبة السكانية الإجمالية، فقد كان من المحتم أن يخرج الأعضاء المنتخبون من العائلات الكبيرة التى كانت قوتها تقوم على سيطرتها على الموارد الاقتصادية والاجتماعية المهمة. وكان وجودهم فى المجلس النيابى واستعدادهم لتولى مناصب حكومية أتاح لهم الفرصة لزيادة قوتهم، بينما كانت إمكانية تحقيق ذلك

بالنسبة لكبار الشخصيات المسلمة والمسيحية على السواء يمثل تشجيعا هائلا لهم على نسيان معارضتهم لفصل لبنان عن سوريا والمشاركة فى النظام الجديد. ويبقى الحديث عن الجهود التى بذلت لضمان بقاء الإدارة المركزية على ضعفها. وكان ذلك يرجع فى جزء منه إلى سيطرة مصالح التجار والبنوك على الاقتصاد اللبنانى. لكنه كان فى الوقت نفسه نتيجة لوضع توقفت فيه قدرة الأعيان على إرضاء عملائهم السياسيين على قدرتهم على إمدادهم شخصيا بالموارد والخدمات التى كانوا سيحصلون عليها من النظام البيروقراطى نفسه لو كانت الإدارة أكثر تطورا.

لم تكن الفرصة فى مثل هذا النظام كبيرة لتواجد أحزاب سياسية منظمة. فمن ناحية، كان يمكن تمثيل معظم المصالح الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الحكومى، سواء بصورة مباشرة من خلال الساسة من الأعيان أو بصورة غير مباشرة من خلال واحدة أو أكثر من التنظيمات القائمة على أسس طائفية، كالكنيسة المارونية أو جمعية المقاصد التى تعد أكبر جمعية خيرية إسلامية فى البلاد. ومن ناحية أخرى، فإن اقتصادا يقوم فى معظمه على الزراعة والخدمات لم يكن ليشجع على التكتل أو أى من أنماط التضامن الحضرى التى كان يمكن أن تهيئ المجال لقيام أحزاب تقوم على أسس طبقية. وفى ظل هذه الظروف، فقد دخل أغلب النواب المنتخبين للبرلمان (ثلثان فى سنة ١٩٦٤) إما مستقلين وإما ضمن قائمة من القوائم الانتخابية للأعيان، بينما ظل الشكل الأساسى للتحالف السياسى متمثلا فى الكتلة النيابية بالمجلس دون أى جاذب جماهيرى سوى الكاريزمة الشخصية لزعمائه[٣٧].

لم تبدأ التنظيمات السياسية فى تسجيل نفسها كأحزاب لدخول سباق الانتخابات إلا فى العقد الذى تلا الاستقلال. ومن أوائل هذه التنظيمات تنظيم الكتائب الذى فعل ذلك "على مضض" فى عام ١٩٥٢[٣٨]. والمقصود من عبارة "على مضض" أنه لم يشعر بالقدرة على التخلى عن جانبه العسكرى الذى قدر له أن يلجأ إليه فيما بعد فى الحرب الأهلية المحدودة فى سنة ١٩٥٨. وكان يسيطر على الحزب زعيمه بيير الجميل الذى كان يعمل من خلال مكتب سياسى يدعمه عدد من الموظفين المتخصصين وعدد قليل من الموظفين الدائمين. وفى الوقت نفسه، كان هناك اهتمام كبير باجتذاب عضوية منتظمة

(٨٥٪ من المسيحيين) بلغت ٦٠ ألفا فى الستينيات[٣٩]. أما الأحزاب الأخرى التى كان لها من التنظيم ما يؤهلها للحصول على مقاعد قليلة فى المجلس النيابى فكانت الحزب الاشتراكى التقدمى وحزب الطاشناق الأرمنى.

كانت التنظيمات التى أطلقت على نفسها اسم أحزاب فى لبنان، كما فى غيرها من الدول، قد قامت لعدة أغراض غير التنافس الانتخابى. فكان بعضها يمثل مصالح المجتمعات الطائفية المحلية، بينما كان بعضها الآخر على علاقة وثيقة بالأحزاب العربية الأخرى، أو بأنظمة عربية بارزة كنظام جمال عبدالناصر فى بعض الحالات. وعندما أصبح العنف سمة من سمات الحياة السياسية اللبنانية بعد ١٩٦٧، بدأ الكثيرون فى تنظيم صفوف ميليشيات خاصة بهم وفى تطوير نقد قوى للمجلس النيابى والنظام اللبنانيين. ومن أبرز أمثلة هذه الجماعات حركة إبراهيم قليلات الناصرية المستقلة - المرابطون - التى جمعت بين وظيفة النادى الاجتماعى فى بعض الأحياء الفقيرة ببيروت مع التركيز على التطوع العسكرى[٤٠]. وفى عام ١٩٧٢، اتحدت عدة أحزاب راديكالية مع حزب كمال جنبلاط الاشتراكى التقدمى ومنظمة التحرير الفلسطينية بلبنان وشكلت ما عرف فيما بعد باسم الحركة الوطنية، بهدف العمل على إحداث تغيير جذرى فى النظام السياسى. وواجهت الحركة تحديات من جانب زعماء الكتائب ممن كانوا يرون فى أنفسهم أكبر المدافعين عن الواقع القائم. ونجد المثال على فكرهم فى الرسالة المفتوحة التى وجهوها للرئيس اللبنانى فى سنة ١٩٧٣ لتحذيره مما أسموه خطر محاولات الماركسيين فرض نظامهم على البلاد كلها. وقام ستروكس بترجمة هذه الرسالة فيما يلى:

«نحمد الله أن الدولة قررت أن تتخذ موقفا صلبا لمواجهة هذه التحديات، ونحن نؤيدك وندعم موقفك. ولكن إذا فشلت الدولة فى أداء واجبها أو ضعفت أو تخاذلت، فإننا يا سيادة الرئيس سنقابل المظاهرات بمظاهرات أكبر منها، والإضرابات بإضرابات أكثر امتدادا، وسنقابل العنف بالعنف والقوة بالقوة»[٤١].

وحين بدأ القتال فى سنة ١٩٧٥، كانت ميليشيات الحزب العناصر الفاعلة فيها، إلى أن انهار الجيش فى أوائل عام ١٩٧٦ وما تلاه من تدخل متزايد من جانب الجماعات الفلسطينية والسوريين من بعدهم.

إجراء الانتخابات بدون أحزاب: الأردن والكويت

كانت التنظيمات التى تسمى نفسها أحزابا موضع ارتياب من جانب أنظمة الحكم العربية، وخاصة فى منطقة الخليج والسعودية، حيث تعرضت دائما للحظر، وفى الأردن حيث كان وجودها القانونى قصير الأجل. فكانت تعد بصورة عامة عوامل تفكيك اجتماعى وعناصر تحمل أيديولوجيات ضارة وجسورا للتدخل السياسى الأجنبى. وربما كانت مثل هذه الأحاسيس هى التى منعت الحكام من تكوين أحزاب ملكية تؤيدهم. لذا، ففى الدول القليلة التى شهدت انتخابات تنافسية من حين لآخر، أُجبر المرشحون على الدخول كمستقلين وألا يشيروا للتوجهات أو الجماعات التى يمثلونها إلا لماماً.

وسُمح للجماعات فى بادئ الأمر بالتقدم للحصول على تصاريح بالتحول إلى أحزاب فى الأردن بمقتضى "قانون الأحزاب السياسية" لعام ١٩٥٥. وشارك بعضها فى انتخابات ١٩٥٦ العامة، وتمكن بعد ذلك الاشتراكيون القوميون، بما لهم من ١٢ مقعدا من مجموع ٤٠ مقعدا، من تشكيل حكومة قصيرة الأجل. إلا أنه سرعان ما تم حظر الأحزاب مرة أخرى إبان الأزمة السياسية فى أبريل ١٩٥٧ وظل الحال كذلك منذ ذلك الحين. ودخل المرشحون كمستقلين فى عدد قليل من الانتخابات العامة حتى ١٩٦٧؛ ثم فكر الملك أنه من الحكمة أن يتم تعطيل الحياة النيابية تماما نظرا للمشكلات التى نجمت عن سيطرة إسرائيل على المواطنين الفلسطينيين بالأردن ممن يعيشون بالضفة الغربية المحتلة. لذا، فقد توقف المجلس المصغر عن الانعقاد بين ١٩٧٤ و١٩٨٤ بدعوى أن ذلك يتعارض مع قرارات القمة العربية بالرباط التى قررت أن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى.

وفى النهاية تمت دعوة المجلس النيابى للانعقاد فى يناير ١٩٨٤ استعدادا لإجراء انتخابات جديدة فى الضفة الشرقية. واستغرقت مراجعة قانون الانتخابات عامين آخرين، ولم تعقد الانتخابات نفسها إلا فى نوفمبر ١٩٨٩. وفى ذلك الوقت، كان الوضع الداخلى قد تغير تماما، بسبب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية أولا، ثم بسبب حركات

العصيان والمظاهرات التى اندلعت فى أبريل ١٩٨٩ احتجاجا على زيادة الأسعار والحد من النفقات الحكومية وما إلى ذلك من إجراءات اتخذت لمعالجة الأزمة الاقتصادية الطاحنة. وتم تعيين حكومة جديدة للتعامل مع الأوضاع وبذلت الوعود بإجراء انتخابات حرة بدون تدخل رسمى. وأجريت الانتخابات فى نوفمبر التالى، وشارك فيها ١٤٠٠ مرشحا حول ٨٠ مقعدا بالضفة الشرقية، وتم تخصيص ١٧ مقعدا للمسيحيين و٣ لأعضاء الجاليات الچركسية والشيشينية. وأدلت المرأة بصوتها لأول مرة فى انتخابات عامة، وكانت هناك ١٢ مرشحة[٤٢].

وعلى الرغم من حظر دخول الأحزاب السياسية انتخابات ١٩٨٩ سمحت السلطات بحرية كبيرة للمرشحين فى الإعلان عن ارتباطهم بحركات وتوجهات معينة. ونتيجة لذلك كان العديد منهم فى وضع يمكنهم من الاستفادة من إمكانيات جماعاتهم من حيث التمويل والتنظيم. فاستأجر بعض المرشحين شاحنات صغيرة تحملهم عبر دوائرهم الانتخابية. وحظى آخرون بعدد من المؤيدين فى اللجان الانتخابية يكفى للاستفادة من ميزة السماح للأميين من الناخبين بتحديد اسم من اختاروه بصوت مسموع. ومن المفترض بصورة عامة أن أعضاء حركة الإخوان المسلمين الأردنية ذات التنظيم الجيد قد فازوا بحوالى ٢٠ مقعدا، بينما فازت الجماعات اليسارية والإصلاحية والليبرالية المختلفة، بما فيها المؤسسون المشاركون بالحزب الشيوعى الأردنى وأحد أعضاء الحزب الديمقراطى الأردنى و الجناح الأردنى من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين[٤٣].

وزادت الانتخابات من الضغوط الملقاة على الملك حسين لتحديد الشروط للسماح بإقامة أحزاب وترشيح مرشحين عنها للمجلس النيابى. وكان رده على ذلك أن أمر بتشكيل لجنة من ٦٠ عضوا فى أبريل ١٩٩٠ لوضع ميثاق وطنى يحدد الأسس الضرورية. وكان يبدو أنه يريد أن يضمن موافقة هذه الأحزاب مقدما على تأييد كل من الدستور والملكية، وأن تكون هناك قواعد تمنعها من التعرض لسيطرة خارجية. وتم اختيار أعضاء اللجنة من كل التنظيمات السياسية القائمة بعد إجراء المشاورات التى

لابد أنهم قد وافقوا فيها على الالتزام بتوجيهات الملك[٤٤]. وكان من المفروض أن يتم تقديم الميثاق نفسه إلى مؤتمر قومى فى يونيو ١٩٩١.

تم تنفيذ فكرة الميثاق القومى فى تونس وفى عدد أخر من الدول العربية فى نفس الفترة تقريبا، حيث اجتمع ممثلو عدد كبير من الجماعات السياسية لوضع القواعد لمستقبل الحياة السياسية بالبلاد. وبذلك، كان لهذا الإجراء جاذبية واضحة لدى الأنظمة الشمولية التى ساورها القلق حول مخاطر الانفتاح على التنافسية التعددية. وشاعت بالكويت صورة معدلة من هذه الفكرة ذاتها قبيل الغزو العراقى مباشرة فى صيف ١٩٩٠.

سارت التجربة الكويتية مع الديمقراطية بصورة متقطعة. فبعد الاستقلال فى سنة ١٩٦١، تم تشكيل مجلس استشارى لوضع دستور ١٩٦٢ يتضمن بندا يتعلق بإقامة مجلس وطنى منتخب. وعقدت الانتخابات نفسها فى سنة ١٩٦٣، حيث شارك فيها ٢٠٥ أشخاص كمستقلين يتنافسون حول ٥٠ مقعدا. وكان المرشحون الناجحون يشملون أفرادا من أسرة الصباح الحاكمة والتجار والمثقفين والشيعة والبدو[٤٥]. وتم الإبقاء على عدد الناخبين محدودا عن عمد ليصل إلى ما لا يزيد عن ١٧ ألفا من الذكور - تم تحديدهم بأنهم أعضاء الأسر التى عاشت بالكويت بصورة دائمة منذ عام ١٩٢٠. وكان معنى ذلك صغر حجم الدوائر الانتخابية بصورة ملحوظة، وكان كل مرشح معروفا شخصيا لدى كل الناخبين، وكان يستطيع فى بعض الحالات أن يدعو عددا كبيرا منهم لوليمة تقام فى الشارع المجاور لبيته. وأجريت انتخابات أخرى عامى ١٩٦٧ و ١٩٧٥ قبل أن يقوم الأمير فجأة بحل المجلس الوطنى فى سنة ١٩٧٦ خوفا من تشجيع التوتر بين الجاليات العربية المتنافسة مع بدء اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية. وكانت المشكلات قد بدأت فى الظهور بالفعل نتيجة لمساعى كتلة المعارضة الصغيرة المكونة من عشرة أعضاء تقريبا لنزع بعض سلطات الصباح، وكانت هناك ادعاءات بأن الأسرة كانت تدخل فى الانتخابات للحيلولة دون انتخاب بعض من كبار نقادها[٤٦].

ووافق الأمير على السماح بإجراء انتخابات جديدة فى سنة ١٩٨١. ومرة أخرى كان التدخل الحكومى وإقامة دوائر انتخابية صغيرة سببا فى صعوبة مشاركة أعضاء

المعارضة غير الرسمية، إلا أن هناك جماعات جديدة تمكنت من الفوز بتمثيل نيابى بالمجلس، وخاصة من استطاعوا التركيز على مؤهلاتهم الدينية سواء بين الشيعة أو السنة. وأجريت انتخابات أخرى فى سنة ١٩٨٥ وأفرزت مجلسا يضم مايسميه بيترسون "تكتلات غير رسمية" قوامها نائبان أو ثلاثة نواب تدعمهم "تنظيمات محددة ذات "قواعد راسخة"[٤٧]. وكان من هذه التنظيمات الكتلة الديمقراطية بزعامة أحمد الخطيب، و جمعية الإصلاح الاجتماعى و الجمعية الثقافية الاجتماعية و جمعية نهضة التراث. وكان هناك أيضًا القوميون العرب الذين ركزوا على أهمية دور الكويت فى العالم العربى. واستمر هذا المجلس، الذى يعد السادس فى تاريخ الكويت، ما لا يزيد عن عام واحد، ثم تم حله فى سنة ١٩٨٦.

وزادت الضغوط الرامية إلى إعادة الحياة الديمقراطية ببطء، إلا أنه مع بداية عام ١٩٩٠ زادت هذه الضغوط قوة لدرجة أجبرت الحكومة على اقتراح تشكيل لجنة وطنية تكون مهمتها الأساسية مناقشة وسائل السيطرة على المجلس النيابى بحيث يتم تجنب المواجهات السابقة بين وزراء آل الصباح وبين النواب. وأدى التصويت على ثلثى الأعضاء لعدد ٧٥ مقعدا إلى إجراء انتخابات مباشرة فى يونيو. وكانت المحصلة أصغر كثيرا مقارنة بعام ١٩٨٥، ما يعزى فى جزء منه إلى مقاطعة عدد لا يستهان به من النواب القدامى بالمجلس النيابى للانتخابات[٤٨]. وجاء الغزو العراقى ليقطع المناقشات التى كان يمكن أن تؤدى إلى إجراء إصلاحات دستورية أكبر أو إلى وضع ميثاق وطنى كويتى.

إيران قبل الثورة الإسلامية وبعدها: حزب واحد أم تعددية ؟

مرت إيران منذ عام ١٩٤٥ بثلاث مراحل أفسح النظام التعددى الوليد فيها المجال لمحاولة إجهاضية لإقامة دولة الحزب الواحد. كانت أولى هذه المراحل فى الفترة من ١٩٤١ إلى ١٩٥٣، حيث كان إجبار رضا شاه على التنازل عن العرش بداية لحياة سياسية أكثر انفتاحا إلى حدما، مما شجع على قيام عدة أنواع جديدة من الكيانات

اتخذ معظمها أحد شكلين كان أولهما تكتل جماعات من أعضاء المجلس فى تجمعات كوسيلة للحصول على مزيد من القوة الانتخابية والنفوذ السياسى. وكان الشكل الآخر يتكون من جماعات تكونت "من أعلى" على يد بعض الشخصيات البارزة بتمويل من بعض الرأسماليين الأثرياء فى الغالب[٤٩]. وكان الحزب الوحيد الذى كان له تنظيم على مستوى قومى حزب توده (الجماهير) الذى ذهب إلى مدى بعيد فى استقطاب التأييد الشعبى الذى شمل بعض أعضاء طبقة رجال الدين، مع أنه تكون على يد مجموعة من الماركسيين[٥٠]. وقد استفاد هذا الحزب إلى درجة كبيرة من ارتباطه بالحركة العمالية الناشئة فى المدن الصغيرة، وحقق مكانة مكنته من فوز ثمانية من أعضائه المرشحين البالغ عددهم ٢٣ فى انتخابات ١٩٤٣ العامة. إلا أنه تعرض فيما بعد لسلسلة من الهجمات المستمرة من جانب الحكومات المتوالية فى عام ١٩٤٦، ولهجمات أخرى فى ١٩٤٩ ثم فى ١٩٥٣ لدرجة نفى وجوده كقوة سياسية نشطة.

كان نجاح توده المؤقت عاملا مشجعا لجماعات أخرى على محاولة إقامة تنظيمات قومية من نفس النوع، ومن أهمها حزب إيران الديمقراطى الذى شكله أحمد قوام، رئيس الوزراء فى ذلك الوقت، فى سنة ١٩٤٦. واشتد ساعد الحزب الجديد بتحالفه المؤقت مع توده فى الأشهر الأولى من قيامه وقبل انقلابه ضده، وفى الوقت نفسه كان يحاكيه فى بنيته المتميزة. فاتخذ هو أيضًا أفرعا له فى أرجاء البلاد، مع استقطاب عدد من التنظيمات المؤيدة من النساء والطلبة والعمال. وأدى ذلك إلى اكتسابه قوة كافية للحصول على ما يقرب من ٨٠ مقعدا فى الانتخابات التى أجريت فى شتاء ١٩٤٧/٤٦، قبل أن يتعرض للانقسام والانهيار النهائى بعد استقالة قوام من الحكومة فى صيف ١٩٤٧.

وجرت محاولة أخيرة لتشكيل تنظيم سياسى قومى من جانب محمد مصدق، السياسى الكبير الذى كانت له مكانة كبيرة وعلى نطاق واسع. وقام التنظيم على أساس الجبهة الوطنية التى ساعد هو نفسه على تأسيسها فى سنة ١٩٤٩. وكان هذا التنظيم فى جوهره تنظيما مفككا يتكون من جماعات مصالح وحدت بينها المعارضة لكل من النفوذ البريطانى وطموحات الشاه لأن يتحول إلى ما هو أكثر من مجرد حاكم

ملكى دستورى. وكان مصدق نفسه يصر على السماح بانضمام التنظيمات فقط، وليس الأفراد، إلى هذا التنظيم. فكان يرى أن إيران لم تكن قد بلغت مرحلة الاستعداد لقيام أحزاب على غرار أحزاب الغرب، وأن صورة ما من التحالف القومى هى التى يمكن أن تسمح للزعماء بالتحدث باسم الأمة(٥١). ومع أن الجبهة لم تتمكن من إحراز الفوز إلا لثمانية من مؤيديها فى انتخابات ١٩٥٠ العامة، إلا أنها استمرت فى أداء دور نشط إبان أزمة تأميم النفط فى أوائل الخمسينيات، وقبل فقدان تأييد طبقة رجال الدين وغيرهم من الجماعات المهمة، ثم طردها من السلطة على أثر انقلاب الشاه بمساعدة من الولايات المتحدة فى سنة ١٩٥٣.

وبدأت الدورة الثانية مع التجربة المحدودة التى خاضها الشاه مع حكومة الحزبين والتى بدأت بعد إلغاء الأحكام العرفية فى سنة ١٩٥٧. فدُعى أعضاء المجلس الذين كانوا قد تم انتخابهم تحت رقابة حكومية مشددة فى العام السابق للانضمام إلى أحد التكتلين الجديدين عرف باسم حزب الشعب والشاه. ويجدر بنا أن نلاحظ أن أيا من هاتين الجماعتين لم يكتب لها البقاء تنظيميا بمفردها، فلم تكونا فى حاجة إلى عضوية عادية ولم تكن لهما مصالح تمثلهما ولاسيطرة كبيرة على العملية الانتخابية التى كان المرشحون فيها يخضعون لاختيار الشاه ومخابراته وليس لاختيارهما. كما أن الشاه هو الذى كان يختار رئيس الوزراء ويعزله إن لم يرض عنه. وتداولت الأحزاب الحكومات حتى عام ١٩٦٣ حيث ظلت تحت سيطرة أعضاء الحزب الوطنى حتى عام ١٩٧٥ حين قرر الشاه فجأة أن يؤلف تنظيما سياسيا قوميا وحيدا عرف باسم رستاخيز (النهضة). وسرعان ما انتشرت أفرعه فى أنحاء البلاد، وأُجبر كبار المسئولين وأصحاب النفوذ على الانضمام إليه زمرا، بما فيهم كل أعضاء المجلس تقريبا.

لاتزال الأسباب التى دعت الشاه إلى اتخاذ هذا القرار مجهولة. ويقترح البعض أنها كانت تتعلق برغبته فى فرض درجة أكبر من النظام الاجتماعى وإحكام السيطرة على البلاد فى وقت شهدت فيه تحولات اقتصادية سريعة فى أواخر الطفرة النفطية الأولى(٥٢). ويمكن أيضًا اعتبار هذا القرار إجراء سياسيا واجتماعيا مخططا لمواجهة الآثار الخطيرة المترتبة على الإفراط فى مركزية اتخاذ القرار لسد الفجوة الضخمة التى

وجدت بين الشاه والمجتمع. ولعب الدور الأكبر فى رسم خططه التقنوقراطيون الإيرانيون الذين تلقوا تعليمهم بالولايات المتحدة ممن اتبعوا نهج التعبئة الاجتماعية لكبار علماء السياسة الأميريكيين، وكانوا يعرفون محليا باسم "الماستشوتيين" نظرا لأنهم تلقوا تعليمهم فى MIT (معهد ماستشوستس التكنولوجى). وسنتحدث فى الباب الخامس عن الدور الذى لعبه تأسيس رستاخيز فى تقويض دعائم النظام وتمهيد الطريق إلى الثورة التى أطاحت بالشاه.

بدأت الدورة الثالثة والأخيرة فى سنة ١٩٧٩. وهنا أيضاً، كانت هناك فترة قصيرة من الحرية السياسية شجعت على قيام عدد كبير من الجماعات والأحزاب والتكتلات، كان أهمها الحزب الجمهورى الإسلامى الذى أسسه آية الله بهشتى الذى كان عضوا مؤثرا بالمجلس الثورى الذى شكله الخمينى، بهدف السيطرة على طبقة رجال الدين. وجاء التأييد من جانب قطاع من رجال الدين الأكثر انغماسا فى السياسة، وجاءت المبررات الأيديولوجية لا من جانب فكرة الخمينى عن ولاية الفقيه وحسب، بل أيضاً من إصرار بهشتى على ترجيح حسن الخلق والسيرة كمعايير للخدمة الحكومية بدلا من الخبرة والحنكة[٥٣]. ومع ذلك فقد استغرق الأمر بعض الوقت حتى تمكن الحزب الجمهورى الإسلامى من الحصول على التأييد الكامل من جانب الخمينى نفسه الذى كان لايزال يتطلع إلى التنوقراط من غير الدينيين، من أمثال أبو الحسن بنى صدر - أول رئيس للجمهورية - لتولى إدارة شئون البلاد. ولم يغير الخمينى رأيه ويتجه إلى تأييد فكرة اتخاذ رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة من أعضاء الحزب الجمهورى الإسلامى إلا بعد أن كان الحزب قد استعان بتنظيمه على المستوى القومى للفوز بثمانين مقعدا (من مجموع ٢٧٠) فى انتخابات المجلس لعام ١٩٨٠ وبدأ فى شن هجومه المتواصل على بنى صدر نفسه. ثم استغل بهشتى وزملاؤه رأس الجسر الذى أتيح لهم لإقامة شبه احتكار للسلطة لأنفسهم، تدعمهم فى ذلك شبكة من التأييد الدينى امتدت من طهران وحتى أصغر الأحياء فيما يعد فى حقيقته نظام حكم دينيا (ثيوقراطية).

ولكن ما أن تمكن الحزب الجمهورى الإسلامى من احتكار السلطة حتى بدأ فى الانقسام والتفكك. ويمكن القول فى هذا الصدد إنه لم يكن له ما يبرر استمراره بعد أن تحقق هدفه فى فرض السيطرة الدينية. وكانت المسئولية عن الحكم واتخاذ القرار على أساس يومى تعنى أن أعضاءه وجدوا أنفسهم على الجانب المضاد من التقسيمات السياسية الجديدة التى ظهرت على وجه السرعة. وفى عام ١٩٨٤، عجز الحزب عن تجميع قائمة متفق عليها من المرشحين للانتخابات العامة، بينما تعرض عدد من مؤيديه للهزيمة حتى فى المدن التى كانت تخضع لسيطرة رجال الدين، كمدينة قم. وظل الحزب يتعثر كتنظيم حتى عام ١٩٨٧ حيث بدأ يتعرض للتجريح من جانب الخمينى بناء على نصائح من الرئيس خامنه اى ورئيس المجلس على أكبر رفسنجانى على ما يبدو، حيث كانا يؤمنان بأن فرص سعيهما إلى السلطة ستتحسن بدونه[٥٤].

التعددية فى إسرائيل وتركيا

يتفق محللو السياسة الإسرائيلية على الدور الأكبر الذى لعبته الأحزاب الكبرى فى الحياة السياسية للبلاد، بل يذهب أحدهم إلى حد القول بأنها مارست من النفوذ قدرا «أكثر انتشارا منه فى أية دولة أخرى باستثناء الدول ذات الحزب الواحد»[٥٥]. وهناك اتفاق عام أيضًا حول الأسباب الرئيسة لهذه الظاهرة. أولها دور الأحزاب فى مرحلة ما قبل قيام الدولة، حيث كانت بمثابة أدوات كبرى فى عملية الاستيطان والسعى إلى إقامة وطن قومى. وفى غيبة حكومة يهودية، شاركت الأحزاب الكبرى - كحزبى ماباى و مابام - فى عملية استيعاب المهاجرين الجدد ومدهم بالتعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والحماية العسكرية من خلال ميليشياتها. كما كانت هذه الأحزاب المصادر الرئيسة لتوزيع الأموال الصهيونية القادمة من الخارج، والتى كانت مخصصة لهم طبقا لآلية عرفت باسم "المفتاح" والتى كانت تتلقى المال من خلالها بالتناسب مع عدد الأصوات التى تحصل عليها فى انتخابات الجالية اليهودية[٥٦]. وأصبح حزب ماباى - الذى تأسس فى سنة ١٩٣٠ - هو الحزب المهيمن فى مرحلة ماقبل قيام الدولة بسبب سيطرته على الهستدروت ونجاحه الانتخابى المتواصل.

وزادت المكانة المحورية للأحزاب علوا بعد عام ١٩٤٨ حيث كان تأسيس الحكومة ودور هذه الأحزاب فى استيعاب الموجات الجديدة من المهاجرين اليهود قد أمدها بفرص جديدة لتوسيع أنشطتها. وفى ذلك الوقت زادت الأموال القادمة من الخارج لتوزيعها، وزادت معها السيطرة على المؤسسات الجديدة والحصول على مناصب فى الإدارة الإسرائيلية الجديدة. وهنا أيضًا، كان حزب ماباى، الذى كان يحظى بأكبر عدد من الناخبين، هو الذى تفوق فى تنظيم سلسلة من التحالفات قامت بتوزيع حصص الموارد الحكومية على كل الأحزاب اليهودية الكبرى باستثناء حزب حيروت بزعامة مناحم بيجن. وكانت النتيجة تشكيل نظام تولت فيه الأحزاب دور الوسيط فى الوفاء باحتياجات الجماهير وتوزيع الخدمات الإدارية(٥٧). ومن النتائج أيضًا تلك الدرجة الرفيعة من المشاركة الرسمية فى الأنشطة الحزبية، حيث وصلت نسبة الناخبين الإسرائيليين الذين انضموا كأعضاء حزبيين إلى نسبة تتراوح بين الربع والثلث(٥٨).

ومن المؤثرات المهمة الأخرى التى عملت على تنمية النظام الحزبى الإسرائيلى الآلية التى تمت بها إدارة الانتخابات. وكانت هذه الآلية فى جوهرها استمرارا للنهج الذى اتبُع فى مرحلة ماقبل قيام الدولة والتى ربطت بين التمثيل النسبى وبين جمهور انتخابى يهودى موحد يمثل كل حزب فيه قائمته الانتخابية. وتم اتباع نفس النهج فى انتخابات يوليو ١٩٤٨ للمجلس الانتخابى الذى تم تشكيله فى وقت كان القتال لايزال مشتعلا فيه، ولم يكن من الواضح بعد ما ستكون عليه حدود إسرائيل النهائية(٥٩). ومع أن بن جوريون وعددا من زملائه كانوا يتطلعون إلى إقرار نظام تعددية الدوائر الانتخابية، لقى مثل هذا التغيير عوائق كثيرة من جانب الأحزاب الصغيرة التى رأت فيه خطرا عليها. وكانت النتائج متضاربة إلى حد ما. فمن ناحية، كان النظام قد أدى إلى دعم قوة زعماء الأحزاب الذين كانوا يفرضون سيطرتهم التامة حتى أواخر السبعينيات على تحديد من يسمح له بتسجيل اسمه مرشحا على القائمة القومية الموحدة. ومن ناحية أخرى، فنظرا لأن أى حزب أو قائمة يمكن لها فى ظل النهج الإسرائيلى للتمثيل النسبى أن تفوز بمقعد بالكنيست بالحصول على ٢٠ ألف صوت، فقد كان ذلك عاملا مشجعا على تصاعد انقسام الجماعات المنشقة والفرق الصغيرة.

من المناسب هاهنا أن نقسم الأحزاب الكبرى إلى ثلاث جماعات - اليسار واليمين والتوجه الدينى- آخذين فى اعتبارنا أن كلا من اصطلاحى اليسار واليمين يُقصد بهما الموقف من السياستين الدفاعية والخارجية. وكانت أهم الأحزاب التى تنتمى إلى الفئة الأولى ماباى والحزبين المنشقين عليه : أحدوت هاعاڤودا و رافى اللذين اندمجا مرة أخرى فى سنة ١٩٦٨ ليشكلا حزب العمل، ومابام الذى انضم إلى العمل فى انتخابات ١٩٦٩ لتشكيل قائمة ائتلافية عرفت باسم معراخ (التحالف). وفى الوقت نفسه، كان الحزبان الرئيسان فى اليمين هما حيروت و حزب الليبراليين (مزيج من الصهيونيين والتقدميين) الذى انضم إلى حيروت لتشكيل حزب جاهال فى سنة ١٩٦٥، وعدد من الجماعات الصغيرة التى انضمت أيضًا إلى جاهال فى سنة ١٩٧٧ لتشكيل تكتل انتخابى عرفت باسم ليكود. وفى النهاية، كانت الأحزاب الدينية الكبرى الحزب الدينى وأجودات يسرائيل وبعض الأحزاب الأحدث التى ظهرت فى الثمانينيات، كحزب شاس.

سيطرت الأحزاب التى تنتمى إلى هذه المجموعات الثلاث على السياسة الإسرائيلية عبر سنوات، وحصلت على سبيل المثال على حوالى ٨٠٪ من الأصوات فى سنة ١٩٧٣ وعلى ١٠٠ مقعد من مقاعد الكنيست البالغ عددها ١٢٠[٦٠]. وكانت التنظيمات السياسية الأخرى ذات الأهمية الحزب الشيوعى الذى انقسم إلى حزبين فى سنة ١٩٦٥ و ١٩٧٣، ثم انضم مرة أخرى ليصبح القائمة الشيوعية الجديدة (راكاح)؛ و الحركة الديمقراطية من أجل التغيير والتى حصلت على ١٥ مقعدا بانتخابات ١٩٧٧ وتحللت فى أوائل الثمانينيات. أما البقية - وهى مجموعة كبيرة من الجماعات والقوائم والتنظيمات ذات العضو الواحد- فقد فازت بمقعدين فى مختلف الانتخابات، لكن أيا منها لم يحظ بعضوية عادية أو بالاقتراب من مصادر التمويل أو الإدارة المركزية لدرجة تؤهلها لأن يطلق عليها اسم أحزاب بالمعنى المقبول للتسمية.

سبق أن تحدثنا (فى الباب الخامس) عن كيفية سيطرة ماباى ثم حزب العمل على النظام السياسى الإسرائيلى من ١٩٤٩ إلى ١٩٧٧. وبظهور كل من الليكود و تحالف العمل- معراخ فيما بعد - تحولت السياسة الإسرائيلية إلى ما يوصف بنظام الائتلافين الذى تم فيه اقتسام مجموع المقاعد (٩٩ فى سنة ١٩٨١، ٨٥ فى سنة ١٩٨٤؛ ٧٩ فى

سنة ١٩٨٨) بينهما. وفاز الليكود بأغلبية كبيرة على التحالف فى عامى ١٩٧٧ و١٩٨١ تمكنه من تشكيل الحكومة. ولكن فى عام ١٩٨٤ - وفى وقت شهد أزمة قومية طاحنة - لم يتمكن أى منهما من العثور على جماعات برلمانية صغيرة توافق على العمل معه، وكانت النتيجة تشكيل حكومة وحدة وطنية ضمت وزراء من كلا الائتلافين. وانتشرت هذه التجربة فى عام ١٩٨٨، إلا أنها انتهت فى ربيع ١٩٩٠ بانسحاب العمل وتشكيل حكومة يسيطر عليها الليكود فى مايو.

تتميز تحالفات الأحزاب الصغيرة التى لاتزال تحتفظ بكيانها المستقل فى السياق الإسرائيلى بعدة خصائص تنظيمية متميزة. ففى حين لاتزال الأحزاب نفسها تتعامل مع أعضائها بالخطاب الأيديولوجى المفتوح، فإن هذا الخطاب يتوارى فى الائتلاف لصالح الوحدة. كما أن هناك عملية معقدة تتطلب وضع القائمة الانتخابية المشتركة التى يتحتم فيها ضمان شغل زعماء الأحزاب المرشحة وأنصارهم لمناصب القمة[٦١]. وزادت الأمور تعقيدا فى أواخر السبعينيات حين انتقل التحالفان إلى نظام كان يسمح فيه حتى للوفود المشتركة فى المؤتمرات أن تلعب دورا نشطا فى العملية.

وهناك عنصر أخير من عناصر السياسة الإسرائيلية، وهو التنافس حول أصوات العرب التى كانت تمثل أكبر كتلة من الناخبين من غير المنتمين، مع أنها كانت لاتشكل أكثر من ٨٪ من مجموع الأصوات فى أوائل الخمسينيات. ونظرا للنفوذ الذى مارسه ماباى (و العمل) على مختلف الأجهزة الحكومية والجيش الإسرائيلى إبان فترة الإدارة العسكرية للمناطق العربية من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٥، فقد تمكن من الفوز بأكثر من النصف فى كل انتخابات حتى ١٩٧٧[٦٢]. وفى هذا السبيل، كان يتقدم بقائمة منفصلة من أعيان العرب لكى يحصل على تأييد أنصاره. ولم يسمح للعرب بالانضمام كأعضاء كاملى العضوية إلا حين أحس بضعف سيطرته عليهم. كما حاول القادة الإسرائيليون أن يزيدوا من سيطرتهم بحظر تشكيل أى حزب عربى خالص. وفى ظل هذه الظروف، اتجه معظم من تبقى من السكان العرب إلى التصويت لصالح القائمة الشيوعية لأنها تتكون من عناصر تنتقد المشروع الصهيونى، ولأنها كانت القائمة الوحيدة التى تسمح لقيادة عربية مشتركة لأن تلعب دورا مهما. وفى النهاية تم تشكيل تنظيم عربى خالص،

هو الحزب العربى الديمقراطى، فى عام ١٩٨٨ لكى يفوز بمقعد واحد فى انتخابات ١٩٨٩. وقام بتأسيسه عضو عربى بالكنيست هو عبدالوهاب دراوشة الذى كان قد استقال من حزب العمل احتجاجا على سياسته نحو الانتفاضة. ومما يذكر أنه لم يتمكن من النجاح فى مشروعه إلا بانتهاز فرصة سابقة السماح لعدد من أعضاء الكنيست من اليهود بتشكيل أحزاب خاصة بهم من قبل. ولقى مطلبه معارضة من الأحزاب الأخرى، فاضطر إلى التهديد برفع الأمر إلى القضاء فى سبيل الحصول على الدعم اللازم من جانب المستشارين القانونيين للحكومة.

أجريت أول انتخابات تنافسية فى تركيا فى سنة ١٩٥٠. وكان الحزبان الرئيسان المتنافسان فيها هما الحزب الحاكم السابق، حزب الشعب الجمهورى، و الحزب الديمقراطى الذى كان قد أسسه كبار أنصار حزب الشعب الجمهورى فى سنة ١٩٤٥. وتقدم كلا الحزبين للناخبين ببرنامجين متطابقين تقريبا[٦٣]. ومع ذلك استطاع الحزب الديمقراطى أن يستغل فرصة انتشار العداء لحزب الشعب الجمهورى، وخاصة فى المناطق الريفية، ليحقق انتصارا ساحقا بنسبة ٥٣.٣٥٪ من الأصوات فى مقابل ٣٨.٣٨٪ لمنافسه. ونظرا لأن النظام الانتخابى المستخدم فى ذلك الوقت كان يبالغ فى الأغلبية التى يحققها المنتصر حين يتعلق الأمر بتخصيص المقاعد، فقد ترجم هذا الانتصار بعدد ٤٠٨ مقعدا فى المجلس الوطنى المكون من ٤٥٠ مقعدا، فى مقابل ٣٩ مقعدا حصل عليها حزب الشعب الجمهورى[٦٤]. واستطاع حزب الشعب الجمهورى أن يستعيد قوته فى الانتخابات التالية، لكنه لم يحظ بشعبية كبيرة فى الريف، حتى أنه لم يتمكن فيما بعد أبدا من الحصول على أكثر من ثلث إجمالى الأصوات، وظل فى صراع دائم كقوة سياسية كبرى بسبب التدخل العسكرى لعام ١٩٦٠ ولأن معظم قادة الجيش كانوا يرغبون فى عودته إلى السلطة. وظل هذا الحزب على حاله خلال الستينيات حيث فاز حزب العدالة الذى خلف الحزب الديمقراطى بعد حظره، بغالبية شعبية فى كل انتخابات بين ١٩٦١ والتدخل العسكرى التالى فى سنة ١٩٧١.

كان النظام ثنائى الأحزاب الذى ظهر فى الخمسينيات والستينيات يتميز بعدة سمات أساسية. فكان كلا الحزبين منظماً بصورة كانت تعكس النظام الإدارى

- والانتخابى- للبلاد بقيادة قومية تدعمها مناصب على مستوى الأقاليم والأحياء. واتخذت الإجراءات لضمان قدر من الديمقراطية بين الحزبين - فأقر حزب الشعب الجمهورى على سبيل المثال بإجراء انتخابات داخلية لرئاسة الحزب كل أربع سنوات فى الأربعينيات - إلا أن النظام قد أبقى على سلطات واسعة بين أيدى أصحاب مناصب القمة ممن كانوا نادرا ما يلقون تحديا ممن هم على مستوى أدنى[٦٥]. ومن أسباب ذلك الطريقة التى تطورت بها الأحزاب لا باعتبارها أدوات لمختلف المصالح الاقتصادية والاجتماعية، بل كشبكات من المنتفعين يمكن من خلالها تمرير الموارد الحكومية إلى أنصارها. وفى ظل هذه الظروف، سيطرت على التنظيمات المحلية مجموعة صغيرة من العناصر النشطة التى كانت تستمد قوتها من علاقتها القريبة من القيادات العليا. فكانت التنظيمات تميل إلى التفكك، حيث لم تكن سجلات العضوية تحفظ جيدا ولم تكن الأفرع تبعث إلى الحياة إلا فى أثناء الانتخابات القومية أو البلدية[٦٦].

كان النظام الانتخابى التركى الجديد، كسلفه، قائما على نمط معقد من التمثيل النسبى الذى تم إقراره فى سنة ١٩٦١. فكان يميل إلى التفرقة ضد الأحزاب الصغيرة[٦٧]. كما كان الجيش قد عين نفسه حارسا للتقاليد التى أرساها أتاتورك، فكان يتدخل لحظر أى حزب يرى أنه ذات توجهات دينية أو راديكالية. ولكن تشكل فى أواخر الستينيات تنظيمان جديدان شنا هجمات كبيرة على صفوف حزب العدالة، وخاصة بين صفوف الجماعات الساخطة على يمين الطوائف السياسية التركية، وبالتالى فقد حققا قدرا من القوة مكنهما من أداء دور مهم فى سياسة تعددية الحزبية فى السبعينيات. وكان أحد هذين التنظيمين قد نشأ حين انشق نجم الدين أربكان عن حزب العدالة فى سنة ١٩٦٨ ليشكل حزب النظام الوطنى الإسلامى، وحين تعرض الحزب الأخير للحظر شكل حزب الخلاص القومى الذى حصل على ١١.٨٪ من الأصوات فى انتخابات ١٩٧٣ العامة. وكان التنظيم الآخر - وهو حزب العمل الوطنى- قد ظهر نتيجة لتولى العقيد ألب أرسلان توركَس لقيادة الحزب الوطنى للفلاحين الجمهوريين الصغير فى منتصف الستينيات.

تم تنظيم الحزبين الجديدين على نفس الأسس التى قامت عليها الأحزاب القديمة تقريبا. فشكل هذان الحزبان تنظيمات شديدة المركزية تدعمها أفرع فى كل أنحاء البلاد[٦٨]. كما كانا على نفس القدر من الاعتماد على مايحصلان عليه من رعاية حكومية، وكانا يستفيدان للغاية من حاجة الأحزاب الأخرى لهما كشركاء ائتلافيين فى حكومات الأقلية التى شكلها حزب الشعب الجمهورى فى سنتى ١٩٧٤/٧٣، و حزب العدالة أعوام ١٩٧٧/٧٥. ومع ذلك، كانت لكل منهما سمات غير عادية كذلك. فقد شكلا شبكة تحالف مع جماعات الشباب والاتحادات العمالية التى كانت تشترك معها فى الأيديولوجيا العامة. كما قام كلاهما بتأسيس أفرع لهما بين صفوف العمال الأتراك المقيمين بألمانيا الغربية، وركنا إليهم فى الحصول على الدعم المالى وغير المالى. كما كان هناك اختلاف كبير واحد، فكان حزب العمل الوطنى بصورة خاصة يعتبر السياسة الانتخابية مجرد جانب واحد من سعيه إلى السلطة، وكان يبدى اهتماما مساويا لتطوير جناح عسكرى استعان به فى محاولته السيطرة على الشوارع واغتيال أعضاء الجماعات ممن كان يعتبرهم خونة لرؤيته القومية المتعصبة عن تركيا جديدة.

كان ظهور الأحزاب الجديدة عرضا من أعراض تحول مهم طرأ على النظام التركى ككل. فقد أدخلت بعدا أيديولوجيا حادا شجع حزب الشعب الجمهورى و حزب العدالة على التحرك يمينا ويسارا، وساعد على زيادة تسييس العديد من المؤسسات التركية، ومنها الجهاز البيروقراطى والجامعات والمدارس ووسائل الإعلام والشرطة. ولم يكن الجهاز البيروقراطى بصورة خاصة فى وضع يسمح له باحتواء أنصار حزب العمل الوطنى أو حزب الخلاص القومى فى كوادره[٦٩]. وكان لكل هذه الأشياء تأثير قوى على قيادات الجيش ممن كانوا يميلون إلى تولى القادة الحزبيين أنفسهم للمسئولية المباشرة عن كثير من العنف والاضطراب الذى ساد فى أواخر السبعينيات. وتمخضت الأمور عن سعى دائب إبان التدخل العسكرى بين عامى ١٩٨٠ و١٩٨٣ لتصحيح النظام السياسى من خلال حل الأحزاب القديمة ثم التشجيع على ظهور أحزاب أخرى جديدة لا ترتبط بجماعات المصالح الاقتصادية والاجتماعية وتلعب ما كان يعتبر دورا بناء وليس هداما فى الحياة القومية[٧٠].

كـان من المفـتـرض فى النظام الجـديد أن يكون إطاره دسـتـور ١٩٨٢ والقـانون الانتـخابى وقـانون الأحزاب لعام ١٩٨٣. وكانت جميعها مصممة لتشجيع ظهور عدد قليل من الأحزاب القومية الجديدة لا علاقة لها بتنظيمات ما قبل عام ١٩٨٠، وخاصة فيما يتعلق بقياداتها. إلا أن ذلك لم يتحقق. فمع أن انتخابات ١٩٨٣ العامة شهدت تنافسا بين ثلاثة من أمـثال هذه الأحـزاب، حـزب الوطن الأم بزعـامـة تورجـوت أوزال، والحزب الديمقراطى القومى والحزب الشعبى القومى، إلا أن الحزبين الأخيرين سرعان ما حلت مـحلهما جماعـات كانت تمثل تواصـلا مبـاشـرا تقريبا مع الأحـزاب القديمة. وهناك أسـبـاب مـختلفة وعديدة لذلك، إلا أن من أهمـهـا أن الأحـزاب القديمة كـانت قد قـامت بتطوير هياكل تنظيمية وعلاقات مع دوائر انتخابية تمكنها من النجاة والبقاء خلال فترات التدخل العسكرى المتكررة، وأن السـاسـة المنتخبين ديمـقراطيـا سـرعـان ما كانوا يحصلون على شرعية أكبر مما يحصل عليه الرئيس العسكرى الذى كان يسعى إلى السيطرة عليها(٧١).

كانت للنظام الحزبى الذى أُقر فى نهاية الثمانينيات سمات عديدة مهمة. فكان يتمركز حول حزب الوطن الأم الذى تمكن تورجوت أوزال من خلاله من السيطرة على الحكومة ومجلس الوزراء وكل المؤسسات المهمة بالدولة فيما عدا الجيش بفضل نجاحه الانتـخابى وزعـامتـه القوية سـواء كرئيس للوزراء أو كرئيس للجمهورية بعد عام ١٩٨٩. ونظرا لكونه تنظيما حزبيا جديدا، فقد كان فى جوهره تحالفًا بين سياسيين من الصف الثانى انضموا إليه من أحزاب أخرى فى سنة ١٩٨٣. فـأنشـأ لنفسـه تنظيمـا قوميـا أيضًا على الطراز القديم وبقيادة سيطرت على التنظيم بنفس الصورة التى حدثت قبل عام ١٩٨٠. فيقال على سبيل المثال إن أوزال قام بتعيين وزرائه فى سنة ١٩٨٣ دون أية إشـارة إلى حـزبه(٧٢). وتم كل ذلك على الرغم من جهود الجيش لإدخال قدر أكبر من الديمقراطية والمشاركة بين الأحزاب بإصراره على إجراء انتخابات لرئاسة الأحزاب. واستفادت الأحزاب الأخرى من شبكاتها التنظيمية القديمة، لكنها عانت مشكلة توقف الدعم الحكومى وتلقى اللوم مع غـيـرها أحـيـانا على مـا شـهـدته البـلاد فى أواخـر السبعينيات من فوضى. وتجلى ذلك بصـورة واضحة فى نتائج الانتخابات العامة لعام

١٩٨٧ والتى حصل حزب الوطن الأم فيها على ٣٦.٢٩٪ من الأصوات (و ٢٩٢ مقعدا من مجموع ٤٥٠)، بينما حصل الحزب الشعبى الديمقراطى الاجتماعى على ٢٤.٨١٪ من الأصوات، وحصل حزب الطريق المستقيم على ١٩.٨١٪. ولم يحصل حزب الرخاء ولا حزب المسعى الوطنى على نسبة الـ ١٠٪ اللازمة للحصول على أية مقاعد بمقتضى الدستور.

هوامش

(1) Sami Zubaida, Islam, The People and the State (London, 1989), p. 122

(٢) تعد فكرة الانتخابات التنافسية محورا يدور حوله تعريف كارل بوبر للديمقراطية كما ورد لدى شالمرز جونسون فى مقالته بعنوان "South Korean democratization," The Pacific Review , 2/1 (1989), pp. 3-4.

(3) Patrick Seale, The Struggle for Syria: A Study of Post-War Arab Politics 1945-1958 (Oxford, 1965), p. 173.

(4) P.J. Vatikiotis, The Modern History of Egypt (London, 1969), p. 283.

(5) Gabriel Baer, "The village shaykh," in Baer, Studies in Social History of Modern Egypt (Chicago and London, 1969), p. 33.

(6) Seale, The Struggle for Syria , p. 173.

(7) Philip Khoury, Syria and the French Mandate (London, 1987), pp. 365-6.

(8) Marius Deeb, Party Politics in Egypt: The Wafd and its Rivals 1919-1939 (London, 1979), pp. 163-72.

(9) Idem.

(10) Robert Springborg, Family, Power and Politics in Egypt (Philadelphia, 1982), p. 125.

(11) Khoury, Syria and the French Mandate (London, 1987), pp. 266-73.

(12) Seale, The Struggle for Syria , p. 24.

(13) Ibid., pp. 28-31, 174-6.

(14) James Jankowski, Egypt's Young Rebels: 'Young Egypt': 1933-1952 (Sanford, CA, 1975), 31.

(15) Ibid., p. 189.

(16) Seale, The Struggle for Syria , pp. 177, 181.

(17) Abdo Baaklini, Legislative and Political Development: Lebanon 1842-1972 (Durham, NC, 1976), pp. 181-2.

(18) John Entelis, Pluralism and Party Transformation in Lebanon: Al-Kataeb, 1936-1970 (Leiden, 1970), p. 44.

(19) Hudson, The Precarious Republic , pp. 187-8.

(20) Baaklini, Legislative and Political Development , p. 181.

(21) Hanna Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq (Princeton, 1978), p. 465n.

(٢٢) لمزيد من المعلومات عن الدفاع المستميت عن الديمقراطية من جانب كبار المفكرين المصريين فى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية وخاصة فى الثلاثينيات، انظر: Ami Ayalon, "Egyptian intellectuals versus Fascism and Nazism in the 1930s," in Uriel Dann (ed.), The Great Powers in the Middle East 1919-1939 (New York, 1988).

(23) Malcom Kerr, "Arab radical notions of democracy," St Antony's Papers , 16 (London, 1963), pp. 9-11.

(24) BBC, SWB, 194, 12 March 1975.

(25) William Zartman, "Political pluralism in Morocco," in William Zartman (ed.), Man, State and Society in the Contemporary Maghreb (London, 1973), pp. 247-8.

(26) Douglas E. Ashford, Political Change in Morocco (Princeton, 1961), p. 246.

(27) Ibid., p. 97.

(28) John Waterbury, The Commander of the Faithful: The Moroccan Political Elite (London, 1970), p. 145.

(29) Ashford, Political Change , Ch. 8; Waterbury, The Commander of the Faithful , Ch. 9.

(30) Stuart Schaar, "King Hassan's alternatives," in Zartman, Man, State and Society , p. 239.

(31) Mustapha Sehimi, "Les élections législatives au Maroc," Maghreb/Mashreq , 107 (Jan/Feb/March, 1985), p. 25.

(32) Ibid., p. 27.

(33) Waterbury, Commander of the Faithful , pp. 145-9.

(34) Ashford, Political Change , p. 307.

(35) Kamal Salibi, The Modern History of Lebanon (London, 1966), p. 166.

(36) Edmond Rabbath, La formation historique du Liban politique et constitutionel , 2nd ed. (Beirut, 1986), I, pp. 393-7.

(37) Hudson, precarious Republic , p. 232.

(38) Frank Stoakes, "The supervigilantes: The Lebanese Kataeb Party as builder, surrogate and defender of the state," Middle East Studies , 11/1 (Jan., 1975), p. 215.

(39)Ibid., p. 216-17.

(40) Marion-Farouk Sluglett and Peter Sluglett, "Aspects of the changing nature of Lebanese confessional politics," Peuples Mediterranées , 20 (July/Sept., 1982), pp. 67-8.

(41) Stoakes, "The supervigilantes," p. 222.

(42) Valerie Yorke, Domestic and Regional Security: Jordan, Syria and Israel (Aldershot, Gower, 1988), pp. 79-85.

(43) Idem.

(44) Lamis Andoni, "preparing a national charter," Middle East International , 2 Feb. 1990, 10.

(45) J. E. Peterson, The Gulf Arab States: Steps Towards Political Participation (New York, 1988), pp. 39-40.

(46) Ibid., pp. 43-4.

(47) Peterson, The Gulf Arab States , pp. 42-6.

(48) Nadim Jaber, "Protracted internal struggle," Middle East International , May 1990, p. 12.

(49) L. P. Elwell-Sutton, "Political parties in Iran: 1941-1948," Middle East Journal , III/I (Jan., 1949), p. 49.

(50) Ervand Abrahamian, Iran Between Two Revolutions (Princeton, NJ, 1982), pp. 281-5.

(51) Ibid., pp. 251-3.

(52) Fred Halliday, Iran: Dictatorship and Development (London, 1979), p. 47.

(53) Shaul Bakhash, The Reign of the Ayatollahs (London, 1985), pp. 105-6.

(54) Ali Behrooz, "Iran ponders the next move," The Middle East (Aug., 1987), pp. 6-7.

(55) Benjamin Azkin, "The role of parties in the Israeli democracy," in Gregory S. Mahler (ed.), Readings in the Israeli political system (Washington, DC, 1982), pp. 51-2.

(56) Dan Horowitz and Moshe Lissak, Trouble in Utopia: The Overburdened Polity in Israel (Albany, NY, 1989), p. 35.

(57) Itzhak Galnoor," Transformations in the Israeli political system since the Yom Kippur war," in A. Arian (ed.), The Elections in Israel-1977 (Jerusalem, 1980), p. 134.

(58) Azkin, Parties, p. 65.

(59) Misha Louvish, "The making of electoral reform," The Jerusalem Post (13 April 1977).

(60) Don Perez, Government and Politics of Israel , 2nd edn (Boulder, Colorado, 1983), p. 75.

(61) Benjamin Azkin, "Likud," in Howard Penniman (ed.), Isreal at the Polls (Washington, DC, 1979), p. 107.

(62) Ian Lustick, Arabs in the Jewish State (Austin and London, 1980), p. 288.

(63) Feroz Ahmad, The Making of Modern Turkey (London, 1991, forthcoming).

(64) Ibid.

(65) Ilter Turan, "Political parties and the party system in post-1983 Turkey," in Metin Heper and Ahmet Evin (eds), State, Democracy and the Military: Turkey in the 1980s (berlin, 1988), pp. 63-6.

(66) Ibid., p. 64.

(67) William Hale, "The role of the electoral system in Turkish politics," International Journal of Middle Eatsern Studies , 11 (1980), pp. 402-11.

(68) Binnaz Toprak, Politicization of Islam in a secular state: The National Salvation Party in Turkey," in Said Amir Arjumand (ed.), From Nationalism to Revolutionary Islam (London. 1984). pp. 127-9.

(69) C. H. Dodd, "Aspects of the Turkish state," Bulletin , 15/1 and 2 (1988), p. 80.

(٧٠) راجع نفس هذا الباب.

(71) Ergun Ozbudun, "The Turkish party system: institutionalization, polarization and fragmentation," Middle Eastern Studies , 17/2 (April, 1981), p. 235.

(72) Feroz Ahmad, "The transition to democracy in Turkey," Third World Quarterly , 7/2 (April, 1985), p. 217.

١١. أنظمة الحزب الواحد

والعودة إلى الديمقراطية

مقدمة

كانت إقامة أنظمة الحكم ذات الحزب الواحد والمحتكرة للنشاط السياسى من السمات المشتركة بين دول العالم الثالث فى فترة ما بعد الاستقلال. وكانت هذه السمات فى بعض الحالات من خلق التنظيمات التى قادت الكفاح من أجل الاستقلال، وفى حالات أخرى، ظهرت لأول مرة على يد أية مجموعة من القادة المدنيين أو العسكريين تستطيع أن تقفز إلى السلطة فى السنوات التالية. وكانت أسباب هذه الظاهرة واحدة فى الغالب. فمن ناحية، ارتبط التنافس التعددى بين الأحزاب بالانقسام والتبديد والافتقار إلى الكفاءة، وكان هذا التنافس يُنظر اليه كعقبة فى طريق بناء الأمة وتنميتها. ومن ناحية أخرى كان من المعتقد أن أنظمة الحزب الواحد أفضل نهج لإدارة اقتصاد موجه وللإشراف على النظم القومية للتعبئة والسيطرة.

وفيما يتعلق بالدول العربية بالشرق الأوسط، ظهرت أنظمة الحزب الواحد فى ثلثها منذ الخمسينيات فصاعدا. ومن هذه الدول تونس والجزائر، حيث كان الحزب نفسه فى طليعة الكفاح ضد الفرنسيين، وسوريا والعراق، حيث أدت الانقلابات العسكرية التى قام بها ضباط ينتمون إلى البعث إلى اتساع نطاق نشاط الحزب، ومصر والسودان وليبيا، حيث حيث قامت الأنظمة العسكرية بعمليات تعبئة مكثفة لنيل التأييد المدنى. ويحتاج النظر فى هذه الظاهرة إلى تحليل هذه التنظيمات الحزبية نفسها وعلاقاتها المختلفة بالإدارة والجيش وقوات الأمن وزعماء الأنظمة الحاكمة. إضافة إلى ذلك، هناك

مشكلة صعبة تتعلق بمعرفة مدى انتمائهم إلى أيديولوجياتهم. فقد كانوا جميعا فى فترة ما يسمون أنفسهم "اشتراكيين"، مما يحتاج إلى تفسير دقيق. ولكن الشيء الذى كان ذا أهمية أكبر عادة هو اللجوء إلى أيديولوجيا رسمية بهدف احتكار الخطاب السياسى الشرعى ومحاولة السيطرة على مضمون الخطاب المقبول وحدوده. وتتعلق النقطة الأخيرة بالطريقة التى تعامل بها مختلف قادة الشرق الأوسط مع الضغوط الحتمية التى أفرزت أنماطا متباينة من الشخصيات، سواء بالخضوع لها أو الإفادة منها.

تونس والجزائر

تأسس حزب الدستور الجديد فى تونس فى سنة ١٩٣٤ على يد الحبيب بورقيبة ورفاقه بغرض أن يكون تنظيما شعبيا مكثفا، على عكس سلفه -- حزب الدستور- الذى كان ينتمى إلى النخبة. وكان نجاحه فى مسعاه كبيرا. ومع أنه لم يكن يمثل قوة سياسية قومية إلا بصورة متقطعة، إلا أنه تمكن من الحصول على التأييد الكافى لكى يُعترف به سواء من جانب الفرنسيين أو غالبية التونسيين باعتباره القوة الرائدة فى الحركة القومية[١]. وفى عام ١٩٥٥ – أى قبل عام من حصول البلاد على استقلالها – كان للحزب مكتب سياسى ومؤتمر قومى ومئة فرع وجيش صغير[٢]. كما تمكن من النجاة من حالة انقسام داخلى خطيرة حين تعرضت زعامة بورقيبة وقبوله باتفاقية فرنسية تونسية منحت الفرنسيين وضعا اقتصاديا وعسكريا متميزا للتحديات من جانب صالح بن يوسف، الأمين العام للحزب. لكل هذه الأسباب، تمكن الحزب من تحقيق انتصار حاسم فى الانتخابات التى أجريت لعضوية المجلس الانتخابى بعد الاستقلال مباشرة، فى مارس ١٩٥٦، وتكليف الباى له بتشكيل أول حكومة وطنية فى تونس.

وكأى زعيم قومى آخر جديد على السلطة، واجه بورقيبة مهمة صعبة فى إقرار سلطاته، بينما كان فى الوقت نفسه يشرف على العلاقات الجديدة بين حزب الدستور الجديد وبين الإدارة، وكذلك بين الحزب وبين القوى الأخرى على الساحة السياسية

التونسية. وقد قام بأولى هذه المهام بإقناع المجلس الانتخابى بخلع الباى وإعلان تعيينه هو رئيسا للجمهورية الجديدة. ثم استعان بعد ذلك بسلطاته الجديدة فى تدعيم الحزب وضمان ربط بنيته التنظيمية بالبنية الإدارية للحكومة. وكانت هذه المهمة حيوية، وكان هناك قدر كبير من التداخل الوظيفى، حيث كان المطلوب أن يتولى أعضاء الحزب المناصب العليا للدولة. وجاء رد بورقيبة متمثلا فى سحب معظم وزراء حكومته من المكتب السياسى لحزب الدستور الجديد، تغيير الأفرع الإقليمية للحزب فى عام ١٩٥٨ بمفوضين عن الحزب يتم تعيينهم فى كل من المحافظات (أو الأقاليم) الثلاث عشرة التى قُسمت إليها البلاد حديثا[٣].

ومع أن هذا الإجراء كان يستهدف توفيق ظروف الحزب مع الدولة – وليس العكس– إلا أن بورقيبة ظل يؤمن بأهمية وجود تنظيم قومى قوى قائم على قاعدة عريضة يكون بمثابة أداة للتعبئة الشعبية وكوسيلة لاحتكار شرعية النشاط السياسى. فكان بصفته رئيسا لحزب الدستور الجديد، رئيسا لعدد كبير من الأعضاء بلغ فى مرحلة ما ٦٠٠ ألف عضو قبل أن يستقر عند عدد ٤٠٠ ألف فى الستينيات – من مجموع سكان لايزيد عن ٣.٨٠٠.٠٠٠ نسمة[٤]. إضافة إلى ذلك، سيطر الحزب على الهيئات القومية الرئيسة للعمال والطلبة والمرأة والزراعيين ورجال الأعمال والتجار، وهى هيئات قام الحزب نفسه بتأسيسها. وفى النهاية – ومع حظر الحزب الشيوعى التونسى فى سنة ١٩٦٣– أصبح الدستور الجديد القوة السياسية الوحيدة ذات الشرعية فى البلاد.

كما مارس الحزب دورا أكثر نشاطا من خلال إقرار سياسات اقتصادية جديدة تقوم على تحقيق سيطرة أكبر للدولة على كثير من أراضى البلاد. وفى عام ١٩٦٤، تغير اسمه رسميا ليصبح الحزب الاشتراكى الدستورى. وتمت الاستعانة به فى الدعوة إلى المشاركة الشعبية فى عملية التخطيط من خلال عقد مؤتمرات وندوات عديدة، ومن خلال مشاركته فى لجان التنسيق الإقليمية حديثة النشأة والتى ساعدت على رسم السياسات على المستوى المحلى[٥]. وكان من نتائج ذلك مزيد من ربط الحزب بالحكم، فكانت رئاسة لجان التنسيق الحزبية مثلا للمحافظين. وفى المقابل، كان التركيز على

التخطيط عاملا مشجعا على المطالبة بتحويله إلى تنظيم من النوع الطليعى ليزيد ارتباطه بالكيانات الجديدة كالجمعيات التعاونية الخاضعة للإشراف الحكومى والتى انتشرت فى أنحاء البلاد تحت رعاية أحمد بن صالح، وزير التخطيط والمالية. وسرعان ما بدأت قوة هذه الجمعيات التعاونية فى منافسة الحزب الاشتراكى الدستورى من حيث الكفاءة ومدى الانتشار(٦).

وبلغت الأمور ذروتها فى سنة ١٩٦٩ حين أدت معارضة سياسات ابن صالح والتهديدات التى شكلها على سلطات بورقيبة نفسه إلى اتخاذ الرئيس لخطوات تهدف إلى تدعيم سلطاته. فقام بعزل ابن صالح، وأعاد تحديد الاشتراكية الدستورية لجعله أكثر قدرة على التحول إلى سياسة اقتصادية تعتمد على قوى السوق، وبعد تجربة قصيرة مع التحول الليبرالى سياسيا فى أوائل السبعينيات، فرض سيطرة مشددة على كل من الحزب والحكومة حتى إن الحزب الاشتراكى الدستورى كاد يختفى كقوة سياسية. وجاءت ذروة هذه العملية فى أثناء مؤتمر الحزب فى سنة ١٩٧٤، حيث أُعلن بورقيبة رئيسا مدى الحياة، بل أوضح هو نفسه أنه هو الذى سيختار أعضاء المكتب السياسى بدلا من السماح بانتخابهم من قبل اللجنة المركزية حسبما تم إقراره فى المؤتمر السابق قبل ثلاث سنوات. وأخذ منذ ذلك الحين يولى قليلا من الاهتمام للحزب كبناء مستقل حتى أن عضوية المكتب السياسى أصبحت تعتمد لا على ارتقاء الشخص فى كوادر الحزب، بل على تعيينه وزيرا بالحكومة(٧).

وتتضح المكانة الهامشية للحزب الاشتراكى الدستورى فى أى تقويم لدوره منذ منتصف السبعينيات فصاعدا. فيرى البعض أنه لم يكن له دور سوى "تنظيم عملية تملق الزعيم"(٨). ولكن نظرا للدور الذى كان لايزال يلعبه فى اختيار المرشحين لانتخابات المجلس الوطنى، وفى المساعدة على إدارة التنظيمات القومية الأخرى، فهذا الحكم يكون مغاليا بعض الشيء. ومع ذلك، فهو يثير تساؤلات جوهرية حول طبيعة النظام التونسى ذى الحزب الواحد ومساره. فلماذا تأجلت هذه الدرجة العالية من إقامة المؤسسات السياسية التى لاحظها كثير من الكتاب فى الستينيات؟ وما الذى سمح لها بالخضوع بهذه السرعة لعبادة شخصية بورقيبة؟ بالنظر فى السجل التاريخى، يتضح أن الحزب

نفسه لم تكن له هيئات تسمح له بالخروج من الضغوط. وعلى الرغم من عضويته الكبيرة، لم يكن مسموحا له إلا ببيروقراطية مركزية صغيرة للغاية - حوالى ١٤٠ شخصا فى أواخر الستينيات(٩). إضافة إلى ذلك لم يكن الحزب يجرى عملية فرز للمتقدمين لعضويته، حتى فى حقبته الاشتراكية، أو يتحرك لإقامة هيكله المزدوج الذى اقترحه بورقيبة فى مرحلة ما من حياته(١٠). ولم تؤد سرعة تبعيته للإدارة المركزية إلا إلى تفاقم سوء الأوضاع.

اتضحت المعارضة لاحتكار الحزب الاشتراكى الدستورى للسلطة فى عام ١٩٧٦، حين أصدرت جماعة يرأسها أحمد مستيرى - وزير الداخلية الأسبق- بيانا ينص على أن نظام الحزب الواحد "لم يعد يتفق واحتياجات الشعب وتطلعاته"، ويدعو إلى تشكيل معارضة منظمة فى إطار حزب الدستور نفسه(١١). وبعد عامين، ظهرت تحديات تمثلت فى محاولة لإظهار الاستقلالية من جانب الاتحاد العام لعمال تونس، مما أدى إلى بدء محاولات مترددة لإقامة نظام تعددى مقيد، وهو ما سنتطرق إليه فى الجزء الأخير من هذا الباب.

كانت جبهة التحرير القومية الجزائرية التى تأسست فى سنة ١٩٥٤ تنظيما مظليا قاد البلاد خلال فترة حرب التحرير ثم تفاوض على الاستقلال عن فرنسا فى سنة ١٩٥٨. إلا أنه لم يكن له هيكل متناغم، بل اندثر مبدأ توزيع القيادة حين دعى لتشكيل حكومة فى سنة ١٩٦٢. وكانت النتيجة بدء صراع على السلطة والسيطرة على الهياكل الإدارية الجديدة الهشة التى لم تزد مكانة تنظيم الجبهة فيه عن مجرد عنصر واحد بين العديد من العناصر. فسعى من كانت لهم سيطرة مباشرة على جهازه الإدارى، من أمثال محمد خضر - الأمين العام للجبهة - إلى تأمين دور ريادى لها كحزب طليعى على أساس برنامج طرابلس الذى كان قد وضع فى مايو ١٩٦٢ حيث كانت الجبهة قد أعلنت أنها التى "تقرر السياسة العامة للأمة وتوجه نشاط الحكومة"(١٢). إلا أن محاولات خضر لبناء تنظيم من الصفوة أُحبطت بسهولة من جانب أحمد بن بيللا - أول رئيس للجزائر- بينما تم عزل خضر نفسه فى سنة ١٩٦٣. ثم تولى بن بيللا منصب الأمين العام بنفسه واستغل المؤتمر الحزبى الأول الذى عقد فى أبريل ١٩٦٤ ليبدأ فى تحويل الجبهة إلى أداة تسانده فى سباقه ضد منافسيه السياسيين. إلا أن

مجهوداته المترددة لم تؤد إلى حل مسألة مستقبل العلاقة بين الحزب والحكومة، ولا كان قادرا على كبح أنشطة المتحمسين الحزبيين ممن كان إخلاصهم للاشتراكية الراديكالية وإيمانهم بسيطرة الحزب على الجيش يسبب القلق لدى الكثير من كبار الضباط، كما كان من العوامل العديدة التى شجعت هوارى بومدين على القيام بانقلابه العسكرى فى يونيو ١٩٦٥[١٣].

كان الرئيس بومدين دائم الإشارة إلى أهمية جبهة التحرير القومية فى خطبه، لكنه كان فى الواقع يرفض أى تدخل من جانب الحزب فى الحكومة وكان يعمل بصورة حاسمة على تفكيك الإدارة المركزية ووضعها فى أيدى الحرس القديم لحرب الاستقلال[١٤]. وكانت النتيجة أن الجبهة لم تكن فى وضع يسمح لها بممارسة احتكارها الرسمى للسياسة الجزائرية، مع أنها استعادت هذا الاحتكار[١٥]. فلم يتبق للجبهة أكثر من ممارسة وظيفة علاقات عامة نيابة عن الإدارة التنفيذية المركزية ودور محدود فى الإشراف على أنشطة التنظيمات القومية الكبرى من قبيل اتحادات العمال والطلبة والزراعيين وأداء دور الوساطة بين المصالح المتعارضة على المستوى المحلى[١٦].

كان بومدين يتحدث من وقت لآخر عن الحاجة الى إحياء جبهة التحرير القومية كأداة أساسية للتعبئة السياسية، إلا أنه لم يبدأ فى اتخاذ إجراءات جادة فى هذا الصدد إلا فى منتصف السبعينيات. وبدأت هذه العملية منذ خطابه الذى ألقاه فى يونيو ١٩٧٥ وأعلن فيه أن تركيز نظامه فى عقده الثانى فى الحكم سينصب على تعميق الديمقراطية، واقتاد العديد من كبار الشخصيات السياسية إلى الجبهة من خلال وضع ميثاق قومى فى سنة ١٩٧٦ وتكليفهم بالإعداد لأول مؤتمر للحزب منذ عام ١٩٦٤. وتتضح بعض نواياه فى إشارة الميثاق إلى "الدور الطليعى لجبهة التحرير القومية"، وفى تجديد إصراره على ضرورة الانضمام إليها كشرط لكل من يود أن يلعب دورا سياسيا على أى مستوى[١٧].

وتأجل افتتاح المؤتمر إلى يونيو ١٩٧٩ نتيجة لوفاة بومدين، فى حين انتقلت بطولة الدور الممتد للحزب إلى العقيد محمد صلاح يحياوى- المنسق الجديد لجبهة التحرير القومية. وسرعان ما اتضحت نوايا يحياوى بإقامته لهيكل تنظيمى جديد على غرار

الحزب الشيوعى السوفيتى، ويتكون من لجنة مركزية منتخبة تقوم بدورها بانتخاب مكتب سياسى مؤلف من ١٧ عضوا و١١ لجنة متخصصة تتولى الإشراف على المجالات الكبرى للحكومة. ولكن كانت الأوضاع السياسية قد تغيرت إلى درجة كبيرة فى ذلك الوقت. فبدلا من وجود رئيس كبومدين يتطلع إلى تكوين حزب طليعى يتولى الإشراف على البيروقراطية ثم يبث الحياة فيها، ظهر رأس جديد للدولة، هو الشاذلى بن جديد الذى كان يعطى الأولوية لترسيخ دعائم سلطته على كل مؤسسات البلاد الكبرى، ومنها جبهة التحرير القومية نفسها[١٨]. وفى ظل هذه الظروف سمح لبعض الكيانات الجديدة باتخاذ مواقعها شريطة ألا تمثل أى تحد سواء لشخصه أو لكبار أنصاره. وعقد مؤتمر عام غير عادى فى عام ١٩٨٠ خوله سلطة تعيين أعضاء المكتب السياسى بدلا من انتخابهم كما كان الحال سابقا. كما تولى بنفسه منصب الأمين العام وألغى مهام المنسق وخفض عدد لجان الحزب من ١١ الى ٥.

وفى الوقت الذى اكتمل فيه الهجوم المضاد الذى شنه بن جديد، كان كل ما تبقى من الإصلاحات يتمثل فى مكتب سياسى معين ولجنة مركزية ضعيفة، ولم يكونا أكثر من كيانين استشاريين للرئيس، وبلا سلطة تسمح لهما بالسيطرة على الإدارة[١٩]. أما بالنسبة للحزب، فقد انتهى الأمر به إلى أداء دور موسع فى الإشراف على الهيئات القومية وفى إدارة الانتخابات للمجلس الوطنى والتى كان على المرشحين فيها أن يعلنوا تأييدهم الكامل. كما تم استغلاله بصورة أكبر ممامضى لفرض سيطرة عامة على الحياة السياسية الجزائرية، ومن ذلك مثلا، تأكيده على القاعدة التى تقتضى من كل موظفى الحكومة أن يكونوا أعضاء به[٢٠]. وكان هذا الاحتكار هو الذى تعرض لأكبر هجوم على أثر حركات العصيان والمظاهرات المعادية للسياسة الاقتصادية للحكومة والتى اندلعت فى أكتوبر ١٩٨٨ وهوما سنتناوله فى الجزء الأخير من هذا الباب.

نظام الحزب الواحد فى سوريا والعراق

يبدو للوهلة الأولى أن هناك سمات مشتركة عديدة بين نظامى حكم الحزب الواحد فى كل من سوريا والعراق. فقد تزعم كل منهما رجال انضموا إلى البعث إبان فترة

الحماس الأيديولوجى الكبير فى العالم العربى فى الخمسينيات والستينيات[٢١]. كما نتج كل منهما عن انقلاب أمسك الحزب كتنظيم سرى صغير من خلاله بالسلطة بعون من المتعاطفين معه فى الجيش. وتأثر كل منهما فى مراحله الأولى بالنموذج الحزبى السوفيتى كحزب طليعى ثورى مستقل وظيفيا عن المكتب السياسى ومهمته الإشراف على الحكومة والجيش والتنظيمات الشعبية كالنقابات. وفى النهاية، اتبع كل منهما بعض الممارسات الأيديولوجية التى تهدف إلى دعم شرعية الحزب وسلطاته من خلال المبالغة فى تصوير دوره فى الماضى والتركيز على خبرته السياسية العلمية التى تضفى عليه رؤية فريدة للحاضر والمستقبل.

وهذا كله صحيح ومهم دون مبالغة. كما أنه يتميز بإلقاء الضوء على المجالات المهمة التى اضطر فيها النظامان البعثيان إلى مواجهة مشكلات تنظيمية متشابهة إلى حد كبير، والمجالات التى كانت الظروف فيها مختلفة تماما فيما بينهما، مما يمدنا بطريقة للدخول فى مناقشة بعض القضايا المحورية المعقدة فى تحليلها. ومنها وظيفة الأيديولوجيا الرسمية، والعلاقة بين الحزب وبين زعيم كارزمى، وطبيعة التنافس بين الحزبين اللذين يؤمنان بمبادئ واحدة ويدعيان شرعية تاريخية واحدة. ويجدر بنا أن نتذكر الظروف السياسية والتاريخية المختلفة تمام الاختلاف التى واجهت الأحزاب الطليعية فى الشرق الأوسط فى مقابل الظروف التى سادت بالاتحاد السوفيتى، وكذلك الاختلاف بين النظامين السورى والعراقى فى عدد من النواحى المهمة.

اعتلى أنصار البعث السورى السلطة لأول مرة فى سنة ١٩٦٣، مع أن سيطرتهم على البلاد لم تترسخ تماما إلا بعد وقوع انقلاب آخر فى سنة ١٩٦٦. وفى هذه السنوات الثلاث الأولى اشتبكوا فى جدل سياسى مكثف، بينما سعى الأعضاء الشبان الأكثر راديكالية إلى الاستيلاء على القيادة من أيدى مؤسسى الحزب من أمثال ميشيل عفلق وصلاح الدين بيطار ورفاقهم. وكانت هذه العملية تتضمن شحذ بعض المبادئ الأساسية للأيديولوجيا البعثية التقليدية باتجاه يركز تركيزا شديدا على الاشتراكية والتحول الاشتراكى الثورى[٢٢]. كما كانت تتضمن إعادة بناء التنظيم الحزبى من أعلاه من حيث المخطط اللينينى الذى يشمل الاستعداد لفرض سيطرته على كل من الجيش

والحكومة[٢٣]. وزادت كثافة الجهود فى هذا الاتجاه فى أعقاب انقلاب ١٩٦٦ الذى أتى باللواء صلاح جديد كأمين عام للحزب. إلا أن السعى إلى الارتقاء بالحزب توقف بسبب الهزيمة الشاملة التى منى بها النظام فى حرب ١٩٦٧، وكذلك بسبب عجزه عن فرض سيطرته على الجهاز البعثى الموازى بالجيش والذى كان تحت سيطرة اللواء حافظ الأسد. وفى النهاية، كان الأخير هو الذى حقق النصر على تنظيم جديد المدنى بانقلاب ثالث وقع فى نوفمبر ١٩٧٠.

ومن الأسباب الرئيسة لانقلاب الأسد - فى رأى العديد من المعلقين - سخطه الشديد على الدور الذى يلعبه الحزب وماكان يراه عزلة متزايدة عن كل مجالات المجتمع السورى[٢٤]. لذا فإنه حين بدأ فى بناء هرمه السلطوى الخاص به فى ظل "نظام رئاسى شمولى"، حرص على ضمان خفض حدة الأيديولوجيا البعثية وقصر تنظيمه على أداء دور سياسى تابع[٢٥]. فكان يرى أن فائدة الحزب تزداد كأداة للتعبئة والسيطرة الاجتماعية وكعامل مساعد على تنفيذ سياسات النظام فى مجالات محددة كالإصلاح الزراعى وإدارة القطاع العام من الاقتصاد. لكنه لم يكن ليرضى بالسماح له بلعب دور فى الأمن الداخلى أو فى مراقبة ولاء الجيش، حيث تم الإبقاء على تنظيم بعثى عسكرى منفصل. وكانت النتيجة أن بدأ السعى إلى اجتذاب أعضاء حزبيين جدد، وخاصة فى المناطق الريفية، وتوسيع نطاق التنظيمات الشعبية المعتادة للعمال والفلاحين والمرأة والشباب والتى وضعت تحت سيطرة بعثية عامة. ثم زادت حدة هذه العملية فى محاولة لترسيخ تأييد النظام الحاكم ضد خصومه الدينيين منذ ١٩٧٩ فصاعدا. وتقدر زيادة أعداد الأعضاء ذوى العضوية الكاملة من عشرة آلاف فى أواخر الستينيات إلى ما يقرب من مئة ألف فى سنة ١٩٨٤، بينما بلغ عدد من كانوا ينتمون إلى الحزب بصورة ما ٢٥٠ ألفا فى عام ١٩٨٤[٢٦].

كان النمو السريع للحزب، وانضمام عدد كبير من الانتهازيين ومن تم تجنيدهم على أساس إقليمى أو طائفى لا على أساس أيديولوجى، يشكل عاملا يحد من قدرته على أداء دور طليعى[٢٧]. كما تأثرت أوضاعه بتطورين آخرين سنتناولهما فيما بعد، وهما تخفيف أيديولوجيته، والسيطرة المتصاعدة للرئيس الأسد نفسه يسانده فى ذلك

جهازه الأمنى الذى يهيمن عليه العلويون. وكلها أشياء تجعل من الصعب تقويم الدور المتغير للبعث فى إطار المؤسسات المتعددة ومراكز القوى التى تشكل النظام السياسى السورى. وقد ظل البعث فى تحليل البعض "حزبا حقيقيا" واستمر فى أداء "وظائف سياسية أساسية"[٢٨]. فلايزال يساعد على إضفاء الشرعية على النظام وإمداده بآليات تجنيد النخبة واختيار من يخلف الرئيس الأسد، ولو أن هذه الأشياء قد لاتؤخذ فى الاعتبار فى حالة تجدد الصراع على السلطة كما حدث فى أوائل ١٩٨٤[٢٩]. كما لعب دورا فى صياغة السياسة العامة والدفاع عن القطاع الحكومى والقدرة على عرقلة التحركات نحو المزيد من التحول الليبرالى فى الاقتصاد[٣٠]. واحتفظ الحزب بدوره كأداة للسيطرة الإدارية بمساعدة شبكة من الأعضاء الموالين للنظام لمراقبة بقية المجتمع والإشراف على تنظيمات من قبيل طلائع البعث (وعضويته إجبارية بالنسبة لكل الأطفال بين سن السادسة والحادية عشرة) وعرقلة نشاطات كثير من التنظيمات السياسية، كالحزب الشيوعى السورى والحيلولة دون صعود نجمها.

وفى العراق، ارتقى البعث السلطة فى يونيو ١٩٦٨، وهنا أيضا بمساعدة انقلاب عسكرى لعب أنصاره فيه دورا أساسيا. بداية، كانت قاعدته ضيقة لدرجة أنه لم يتمكن من البقاء إلا باللجوء إلى التخويف والتعذيب والقمع والبطش. ولكن فى أوائل السبعينيات، وخاصة بعد أن قام بحل مشكلة علاقته بشركات النفط العالمية فى سنة ١٩٧٤، بدأ فى ترسيخ دعائمه على أساس التعاون بين الرئيس حسن البكر، الذى حافظ على ولائه للجيش، وبين صدام حسين، نائب الرئيس الذى كان منشغلا فى حذر ببناء جهاز حزبى مدنى منظم. وعلى خلاف قادة الحزب السورى، كان يفضل استقطاب أعضاء جدد بخطوات بطيئة ومحسوبة مع أقصى درجات التركيز على الولاء. وحسب بعض التقديرات، كان الأمر يستغرق مابين سبع و ثمانى سنوات للمرور بمختلف المراحل قبل السماح بقبول العضوية الكاملة[٣١]. كما تم الإبقاء عليه كتنظيم تحيط به السرية، فلم يعقد سوى القليل من المؤتمرات واستن لنفسه قواعد تمنع أى عضو من الإدلاء بأية معلومات عن تنظيمه أو عدد أعضائه أو مناقشاته الداخلية[٣٢].

وما أن وصلت عضوية الحزب إلى عدد كبير بما فيه الكفاية، استعان به صدام حسين فى الإشراف على الإدارة (التى ظل مستقلا عنها عن عمد) وعلى الجيش والنظام التعليمى والتنظيمات الشعبية وعلى أعرض قطاع من المجتمع العراقى يمكن لأى تنظيم علمانى تربطه بمجتمع غالبيته من السنة علاقات وطيدة أن يبلغه. ثم كانت هناك فترة من التوسع فى أواخر السبعينيات حين بدأ الحزب فى تكثيف عملية الانضمام لعضويته بين المجتمع الشيعى كطريقة للحفاظ على ولائه فى وقت زادت فيه المعارضة الدينية للنظام البعثى اتساعا بتشجيع من الثورة الإيرانية. وفى أوائل الثمانينيات، يمكن القول إن عضويته بلغت مليونًا ونصف مليون عضو وأنه كانت هناك شخصية حزبية فى كل إدارة حكومية، ومفوض حزبى فى كل وحدة عسكرية وخلية حزبية فى كل مدرسة وجامعة وحى[٣٣].

كان تولى صدام حسين للرئاسة فى سنة ١٩٧٩ وما تلاه من بدء حرب طويلة مع إيران فى سنة ١٩٨٠ سببا فى حدوث تغيرات يصعب تقديرها فى دور الحزب العراقى. فقد اتضح منذ البداية أنه لم يعد يهتم بتقديم صورة لقيادة جماعية، بل يهتم بتقديم صورة سلطة شخصية. وجاء الدليل بحملة تطهير دامية لخصومه داخل الحزب، ثم زادت تأكيدا ببدء عملية من التمجيد الجماعى المنتظم بلغت آفاقا غير عادية إبان المراحل الأولى من الحرب. ففى المؤتمر الإقليمى التاسع للحزب فى سنة ١٩٨٢ على سبيل المثال، تم التركيز على أنه هو الذى كان يقود القتال ضد إيران "بكل جوانبه العسكرية والإستراتيجية والتعبوية والسياسية والاقتصادية والنفسية، بأسلوب خلاق وشجاع وديمقراطى"[٣٤]. وكان ذلك مؤشرا إلى إضعاف دور البعث العراقى وأيديولوجيته، وهو اتجاه زادت حدته بتولى الرئيس بنفسه قيادة الحرب دونما إشارة إلى الحزب على الإطلاق.

وليس من الواضح ما آل إليه الحزب من مصير فى نهاية الثمانينيات. فمن ناحية، يبدو أنه فقد بعضا من دوره فى الإشراف على أنشطة الجيش والإدارة المركزية[٣٥]. ومن ناحية أخرى، فعلى الرغم من اتساع نطاقه، إلا أنه استمر فى الإبقاء على نواة من أعضاء الحزب ممن يمكن الاستعانة بهم لأنواع عديدة من مهام السيطرة والرقابة.

أما بقية الأعضاء فقد ظلوا كما كانوا دوما، مجرد أداة بيد القيادة العراقية التى سيطرت على مجلس قيادة الثورة والقيادة الإقليمية للحزب، وهما أقوى هيئتين فى النظام الحاكم. كما شهد الحزب تغييرا مهما فى طريقة تقديمه للجماهير العامة، وهو ما أجدنى أميل إلى تناوله بالمناقشة.

من الناحية الأيديولوجية، مر كل من الحزبين العراقى والسورى بعملية إضعاف تم فيها تفريغ لغة الخطاب من جوهرها. ففى السنوات الأولى فى السلطة - عندما كان التنافس لايزال محتدما مع الأيديولوجيات الأخرى كالشيوعية والناصرية - كان المتحدثون باسم الحزب يولون اهتماما كبيرا بتناول القضية البعثية بصورة مقنعة لدى أوسع دائرة ممكنة من العناصر السياسية النشطة. وكان ذلك أيضا عاملا من عوامل الحرب الكلامية المستعرة التى نشبت بين الحزبين فى كل من سوريا والعراق بأواخر الستينيات وأوائل السبعينيات حول الوريث الشرعى الوحيد للتنظيم الذى أسسه فى الأصل كل من عفلق وبيطار. وكما كان الحال بالنسبة للصراع الكلامى المشابه بين الاتحاد السوفيتى والصين فى الستينيات، كان الاستناد إلى مرجعية الماركسية اللينينية يجرى بطريقة توحى بأنه ليس هناك مكان إلا لمصدر واحد فقط للحقيقة الأيديولوجية. من ثم، فالزعماء السوريون والعراقيون يضفون وزنا كبيرا على التدثر بعباءة البعثية الحقة كعامل مساعد لا يمكن تنحيته فى بناء نظاميهما على أسس سليمة وكذلك على تجنيد عناصر من البعثيين المتحمسين من أصل سورى أو عراقى أو أردنى أو من أى بلد أخر ممن يكونون فى وضع يسمح لهم بالتأثير على نظام حاكم أو أخر[٣٦].

إلا أن كل هذه الأشياء قد ضعفت أهميتها وفقدت البعثية كأيديولوجيا حدتها كما حدث للشيوعية وغيرها. وكانت هناك أسباب محلية معينة أيضا. منها أن البعثية نفسها كانت تتكون من مجرد عدد ضئيل من المبادئ العامة التى ثبت عجزها عن بلورة نظرية لها معنى مفيد. فعلى خلاف الماركسية مثلا، لم تكن تستند إلى أعمال فلسفية أو تاريخية كبرى يمكن الاستعانة بها كأساس يقوم عليه مثل هذا المشروع. بل كانت فى الحقيقة أقرب إلى النزعة القومية - بدعوة جماعية للكفاح فى سبيل تحقيق هدف مستقبلى للتقدم والتنمية الاجتماعية - منها إلى علم بالمجتمع كما يزعم زعماؤها

أحيانا. إضافة الى ذلك، فعلى الرغم من كل ماتتم إقامته من معاهد حزبية للتدريب والبحث، ليس ثم دليل يذكر على الرغبة فى إقامة كيان متماسك للعقيدة البعثية. ففى العراق مثلا، يعتبر صدام حسين المنظر الأكبر الوحيد، وكان فى بداية الثمانينيات، يُنسب إلى اسمه مئتا كتاب ومقال وبحث(٣٧).

والنتيجة، أيديولوجيا رسمية وصفت فى السياق العراقى بأنها "كلامية" و"مملة"(٣٨). ومع ذلك فمن يركز من المحللين على مضمونها الفكرى وحده يفوته الكثير. فكما هو الحال بالنسبة للاتحاد السوفيتى قبل البيريسترويكا، لم تكن مهمة مثل هذه الأيديولوجيا أن تكون وسيلة للتنوير الفكرى، بل أداة للسيطرة السياسية. وتم ذلك بعدة سبل. فعلى أحد المستويات، كان يتم تناول البعثية كعلم يفترض فيه إمداد القيادة بالصفوة القادرة على النظر إلى ما تحت سطح الأحداث، مما يعنى أنهم لا يفاجؤن أبدا، وأن خططهم دائما صحيحة ولامجال بينهم للخطأ فى الحسابات(٣٩). وعلى مستوى آخر، فالأيديولوجيا تقدم مجموعة من الخطوط العامة التى تحدد الخط الحزبى للأعضاء وللشعب، بل تعزز احتكار القيادة للقدرة على الكلام بمقتضى السلطة المخولة لها. وفى حالة العراق، يمكن ملاحظة ذلك فى تأكيد صدام حسين على الأيديولوجيا باعتبارها "الأساس الوحيد للحياة فى عقيدة البعثى"، مع تأكيد الحزب على الإبداعية الأيديولوجية للزعيم، وهى سمة يمكن إدراكها، لكنه من المستحيل على غيره أن يحاكيها خشية الوقوع فى متاعب وخيمة(٤٠).

وزاد احتكار كلا الرئيسين للقرارات الأيديولوجية باسم الحركة البعثية والحزب والثورة بتضخيم شخصية الزعيم. ومن الصعب تفسير أسباب ظهور مثل هذه الأشياء فى دولة ذات حزب واحد دون غيرها. فاذا نظرنا إلى العالم الشيوعى قبل البيريسترويكا، نجد سلسلة ضخمة من الممارسات، بدءا من تملق كيم ايل سونج بكوريا الشمالية وانتهاء بزعماء أقل وضوحا من قبيل جومولكا ببولندا. من الواضح أن هناك قدرامن الاختيار فى هذا الصدد، فحتى فى أشد الشعوب خنوعا، قد يعمل الزعيم على تشجيع مثل هذا التوجه أو الحد منه. وفى الوقت نفسه، نجد تنوعا كبيرا فى الشرق الأوسط نفسه فى الأساليب التى فرض على وسائل الإعلام اتباعها لتنظيم

عملية تمجيد شخصيات كعبدالناصر أو بورقيبة أو الأسد أو صدام حسين. والحقيقة أن كلا من الزعيمين السورى والعراقى وجد مميزات إيجابية فى تقديم نفسه فى صورة أسمى من منافسيه وباعتبار أنه "لا غنى عنه" (وهى صفة غالبا ما يوصف بها الرئيس صدام حسين) وباعتبار أنه المصدر الوحيد للحكمة والسلطة السياسيتين.

وما أن تستقر هذه الصورة، يبدأ انكماش دور كل من الحزب وأيديولوجيته بدرجة أكبر. فالرجل الذى يريد أن يقدم نفسه فى صورة الزعيم لاينبغى أن ينحاز إلى جانب أعضاء الحزب بدرجة واضحة. وقد يصل به الأمر إلى الاعتقاد بأن قدرته على السيطرة تزداد إذا كانت هناك سلسلة واحدة من القيادة تبدأ من الرئاسة إلى مجلس الوزراء وتنتهى بالإدارة المركزية، وليس من خلال سلسلة متشعبة يتم فيها تمثيل الحزب على كل مستوى. أما بالنسبة للأيديولوجيا، فالزعيم يرغب فى أن تكون له الحرية التامة فى تحديدها بأية صورة يريدها دون الرجوع إلى أية سلطة أخرى قد تستغل لمناقضته. ويمكن ملاحظة كل هذه العوامل بدرجات متفاوتة فى الحالتين السورية والعراقية، ولو أن تمجيد الرئيس الأسد لم يبلغ ما بلغه تمجيد الرئيس صدام حسين من مبالغة.

التجمعات والاتحادات التى أقامتها أنظمة الحكم بمصر والسودان وليبيا

أقام نظام الرئيس جمال عبدالناصر سلسلة من التجمعات أو الاتحادات القومية لتعبئة التأييد الشعبى، وكان آخرها الاتحاد الاشتراكى العربى. وكانت كل هذه التجمعات تعتبر تنظيمات مكثفة تحتكر شرعية النشاط السياسى. وكان لاختيار التسمية أهمية خاصة، فكان يتم تحاشى كلمة "حزب" عن عمد، إذ كانت لها إيحاءات قوية بالانقسام والافتقار إلى الهدف الوطنى(٤١). تم إعلان قيام تجمع التحرير فى سنة ١٩٥٣، أى بعد حل أحزاب ماقبل الثورة مباشرة وفى وقت اعتبر فيه حشد التأييد أمرا ضروريا للنظام فى أعقاب التحديات الخطيرة التى واجهها من جانب أول رئيس للبلاد،

اللواء محمد نجيب، ومن مارسوا الضغوط عليه لإعادة الحياة الديمقراطية على الفور. وحل الاتحاد القومى محل هذا التجمع فى سنة ١٩٥٦ فى محاولة لإقامة تنظيم أقوى لدعم وحدة المصريين فى مواجهة العدوان الثلاثى البريطانى الفرنسى الإسرائيلى المشترك. ثم تمت الاستعانة بهذا الاتحاد كتنظيم سياسى كبير مشترك فى كل من سوريا ومصر إبان الفترة الوجيزة من الاتحاد من ١٩٥٨ إلى ١٩٦١(٤٢). وفى النهاية أعلن عبدالناصر قيام الاتحاد الاشتراكى العربى فى أكتوبر ١٩٦١ بدعوى تغلغل العناصر الرجعية بين صفوف الاتحاد القومى، تلك العناصر التى كانت مسئولة عن انسحاب سوريا، وأنه كان لابد من إعادة تنظيمه بحيث يتحول إلى "أداة ثورية لجموع الوطنيين"(٤٣). وبعد شهر - أى فى نوفمبر - أعلن بدء عملية لإصلاح النظام السياسى المصرى تستمر لمدة أربعة أشهر، ومن مهامها دعوة مجلس تمهيدى لتنظيم مؤتمر للقوى الشعبية لمناقشة مسودة ميثاق قومى، وتكوين الاتحاد الاشتراكى العربى، والاستعانة بالجهاز الجديد فى الإشراف على انتخاب مجلس وطنى مكون من ٣٥٠ عضوا.

وغالبا ما يستبعد التنظيمان السياسيان الأولان باعتبارهما مجرد محاولتين غير مجديتين للتعبئة المضادة، أى منع المصريين من الانضمام إلى أية جماعات معارضة مرتقبة. إلا أنهما كما يشير البعض يعتبران سابقتين مهمتين للاتحاد الاشتراكى العربى فيما بعد(٤٤). أولا- اتبعت التنظيمات الثلاثة جميعا الخطوط الأساسية للتركيبة الإدارية للبلاد، بلجان على المستويات الأربعة الرئيسة: مستوى القرية أو الحى الحضرى، ومستوى المنطقة، والمستوى الإقليمى، والمستوى القومى. وكان ذلك سببا فى إيجاد توترات مع الجهاز الإدارى للدولة، بل سمح بسيطرة هذا الجهاز على التجمع أو الاتحاد. ثانيا - كان التنظيم على المستوى المحلى عادة ما يتم إنشاؤه بمجرد إرسال شخصية سياسية قيادية إلى القرية بهدف تجنيد أعضاء منها يقومون بدورهم بانتخاب اللجنة المختصة أو بتعيين شخصية مؤثرة للقيام بالمهمة. وكانت النتيجة أن أُسندت القيادة لأصحاب النفوذ الاقتصادى والإدارى المحلى. كما كان ذلك يعنى وجود تداخل كبير بين أعضاء اللجان المحلية بالمجلس الوطنى وبين أعضاء التنظيم الذى حل

محله[٤٥]. ثالثا - كانت التجمعات والاتحادات الثلاثة جميعا تقوم على أساس جماهيرى بعضوية مفتوحة لكل السكان من الذكور. وورد أن عضوية الاتحاد القومى بلغت ستة ملايين، بينما كانت عضوية الاتحاد الاشتراكى العربى حوالى خمسة ملايين فى عامه الأول[٤٦].

تم تكوين البنية التنظيمية الأساسية للاتحاد الاشتراكى العربى فى أربعة عشر شهرا من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٤. وكانت على قمته لجنة تنفيذية عليا تمثل اللجنة المركزية الدائمة التى تمنى البعض أن يتم تكوينها لاحقا. تليها اللجان الإقليمية المؤقتة التى تولت تشكيل اللجان على مستوى الأحياء. وعلى مستوى القاعدة، تم ابتكار ما يعرف "بالوحدات الأساسية" على المستوى المحلى، سواء على أساس القرية أو الحى أو مكان العمل. وكان هناك مايقرب من سبعة آلاف وحدة من هذا النوع، تديرها لجنة من عشرين عضوا، وتغطى معظم البلاد باستثناء الجيش والشرطة[٤٧]. وربما كان هذا البناء الهرمى المكثف يضم مايقرب من ٧٠٪ من الناخبين الذكور[٤٨]. ولكن لا يمكن أن يعتبر تنظيما مستقلا، حيث كان هناك تداخل شديد بين الحزب والحكومة، وغالبا ما كان الشخص نفسه يشغل منصبين على المستويين الإقليمى والقومى. كما لم يوجه اهتمام كبير إلى تكوين نظام عادى للعضوية ولامحاولة فرض نظام حزبى معين سوى التهديد بالفصل أحيانا. ولم تكن هذه العقوبة الأخيرة تنفذ إلا نادرا، حيث أصبحت العضوية بالاتحاد الاشتراكى العربى شرطا ضروريا لكل من يشغل منصبا بأية لجنة رسمية أو يرغب فى أن يتم انتخابه لأية مجالس إقليمية أو قومية[٤٩].

كان الشيء الذى ظل الاتحاد الاشتراكى العربى يفتقده الدور المحدد والأيديولوجيا المتماسكة، وهو ما أدى إلى حدوث قدر كبير من الاضطراب فى السنوات التالية. وظلت هناك ثلاثة مجالات محددة تفتقر إلى التحديد الواضح واستمرت فى إفراز الجدل حولها. وأولها العلاقة بين الحزب وسائر المؤسسات المصرية، وخاصة الجيش والجهاز الإدارى والنقابات المهنية. وما أن تم تعيين على صبرى خلفًا لحسين الشافعى المعروف بتوجهاته المتحفظة فى منصب أمين الاتحاد حتى أعلن صراحة أن هدفه الأول تشكيل أداة يمكن الاستعانة بها على السيطرة على الجميع عدا الجيش، وحتى بالنسبة للجيش

كانت هناك أصوات تنادى بإخضاعه تحت سيطرة مدنية[٥٠]. وثانى المجالات طبيعة "تحالف قوى الشعب العاملة" التى كان عبدالناصر قد قال بضرورة تمثيل الاتحاد الاشتراكى العربى لها، إلا أنها ظلت غير محددة المعنى. ولم تزد الأمور وضوحا بصدور القرار الذى يقضى بضرورة تخصيص خمسين بالمئة من المقاعد فى أية انتخابات للعمال والفلاحين. وكان تحديد من يتولى عملية التصنيف بين عمال وفلاحين يتفاوت مع الوقت، إلا أنه أثار مشكلة كبيرة ظلت دون حل، وهى ما إذا كان التمثيل فى التحالف الذى أقامه الاتحاد الاشتراكى العربى يقوم على أساس طبقى أو مشترك[٥١]. وكان المجال الأخير الأيديولوجيا، أى المقصود بلفظ "اشتراكية" على وجه التحديد. يحدد البعض تيارين رئيسين للجدل الدائر حول هذه النقطة. أراد أحدهما أن يضعه فى سياق عربى أو شرق أوسطى محلى، بينما اتجه الآخر إلى مقارنته بالممارسة الأوروبية أو السوفيتية[٥٢]. وكانت لهذه القضية الأهمية القصوى، فبالإصرار على إضفاء السمة العربية، كان يمكن للنظام أن يسيطر على تطويره بحرية تامة، فى حين أن إضفاء معنى دولى أشمل يثير جدلا أوسع نطاقا لا قبل للنظام بالسيطرة عليه. وكان الغموض فى هذه القضايا أحد الأسباب العديدة فى تعرض أنشطة الاتحاد الاشتراكى العربى للمعارضة من جانب جماعات داخل الجيش والإدارة المدنية.

وزاد التوتر نتيجة لمشكلة ما إذا كان ينبغى للاتحاد أن يضم فصائل من العناصر الطليعية الأشد حماسا. يرى أحمد حمروش أن مثل هذه العناصر الطليعية قد أوجدها عبدالناصر نفسه سواء فى عام ١٩٦٣ أو ١٩٦٤ كوسيلة للرقابة والإشراف[٥٣]. ثم أعيد تنظيمها فى سنة ١٩٦٥ لكى تتوافق مع البنية الإدارية النامية للاتحاد الاشتراكى العربى. وفى النهاية، آلت السيطرة عليها لعلى صبرى الذى استعان بها كجزء من خطته لحقن التنظيم بمزيد من الدينامية.

يتفق الكتاب والمحللون على أن الهزيمة العسكرية الشاملة التى منيت بها مصر فى حرب يونيو ١٩٦٧ هى التى وضعت حدا لخطة على صبرى الرامية إلى تحويل الاتحاد الاشتراكى العربى إلى أداة للسيطرة على القطاع العام والإدارة[٥٤]. وسرعان ما تعرض التنظيم نفسه لهجوم شرس من جانب خصومه الذين كانوا ينتقدون إدارته

شديدة البيروقراطية ووضعه كمركز قوة بديل. وحاول عبدالناصر نفسه أن يجد طريقا وسطا بين من أرادوا إعادة تنظيمه وبين من أرادوا تحويله إلى تنظيم ديمقراطى أكثر انفتاحا. وفى بيان ٣٠ مارس لعام ١٩٦٨، دعا إلى بعث النشاط فى الاتحاد الاشتراكى العربى وإعادة تنظيمه ولكن من خلال سلسلة من الانتخابات الجديدة للجان على كل المستويات. وتمت هذه العملية خلال العام نفسه، وشملت إقامة مؤتمر قومى للاتحاد الاشتراكى العربى ساعد بدوره على تشكيل لجنة مركزية، وعلى قمة هذه اللجنة لجنة تنفيذية عليا. ومما يذكر أن هذا السعى لإقرار قدر أكبر من الديمقراطية داخل الحزب قد خضع لإشراف شعراوى جمعة، رئيس جهاز الأمن الداخلى المصرى[٥٥]. وكان من الأهداف الرئيسة خفض نفوذ العناصر المتحمسة فى الاتحاد الاشتراكى العربى، ما يمكن ملاحظته فى إلغاء المجموعات القيادية على المستوى المحلى وإحلال لجان العشرين السابقة محلها حيث كانت السيطرة عليها من جانب عمد القرى أسهل.

تعد سياسة عبدالناصر تجاه الاتحاد الاشتراكى العربى بعد ١٩٦٧ مثالا آخر على اتجاهه الطموح إلى تشكيل تنظيم سياسى وحيد. فمن ناحية، كان يؤمن بأهمية حشد التأييد للنظام وعزل خصومه السياسيين، سواء فى المعسكر الدينى أو ما أسماه بالتوجه "الرجعى". كما كان يؤمن بالحاجة إلى إرفاق السيطرة الحكومية المتزايدة على الاقتصاد بتنظيم شعبى يحافظ على اشتعال الحماس لخططه الرامية إلى التنمية الاجتماعية السريعة. ومن ناحية أخرى، كان قلقا من المبادرات التى أمدت الجماعات والتنظيمات بالنفوذ وكانت لا تخضع لسيطرته المباشرة. وكأى زعيم، كان عليه أن يحافظ على توازن المصالح بين مختلف الدوائر السياسية التى كان العديد منها يساوره القلق من نفوذ الاتحاد الاشتراكى الفعلى أو المرتقب. وفى ظل هذه الظروف، تقدم ناصر نفسه بعدد من المبادرات المتضاربة فى أغلبها فيما يتعلق بالاتحاد الاشتراكى، بينما كانت فى الحقيقة تتعامل مع التنظيم كمجرد امتداد للإدارة المركزية، وتتم السيطرة عليه بتكديسه بالحلفاء الموالين له[٥٦].

لم تؤد عملية إعادة التنظيم لعام ١٩٦٨ إلى تنشيط الاتحاد الاشتراكى العربى، وحين تم عزل على صبرى من منصب الأمين الأول فى يوليو ١٩٦٩، تحول إلى كيان

"محتضر"[٥٧]. إلا أنه ظل محتفظا بوضعه المركزى على الساحة السياسية المصرية، واستمر فى احتكار النشاط الرسمى فى ظل الإصلاحات الجذرية التى قام بها الرئيس السادات فى السبعينيات. وسنتناول هذه النقطة فى الجزء الأخير من هذا الباب.

ومع اقتراب الاتحاد الاشتراكى العربى المصرى من نهايته، تم استنساخ بنيته التنظيمية فى كل من السودان وليبيا حيث استولى المتآمرون العسكريون الذين أطلقوا على أنفسهم اسم "الضباط الأحرار"، فى محاكاة واعية لعبدالناصر ورفاقه، على السلطة فى سنة ١٩٦٩. ففى ليبيا، اتخذت واحدة من أولى المبادرات السياسية لهؤلاء الضباط صورة إقامة اتحاد اشتراكى عربى ليبى يهدف إلى إيجاد قناة اتصال واحدة بين الحكومة المركزية وبين الشعب. وكان يتكون من مؤتمرات ولجان على ثلاثة مستويات، قومية وإقليمية ومحلية، حيث تم تشكيل الوحدات الأساسية على الطراز المصرى[٥٨]. وتم عقد أول مؤتمر قومى للاتحاد الاشتراكى العربى فى مارس ١٩٧٢، حيث أعلن رئيسه معمر القذافى أنه التنظيم الوحيد المسموح له بالنشاط السياسى فى ليبيا. ولكن فى عام ١٩٧٣، كان أعضاء مجلس قيادة الثورة الحاكم قد تحولوا إلى السخط على عجز هذا التنظيم الجديد عن كسب ثقة سكان الريف أو استقطاب تعاون النخبة فيه[٥٩]. كما تسبب فى ظهور المشكلات المعتادة الناجمة عن افتقاد التنسيق بين التنظيم الحزبى والجهاز الإدارى. وفى عام ١٩٧٣، تم إحلال نظام جديد محله يقوم على تشكيل لجان شعبية.

وكان هناك جهد متواصل لإقامة تنظيم سياسى على الطراز المصرى فى السودان. فتم إعلان قيام اتحاد اشتراكى سودانى بعد شهر واحد من الانقلاب. ولكن أعقبت هذا الإعلان سنتان كانت الأولوية فيهما لإقامة عدد مما يعرف باسم "التنظيمات الشعبية والوظيفية" للمرأة والشباب وغيرهم، وإقامة شبكة من المجالس القروية - كان المفترض فيها جميعا أن تكون نواة لبرنامج للتغيير الاجتماعى الجذرى- إلا أن جوهر هذه السياسة تعرض للتبديل فى سنة ١٩٧١ نتيجة للشقاق بين النظام وبين الحزب الشيوعى السودانى، وصدر قرار فورى بإقامة الاتحاد الاشتراكى السودانى كأداة أساسية للتأييد الشعبى والوحدة الوطنية[٦٠]. وسرعان ما تم عقد مؤتمر تأسيسى فى

يناير ١٩٧٢ تم فيه إعلان ميثاق وطنى يدعو إلى قيام تنظيم "سياسى واحد" يعمل على مد "السيطرة الشعبية على أجهزة الدولة"[٦١]. ثم تم تكوين البنية الهرمية المعتادة، مع إيجاد تنظيمات على كل المستويات، من مستوى القرية إلى المستوى القومى. ومما يذكر أن الاتحاد الاشتراكى السودانى استعان بالمفردات المصرية فى وصفه "للوحدات الأساسية" على مستوى القاعدة، فى حين كانت التسميات المستخدمة للمؤسسات الكبرى على القمة تعكس الرغبة فى إضفاء قدر أكبر من اللينينية على التنظيم. لذا، فقد عقد مؤتمر قومى للجان المركزية وتكونت لجنة مركزية قامت بدورها بانتخاب مكتب سياسى يقوم على ترشيحات يتقدم بها زعيم الاتحاد الاشتراكى السودانى، الرئيس نميرى.

وفى يناير ١٩٧٢، تمكن نميرى من تقديم تقرير لأول مؤتمر للاتحاد الاشتراكى السودانى بأن كل الوحدات الأساسية والتنظيمات الفرعية قد استقرت. كما أعلن أن التنظيم الجديد كان يضم مليونين وربع المليون عضوا[٦٢]. ما كان يوحى بصورة متفائلة أكثر من اللازم. فطبقا لبحث موسع أجرى بين ٧٤ و١٩٧٧، كانت قلة من الوحدات الأساسية هى التى تمارس نشاطا سياسيا. كما اتضح أن هناك قدرا كبيرا من الاضطراب كان يرجع إلى التداخل بين الحزب والحكومة. ويخرج البحث بأن مثل هذه الوحدات كانت تلعب دورا هامشيا سواء فى تسييس الشعب أو فى تصعيد الهموم الشعبية إلى القيادة السياسية[٦٣]. وتؤكد التحليلات التى تناولت الاتحاد الاشتراكى السودانى أنه لم يكن يتمتع بأية استقلالية، وأنه لم تكن له أهمية إلا على المستوى القومى، حيث كانت أداة فى يد النظام الحاكم. وفى ظل هذه الظروف، كان دوره الأكبر فى "ساحة كانت مشاركة مختلف الجماعات السياسية والطائفية والتقليدية محظورة فيها رسميا"[٦٤].

أدت عملية المصالحة الوطنية التى بدأت مع خصوم النظام إلى السعى لفترة وجيزة إلى توسيع نطاق الاتحاد الاشتراكى السودانى وانفتاحه على مؤثرات اجتماعية وسياسية عديدة. فوافق صادق المهدى، زعيم الأنصار، على الانضمام إلى اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكى السودانى فى سنة ١٩٧٧ – وهو منصب سرعان

ما انسحب منه - بينما تم اجتذاب زعماء الأمة والإخوان المسلمين للاقتراب من التنظيم[٦٥]. وكان ذلك مفيدا للنظام على المدى القصير، وقد تمكن من تنظيم المؤتمر الثالث فى يناير ١٩٨٠ للحصول على مظاهرة مقنعة من التأييد القومى لخطته الاقتصادية الجديدة وبرنامجه للتفويض الإدارى عن طريق إقامة حكومات إقليمية. كما استغل المؤتمر فى انتخاب لجنة مركزية قوامها ٣٠٠ عضو تنتخب بدورها مكتبا سياسيا يتكون من ١٧ عضوا لإدارة شئونها اليومية. ولكن حلت فى أعقاب ذلك أزمة اقتصادية واجتماعية شديدة وإرهاصات لما أسماه البعض "تفكك الدولة"[٦٦]. فأقنعت حركات العصيان التى نشبت فى يناير ١٩٨٢ الرئيس نميرى بأن الاتحاد الاشتراكى السودانى فشل كأداة لحشد التأييد الشعبى للنظام. فقام بحل المكتب السياسى واللجنة المركزية وكل الهيئات الكبرى للحزب، واستبدل بها لجنة مركزية تمهيدية تحت إدارته المباشرة. وتم تأجيل عقد المؤتمر القومى الذى كان من المفترض أن يصدق على إعادة التنظيم المقترحة عدة مرات، ولم ينعقد حتى أطيح بالنظام فى انقلاب أبريل ١٩٨٥.

إعادة البناء السياسى والعودة التجريبية لنظام التعددية الحزبية

كانت السودان الدولة العربية الوحيدة التى تلاشى فيها نظام التعددية الحزبية بين عشية وضحاها. فقد أدى انقلاب ١٩٨٥ إلى حل فورى للاتحاد الاشتراكى السودانى، وبعد عام من الحكم العسكرى الانتقالى، أدى إلى انتخابات عامة أجريت فى أبريل ١٩٨٦ فى ظل نظام شبيه تماما بالنظام الذى اتبع فى آخر انتخابات حرة وتنافسية أجريت فى سنة ١٩٦٨ وجرى التنافس فيها بين نفس الجماعات السياسية الكبرى: حزب الأمة بقيادة صادق المهدى، والحزب الاتحادى الديمقراطى، والجبهة الوطنية الإسلامية التى يسيطر عليها الإخوان المسلمون[٦٧]. إلا أنها كانت تجربة قصيرة الأجل، سرعان ما توقف بعدها نظام التعددية الحزبية فجأة على أثر انقلاب اللواء عمر البشير فى يونيو ١٩٨٩.

كانت عملية التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية تتسم بالطول والتعقيد فى دول أخرى، وعرقلتها مصاعب عديدة قدر لدول أوروبا الشرقية أن

تمر بها فيما بعد عام ١٩٨٩. وفى الشرق الأوسط، كانت أول دولة عربية تخطو على هذا الطريق مصر فى منتصف السبعينيات، حيث كان الرئيس السادات يواجه مشكلة تتعلق بما ينبغى فعله بالاتحاد الاشتراكى العربى، وهو تنظيم كان هو ورفاقه يشعرون بارتياب عميق نحوه، وكان يبدو أنه وقف فى طريق سياساته الرامية إلى التحول الليبرالى وتحقيق درجة أكبر كثيرا فى طريق الحرية الاقتصادية والسياسية. فكان أمامه - كغيره من القادة ممن كانوا فى موقفه - ثلاثة خيارات؛ فكان يمكن له أن يدخل إصلاحات على نظام الحزب الواحد وأن يفتحه أمام العديد من مختلف الاتجاهات الداخلية، وكان يمكن له أن يقوم بحله ويسمح باستبدال عدد من التنظيمات السياسية به، وكان يمكن له أن يبقى عليه باعتباره حزب الحكومة فى إطار نظام جديد من التعددية الحزبية. وفى النهاية، استقر اختياره على الخيار الأخير، ولكن بعد فترة طويلة من المناقشات والمشاورات التى رأت أنه ينتقل من تأييد إقامة عدد من "المنابر" فى اطار الاتحاد الاشتراكى العربى إلى السماح لنفس هذه المنابر بالتنافس كأحزاب مستقلة فى انتخابات عامة أجريت فى نوفمبر ١٩٧٦[٦٨]. فكان هناك التجمع الاشتراكى العربى (حزب مصر فيما بعد)، والاشتراكيون الليبراليون على اليمين، والاتحاديون التقدميون القوميون على اليسار.

يبدو من وصف هذه العملية أن الرئيس السادات أبدى قدرا كبيرا من الحذر فى إعادته لبناء النظام السياسى فى مصر على الرغم من رغبته فى إقامة نظامه على مبادئ تختلف عن مبادئ عبدالناصر، وكان يسمح لنفسه أحيانا بالتمشى مع الضغوط من جانب الصفوة[٦٩]. وبعد عزله لعلى صبرى ورفاقه عن القيادة فى سنة ١٩٧١، لم يطلق نداءه بإصلاح الاتحاد الاشتراكى العربى إلا فى سنة ١٩٧٤، وحينئذ لم تكن لديه سوى بضع أفكار مبدئية عما يمكن أن يؤدى إليه هذا الإجراء. وحول الأمر فيما بعد إلى ما أسماه "لجنة استماع" لاستطلاع آراء العديد من الجماعات والمصالح. وقوبلت نداءاته العديدة بتشكيل الأحزاب السياسية بسلسلة من الاحتجاجات المنظمة من جانب الزعماء العماليين وغيرهم من التنظيمات التى شعرت بأنها معرضة للخطر إذا مازال التأييد عن الاتحاد الاشتراكى العربى. فتأجلت المناقشات لأكثر من عام إلى أن انتهت

أغلبية أعضاء اللجنة المركزية من جولة أخرى من المناقشات ووافقوا على التوصية بإقامة منابر "محددة" فى إطار الاتحاد الاشتراكى العربى. وسرعان ما تم التصديق على هذه التوصية من جانب السادات نفسه فى مارس ١٩٧٦، وبعد أيام قلائل، كان أتصاره قد انتقلوا على وجه السرعة إلى ضم معظم نواب مجلس الشعب فى تنظيم وسط، فى حين تنافس ما يقرب من أربعين جماعة أخرى حول تشكيل أنواع مختلفة من المعارضة على اليمين واليسار على السواء. ثم تقلص هذا العدد إلى ثلاث، وفى النهاية إلى اثنين.

وبعد إقامة نواة نظام تعددى، كان من الضرورى وضع القواعد المنظمة لعملية الانتخابات ولتشكيل مزيد من الأحزاب. وبالنسبة لانتخابات ١٩٧٦ نفسها، كانت غالبية القرارات تبدو وقد اتخذها النظام نفسه حيث عمل من خلال تنظيمه (أو منبره) الجديد بمجلس الشعب[٧٠]. فتقرر الاستمرار فى نظام الدوائر ذات العضوين والبالغ عددها ١٧٥ دائرة، يجب أن تضم كل منها مرشحا واحدا يتم تصنيفه كعامل أو فلاح. أما البقية، لم تلق جهود المعارضة الرامية إلى وضع قواعد تمنع التدخل الرسمى التأييد، وفى نهاية الأمر، حظى حزب الوسط الحكومى بميزة كبرى بسبب خضوع الانتخابات لإشراف وزارة الداخلية وبسبب انتماء العديد من مرشحيه إلى مختلف مستويات الإدارة. وكان هذا كافيا لحصوله على ٢٨٠ مقعدا من مجموع ٣٥٠، وحصل الاشتراكيون الليبراليون على ١٢ مقعدا، والتقدميون على مقعدين، وبقية المقاعد للمستقلين.

ثم تم وضع قانون جديد للأحزاب فى سنة ١٩٧٧، وكانت سماته الأساسية تتلخص فى ضرورة قبول كل الأحزاب الجديدة لمبادئ الدستور والميثاق الوطنى لعام ١٩٦٢ وورقة أكتوبر التى طرحها السادات فى سنة ١٩٧٤، وألا يقوم أى من هذه الأحزاب على أسس طبقية أو طائفية أو جغرافية (محلية)[٧١]. وكانت هذه محاولة للحد من الجدل السياسى، وفى الوقت نفسه لمنع إقامة أى تنظيم يقوم على الدين أو المبادئ الناصرية القديمة عن الفلاحين والعمال الذين حققوا مكاسب مهمة من سياساته الاقتصادية والاجتماعية. وكانت النتيجة أن أصبح قادة الحزب يمثلون اتجاهات

أيديولوجية بدلا من تمثيل مصالح اقتصادية واجتماعية. هذا فى حين بقيت قطاعات مهمة من الشعب، كالعمال والفلاحين، دون تمثيل محدد على أعلى المستويات، وبالتالى، حرمت من حقوقها القانونية.

وسرعان ما اضطر الرئيس السادات إلى التراجع فى تجربته مع الديمقراطية المقيدة نتيجة لتنامى المعارضة الشعبية بالنسبة للعديد من سياساته، وخاصة محاولته لخفض نسبة الدعم على السلع الضرورية وتحركه باتجاه عقد معاهدة سلام مع إسرائيل. وبدأ تخويف جماعات المعارضة، بينما كان السادات نفسه يفضل أن يخضع للرأى العام المصرى من خلال مجموعة من الاستفتاءات الشعبية والتلاعب المستمر بالنقابات والاتحادات وببدعته الجديدة فى عام ١٩٨٠ المسماة "مجلس الشورى" الذى كانت له سلطات تشريعية محدودة، وكان نصفه منتخبا ونصفه الآخر معينا(٧٢).

وعادت القيادة السياسية إلى التحرك باتجاه إقامة نظام سياسى أكثر انفتاحا، ولكن بتركيز كبير على عملية السيطرة. وكان أكبر تجديد قامت به تعديل ١٩٨٣ لقانون الانتخابات لسنة ١٩٧٢، مما اقتضى إقامة نظام جديد تماما للتمثيل النيابى صمم خصيصا لترجيح كفة حزب الحكومة وترك هامش محدود لمعارضة محدودة. ودعا هذا التعديل إلى إقامة ٤٨ دائرة انتخابية كبيرة بدلا من الدوائر الـ ١٧٥ الصغيرة السابقة. فكان على الأحزاب التى ترغب فى الصمود فى الانتخابات أن تتقدم بقوائم فى كل هذه الدوائر، وبالتالى تفسد أية محاولة لتركيز مواردها على عدد قليل من الدوائر التى تحظى فيها بمعظم التأييد. كما كان مطلوبا منها أن تحصل على ما لا يقل عن ٨٪ من مجموع الأصوات على المستوى القومى حتى يتسنى لها الحصول على مقاعد. وكان هناك بند آخر يحظر على المرشحين أن يرشحوا أنفسهم مستقلين خشية انتخاب أعضاء لا يتمكن النظام من إحكام سيطرته عليهم بالمجلس. ويقول مصمم النظام الجديد - رئيس الوزراء فؤاد محيى الدين - فى حوار خاص إنه لم يكن يريد "رجالا جددا" يدخلون الانتخابات "لأننا لا نعرفهم"(٧٣).

وما أن استقرت الآلة الانتخابية، كان من الضرورى إضفاء قدر من المصداقية على الممارسة كلها من خلال إقناع ساسة المعارضة والناخبين المصريين جميعا بأنه

سيتم إقرار قدر كبير من الحرية والانفتاح بما يجعل الأمر يستحق المشاركة. وتم ذلك بمهارة شديدة من خلال السماح بهزيمة مرشحى الحكومة فى الانتخابات الفرعية بالإسكندرية فى نوفمبر ١٩٨٣، ثم السماح لحزب الوفد الجديد بترشيح أعضاء من جانبه فى الانتخابات العامة التى أجريت فى مايو ١٩٨٤، مع أنه لم يكن قد أتم تكوين نفسه كحزب رسمى بعد. ونتيجة لذلك، ذهبت نسبة تقرب من ٤٣٪ من مجموع الناخبين المسجلين إلى صناديق الاقتراع[٧٤]. وعلى الرغم من فوز حزب الحكومة - الذى غير اسمه الى الحزب الوطنى الديمقراطى - بنسبة ٧٣٪ من الأصوات (وبالتالى ٣٩٠ مقعدا من مجموع ٤٤٨)، إلا أن الوفد الجديد حصل على ما يكفى لضمان بقية المقاعد بنسبة ١٥٪ من الأصوات. وكان هذا النجاح متوقفا على المهارات الانتخابية لزعمائه القدامى ممن شاركوا فى سياسة ما قبل الثورة، وعلى تحالفه مع الإخوان المسلمين ما عاد عليه بفوائد مالية وتنظيمية كبيرة. وعانت الأحزاب الأخرى معاناة كبيرة بسبب عدم الخبرة وبسبب التدخل الانتقائى من جانب الحكومة، وخاصة فى المناطق الريفية[٧٥]. ولم يكن غريبا أن كانت هناك مشكلات إدارية ترتبط بحقيقة أن الانتخابات التنافسية كانت أمرا نادر الحدوث بالنسبة لكثير من المصريين وأن السجلات لم تكن قد روجعت منذ مدة طويلة، وأن كثيرا من الناس كانوا يفشلون فى العثور على لجانهم الانتخابية الصحيحة[٧٦].

وجاءت الانتخابات العامة التالية فى مصر فى عام ١٩٨٧ نتيجة للتحدى القانونى الناجح أمام حظر ترشيح المستقلين بناء على مخالفته للحريات التى كفلها دستور ١٩٧١. وعندما رأت القيادة السياسية أن هذا التحدى يهدد بتقويض شرعية مجلس الشعب المفوض بإعادة انتخاب الرئيس فى أواخر ذلك العام، قامت بتغيير القانون ليسمح بترشيح مستقل واحد عن كل دائرة، ثم دعى المصريون إلى صناديق الاقتراع فى أبريل. وفى تلك الانتخابات فاز الحزب الوطنى الديمقراطى بعدد ٣٠٨ مقاعد بنسبة ٧٠٪ من الأصوات، أمام الوفد الجديد الذى حصل على ٣٥ مقعدا بنسبة ١١٪، وحصل التحالف الجديد بين ثلاثة تنظيمات: العمل الاشتراكى والليبراليين الاشتراكيين والإخوان المسلمين، على ٥٦ مقعدا بنسبة ١٧٪. كما كان هناك أربعة مستقلين[٧٧].

واتهمت المعارضة الحكومة مرة أخرى بالتدخل، وزعمت أن ثلاثة أرباع اللجان الانتخابية لم يكن عليها مراقبون نزهاء(٧٨). وكان من المعتقد بصورة عامة أن حزب الحكومة كان سيفوز بأغلبية ساحقة فى أى الأحوال نظرا لعلاقته الوثيقة بالإدارة الحاكمة، وأن الخيار الوحيد المتاح أمام الناخبين اختيار من يمكن أن يمثل المعارضة الرسمية من بين الأحزاب الأخرى(٧٩).

إن نظام التعددية الحزبية الخاضع لسيطرة حزب حاكم نادرًا ما ينهزم فى أى اقتراع قائم فى مناطق عديدة أخرى خارج أوروبا، وخضع لعدد من التحليلات. فالأنظمة الحاكمة فى مثل هذه الدول ليست فى حاجة إلى انتخابات لكى تستمر فى السلطة، لكنها تركن اليها لأداء العديد من المهام الأخرى، كحشد الرأى العام والحصول على مزيد من الشرعية(٨٠). كما أنها تقدم الفرصة لزعيم حزب الحكومة – وهو الرئيس فى مصر – لتدريب أنصاره على الانضباط بإزالتهم من قائمته الانتخابية ليتحاشى أية عملية تطهير محرجة. وفى سبيل أداء هذه المهام، يصبح على هذه الأنظمة أن تخالف العديد من القواعد المقررة والمقبولة للديمقراطية. وإذا استعنا بمؤشرات هيرمت لعناصر الخلاف بين انتخابات حرة وأخرى مقيدة، نجد أن كثرة من الناخبين المصريين ابتداء من سن الثامنة عشر لم يتم تسجيلهم بالقوائم، فالناخبون يخضعون لمختلف الضغوط الإدارية، كما أنهم لايتوقعون أن يتم إحصاء الأصوات بدقة(٨١). وكانت هذه السمة واضحة بصورة خاصة فى انتخابات ١٩٨٧، حين قامت المعارضة بتحدى قرار وزارة الداخلية بمنح ٧٨ مقعدا لبعض المرشحين نتيجة لعملية سرية وشديدة التعقيد تم من خلالها تحويل الأصوات التى حصل عليها أعضاء الأحزاب التى لم تحقق نسبة الـ ٨٪ من مجموع الأصوات الكلية إلى الأحزاب التى حققت هذه النسبة(٨٢).

كانت انتخابات ١٩٩٠ ثانى انتخابات تجرى قبل موعدها المقرر بعامين، نتيجة أيضا للتحدى القانونى الناجح للإجراء الذى اتخذ فى الانتخابات السابقة. وكانت النتيجة إجراء تغيير أخر فى النظام الانتخاباتى بالعودة إلى نظام الدوائر ذات العضوين والذى كان ساريا قبل ١٩٨٤، وإزالة كُل العقبات أمام المرشحين المستقلين. إلا أن مساعى المعارضة لرفع حالة الطوارئ المفروضة منذ مدة طويلة والتى فرضت

قيودا مشددة على نشاطها فى أية حملة انتخابية باءت بالفشل وأدت إلى مقاطعة الوفد وكل أعضاء تحالف العمل الاشتراكى و الليبراليين الاشتراكيين والإخوان المسلمين، ما أدى إلى تمهيد الطريق إلى إحراز انتصار ساحق آخر لحزب الحكومة، بمعارضة من جانب عدد قليل من أعضاء الحزب التقدمى وعدد من المستقلين(٨٣).

والنظامان العربيان الآخران اللذان سعيا إلى انفتاح النظام ذى الحزب الواحد فى الثمانينيات هما النظامان التونسى والجزائرى. بدأت هذه العملية فى تونس بصورة متعثرة فى سنة ١٩٨١ حين تم السماح لمرشحين لا ينتمون إلى الحزب الاشتراكى الدستورى بدخول انتخابات المجلس الوطنى. ولكن حين التنفيذ، لم ينجح منهم أحد، بينما فاز حزب الحكومة الذى خاض الانتخابات كجبهة وطنية بالتحالف مع اتحاد العمال حديث النشأة بنسبة ٩٤.٨٪ من الأصوات وبكل المقاعد. كما لم تفز أى من جماعات المعارضة الخمس بنسبة الـ ٥٪ من الأصوات والتى كانت ستسمح لها بالحصول على الاعتراف بها كحزب سياسى رسمى(٨٤).

وأعيدت العملية من جديد بعد أن قام بن على بخلع الحبيب بورقيبة من الرئاسة فى نوفمبر ١٩٨٧ ووعد بتغيير ما وصفه بـ "فساد دولة الحزب الواحد" وتحويله إلى نظام تعددى أكثر تسامحا(٨٥). وبعد عام، دعا إلى عقد اجتماع بممثلى عدد كبير من التنظيمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتمخض الاجتماع عن اتفاقية وطنية وقعتها ١٦ من المجموعات المذكورة، ومنها ٦ أحزاب معترف بها. ونصت الاتفاقية على السماح بتشكيل الأحزاب وعلى الحاجة إلى إجراء انتخابات حرة ودفع عملية التنافس السياسى "المخلص"(٨٦). وتلا ذلك عقد انتخابات عامة فى أبريل ١٩٨٩ تقوم على صورة منقحة من التمثيل النسبى المصمم لصالح حزب الحكومة بمنح كل المقاعد فى كل من الدوائر متعددة الأعضاء والبالغ عددها ٢٥ دائرة للتنظيم الذى يفوز بأغلبية الأصوات. وكانت النتيجة انتصارا ساحقا للحزب الاشتراكى الدستورى، الذى تغير اسمه إلى التجمع الدستورى الديمقراطى، بحصوله على ٨٠٪ من الأصوات وجميع المقاعد البالغ عددها ١٤٣. وكان المنافسون الوحيدون الذين يعتد بهم هم أعضاء حركة التوجه الإسلامى غير الرسمية الذين خاضوا الانتخابات كمستقلين وحصلوا على ١٣٪

ولكن دون الحصول على مقاعد. وفى الوقت نفسه، كان مجموع الأصوات التى حصلت عليها الأحزاب العلمانية الخمسة التى كان بن على قد زرعها فى محاولة منه لاستغلالها كمعارضة موالية لنظامه أقل من ٦٪.

وهكذا، توقفت الحركة باتجاه المزيد من التنافس السياسى لسببين أولهما، أن بن على رفض السماح لحركة التوجه الاسلامى - التى تغير اسمها ليصبح حركة النهضة - بتسجيل نفسها كتنظيم سياسى رسمى بدعوى أن تونس لم تكن فى حاجة إلى حزب دينى. ثم فشل فى العثور على صيغة انتخابية تقبلها غالبية أحزاب المعارضة المعترف بها رسميا، والتى قاطعت جميعا الانتخابات المحلية التى عقدت فى يونيو ١٩٩٠ والتى فاز فيها التجمع الدستورى الديمقراطى بنسبة ٩٨٪ من المقاعد[٨٧]. وتمخض الوضع عن مأزق. فقد تمكن بن على من استغلال خطر المنافسة الانتخابية فى إعادة تنظيم الحزب الواحد وبعثه إلى الحياة، لكنه فشل فى مسعاه لاستغلال صيغة عقد اتفاقية وطنية فى تقديم إطار مقبول للديمقراطية التعددية المقيدة[٨٨].

وكانت عملية إعادة البناء السياسى فى الجزائر تختلف عنها فى تونس فى عدة نواح مهمة. فقد بدأت بسلسلة من المظاهرات الشعبية التى كانت موجهة ضد الحكومة التى تسيطر عليها جبهة التحرير الوطنية وضد سياساتها الاقتصادية تحديدا. كما كان الجانب السياسى من هذه العملية يعتبر مكملا للجانب الاقتصادى، ويتصل بصورة مباشرة بدور جبهة التحرير الوطنية فى توجيه الاقتصاد ومعارضة كثير من كبار أعضائها لأى هجوم على قطاع الدولة وتركيزه على الصناعات الثقيلة. والحقيقة أن وضعا مماثلا لهذا الوضع الجزائرى كان سائدا بالاتحاد السوفيتى فى السنوات الأولى من البيرسترويكا، ما كان الرئيس الشاذلى بن جديد وكثير من قدامى رفاقه يؤكدون عليه باستمرار[٨٩].

جاء إعلان الرئيس الشاذلى بن جديد لأول إصلاحات سياسية بعد أيام قلائل من المظاهرات التى اجتاحت البلاد فى أكتوبر ١٩٨٨. وتلا ذلك فى فبراير ١٩٨٩ وضع مسودة دستور جديد أزال كل إشارة إلى الاشتراكية الجزائرية وإلى الوضع المتميز لجبهة التحرير الوطنية. ثم تم وضع قانون جديد للأحزاب فى يوليو تم بمقتضاه تحديد

القواعد التى يمكن للتنظيمات الجديدة أن تحصل على الاعتراف الرسمى فى ظلها. وكما حدث فى مصر، نص القانون على حظر أى حزب يقوم على الدين أو الإقليمية، ولكن كما حدث فى مصر أيضا، فهذا القانون لم يحل دون قيام عدد من هذه النوعية من الأحزاب، ومنها جبهة الخلاص الإسلامية و تجمع الثقافة والديمقراطية الذى يمثل مصالح البربر. وشهد يوليو ١٩٨٩ تمرير قانون انتخابى جديد ينص كنظيره التونسى على أن أى حزب يفوز بأغلبية الأصوات فى أية دائرة واحدة يحصل على كل المقاعد. وهنا أيضا كان هذا البند مصمماً بصورة واضحة لصالح حزب الحكومة. ولكن حين حل موعد أول انتخابات محلية متعددة الأحزاب فى يونيو ١٩٩٠، لم يحل مثل هذا البند دون تحقيق جبهة الخلاص الإسلامية لانتصار ساحق، حيث فازت بـ ٣٢ مجلسا من مجموع المجالس المحلية البالغ عددها ٤٨ (فى مقابل ١٤ مجلسا آلت لجبهة التحرير الوطنية)، أى ٥٥٪ من المجالس المحلية (فى مقابل ٣٢٪ لجبهة التحرير الوطنية) وبحكم كل المدن الكبرى[٩٠].

وفى الوقت نفسه كانت قيادة جبهة التحرير الوطنية تعانى أشد المصاعب فى تحديد الأسلوب الذى ينبغى لها أن تتبعه فى التكيف مع الوضع الجديد. فكان يبدو أن الرئيس بن جديد يفضل أن يتبع أسلوبا مزدوجا، أولا -كان يريد أن يبرز الاختلاف بين الحزب والحكومة بالاستقالة من منصبه كأمين عام للجبهة، ثم تعيين حكومة من التكنوقراط لا يرتبط كثير منهم بجبهة التحرير الوطنية إلا بصلات ضعيفة، بهدف الاستمرار فى إصلاحاته الاقتصادية. ثانيا- حاول بن جديد أن يقنع جبهة التحرير الوطنية بإصلاح نفسها وبالانفتاح على مختلف التيارات السياسية تحت قيادة جديدة لمحمد مهرى. إلا أن كل هذه التحركات لقيت معارضة من جانب القوى داخل التنظيم والتى كان لها من النفوذ مايمكنها من التشبث بمواقفها داخل اللجنة المركزية فى مؤتمر جبهة التحرير الوطنية الذى عقد فى ديسمبر ١٩٨٨، وكرد فعل من جانبه، بادر بن جديد بالدفاع عن نظام سياسى أكثر تنافسية تظل الجبهة تلعب فى ظله دورا مهيمنا، ولكن قد تتعرض لتحديات من جانب تنظيمات سياسية مشروعة أخرى أطلق عليها اسم "جهات" فى البداية ثم سماها "أحزابا".

كان هذا موقف الرئيس فى صيف ١٩٨٩ بعد تمرير قانون الانتخابات والأحزاب الجديد. إلا أنه ظل يتباطأ فى السماح بالتنافس الحر بين جبهة التحرير الوطنية وبين خصومها، وتم تأجيل انتخابات الحكم المحلى مرتين، من ديسمبر ١٩٨٩ إلى مارس التالى، ثم من أبريل الى يونيو ١٩٩٠. وفى ذات الوقت، تمكنت جبهة التحرير الوطنية من الحفاظ على وحدتها على الرغم من وجود نزاعات كبرى بين الإصلاحيين والحرس القديم فى المؤتمر الحزبى الذى عقد فى ديسمبر ١٩٨٩[٩١]. وظهر مزيد من المشكلات على أثر الهزيمة المهينة التى منيت بها الجبهة فى الانتخابات المحلية فى يونيو ١٩٩٠ التى كشفت عن عجزها المستمر عن الحصول على تأييد شعبى مكثف أو شن حملة سياسية ناجحة[٩٢]. وواصلت تركيزها على القانون الانتخابى الذى تم تمريره فى أبريل ١٩٩١ والذى صُمم لإمدادها بأكبر قدر ممكن من الفرص فى نزاعها مع خصومها الدينيين.

كانت أنظمة الحزب الواحد الوحيدة التى أبدت أقل قدر من الميل إلى السير باتجاه الإصلاح السياسى هما النظامان السورى والعراقى. فلم يوجه زعيما الدولتين اهتماما عاما كبيرا بالتأثيرات المحلية الناتجة عن سياسة البيرسترويكا بالاتحاد السوفيتى أو انهيار الأحزاب الشيوعية فى معظم أرجاء أوروبا الشرقية فى عامى ٨٩/١٩٩٠. وكان التنازل الذى قدمه الرئيس الأسد فى سوريا يتمثل فى زيادة عدد المقاعد المخصصة للمرشحين المستقلين إلى الثلث فى انتخابات مايو ١٩٩٠ للمجلس الوطنى. فتمخض عن ذلك نظام قامت فى ظله الجبهة التقدمية الوطنية التى يسيطر عليها البعث بتعيين ثلثى المرشحين فى الدائرة الواحدة، بينما يتنافس المستقلون على قائمة منفصلة حول بقية المقاعد. وكما أشار الرئيس نفسه فى خطاب له أمام مؤتمر اتحاد الطلاب، فعلى الرغم من اقتناع كثرة من السوريين بأفضلية الانتخاب على أساس حزبى، كان يعتقد أن هذا لم يكن يناسب "المرحلة الراهنة" التى تمر بها البلاد، وأنه يفضل مزيجا من سمات النظام الحزبى والنظام الفردى معا[٩٣]. وكان الوضع فى العراق شبيها بذلك، حيث جرى التنافس فى انتخابات ١٩٨٠ و١٩٨٤ و١٩٨٨ بين مزيج من البعثيين والمستقلين، وحصل البعثيون فيها على مايتراوح بين نصف المقاعد وثلاثة أرباعها[٩٤].

هوامش

(1) Lars Rudebeck, Party and People: A Study of Political Change in Tunisia (Stockholm, 1967), pp. 29-32.

(2) Michael Hudson, Arab Politics: The Search for Legitimacy (New Haven, 1977), p. 386.

(3) Lars Rudebeck, Party and People , pp. 33-4.

(4) Ibid., p. 33.

(5) Ibid., p. 299.

(6) John Entelis, Comparative Politics of North Africa (Syracuse, NY, 1980), p. 136.

(7) Asma Larif-Beatrix, "L'évolution de l'état," Maghreb/Mashreq , 116 (April- June, 1987), p. 43.

(8) Entelis, Comparative Politics , p. 139.

(9) Clement Henry Moore, "Tunisia: The prospects for institutionalization," in Samuel Huntington & Clement H. Moore (eds), Authoritarian Politics in Modern Societies (NY, 1970), p. 318.

(10) Ibid., pp. 319-20.

(11) Entelis, Comparative Politics , p. 140.

(12) David and Marinal Ottoway, Algeria: The Politics of a Socialist Revolution (Berkeley and LA, 1970), pp. 71-4.

(13) Ibid., pp. 117, 123-4, 180.

(14) Henry Jackson, The FLN in Algeria (Westport, Conn., 1977), pp. 203-4.

(15) Hugh Roberts, "The politics of Algerian socialism," in R. I. Lowless and Allen Findlay (eds), North Africa: Contemporary Politics and Economic Development (London, 1984), pp. 27-8.

(16) Hugh Roberts, "The Algerian Bureaucracy," in Talal Asad and Roger Owen (eds), Sociology of Developing Societies (London, 1983), p. 113.

(17) Entelis, Comparative Politics , pp. 115-16.

(18) Hugh Roberts, "The politics of Algerian socialism," pp. 31-2.

(19) Ibid., pp. 35-8.

(20) Entelis, Comparative Politics , pp. 115-16.

(21) Patrick Seale, Asad, The Struggel for the Middle East (London, 1988), Ch. 3.

(٢٢) انظر مثلا "المقترحات النظرية التى اتخذها المؤتمر السادس للحزب فى أكتوبر ١٩٦٣"، نضال حزب البعث العربى الشاتراكى عبر مؤتمراته القومية (١٩٤٧-١٩٦٤) (بيروت ، دار الطليعة، ١٩٧١)، ص ١٧٢ وما بعدها.

(23) Raymond Hinnebush, Authoritarian Power and State Formation in Ba'thist Syria (Boulder, Colorado, 1990), pp. 130-3.

(24) Patrick Seale, Asad,, pp. 145-8.

(25) Hinnebush, Authoritarian Power , pp. 145-7, 166-77.

(26) Ibid., pp. 178-9.

(27) Ibid., pp. 177-85.

(28) Ibid., p. 312.

(29) Alasdair Drysdale, "The succession question in Syria," Middle East Journal , 39/2 (Spring, 1985), pp. 246-57.

(30) Hinnebush, Authoritarian Power , pp. 316-17.

(31) Christine Moss Helms, Iraq: Eastern Front of the Arab World (Washington, DC, 1984), p. 87.

(٣٢) انظر مثلا جريدة "الثورة" الناطقة باسم حزب البعث ، ١٤ فبراير ١٩٨٠.

(33) Youssef Ibrahim, "How the Baath rules Iraq," New York Times , (11 Jan. 1981).

(34) "Statements of the Iraqi Ba'th Party Ninth Regional Congress - 27 June 1982," quoted in Ofra Bengio, "Iraq", in Legum, Middle East Contemporary Survey , 6, 1981-2 (London, 1983), p. 8.

(35) "Iraq privatizes its tourist industry," CAABU Bulletin , 4/17 (15 Sept., 1988), p. 8.

(36) Eberhard Kieble, Ba'th v Ba'th (London, 1990), pp. 38-46.

(37) Helms, Iraq,, pp. 105-6.

(38) Ibid., pp. 105-6.

(٣٩) انظر مثلا اللقاء الذى تم بين صدام حسين والصحفيين العرب والأجانب فى:

Saddam Hussein on Current Events in Iraq , transl. (London, 1977), p. 48.

(40) "Statements of the Iraqi Ba'th Party Ninth Regional Congress," p. 616, 618.

(41) John Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat (Princeton, 1983), p. 313.

(42) Leonard Binder, In a Moment of Enthusiasm: Political Power and the Second Stratum in Egypt (Chicago & London, 1978), pp. 36, 41, 43.

(43) Ibid., p. 307.

(44) Ibid., pp. 36-7, 43-4.

(45) Ibid., p. 315.

(46) Ibid., pp. 43, 310.

(47) Binder, In a Moment of Enthusiasm , p. 310.

(48) Mark Cooper, The Transformation of Egypt (London, 1982), p. 31.

(49) Clement Henry Moore, Image of Development: Egyptian Engineers in Search of Industry (Cambridge, 1980), p. 58.

(50) Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat , p. 323.

(51) Ibid., p. 315.

(52) Mahfouz, Socialisme et pouvoir , pp. 125-7.

(53) Binder, In a Moment of Enthusiasm , pp. 332-3.

(54) Mahfouz, Socialisme et pouvoir , p. 177.

(55) Binder, In a Moment of Enthusiasm , p. 370.

(56) Baker, Egypt's Uncertain Revolution , p. 108.

(57) Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat , p. 331.

(58) Nathan Alexander, "Libya: The continuous revoltuion," Middle Eastern Studies , 17/2 (April, 1981), pp. 214-16.

(59) Omar Fathaly and Monte Palmer, "Opposition to rural change in Libya," International Journal of Middle East Studies , 11 (1980), p. 247.

(60) T. Niblock, Class and Power in Sudan (Basingstoke & London, 1987), pp. 256-9.

(61) Peter Woodward, "Parliament and parties," in Muddathir abd al-Rahim, Raphael Badal, Alan Hardallo and Peter Woodward (eds), Sudan Since Independence (Aldershot, 1986), p. 61.

(62) Niblock, Class and Power , pp. 259-60.

(63) Ibid., pp. 268ff.

(64) Ibid., p. 272.

(65) Woodward, "Parties and parliaments," p. 62.

(66) Niblock, "The background to the change of government in 1984," in Woodward (ed.), Sudan Since Nimeri (London, 1986), pp. 38-9.

(67) Christian Lachon, "Apropos élections soudanaises d'avril 1986," L'Afrique et L'Asie Modernes (Spring, 1987).

(٦٨) يقدم كوبر أشمل تفسير لهذه العملية فى كتابه بعنوان: Transformation of Egypt , Chs. 8-11

(69) Ibid., Ch. 11.

(70) Cooper, Transformation of Egypt , pp. 194-8.

(71) Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat , p. 368.

(72) Robert Bianchi, Unruly Corporatism: Associated Life in Twentieth Century Egypt (Oxford, 1989), pp. 84-6.

(٧٣) المعلومات مأخوذة عن أحمد بهاء الدين.

(٧٤) للاطلاع على النتائج، انظر :

Revue de la presse égyptienne (Cairo), 13 (July 1984), pp. 11-27.

(75) Bertus Hendricks, "Egypt's elections, Mubarak's bond," MERIP, 14/1 (Jan. 1985).

(٧٦) كان من بين الناخبين الذين فشلوا فى العثور على لجانهم الانتخابية وزير الدولة للشؤون الخارجية، بطرس بطرس غالى.

(٧٧) للاطلاع على النتائج، انظر :, Revue de la presse égyptienne (Cairo), 27 (July 1987), p. 245.

(78) Bertus Hendricks, "Egypt's new political map," MERIP, 17/4 (July-August. 1987).

(79) Ibid., p. 11.

(80) Guy Hermet, "State controlled elections: A framework," in Guy Hermet, Richard Rose and Alain Rouquié (eds), Elections without Choices (London, 1978), pp. 3-16.

(81) Ibid., p. 3.

(82) Enid Hill, "Political issues and justifiable questions: Adjudicating the constitutionality of laws in Egypt," Mimeo , Middle East Studies Association, San Antonio, November 1990, pp. 12-19.

(83) Max Rodenbeck, "Egypt: disdain and apathy," Middle East International , 7 December 1990, pp. 15-16.

(84) John R. Nellis, "A comparative assessment of the development performances of Algeria and Tunisia," Middle East Journal , 37/3 (1983), p. 375.

(85) Fred Halliday, "Tunisia's uncertain future," Middle East Report , 163 (March/April 1990), p. 25.

(86) Lisa Anderson, "The Tunisian National Pact of 1988," Government and Opposition , 26/2 (Spring, 1991), pp. 244-60.

(87) "Tunisia: Sharp contrast," Middle East International , 378 (22 June 1990), p. 10.

(88) Idem.

(٨٩) الا أن البعض يرفض الاعتراف بهذا التشابه، انظر :

Mahfouz Bennoune, "Algeria's facade of democracy," Middle East Report , 163 (March-April 1990), p. 13.

(90) Arun Kapil, "Algeria's elections show Islamic strength," Middle East Report , 166 (Sept-Oct., 1990), p. 31.

(91) Bennoune, "Algeria's facade of democracy," pp. 12-13.

(92) Arun Kapil, "Algeria's elections," pp. 34-35.

(93) Reuters, RTU242 4 XEL, 316, "Syria-Elections," Damascus , 16 May 1990.

(94) Ofra Bengio, "Iraq," in Itimar Rabinovitch and Haim Shaked (eds), Middle East Contemporary Survey , IX (Tel Aviv, 1989), p. 464.

١٢. المحاولات الأمريكية لإعادة صياغة الشرق الأوسط

مقدمة

شاهد الملايين هجوم القاعدة على برجى مركز التجارة العالمي والبنتاجون على الهواء على شاشات التلفزيون. ويمكن القول إن ردود أفعالهم كانت مزيجًا من التعاطف مع الضحايا والشعور بالصدمة. أما رد فعل الأنظمة فكان أقل حدة. واتخذت معظم الأنظمة إجراءات لضمان إدانة مؤسساتها الدينية المسئولين عن هذه الخسائر الهائلة فى الأرواح. ولكن لم يكن ثمّ شعور بالخطر بين الحكام أنفسهم، فكانوا يعلمون أنهم يحاربون الإسلاميين منذ عشرات السنين بالتعاون مع وكالة المخابرات الأمريكية كما فى حالتى سوريا ومصر. لذا فإن إعلان الرئيس الأمريكى بوش الحرب على الإرهاب فى خطابه أمام الكونجرس فى ٢٠ سبتمبر ٢٠٠١ لم يقلقهم كثيرًا. وفى الأشهر القليلة التالية أفادوا كثيرًا من حاجة واشنطن لاستمرار تعاونهم معها لأنه كان يعنى انخفاض حدة ضغوطها عليهم لإجراء إصلاحات فى مؤسسات دولهم وإتاحة الفرصة لهم لدعم سلطتهم. ففى مصر اغتنم النظام الفرصة ليبدأ الإعداد لخلافة ابن الرئيس. وفى تونس فرض الرئيس ابن على تعديلاً دستوريًا فى سنة ٢٠٠٢ لمد فترة رئاسته من ثلاث سنوات إلى خمس. أما العائلة الحاكمة فى السعودية فصدمت حين أعلن أن خمسة عشر من مختطفى الطائرات التسع عشرة كانوا سعوديين وأدركت أن العلاقات مع الولايات المتحدة ستمر بفترة عصيبة، وقد كان.

كان الهجوم على مركز التجارة العالمى عملاً قام به أفراد يرتبطون بالمنشق السعودى أسامة بن لادن وهو مقاول ثرى ظهر على الساحة السياسية بأسلوبه فى تنظيم معسكرات للشباب المتطوعين بقتال الروس والنظام الأفغانى منذ ١٩٨٦.

عاد ابن لادن إلى الشرق الأوسط بعد هزيمة الروس حيث شكل تحالفًا مع النظام الإسلامى فى السودان إلى أن اضطر نتيجة للضغط الأمريكى للعودة إلى أفغانستان

التى كانت حينئذ تحت سيطرة نظام طالبان فى سنة ١٩٩٦. وهناك انضم إلى أعضاء جماعة الجهاد المصرية المتطرفة بقيادة الطبيب السابق أيمن الظواهرى وكونا معًا "الجبهة الإسلامية العالمية" للجهاد ضد اليهود والصليبيين (المسيحيين) فى سنة ١٩٩٨.

كانت لهذا التحالف أهمية مزدوجة. فكان ينم عن اعتراف بأن حربهم على ما سموه "العدو القريب" أى الأنظمة التى تدعمها الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط فشلت وأن حربهم اتجهت نحو "العدو البعيد" أى الولايات المتحدة[١]. كما جمع بين ابن لادن والكفاءات التنظيمية العالية لأعضاء الجهاد المصرية وهى جماعة عسكرية شديدة السرية لها تاريخ طويل من الاغتيالات وغيرها من الأنشطة الإرهابية. وكانت أولى ثمار هذا التحالف تفجير سفارتى الولايات المتحدة فى كل من كينيا وتنزانيا فى السنة نفسها. وتم تبرير ما ترتب على ذلك من خسائر كبيرة فى الأرواح بفتاوى منتقاة لفقهاء إسلاميين قدامى بأن قتل المسلمين أو حتى النساء والأطفال مباح فى الجهاد دفاعًا عن الإسلام ضد الغرب.

وسرعان ما اشتهرت "الجبهة الإسلامية العالمية" باسم "القاعدة" فى إشارة إلى قاعدة ابن لادن بأفغانستان وإلى "قاعدة بيانات" بأسماء "المجاهدين" والتى شرع فى تدوينها بجهاز الكمبيوتر الخاص به فى سنة ١٩٨٨[٢]. وكان هؤلاء شبانًا مسلمين تدربوا فى معسكرات ابن لادن الأفغانية وشبانًا آخرين يعيشون فى أوروبا والشرق الأوسط وشرق آسيا وينتمون إما إلى جماعات إسلامية متطرفة وإما تقدموا للقاعدة كأفراد مستعدين للتجنيد. وكان الفريق الذى تم تكليفه فى النهاية بتفجير طائرات فى مركز التجارة العالمى والبنتاجون وربما البيت الأبيض يتألف من مصرى وآخرين يعتقد أنهم لبنانى واثنان من الإمارات يعيشون خارج بلادهم وسعوديين تم تجنيد معظمهم داخل السعودية[٣]. وكان قائد الفريق محمد عطا وهو شاب مصرى كان رحل إلى أوروبا لإكمال تعليمه ولكنه مر بتحول دينى واختفى عن عائلته وعن الشرطة الأوروبية طوال سنتين قضاهما فى الاستعداد للعملية.

وأعقب إعلان الرئيس الأمريكى بوش الحرب على الإرهاب حملة للولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين أدت إلى اعتقال حوالى ألف من نشطاء القاعدة فى حوالى ستين دولة[٤]. كما أعقبه هجوم ناجح بقيادة الولايات المتحدة على حكومة طالبان الأفغانية

التى أوت القاعدة فى خريف ٢٠٠١ مما أدى إلى إلقاء القبض على المزيد من أعضاء القاعدة وهروب أعداد كبيرة منهم وتفرقهم فى بلاد العالم ومنهم ابن لادن والظواهرى. ولقى الإجراء الأمريكى تأييداً كبيراً من الأنظمة العربية التى كانت القاعدة تشكل خطراً جسيماً عليها. ومن الصعب أن نقيس مدى شعبيتها لدى الشعوب العربية على اتساعها ولكن من المهم أن نشير إلى وجود رأى عام قوى للغاية بين النخبة العربية مفاده أن هجمات ١١ سبتمبر تمثل كارثة على العالم العربى كله لأنها ساعدت على جذب تدخل أمريكى أكبر فى المنطقة وخلقت قيوداً على حركة الناس والمال بين الشرق الأوسط والولايات المتحدة. بل إن كثرة من الزعماء الدينيين المحليين نأوا بأنفسهم عن ابن لادن وموقفه المتطرف.

وبدأ قلق الأنظمة العربية فى التصاعد حين بات واضحاً أن رد الفعل الأمريكى لن يتوقف عند الإطاحة بحكومة طالبان بل قد يمتد لتغيير النظام فى العراق وربما فى غيره من دول المنطقة. وتحقق بعض هذه المخاوف فى سبتمبر ٢٠٠٢ حين كشف الرئيس الأمريكى بوش النقاب رسمياً عن "إستراتيجية الأمن القومى" الأمريكية بضرب الدول المارقة «قبل أن تتمكن من التهديد بأسلحة الدمار الشامل أو من استعمالها» وطلب من الكونجرس تفويضه سلطة تجريد القوات المسلحة ضد العراق(٥). وخفت حدة المخاوف فى الشرق الأوسط إلى حد ما بقرار الولايات المتحدة وبريطانيا بعرض الحالة على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهو ما أدى إلى فقرة فى القرار ١٤٤١ فى الثامن من نوفمبر تطالب العراق بالكشف عن أسلحة الدمار الشامل أمام عملية تفتيش وإلا واجه "عواقب خطيرة"(٦). وكان من أعراض المزاج الذى ساد تلك الفترة أن سوريا الدولة العربية الوحيدة بالمجلس صوتت بالموافقة.

ولكن حين تبين أن الولايات المتحدة (ومعها بريطانيا) كانت تستعد للمضى وحدها إن لزم الأمر بدأت الأنظمة العربية تستعد للأسوأ. وكانت مشكلاتهم عديدة. وباءت محاولات الجامعة العربية لإقناع صدام حسين بالتخلى عن السلطة بالفشل نتيجة للانقسامات العميقة بين الدول التى وعدت بتأييد مباشر للتدخل العسكرى الأمريكى كالبحرين وقطر اللتين كانتا القاعدة الأمامية الرئيسية بالنسبة للحملة الأمريكية، والدول المعارضة له كسوريا ومصر. وكان النظامان الأخيران مضطرين لاتخاذ موقف متوازن

صعب تمثل فى الاستجابة للرفض الشعبى للحرب والاستعداد للتظاهرات المتوقعة ضد الحرب) وبالتالى ضد الولايات المتحدة (دون الإضرار بعلاقتهما بالولايات المتحدة) وكان النظام الأردنى هو الذى وجد نفسه فى أصعب موقف حيث كان الملك الجديد مصمماً على عدم تكرار ما اعتبره خطأ وقع فيه أبوه بمعارضته للتحالف المضاد للعراق فى ٩٠-١٩٩١ وهو قرار كلف البلاد غالياً بفقد المساعدات وإن احتفظ بشعبيته الطاغية بين صفوف شعبه."

وما إن بدأت الحرب فى مارس ٢٠٠٣ حتى أمكن احتواء التظاهرات الكبرى المناهضة للحرب بسهولة. لكن هذه لم تكن نهاية الأمر. فكان خلع صدام حسين المفاجئ واستيلاء الأمريكيين على بغداد فى أبريل عاملاً شجع المثقفين وجماعات المعارضة فى الدول العربية على التقدم بمطالب جديدة بإقامة أنظمة ديمقراطية تمثل الضمان الوحيد ضد المزيد من الكوارث. وكانت الإجراءات الأمنية المعروفة لاحتواء المعارضة المسلحة شيئًا والوقوف فى وجه الضغط من أجل الإصلاح من النقاد بالداخل ومن إدارة بوش بالخارج شيئًا آخر تمامًا. ومن الأمثلة على الضغط الداخلى "نداء" تقدم به ٢٨٧ "مواطن سورى" نص صراحةً على أن «السلطات ليس لديها دواء لأدوائنا» وأن الضمان الحقيقى الوحيد هو "الإصلاح الوطنى" وأن أفضل السبل لمنع الولايات المتحدة وإسرائيل من تحقيق أهدافهما هو "الشعب الحر"[(٧)].

وكان للحرب على العراق تأثير كبير على سياسة كل من إيران وإسرائيل وتركيا أيضًا. ففى إيران أوجد توقع تغيير النظام فى بغداد رد فعل غامضًا على الساحة السياسية امتزج فيه بغض صدام حسين بالخوف من اقتراب القوات الأمريكية إلى هذا الحد من حدود البلاد. كما رحب البعض أيضًا باحتمال الانفتاح لإيجاد نهج أكثر ديمقراطية للجمهورية الإسلامية فى العراق تقل فيه هيمنة رجال الدين. ومما زاد الأمور تعقيداً أن القلق على ما تخبئه الأيام فى العراق تزامن مع توجهين مهمين آخرين هما تراجع شعبية حكومة خاتمى لعدم كفاءتها والظهور المفاجئ للقلق الدولى من برنامج إيران النووى.

أما بالنسبة لتركيا فقد كانت الاستعدادات الأمريكية للحرب تمثل خطراً حقيقيا على حكومة حزب العدل والديمقراطية التى جاءت إلى السلطة فى انتخابات نوفمبر ٢٠٠٢.

فكان عليها أن تواجه ضغطًا أمريكيًا كبيرًا للسماح لجيش كبير بغزو شمال العراق عبر أراضيها وهو ما تعارضه أغلبية الشعب بل أن تفعل ذلك بجيش تساوره مخاوف خاصة من احتمال إقامة دولة كردية فى المنطقة نفسها. وفى النهاية أصبحت الحكومة موضع بغض أمريكى حقيقى لفشلها فى إقناع غالبية أعضائها فى المجلس الوطنى بالتصويت بالسماح للقوات الأمريكية بعبور أراضى البلاد. وأدى الأمر برمته إلى إلحاق ضرر بالغ بمكانة الجيش بالسماح للحكومة الجديدة بالمضى قدمًا بخطة تحد من سلطة مجلس الأمن القومى وهو أحد شروط الاتحاد الأوروبى لانضمام تركيا إليه. كما أدى إلى تشجيع رئيس الوزراء الجديد رجب طيب أردوغان بعد عدة أشهر من التردد على تطبيق خطة صندوق النقد الدولى المالية التى وضعها كمال درويش.

أزمة الأنظمة العربية

ما أن نجت الأنظمة من ضغوط حرب الخليج الأولى حتى كان عليها أن تواجه الموقف الأصعب الناجم عن حرب الخليج الثانية. فمن ناحية كان الضغط الأمريكى من أجل الإصلاح فى هذه المرة أكبر كثيرًا. ومن ناحية أخرى كان عليها أن تواجه احتمالاً محرجًا هو نجاح سلطة التحالف المؤقتة فى بغداد فى تحويل العراق إلى نظام سياسى أكثر انفتاحًا منها. وكانت هناك حاجة للاستجابة للضغوط من داخل مجتمعاتهم دون الظهور بمظهر الرضوخ للولايات المتحدة. وكان كل هذا فى سياق استمرار الانتقادات من جانب المعارضة الإسلامية، وفى حالة كل من سوريا والأردن والمغرب الحاجة لخفض توقعات الإصلاح لدى حاكم جديد، وفى النظام الجمهورى فى كل من مصر واليمن التمهيد لابن الرئيس لخلافة أبيه.

وكان من بين السبل اللجوء لانتخابات عامة كإشارة إلى أن المشاركة الشعبية موضع ترحيب من جانب الحكومة شريطة أن تظل ضمن حدود محددة تمامًا. وكانت هذه هى السياسة التى اتبعت فى الجزائر والمغرب والبحرين فى ٢٠٠٢ وفى سوريا والأردن واليمن والكويت وعمان فى ٢٠٠٣. ولو أمكن تنفيذ ذلك دون انتقادات كبيرة من معارضة مكبوتة فإن المردود كان واضحًا، فهو يساعد على إيجاد شعور بشرعية النظام ويتيح فرصة أخرى للتوافق مع جزء على الأقل من المعارضة الدينية، ويوفر دفاعًا

ولو شكلياً ضد الانتقادات الخارجية والتدخل المحتمل. وقد أعلنها صفوت الشريف الأمين العام للحزب الوطنى الديمقراطى المصرى بكل قوة فى يونية ٢٠٠٣ قائلاً: «إننا لا نقبل الضغوط لأننا دولة ديمقراطية»(٨).

ولكن الأمر كان ينطوى على مخاطر أيضًا. فالانتخابات إن خضعت لتدخل حكومى أكثر من اللازم وأسفرت عن نتائج متوقعة أكثر من اللازم فهى تعطى انطباعًا عكس المقصود بها تمامًا. وكان هذا هو الحال فى الانتخابات العامة التى جرت فى سوريا فى مارس ٢٠٠٣ حيث حصلت فيها الحكومة مرة أخرى على العدد نفسه من المقاعد ١٦٧ من إجمالى ٢٥٠ الذى حصلت عليه فى الانتخابات السبعة السابقة. ومن الحالات الأخرى الملفتة الانتخابات اليمنية التى جرت فى أبريل ٢٠٠٣ بعد تأجيل دام سنتين. إذ حث الرئيس على عبدالله صالح الناخبين على الذهاب إلى صناديق الاقتراع بدعوى أن «سقوط النظام العراقى يجب أن يكون درسًا للحكام العرب جميعًا. وعلينا اليوم أن نتخذ من الديمقراطية نهجًا للحكم»(٩). ومع ذلك كانت النتيجة فوزًا ساحقًا لحزب "المؤتمر الشعبى العام" الحاكم الذى حصل على ثلاثة أرباع المقاعد فى المجلس الجديد على الرغم من وجود حزبى معارضة قويين أمامه.

والانتخابات مناسبة تتاح فيها الفرصة لجماعات المعارضة لاختبار الشروط الأساسية التى تجرى فى ظلها. وتمثل الانتخابات السورية فى ٢٠٠٣ مثالاً على ذلك حيث قاطعتها خمس جماعات معارضة بعد أن تجاهلت الحكومة مطالبها بتغيير القانون الانتخابى لإضفاء صفة الشرعية على أحزابها(١٠). والحقيقة أن التطبيق المنقوص للديمقراطية ظل قائمًا منذ مدة طويلة حتى بدايات القرن الحادى والعشرين لدرجة أن كل دولة عربية تضم جماعة أو جماعات من شعبها أصدرت بيانات تفصل فيها التغييرات الجذرية اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة بالفعل منها المطالبة بإنهاء حالة الطوارئ وعودة المنفيين السياسيين وحرية تشكيل أحزاب المعارضة وحرية عقد التجمعات الشعبية(١١). ولابد على الأقل من بعض الدلائل على وجود قدر أكبر – لا أقل – من الانفتاح من انتخابات إلى أخرى لو شاء القادة العرب أن تحظى ادعاءاتهم المتكررة بأن الديمقراطية عملية بطيئة وصعبة بأى قدر من المصداقية.

وإذا نحينا الانتخابات جانبًا فإن رد الفعل الفورى من جانب الأنظمة العربية للتحديات السياسية التى تشكلها الحرب الأمريكية على الإرهاب وعلى العراق يتسم

بالخلط. فهى من ناحية تبدى استعداداً لتقديم تنازلات طفيفة ومهمة لمطالب المعارضة. مثال ذلك قرار أمير الكويت بوقف تعيين ولى العهد رئيساً للوزراء، وهى خطوة فسرت بالسماح لأعضاء المجلس بمساءلة رئيس الوزراء بحرية أكبر(١٢). ومن ناحية أخرى تحتفظ الأنظمة برقابتها المشددة وإشرافها على النظام السياسى وتبذل أقصى جهد للسيطرة على المعارضة داخل المجلس وخارجه. وأبرز مثال على ذلك الجدل الذى دام خمسة أيام حول اقتراع بالثقة فى البرلمان الأردنى فى أغسطس ٢٠٠٣، وهو حدث هلل له التلفزيون الأردنى باعتباره "عملية ديمقراطية حقيقية" ولكنه لم يشكل أى تهديد حقيقى فى هيئة تشريعية مصغرة يهيمن عليها أنصار النظام الحاكم(١٣).

ومن الأمثلة الموحية أيضاً القصة التى كشف النقاب عنها التقرير السنوى لمجلس الشعب المصرى قبل ذلك بشهر. فمن بين مشروعات القوانين الاثنين والخمسين التى تقدم بها أعضاء المجلس المستقلون عن الحكومة لم يتم التصديق رسمياً إلا على ثلاثة. ولم يتم الرد على أى من الاستجوابات الستة التى وجهت لوزير الداخلية. وكان الحزب الحاكم "الحزب الوطنى الديمقراطى" قد صوت باستبعاد أربعة من أعضائه واثنين من منتقديه المعارضين من المجلس(١٤). يتبين من هذه الأمثلة أن معظم الدول العربية تضم جماعات مصلحة قوية مصرة على سد السبل أمام أى تغيير يهدد أوضاعها المتميزة.

الضغط على الاقتصادات العربية

كان من آمال الأنظمة العربية ولايزال أن تخف الضغوط من أجل المزيد من الديمقراطية بحلول فترة من تزايد النمو الاقتصادى. ولكن لسوء طالعهم أن الظروف الدولية والإقليمية ليست مواتية لحدوث تطور كهذا. فكان هناك مزيج من تباطؤ الاقتصاد العالمى وحالة من عدم الاستقرار المحلى نتيجة للانتفاضة الفلسطينية والاستعداد المحموم لغزو العراق، كلها أمور ساعدت على التعجيل بحدوث بعض التطورات المثيرة للقلق أثرت على الدول العربية الكبرى. فلم تسهم الاقتصادات العربية إلا بحوالى ٣ بالمئة من حجم التبادل التجارى الدولى فى ٢٠٠١(١٥). ولم يتعد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة نصف النسبة العالمية(١٦). وكانت نسبة البطالة البالغة ١٥ بالمئة من أعلى النسب فى العالم(١٧). وفى تقرير للبنك الدولى صدر فى سبتمبر

٢٠٠٢ ورد أن نسبة نمو دخل الفرد فى الشرق الأوسط العربى وشمال أفريقيا لم تتجاوز ٠,٥ بالمئة فى السنة فى الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٠، وهو فشل يعزوه التقرير لسوء الإدارة العامة[١٨].

وبرزت مخاوف من أن تؤدى الحرب فى العراق إلى تفاقم الأوضاع. إلا أن تأثيرها الاقتصادى وإن كان كبيراً لم يكن بالسوء الذى توقعته الأنظمة العربية. ففى حين عانى البعض فقدان التبادل التجارى مع العراق أو فقدان النفط العراقى بأسعار مخفضة كما فى حالتى سوريا والأردن فإن هذه الخسائر عوضتها إلى حد ما المكافآت المالية التى تلقاها الأردنيون والأتراك من الولايات المتحدة والأسعار الأعلى التى تقاضاها منتجو النفط من صادراتهم بمجرد انتهاء الحرب. وعلى الرغم من مخاوف ما قبل الحرب فإن سيطرة الولايات المتحدة على حقول النفط التى أعطبت فى العراق لم تؤد إلى تضاعف سيطرتها على الأسعار الدولية عما كانت عليه.

ومع ذلك ظلت هناك بعض المخاوف الجوهرية ومنها أن الولايات المتحدة قد تتمكن من تحويل العراق إلى اقتصاد حر مفتوح على خلاف اقتصادات هذه الأنظمة. وكان هناك حديث بين خبراء النفط والاقتصاد من الأمريكيين وغيرهم حول الحاجة لخفض سيطرة الدولة وربما إلغائها على شركة النفط الوطنية العراقية. ومن المخاوف أيضاً ما نبع من أدلة على أن الولايات المتحدة تخطط لتطبيق مخطط لمنطقة تجارة حرة أمريكية شرق أوسطية وضعه الرئيس بوش فى مايو ٢٠٠٣ كوسيلة للتشجيع على المزيد من الانفتاح الاقتصادى. فتصور بوش سلسلة من الخطوات المتدرجة تصبح بعدها الدول التى تنفذ قدراً كافياً من الإصلاح السياسى والاقتصادى مؤهلة للانضمام إلى "منطقة التجارة الحرة متعددة الجنسيات" التى أعرب عن أمله فى أن تتحقق بحلول عام ٢٠١٣[١٩]. وسارع الممثل التجارى الأمريكى روبرت زيولك بالإشارة إلى أن مصر لم تستعد بعد للانضمام لمشروع كهذا و«لايزال لديها ما تحتاج لعمله» لا سيما فى مجال تحديث نظام الجمارك[٢٠]. وفى مواجهة ضغوط كهذه عجل النظام السورى بجهوده بتوقيعه اتفاقية شراكة مع مبادرة منطقة التجارة المتوسطية الحرة التابعة للاتحاد الأوروبى على أساس أن هذا من شأنه أن يشكل غطاء له ضد أية ضغوط اقتصادية أمريكية فى المستقبل[٢١].

ومن المجالات التى يبدو أن الحرب على العراق عجلت باستثارة الفكر الاقتصادى الجديد لدى الأنظمة العربية فيها تشجيع الاستثمارات الأجنبية اللازمة لفتح حقول نفط وغاز جديدة فى الخليج. فما إن تم تأميم كل شركات النفط فى السبعينيات حتى شعرت الأنظمة بالعجز عن تقديم أى شىء للشركات الدولية عدا اتفاقيات مشاركة فى الإنتاج كوسيلة للحصول على رأس المال والخبرة التقنية المطلوبة بشدة. وفى بعض الحالات كان هذا قرار الحكام أنفسهم. إلا أن العديد منهم كانوا يتعرضون أيضًا لضغوط قوية من مستشاريهم النفطيين أو من أعضاء مجالس الشورى فى بلادهم كما فى حالتى الكويت والسعودية بعدم السماح للشركات الأجنبية بالعودة[٢٢]. وكان رد العائلة الحاكمة فى الكويت على المأزق بعد حرب العراق هو إيجاد نظام يسمح لهم بمنح عقود لتحديث ثلاثة من حقولهم الشمالية دون تدخل من مجلس الشورى. وأعلن السعوديون أيضًا عن خطة وضعت لتهدئة منتقديهم بالداخل بتوقيع عقد مع اتحاد مالى تتزعمه رويال دتش شل لاستكشاف الغاز الطبيعى دون إنتاجه أو تصديره وفقًا للخطة الأصلية[٢٣].

فلسطين وإسرائيل:

من عملية السلام إلى الانتفاضة وخطة طريق جديدة

أدى التصعيد المتزايد للحرب المصغرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين والذى بدأ فى سبتمبر ٢٠٠٠ إلى فقدان متزايد فى الأرواح والرخاء على الجانبين. وعانى الفلسطينيون أضرارًا أفدح باعتبارهم الطرف الأضعف. ويمكن قياس ذلك بعدد القتلى والجرحى - أكثر من ٢٥٠٠ قتلوا و٢٤ ألف جرحوا على الجانب الفلسطينى فى الفترة من سبتمبر ٢٠٠٠ إلى نوفمبر ٢٠٠٣ فى مقابل ما يقرب من ٩٠٠ قتيل إسرائيلى وأقل من ٦٠٠٠ جريح -وهدم البيوت وتدمير البساتين والاستيلاء على الأرض وتأثيرات البطالة المرتفعة وتوقف التعليم وتقسيم الضفة الغربية وغزة إلى مناطق معزولة ومحاصرة صغيرة تفصل بينها نقاط تفتيش إسرائيلية[٢٤]. ولم يترك للفلسطينيين إلا ما وفرته السلطة الفلسطينية والجمعيات الأهلية من فرص عمل بتمويل دولى بينما عاش

بقية الفلسطينيين وهم أكثر من مليونين تحت خط الفقر على ما توفره هيئات الإغاثة والأنروا وبرامج الغذاء العالمى التابعة للأمم المتحدة من احتياجات أساسية وعلى الأموال التى ترد من أقاربهم بالخارج وعلى المعونات الأجنبية(٢٥).

وكانت السلطة الفلسطينية ضمن من تضرروا من جراء تصاعد العنف حيث خضعت لضغط إسرائيلى متزايد لكى تدعو لوقف العنف. فتقلص تمويلها أو توقف وتم تدمير مكاتبها وتم شل نظامها الشرطى. وفى مارس-أبريل ٢٠٠٢ شرع الإسرائيليون فى إعادة احتلال المناطق الخاضعة للإدارة الفلسطينية وحاصروا ياسر عرفات فى مقره برام الله ومنعوا قواته الأمنية من العمل فى معظم مناطق الضفة الغربية وغزة. وكان لذلك نتيجتان مهمتان: الأولى أنه ساعد على تعميق الانقسام فى صفوف النخبة الفلسطينية بين من يرغبون فى العودة إلى عملية السلام ومن يريدون عرقلة أى تحرك نحو حل يقوم على دولتين. والأخرى أنه زاد من صعوبة ممارسة السلطة الفلسطينية السيطرة على الهجمات على الإسرائيليين نظراً لافتقادها التأييد الشعبى ووسيلة تحقيق ذلك من حيث قوات الشرطة والمحاكم والسجون. وكانت النتيجة تفتيت السلطة السياسية والعسكرية وتنامى نفوذ تنظيم بدا مستعداً وقادراً على مواجهة الإسرائيليين بصفة يومية وهو الحركة الدينية المعروفة بحماس.

أما بالنسبة للإسرائيليين فكان التأثير اقتصادياً ومعنوياً، فتكاليف الانتفاضة من ناحية انكماش السياحة وتراجع الإنشاءات وتقلص الاستثمارات الأجنبية أدت إلى وقف الانتعاش الاقتصادى المؤقت الذى حدث فى أواخر التسعينيات وإلى تقلص فعلى فى الدخل القومى بنسبة ١ بالمئة فى كل من ٢٠٠١ و٢٠٠٢. وارتفع معدل البطالة إلى حوالى ١١ بالمئة فى ٢٠٠٣ وانخفضت عائدات الضرائب وبلغت نسبة العجز فى الموازنة ما يقرب من ٦ بالمئة من إجمالى الناتج المحلى ما أدى بدوره إلى اقتطاعات كبيرة فى الإنفاق العام(٢٦). إلا أن كل هذا لم يكن كافياً للتأثير على التأييد الشعبى لرئيس الوزراء شارون وحكومته. فكانت الفرضية العامة أن الانتفاضة وضعت وجود الدولة اليهودية نفسه فى معرض الخطر وهو انطباع زاد بعد استئناف التفجيرات الفدائية الفلسطينية فى مايو ٢٠٠١.

وجاءت تداعيات هجوم ١١ سبتمبر بعد ما يقرب من سنة على اندلاع الانتفاضة فى مصلحة حكومة شارون إلى كبير. إذ أزالت عن كاهلها الضغوط الأمريكية والأوروبية

لتقديم تنازلات للفلسطينيين إلى أن تنتهى حربا أمريكا فى كل من أفغانستان والعراق، وسهلت دمغ المناضلين الفلسطينيين بل عرفات نفسه بالإرهاب وبالتالى خففت من حدة الانتقادات الدولية للسياسة الإسرائيلية باغتيال قادة الجناح العسكرى لحماس، ووفرت مساحة زمنية لتأمين النشاط الاستيطانى ببناء سور أمنى مرتفع صمم للفصل بين التجمعات السكانية الفلسطينية والإسرائيلية.

ومع ذلك كان واضحًا لحكومة شارون وللجميع أن إدارة بوش ستبذل جهدًا آخر لمعالجة المشكلات الأساسية المسئولة عن استمرار العنف بمجرد انتهاء الحرب فى العراق. وإن قدر لمخططها بتغيير الشرق الأوسط أن ينجح لتحتم عليها أن تقيم حكومة منتخبة ديمقراطيًا فى بغداد وإقامة دولة فلسطينية من نوع ما؛ فكلا الأمرين مرتبط بالآخر ارتباطًا لا فكاك منه. واتخذت المبادرة شكل "خريطة الطريق" التى وضعتها الولايات المتحدة بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى وروسيا. واستلزم الأمر مجموعة مرحلية من الإجراءات المتبادلة لبناء الثقة بدءًا بوقف إطلاق النار وانتهاءً بتسوية نهائية تشبه تلك التى بذلت الجهود لإقرارها فى مفاوضات كامب ديفيد ثم طابا فى عامى ٢٠٠٠-٢٠٠١. وزادت الآمال فى النجاح بالنجاح فى الضغط على الرئيس ياسر عرفات لتعيين نائبه محمود عباس رئيسًا للوزراء وهو رجل أحس كل من بوش وشارون بإمكانية التعامل معه بصورة أسهل.

كان أساس المرحلة الأولى من خريطة الطريق التى تم الاتفاق عليها فى لقاء تم بالعقبة فى يونية ٢٠٠٣ بين الرئيس بوش ورئيسى الوزراء عباس وشارون مجرد تبادل للوعود بأن يوقف الإسرائيليون بناء المستعمرات وأن يمنع عباس ورفاقه المزيد من هجمات حماس. وكان هذا كافيًا لمرور عدة أسابيع من الهدوء. ولكن سرعان ما كشفت الأحداث أن الثقة بين قادة الجانبين منعدمة وأن الظروف لا تسمح لعباس ببناء تأييد سياسى فلسطينى كاف لمواجهة مناضلى حماس بصورة مباشرة أو لإقناعهم بأنهم يجازفون بفقدان بعض من أنصارهم بمعارضته. واستأنفت إسرائيل بناء المستعمرات وواصلت مصادرة الأراضى الفلسطينية لبناء السور داخل الحدود القديمة للضفة الغربية. وبتضاؤل الثقة الشعبية وتراجع التدخل الأمريكى عادت حماس لسياسة الرد على الهجمات الإسرائيلية التى بدأت تستهدف قادة جناحها السياسى إضافة إلى قادة

جناحها العسكرى. وفى أعقاب هجوم فدائى فى القدس فى ١٩ أغسطس ٢٠٠٣ راح ضحيته ٢٢ إسرائيليًا خطت حكومة شارون خطوة أخرى فتجاهلت عباسًا وتولت بنفسها تصفية حماس تمامًا.

أدى استمرار ارتفاع تكاليف العمليات العسكرية (ومن ضمنها توفير الأمن لمستعمرات الضفة الغربية وغزة) إلى إفراز مشكلات داخلية أيضًا حيث كان لابد من خفض العجز فى الموازنة البالغ ٦ بالمئة من إجمالى الناتج المحلى فى آخر ٢٠٠٣ إلى النصف لو شاءت إسرائيل أن تتأهل لمنحة أمريكية قدرها تسعة مليارات دولار كضمانات قروض على مدار السنوات العشر التالية[٢٧]. فقام نتنياهو وزير مالية شارون بإجراء خفض كبير فى الإنفاق غير العسكرى كأساس لاستمرار سياسته فى التسعينيات "بإنهاء مركزية" الاقتصاد[٢٨]. وشمل ذلك خفض نسبة الإنفاق العام بالنسبة لإجمالى الإنفاق وخفض الضرائب وزيادة الخصخصة والسماح للقطاع العام بفصل العاملين كجزء من هجوم عام على قوة نقابة العمال.

العراق: الطريق إلى الحرب وما بعدها

وجد نظام صدام حسين نفسه تحت ضغط دولى متزايد بعد ١١ سبتمبر على الرغم من أنه كان يبدو ألا صلة له بالقاعدة أو بالهجوم نفسه. وكان هذا لأنه سرعان ما دخل ضمن الفئة التى حددتها إدارة بوش باسم الدول المارقة والتى تمتلك أسلحة دمار شامل قد تستعملها بنفسها أو تقدمها لجماعات إرهابية. وكانت النتيجة تغير السياسة الأمريكية من تشديد العقوبات إلى عقوبات انتقائية تؤدى إلى تفكيك أسلحة العراق الخفية وإلا اضطر صدام حسين لمواجهة العواقب.

ومع أن الأسباب العامة لذلك التحول معروفة تمامًا - أهمها نجاح الأعضاء المحافظين الجدد فى إدارة بوش فى إقناع الرئيس بأن النظام العراقى يشكل تهديدًا كبيرًا للمصالح الأمريكية - فإن الدوافع الخاصة وراء قرار شن الحرب غير مفهومة بشكل واضح. فيرى بعض الساسة أنها تشمل وجود أسلحة خطيرة قد تقع فى أيدى الإرهابيين فى حين يرى آخرون أنها لأسباب تتعلق بحقوق الإنسان أو الوصول للنفط العراقى. ولكن فى ضوء آراء الصقور من مستشارى الرئيس والتى تم الترويج لها على

نطاق واسع يبدو أن هناك دافعين خفيين: أولهما الفرصة السانحة لتجربة العقيدة العسكرية الجديدة للوقاية الإستراتيجية والآخر الاعتقاد بأن تغيير النظام فى بغداد يمكن استغلاله كرافعة لما سمته مستشارة الرئيس لشئون الأمن القومى "تغيير الشرق الأوسط" بالاستعانة بالقوة والنفوذ الأمريكيين لإرغام الدول العربية على إيجاد مجتمعات أكثر انفتاحًا تشكل حواجز أمام الإرهاب والتطرف الدينى(٢٩).

وليس من الواضح أيضًا فى أية مرحلة أدرك صدام حسين الخطر الذى يواجهه وبدأ فى التخطيط لاحتوائه، والأرجح أنه كان فى أواسط ٢٠٠٢. وكان رد فعل الحاكم العراقى دعم أساليب السيطرة التى وضعت فى التسعينيات وتطويرها لا سيما نظام إحياء القبَلية والتنازل عن سلطة أكبر لأعوانه الثقاة الذين أصبح منهم ابنه الأصغر قصى بعد أن تمت ترقيته إلى عدد من المناصب السياسية والعسكرية منها رئاسة جهاز الاستخبارات وفى صيف ٢٠٠١ عضوية القيادة الإقليمية البعثية المؤلفة من ثمانية عشر شخصًا(٣٠). وكان ذلك فى حينه أساس خطط صدام حسين العسكرية والأرجح كما يبدو الآن إطارًا لمقاومة ما بعد الحرب تحت مسمى "العودة"(٣١). شملت المرحلة الأولى استخدام ضباط الجيش كحكام للأقاليم وتجنيد أفراد غير نظاميين بأسلحة خفيفة (فيما سمى "فدائيى صدام") وتوزيع مخابئ للأسلحة فى أنحاء البلاد وإنشاء محطات إذاعة تحت الأرض لتعبئة السكان وبث رسائل بخسائر الحرب إلى العالم الخارجى على أمل إثارة معارضة عربية ودولية للغزو. كما شملت التأكيد على التدين الشعبى كالضغط على ملالى الشيعة ليصدروا فتوى ضد خصوم النظام. أما المرحلة الثانية فكانت تشمل نشر الجيش العراقى فى المدن الرئيسة وحولها استعدادًا لما أمل صدام أن يكون فترة طويلة من حرب المدن(٣٢).

ولكن سرعان ما تهاوت المقاومة العسكرية النظامية للعراق وتمكنت القوات الأمريكية من الوصول إلى بغداد فى أقل من ثلاثة أسابيع ودخلت القوات البريطانية قلب مدينة البصرة فى الجنوب فى مدة مماثلة. وكانت الخسائر المهمة الوحيدة التى لحقت بالقوات الغازية ما أنزله "فدائيو صدام" بالقوافل العسكرية المكشوفة. وأدت سرعة الانتصار إلى سقوط مفاجئ لمؤسسات الدولة الرسمية وبالتالى اندلاع أعمال السلب والنهب بصورة أربكت القوات الأمريكية والبريطانية. ثم أصبح وجود أعداد

ضخمة من الأسلحة والجنود المسرحين ومن أنصار صدام حسين أساسًا لنمط متنام من حرب العصابات على قوات الاحتلال سرعان ما صاحبه نمط محسوب آخر من الهجوم بالقنابل على أهداف أكثر حساسية من الناحية السياسية كسفارة الأردن ومقر الأمم المتحدة وكلية الشرطة فى بغداد وجامع الإمام على بمدينة النجف وقتل أحد كبار رجال الدين الشيعة هو محمد باقر الحكيم. فأصبح الأمن القضية الأولى التى تواجه الإدارة العسكرية ذات القيادة الأمريكية وليس إعادة تعمير البنية التحتية المنهارة. وفى نوفمبر ٢٠٠٣ أصبحت القوات الأمريكية وحدها تتعرض لما بين ثلاثين وخمسة وثلاثين هجومًا فى اليوم(٣٣).

احتكر كبار أعضاء وزارة الدفاع الأمريكية عملية التخطيط لإعادة إعمار عراق ما بعد الحرب منذ يناير ٢٠٠٣(٣٤). وكان هذا التخطيط يقوم على سيناريو سرعان ما ثبت أنه مغالٍ فى التفاؤل وضعه المنظرون من المحافظين الجدد فى واشنطن بتشجيع من أعضاء المعارضة العراقية فى المنفى(٣٥). وكانت أول أمارة على أن الأمور لا تسير وفقًا للمخطط العزل المفاجئ لأحد الجنرالات السابقين هو جى جارنر وحل "إدارة إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية" التى كانت تحت رئاسته. ثم تم تسليم السيطرة على ما أصبح فيما بعد "سلطة التحالف المؤقتة" لسفير أمريكى سابق هو بول بريمر فى أوائل مايو ٢٠٠٣. وتركت لبريمر مهمة صياغة السياسات وفقًا لتطور الأوضاع كتسريح الجيش العراقى بأكمله وهو تصرف ملأ البلاد بجنود عاطلين غاضبين واستخدام مسئولين بعثيين معروفين وعزلهم أحيانًا ثم التفكير فى نقل بعض صلاحياته إلى مجلس حكم قوامه خمسة وعشرون عضوًا عينه فى يولية ٢٠٠٣(٣٦).

واتبع بريمر ومستشاروه سياسة تقوم على التمثيل الطائفى فى كل من المجالس القومية والمحلية. فمن بين الحقائب الوزارية الخمس والعشرين التى خصصت للعراقيين فى سبتمبر ٢٠٠٣ تم تسليم ثلاث عشرة لأعضاء المجلس من الشيعة وخمس للسنة والأكراد ووزارة واحدة لتركمانى وأخرى لمسيحى (المرأة الوحيدة بالمجلس). ونظرًا لأن هؤلاء الأعضاء كانوا يمثلون ستة عشر حزبًا جديدًا يقوم أغلبها على أساس دينى أو عرقى فإن الصيغة بينت أن الترتيبات السياسية المستقبلية ستقوم على الأسس نفسها بما يشجع على نشأة ميليشيات طائفية ويحول دون ظهور تحالفات غير طائفية تقوم على المصالح.

أدى تزايد المخاوف من الوضع الأمنى المتدهور وعجز "مجلس الحكم" إلى تغير مفاجئ فى اتجاه السياسة الأمريكية فى نوفمبر ٢٠٠٣. فبدلاً من الإصرار على جدول زمنى لوضع دستور دائم قبل إجراء الانتخابات لاختيار أول حكومة وطنية قررت إدارة بوش عكس العملية بالتشجيع على عقد مؤتمرات حزبية للزعماء المحليين لانتخاب أعضاء مجلس وطنى مؤقت بحلول نهاية يونية ٢٠٠٤ وتكون مهمة المجلس الجديد تنظيم انتخابات لمجلس تأسيسى فى مارس ٢٠٠٥. وكان من الواضح أن نجاح المشروع الأمريكى لإحلال الديمقراطية فى الشرق الأوسط يتوقف على قدرة العراقيين أنفسهم على التعامل مع هذه السلسلة المعقدة من الأحداث.

هوامش

(١) مصطلح مقتبس من نقد أميرة هويدى لمقال محمد صالح بعنوان "وقائع سنوات الجهاد : رحلة الأفغان العرب"، الأهرام الأسبوعى، الملحق الشهرى، يناير ٢٠٠٢.

(٢) معلومات مستقاة من جيل كيبل Gilles Keppel نفسه.

(٣) وفقًا لما ورد بموقع مكتب التحقيقات الفدرالى على الإنترنت فإن جنسية بعض المختطفين ومكان إقامتهم لايزال مجهولاً.

(4) Roula Khalaf, "Arab defeat leaves roots of Arab resentment thriving", Financial Times, 20 February 2002.

(٥) نقلاً عن إستراتيجية الرئيس بوش القومية المنشورة فى Boston Globe ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٢.

(٦) النص موجود Middle East International ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٢، ص٦-٧.

(٧) نقلاً عن Charles Glass, "Is Syria next", London Review of Books, 25/14 ٢٤ يولية ٢٠٠٣، ص٦.

(٨) نقلاً عن Gamal Essam El-Din, "NDP between populism and pragmatism", Al-Ahram Weekly, June 10-16, 2003.

(9) Brian Whitaker, "Saleh sins again, Middle East International", 2 May 2003, pp. 21-2.

(10) Sherine Bahaa, "Chronicle of an election foretold", Al-Ahram Weekly, March 13-19, 2003.

(١١) على سبيل المثال التماس سبتمبر ٢٠٠٠ الذى تقدم به ٢٩ من المثقفين السوريين بعنوان "ميثاق ٩٩" عن Charles Glass, "Is Syria next" ص.٦.

(12) Chris Doyle, "Break with tradition", Middle East International, August 22, 2003, p. 17.

(13) Sana Abdallah, "Democratic process", Middle East International, August 22, 2003, pp. 18-19.

(14) Gamal Essam El-Din, "Busy session in the balance", Al-Ahram Weekly, July 17-23, 2003.

(١٥) الأرقام مقتبسة عن صندوق النقد العربى نقلاً عن Waed Gamal, "Oiling the slump", Al-Ahram Weekly, June 5-11, 2003.

(١٦) لأرقــام مــن تقــارير البــنك الدولى نقلاً عن Stephen Glain, "Land of Economic unrest", J. Boston Sunday Globe, 24 August 2003.

(١٧) الأرقــامْ من تقــارير البنك الدولى نقــلاً عن Roula Khalaf, "Zoellick criticisms sets back Egypt hopes", Financial Times, 23 June 2003.

(١٨) نقــــلاً عن Roula Khalaf and Gareth Smyth, "Arab world held back by poor governance", Financial Times, 9 September 2003.

(19) Elisabeth Bumiller, "Bush seeks free trade zone with Mideast by 2013", NewYork Times, 10 May 2003.

(20) Roula Khalaf, "Zoellick criticisms sets back Egypt hopes", Financial Times, 23 June 2003.

(21) Iason Athanasiadis, "Once-hesitant Damascus now chases EU deal", Daily Star (Beirut), 13 October 2003.

(22) The natural gas initiative, Middle East Monitor, The Gulf, 13/8 (August 2003), p. 2.

(23) Carola Hayos, "Oil states start to unlock their doors to foreigners", Financial Times, 23 July 2003.

(٢٤) بالنسبة للفلسطينيين الأرقام من "الهلال الأحمر الفلسطيني":

www.palestinercs.org/database/date

وبالنسبة للإسرائيليين من "قوات الدفاع الإسرائيلية":

www.stm.il/English/news/jump_eng_300900.idf.

(٢٥) تقــــرير البنك الدولى نقــــلاً عن John Donelly, "Report says 2m Palestinians impoverished", The Boston Globe, 6 May 2003.

(26) Sharmili Devi, "Tension grows over Israel bank policy", Financial Times, 27 August 2003.

(٢٧) المصدر نفسه. تقدر صحيفة هاإرتس تكاليف أمن المستعمرات بتسعمئة مليون دولار سنوياً. نقلاً عن Greg Myre and Steven R. Wiseman, "Israel builds new houses in 3 West Bank settlements", New York Times, 3 October 2003.

(٢٨) نقــــلاً عن Martin Wolf, "Combative Netanyahu eyes victory in economic war", Financial Times, 9 June 2003.

(29) James Harding, "As a re-election campaign draws near", Financial Times, 27 August 2003.

(30) Roula Khalaf, "Saddam's Dynasty", Financial Times, 31 August 2001.

(31) General Wesley K. Clark, "Iraq: what went wrong?", New York Review of Books, 25 September 2003, p. 54.

(٣٢) بناء على محاضرة لفالح عبدالجبار بجامعة هارفرد فى أكتوبر ٢٠٠٢ وفى اللقاء السنوى لجمعية دراسات الشرق الأوسط بواشنطن العاصمة فى نوفمبر ٢٠٠٢.

(33) John F .Burns, "General vows to intensify US .Response to attackers", New York Times, 12 November 2003.

(34) Stephen Fidler and Gerard Baker, "The best laid plans", Financial Times, 4 August 2003.

(٣٥) وصف توماس فريدمن كبار مسئولى وزارة الدفاع الأمريكية بأنهم أناس يعتقدون أنهم يعرفون كل شىء وكل من عداهم أغبياء يبدو صحيحاً تماماً: "Policy lobotomy needed", New York Times, 31 August 2003.

(٣٦) انقلب القرار جزئياً بعد الاحتجاجات العراقية إلى موافقة فى يونية ٢٠٠٣ على صرف رواتب شهرية لمئتين وخمسين ألفاً من الضباط السابقين Ashraf Fahim, "Iraqish vanished legions", Middle East International, 26 September 2003, p. 28.

خاتمة

الشرق الأوسط فى أوائل القرن الحادى والعشرين

لابد لأى تفسير لصوغ ثم إعادة صوغ النظم السياسية فى الشرق الأوسط فى القرن العشرين من أن تركز على كل من السمات العامة والخاصة لهذه العملية. فبالنسبة للأولى قدمنا وصفًا لما قد يعد نمطًا أصيلاً من أنماط عبور العالم الثالث فى الدول العربية من الحالة الاستعمارية إلى القومية والاستقلال إلى إيجاد نظام شمولى يكتسب شرعيته من كل من الأمن والتنمية ثم أخيراً إلى تخفيف حدة هذه الشمولية بإفساح بعض المجال لبعض الجماعات المستقلة بل المعارضة. وفى كل حالة لابد من تبرير قدر كبير مما حدث بإرجاعه إلى القوى العالمية التى كانت تصوغ كثيراً من مناطق العالم غير الأوروبى فى الوقت نفسه. وهذه القوى تشمل مرحلة الاستعمار والحربين العالميتين والتركيز على بناء الدولة والتنمية ثم الاتجاه نحو سياسات اقتصادية أكثر تحرراً بدءًا من السبعينيات والثمانينيات.

واتبعت دول الشرق الأوسط الأخرى مساراً مختلفًا بعض الشىء لعبت فيه العوامل المحلية دوراً أقوى فى الغالب. وتعد دويلات النفط مثالاً جيداً فى هذا الصدد بتطويرها نظمها السياسية القائمة على مزيج خاص من الثروة الضخمة وحكم العائلات. واتبعت لبنان أيضًا سبيلاً خاصًا بها بدءًا بحكومة ضعيفة تهيمن عليها قوى سياسية أقوى ليتداعى النظام إبان الحرب الأهلية الطويلة فى السبعينيات والثمانينيات ثم ضرورة إعادة البناء تحت إشراف سورى. أما الدول غير العربية فتمكنت كل من تركيا وإيران من تجنب السيطرة الاستعمارية المباشرة نتيجة لقيادة قوية لرجال كأتاتورك ورضا شاه. ومع ذلك مرت الدولتان بفترة من الشمولية قبل بناء نظام

سياسى أكثر انفتاحًا يحد منه تدخل عسكرى متكرر فى حالة تركيا. ومرت إيران بتجربة عبور أصعب شملت ثورة ثم سلسلة من التجارب بحثًا عن نهج جديد يجمع بين العنصرين الدينى والسياسى فى إطار بنية حكم واحدة. أما إسرائيل فخرجت من فلسطين المحتلة بدولة يهودية ذات مؤسسات صاغها مزيجها الخاص من السياسات الحزبية والأموال المتدفقة من الخارج واستمرار التوتر مع جيرانها الفلسطينيين والعرب.

ومما ينبغى أخذه فى الاعتبار أيضًا أن كل دول الشرق الأوسط تشترك فى مساحة جغرافية حددتها ورسّمت حدودها القوى العالمية فى ضوء مصالحها الأمنية الحيوية الخاصة. وكان هذا ما ساعد على مساس الحملات العسكرية التى شنتها القوى الخارجية فى الحربين العالميتين بسياسة هذه الدول وسكانها مسًا مباشرًا مع إلحاق خسائر فى أرواح المدنيين فى أقاليم سوريا والأناضول فى الحرب العالمية الأولى لا تقل عن خسائر أى بقعة من بقاع أوروبا. وكان هذا أيضًا مما أدى إلى أن أصبح الشرق الأوسط مسرحًا لتنافس قوى بين القوتين العظميين إبان الحرب الباردة. وكان من نتائج ذلك تقديم معونات عسكرية للحلفاء المحليين على الجانبين وهى عملية أضرمت سباق تسلح فى الشرق الأوسط وبالتالى ساعدت على إشعال الحروب الكبرى بين إسرائيل وجيرانها العرب وعلى الصراع الذى دام ثمانى سنوات بين العراق وإيران فى الثمانينيات بصورة أكثر توترًا وتدميرًا مما لو كانت فى ظروف مغايرة. وفى الوقت نفسه فالجهود الأوروبية ثم الأمريكية لتنظيم الدفاع الذاتى أو التنمية الاقتصادية فى الشرق الأوسط كوحدة واحدة انهارت على صخرة العداء الإسرائيلى العربى أو مختلف أنماط النزعات القومية المضادة للاستعمار أو المضادة للغرب بما أدى إلى الانقسامات التى كان يفترض أن تتغلب عليها هذه الخطط. يقول كارل براون إن الدين «وقع فى شراك سياسة القوى العظمى بصورة أشد منها فى أية بقعة أخرى من بقاع العالم غير الغربى»[1].

ونجحت جهود العرب فى اتجاه الوحدة إلى حد ما. ومع أن الشعوب العربية نفسها شعرت بحماس كبير لقضايا العروبة فإن الأنظمة لم تتمكن من الاتفاق حول نوع الوحدة الذى ينبغى العمل من أجله وحول نوع البنى المؤسسية التى يجب أن تقوم عليها. من ثم فعلى الرغم من بعض النجاح المبدئى الواضح «من إنشاء جامعة الدول العربية إلى سلسلة اجتماعات القمة بين القادة العرب فى الستينيات» لم يتحقق الاتحاد

السياسى أو الاقتصادى. وظهرت الانقسامات نفسها فى حقبة النفط أيضًا. فعلى الرغم من وجود منفعة متبادلة تقايض فيها دول النفط الغنية بعض عوائدها بعمالة ومساعدات عسكرية هى فى أمس الحاجة إليها من جيرانها الأقوى والأفقر اختارت الأولى أن تمضى وحدها مؤثرة شراء الحماية من الولايات المتحدة وحلفائها على شرائها من مصر مثلاً أو من سوريا. والحقيقة أن المخاوف التى ساورت الأنظمة العربية من احتمال تدخل أنظمة عربية أخرى فاقت أى تصور كان لديها عن مزايا التعاون المتبادل وهو ما جعل أية خطط للوحدة العربية تبدو كسلاح ذى حدين.

لم تكن هناك ظروف يمكن أن تزدهر فيها بسهولة أى من المؤسسات الديمقراطية الناشئة التى ورثتها بعض الدول عن الحقبة الاستعمارية. ففى شرق أوسط يكافح من أجل تنمية موارده وهو يحمى نفسه فى الوقت نفسه من الخطر الخارجى ربما كان لابد من أن تحظى أهداف الأمن القومى والدفاع عن النفس والإسراع بالتصنيع بالأولوية على التعددية السياسية وحقوق الفرد. وكما حدث فى الدول النامية فى سائر بقاع العالم غير الأوروبية كان على الأنظمة المحلية أن تتعامل مع المشكلات الاجتماعية الملحة المتصلة بالفقر والأمية والصحة والإسكان وسرعة التحول الحضرى وبالرغبة الملحة فى اللحاق اقتصاديًا بالعالم الصناعى. وفى ظل ظروف كهذه آثر معظمها النظم الشمولية التى تضع تركيزًا كبيرًا على الإدارة والإشراف والسيطرة. أما القلة التى حاولت السير فى طريق الديمقراطية طغت عليها مشكلاتها أحيانًا كلبنان أو عانت صعوبة بالغة فى إنشاء مؤسسات سياسية تتسم بقدر من المرونة كاف لتلبية ما لا حصر له من المتطلبات كتركيا. وحتى فى إسرائيل تمت التضحية بحقوق مواطنيها العرب بل ببعض من حقوق مواطنيها اليهود أيضًا فداء لأهداف عامة تتصل بالصهيونية والأمن القومى.

وفى كل دولة من دول الشرق الأوسط تقريبًا أضفيت أهمية كبرى على خلق إجماع وطنى. ولكن نظرًا لغياب المؤسسات الديمقراطية فإن هذا الإجماع تم فرضه ولم ينشأ عن جدل ونقاش شعبى عام. وفى الدول العربية الكبرى على الأقل كانت الصيغة المعتادة تشتمل على ذلك المزيج من القومية ومناهضة الاستعمار والاشتراكية (فسرت

بمعنى سيطرة الدولة والملكية العامة والنسخة المحلية من دولة الرخاء) والتى تم تحديدها أولاً على يد مثقفى حزب البعث فى سوريا ثم أعيد صوغها فى هيئة الاشتراكية العربية على يد نظام عبدالناصر فى مصر. وفيما بعد اتجه العنصر القومى إلى التركيز على نوع من الوطنية الإقليمية المحلية التى حظيت فكرة الشعب الذى يعيش فى نطاق محدد من الشرق الأوسط بالأولوية على الولاء لأمة عربية أكبر. أما فى دول الخليج فكان التركيز على شرعية العائلات الحاكمة ممتزجة بفكرة عن مواطنة تدين بالولاء وكانت لمفاهيم الدين والقربى وحسن السلوك والرخاء الاقتصادى الأولوية على الحقوق السياسية.

ولكن تبين بمرور الوقت أن الإجماع حين يفرض من جانب الدولة على الشعب فإنه يدفع الخصوم لإيجاد طرق لحشد قوة مضادة تقوم على بدائل كاللجوء إلى ولاءات إقليمية أو طائفية أو إلى تفسير منافس لدور الدين والقيادة الدينية فى أية دولة مسلمة. وأوضح مثال على تحدى هيكل السلطة القائم ومصادر شرعيته نجده فى إيران فى أواخر السبعينيات. وهناك أمثلة أخرى مهمة ولكنها أقل نجاحًا فى أرجاء العالم العربى. وحتى إسرائيل وتركيا بسكانهما المتجانسين نسبيًا وبما يتوفر فيهما من حرية التعبير لم تكونا بمأمن من التحديات من جماعات تؤمن بأن القانون والحكومة يقومان على أسس غير شرعية لأنها غير إلهية.

ومما زاد الأمور تعقيدًا أن انتهاء الحرب الباردة وانتصار الرأسمالية الليبرالية فى إطارها العالمى الجديد جاءا بقوى جديدة وتحديات جديدة وفرص جديدة لحكومات الشرق الأوسط ومجتمعاتها. وكما فى الحقبة الأولى من العولمة الحديثة فى أواخر القرن التاسع عشر كانت الطريقة التى قدمت هذه القوى نفسها بها فى الشرق الأوسط ناجمة عن مزيج من الضغوط الاقتصادية والسياسية بل العسكرية أيضًا بالاحتلال الأنجلو أمريكى للعراق. إلا أن رد الفعل تجاه هذه القوى لم يمر عليه وقت كافٍ حتى يمكن التنبؤ بكيفية تفاعل مختلف عناصر هذه التجربة "الليبرالية" فى العقود الأولى من القرن الحادى والعشرين. من ثم فإن أفضل ما يمكن عمله لكاتب يكتب فى سنة ٢٠٠٢ لا يزيد عن وصف التحولات التى حدثت حتى الآن والقضايا قصيرة المدى وطويلة المدى التى بدأت هذه التحولات فى طرحها على الساسة وصناع السياسات فى السنوات القادمة.

السياق الإقليمى

يظل الشرق الأوسط يمثل وحدة واحدة من منظور الأمن الدولى وكما كان منذ قرن مضى. وهذا ما تراه الأنظمة نفسها والتى لاتزال تتصرف كأن كل التطورات العسكرية فى المنطقة الممتدة من إيران شرقًا إلى المغرب غربًا لها وضع خاص لا يمتد إلى المناطق المجاورة كالبلقان مثلاً أو شبه القارة الهندية. كمثال على ذلك المفهوم الذى تشترك فيه إسرائيل والولايات المتحدة بأن ظهور أية قدرة نووية فى أى من بقاع الشرق الأوسط - وتعد العراق وإيران وليبيا أرجح المرشحين لذلك - ينبغى التعامل معه إما بشكل مباشر أو فى أحسن الظروف بإنشاء برنامج مضاد للانتشار النووى على مستوى المنطقة. ومن الأمثلة أيضًا ظهور حركات إسلامية مسلحة داخل المنطقة حين تعجز عن الإطاحة بأى من الأنظمة القائمة بالقوة تتجه إلى مهاجمة المصالح الغربية خارجها.

لذا فعملية السلام بين إسرائيل والعرب والتى تطورت من مؤتمر مدريد فى ١٩٩١ إلى اتفاقات أوسلو والمعاهدة الأردنية الإسرائيلية فى ١٩٩٤ اعتبرت مفتاحًا لخفض التسلح فى المنطقة واندماج إسرائيل فى شبكة "شرق أوسطية" أكبر من المؤسسات الاقتصادية المصممة للنهوض بالتبادل التجارى والاستثمارات المحلية. وانتعشت الآمال لعدة سنوات فى أن تمثل اتفاقات أوسلو الأساس لتسوية كل القضايا العالقة ومن بينها تحديد الحدود النهائية والاتفاق حول وضع القدس. ولكن بمرور الوقت بدأت بعض التصدعات الجوهرية فى التفاهم المبدئى تلعب دورًا معوقًا. فإذا نحينا انعدام الثقة بين الطرفين جانبًا ربما كان أهم ما فيها الدور الذى أسندته الاتفاقات لياسر عرفات كرئيس شرطة على شعبه فى وضع لم يكن لديه ما يمكنه من القيام بدوره بينما تواصل إسرائيل بناء المستعمرات على الأراضى الفلسطينية وتتلكأ فى الانسحاب من أجزاء عديدة من الأراضى المحتلة. وبحلول سنة ٢٠٠٠ كان صبر الشعب الفلسطينى نفد فأطلق انتفاضة ثانية نجحت فى توحيد الأغلبية الساحقة من الإسرائيليين ضده.

ومع ذلك فحتى لو حل السلام والتعاون على الجانب الشرقى من المتوسط لظل هناك العديد من المشكلات الإقليمية الكبرى باقيًا، كان أولها ولايزال المستقبل السياسى للعراق وعلاقته بجارتيه غير العربيتين إيران وتركيا واحتمال إعادة اندماجه فى العالم

العربى. وثانيتها وجود عدد من الدول إما لديها أسلحة دمار شامل كإسرائيل وإما أنها تسعى لتطويرها. والثالثة المصاعب التى تواجه إيجاد أى نظام إقليمى من التعاون الاقتصادى سواء من جانب الدول نفسها أو كجزء من نطاق أكبر يشجعه الاتحاد الأوروبى أو الولايات المتحدة.

السياق السياسى المحلى

يمكن القول إن الضغوط من أجل تحرير الاقتصاد فى التسعينيات كانت القوة السياسية الدافعة فى الدول العربية غير النفطية الكبرى. إذ كانت هناك برامج الخصخصة وانفتاح النظام المصرفى أمام رأس المال الخاص واتساع دور أسواق الأسهم وتوقيع شبكة من الاتفاقيات التجارية مع المؤسسات الدولية بدأت تمارس تأثيراً كبيراً على العلاقات بين الحكومة ودوائر الأعمال وبين الدولة والقطاعات الخاصة من الاقتصاد. وكانت هناك فى بعض الدول على الأقل شواهد على ظهور تحول فى التوازن بين الاستهلاك العام والخاص وعلى انخفاض فى حجم القوة العاملة فى القطاع العام. ويمكن القول بصورة أعم إن التحول فى التوجهات الاقتصادية أدى إلى زوال الدولة التنموية لتحل محلها دولة تولى اهتمامها لإدارة العلاقات بين القطاعين العام والخاص حيث أصبح للأخيرة نصيب الأسد فى الاستثمارات الجديدة.

إلا أن هذه التحولات كما سبقت الإشارة فى الفصلين السادس والسابع لم يكن لها التأثير المتوقع على الحياة السياسية. فبدلاً من تشجيع نظام سياسى أكثر تعددية آثرت الأنظمة العربية المعنية ألا تخاطر بمنجزاتها الاقتصادية بالسماح بحرية التعبير أو بتشجيع ظهور أحزاب تمثل مصالح قطاعات كرأس المال والعمالة. لذا فقد بدأ نفوذ دوائر الأعمال فى التوجه نحو حزب الحكومة الأوحد فى حين اتجهت عملية سن القوانين الجديدة التى تنظم علاقات العمل وإنشاء الشركات ونشر المعلومات وأنشطة الجمعيات الأهلية والصحافة تتخذ شكل إعادة تنظيم بقى فيه مستوى السيطرة على حاله ولكن بشكل جديد.

وكانت النتيجة وضعاً قويت فيه الصلات بين الحكومة ودوائر الأعمال بدلاً من أن تضعف وأفرز نوعاً مصرياً أو تونسياً أو أردنياً من "الرأسمالية الشللية" يختنق فيه

التنافس وتمكن رجال الأعمال المقربون من النظام من الحصول على معظم العقود الكبيرة ومن لى اللوائح والقوانين وسائر القيود القانونية أو اختراقها حسب مصالحهم. وكان عليهم أن يتحملوا قدراً كبيراً من "فتونة" النظام نفسه والذى لم يتورع عن إرغام كبار رجال الأعمال فى كل دولة على الاستثمار فى المجالات أو المشروعات التى يريد فى المقابل. وفى الوقت نفسه ظلت العمالة المنظمة فى موقفها الدفاعى مركزة كل اهتمامها على حماية فرص عمل أعضائها فى القطاع العام وعاجزة عن صوغ التشريعات المتعلقة بظروف العمل بصفة عامة.

أما العلاقات بين الأنظمة الحاكمة والجماعات الدينية الكبرى فاتسمت بدرجة من الصراع أكبر من علاقاتها بدوائر الأعمال الخاصة المحلية. وسواء أكانت هناك فترة من المعارضة المسلحة من جانب تلك الجماعات كما فى مصر والجزائر أم لافإن الجماعات الحاكمة ظلت على حذرها من السماح بنشأة أحزاب إسلامية مؤثرة التعامل مع القضايا الدينية على أساس تدريجى. وساعدها فى ذلك أن معظم الجماعات الراديكالية فى التسعينيات بدأت تدرك أنها يمكن أن تحقق مكاسب أكبر بمحاولة العمل من داخل النظام مما لو عارضته من الخارج. ومن النتائج المهمة فى هذا الصدد تحولها عن التركيز على القضية الواحدة التى حركت كفاحهم المسلح "المطالبة بعودة الشريعة " إلى البرنامج الاقتصادى والاجتماعى والأخلاقى الأعم الذى ميز الإخوان المسلمين فى أوائل عهد الاستقلال. وكان هذا إيذاناً بأنماط جديدة من الانقسامات داخل المعسكرات الدينية. فبدلاً من الانقسام القديم بين أنصار التكيف وأنصار المواجهة ظهر انقسام مثلاً بين من ينصب اهتمامهم على محاولة استغلال البرلمان فى سن قوانين تحمى نمط الحياة الدينى ومن يوجهون اهتماماً أكبر للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لأتباعهم.

وجاء التأكيد الجديد على المجتمع المدنى وحقوق الإنسان ليقيم علاقات بين بعض من أعضاء الحركات الدينية والجمعيات الأهلية العلمانية ونشطاء حقوق الإنسان الذين بدأوا فى الظهور فى مصر وفى غيرها كمنتقدين لسياسات النظام أكثر نشاطاً من معظم أحزاب "المعارضة الرسمية" التى تهمشت نتيجة لانقساماتها وفشلها الانتخابى. وبتلقيها أموالاً من الخارج وبقدرتها على فضح انتهاكات حقوق الإنسان فى الصحافة الأجنبية أصبحت هذه الجماعات مصدر قلق كبير للحكومات العربية وتتعرض فى المقابل لقدر متزايد من التخويف.

أما بالنسبة للجيش فى الدول غير النفطية فاستمر فى لعب دور كبير وراء الكواليس. والجيوش يمكن أن تؤثر بصورة مباشرة على العملية السياسية كما فى الجزائر فتقيم الحكومات المدنية وتطيح بها أو قد تختار أن تظل وراء الكواليس كعنصر فاعل قوى فى حسابات أية نخبة حاكمة فى تقويم التأييد للملك أو الرئيس أو اختيار خليفة له. وأعطى ذلك للجيش وضعًا متميزًا كان دومًا قادرًا على استغلاله كاملاً أولاً من حيث بناء مساكن مستقلة وتسهيلات للعطلات لضباطه ثم بتطوير قطاع اقتصادى خاص تجاوز تصنيع الأسلحة المحلية ليشمل سلعًا صناعية ومواد غذائية للاستهلاك العام. وكان امتلاك الجيوش لعدد كبير من الموارد الرخيصة من عمالة وأراض بمثابة ميزة أخرى له وإن كان يثير التساؤل حول كيفية التوفيق بين احتكاره لأجزاء مختلفة من الاقتصاد والشفافية وقابلية المساءلة العامة أو الوعود المتضمنة فى العديد من المعاهدات الدولية الخاصة بحرية الوصول إلى كل مجالات الحياة الاقتصادية.

ونظرًا لعدم وجود تقدم حقيقى باتجاه المزيد من التعددية السياسية فى التسعينيات تركز اهتمام النخبة على قطاع محدود من القضايا المهمة أبرزها الخلافة الرئاسية والتلاعب بالانتخابات والسيطرة على المعلومات وأنشطة الجمعيات الأهلية وتنظيمات حقوق الإنسان والجماعات الدينية. وتم إلقاء ضوء مكثف فى سنة ١٩٩٩ على أهمية دور الحاكم بالتركيز مثلاً على خمس انتخابات رئاسية - فى سوريا ومصر واليمن وتونس والجزائر - وخلافة الابن البكر للملك حسين فى الأردن والملك الحسن فى المغرب.

ونظرًا لأن الرؤساء فى الحالات الأربع الأولى يتولون السلطة لعدة فترات فإن التجديد لهم لخمس سنوات أخر أو أكثر فى مناصبهم كان له عدد من النتائج المهمة والواضحة. فكان معناه أن الاتجاه العام للسياسات والعمل السياسى يظل على حاله دون تغيير. كما أنه يلقى الضوء على الأهمية الكبرى لاختيارهم الشخصى خلفاءهم مع دنو أجلهم. وفى أنظمة كهذه حيث لا تزيد انتخابات الرئاسة عن مجرد استفتاءات عامة وليست تنافسًا حقيقيًا وحيث تظل احتمالات التغيير الحقيقى فى انتظار وصول رجل جديد أصغر سنًا إلى السلطة فإن الاستقرار يصبح أهم من التنافس الحر بين مصالح متنافسة. والنتيجة فى العادة حالة من الجمود السياسى بقليل من التسامح مع النقد حتى حين يزداد ما ينبغى انتقاده وتصبح الإطاحة بالنظام نفسه السبيل الوحيد أمام المتضررين من سياساته.

وتلا ذلك أيضًا أن أصبحت الانتخابات العامة مجرد استفتاءات عامة مع التلاعب بنتائجها سلفًا لكى تلائم أهداف الحزب الحاكم وظهور معارضة رمزية تكفى لإضفاء الشرعية على العملية برمتها ولصد أى انتقاد حقيقى من أوروبا أو الولايات المتحدة. وفى الوقت نفسه تؤول مهمة نقد النظام وتحميله مسئولية أفعاله لمزيج من نشطاء حقوق الإنسان والنشطاء الدينيين. ولكن على الرغم من قدرة الفئتين على جمع الرأى العام حول قضايا بعينها فإن تباين وجهات النظر بينهما حول نوعية المجتمع والنظام السياسى الذى تبغيه كل منهما يجعل من السهل على الحكومات أن تدق الأسافين بينهما بحيث إن الانتصارات الطفيفة التى تتحقق لصالح الانفتاح والحرية تقابلها لقيمات تلقى للعنصر الدينى المؤيد لمزيد من الرقابة والتدخل فى حق الفرد فى الاختيار.

أما المدى الذى يمكن أن تستمر إليه هذه النظم فمسألة أخرى. فالأحداث التى تلت هجمات ١١ سبتمبر أفرزت ضغوطًا جديدة أقوى للتغيير السياسى إلا أن كل دولة تضم جماعات لديها شعور بالصورة التى يجب أن يكون عليه هذا التغيير. ففى بؤرة هذا التيار الفكرى المطالبة بتعديلات فى الدستور تشمل إجراء انتخابات رئاسية تنافسية حقيقية وسن قوانين جديدة تبيح تشكيل عدد كبير من الأحزاب وإنهاء حالات الطوارئ وما إليها من أدوات تستغل فى تعطيل حق التعبير وحرية التجمع. والملوك والرؤساء يعترفون جميعًا بوجود مثل هذه المطالب ولكنهم يبذلون قصارى جهدهم لو أدها بتغييرات تجميلية تترك سلطاتهم دون مساس.

والعديد من هذه الاعتبارات العامة نفسها تنطبق على الدول النفطية وعلى لبنان فكلها أيضًا تعيش فى الاقتصاد العالمى نفسه وتخضع للضغط نفسه من أجل تحرير اقتصاداتها ولكى تتوافق مع أفكار دولية كالانفتاح وحقوق الأفراد ونزاهة الحكم. ومن هذه الضغوط ما كان قائمًا بالفعل فى التسعينيات وأدى إلى انتشار الهيئات الاستشارية وتزايد اللجوء إلى مبدأ الانتخاب (بما فى ذلك حق المرأة فى التصويت فى قطر والبحرين) والترويج فى حالة السعودية لنوع من الدساتير لم يخطر على البال فى أيام عبدالعزيز بن سعود. وحدث بعض التقدم قبل حرب العراق وبعدها لا سيما فى قطر والبحرين. ولكن مرة أخرى ليس هناك عائلة حاكمة سمحت بفرض أية قيود حقيقية على سلطاتها القائمة فى حين أن أوضح دليل على المصاعب الضخمة التى

يواجهها آل سعود يتمثل فى الوقت الذى استغرقهم لكى يوافقوا حتى على مبدأ انتخابات المجالس البلدية الذى أعلن فى أكتوبر ٢٠٠٣.

وكان الوضع فى لبنان مختلفًا مرة أخرى. فمع أن الحرب الأهلية انتهت بعد استنزاف متبادل للقوى فإن التدخل الخارجى ولا سيما السورى كان السبب الوحيد لاجتماع الأطراف المتحاربة فى الطائف فى ١٩٨٩ للاتفاق على ما أصبح عمليًا ثانى معاهدة وطنية تضع القواعد الأساسية لإحياء الحياة السياسية. وكانت هذه الصيغة كافية لإعادة البرلمان كسوق سياسى بصورة أعادت كل زعماء الطوائف تقريبًا حتى المتشددين من الشيعة والمسيحيين الموارنة إلى العملية السياسية وبالتالى إلى الوصول إلى الموارد اللازمة لإرضاء أتباعهم. إلا أن مزيجًا من الوجود الأمنى السورى واستمرار المصاعب الاقتصادية ومنها تضخم الدين الخارجى والداخلى وضع حدودًا لقدرة الساسة المحليين على تلبية كل التزاماتهم خاصة تجاه ناخبيهم الفقراء. وكانت النتيجة مأزقًا مستمرًا، فالجهود التى بذلت لتطبيق إصلاحات اقتصادية مهمة عرقلتها قوى سياسية عديدة منها سعى الرئيس لحود للحصول على تأييد شعبى لإجراء تعديل دستورى يسمح له بفترة رئاسة ثانية فى ٢٠٠٤، وهو ما لم يتحقق لأى رئيس لبنانى آخر. ومما زاد الأمور تعقيدًا أن خلاف القيادة السياسية السورية حول كيفية مواجهة الضغوط المزدوجة الإسرائيلية والأمريكية كان معناه صعوبة إدراك أمانى نظام الأسد فى هذا الشأن.

ومن بين كل الدول ذات الأغلبية المسلمة كانت إيران هى التى باشرت أكثر التجارب السياسية راديكالية فى التسعينيات. وكانت هذه التجربة فى عهد الرئيس رفسنجانى قوامها ما يمكن اعتباره الخطة التقليدية للانفتاح الاقتصادى. أما فى عهد خلفه محمد خاتمى فاتخذت بعدًا سياسيًا صرفًا وهدفت إلى تحويل نظام الحكم الشمولى فى البلاد فى اتجاه نظام أكثر انفتاحًا وتعددية. وتمكن الإصلاحيون بما تحقق لهم من نجاح انتخابى مستمر من استغلال شرعيتهم الشعبية فى استعادة جزء من سلطة المحافظين الذين سيطروا فيما سبق على معظم المؤسسات المهمة للدولة. ولكن ثبت أن نجاحهم له حدود حيث أبدى المحافظون مقاومة شرسة بأن عرقلوا معظم إجراءات الإصلاح المقدمة للمجلس واستغلوا هيمنتهم على القضاء فى إغلاق الصحف وإلقاء خصومهم فى السجون.

ومرة أخرى بدا الأمر وكأن هذه المواجهات ستؤدى إلى الحسم بين الجانبين. إلا أن الزعماء فى كل مناسبة كانوا إما يتنازلون أو يوافقون على تنازل ضمنى خشية أن تؤدى التوترات السياسية والاجتماعية إلى حرب أهلية سافرة. وفى أكتوبر ٢٠٠٣ قدموا مثالاً مهمًا لقدرتهم على رأب الصدوع؛ فبعد جدل عام مطول ومحتدم حول كيفية مواجهة التحديات والمطالب الدولية بالتفتيش على البرنامج النووى الإيرانى اقتنع أنصار الرأى القائل بأن السماح بمزيد من التفتيش يعد أمرًا مهينًا بالتنازل على أساس أن الخطر العام الذى يتهدد المصلحة القومية الإيرانية والمتمثل فى فرض عقوبات ومقاطعة كان أخطر من أن يمكن تجاهله.

أما الديمقراطيتان غير العربيتين تركيا وإسرائيل فمرت كل منهما فى التسعينيات بمزيج من المشكلات يختلف كلية عن جيرانها. ونجم بعض هذه المشكلات عن ارتباطهما الأكبر درجة بالاقتصاد العالمى الذى أدى بالتفاعل مع النظام السياسى الأكثر انفتاحاً إلى بعض التأثيرات الشبيهة بمثيلاتها فى أوروبا والولايات المتحدة، ومنها انخفاض حدة الانقسامات الأيديولوجية بين الأحزاب العلمانية الرئيسة والتركيز على شخصيات الزعماء لا على سياساتهم وتطبيق مناهج جديدة غربية الطابع للتعبئة السياسية وقت الانتخابات من خلال الإعلانات والتركيز على المسائل المتعلقة بنمط الحياة الفردية. ومما زاد الصورة تعقيداً تأثر السياسة فى كلتا الدولتين بقضايا شرق أوسطية محدودة كالقومية والدين والعلاقات المستقبلية بالأقلية المهمة فى كل منهما وهما الأكراد فى تركيا والفلسطينيين فى الأخرى. وكان هذا كافياً لإدخال قدر كبير من الإثارة فى كلا النظامين مع تأرجح كبير فى التأييد بين كل من الزعماء والأحزاب كما حدث فى الانتخابات الإسرائيلية فى ١٩٩٩ والانتخابات التركية فى ٢٠٠٢.

ميراث القرن العشرين

إن القرون أسلوب عشوائى لتقسيم التجارب التاريخية كما نعلم جميعًا. ومع ذلك ففى الشرق الأوسط يمكن القول إن الفترة بين ١٩٠٠ و٢٠٠٠ لها طابع خاص بها. إذ بدأت الحقبة باتجاه نحو التقسيم النهائى للمنطقة إلى مناطق نفوذ منفصلة للقوى

العظمى. وبعد الحرب العالمية الأولى تبلورت هذه المناطق فى شكل دول لم يتمكن إلا القليل منها من تحمل الضغوط الخارجية لمدة تكفى لإيجاد نظام حكم مستقل لها. وبعد الحرب العالمية الثانية تحولت المستعمرة البريطانية فى فلسطين إلى دولة يهودية فى حين تم اكتشاف النفط بكميات كبيرة فى معظم مشيخات الخليج الصغرى تضمن بدأ توجهها إلى حماية نفسها بإيجاد هياكل تشبه الدولة لنفسها. وفى الوقت نفسه فشلت كل مشروعات الوحدة العربية الطوعية باستثناء اليمن. كما أخفقت كل المحاولات العرَضية لاستيلاء دولة على دولة جارة لها كفشل دعاوى العراق فى الكويت. وكانت هذه الدول نفسها هى التى كانت لاتزال تشكل الوحدات الأساسية فى النظام الإقليمى الشرق أوسطى فى أواخر القرن.

أما ما حدث داخل هياكل هذه الدول نفسها فكان شيئًا آخر إذ تباين بناء المؤسسات السياسية وتفاوتت المسارات السياسية إلى حد كبير. وأوضحنا أن هذه التطورات يمكن تصنيفها العنوان الرئيس "صياغة وإعادة صياغة" حيث استغرقت الأولى الجزء الأكبر من القرن أما الأخيرة فلم تشمل إلا العقد الأخير منه. وتم تعريف «الصياغة» من حيث نشأة النظم الشمولية، بينما عرّفنا «إعادة الصياغة» من منظور توجهات بعينها كمشروعات الانفتاح فى العديد من الدول العربية وتحول المؤسسات الثورية الإسلامية فى إيران والتكيف العملى مع كل من التحولات العالمية والقومية والصحوة الدينية وهو ما حدث فى كل من إسرائيل وتركيا.

أما بالنسبة للشعوب نفسها فقد تمخض القرن العشرون عن نعم شتى. فمن الناحية المادية لا شك أن غالبية الناس نعموا بحال أفضل من أسلافهم. فحدث تحسن فى الصحة وزاد متوسط الأعمار وتطور التعليم وتحسن الدخل من أواسط القرن فصاعداً. ولكن فى المقابل تضاعفت آثار الحروب والاضطرار للهجرة ووقوع أحداث خارجية كمحرقة اليهود (المزعومة فى رأى المترجم) التى أدت إلى كارثة على الشرق الأوسط. وإذا أضفنا كيف تحطمت الآمال التى أثارتها القومية والاستقلال وكيف انتهت وعود الحرية بالدكتاتورية وضياع الحقوق السياسية والرقابة والسيطرة البوليسية يصبح لدينا ما يكفى لتفسير إحساس المرارة واليأس الذى يطالعنا فى الآداب العربية والتركية والإيرانية فى تلك الحقبة.

توقعات القرن الحادى والعشرين

وإذا نظرنا من منظور أواخر أيام القرن المنصرم نرى الشرق الأوسط وهو يتجه نحو مستقبل سياسي أكثر إشراقًا تجسد في إطلاق سرب من الحمامات البيضاء في ليلة رأس السنة من قلب مدينة بيت لحم الفلسطينية. وبدت التوترات بين الدول أخف حدة. وكان تولي عدد من الحكام العرب الشبان يوحى ببدء حقبة من التحول السلمي وأخيرًا آن الأوان أو هكذا يبدو لمعالجة المشكلات الكبرى المتعلقة بالتهميش الاقتصادى المتزايد في الشرق الأوسط بالنسبة لبقية المجتمع الدولي.

ولكن جاءت الانتفاضة الفلسطينية الثانية في سبتمبر ٢٠٠٠ ثم تلتها بعد سنة واحدة هجمات القاعدة على نيويورك وواشنطن ثم الاستعداد المكثف للحرب على العراق. وتخندقت الأنظمة الحاكمة. ففي الدول العربية انقلب المزاج الشعبي غاضبًا لرؤية الصور اليومية للقتال في فلسطين وأفغانستان على محطات التلفزيون العربية. وفي كل من إيران وإسرائيل ساعدت المشكلات التي تواجهها كل منهما على خلق مناخ من الشك وعلى تنحية المشكلات السياسية والاقتصادية الملحة جانبًا. وفي تركيا كان الانتصار الساحق لحزب العدل في انتخابات ٢٠٠٢ الأساس لتطبيق الإصلاحات اللازمة لضمان الانضمام للاتحاد الأوروبي. ولكن حتى في تركيا ثارت مشكلات حادة نتيجة لغزو الجارة العراق بما فيها من مصالح تركية تتعارض مع المخططات الأمريكية للحكومة المستقبلية في ذلك البلد.

والمحصلة بالنسبة لمؤرخ سياسي وضع تسوده شكوك واضحة أكثر من أن تسمح بتوقعات واثقة. فبحلول خريف ٢٠٠٣ بلغت المقاومة العراقية للوجود الأمريكي حول العاصمة بغداد مستوى يثير التساؤل حول ما إذا كانت الولايات المتحدة وشركاؤها العراقيون سيتمكنون من إيجاد نظام حكم جديد يحظى بقوة وشرعية كافيتين لحفظ الأمن فضلاً عن خلق بنية قادرة على حل الخلافات الدينية والعرقية والطائفية والأيديولوجية في البلاد[٢]. وفي فلسطين - إسرائيل يرى الكثيرون أن افتقاد الثقة المتبادل واستمرار سياسات بناء المستعمرات والاستيلاء على الأراضي وضعا حدًا لأي احتمال لقيام دولة فلسطينية مستقلة تتمكن من البقاء. وفي السعودية أكد تفجير

القاعدة ثلاثة تجمعات سكنية بالرياض فى مايو ٢٠٠٣ أن التنظيم وعلى خلاف التأكيدات السعودية السابقة لايزال قادراً على مهاجمة أهداف دولية بل عربية محلية أيضاً.

وبسبب هذه المصاعب والأخطار أحياناً وعلى الرغم منها أحياناً أخرى بدأت معظم الأنظمة العربية فى تبنى لغة الإصلاح السياسى. ولكن لم توات أياً منها الجرأة للتفكير فى التنازل عن السلطة لساسة منتخبين فى انتخابات تنافسية حقيقية. بل اختارت إما أن تكتفى بإجراءات تتعامل مع المشكلات الخفيفة محل شكوى المعارضة وإما إغراء المعارضة بالموافقة على قواعد تلزمها بنمط محدد من الأنشطة كما حدث فى الحوار السياسى الذى تم فى مصر عقب مؤتمر الحزب الوطنى الديمقراطى فى سبتمبر ٢٠٠٣ وهو أمر له صلة برغبة النظام وأنصاره فى البقاء فى المراكز الرئيسية للسلطة. بل إنهم زادوا المشكلة تعقيداً بتشبثهم بمواقف بعينها أبرزها رفض السماح بأحزاب تمثل التيار الدينى الرئيسى ورغبة الرئيس فى اختيار من يخلفه. وفى حالة مصر مثلاً كان معنى هذا معارضة أى تغيير دستورى يفتح انتخابات الرئاسة للتنافس أو يلزم خليفته بالموافقة على تعيين نائب رئيس يتم اختياره بإجراءات رسمية. وفى كل من مصر وسوريا أدى اختيار ابن الرئيس سلفاً إلى تحزب الإصلاحيين الأصغر سناً ضد حرس قديم متخندق جيداً، وهى معركة لا يمكن لأى من طرفيها أن يحقق فوزاً حاسماً.

هل لهذا الوضع أن يتغير؟ هل تظل النظم السياسية للأبد فى موقف وسط بين الشمولية والديمقراطية متعددة الأحزاب؟ هناك احتمالان أحدهما يرى ضرورة تنازل الأنظمة الحاكمة نفسها عن بعض سلطاتها لجماعات المصالح التى لم يعد من الممكن لها أن تسيطر عليها بسهولة بالسبل الراهنة. قد يكون هذا هو الاحتمال الأرجح فى مصر بمرور الوقت حيث ازداد عدد الجماعات المنفصلة بأعمالها أو مصالحها المؤسسية - الجيش والجهاز الأمنى ونخبة الحزب الوطنى الديمقراطى وكبار الموظفين والقضاء والكتل المختلطة وغير ذلك - لدرجة أدت بعملية وضع السياسات إلى حالة أقرب إلى الجمود. أما الاحتمال الآخر الذى توحى به المقارنة بالتجربة الأوروبية الغربية فهو أن تكتسب جماعات المعارضة من القوة والتنظيم ما يكفى لفرض التغيير. وتبين التجارب التاريخية أن الديمقراطية لا تمنح عن طواعية من جانب من بيدهم السلطة، بل لابد أن يناضل من أجل تحقيقها من يحتاجون إليها.

هوامش

(١) نقلاً عن Clement M. Henry and Robert Springborg, Globalization and the Politics of Development in the Middle East (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), p. 8.

(٢) فى أخر أكتوبر ٢٠٠٣ كانت الهجمات على القوات الأمريكية تجرى بمعدل ٢٣٠ هجمة أسبوعيًا.
Robert H. Reid, 'Two US soldiers killed', The Boston Globe, 30 October 2003.

المؤلف فى سطور :

روجر أوين

يعد روجر أوين من أبرز المتخصصين البريطانيين فى سياسة الشرق الأوسط ، وظل يعمل بالتدريس بكلية سان أنتونى بأوكسفورد لأكثر من عشرين عاماً ويعمل حالياً أستاذاً لتاريخ الشرق الأوسط بجامعة هارفرد ، وله أبحاث عديدة ودراسات منتظمة فى هذا المجال تنشر فى العديد من الدوريات الأوروبية والأمريكية. وهو الرئيس السابق لمركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة هارفرد .

المترجم فى سطور :

د. عبد الوهاب علوب

المترجم من مواليد ١٩٥٨ ، ويعمل أستاذًا مساعدًا بكلية الآداب ، جامعة القاهرة . وهو حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة ميتشجان ، آن أربر ، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٨٨) ، والماجستير من كلية الآداب ، جامعة القاهرة (١٩٨٣) .

المشروع القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة مشروع تنمية ثقافية بالدرجة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

٢- التوازن بين المعارف الإنسانية فى المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية .

٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .

٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنبًا إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .

٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

المشروع القومى للترجمة

-١	اللغة العليا	جون كوين	أحمد درويش
-٢	الوثنية والإسلام (ط١)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بلبع
-٣	التراث المسروق	جورج جيمس	شوقى جلال
-٤	كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كاريتنيكوفا	أحمد الحضرى
-٥	ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
-٦	اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إفيتش	سعد مصلوح ووفاء كامل فايد
-٧	العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	يوسف الأنطكى
-٨	مشعلو الحرائق	ماكس فريش	مصطفى ماهر
-٩	التغيرات البيئية	أندرو. س. جودى	محمود محمد عاشور
-١٠	خطاب الحكاية	چيرار چينيت	محمد معتصم وعبد الجليل الأزدى وعمر حلى
-١١	مختارات شعرية	فيسوافا شيمبوريسكا	هناء عبد الفتاح
-١٢	طريق الحرير	ديفيد براونيستون وأيرين فرانك	أحمد محمود
-١٣	ديانة الساميين	روبرتسن سميث	عبد الوهاب علوب
-١٤	التحليل النفسى للأدب	جان بيلمان نويل	حسن المودن
-١٥	الحركات الفنية منذ ١٩٤٥	إدوارد لوسى سميث	أشرف رفيق عفيفى
-١٦	أثينة السوداء (جـ١)	مارتن برنال	بإشراف: أحمد عتمان
-١٧	مختارات شعرية	فيليب لاركين	محمد مصطفى بدوى
-١٨	الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	طلعت شاهين
-١٩	الأعمال الشعرية الكاملة	چورج سفيريس	نعيم عطية
-٢٠	قصة العلم	ج. ج. كراوثر	يمنى طريف الخولى و بدوى عبد الفتاح
-٢١	خوخة وألف خوخة وقصص أخرى	صمد بهرنجى	ماجدة العنانى
-٢٢	مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	سيد أحمد على الناصرى
-٢٣	تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	سعيد توفيق
-٢٤	ظلال المستقبل	باتريك بارندر	بكر عباس
-٢٥	مثنوى	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
-٢٦	دين مصر العام	محمد حسين هيكل	أحمد محمد حسين هيكل
-٢٧	التنوع البشرى الخلاق	مجموعة من المؤلفين	بإشراف: جابر عصفور
-٢٨	رسالة فى التسامح	جون لوك	منى أبو سنة
-٢٩	الموت والوجود	جيمس ب. كارس	بدر الديب
-٣٠	الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بلبع
-٣١	مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	جان سوفاجيه - كلود كاين	عبد الستار الحلوجى وعبد الوهاب علوب
-٣٢	الانقراض	ديفيد روب	مصطفى إبراهيم فهمى
-٣٣	التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية	أ. ج. هوبكنز	أحمد فؤاد بلبع
-٣٤	الرواية العربية	روجر ألن	حصة إبراهيم المنيف
-٣٥	الأسطورة والحداثة	پول ب. ديكسون	خليل كلفت
-٣٦	نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	حياة جاسم محمد

٣٧- واحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	جمال عبد الرحيم
٣٨- نقد الحداثة	ألن تورين	أنور مغيث
٣٩- الحسد والإغريق	بيتر والكوت	منيرة كروان
٤٠- قصائد حب	آن سكستون	محمد عيد إبراهيم
٤١- ما بعد المركزية الأوروبية	بيتر جران	عاطف أحمد وإبراهيم فتحى ومحمود ماجد
٤٢- عالم ماك	بنجامين باربر	أحمد محمود
٤٣- اللهب المزدوج	أوكتافيو باث	المهدى أخريف
٤٤- بعد عدة أصياف	ألدوس هكسلى	مارلين تادرس
٤٥- التراث المغدور	روبرت دينا وجون فاين	أحمد محمود
٤٦- عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	محمود السيد على
٤٧- تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ١)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤٨- حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا دوما	ماهر جويجاتى
٤٩- الإسلام فى البلقان	هـ . ت . نوريس	عبد الوهاب علوب
٥٠- ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	محمد برادة وعثمانى الميلود ويوسف الأنطكى
٥١- مسار الرواية الإسبانو أمريكية	داريو بيانويبا وخ. م. بينياليستى	محمد أبو العطا
٥٢- العلاج النفسى التدعيمى	ب. نوفاليس وس . روجسيفيتز وروجر بيل	لطفى فطيم وعادل دمرداش
٥٣- الدراما والتعليم	أ . ف . ألنجتون	مرسى سعد الدين
٥٤- المفهوم الإغريقى للمسرح	ج . مايكل والتون	محسن مصيلحى
٥٥- ما وراء العلم	چون بولكنجهوم	على يوسف على
٥٦- الأعمال الشعرية الكاملة (جـ١)	فديريكو غرسية لوركا	محمود على مكى
٥٧- الأعمال الشعرية الكاملة (جـ٢)	فديريكو غرسية لوركا	محمود السيد و ماهر البطوطى
٥٨- مسرحيتان	فديريكو غرسية لوركا	محمد أبو العطا
٥٩- المحبرة (مسرحية)	كارلوس مونييث	السيد السيد سهيم
٦٠- التصميم والشكل	جوهانز إيتين	صبرى محمد عبد الغنى
٦١- موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور - سميث	بإشراف : محمد الجوهرى
٦٢- لذّة النّص	رولان بارت	محمد خير البقاعى
٦٣- تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٢)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٦٤- برتراند راسل (سيرة حياة)	ألان وود	رمسيس عوض
٦٥- فى مدح الكسل ومقالات أخرى	برتراند راسل	رمسيس عوض
٦٦- خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	عبد اللطيف عبد الحليم
٦٧- مختارات شعرية	فرناندو بيسوا	المهدى أخريف
٦٨- نتاشا العجوز وقصص أخرى	فالنتين راسبوتين	أشرف الصباغ
٦٩- العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى
٧٠- ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانغ رودريجث	عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد
٧١- السيدة لا تصلح إلا للرمى	داريو فو	حسين محمود
٧٢- السياسى العجوز	ت . س . إليوت	فؤاد مجلى
٧٣- نقد استجابة القارئ	چين ب . تومبكنز	حسن ناظم وعلى حاكم
٧٤- صلاح الدين والمماليك فى مصر	ل . ا . سيمينوڤا	حسن بيومى

٧٥-	فن التراجم والسير الذاتية	أندريه موروا	أحمد درويش
٧٦-	جاك لاكان وإغواء التحليل النفسى	مجموعة من المؤلفين	عبد المقصود عبد الكريم
٧٧-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٣)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨-	العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	رونالد روبرتسون	أحمد محمود ونورا أمين
٧٩-	شعرية التأليف	بوريس أوسبنسكى	سعيد الغانمى وناصر حلاوى
٨٠-	بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	مكارم الغمرى
٨١-	الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	محمد طارق الشرقاوى
٨٢-	مسرح ميجيل	ميجيل دى أونامونو	محمود السيد على
٨٣-	مختارات شعرية	غوتفريد بن	خالد المعالى
٨٤-	موسوعة الأدب والنقد (جـ١)	مجموعة من المؤلفين	عبد الحميد شيحة
٨٥-	منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكى أقطاى	عبد الرازق بركات
٨٦-	طول الليل (رواية)	جمال مير صادقى	أحمد فتحى يوسف شتا
٨٧-	نون والقلم (رواية)	جلال آل أحمد	ماجدة العنانى
٨٨-	الابتلاء بالتغرب	جلال آل أحمد	إبراهيم الدسوقى شتا
٨٩-	الطريق الثالث	أنتونى جيدنز	أحمد زايد ومحمد محيى الدين
٩٠-	وسم السيف وقصص أخرى	بورخيس وآخرون	محمد إبراهيم مبروك
٩١-	المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربرا لاسوتسكا - بشونباك	محمد هناء عبد الفتاح
٩٢-	أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكى المعاصر	كارلوس ميجيل	نادية جمال الدين
٩٣-	محدثات العولمة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	عبد الوهاب علوب
٩٤-	مسرحيتا الحب الأول والصحبة	صمويل بيكيت	فوزية العشماوى
٩٥-	مختارات من المسرح الإسبانى	أنطونيو بويرو باييخو	سرى محمد عبد اللطيف
٩٦-	ثلاث زنبقات ووردة وقصص أخرى	نخبة	إدوار الخراط
٩٧-	هوية فرنسا (مج١)	فرنان برودل	بشير السباعى
٩٨-	الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٩٩-	تاريخ السينما العالمية (١٨٩٥-١٩٨٠)	ديفيد روبنسون	إبراهيم قنديل
١٠٠-	مساءلة العولمة	بول هيرست وجراهام تومبسون	إبراهيم فتحى
١٠١-	النص الروائى: تقنيات ومناهج	بيرنار فاليط	رشيد بنحدو
١٠٢-	السياسة والتسامح	عبد الكبير الخطيبى	عز الدين الكتانى الإدريسى
١٠٣-	قبر ابن عربى يليه آياء (شعر)	عبد الوهاب المؤدب	محمد بنيس
١٠٤-	أوبرا ماهوجنى (مسرحية)	برتولت بريشت	عبد الغفار مكاوى
١٠٥-	مدخل إلى النص الجامع	چيرارچينيت	عبد العزيز شبيل
١٠٦-	الأدب الأندلسى	ماريا خيسوس روبييرامتى	أشرف على دعدور
١٠٧-	صورة الفدائى فى الشعر الأمريكى اللاتينى المعاصر	نخبـة من الشعراء	محمد عبد الله الجعيدى
١٠٨-	ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسى	مجموعة من المؤلفين	محمود على مكى
١٠٩-	حروب المياه	چون بولوك وعادل درويش	هاشم أحمد محمد
١١٠-	النساء فى العالم النامى	حسنة بيجوم	منى قطان
١١١-	المرأة والجريمة	فرانسس هيدسون	ريهام حسين إبراهيم
١١٢-	الاحتجاج الهادئ	أرلين علوى ماكليود	إكرام يوسف

١١٣-	راية التمرد	سادى بلانت	أحمد حسان
١١٤-	مسرحيتا حصاد كونجى وسكان المستنقع	وول شوينكا	نسيم مجلى
١١٥-	غرفة تخص المرء وحده	فرجينيا وولف	سمية رمضان
١١٦-	امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	نهاد أحمد سالم
١١٧-	المرأة والجنوسة فى الإسلام	ليلى أحمد	منى إبراهيم وهالة كمال
١١٨-	النهضة النسائية فى مصر	بث بارون	لميس النقاش
١١٩-	النساء والأسرة وقوانين الطلاق فى التاريخ الإسلامى	أميرة الأزهرى سنبل	بإشراف: روف عباس
١٢٠-	الحركة النسائية والتطور فى الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	مجموعة من المترجمين
١٢١-	الدليل الصغير فى كتابة المرأة العربية	فاطمة موسى	محمد الجندى وإيزابيل كمال
١٢٢-	نظام العبودية القديم والنموذج المثالى للإنسان	جوزيف فوجت	منيرة كروان
١٢٣-	الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية	أنينل ألكسندرو فنادولينا	أنور محمد إبراهيم
١٢٤-	الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية	چون جراى	أحمد فؤاد بلبع
١٢٥-	التحليل الموسيقى	سيدرك ثورپ ديڤى	سمحة الخولى
١٢٦-	فعل القراءة	ڤولڤانج إيسر	عبد الوهاب علوب
١٢٧-	إرهاب (مسرحية)	صفاء فتحى	بشير السباعى
١٢٨-	الأدب المقارن	سوزان باسنيت	أميرة حسن نويرة
١٢٩-	الرواية الإسبانية المعاصرة	ماريا دولورس أسيس جاروته	محمد أبو العطا وآخرون
١٣٠-	الشرق يصعد ثانية	أندريه جوندر فرانك	شوقى جلال
١٣١-	مصر القديمة: التاريخ الاجتماعى	مجموعة من المؤلفين	لويس بقطر
١٣٢-	ثقافة العولمة	مايك فيذرستون	عبد الوهاب علوب
١٣٣-	الخوف من المرايا (رواية)	طارق على	طلعت الشايب
١٣٤-	تشريح حضارة	بارى ج. كيمب	أحمد محمود
١٣٥-	المختار من نقد ت. س. إليوت	ت. س. إليوت	ماهر شفيق فريد
١٣٦-	فلاحو الباشا	كينيث كونو	سحر توفيق
١٣٧-	مذكرات ضابط فى الحملة الفرنسية على مصر	چوزيف مارى مواريه	كاميليا صبحى
١٣٨-	عالم التليفزيون بين الجمال والعنف	أندريه جلوكسمان	وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩-	پارسيڤال (مسرحية)	ريتشارد فاچنر	مصطفى ماهر
١٤٠-	حيث تلتقى الأنهار	هربرت ميسن	أمل الجبورى
١٤١-	اثنتا عشرة مسرحية يونانية	مجموعة من المؤلفين	نعيم عطية
١٤٢-	الإسكندرية : تاريخ ودليل	أ. م. فورستر	حسن بيومى
١٤٣-	قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى	ديرك لايدر	عدلى السمرى
١٤٤-	صاحبة اللوكاندة (مسرحية)	كارلو جولدونى	سلامة محمد سليمان
١٤٥-	موت أرتيميو كروث (رواية)	كارلوس فوينتس	أحمد حسان
١٤٦-	الورقة الحمراء (رواية)	ميجيل دى ليبس	على عبدالروف البمبى
١٤٧-	مسرحيتان	تانكريد دورست	عبدالغفار مكاوى
١٤٨-	القصة القصيرة: النظرية والتقنية	إنريكى أندرسون إمبرت	على إبراهيم منوفى
١٤٩-	النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	أسامة إسبر
١٥٠-	التجربة الإغريقية	روبرت ج. ليتمان	منيرة كروان

١٥١- هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ١)	فرنان بروديل	بشير السباعى
١٥٢- عدالة الهنود وقصص أخرى	مجموعة من المؤلفين	محمد محمد الخطابى
١٥٣- غرام الفراعنة	فيولين فانويك	فاطمة عبدالله محمود
١٥٤- مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	خليل كلفت
١٥٥- الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة من الشعراء	أحمد مرسى
١٥٦- المدارس الجمالية الكبرى	جى أنبال وألان وأوديت فيرمو	مى التلمسانى
١٥٧- خسرو وشيرين	النظامى الكنجوى	عبدالعزيز بقوش
١٥٨- هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ٢)	فرنان بروديل	بشير السباعى
١٥٩- الأيديولوجية	ديفيد هوكس	إبراهيم فتحى
١٦٠- آلة الطبيعة	بول إيرليش	حسين بيومى
١٦١- مسرحيتان من المسرح الإسبانى	أليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا	زيدان عبدالحليم زيدان
١٦٢- تاريخ الكنيسة	يوحنا الأسيوى	صلاح عبدالعزيز محجوب
١٦٣- موسوعة علم الاجتماع (جـ ١)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
١٦٤- شامبوليون (حياة من نور)	چان لاكوتير	نبيل سعد
١٦٥- حكايات الثعلب (قصص أطفال)	أ. ن. أفاناسيفا	سهير المصادفة
١٦٦- العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل	يشعياهو ليفمان	محمد محمود أبوغدير
١٦٧- فى عالم طاغور	رابندرنات طاغور	شكرى محمد عياد
١٦٨- دراسات فى الأدب والثقافة	مجموعة من المؤلفين	شكرى محمد عياد
١٦٩- إبداعات أدبية	مجموعة من المؤلفين	شكرى محمد عياد
١٧٠- الطريق (رواية)	ميجيل دليبيس	بسام ياسين رشيد
١٧١- وضع حد (رواية)	فرانك بيجو	هدى حسين
١٧٢- حجر الشمس (شعر)	نخبة	محمد محمد الخطابى
١٧٣- معنى الجمال	ولتر ت. ستيس	إمام عبد الفتاح إمام
١٧٤- صناعة الثقافة السوداء	إيليس كاشمور	أحمد محمود
١٧٥- التليفزيون فى الحياة اليومية	لورينزو فيلشس	وجيه سمعان عبد المسيح
١٧٦- نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	توم تيتنبرج	جلال البنا
١٧٧- أنطون تشيخوف	هنرى تروايا	حصة إبراهيم المنيف
١٧٨- مختارات من الشعر اليونانى الحديث	نخبة من الشعراء	محمد حمدى إبراهيم
١٧٩- حكايات أيسوب (قصص أطفال)	أيسوب	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٠- قصة جاويد (رواية)	إسماعيل فصيح	سليم عبد الأمير حمدان
١٨١- النقد الأدبى الأمريكى من الثلاثينيات إلى الثمانينيات	فنسنت ب. ليتش	محمد يحيى
١٨٢- العنف والنبوءة (شعر)	و.ب. ييتس	ياسين طه حافظ
١٨٣- چان كوكتو على شاشة السينما	رينيه جيلسون	فتحى العشرى
١٨٤- القاهرة: حالمة لا تنام	هانز إبندورفر	دسوقى سعيد
١٨٥- أسفار العهد القديم فى التاريخ	توماس تومسن	عبد الوهاب علوب
١٨٦- معجم مصطلحات هيجل	ميخائيل إنوود	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٧- الأرضة (رواية)	بُزرج علوى	محمد علاء الدين منصور
١٨٨- موت الأدب	ألفين كرنان	بدر الديب

١٨٩-	العمى والبصيرة: مقالات فى بلاغة النقد المعاصر	پول دى مان	سعيد الغانمى
١٩٠-	محاورات كونفوشيوس	كونفوشيوس	محسن سيد فرجانى
١٩١-	الكلام رأسمال وقصص أخرى	الحاج أبو بكر إمام وآخرون	مصطفى حجازى السيد
١٩٢-	سياحت نامه إبراهيم بك (جـ١)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى
١٩٣-	عامل المنجم (رواية)	بيتر أبراهامز	محمد عبد الواحد محمد
١٩٤-	مختارات من النقد الأنجلو-أمريكى الحديث	مجموعة من النقاد	ماهر شفيق فريد
١٩٥-	شتاء ٨٤ (رواية)	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
١٩٦-	المهلة الأخيرة (رواية)	فالنتين راسبوتين	أشرف الصباغ
١٩٧-	سيرة الفاروق	شمس العلماء شبلى النعمانى	جلال السعيد الحفناوى
١٩٨-	الاتصال الجماهيرى	إدوين إمرى وآخرون	إبراهيم سلامة إبراهيم
١٩٩-	تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية	يعقوب لانداو	جمال أحمد الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد
٢٠٠-	ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل	جيرمى سيبروك	فخرى لبيب
٢٠١-	الجانب الدينى للفلسفة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٢٠٢-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٤)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٢٠٣-	الشعر والشاعرية	ألطاف حسين حالى	جلال السعيد الحفناوى
٢٠٤-	تاريخ نقد العهد القديم	زالمان شازار	أحمد هويدى
٢٠٥-	الجينات والشعوب واللغات	لويجى لوقا كافاللى- سفورزا	أحمد مستجير
٢٠٦-	الهيولية تصنع علماً جديداً	جيمس جلايك	على يوسف على
٢٠٧-	ليل أفريقى (رواية)	رامون خوتاسندير	محمد أبو العطا
٢٠٨-	شخصية العربى فى المسرح الإسرائيلى	دان أوريان	محمد أحمد صالح
٢٠٩-	السرد والمسرح	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٠-	مثنويات حكيم سنائى (شعر)	سنائى الغزنوى	يوسف عبد الفتاح فرج
٢١١-	فردينان دوسوسير	جوناثان كلر	محمود حمدى عبد الغنى
٢١٢-	قصص الأمير مرزبان على لسان الحيوان	مرزبان بن رستم بن شروين	يوسف عبدالفتاح فرج
٢١٣-	مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبدالناصر	ريمون فلاور	سيد أحمد على الناصرى
٢١٤-	قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع	أنتونى جيدنز	محمد محيى الدين
٢١٥-	سياحت نامه إبراهيم بك (جـ٢)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى
٢١٦-	جوانب أخرى من حياتهم	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٧-	مسرحيتان طليعيتان	صمويل بيكيت وهارولد بينتر	نادية البنهاوى
٢١٨-	لعبة الحجلة (رواية)	خوليو كورتاثار	على إبراهيم منوفى
٢١٩-	بقايا اليوم (رواية)	كازو إيشجورو	طلعت الشايب
٢٢٠-	الهيولية فى الكون	بارى باركر	على يوسف على
٢٢١-	شعرية كفافى	جريجورى جوزدانيس	رفعت سلام
٢٢٢-	فرانز كافكا	رونالد جراى	نسيم مجلى
٢٢٣-	العلم فى مجتمع حر	باول فيرابند	السيد محمد نفادى
٢٢٤-	دمار يوغسلافيا	برانكا ماجاس	منى عبدالظاهر إبراهيم
٢٢٥-	حكاية غريق (رواية)	جابرييل جارثيا ماركيث	السيد عبدالظاهر السيد
٢٢٦-	أرض المساء وقصائد أخرى	ديفيد هربت لورانس	طاهر محمد على البربرى

٢٢٧- المسرح الإسبانى فى القرن السابع عشر	خوسيه ماريا ديث بوركى	السيد عبدالظاهر عبدالله
٢٢٨- علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	جانيت وولف	مارى تيريز عبدالمسيح وخالد حسن
٢٢٩- مأزق البطل الوحيد	نورمان كيجان	أمير إبراهيم العمرى
٢٣٠- عن الذباب والفئران والبشر	فرانسواز جاكوب	مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣١- الدرافيل أو الجيل الجديد (مسرحية)	خايمى سالوم بيدال	جمال عبدالرحمن
٢٣٢- ما بعد المعلومات	توم ستونير	مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣٣- فكرة الاضمحلال فى التاريخ الغربى	أرثر هيرمان	طلعت الشايب
٢٣٤- الإسلام فى السودان	ج. سبنسر تريمنجهام	فؤاد محمد عكود
٢٣٥- ديوان شمس تبريزى (جـ١)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٣٦- الولاية	ميشيل شوديكيفيتش	أحمد الطيب
٢٣٧- مصر أرض الوادى	روبين فيدين	عنايات حسين طلعت
٢٣٨- العولمة والتحرير	تقرير لمنظمة الأنكتاد	ياسر محمد جادالله وعربى مدبولى أحمد
٢٣٩- العربى فى الأدب الإسرائيلى	جيلا رامراز - رايوخ	نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق
٢٤٠- الإسلام والغرب وإمكانية الحوار	كاى حافظ	صلاح محجوب إدريس
٢٤١- فى انتظار البرابرة (رواية)	ج . م. كوتزى	ابتسام عبدالله
٢٤٢- سبعة أنماط من الغموض	وليام إمبسون	صبرى محمد حسن
٢٤٣- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج١)	ليفى بروفنسال	بإشراف: صلاح فضل
٢٤٤- الغليان (رواية)	لاورا إسكيبيل	نادية جمال الدين محمد
٢٤٥- نساء مقاتلات	إليزابيتا أديس وأخرون	توفيق على منصور
٢٤٦- مختارات قصصية	جابرييل جارثيا ماركيث	على إبراهيم منوفى
٢٤٧- الثقافة الجماهيرية والحداثة فى مصر	والتر أرمبرست	محمد طارق الشرقاوى
٢٤٨- حقول عدن الخضراء (مسرحية)	أنطونيو جالا	عبداللطيف عبدالحليم
٢٤٩- لغة التمزق (شعر)	دراجو شتامبوك	رفعت سلام
٢٥٠- علم اجتماع العلوم	دومنيك فينك	ماجدة محسن أباظة
٢٥١- موسوعة علم الاجتماع (جـ٢)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
٢٥٢- رائدات الحركة النسوية المصرية	مارجو بدران	على بدران
٢٥٣- تاريخ مصر الفاطمية	ل. أ. سيمينوڤا	حسن بيومى
٢٥٤- أقدم لك: الفلسفة	ديف روبنسون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٥- أقدم لك: أفلاطون	ديف روبنسون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٦- أقدم لك: ديكارت	ديف روبنسون وكريس جارات	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٧- تاريخ الفلسفة الحديثة	وليم كلى رايت	محمود سيد أحمد
٢٥٨- الفجر	سير أنجوس فريزر	عُبادة كُحيلة
٢٥٩- مختارات من الشعر الأرمنى عبر العصور	نخبة	فاروجان كازانجيان
٢٦٠- موسوعة علم الاجتماع (جـ٣)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
٢٦١- رحلة فى فكر زكى نجيب محمود	زكى نجيب محمود	إمام عبد الفتاح إمام
٢٦٢- مدينة المعجزات (رواية)	إدواردو مندوثا	محمد أبو العطا
٢٦٣- الكشف عن حافة الزمن	چون جريبن	على يوسف على
٢٦٤- إبداعات شعرية مترجمة	هوراس وشلى	لويس عوض

٢٦٥-	روايات مترجمة	أوسكار وايلد وصمويل جونسون	لويس عوض
٢٦٦-	مدير المدرسة (رواية)	جلال آل أحمد	عادل عبدالمنعم على
٢٦٧-	فن الرواية	ميلان كونديرا	بدر الدين عرودكى
٢٦٨-	ديوان شمس تبريزى (جـ٢)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦٩-	وسط الجزيرة العربية وشرقها (جـ١)	وليم جيفور بالجريف	صبرى محمد حسن
٢٧٠-	وسط الجزير العربية وشرقها (جـ٢)	وليم جيفور بالجريف	صبرى محمد حسن
٢٧١-	الحضارة الغربية: الفكرة والتاريخ	توماس سى. باترسون	شوقى جلال
٢٧٢-	الأديرة الأثرية فى مصر	سى. سى. والترز	إبراهيم سلامة إبراهيم
٢٧٣-	الأصول الاجتماعية والثقافية لحركة عرابى فى مصر	جوان كول	عنان الشهاوى
٢٧٤-	السيدة باربارا (رواية)	رومولو جاييجوس	محمود على مكى
٢٧٥-	ت. س. إليوت شاعراً وناقداً وكاتباً مسرحياً	مجموعة من النقاد	ماهر شفيق فريد
٢٧٦-	فنون السينما	مجموعة من المؤلفين	عبدالقادر التلمسانى
٢٧٧-	الجينات والصراع من أجل الحياة	براين فورد	أحمد فوزى
٢٧٨-	البدايات	إسحاق عظيموف	ظريف عبدالله
٢٧٩-	الحرب الباردة الثقافية	ف.س. سوندرز	طلعت الشايب
٢٨٠-	الأم والنصيب وقصص أخرى	بريم شند وأخرون	سمير عبدالحميد إبراهيم
٢٨١-	الفردوس الأعلى (رواية)	عبد الحليم شرر	جلال الحفناوى
٢٨٢-	طبيعة العلم غير الطبيعية	لويس ووليرت	سمير حنا صادق
٢٨٣-	السهل يحترق وقصص أخرى	خوان رولفو	على عبد الروف اليمبى
٢٨٤-	هرقل مجنوناً (مسرحية)	يوريبيديس	أحمد عتمان
٢٨٥-	رحلة خواجة حسن نظامى الدهلوى	حسن نظامى الدهلوى	سمير عبد الحميد إبراهيم
٢٨٦-	سياحت نامه إبراهيم بك (جـ٢)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى
٢٨٧-	الثقافة والعولمة والنظام العالمى	أنتونى كنج	محمد يحيى وأخرون
٢٨٨-	الفن الروائى	ديفيد لودج	ماهر البطوطى
٢٨٩-	ديوان منوچهرى الدامغانى	أبو نجم أحمد بن قوص	محمد نور الدين عبدالمنعم
٢٩٠-	علم اللغة والترجمة	جورج مونان	أحمد زكريا إبراهيم
٢٩١-	تاريخ المسرح الإسبانى فى القرن العشرين (جـ١)	فرانشسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر
٢٩٢-	تاريخ المسرح الإسبانى فى القرن العشرين (جـ٢)	فرانشسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر
٢٩٣-	مقدمة للأدب العربى	روجر ألن	مجدى توفيق وأخرون
٢٩٤-	فن الشعر	بوالو	رجاء ياقوت
٢٩٥-	سلطان الأسطورة	جوزيف كامبل وبيل مورير	بدر الديب
٢٩٦-	مكبث (مسرحية)	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٢٩٧-	فن النحو بين اليونانية والسريانية	ديونيسيوس ثراكس ويوسف الأهوازى	ماجدة محمد أنور
٢٩٨-	مأساة العبيد وقصص أخرى	نخبة	مصطفى حجازى السيد
٢٩٩-	ثورة فى التكنولوجيا الحيوية	جين ماركس	هاشم أحمد محمد
٣٠٠-	أسطورة بروميثيوس فى الأدبين الإنجليزى والفرنسى (مج١)	لويس عوض	جمال الجزيرى وبهاء چاهين وإيزابيل كمال
٣٠١-	أسطورة بروميثيوس فى الأدبين الإنجليزى والفرنسى (مج٢)	لويس عوض	جمال الجزيرى و محمد الجندى
٣٠٢-	أقدم لك: فنجنشتين	جون هيتون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام

٣٠٣- أقدم لك: بوذا	جين هوب وبورن فان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٤- أقدم لك: ماركس	ريوس	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٥- الجلد (رواية)	كروزيو مالابارته	صلاح عبد الصبور
٣٠٦- الحماسة: النقد الكانطى للتاريخ	چان فرانسوا ليوتار	نبيل سعد
٣٠٧- أقدم لك: الشعور	ديفيد بابينو وهوارد سلينا	محمود مكى
٣٠٨- أقدم لك: علم الوراثة	ستيف جونز وبورين فان لو	ممدوح عبد المنعم
٣٠٩- أقدم لك: الذهن والمخ	أنجوس جيلاتى وأوسكار زاريت	جمال الجزيرى
٣١٠- أقدم لك: يونج	ماجى هايد ومايكل ماكجنس	محيى الدين مزيد
٣١١- مقال فى المنهج الفلسفى	ر.ج كولنجوود	فاطمة إسماعيل
٣١٢- روح الشعب الأسود	وليم ديبويس	أسعد حليم
٣١٣- أمثال فلسطينية (شعر)	خايير بيان	محمد عبدالله الجعيدى
٣١٤- مارسيل دوشامب: الفن كعدم	جانيس مينيك	هويدا السباعى
٣١٥- جرامشى فى العالم العربى	ميشيل بروندينو والطاهر لبيب	كاميليا صبحى
٣١٦- محاكمة سقراط	أى. ف. ستون	نسيم مجلى
٣١٧- بلا غد	س. شير لايموفا- س. زنيكين	أشرف الصباغ
٣١٨- الأدب الروسى فى السنوات العشر الأخيرة	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٣١٩- صور دريدا	جايترى اسبيفاك وكرستوفر نوريس	حسام نايل
٣٢٠- لمعة السراج لحضرة التاج	مؤلف مجهول	محمد علاء الدين منصور
٣٢١- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ١)	ليفى برو فنسال	بإشراف: صلاح فضل
٣٢٢- وجهات نظر حديثة فى تاريخ الفن الغربى	دبليو بوجين كليبناور	خالد مفلح حمزة
٣٢٣- فن الساتورا	تراث يونانى قديم	هانم محمد فوزى
٣٢٤- اللعب بالنار (رواية)	أشرف أسدى	محمود علاوى
٣٢٥- عالم الآثار (رواية)	فيليب بوسان	كرستين يوسف
٣٢٦- المعرفة والمصلحة	يورجين هابرماس	حسن صقر
٣٢٧- مختارات شعرية مترجمة (جـ١)	نخبة	توفيق على منصور
٣٢٨- يوسف وزليخا (شعر)	نور الدين عبد الرحمن الجامى	عبد العزيز بقوش
٣٢٩- رسائل عيد الميلاد (شعر)	تد هيوز	محمد عيد إبراهيم
٣٣٠- كل شيء عن التمثيل الصامت	مارفن شبرد	سامى صلاح
٣٣١- عندما جاء السردين وقصص أخرى	ستيفن جراى	سامية دياب
٣٣٢- شهر العسل وقصص أخرى	نخبة	على إبراهيم منوفى
٣٣٣- الإسلام فى بريطانيا من ١٥٥٨-١٦٨٥	نبيل مطر	بكر عباس
٣٣٤- لقطات من المستقبل	أرثر كلارك	مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣٥- عصر الشك: دراسات عن الرواية	ناتالى ساروت	فتحى العشرى
٣٣٦- متون الأهرام	نصوص مصرية قديمة	حسن صابر
٣٣٧- فلسفة الولاء	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٣٣٨- نظرات حائرة وقصص أخرى	نخبة	جلال الحفناوى
٣٣٩- تاريخ الأدب فى إيران (جـ٣)	إدوارد براون	محمد علاء الدين منصور
٣٤٠- اضطراب فى الشرق الأوسط	بيرش بيربروجلو	فخرى لبيب

٢٤١- قصائد من رلكه (شعر)	راينر ماريا رلكه	حسن حلمى
٢٤٢- سلامان وأبسال (شعر)	نور الدين عبدالرحمن الجامى	عبد العزيز بقوش
٢٤٣- العالم البرجوازى الزائل (رواية)	نادين جورديمر	سمير عبد ربه
٢٤٤- الموت فى الشمس (رواية)	بيتر بالانجيو	سمير عبد ربه
٢٤٥- الركض خلف الزمان (شعر)	بونه ندائى	يوسف عبد الفتاح فرج
٢٤٦- سحر مصر	رشاد رشدى	جمال الجزيرى
٢٤٧- الصبية الطائشون (رواية)	جان كوكتو	بكر الحلو
٢٤٨- المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (جـ١)	محمد فؤاد كوبريلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٢٤٩- دليل القارئ إلى الثقافة الجادة	أرثر والدهورن وآخرون	أحمد عمر شاهين
٢٥٠- بانوراما الحياة السياحية	مجموعة من المؤلفين	عطية شحاتة
٢٥١- مبادئ المنطق	جوزايا رويس	أحمد الانصارى
٢٥٢- قصائد من كفافيس	قسطنطين كفافيس	نعيم عطية
٢٥٣- الفن الإسلامى فى الأندلس الزخرفة الهندسية	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٢٥٤- الفن الإسلامى فى الأندلس: الزخرفة النباتية	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٢٥٥- التيارات السياسية فى إيران المعاصرة	حجت مرتجى	محمود علاوى
٢٥٦- الميراث المر	بول سالم	بدر الرفاعى
٢٥٧- متون هرمس	تيموثى فريك وبيتر غاندى	عمر الفاروق عمر
٢٥٨- أمثال الهوسا العامية	نخبة	مصطفى حجازى السيد
٢٥٩- محاورة بارمنيدس	أفلاطون	حبيب الشارونى
٢٦٠- أنثروبولوجيا اللغة	أندريه جاكوب ونويلا باركان	ليلى الشربينى
٢٦١- التصحر: التهديد والمجابهة	ألان جرينجر	عاطف معتمد وأمال شاور
٢٦٢- تلميذ بابنبرج (رواية)	هاينرش شبورل	سيد أحمد فتح الله
٢٦٣- حركات التحرير الأفريقية	ريتشارد جيبسون	صبرى محمد حسن
٢٦٤- حداثة شكسبير	إسماعيل سراج الدين	نجلاء أبو عجاج
٢٦٥- سأم باريس (شعر)	شارل بودلير	محمد أحمد حمد
٢٦٦- نساء يركضن مع الذئاب	كلاريسا بنكولا	مصطفى محمود محمد
٢٦٧- القلم الجرىء	مجموعة من المؤلفين	البرّاق عبدالهادى رضا
٢٦٨- المصطلح السردى: معجم مصطلحات	جيرالد برنس	عابد خزندار
٢٦٩- المرأة فى أدب نجيب محفوظ	فوزية العشماوى	فوزية العشماوى
٢٧٠- الفن والحياة فى مصر الفرعونية	كليرلا لويت	فاطمة عبدالله محمود
٢٧١- المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (جـ٢)	محمد فؤاد كوبريلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٢٧٢- عاش الشباب (رواية)	وانغ مينغ	وحيد السعيد عبدالحميد
٢٧٣- كيف تعد رسالة دكتوراه	أومبرتو إيكو	على إبراهيم منوفى
٢٧٤- اليوم السادس (رواية)	أندريه شديد	حمادة إبراهيم
٢٧٥- الخلود (رواية)	ميلان كونديرا	خالد أبو اليزيد
٢٧٦- الغضب وأحلام السنين (مسرحيات)	جان أنوى وآخرون	إدوار الخراط
٢٧٧- تاريخ الأدب فى إيران (جـ٤)	إدوارد براون	محمد علاء الدين منصور
٢٧٨- المسافر (شعر)	محمد إقبال	يوسف عبدالفتاح فرج

٣٧٩- ملك فى الحديقة (رواية)	سنيل باث	جمال عبدالرحمن
٣٨٠- حديث عن الخسارة	جونتر جراس	شيرين عبدالسلام
٣٨١- أساسيات اللغة	ر. ل. تراسك	رانيا إبراهيم يوسف
٣٨٢- تاريخ طبرستان	بهاء الدين محمد إسفنديار	أحمد محمد نادى
٣٨٣- هدية الحجاز (شعر)	محمد إقبال	سمير عبدالحميد إبراهيم
٣٨٤- القصص التى يحكيها الأطفال	سوزان إنجيل	إيزابيل كمال
٣٨٥- مشترى العشق (رواية)	محمد على بهزادراد	يوسف عبدالفتاح فرج
٣٨٦- دفاعًا عن التاريخ الأدبى النسوى	جانيت تود	ريهام حسين إبراهيم
٣٨٧- أغنيات وسوناتات (شعر)	چون دن	بهاء چاهين
٣٨٨- مواعظ سعدى الشيرازى (شعر)	سعدى الشيرازى	محمد علاء الدين منصور
٣٨٩- تفاهم وقصص أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٣٩٠- الأرشيفات والمدن الكبرى	إم. فى. روبرتس	عثمان مصطفى عثمان
٣٩١- الحافلة الليلكية (رواية)	مايف بينشى	منى الدروبى
٣٩٢- مقامات ورسائل أندلسية	فرناندو دى لاجرانجا	عبداللطيف عبدالحليم
٣٩٣- فى قلب الشرق	ندوة لويس ماسينيون	زينب محمود الخضيرى
٣٩٤- القوى الأربع الأساسية فى الكون	بول ديفيز	هاشم أحمد محمد
٣٩٥- آلام سياوش (رواية)	إسماعيل فصيح	سليم عبد الأمير حمدان
٣٩٦- السافاك	تقى نجارى راد	محمود علاوى
٣٩٧- أقدم لك: نيتشه	لورانس جين وكيتى شين	إمام عبدالفتاح إمام
٣٩٨- أقدم لك: سارتر	فيليب تودى وهوارد ريد	إمام عبدالفتاح إمام
٣٩٩- أقدم لك: كامى	ديفيد ميروفتش وألن كوركس	إمام عبدالفتاح إمام
٤٠٠- مومو (رواية)	ميشائيل إنده	باهر الجوهرى
٤٠١- أقدم لك: علم الرياضيات	زياودن ساردر وآخرون	ممدوح عبد المنعم
٤٠٢- أقدم لك: ستيفن هوكنج	ج. ب. ماك إيفوى وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٠٣- ربة المطر والملابس تصنع الناس (روايتان)	تودور شتورم وجوتفرد كولر	عماد حسن بكر
٤٠٤- تعويذة الحسى	ديفيد إبرام	ظبية خميس
٤٠٥- إيزابيل (رواية)	أندريه جيد	حمادة إبراهيم
٤٠٦- المستعربون الإسبان فى القرن ١٩	مانويلا مانتاناريس	جمال عبد الرحمن
٤٠٧- الأدب الإسبانى المعاصر بأقلام كتابه	مجموعة من المؤلفين	طلعت شاهين
٤٠٨- معجم تاريخ مصر	جوان فوتشركنج	عنان الشهاوى
٤٠٩- انتصار السعادة	برتراند راسل	إلهامى عمارة
٤١٠- خلاصة القرن	كارل بوبر	الزواوى بغورة
٤١١- همس من الماضى	جينيفر أكرمان	أحمد مستجير
٤١٢- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ٢)	ليفى بروفنسال	بإشراف: صلاح فضل
٤١٣- أغنيات المنفى (شعر)	ناظم حكمت	محمد البخارى
٤١٤- الجمهورية العالمية للآداب	باسكال كازانوفا	أمل الصبان
٤١٥- صورة كوكب (مسرحية)	فريدريش دورينمات	أحمد كامل عبدالرحيم
٤١٦- مبادئ النقد الأدبى والعلم والشعر	أ. أ. رتشاردز	محمد مصطفى بدوى

٤١٧-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٥)	رينيه ويليك	مجاهد عبدالمنعم مجاهد
٤١٨-	سياسات الزمر الحاكمة فى مصر العثمانية	جين هاثواى	عبد الرحمن الشيخ
٤١٩-	العصر الذهبى للإسكندرية	جون مارلو	نسيم مجلى
٤٢٠-	مكرو ميجاس (قصة فلسفية)	فولتير	الطيب بن رجب
٤٢١-	الولاء والقيادة فى المجتمع الإسلامى الأول	روى متحدة	أشرف كيلانى
٤٢٢-	رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ١)	ثلاثة من الرحالة	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٤٢٣-	إسراءات الرجل الطيف	نخبة	وحيد النقاش
٤٢٤-	لوائح الحق ولوامع العشق (شعر)	نور الدين عبدالرحمن الجامى	محمد علاء الدين منصور
٤٢٥-	من طاووس إلى فرح	محمود طلوعى	محمود علاوى
٤٢٦-	الخفافيش وقصص أخرى	نخبة	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٢٧-	بانديراس الطاغية (رواية)	باى إنكلان	ثريا شلبى
٤٢٨-	الخزانة الخفية	محمد هوتك بن داود خان	محمد أمان صافى
٤٢٩-	أقدم لك: هيجل	ليود سبنسر وأندزجى كروز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٠-	أقدم لك: كانط	كرستوفر وانت وأندزجى كليموفسكى	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣١-	أقدم لك: فوكو	كريس هوروكس وزوران جفتيك	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٢-	أقدم لك: ماكيافللى	باتريك كيرى وأوسكار زاريت	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٣-	أقدم لك: جويس	ديفيد نوريس وكارل فلنت	حمدى الجابرى
٤٣٤-	أقدم لك: الرومانسية	دونكان هيث وجودى بورهام	عصام حجازى
٤٣٥-	توجهات ما بعد الحداثة	نيكولاس زربرج	ناجى رشوان
٤٣٦-	تاريخ الفلسفة (مج١)	فردريك كوبلستون	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٧-	رحالة هندى فى بلاد الشرق العربى	شبلى النعمانى	جلال الحفناوى
٤٣٨-	بطلات وضحايا	إيمان ضياء الدين بيبرس	عايدة سيف الدولة
٤٣٩-	موت المرابى (رواية)	صدر الدين عينى	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٤٠-	قواعد اللهجات العربية الحديثة	كرستن بروستاد	محمد طارق الشرقاوى
٤٤١-	رب الأشياء الصغيرة (رواية)	أروندانى روى	فخرى لبيب
٤٤٢-	حتشبسوت: المرأة الفرعونية	فوزية أسعد	ماهر جويجاتى
٤٤٣-	اللغة العربية: تاريخها ومستوياتها وتأثيرها	كيس فرستيغ	محمد طارق الشرقاوى
٤٤٤-	أمريكا اللاتينية: الثقافات القديمة	لاوريت سيجورنه	صالح علمانى
٤٤٥-	حول وزن الشعر	پرويز ناتل خانلرى	محمد محمد يونس
٤٤٦-	التحالف الأسود	ألكسندر كوكبرن وجيفرى سانت كلير	أحمد محمود
٤٤٧-	أقدم لك: نظرية الكم	ج. پ. ماك إيڤوى وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٤٨-	أقدم لك: علم نفس التطور	ديلان إيڤانز وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٤٩-	أقدم لك: الحركة النسوية	نخبة	جمال الجزيرى
٤٥٠-	أقدم لك: ما بعد الحركة النسوية	صوفيا فوكا وريبيكا رايت	جمال الجزيرى
٤٥١-	أقدم لك: الفلسفة الشرقية	ريتشارد أوزبورن وبورن ڤان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٤٥٢-	أقدم لك: لينين والثورة الروسية	ريتشارد إبجينانزى وأوسكار زاريت	محيى الدين مزيد
٤٥٣-	القاهرة: إقامة مدينة حديثة	جان لوك أرنو	حليم طوسون وفؤاد الدهان
٤٥٤-	خمسون عامًا من السينما الفرنسية	رينيه بريدال	سوزان خليل

٤٥٥-	تاريخ الفلسفة الحديثة (مج٥)	فردريك كوبلستون	محمود سيد أحمد
٤٥٦-	لا تنسنى (رواية)	مريم جعفرى	هويدا عزت محمد
٤٥٧-	النساء فى الفكر السياسى الغربى	سوزان مولر أوكين	إمام عبدالفتاح إمام
٤٥٨-	الموريسكيون الأندلسيون	مرثيديس غارثيا أرينال	جمال عبد الرحمن
٤٥٩-	نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية	توم تيتنبرج	جلال البنا
٤٦٠-	أقدم لك: الفاشية والنازية	ستوارت هود وليتزا جانستز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦١-	أقدم لك: لكأن	داريان ليدر وجودى جروفز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦٢-	طه حسين من الأزهر إلى السوربون	عبدالرشيد الصادق محمودى	عبدالرشيد الصادق محمودى
٤٦٣-	الدولة المارقة	ويليام بلوم	كمال السيد
٤٦٤-	ديمقراطية للقلة	مايكل بارنتى	حصة إبراهيم المنيف
٤٦٥-	قصص اليهود	لويس جنزبيرج	جمال الرفاعى
٤٦٦-	حكايات حب وبطولات فرعونية	فيولين فانويك	فاطمة عبد الله
٤٦٧-	التفكير السياسى والنظرة السياسية	ستيفين ديلو	ربيع وهبة
٤٦٨-	روح الفلسفة الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٤٦٩-	جلال الملوك	نصوص حبشية قديمة	مجدى عبدالرازق
٤٧٠-	الأراضى والجودة البيئية	جارى م. بيرزنسكى وآخرون	محمد السيد النتة
٤٧١-	رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ٢)	ثلاثة من الرحالة	عبد الله عبد الرازق إبراهيم
٤٧٢-	دون كيخوتى (القسم الأول)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٣-	دون كيخوتى (القسم الثانى)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٤-	الأدب والنسوية	بام موريس	سهام عبدالسلام
٤٧٥-	صوت مصر: أم كلثوم	فرجينيا دانيلسون	عادل هلال عنانى
٤٧٦-	أرض الحبايب بعيدة: بيرم التونسى	ماريلين بوث	سحر توفيق
٤٧٧-	تاريخ الصين منذ ما قبل التاريخ حتى القرن العشرين	هيلدا هوخام	أشرف كيلانى
٤٧٨-	الصين والولايات المتحدة	ليوشيه شنج و لى شى دونج	عبد العزيز حمدى
٤٧٩-	المقهـــى (مسرحية)	لاو شه	عبد العزيز حمدى
٤٨٠-	تساى ون جى (مسرحية)	كو مو روا	عبد العزيز حمدى
٤٨١-	بردة النبى	روى متحدة	رضوان السيد
٤٨٢-	موسوعة الأساطير والرموز الفرعونية	روبير جاك تيبو	فاطمة عبد الله
٤٨٣-	النسوية وما بعد النسوية	سارة چامبل	أحمد الشامى
٤٨٤-	جمالية التلقى	هانسن روبيرت ياوس	رشيد بنحدو
٤٨٥-	التوبة (رواية)	نذير أحمد الدهلوى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٦-	الذاكرة الحضارية	يان أسمن	عبدالحليم عبدالغنى رجب
٤٨٧-	الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية	رفيع الدين المراد آبادى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٨-	الحب الذى كان وقصائد أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٩-	هُسرل: الفلسفة علمًا دقيقًا	إدموند هُسرل	محمود رجب
٤٩٠-	أسمار البيغاء	محمد قادرى	عبد الوهاب علوب
٤٩١-	نصوص قصصية من روائع الأدب الأفريقى	نخبة	سمير عبد ربه
٤٩٢-	محمد على مؤسس مصر الحديثة	جى فارجيت	محمد رفعت عواد

الرقم	العنوان	المؤلف	المترجم
٤٩٣-	خطابات إلى طالب الصوتيات	هارولد بالمر	محمد صالح الضالع
٤٩٤-	كتاب الموتى: الخروج فى النهار	نصوص مصرية قديمة	شريف الصيفى
٤٩٥-	اللوبى	إدوارد تيفان	حسن عبد ربه المصرى
٤٩٦-	الحكم والسياسة فى أفريقيا (جـ١)	إكوادو بانولى	مجموعة من المترجمين
٤٩٧-	العلمانية والنوع والدولة فى الشرق الأوسط	نادية العلى	مصطفى رياض
٤٩٨-	النساء والنوع فى الشرق الأوسط الحديث	جوديث تاكر ومارجريت مريودز	أحمد على بدوى
٤٩٩-	تقاطعات: الأمة والمجتمع والنوع	مجموعة من المؤلفين	فيصل بن خضراء
٥٠٠-	فى طفولتى دراسة فى السيرة الذاتية العربية	تيتز رووكى	طلعت الشايب
٥٠١-	تاريخ النساء فى الغرب (جـ١)	أرثر جولد هامر	سحر فراج
٥٠٢-	أصوات بديلة	مجموعة من المؤلفين	هالة كمال
٥٠٣-	مختارات من الشعر الفارسى الحديث	نخبة من الشعراء	محمد نور الدين عبدالمنعم
٥٠٤-	كتابات أساسية (جـ١)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق
٥٠٥-	كتابات أساسية (جـ٢)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق
٥٠٦-	ربما كان قديساً (رواية)	أن تيلر	عبدالحميد فهمى الجمال
٥٠٧-	سيدة الماضى الجميل (مسرحية)	بيتر شيفر	شوقى فهيم
٥٠٨-	المولوية بعد جلال الدين الرومى	عبدالباقى جلبنارلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٥٠٩-	الفقر والإحسان فى عصر سلاطين المماليك	أدم صبرة	قاسم عبده قاسم
٥١٠-	الأرملة الماكرة (مسرحية)	كارلو جولدونى	عبدالرازق عيد
٥١١-	كوكب مرقَّع (رواية)	أن تيلر	عبدالحميد فهمى الجمال
٥١٢-	كتابة النقد السينمائى	تيموثى كوريجان	جمال عبد الناصر
٥١٣-	العلم الجسور	تيد أنتون	مصطفى إبراهيم فهمى
٥١٤-	مدخل إلى النظرية الأدبية	جونثان كولر	مصطفى بيومى عبد السلام
٥١٥-	من التقليد إلى ما بعد الحداثة	فدوى مالطى دوجلاس	فدوى مالطى دوجلاس
٥١٦-	إرادة الإنسان فى علاج الإدمان	أرنولد واشنطون ودونا باوندى	صبرى محمد حسن
٥١٧-	نقش على الماء وقصص أخرى	نخبة	سمير عبد الحميد إبراهيم
٥١٨-	استكشاف الأرض والكون	إسحق عظيموف	هاشم أحمد محمد
٥١٩-	محاضرات فى المثالية الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٥٢٠-	الولع الفرنسى بمصر من الحلم إلى المشروع	أحمد يوسف	أمل الصبان
٥٢١-	قاموس تراجم مصر الحديثة	أرثر جولد سميث	عبدالوهاب بكر
٥٢٢-	إسبانيا فى تاريخها	أميركو كاسترو	على إبراهيم منوفى
٥٢٣-	الفن الطليطلى الإسلامى والمدجن	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٥٢٤-	الملك لير (مسرحية)	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٥٢٥-	موسم صيد فى بيروت وقصص أخرى	دنيس جونسون	نادية رفعت
٥٢٦-	أقدم لك السياسة البيئية	ستيفن كرول ووليم رانكين	محيى الدين مزيد
٥٢٧-	أقدم لك كافكا	ديفيد زين ميروفتس وروبرت كرمب	جمال الجزيرى
٥٢٨-	أقدم لك تروتسكى والماركسية	طارق على وفلْ إيفانز	جمال الجزيرى
٥٢٩-	بدائع العلامة إقبال فى شعره الأردى	محمد إقبال	حازم محفوظ وحسين نجيب المصرى
٥٣٠-	مدخل عام إلى فهم النظريات التراثية	رينيه جينو	عمر الفاروق عمر

٥٣١-	ما الذي حَدَثَ في «حَدَث» ١١ سبتمبر؟	جاك دريدا	صفاء فتحى
٥٣٢-	المغامرُ والمستشرق	هنرى لورنس	بشير السباعى
٥٣٣-	تعلُّم اللغة الثانية	سوزان جاس	محمد طارق الشرقاوى
٥٣٤-	الإسلاميون الجزائريون	سيڤرين لابا	حمادة إبراهيم
٥٣٥-	مخزن الأسرار (شعر)	نظامى الكنجوى	عبدالعزيز بقوش
٥٣٦-	الثقافات وقيم التقدم	صموئيل هنتنجتون ولورانس هاريزون	شوقى جلال
٥٣٧-	للحب والحرية (شعر)	نخبة	عبدالغفار مكاوى
٥٣٨-	النفس والآخر فى قصص يوسف الشارونى	كيت دانيلر	محمد الحديدى
٥٣٩-	خمس مسرحيات قصيرة	كاريل تشرشل	محسن مصيلحى
٥٤٠-	توجهات بريطانية - شرقية	السير رونالد ستورس	رءوف عباس
٥٤١-	هى تتخيل وهلاوس أخرى	خوان خوسيه مياس	مروة رزق
٥٤٢-	قصص مختارة من الأدب اليونانى الحديث	نخبة	نعيم عطية
٥٤٣-	أقدم لك: السياسة الأمريكية	باتريك بروجان وكريس جرات	وفاء عبدالقادر
٥٤٤-	أقدم لك: ميلانى كلاين	روبرت هنشل وآخرون	حمدى الجابرى
٥٤٥-	يا له من سباق محموم	فرانسيس كريك	عزت عامر
٥٤٦-	ريموس	ت. ب. وايزمان	توفيق على منصور
٥٤٧-	أقدم لك: بارت	فيليب تودى وآن كورس	جمال الجزيرى
٥٤٨-	أقدم لك: علم الاجتماع	ريتشارد أوزبرن وبورن فان لون	حمدى الجابرى
٥٤٩-	أقدم لك: علم العلامات	بول كوبلى وليتاجانز	جمال الجزيرى
٥٥٠-	أقدم لك: شكسبير	نيك جروم وبيرو	حمدى الجابرى
٥٥١-	الموسيقى والعولمة	سايمون ماندى	سمحة الخولى
٥٥٢-	قصص مثالية	ميجيل دى ثربانتس	على عبد الروف اليمبى
٥٥٣-	مدخل للشعر الفرنسى الحديث والمعاصر	دانيال لوفرس	رجاء ياقوت
٥٥٤-	مصر فى عهد محمد على	عفاف لطفى السيد مارسوه	عبدالسميع عمر زين الدين
٥٥٥-	الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادى والعشرين	أناتولى أوتكين	أنور محمد إبراهيم ومحمد نصرالدين الجبالى
٥٥٦-	أقدم لك: جان بودريار	كريس هوروكس وزوران جيفتك	حمدى الجابرى
٥٥٧-	أقدم لك: الماركيز دى ساد	ستوارت هود وجراهام كرولى	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٨-	أقدم لك: الدراسات الثقافية	زيودين ساردارويورين ڤان لون	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٩-	الماس الزائف (رواية)	تشا تشاجى	عبدالحى أحمد سالم
٥٦٠-	صلصلة الجرس (شعر)	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوى
٥٦١-	جناح جبريل (شعر)	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوى
٥٦٢-	بلايين وبلايين	كارل ساجان	عزت عامر
٥٦٣-	ورود الخريف (مسرحية)	خاثينتو بينابينتى	صبرى محمدى التهامى
٥٦٤-	عُش الغريب (مسرحية)	خاثينتو بينابينتى	صبرى محمدى التهامى
٥٦٥-	الشرق الأوسط المعاصر	ديبورا ج. جيرنر	أحمد عبدالحميد أحمد
٥٦٦-	تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى	موريس بيشوب	على السيد على
٥٦٧-	الوطن المغتصب	مايكل رايس	إبراهيم سلامة إبراهيم
٥٦٨-	الأصولى فى الرواية	عبد السلام حيدر	عبد السلام حيدر

العنوان	المؤلف	المترجم
٥٦٩- موقع الثقافة	هومى بابا	ثائر ديب
٥٧٠- دول الخليج الفارسى	سير روبرت هاى	يوسف الشارونى
٥٧١- تاريخ النقد الإسبانى المعاصر	إيميليا دى ثوليتا	السيد عبد الظاهر
٥٧٢- الطب فى زمن الفراعنة	برونو أليوا	كمال السيد
٥٧٣- أقدم لك: فرويد	ريتشارد ابيجنانس وأسكار زارتى	جمال الجزيرى
٥٧٤- مصر القديمة فى عيون الإيرانيين	حسن بيرنيا	علاء الدين السباعى
٥٧٥- الاقتصاد السياسى للعولمة	نجير وودز	أحمد محمود
٥٧٦- فكر ثربانتس	أمريكو كاسترو	ناهد العشرى محمد
٥٧٧- مغامرات بينوكيو	كارلو كولودى	محمد قدرى عمارة
٥٧٨- الجماليات عند كيتس وهنت	أيومى ميزوكوشى	محمد إبراهيم وعصام عبد الروف
٥٧٩- أقدم لك: تشومسكى	جون ماهر وجودى جرونز	محيى الدين مزيد
٥٨٠- دائرة المعارف الدولية (مج١)	جون فيزر وبول سيترجز	بإشراف: محمد فتحى عبدالهادى
٥٨١- الحمقى يموتون (رواية)	ماريو بوزو	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٢- مرايا على الذات (رواية)	هوشنك كلشيرى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٣- الجيران (رواية)	أحمد محمود	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٤- سفر (رواية)	محمود دولت أبادى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٥- الأمير احتجاب (رواية)	هوشنك كلشيرى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٦- السينما العربية والأفريقية	ليزبيث مالكموس وروى أرمز	سهام عبد السلام
٥٨٧- تاريخ تطور الفكر الصينى	مجموعة من المؤلفين	عبدالعزيز حمدى
٥٨٨- أمنحوتپ الثالث	أنييس كابرول	ماهر جويجاتى
٥٨٩- تمبكت العجيبة (رواية)	فيلكس ديبوا	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٥٩٠- أساطير من الموروثات الشعبية الفنلندية	نخبة	محمود مهدى عبدالله
٥٩١- الشاعر والمفكر	هوراتيوس	على عبدالتواب على وصلاح رمضان السيد
٥٩٢- الثورة المصرية (جـ١)	محمد صبرى السوربونى	مجدى عبدالحافظ وعلى كورخان
٥٩٣- قصائد ساحرة	بول فاليرى	بكر الحلو
٥٩٤- القلب السمين (قصة أطفال)	سوزانا تامارو	أمانى فوزى
٥٩٥- الحكم والسياسة فى أفريقيا (جـ٢)	إكوادو بانولى	مجموعة من المترجمين
٥٩٦- الصحة العقلية فى العالم	روبرت ديجارليه وأخرون	إيهاب عبدالرحيم محمد
٥٩٧- مسلمو غرناطة	خوليو كاروباروخا	جمال عبدالرحمن
٥٩٨- مصر وكنعان وإسرائيل	دونالد ريدفورد	بيومى على قنديل
٥٩٩- فلسفة الشرق	هرداد مهرين	محمود علاوى
٦٠٠- الإسلام فى التاريخ	برنارد لويس	مدحت طه
٦٠١- النسوية والمواطنة	ريان ڤوت	أيمن بكر وسمر الشيشكلى
٦٠٢- ليوتار نحو فلسفة ما بعد حداثية	چيمس وليامز	إيمان عبدالعزيز
٦٠٣- النقد الثقافى	أرثر أيزابرجر	وفاء إبراهيم ورمضان بسطاويسى
٦٠٤- الكوارث الطبيعية (مج١)	باتريك ل. أبوت	توفيق على منصور
٦٠٥- مخاطر كوكبنا المضطرب	إرنست زيبروسكى (الصغير)	مصطفى إبراهيم فهمى
٦٠٦- قصة البردى اليونانى فى مصر	ريتشارد هاريس	محمود إبراهيم السعدى

٦٠٧- قلب الجزيرة العربية (جـ١)	هاري سينت فيلبي	صبري محمد حسن
٦٠٨- قلب الجزيرة العربية (جـ٢)	هاري سينت فيلبي	صبري محمد حسن
٦٠٩- الانتخاب الثقافي	أجنر فوج	شوقي جلال
٦١٠- العمارة المدجنة	رفائيل لويث جوثمان	علي إبراهيم منوفي
٦١١- النقد والأيديولوجية	تيري إيجلتون	فخري صالح
٦١٢- رسالة النفسية	فضل الله بن حامد الحسيني	محمد محمد يونس
٦١٣- السياحة والسياسة	كولن مايكل هول	محمد فريد حجاب
٦١٤- بيت الأقصر الكبير(رواية)	فوزية أسعد	منى قطان
٦١٥- عرض الأحداث التي وقعت في بغداد من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩	أليس بسيريني	محمد رفعت عواد
٦١٦- أساطير بيضاء	روبرت يانج	أحمد محمود
٦١٧- الفولكلور والبحر	هوراس بيك	أحمد محمود
٦١٨- نحو مفهوم لاقتصاديات الصحة	تشارلز فيلبس	جلال البنا
٦١٩- مفاتيح أورشليم القدس	ريمون استانبولي	عايدة الباجوري
٦٢٠- السلام الصليبي	توماش ماستناك	بشير السباعي
٦٢١- النوبة المعبر الحضاري	وليم ي. آدمز	فؤاد عكود
٦٢٢- أشعار من عالم اسمه الصين	أي تشينغ	أمير نبيه وعبدالرحمن حجازي
٦٢٣- نوادر جحا الإيراني	سعيد قانعي	يوسف عبدالفتاح
٦٢٤- أزمة العالم الحديث	رينيه جينو	عمر الفاروق عمر
٦٢٥- الجرح السري	جان جينيه	محمد برادة
٦٢٦- مختارات شعرية مترجمة (جـ٢)	نخبة	توفيق علي منصور
٦٢٧- حكايات إيرانية	نخبة	عبدالوهاب علوب
٦٢٨- أصل الأنواع	تشارلس داروين	مجدي محمود المليجي
٦٢٩- قرن آخر من الهيمنة الأمريكية	نيقولاس جويات	عزة الخميسي
٦٣٠- سيرتي الذاتية	أحمد بللو	صبري محمد حسن
٦٣١- مختارات من الشعر الأفريقي المعاصر	نخبة	بإشراف: حسن طلب
٦٣٢- المسلمون واليهود في مملكة فالنسيا	دولورس برامون	رانيا محمد
٦٣٣- الحب وفنونه (شعر)	نخبة	حمادة إبراهيم
٦٣٤- مكتبة الإسكندرية	روي ماكلويد وإسماعيل سراج الدين	مصطفى البهنساوي
٦٣٥- التثبيت والتكيف في مصر	جودة عبد الخالق	سمير كريم
٦٣٦- حج يولندة	جناب شهاب الدين	سامية محمد جلال
٦٣٧- مصر الخديوية	ف. روبرت هنتر	بدر الرفاعي
٦٣٨- الديمقراطية والشعر	روبرت بن وررن	فؤاد عبد المطلب
٦٣٩- فندق الأرق (شعر)	تشارلز سيميك	أحمد شافعي
٦٤٠- ألكسياد	الأميرة أناكومنينا	حسن حبشي
٦٤١- برتراندرسل (مختارات)	برتراند رسل	محمد قدري عمارة
٦٤٢- أقدم لك: داروين والتطور	جوناثان ميلر وبورين فان لون	ممدوح عبد المنعم
٦٤٣- سفرنامه حجاز (شعر)	عبد الماجد الدريابادي	سمير عبدالحميد إبراهيم
٦٤٤- العلوم عند المسلمين	هوارد د. تيرنر	فتح الله الشيخ

٦٤٥-	السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية	تشارلز كجلى ويوجين ويتكوف	عبد الوهاب علوب
٦٤٦-	قصة الثورة الإيرانية	سيهر ذبيح	عبد الوهاب علوب
٦٤٧-	رسائل من مصر	جون نينيه	فتحى العشرى
٦٤٨-	بورخيس	بياتريث سارلو	خليل كلفت
٦٤٩-	الخوف وقصص خرافية أخرى	جى دى موباسان	سحر يوسف
٦٥٠-	الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الأوسط	روجر أوين	عبد الوهاب علوب

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ٣٠٠٩ / ٢٠٠٤

الوصول إلى الحقيقة يتطلب إزالة العوائق
التي تعترض المعرفة، ومن أهم هذه العوائق
رواسب الجهل، وسيطرة العادة، والتبجيل المفرط
لمفكري الماضي
أن الأفكار الصحيحة يجب أن تثبت بالتجربة

روجر باكون

التعليم ليس استعدادا للحياة ، إنه الحياة ذاتها
جون ديوي
فيلسوف وعالم نفس أمريكي





يتناول هذا الكتاب التاريخ السياسى الحديث لمنطقة الشرق الأوسط بالدراسة المتأنية المستفيضة منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية. وبالإضافة إلى الدول العربية تشمل الدراسة الدول الثلاث غير العربية التى تقع على حافة المنطقة العربية، وهى إيران وتركيا وإسرائيل. فيعالج الركائز السياسية التى قامت عليها مجتمعات المنطقة فى الحقبة الاستعمارية وحقبة ما بعد الاستقلال. والكتاب وثيقة مهمة وموضوعية لتاريخ المنطقة فى القرن العشرين.

ينقسم العمل إلى بابين رئيسيين: يتناول الباب الأول تاريخ بناء الدولة الحديثة والتداخل بين مفهومى الدولة والأمة بالمنطقة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. ويقسم الكتاب دراسته لكل دولة بالمنطقة إلى ثلاث مراحل: مرحلة الدولة تحت الحكم الاستعمارى، ومرحلة الدولة بعد الاستقلال، ومرحلة الدولة الشمولية. وفى الباب الثانى يتناول المؤلف دور الجيش والمؤسسات الدينية وحكم الحزب الواحد ومحاولات إقرار النظم الديمقراطية. كما يحاول الكاتب منع التغيرات التى طرأت على الشرق الأوسط منذ نشأة الدولة فيه ومستقبل التحول الديمقراطى فى كل دولة من دوله.

تصميم الغلاف: أحمد كامل